استصحبه الفقير اليه سبحانه
صدرى زاده مصطفى

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاج بشير اغا دار السعادة الشريفة
لسنة ثمان واربعين
ومائة والف

هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
صاحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية
مفتح مغالق المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل حاوي مجامع البر
الاكمل الا وهو اغا دار السعادة الحاج بشير وفقه الله للخير المزيد والبر الكثير
من هو على كل شئ قدير حرره الفقير الى الله سبحانه وتعالى
محمد امين المفتش باوقاف الحرمين المحترمين

عوله

٥٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

الحمد لله الذى جلت الاؤه عن ان تحاط بعد ، وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحدّ وتناهت في مواقع رفعته سابلة الافهام ، وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام ، كل ما يخطر ببال ذوى الافكار فهو نازل عن حقيقة مقدراته ، وجميع ما يعتمد عليه مما يراوى الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته ، وصلوته على خاتم انبيائه ، ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده ، وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب الى بعض من اعتنى بصلاح حاله ، واسعفه بما يدنى […] مقدرتي من مقترحات اماله تعليق ما يجرى مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب […] انها على […] فابتديت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج ، والسالك لمثل هذا النهج ، الفطنة الوقاده ، والبصيرة النقاده ، بذلا لسؤله وتحقيقا لمأموله ، ثم اقتضى الحال […] الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع ، فان تجاوز فببركات الجناب المقدس الغروى صلوات الله على مشرفه لا تفاقه فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله رحمه الله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد : اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس الجمع من التاء من هذا النوع جمعا الذى التاء لما يجى تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب ، وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر […] تعالى وتمت كلمة ربك ، واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول ، وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه ، والكلام بمعناه لكنه لم […] في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبها على المصدر نحو كلمته […] ما وتكلم تكلما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا ، اما اطلاقه على المفرد فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم […] بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعانى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام ، واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله ، وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر […] كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك […] الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجى ان شاء الله تعالى ، والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعانى مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول لانك واضعه اذ ليس […] لا او لا بلى او جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطى قيل

انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطى بها ، ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة ، ثم قصد الحرف الاول الى التواطى وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا ومع قصد التواطى او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اى يراد بمعنى المفعول قوله معنى مفرد يعنى المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ومما كذلك واللفظ المركب الذى يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور من اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغى ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجى واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كاعصر ونحو من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد علمين ، فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تضاد لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة ، فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجى في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا اى كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلى كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثانى اى ماهية الجنس من حيث هى هى لانا في الحد انما نذكر لبيان ماهية الشئ لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لا يجب تطابقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة […] كما في المنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ […] كان بمعنى الصفة

اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل فى مثله نحو امراة صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع • فان قيل كان ينبغى ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان
اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتا الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كالرطى
والبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من لا ولكن كلمتان بخلاف الثانيين
ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهى
الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع • فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع
وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هى التى يحتاج فى معرفتها الى علم اللغة
واما ان يضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ فهى قياسية وذلك القانون اما ان تعرف به المفردات
القياسية وذلك كما بين مثلا ان كل اسم فاعل من الثلاثى المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن
مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج فى معرفتها الى علم التصريف
واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج فى معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل
المضارع وفى معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا • ان قيل ان فى قولك مسلمان ومسلمون وبصرى
وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف
على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى فى المضارع وهو على حال الفاعل ايضا وكذا
يا التانيث فى قايمة والتنوين ولام التعريف والها التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا
وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين • فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج
ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكلم المذكورة
وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل فى المضارع وغير
الاسم المنسوب اليه نحو نمرى وعلوى وشوى ونحو ذلك اما الفعل الماضى نحو ضرب ففيه نظر
لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث فى الزمن
الماضى مدلول وزنه الطارى على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع
الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزءين يدل
كل منهما على جزء معناه • وكذا نحو أسد فى جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب
ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة فى الامثلة المذكورة الحركات
الطارية مع الحرف الزايد فلا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارى كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة
كما ادعينا فى الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى فى الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض
وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزءين متعقب
للاخر وفى هذه الكلم المذكورة الجزءان مسموعان معا • قوله وهى اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم
على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قايم والمقصود من معرفة الكلم
الكلام والاحوال التى تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من

الفعلين كلام كما تاتى من الاسمين لكنه احد جزئى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى
منه ومن كلمة اخرى كلام • فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة جميعا لان الواو للجمع فيكون نحو
اذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف • فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان
هذا قسمة الشى الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشى الى جزئياته نحو قولك الحيوان
انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئى ما يدخل تحت كلى ويصح كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان
حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا فى حالة واحدة
كما يجى فى باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان فى كونهما محكوما عليهما كما فى جا زيد وعمرو
او فى كونهما حكمين على شى واحد نحو زيد قايم وقاعد او فى حصولهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف
أو فانها فى الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد
الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل
او حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور فى مظانه وكذا كان ينبغى ان يذكر الصنف
لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل • فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد
منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول
علامة الاسما كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى
ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى
الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه • ولو قيل بانه
دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا
مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد
بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما فى ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ
كما فى قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط • فان قيل فاذا كان
نحو من وضرب فى قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف
والثانى فعل وهل هذا الا تناقض • قلت لم ترد ان من فى هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى
ان من اذا استعمل فى المعنى الذى وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض فى نحو
ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك
لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل
ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه
الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشى الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه
ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففى جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم
عليه بشى وهو المذكور فى لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم
التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين • قوله لانها اما ان يدل على معنى فى
نفسه اولا • الثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثانى الاسم

والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها ○ اعلم ان اسم أنّ ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة وجوزان يكون انّ بدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام فى قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الاقسام ○ واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفردا اعنى الكلمة اما ان يدل على معنى فى نفسه او على معنى لا فى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا فى نفسها والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا ○ الثانى الاسم اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفى والاثبات فيكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين او فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزءه ويعنى بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم فى جواب من قال ازيد قايم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما فى ان زيد قام او الفاعل كما فى زيد قام او المبتدا او الخبر كما فى قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر فى الحال او فى الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر واخص به ○ فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها ○ وقولنا فى الحال كما فى قام زيد وزيد قايم ○ وقولنا فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت وانت حر وفى الطلبى نحو هل انت قايم وليتك او لعلك قايم وهكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفى الغايب ليضرب وفى المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما فى زيد قايم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل فى الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجى فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى ○ وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات فى نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع فى الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجى فى باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلى المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلى اسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقايم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما فى اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب

بذاته الاسناد الذى فى خبر المبتدا فى الحال او فى الاصل وفى الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذى فى الصلة والذى فى الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد فى الجزا فجزا الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية ○ فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التى هى خبر المبتدا وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهى اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزا الكلام هو الحكم اى الاسناد الذى هو رابطه ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلى الثنائى بين الثلاثة الاشيا اعنى الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ○ وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلت مسندا اليه فلا مسند ○ واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائى والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه ○ واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتاتى اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فعل واسم والبا فى قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اى مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر ○ قوله ما دل اى كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظ ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة فى قوله وهى اسم وفعل وحرف ○ فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها وقوله فى نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز فى نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى قوله قبل على معنى فى نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير فى قولهم ما دل على معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى فى نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط البلد او غير ذلك ○ وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل

والتوابع

يقال لا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة للمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قايم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او موخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما كل فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما وقد يكون للحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في الحرف ان يكون معنى الاسما الدالة على المعاني دون الاعيان وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتا تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ الابتدا سوا الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتدا ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معنا الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتدا نحو الابتدا خير من الانتها ولم يجز الاخبار عن من لان الابتدا الذي هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشي باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شي ليدل على ان في ذلك الشي فايدة ما فاذا افرد عن ذلك الشي بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قايم بالاخر اذ الطول قايم بذو ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بلى المصدر في قولك ضربت زيدا مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحق

ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتدا في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ومعنى قوله غير مقترن بيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذلك يخرج اسما الافعال لان ذلك ليس فيها بالوضع الاول بل الوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشا وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سوا كان الانشا العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكاين فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغابر مثلا بمعنى كون الشي في الماضي او في المستقبل فانه لا دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر ولكن انه بمعنى المضي او البقا في المكان او في الزمان قال تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال وفيه ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان الضمير الغايب والاسما الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسما الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا يفيدا معناهما الذي هو الشي المبهم وحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشي المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام

ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام فى الصلة وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا اعدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بعدها بخلاف رب عند من قال بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل فى لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا الكثيرة التى هى معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها واما وجب القول بهذا فى رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسما عليها ولم يثبت مثله فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما

قوله

اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزا واى فى الموضعين دال على ذات ايضا ومى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل اايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اى معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ما سوى اى من اسما الاستفهام والشرط نحو من تضرب اى امن تضرب ومن بمعنى اى فى الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان من تضرب فجميع اسما الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية ومثلها هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد وتجعله مبتدا وتجعل المحدود خبره كقولك فى قولنا الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول فى الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لم يدل على معنى فى نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول فى الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس لجعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا مع بقا النفى والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى فى نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى فى نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول فى نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل فى صورة الاسم كما يجى فى الموصول وبخلاف ساير اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله فى غيره لا فى نفسه واما قول الشاعر يقول الخنى وابغض العجم ناطقا

بهتته
الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هى اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته الاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجى الا فى ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته فى الاعراب حركاته الثلث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهى اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه وويه وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين فى نحو رب احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم معرب منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسما لمثل ما ذكرنا فى لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا فى الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذى اصله البنا وثالثها للتعويض عن المضاف اليه نحو ومررت بكل قايما وسيجى ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم لا معنى له الا فى الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت فى نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم تثبت فى الاعلام وليست عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هى فى جمع المونث فى مقابلة النون فى جمع المذكر قايم مقام التنوين التى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس فى النون شى من معانى الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التى فى جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شى من تلك المعانى لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعى وجار الله ان التنوين فى نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط فى عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التا التى فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتا فيه علامة الجمع المونث وفيما قال نظر لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما فى قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذى هو بتاويل البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط فى نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقا الكسر وروى بيت امرى القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالى بكسر التا بلا تنوين وبعضهم يفتح التا فى مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كما يروى ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقا التنوين فى مثله مع العلمية ايضا

يتمحض

وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة ۔ واما تنوين الترنيم فهو فى الحقيقة لترك الترنم لانه انما
يوتى به اشعارا بترك الترنم عند بنى تميم ۔ وروى مطلق وذلك ان الالف والواو واليا فى القوافى
تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو
التنوين من المد فهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام كقوله ۔
أقلى اللوم عاذل والعتابن ۔ وقولى ان اصبت لقد اصابن ۔ ولم يمنع دخولها الحرف ولا يمتنع
ذلك فى القياس نحو نعم فى القافية ۔ وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو
تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حروف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل
القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو
كقوله ۔ وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ۔ فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او يكسر للساكنين
كما فى حينئذ على ما يجى فى اخر الكتاب ۔ وانما الحق بالروى المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص
كون الشى مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما فى الحال او فى الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا
عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى
فى نفسه ۔ ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم واما نحو
ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيها راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو ما
قوله يا ما املح غزلانا شدن لنا ۔ من هوليائكن الضال والسمر ۔ راجع الى المفعول المتعجب
منه اى هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بنى فهو شى موضوع فى غير موضعه كما ان التانيث فى
ضربت فى غير موضعه واما قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعنى ارجعنى ارجعنى وقول الحجاج
يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى تثنية اذ التثنية ضم مفرد الى
فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعون واضربا
بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشى الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتاكيد والتقرير
والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر لفظين نصا عدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى
المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظى ايضا ضم شى الى مثله فى اللفظ وان كان اياه
فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك ۔ وقوله تعالى ارجع البصر كرتين فى كون اللفظ
فى صورة المثنى وليس به ۔ واختص الاضافة اعنى كون الشى مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص
كما فى غلام رجل واما متعرف كما فى غلام زيد والتخصيص والتعرف من خصايص الاسم كما مر فى لام التعريف
واما الاضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه
فهى فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف فى مثلها ايضا الا اسما ولم يذكر المص من خواص الاسم
كونه مضافا اليه ليلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى
الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة
المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله ۔ قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف
المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد ۔ واما انا فلا اعرف صحة

هذا المثال ومجى مثله فى كلامهم ۔ والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية
لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها ۔ واما من حيث المعنى
فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين قوله وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى
الاصل هذا حد المعرب من الاسم لا مطلق المعرب لانه فى صنف الاسما فلا يذكر الا اقسامها فكانه
قال الاسم المعرب هو الاسم المركب ۔ وكذا جميع الحدود التى يذكرها فى صنف الاسم ۔ ولفظ المركب
يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزا بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزا الاخر كما يقال فى ضرب زيد
مثلا ان زيدا مركب الى الضرب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ۔ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد
مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج
ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب فى اصطلاحهم فى المجموع اشهر منه فى كل واحد من جزئيه
او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسما لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا
داب المص يورد فى حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته
وينبغى ان يختار فى الحدود والرسوم اوضح الالفاظ فى المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة
فكيف باستعمال لفظ هو فى غير المعنى المقصود اظهر نعم وان تنزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب
فى الظاهر هو احد الجزئين او الاجزا فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم
المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا
بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الا انما فى لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما
يجى وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا ۔ وكذا اسما الحروف
الموجودة فى اوايل السور نحو حم ويس قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح يجدد منه
مراده الحرف والفعل الماضى والامر على ما فسره فى الشرح وان [illegible] معنى مبنى الاصل على ما يقتضيه
اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على
ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار
مذهب الكوفيين فى كون المضارع اصيلا فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه كما يجى فى بابه لم يرد
ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره لمبنى الاصل بالحروف والماضى والامر المصدر فى نحو اعجبنى ضرب زيد
عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضى لتقديره به مع ان اى ان ضرب والا لم يعمل فهو
مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا لمشابهته للماضى بدليل
انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال ۔ وانما ذكر فى حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل
احترازا من قسمى المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعانى المتعاقبة
على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسما المعددة تعديدا كاسما العدد نحو واحد
اثنان ثلثة ۔ واسما حروف التهجى نحو الف با تا ثا ۔ ونحو زيد بكر عمرو ۔ والاصوات كخ وهدع والمعانى
الموجبة للاعراب انما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب
فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فتخرج هذه الاسما المجردة عن السبب ونحو

فى التصريف فى باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام فى الاسما المعدودة تعديدا ان شا الله تعالى واما ان يبنى
مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او الفعل على ما يجى فى باب المبنى
وذلك فى المضمرات والمبهمات واسما الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتى فقوله الذى لم
يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسما واما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله
ويختلف اخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذى جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكا
لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العامل قال المص وهو الحق
يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة مثل هذا
الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة
على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز
عند المبتدى للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف
الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف فى كلام صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف
المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ❊ ان قيل اى فرق بين المعرب
والمبنى فى الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك فى احد قسميه اعنى المركب مع العامل نحو
جاءنى هولاء فهو مثل جاء قاض ❊ فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرفه
الاخير اذ المانع من الاعراب فى جملته وهو مناسبته للمبنى لا فى اخره نحو هولاء وامس وقد يكون فى اخره
ايضا كما فى جملته نحو هذا فلهذا يقال فى هولاء انه فى محل الرفع اى فى موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
فى جاءنى الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر فى اخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اى
يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى
اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف اخره به هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه فى الشرح
قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه بيان لعله وضع الاعراب فى الاسما والضمير فى قوله اخره للمعرب
وفى قوله به لما ❊ قوله المعتورة اى المتعاقبة قوله عليه اى على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف
او ضميرما ونعنى بما الحركات والحروف ويدخل فى عموم لفظ ما العامل ايضا لانه الشى الذى يختلف
آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التى هى الاعراب كما فى الظاهر كالقاطع
والسكين وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل
كالعلة الموثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ❊ ويمكن الاعتذار للمص بنا على ظاهر
اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال بالاستعانة دخولها فى الالة اكثر منه
فى الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل يا الاضافة ويا النسبة وفتحه لاجل يا النسب وتا التانيث
وانتقل الى اليا والتا بتركبهما مع الاسم وهذا تغير فى الاخر وكذا فى الف المثنى ويائه وذلك لانه
قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل فى
المضاف الى اليا والمنسوب والمونث بالتا والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك
اخبرت مثلا فى قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه ❊ وكذا البواقى فقبل لحاق

مع
هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جا
لان التغير فى نحو مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان قال المص انما اخترت
هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسى على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف
الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الاخر حتى يسمى اعرابا ❊ ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف
من حيث لا تدرى بقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر الشى بالشى الا وهناك اختلاف اذ الفعل
متضمن للمصدر وقال لو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر
لا من كل واحد منها لم يكن هناك الاختلاف فالاختلاف شى واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشيا
فكيف يكون الاعراب اختلافا ❊ ولهم ان يقولوا هذا منك بنا على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة
حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شى واحد ❊ والحق ان معنى قولنا
يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيد مثلا فى حال الانفراد لم يستحق شيا من الحركات
فلما ضممت الدال بعد التركيب فى حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة
المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة
وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات متغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات
المنتقل اليها وان كانت داخلة فى مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب
ايضا هو الانتقالات المذكورة ❊ هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف
الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت
مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة ورددتها وقلبتها الفا فى النصب ويا فى الجر
وثانيهما جعل العين او الحرف الذى زيد فى الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب
اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع نحو مسلمان ومسلمون علامتى
الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا فوه وذو ومال فقد اختلف حال الالف
والواو رفعا لانهما صارا لشيئين بعدما كانا لشى واحد ❊ وينبغى ان يقدر كل واحدة من الكسرتين
فى نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف فى اخره ثلثة فهما ككسمتى فلك مفردا وفلك
مجموعا ❊ وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد ويا ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس
كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامتى التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين
لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة
حركة او حرف حرفا كما فهم المص فهى ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول
الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة ❊ وكذا فى الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة
حصل ست اختلافات ❊ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا ❊ وقال ايضا لو كان الاعراب هو
الاختلافات لزم ان يكون الاسم فى اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيدا اسما لشخص ثم ركب مع
عامله اول تركيب نحو جاءنى زيد فلا اختلاف اذ لم تتحول حركة الى حركة بعد ❊ والجواب ان معنى الاختلاف

كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة فما فيه اذن اختلاف • ثم يقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانتقال
حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف آخره فما لم تنقلب حركة حركة لم يكن مما
اختلف آخره • فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد
ما يختلف آخره به لا ما اختلف • قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسما • اعلم ان ما يحتاج
الى التميز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر
كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال
المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتدا او التبيين او التبعيض فمثل هذا لا تلزمه العلامة المميزة
لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى
الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما • والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرا احدهما
او احدها على الآخر او الآخر فلا بد للطارى ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج
كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارى غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات
بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضُرب
وقد يجتلب له حرف دال عليه صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث
والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم • وقد تكون قرينة المعنى الطارى
على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في
المضاف وان كان طرأ المعنى لازما للكلمة فان كان ذا الطارى معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما
تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارى اللازم احد الشيئين
او الاشيا فاللايق ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرا
ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما
بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرا بسببه المعنى كان هنا علامة
لازمة للكلمة دالة على معناها الطارى • ومثل هذا المعنى مما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في
الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد
التي هي اخف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف المد وهي الاسما الستة والمثنى والمجموع بالواو
والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعل في الاسما
الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف
وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلثة الفاعل والمبتدا والخبر وجعل النصب للفضلات
سوا اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة
حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسما التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما
جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر
منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يبق من الحركات غير الكسر فميز به مع
كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار بمعنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى آخر منضما

الى المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لا[فعلن]
فاذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر • وقد يحمل على المحل
كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة
زال النصب المقدر كما سيجي • ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها
لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا
لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم • فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه
صار احد جزئي الكلام • وكذا العامل في كل واحد من المبتدا والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي
والفرا اذ كل منهما صار عمدة بالآخر • واختلف في ناصب الفضلات فقال الفرا هو الفعل مع الفاعل
وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان
ايضا سبب علامة الفضلة • وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي
هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسما فضلة • وقال البصريون العامل هو الفعل
نظرا الى كونه المقتضي للفضلات • وقول الكوفيين اقرب بنا على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف
الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العمد • ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة
لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجي في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور
لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار
لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو
غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال عمل
الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجي فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة
ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضله وبقي علما للمضاف اليه فقط • احدهما فيما اضيف
اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مر بزيد وهما ايضا في الاصل فضلتان • وكان ثانيا
المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه للجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان
الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا تدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى
المفرغ لم يبرزوا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرا على معانيها
شي بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما في حد الاسم • واما الافعال فلا يلزمها الا معنى
واحد طارى كما مر بل قد يطرا عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة
فيظلمك على ما يجي في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا بمشابهته
الاسم خلافا للبصريين على ما يجي في بابه • فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسما دون
الافعال والحروف • وان اصل كل اسم ان يكون معربا • فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسما دون
الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسما المعددة • قلت انما حكم

بذلك لان الواضع لم يضع الاسما الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لاصل الواضع
فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد
خرج من عموم قولهم اصل الاسما الاعراب صنفان منها • احدهما اسما الاصوات كنخ وجه ودده لان الواضع
لم يضعها الا مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجي في بابها • والثاني اسما حروف التهجي لانها كانت حكاية
لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوايلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق
بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة
اعني الهمزة واما ألف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام ألف واما قوله
يكتبان في الطريق لام ألف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا • ولو نظر الواضع في الصنفين لما وقعهما
مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يضعهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من
ثلثة احرف الا وقد حذف منه شي كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا تا ثا واما
صاغ على اقل من ثلثه ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتا الضمير وكافه فعلم
انه يبني لثبوت علته فجوز بناءه على اقل من ثلثة • ثم نقول لا يلزم الكساي والفراء ما الزما في ترافع
المبتدا والخبر من انه يلزم تقدم كل واحد من المبتدا والخبر على الاخر لانه يجب تقديم العامل على المعمول
فيلزم تقدم الشي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشي متقدم على ذلك الشي وانما لم يلزمهما ذلك
لان العامل النحوي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا
تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه
من اخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور • اما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه
وفرعا له • واما تقديم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض
الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي
يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدا والخبر اذن كعمل
كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ
هي موقوفة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدا والخبر على هذا التقدير اصلا
في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما
يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدا اصل
الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضله اصول في النصب كالمفعول
وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاه ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدا والخبر لما تقرر في
الاذهان من تقدم الموثر على الاثر واستحالة تقدم الشي على موثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثيرا مما دخل
عليهما موثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرية على ما يجي في ابوابها فصارت
العمدة في صورة الفضله منتصبه ومنه اسم ان ولا التبريه وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتها
للفضله يجي في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر
والعامل متقدم الرتبه على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان

كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل
وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر ولم يمتنعوا حال المفاعيل فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني
ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسم الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنا
علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسما الافعال والكنايات وبعض الظروف • واما اسما
الاصوات واسما حروف التهجي فبناهما اصلي فلا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله • تداعين
باسم الشيب في متثلم • وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو ويا • هاج بينهم جدال • معلل بكونهما مركبين
وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب • قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة • اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في
الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بجز اليا وفتحه الاتيان بشي من الالف والا فالحركة
والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف
المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف
المد صارت حرف مد تاما • وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة
ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البنا ضما وحركة الاعراب رفعا
لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم
كان شيا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البنا فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر
الفك بالاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب
جرا وخفضا وحركة البنا كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث
ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشي القاطع للحركة او الحرف
سمي الاعرابي جزما والبناي وقفا وسكونا • وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف
عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني مبنيا لبقايه على حالة
واحدة كالبنا المرصوص • قوله فالرفع علم الفاعليه اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون
الاسم عمدة الكلام ولا تكون في غير العمد والنصب علم الفضله في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلة
كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل علم الفاعليه والنصب علم المفعوليه ثم يكونان فيما يشابههما واما
الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى ولفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة
اشيا الضم والالف والواو في نحو جا مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف
واليا في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشيا الكسر والفتح واليا في نحو
وباحمد ومسلمين ومسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها
كما يجي وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما
كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جا الرجل وقد لا يكون كما في حيث • وكذا الكلام في
النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريه فهي لا تقع الا على حركات غير اعرا

بنا ئيه كانت كضمة حيث اولا كضمة قاف قُفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول الله
بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احدا لنوعين على الآخر مطلقا ● قوله وانواعه رفع ونصب
وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلا
قال الرفع انتقال الآخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة
الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البنا ضده وهو عدم الاختلا
اتفاقا ولا يطلق البنا على الحركات ● وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه
عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما يتقوم به المعنى المقتضى انما بين
العامل لاحتياج قوله قيل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ونعنى بالتقوم نحو من قيام
العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها
وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعاني
هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة العامل ومحلها الاسم وكذلك الموجد لعلامات هذه المعاني
هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هى الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات
عوامل فالبا في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم
وليس البا كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المص ايهاما لان الظاهر في
نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير ● واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك
الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف
المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو المقوم للاضافة التى بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام
حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف
مثله في نحو خير في قول ذوبه وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين
به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فا السببية او واو الجمع كما يجى في
باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا ● وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفا وبل ليس بضعيف
ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه
ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة
الاول فهو الجار نفسه ● وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشى لانه ان اراد كون الاسم مضافا
اليه فهذا المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التى بين المضاف
والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما هو
مذهب خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المونث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة
والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير يا المتكلم بالواو والالف
والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم والواو عشرون

واخواتها بالواو والياء ● هذا تقسيم الاسما المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع
ثلثة اشيا والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اى
معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها ● وقسمها ثلثة
اقسام ● احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعنى الضم في حالة الرفع والفتح
في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سوا كان مضافا
او لا ● المنصوب احتراز عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسما
الستة ● ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فتخرج الاسما الستة اذ لو احترز عنه لوجب
ان لا يستوفى شى من المضاف الحركات الثلث ● وثانيهما الجامع للثلث قيود الجمعية احتراز عن المثنى اذ
اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احتراز عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف
والمونث غير مستوف للحركات ● والانصراف احتراز عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب
الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة معتبرة عن وضع مفرده
ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في آخره حرف
لين صالحا لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون ● قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا
وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع ● وانتصابه على الحال اى مرفوعين
والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والبا في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون
المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام مما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين
لعلم العمدة ● وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز
عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجى والثانى من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة
رفعا والكسرة جرا ونصبا ومونث واحد اعنى الجمع وهو جامع لقيدين ● احدهما ان يكون مع المونث
احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء ● والثانى ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات
نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعنى
جمع المذكر السالم على ما يجى بعد ● والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شى
واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجى في
بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف ● وقسمها ايضا ثلثة اقسام ● احدها ما استوفى الحروف الثلثة
كلا في محلها وهى الاسما الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير يا المتكلم
لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب ساير الاسما المثناة والمجموعة ● وكذا اذا صغرت لان
المصغر منها تحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا سكونه ليس
للحركة ● وانما اشترط اضافتها الى غير يا المتكلم لما سيجى ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات
لما سيذكر ● وانما اشترط اضافتها الى غير يا المتكلم والمضاف الى يا المتكلم يتبين اعرابه على ما يجى
وتصريحه بهذه الاسما الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه
الاسما اقوال الاقرب عندى ان اللام في اربعة منها وهى ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعا

المثنا وبه كالحركات . وكذا العين فى الباقيين منهما اعنى فوك وذومال فهى فى حال الرفع لام الكلمة اوعينها وعلم العمة وفى النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة اوعينها . وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها . نعرف ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسما حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف . وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر فهلا يجعلها مثلها فى كونها اعلاما على المعانى وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو هى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيين انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف بمثل ما ضعف له ما تاول المص كلام سيبويه به وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويبعد ما قال فى فوك وذومال لبقا المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له . وقال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما فى ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما فى قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا فى الوزن وايضا يبقى فوك وذومال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واما هى فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون فى الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو فى الظاهر على الفاعلية كالضمة . وقال ابو على انها حروف اعراب تدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهى بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التى هى اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف ليقام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه ويقال عليه اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر فى المثنى والجمع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعنى علامة التثنية والجمع اذ هى من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطية لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بها لا

المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسما واعربوها بهذا الاقوى ليثبت فى المفردات الاعراب بالحركات التى هى الاصل فى الاعراب وبالحروف التى هى اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلثة كلا فى موضعه . وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما فى موضعه . وانما اختاروا هذه الاسما بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة . وخصوا هذه الاسما من بين الاسما المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهى اذن كالحركات المجتلبة للاعراب . وكذا الواو فى فوك لانها كانت مبدلة منها الميم فى الافراد ولم ترد الى اصلها الا للاعراب . واما نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابنم وابنم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها فى النسب نحو ابنى وبنوى فكانت لانها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسما واو فاختاروها لتكون الواو التى فيها اصلا للرفع الذى هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم مراد لامه يا ثم نقول جعلوا الواو يا فى الجر والفا فى النصب لتكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لا لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف فى المعرب بالحروف التى هى اثقل للحركات ولتناسب الحركات التى قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه فى الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب . واما فى الباقيين فطردا للباب . ومعنى حمول ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشى المنكر الذى يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك . والثانى من الثلثة الاقسام التى اعرابها بالحروف ما رفعه الالف ونصبه وجره يا وهو المثنى وما حمل عليه ونعنى بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجى فى باب المثنى فلم يكن على هذا كلا داخلا لم يثبت كل فى المفرد واما قوله فى كلت رجليها سلامى زايده فالالف محذوفة للضرورة كما يجى وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكون كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من التثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان فكان عليه ان يذكره . وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرده اثنان اثن اذ ليس فى المفرد معنى الثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثنى فى مجموع الحبل

لا في كل واحد من طرفيه . وكان عليه ايضا ان يذكر هٰهنا هذان واللذان ونحوهما لانها لم تذكر
كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد
نون هذانّ وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل
عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة . وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها . وانما اعرب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون
اعرابا من حروف المد ومن ثمه اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات . وانما اعربا هذا
الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع
علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم
مطرد في جميع المثنى والجمع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم اراد وا
اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا وا
الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم
يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا اليا للجر والنصب في المثنى
والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر يا فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر و
الرفع لكونهما علامتي المفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقا على الحركة
الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها . واما الضم قبل يا الجمع فقلب كسرا لاستثقاله
قبل اليا الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت اليا لضمة ما قبلها
واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف لما رتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا
المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل في تحريك
الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجي في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى
بخفة الالف وثقل الكسرة . وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة . واما اليا فيهما فطارية للاعرا
كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات
مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسما الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كما
وفهم المتقدمون الاعراب من هذه الحروف نضعف هذا القول . وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه
على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف
دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصدا لاعراب اللفظي ونقول باي شي نعرف ان هذه
الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل
كونه حرف الاعراب علامة ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي
بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو واليا وهي لفظية . فان قيل كيف يكون معربا بلا
حرف اعراب . قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف . فاما اذا اريد
الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها
دلايل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سوا فان اراد وا

انها دلايل من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان اراد وا
انهم جعلوا علامتي المثنى والجمع دلايل الاعراب فذاك ما اخترنا . وقال الجرمي هي حروف الاعراب
وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ لا انقلاب كما قيل
بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسما الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلوا الالف
والواو واليا والحروف دلايل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسما الستة والكلام عليه ما مر
هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسما الستة وفي المثنى والمجموع
حصولها قبل تمام حروفها . فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها
وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان
يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان
بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع
حروف الكلمة لانها انما يجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى
عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان
التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني
شي وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض
المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا سقط التنوين للبنا في نحو
يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين
وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف
وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم
والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف
محل التخفيف والحذف تخفف بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو
واليا وقلبها حرف لما يجي في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة
فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها . وكذا ان كانت الفا خفيفا نحو الفتى وحبلى وحبنى
وان كانت واوا ويا نحو القاضي ويرى ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجي في باب الوقف
وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف
اعراب امتنعت من الحركة فجي بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما
ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب
الحركة مع اللام اي جعله عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها اثبات للحركة وجانب التنوين
مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي
الرجلان عوض من الحركة فقط . وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا
من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البنا فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة
الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة . وقال بعض الكوفيين انها تنوين حركت

للساكنين تقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انها كالتنوين في كونه علامة التمام لا في الثقالي الجمة • وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفرا هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع • وثبوته مع اللام يضعفه • وكذا مع اليا وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بنا على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما ان معوضان عن صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرر اللفظي • واما كلا فاعراب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن التنوين ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشيا نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاني الرجلان كلاهما وجيتنا كلانا وجيتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاكما جا في بعد ذكر تخصيص فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جيتما وكلانا جينا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر • واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيها وان لم يتبع المثنى المعرب نحو جينا كلانا وجيتما كلاكما وجا • كلاهما وكلاهما جاني • واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخواك كلا اخويك وكانه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى ذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كلها في المضافين الى المظهر ولا ادرى ما صحته والف كلا بدل من الواو • وعند سيبويه لابدال التا منها في المونث كما في اخت وبنت ولم تبدل التا من اليا الا في اثنين وقال السيرافي هو من اليا لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المصـ في امالة الالف المنقلبة عن الواو وبحي الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا • وانما جئ بالف التانيث بعد التا ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التا لم تتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام في المونث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تا بنت واخت في الوقف ها • واجاز يونس اختي وبنتي • ولو كانت لمحض التانيث لم تجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما • وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم • وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزومهما للاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة خففت بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولو لم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سوا قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زايدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال

كلت كفيه توالى دايما • بجيوش وعقاب من نعم • والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال • كلانا اذا ما نال شيا افاته • وقال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولم تقلب الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كما في الثاني • واما البيان فالالف حذف

فيه للضرورة بدليل فتح التا • ولو كانت مفردة لوجب كسر التا في قوله في كلت رجليها وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا • ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التا بكلا مضافا الى المونث افصح من تجريده نحو كلا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما • والقسم الثالث فيه التا بالواو واليا قال انما افردت اولوا وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولوا وعشرون واخواتها كذلك لان اولوا موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اول في المفرد • وكذا عشرون واخواتها وليس عشر وثلث واربع احادا لعشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة • وكذا قيل لا تسعون للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها • واما عليون وقلون ونحوهما فانهما جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس • ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اولوا وعشرون واخواته • واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكر على اي وجه كان لان واحده ذو وقال • ولكني اريد به الذوينا • قوله التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا واستثقل كقاضي رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان الاعراب المذكور في اي الاسما المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسما المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي معرب تعذر اعرابه نحو حذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم ان تقديرا لاعراب لاحد الشيئين اما تعذر النطق به واستحالته • واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا • الاول باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماى ومسلمي مضافا الى يا المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته • وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جا غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسما وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجى في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاولى الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى يا

المتكلم الزموا ان يكون حركة ما قبل اليا كسرة لتوافقها. فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا
محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كالثنا او متماثلتين مستحيل
ضرورة. واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم
المنقوص اي الذي حرف اعرابه يا قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على اليا المكسور ما قبلها وذلك
محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو
ولم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو. واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على
اليا مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي. ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو
الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع
والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع
انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجي والمقصور من القسم
المعرب. والثاني كل جمع مذكرا لم مضاف الى يا المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جا
مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو واليا مع تماثلهما في اللين واولاهما ساكنة مستعدة
للادغام فغلب اثقلهما الى اخفهما. اعني الواو الى اليا اذا المراد بالادغام التخفيف. وكذا يعمل لو كا
الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني
كما يجي في التصريف ان شا الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل اليا لا تمام
ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر
الضم في نحو سيل ومبيل اي لانه لم يسبقه تحقيق آخر حتى يتم به ولم يكن قريبا من الطرف
والياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز
ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة
لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد نحو سيل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه للادغام
في اليا على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا ابقا الضم على حاله فقالوا في
جمع الوى لي. فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاني مسلمي. واما في حالة الجر
والنصب فاليا باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاني صالحا القوم
وصالحوا القوم. ورايت صالحي القوم. ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف
لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظ
في في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم تفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم
المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد بكونه معربا مقدرا الاعراب
وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية. واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى
المبني وحالفهم المص كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب
نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البنا بل لها شرط
كما يجي في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال

ذون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما
فيه علتان من تسع الى وحكمه ان لا كسر ولا تنوين. قوله ما فيه علتان اعلم او لا ان قول النحاة
ان الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي
ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم. والحكم في اصطلاح الاصوليين
ما توجبه العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط التنوين والكسر
في غير المنصرف مقتضى العلتين. وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة
مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنتين منها يحصل الحكم فالعلة التامة
اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها وستعرف الشرط
ان شا الله تعالى وقد يدخل في الحد الذي ذكره المص ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب
وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمونث كسلمات ومسلمون وان لم
يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك فقوله بعد ويجوز صرفه للضرورة
او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن التسبين المعتبرين وعن
السبب القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول
ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف
حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يختلف عن علة الاعراب
او على ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للتسبين يجوز ان يقال
صرفه للضرورة. وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع
غير المنصرف وعند غيره هو منصرف سوا قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر
والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته
اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البنا
وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم
غير منصرف وقووا هذا القول لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولاء نحو الاحمر واحمركم
منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف
الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين
لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين
وذلك انه يعود في حالة الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ
الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة
اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع
الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبنا فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط
الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبنا ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل
ولهذا يوتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع

انما التمكين مع اللام والاضافة
بعد حتى يحتمل لمنع الصرف ثم
سقط الكسر فظهر ان
سقوطه

المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن
كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان
سمي بهما واعربا اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين
لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد تتفق
مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب ، احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل
سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى الاصل الفعل الذي هو البنا ويعطى عمله ، وثانيها وهو
اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شي من المعنى كاسم الفاعل والمفعول
والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البنا
يتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا بقوي المشابهة للافعال اي
الذي معناه معنى الفعل سوا كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن
معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسما افادة واشتقاقا اما
الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغنا الاسم عنه فيه واما الاشتقاق
فيجي في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البنا ولا يعطى بها عمل
الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة
علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر
معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا
من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من
خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في
الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين فان
قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم حكم الفعل
اولى من العكس ، فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المشابهة
بينهما وذلك كما يصير معنى اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر معنى الفعل فتطفل الاسما على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بنا اسم
الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع
آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا
اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات ويتضمن معناه
كاسما الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه
وهٰهنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بنا الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه
في البنا دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشا الذي هو بالاصالة للحرف اعطي
حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجي في بابه
فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف ، وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف ، واما الحرف

فيشابه الفعل لفظا ، قوله والنون زايدة انتصب زايدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام
فان معنى قوله وهي عدل ووصف الى اخره اي تكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون
زايدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة في اخر
الاسم العلم سوا كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وجنتطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع
من التا كالف التانيث وانما عد الالف والنون سببا لمشابهته الف التانيث بالامتناع من التا
فعد الالف المقصورة الممتنعة من التا اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التا واما
الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة
من التا مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق
الممدودة اي الهمزة في نحو حمرا في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل
الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون
في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف
الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية
اي الالف المقصورة لان المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية
هذه العلل فان العدل فرع ابقا الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع
التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فتكون العربية اذن في كلام العجم
فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجي بعد
او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة
كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم
يعتبروها ككون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة
مخصصة قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب
والجر انواع وجوه فتح كالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة ، وقال الاخفش
والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني
اي الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط وا
البنا في حالة الجر لكون الفعل المشابه في التعدي من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب
مثل سلاسل واغلالا وقواريرا ، قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة
الشعرا وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك
السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا وقواريرا و قال
الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكر غيرهما اذ ليس بمشهور عن
احد في الاختيار نحو جائني احمد وابراهيم ونحو ذلك ، واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه
فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ، ومنع الكوفيون صرف افعل من في الضرورة

لان مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف ٭ والاصل الجواز لان الكلام فى الضرورة
وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف ٭ وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف
لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين لك عند الكلام فى تفصيل
الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله ٭
فما كان حصن ولا حابس ٭ يفوقان مرداس فى مجمع ٭ ومنعه البا قون استدلالا بان الضرورة
تجوز رد الاشيا الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا تخرج لاجلها الاشيا عن اصولها وقريب
من هذا الوجه جواز قصر الممدود فى الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا
الرواية يفوقان شيخى ٭ والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هنا كذا فى
رواية اخرى ٭ قوله سلاسلا صرف ليناسب المنصرف الذى يليه اى اغلالا فهو كقولهم هنأنى
الشئ ومرأنى والاصل امرأنى قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف
ح كما يحتمل ان تكون بدلا من التنوين يحتمل ان تكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا والرسولا
والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ٭ وانما صرف لتناسب اواخر
الآى فى هذه السورة لان اواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها ٭ وكذا كل كلام مسجع
الا ترى الى قوله عليه السلام خير المال سكة مابورة ٭ وفرس مأمورة ٭ اى مؤمرة يعنى كثيرة
النتاج وقال تعالى والفجر ثم قال يسر وبمال يجى لموافقة فلى قوله وما يقوم مقامهما الجمع
والفا التانيث ٭ اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له
فى الاحاد العربية ٭ اما نحو ثمان ورباع الذى القى رباعيته ٭ ورجل شناح اى طويل وحمار حزابى
اى غليظ قصير نشواذ ٭ واما نحو الترامى والتغازى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل
اليا وما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجى حكمه ٭ واما يمان وشآم فالالف
فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا
الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من الاخرى ويا النسب عارضة لا يعتد بها
فى الوزن نحو جمالى وكمالى فالمنسوب الى جمال وكمال وكذا تهام بفتح التا فى المنسوب الى التهم
بمعنى تهامة قال ٭ ارقنى الليلة برق بالتهم ٭ يا لك برقا من يشقه لا ينم ٭ قال سيبويه منهم
من يقول يمانى وشآمى بتشديد اليا ٭ وهو قليل ويجى وجهه فى التصريف ان شا الله تعالى
وانما لم تعتد يا النسب عارضة فى قمارى وكراسى وعوارى وبخاتى ودبابى ونحوها لانها
ثابت فى احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك اليآات فى الاحاد وليس ذلك اى اعتداد
اليا فى المفرد وصوغ الجمع عليه مطردا ٭ الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجامى وان كان ياؤه
للوحدة كما فى بختى وقيل ان يمانيا مثل يمان الالف واليا للنسبة الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية
وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس
ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوبا
الى الرباعية وهى السن ٭ ويجوز ان يقال فى الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد

لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح
العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث ٭ وقد يجى تحقيقه فى باب العدد فالالف
فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائى النسب ٭ وكذلك اليا غير
اليا كما قيل فى هجان وفلك ٭ وقد جا ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال ٭
يحدو ثمانى مولعا بلقاحها ٭ وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ٭ ولفظه يشبه لفظ الجمع
ظنه جمعا ٭ اما سراويل فاعجمى فى الاشهر وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربى مفرد شاذا وجمع
تقديرا كما يجى ٭ واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة
وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتح فى عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه
ان افعالا مفرد ٭ ولذا قال تعالى مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار
وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار
بمجى افعل فى الواحد نحو اذرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمداين ولا باجر وانك لا
عجميان ولا بابلم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير
القياس او جمع لا واحد له ٭ بدليل قوله بلغتها واجمعت اشدى فانت العقل ٭ وقال بعضهم
انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن
فيرتدع ٭ ولهذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب ٭ واكالب ونعم ٭ وانعام ٭ واناعيم ٭ واما قوله
عليه الصلوة والسلام انكن صواحبات يوسف ٭ وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صراء
جمع صار ٭ بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ٭ ونحن قلنا نهاية جمع التكسير ٭ وقيل لما لم يكن له فى
الاحاد نظير اشبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه
سببان لا سبب كالسببين ٭ وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الاحاد وعدم النظير فيها
عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سراويل ففيه ايضا عنده سببان والاسباب
عنده اكثر من التسعة ٭ وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كاكالب او كونه
على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير ٭ واما قيام الفى التانيث اعنى
الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبنا الكلمة عليهما بخلاف تا التانيث فان
بناها على العروض ٭ وان لزمت فى بعض الاسما لزومها كعنصوة ٭ وقمحدوة ٭ وحجارة وخرابة
كما يجى فى باب التانيث فالعدل خروجه الى فى تميم ٭ العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
لغير القلب ولا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا لغير القلب ليخرج نحو ايس فى يائس
وقولنا ولا للتخفيف احترازا عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق ٭ وقولنا ولا للالحاق ليخرج
نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال ٭ قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال
اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدل
الانصراف والخروج ٭ قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر
وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس

واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم توضع عليها الا ان تقول كانها من صيغة الكلمة ومبنيتها لشدة امتزاجها • قوله تحقيقا نصبا على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اى خروج تحقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقديري اى خروج مقدر ونعنى بالعدل المحقق تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأدد • واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأنا الكتاب جزءا جزءا وجانى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا • وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت.

ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا • والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا العدل والوصف • فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يوثر فى اربع • قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفرا يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف • وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى • وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى • وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام واجراؤه على النكرة محمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا • نحو جاءنى القوم مثنى واما اُخر فانه جمع اخرى التى هى مونث آخر وهو من افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واُخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى الفضليان الفضليات الفضليات والفضل فمعنى أُخر فى الاصل أشد تأخرا • وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد ورجل آخر أشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى • ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد وحمار آخر ولا وامراة اخرى وتستعمل اخريات

فى المعنى الاول ولا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءنى فلان فى اُخريات الناس اى فى الجماعات المتاخرة • وكذا الاواخر فلما خرج آخر وساير تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام • وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال اخرون وامراة اخرى • وامراتان اخريان • ونسوة اُخر قيل الدليل على عدل اُخر انه لو كان مع من المقدرة كما فى الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهره او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما فى الغايات او مع سادّ مسدّ المضاف اليه وهو التنوين كما فى حينئذ وكلا اتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح • اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام والمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عدمها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال فى امتناع كون اُخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا • ومنع ابو على من كون اُخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله تعالى من ايام اُخر • واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير • ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام فى المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه • وذهب ابن جنى ان قياس اُخر لما جرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه فى جميع الاحوال فاُخر فى قولك بنسوة اُخر معدول عن آخر من • ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن آخر من الا ان اخرى واواخر غنيتان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف فى موضع نحو احمران واجمعون كما مرّ • واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كمرات وفى ادعا كون الفاظ المونث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد • فالاولى ان لا يدعى كون اُخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها اعنى احد الاشياء الثلثة مطلقا • وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها • كما يجى فى باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المص اعنى خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومسا وبكرة معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشى معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا لو كان المعدول معربا وانضم الى

ويجوز اظهاره

عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع صرف ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر
على ما يجي ، واما جُمَع ومثله اخواته من كُتَع وبُصَع وبُتَع ، فالاكثرون على انه معدول عن جمعٍ
لانه جمع جمعاء ، وقياس جمع فعلاء افعل فُعْل كحمراء وحُمْر ، قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع
على فُعْل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فُعْل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جُمْع وقوله ،
حلائل اسودين واحمرينا ، شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جُمَع معدولا عن جُمْعٍ وفُعْل يصلح لجمع
المذكر والمؤنث لجاز جاني الرجال جُمَع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة ، وقياس جمع فعلاء اسما فعالى
في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجُمَع معدول عن احدهما ، ويرد عليه ان جمعا
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم
او الوصف كما يجي في باب الجمع ، واما السبب الآخر في جُمَع ، فعن الخليل انه تعريف اضافي وكذا
في اجمع لان الاصل في جاني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي
جميعه قيل هو ضعيف ، لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولذا تقول انما لم
يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجي واما مع حذفه
فما المانع من اعتباره ، وقال بعضهم فيه التعريف الوصفي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف
بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله ،
قد صرت البكرة يوما اجمعا ، مما ان المؤكد فيه محدودا فهما على هذا القول شبه العلمية ويرد
عليه صباحا ومساء وبكرة وضحى وعتمة وضحوة ، اذا كانت معينات فانها اذن معارف بلا علا[مة]
مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان
جميعها منصرفة وايضا شبه العلم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما
الوصف قال المص الاقرب فيهما مع العدل الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فهما
عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات
هو امن باب احمر حمرا ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه
بالنظر الى اصله فُعْل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال ،
اتاني وعيد الحوص من آل جعفر ، فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ، فالعلون لا يجوز فيه لا
قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجي في الاغلب الا في الالوان والخلق والحلي
ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجُمَع وكان معنى قولنا قرات الكتاب
اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراتي من كل شي فهو تفضيل قولهم جميع نحو احد واشهر في
الحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل في اللفظ عن لوازم
افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في أُخَر فاجمع واخر فيهما العدل
والوصف والوزن واُخَر وجُمَع فيهما العدل والوصف ، ويرد على جعل اجمع من باب التفضيل
ان مؤنثه جمعاء وحقه جُمْعى كأُخرى ، والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل
جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كا

[margin: مخصصة]
[margin: اقرب]

الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمراء ، واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعليا
مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لمجرد الصفة فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل
هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر
ايضا امس رفعا على لغة تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان
كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة
علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول اخذا من استواء كلامهم فثبت
عدل سحر وامس محققا ، واما علميتهما فمقدرة كما يجي في الظروف المبنية قوله او تقديرا
قد مضى التقدير ، اعلم ان ما هو على وزن فُعَل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس
غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصُرَد وهُدًى وجمع كغُرَف وحُجَر ، فهذه كلها منصرفة
وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا ، واما صفة وذلك على ثلثة اقسام ، احدها مبالغة
فاعل غير مختصة بالندا كحُطَم وخُتَع في مبالغة حاطم وخاتع ، فهو كضروب في مبالغة ضارب
وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالندا نحو يا فُسَق ويا لُكَع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا
فساق ويا لكاع كما يجي في باب الندا وفُعَل وفَعال المختصان بالندا معدولان عند النحاة بخلاف
نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالندا بل ساوقاهما المبالغته
في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى
في نقصان بعض الاشيا المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن التام
وسيجي لهذا مزيد بحث في اسما الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة
من الصرف معدولة ، وكذا فُعَل المختص بالندا زعموا عليه انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف اتفاقا
نحو فُسَق علما للعدل والعلمية ، وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق ، اعلاما ، وهذا
الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ودونه خرط القتاد كما يجي في اسما الافعال وثالث
الاقسام جمع فُعْلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في أُخَر ، وجُمَع واتباعه ، كما ذكرنا ، واما
علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فُعَل قبل العلمية فهو غير منصرف ، كقثم وجحى لانه
ثبت قائم وجاح ، وعدم قُثَم وجُحَى قبل العلمية ، فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا
بعدم نقله عن فُعَل الجنسي ، فقلنا هو علم مرتجل ، اي غير منقول عن شي وهو معدول وانما
حملناه على كونه معدولا ولم يجز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فُعَل
الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا الى تقدير العدل على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة
الممهدة ، فكل فُعَل علم جامع للشرطين جهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان
نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ، اما أُدَد فانه وان جمع الشرطين
لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين ، وذلك بان لا
يجي له فاعل قبل العلمية ، ولا فُعَل فهو منصرف ، ولو جا مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له
مثالا ، وكذا ان جا له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فُعَل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع

علمين لجواز نقله عن فُعَل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيّما ان النقل في الاعلام اكثر
واغلب من العدل ۝ اما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جا لهما فاعل
قبل العلميّة جا فُعَل ايضا نحو عُمَر جمع عُمْرة والزفر السيد قال الاعشى ۝ يأبى الظُّلامة منه النوفل
الزفر ۝ لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما علمين غير منقولين عن فُعَل الجنس بل هما معدولان
عن فاعل وان احتمل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه ۝ فان قيل حكم في
المرجله التي هي نحو مَوْهَب ومَكْوَزة ومَحْبَب ۝ وجوه انها معدولة عن موهِب بكسر الهاء ومكازة ومحبّ
ومَحبّة ۝ قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه
فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه ۝ اما في محبب ومكوزة فظاهر
واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفا بالواو ان يصاغ منه مَفْعِل بكسر العين لكن الاصل في
يَفْعَل مفتوح العين ان يُبنى منه مَفْعَل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل
وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفا الواوي اكثر من باب يفعِل بكسر العين والموضع مبني
على المضارع ۝ وقد حكى الكوفيون مَوْضَع بفتح الضاد على الاصل ۝ واما مَوْرَق في اسم رجل فانما صرف
اما بناء على انه فَوْعَل او على انه مَفْعَل لكن كونه اكثر من مَفْعِل كما يجي في التصريف او تَوَهّم انه غير معدول
عن مَفْعِل بالكسر ۝ وكذلك مَوْكَل علما ۝ واما سُمُس بن مالك بضم السين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل
ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شَمُوس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر
العدل ظاهر وليس كالعجمه في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط ۝ واما حيوه
قلنا ان ترك كونها معدوله ۝ قوله وقطام في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر
عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفه ويعني بباب قطام ما هو على وزن فَعالِ
من اعلام الاعيان المؤنثه ۝ وذلك ان فَعالِ على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم
للمصادر على راي النحاة كفجارِ للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة ۝ ومما ايضا مبنيان باتفاق لما
لمشابهة باب نزال عدلا ووزنا ۝ ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سَحابٍ وجَهامٍ وكَهامٍ فانها
معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة
والقسم الرابع الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله قبل لمشابهتها ايضا لنزال وزنا وعدلا لا من
مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين الاكثر منهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل
المقدر كحضارِ ۝ وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البنا اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة
المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ۝ ولم يحتاجوا في ترك الصرف
ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من
باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البنا الذي هو سبب الامالة فقدروا فيه ايضا له
طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الرا كان او لا ۝ وسيجي الكلام على
على تقدير العدل في مثله في باب اسما الافعال قوله الوصف شرطه الى الطارئ تقدير الكلام
شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضر الغلبه فلذلك امتنع اسود وارقم
سود

وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف ۝ اما قولهم
مررت بنسوةٍ اربعٍ مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم
قبوله للتا فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التا في اربعة ليست بطارئة
على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان
يعملة للمؤنث فالتا طارية بشيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل
لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التا في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في
اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالها فاذا كان الوزن في الحالين
حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون
اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي التا
اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم
اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضر الغلبة معنى الغلبه ان يكون اللفظ
في اصل الوضع عاما في اشيا ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشي الى
قرينه بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار
اشهر في عبد الله فلا يحتاج الى قرينه بخلاف سائر اخوانه ۝ وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة
فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحيه السودا حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من
الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا
قصدته من قرينة اما الموصوف نحو لبست اسودا وغيره نحو عندي سود من الرجال ۝ وبهذا الشرح
يتبين لك انه لا تخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفيه ولا سيّما اذا لم تصر اعلاما
بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلميه فيه نظر كما يجي وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبه تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف ۝ بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على
كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم
لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول
المص في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت من قصد
من اعتبار الوصفية الاصلية ۝ وان زال تحققها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد
العلميه بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلميه تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان
معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة اولى حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم
باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلميه ايضا بقا معنى
الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلميه بلازم وهو في الوصف الغالب
من دون العلميه كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ۝ ويعضد بقا معنى الوصف في مثله عندهم قول
علي في كتاب الشعر الابرق والابطح ۝ وان استعملا استعمال الاسما وكثر تكسرها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر

فيها معنى الوصف ملقت الحال والظرف ايهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سودا
ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد
اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه فى منع صرف
احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم انما لم
تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا
لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع معطوف على قوله
صرف اى لكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا
يثبت ايضا فى الاستعمال نحو ايم افعى بل توهموا انها موضوعة للصفة لما راوا انها للحية الخبيثة
الشديدة من قولهم فعفعة الشر اى شدته وكذا توهم فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى
الاصل للوصف اى طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل فى الدرع جدلاء فكانه مونث اجدل
وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول
صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا
فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طايرا ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان لا انك اذا قلت
مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير ومن غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا
لا تقصد فيه معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعه
للوصف تحقيقا كما اشار اليه المص فاما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث بالتا الى
مسع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتا فما هو بالالف متحتم التاثير بلا شرط
للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين ونريد بتا التانيث تا زايدة فى اخر الاسم
مفتوحا ما قبلها تنقلب فى الوقف ها فنحو اخت وبنت ليس مونثا بالتا بل التا بدل من اللام لكنه
اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التا للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت
وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتا على ضربين احدهما ان تكون التا فيه ظاهرا فشرطه العلمية
سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا تؤثر من دون العلمية
بدليل نحو امراة وقايمة وفى قايمة الوصف الاصلى والتانيث بالتا فالخلل لم يجى الا من التانيث
لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المص حاصل وذلك الخلل ان وضع تا التانيث فى
الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قايمة قايم فلم يعتد به وانما قلنا فى الاصل
لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث ولا تجى لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الا غير
لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما فى غير هذا المعنى فقد تكون
لازمة كما فى حجارة وغرفة كما يجى فى باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العزيزة
صيرتها مصونة عن النقصان فلزمت التا بسببها فصارت كالحرف الاصلى فصارت كجعفر لا تحذف الا فى
الترخيم كما يحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة فتقول عايشة فى الجنس ليس موضوعا مع التا فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا
مع التا فصار التا كلام الكلمة فى هذا الوضع واما ان كانت العلمية فى غير الكلم العربية فربما
تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما فى جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس
فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها
على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ما شئت واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد
معنى كالف التانيث فى بشرى وذكرى وتا التانيث فى نحو غرفة والف الالحاق نحو معزى لم تجز
زيادته لان ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه
العلمى وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاده العلم كتا الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم
وان افادة الزيادة معنى اخر فان لم يبق لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له والا لم تجز لزوال
الوضع العلمى فلا يزيد عليه التا المفيد لمعنى التانيث وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا
على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كيا النسبة ويا التصغير وتنوين
التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما فى الزيدان
والزيدون على ما يجى فى باب الاعلام فان قيل فاذا صار التا بالعلمية لازمها فهلا قيل فى نحو حمزة
انه قايم مقام سببين ولا تكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التا فى الاصل على العروض فلزومه
عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم وثانيهما ان تكون التا مقدرا وهو الذى سماه
المص بالمعنوى سوا كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتا اذ الالف
للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا تؤثر التا مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حايض منصرفا
مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجى وانما شرط فيه العلمية ايضا لان
المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التا
الظاهرة متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة
ظاهرة واما التا المقدر فضعيف فان سد مسده فى اللفظ حرف اخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف
كما يجى وما يسد مسده الحرف الاخير فى الزايد على الثلثة لان موضع التا فى كلامهم فوق الثلثة
ولا تزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التا تصغيرهم عقربا
على عقيرب من دون التا بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمونث بالتا المقدرة حقيقيا
كان او لا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تا مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حمزة وان كان
ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا والاول ان سميت به مونثا حقيقيا كقدم فى اسم امراة
او غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتا المقدرة ولقيام حركة الوسط مقام
الحرف الرابع القايم مقام التا والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول
فى حبلى حبلى وحبلوى ولا تقول فى جمزى الا جمزى كما لا تقول فى جمادى الا جمادى وخالفهم
ابن الانبارى فجعل سقر كهند فى جواز الامرين نظرا الى ضعف السادّ مسد التا وان سميت به
مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه لعدم تقدير تا التانيث وذلك

كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم تقدر الطريان التذكير في الوضع الثاني على ما
ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينه وعيينه
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم تسد مسد التا ولا مسد الساد مستعمل ثبتي وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن
الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سوا كان حقيقيا اولا كهند اذا
جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مونثا حقيقيا او غيره فالزجاج
وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مونثا بالوصفين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التا
وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا
الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونارة وفي الثنائي كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة
كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي
الساكن الاوسط كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما
متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه
زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المونث اذا
سمي به مذكر تركها المصنف احدها ان لا يكون ذلك المونث منقولا عن مذكر فان ربابا اسم امراة لكن
اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المونث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت
بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المونث اذ معناه في الاصل
شخص حايض وثانيها ان لا يكون تانيث المونث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم
فان نسا ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها
لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل لنا ان نؤلها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث
الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نسا ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل
بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك ان الاسما
المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى
استعمالها مذكره ومونثه فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكره
فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مونثه فالوجه ترك الصرف اذا سمي
بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مونثه فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف
واما ان عكست الامر اعني سميت المونث باسم المذكر حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك
الاوسط كجبل وحسن او زايدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث
بالطريان مع ساد مسد التا او ساد مسد الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو سمي بهما
امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان
وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا
الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث ما التا فيه مقدرة سوا كان
حقيقيا كزينب اولا كعقرب قوله الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي سمي به المو

وهذا تاويل ح

وذلك لما ذكرنا ان احرف الزايد على الثلثة يقوم مقام التا وتحرك الاوسط يقوم مقام
الزايد الساد مسد التا ٠ واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التا ولا مسد الزايد المذكور ليست
ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته
مقدرة بلا تانيث فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال
شرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم
الثلاث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكر اي
بالمونث المقدر تاوه قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط
ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فبزيل التذكير الطاري في الوضع
العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا اسد مسد علامته حرف ولا يقاومه الحركة القايمة مقام
الساد ويكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التا مقدرة ٠ وسيجي
ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين
دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزايد وعقرب ممتنع لان الباء قام مقام التانيث
واما اسما القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها
كباهلة وتغلب وبغداذ وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقرا فان وجدتهم
سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا
وترك صرفهم سدوس وجذيف وهجر وعمان فالصرف في القبايل بتاويل الاب ان كان اسمه
كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما ٠ وترك الصرف في القبايل بتاويل الام
ان كان في الاصل كجذيف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما ٠ وان جوزوا
صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوز منها ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية
استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم
قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ٠ ويصفونه بنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت
عيلان وكذا قد يؤولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امراة ٠ وقد يؤنث
ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مونث نحو جات قريش مصروفا اي اولاد
قريش قال تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرى فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاها باسنا بياتا او هم قايلون ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله
بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمونث باعتبار شيئين الاسناد والصرف
ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبي عليه السلام على حذف المضاف اي
سورة هود فالصرف وان جعلته اسما للسورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسم الكلم
المبنية في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية ٠ وان اعربتها فلك الصرف
بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ٠ ويجي بسط القول فيها وفي اسما حروف التهجي اذا
سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شا الله تعالى قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية

وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب
واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين
والكسر تبعا للتنوين للتسبيب وفيهما لم يحذف التنوين للتسبيب فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال
هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا. واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان
او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة
الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم. وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة
لسقوط المضاف اليه منها وتعرض للمضاف دخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة
شرطها علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع
قوله علمية في العجمية اى كون الاسم علما في اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس
هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله
فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع به راويه عيسى لجودة
قراته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمى يقتضى ان يتصرف فيه
تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية
وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع ما يعاقبهما ايضا اعنى التنوين رعاية
لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر
تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل
الاعراب ويا النسبة ويا التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان
واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك. واما اذا لم يقع الاعجمى في كلام العرب اولا مع العلمية
بل مع اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق
والديباج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية علما فينظر ان
كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم
يكن صرف كلجام علما ففي العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجبان العلمية في العجمية مع احد الشرطين
الباقيين وبهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في
العجمة فنحو شتر عندهم منصرف حتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمى علما
في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى. وذلك ان تحرك الاوسط في المونث
نحو سقر انما اثر لقيامه مقام التاء مسد علامة التانيث. واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد
مسدها شئ بل الاعجمى لمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن
وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشرى
تجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمى اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائز صرفه وترك صرفه
مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشئ لانه
لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذى غره تحتم منع صرف

نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشئ
على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوى واما لكونه سببا كالعدل
في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع
نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز
منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط. وذلك ان خفة الاول لحقته بالعربى
وايضا فالتانيث له معنى ثبوتى في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو
التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتى بل معناها امر عدمى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع
العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر هو حصن باران ويجوز ان يقال
ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا
يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح ملك لانه اسم ابى نوح النبى عليه
الصلوة والسلام قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع الى قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله
صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع جمع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع
فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير جمعا بعد جمع. فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع
جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام
على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا
مطردا على ما يجئ في التصريف في باب الجمع نحو قوله عليه الصلوة والسلام انكن صواحبات يوسف
وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله. واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقا
ب نواكسى الابصار. كما ذكره ابو على في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو
فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع في كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما
شرط في هذه الصيغة ان تكون بغيرها احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد
نحو كراهية وعلانية وطواعية فتكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على
مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان
ورباع وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو
المشروط مع الشرط وقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف علما حال من الضمير في غير منصرف
اى لا ينصرف في كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه
لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منهما ومن علم الجنس لا لواحدة معينة فهى كاسامة
للاسد على ما يجئ في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان
ينبغى ان يكون منصرفا كثمان ورباع. والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمى به لا ينصرف
لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية
لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية

القايمه مقام السببين ٭ فان قيل اليس بين الجمعيه والعلميه تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلميه ٭ فالجواب ليسا متضادين ويصح اعتبار حقيقة الجمعيه مع العلميه كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعيتين باقيا وهذا كما سمى بابانين جبلان فروعى مع العلميه معنى التثنية فيهما وان جعلا كشى واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من ابانين مع التثنيه اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافى بين العلميه والجمعيه والتثنيه والاولى عندى ان لا تنافى ايضا بين الوصف والعلميه واما قول المص بعد فى الشرح ان العلميه تفيد الخصوص والصفه تفيد العموم فتنافيا فنقول لا نسلم ان ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة فى باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعيه لما يخصص ذلك الصاحب كما يجى فى باب الوصف فاذا ثبت فى اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيان فلا يضر فى منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجرى وهو الغلبه لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وضعا باقيا لم يضره ذلك العارض على ان تمثل فى اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية نظرا كما ذكرنا فى اربع فنقول يمكن لنا ان نعتبر فى حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلميه كما عرض فى نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجرى فالعلميه ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلميه تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلميه تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد لى الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعات معنى الوصف كما فى اسود وارقم والاكثر فى العلميه عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلميه قولهم انما سميت هانيا لتهنا وقول حسان رضى الله تعالى عنه ٭ وشق له من اسمه ليجله ٭ فذو العرش محمود وهذا محمد ٭ وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التى اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصليه فلو لم يجتمع الوصف مع العلميه كيف لمح فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع هاشم ومحمد فى المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلى قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم فى وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كما فى اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلمح لمحا خفيا فيها ويوما اليه ايماء مختلسا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول فى الجمعيه فى نحو مساجد علما انما لم تعتبر وان لم تناف العلميه وامكن لمحها فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعيه فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعيه لا تعتبران فى الموضع الذى يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى الجمع وفى حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن فى منع صرف مساجد علما ما قال ابو على وهو ان فيه العلميه وشبه العجمه حيث لم

يكن له فى الاحاد نظير كما ان الاعجمى لا يشبه العربى فيزيد عنده فى شبه العجمه وعند الجزولى فيه سببان تامان غير مبنى احدهما على سبب اخر كما قال ابو على ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولى يعد عدم النظير فى الاحاد سببا من الاسباب كالعلميه والوصفيه وغيرهما ولم يعد شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم ٭ قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال ٭ فتى فارسى فى سراويل رامح ٭ واختلف فى تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من كلام ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فى منع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب واجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلميه وفيه التانيث المعنوى وشرطه ايضا العلميه واما الصيغه فليست سببا بل هى شرط لسبب الجمعيه الا عند الجزولى وسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف وللجزولى فيه عدم النظير والعجمه والجنسيه وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام فى العجمه الجنسيه ويجوز له ان يعتبرها فى هذا الوزن خاصة لا فى غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربى جمع سرواله والسرواله قطعه خرقه قال عليه ٭ من اللوم سرواله ٭ فليس يرق لمستعطف ٭ ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجى فى الاجناس فلا يقال لرجل رجال بلى جاء ذلك فى الاعلام كمدائن فى مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعيه ولم تتحقق فيه لكونه لا له مفرده فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة ٭ وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز لك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا لحصر بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله ٭ جاء الشتاء وقميصى اخلاق ٭ شراذم يضحك منه التواق ٭ وشراذم لفظة جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا لا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله ٭ الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعيه غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد ٭ وكذا يجوز فى نحو حمار حزابٍ ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا حزابى وحزابيا فنقول هو جمع حز اى الارض الغليظه والجمع الحزابى كالصحارى تخفيف قوله ونحو جوارٍ اى المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر على ان جوار فى اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق ٭ فلو كان عبد الله مولى هجوته ٭ ولكن عبد الله مولى مواليا ٭ وقال اخر ٭ سماء الاله فوق سبع سماء ٭ وهى قليلة ٭ واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر والاخلا

في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوارٍ رفعا وجرا منصرفا فقال الزجاج
ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو
الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة • واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير
ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع
الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان اليا الساقط في حكم الثابت بدليل كسر الرا
في جاءني جوارٍ وكسر الرا حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما حذف للاعلال
موجب فهو بمنزلة الباقي كعمٍ وشجٍ والا كان كالمعدوم كيدٍ ودمٍ ومن ثم صرف جنيدل وذلك
مقصوري جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على
الاعلال واصله جواريٌ بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواريْ بحذف الحركة ثم جوارٍ بتعويض
التنوين عوض من اليا • ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواريٌ
بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوارٍ بحذف اليا لاستثقال
اليا المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعيه • وانما ابدل التنوين من اليا لتقطع
التنوين الحاصل طمع اليا الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه
وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارِ
كما في اللغة القليلة الجيدة • وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبع الكسر
له في السقوط وصيرورته فتحا • وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف
اليا لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما • وفسر السيرافي وهو الحق قول
سيبويه بان اصله جواريٌ بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من اليا بخلاف
نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد عليه منع الصرف بعد الاعلال
حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم
يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف
منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه باليا والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف
بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول
خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت اليا الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا • ويجي فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغير
اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله كحاله في التنكير
وذلك بانه تقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى اليا ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر
نحو جاءني جواريْ وقاضيْ واعيليْ بيا ساكنة ورايت جواريَ وقاضيَ واعيليَ ومررت بجواريَ
وقاضيَ واعيليَ بيا مفتوحة في الحالين • وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب
منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف بها وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم
واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سوا واعلم انك اذا صغرت
نحو احوى قلت اُحيٍّ بحذف اليا الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد يا مكسورة مشددة في غير
فعل او جارٍ مجراه كاُحيّ والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجي في التصريف ان شا الله تعالى
فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى
ابن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف اليا نسيا بخلاف نحو جوار فان اليا كالثابت بدليل
كسرة الرا كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه • الا ترى انك لا تصرف
نحو يعدُ ويضعُ علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف
اليا الثالثة من نحو اُحيّ نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي
في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطيّ تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في
الاعلال فاُحيٍّ عنده كاعيل سوا في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من اليا كما
ذكرنا وبعضهم يقول اُحيوٍ في تصغير احوى كاُسيود في تصغير اسود كما يجي في التصريف ويكون
ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون
باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا مدخلان في وضع
العلم فيؤمن من حذف احدهما اذا العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة
للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقا الجزءين
على حالهما قبل العلمية كما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل
العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو يا زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما بني
قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البنا الاول على ما يجي
في باب المبنيات قوله الالف والنون الى قوله دون سكران وندمان • اعلم ان الالف والنون
انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما وبفوات هذه
الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوي الصدرين
وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين
في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر
في نحو حمرا كذلك هذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان
وغطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التا وهما
زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمرا معا • وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه
اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تا التانيث
وقال المبرد وجه الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني
في النسبة الى صنعا وبهرا وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون

حذف اليا

ابدلمنها ٠ واما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فانهم ابدلوا النون من الواو شاذ وذلك للمناسبة التى بينها ٠ الا ترى الى ادغام النون فى الواو وجرأتهم على هذا الابدال قولهم فى النسبة الى اللحيه والرقبه لحيانى ورقبانى بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعدما تفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهتهما الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخراما العلميه كعمران واما الصفه كما فى سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده فى نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التا والوصف عنده فى نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين ٠ قوله ان كان اسما غير صفة وانما شرط فيه العلميه ليؤمن بها عن دخول التا كما ذكرنا فى التانيث بالتا ٠ قوله او صفة فانتفا فعلانه عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفا على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفا فعلانه وليس هذا مما جوز المص مثله كما يجى فى باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا ابدا بل المطلوب منه انتفا التا لان كل ما يجى منه فعلى لا يجى منه فعلانه فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانه وسكرانه فيصرفون اذن فعلان فعلى ٠ وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تاثير الالف والنون بانتفا التا لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفا التا وقد حصل هذا المقصود فى رحمان لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظه بالبارى تعالى فلم يضعوا منه مونثا لا من لفظه بالتا ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانه بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه بل الوجه كما ذكرنا فى التانيث انتفا التا الا ترى الى عدم انصراف مروان وعمار بمجرد انتفا التا من دون وجود فعلى ثم نقول منع الصرف فى رحمان اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا فى كلام العرب اكثر من المصروف وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب او لا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قايم فى فعلان صفة هل اتى منه فعلانه او لا وهل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لان الغالب فى فعلان وقد جا عريان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال ٠ كم دون ميّة من خرق ومن علم ٠ كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان ٠ واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان وقال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف ٠ لان اللام بدل من النون

كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة ٠ قوله ومن ثم اختلف فى رحمان يعنى ومن اجل الاختلاف فى الشرط فمن قال الشرط انتفا فعلانه لم يصرفه فى قولك الله رحمان رحيم لحصول الشرط اذ لم يجى رحمانه ومن قال الشرط وجوده فعلى صرفه اذ لم يجى رحمى ولم يختلف فى منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا فى صرف ندمان لانتفا الشرط على المذهبين قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب الى قوله وانصرف يعمل فعّل يختص بالفعل ولم يات فى الاسما الا اعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا فى كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمّر وبذّر لما وعثّر لموضع وخضّم لرجل فاصل هذه كلها افعال ونحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان فى اجناس اسما العربيه فيزيد ويشكر فى الاسما منقولان ونرجس اعجمى ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتدرا واثمد من الغالبه فى الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل فى اسما الاجناس الا دئل ودبّة قيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسما الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطاير تبشر ولاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز فى دئل بمعنى ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدالان مشى سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون فى دئل علما الوزن والعدل مع العلميه وان صح ما نقل ان الوعل لغة فى الوعل والزيم بمعنى الاست فهو شاذ قوله او يكون له زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه مألوق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصليه وكذا ايقق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واجب ٠ واما الببّ علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لبّ والفك شاذ ولم يات فى الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصليه لصرفه مع العلميه والنحاة قالوا فى موضع قول المص او يكون له وله زيادة كزيادته ويغلب عليه اى يكون ذلك الوزن فى الافعال اكثر منه فى الاسما او تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل انه وزن الفعل والذى حمل المص على مخالفتهم شيان ٠ احدهما انه راى فاعل فى الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة فى الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته فى الافعال ان باب المفاعله اكثر من ان يحصى ٠ والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثانى انه راى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف ٠ وعندى ان هذا الوزن فى الاسم اكثر منه فى الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجى منه افعل التفضيل ٠ ومن الالوان والعيوب يجى افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان ٠ واما افعل الفعل فلم يجى منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثى كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب ٠ واخال ٠ واظن ٠ واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجى افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثى قليلا كاشجم والحم واثمر ويقابله فى الاسما

ومنها الانتفاء مع ... مع العلمية او الوصف خ

من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وافكل وارنب • وللقايل ان يقول على قوله ان افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال الثلاثيه بل جا على ما اخترت من مذهب البصريين وهو افعل التعجب فعل ومن كل ما يجي منه افعل التفضيل الاسمي يجي افعل التعجب الفعلي والذي جا في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلا اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف ان شا الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبه في افعل الفعلي لست بظاهر اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولاسيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبه شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان افعل في الفعل مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شي كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القايل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسيه في جميع الافعال المتصرفه دون الاسما اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله • واما غير المتصرف كنعم وبيس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسما فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا تكون كارنب وافكل وابدع فانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشد واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى • وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تا التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن هذه التا يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا تلحقه هذه التا فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التا الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وتترجح التا في الجر اذ الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي لتسليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التا نحو ارملة ويعملة • اما الحاق التا باسودة في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسما والاصل ان يقال في مونثه سودا هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثير نحو استفعل واستفعل واستفعل واستبرق اعجمي • ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج ودحرج وانفعل وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك اذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التا الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا توثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن نقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن

الفعل وان كان الها لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجر وزن الفعل وتدل عليه بعد نحو ا ويهب • وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف • وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل نحو عد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعه فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسما تقول في المسمى بتقل واخش جاني تقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاني قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعد او بقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفايت الاصلي تقول جاني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع • وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلميه • واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه لا يجامع اذن العلميه وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم • واما التغيير في الاول فهو في العلميه لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا • هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل لا يوثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جمل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما • واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني • والجواب انه ان كان علما فمحكي يكون سمي به مع الضمير فيكون جملة كتزيد في قوله • نبيت اخوالي بني تزيد • ظالما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر • اي ابن رجل جلا امره • اي انكشف او جلا الامور كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجمل لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفه • واما بعير ذلك التقليل نادر ولاسيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية موثرة الى قوله بعي بلا سبب او على سبب واحد يعني بكون العلميه موثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا • احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم • والثاني ان يكون الوزن سوا كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي • والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا

عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما عند سيبويه فيه العلميه والتانيث المعنوى
وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث فقال سراويل كعقرب اذا سمى به
وعند الجزولى فيه العلميه والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضى ان لا تؤثر العلميه
عنده لحصول الاكتفا بالعجمة الجنسيه عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغى سببا فنقول
فى احمر علما سببان الثانى من الموضعين كل عدل كان قبل العلميه ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث
فالاخفش وابو على واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلميه وزوال العدل ببطلان معنى
العدد وذهب الجرمى وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلميه وهو قياس
قول سيبويه فى احمر المنكر بعد العلميه ولا تنافى بين العدل والعلميه بدليل عمر واما اخر وجمع
علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلميه وكذا الكع لان فيه العدل
كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل فى الاصل
والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذ العلميه وضع آخر وقول سيبويه اقرب
لان العدل امر لفظى والعلميه لم تغير اللفظ وعكس سيبويه الامر فى سحر اذا سمى به غيرما وضع
له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل
فى باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثانى اعنى كون العلميه شرطا لا غير
ففى موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلميه شرطها عند بعضهم فى الاسم نحو عمران وعثمان
لانها تمنع بها من التا فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلميه سبب
معها كما مر والثالث اعنى ان تكون العلمية شرطا وسببا معا فى اربعة مواضع اتفاقا فى المونث بالتا
لفظا او تقديرا وفى الاعجمى وفى المركب وفى ذى الالف الزايدة المقصورة وحال العلميه
غير المؤثره على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المص وقد ذكرنا
انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث
نحو صحرا وبشرى خلافا للجزولى فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلميه فى جميع باب ما لا ينصرف رجعنا
الى شرح كلام المص فنقول انما انصرف كل ما فيه علميه مؤثره اذا نكر لان جميع ما العلميه المؤثره شرط
فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشيا التانيث بالتا والعجمه والتركيب والالف المقصورة الزا
والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها فى اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف
والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلميه والتانيث والعجمه والتركيب والالف والنون كما
فى اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلميه لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما
العلميه المؤثره سبب فيه ثلثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمه او عدم النظير فى الاحاد فى باب
مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلميه المؤثره لوجهين الاول ان كل واحد منها
يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل وفعل وفعل وفعال كثلاث وثلث و
واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شى منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع
الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثانى انه لو لم تتضاد الثلثه ايضا لم يجتمع مع

العلميه المؤثره اثنان منها اذ العلم يكون اذا منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلميه الطارية
مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلميه فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلميه المؤثرة
اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقى على سبب واحد هذا غاية
ما يمكن ان يتحمل لتمشية قول المص ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا فى
دئل وكما يمكن ان يقال فى اصمت علم على المكان القفر اذا قلنا اصمت بضمتين معدول عن
اصمت فى حال العلميه ولو تطرا العلميه فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال لستا بمؤثرة
لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا فى شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقى
فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلميه لكنه لا يخرج العلم
اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا
ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه
السبب الاصلى الذى الغيناه لاجل العلميه قلنا فى ثلث ومثلث وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار
الوصف الاصلى مع العدل كما فى احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف
ههنا لا يثبت من دون العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ
بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذى
يقوى عندى ان الزايل بالكليه لا يعتبر وصفا كان او غيره فى باب احمر كان او فى غيره وسيأتى
تمام الكلام عليه فى موضعه وقياس قول سيبويه فى احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من
باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتى ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا
نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما تم له
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بنى تميم واذا نكر نحو مساجد بعد
التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر الجمع الاصلى مع العلميه التى
ظاهرها منا فضل له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولى فليست واحد وهو عدم النظير
فى الاحاد وشبه سبب اخر يعنى الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو على الى الاخفش انه لا يصرفه بعد
التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقيه فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر اذ
مثل هذا الوزن قد يكون غير صفه كاربع وافكل وقال العبدى لا فرق بينه وبين احمر ولا
نص للاخفش فى ترك صرفه وقول الجزولى اولى واذا نكرت سراويل بعد التسميه فهو عند
المبرد كمساجد اذ هو جمع سرواله وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمى حمل على
موازنه كما كان قبل التسميه وكذا قياس قول الجزولى يعتبر فيه عدم النظير والعجمة
الجنسيه كما اعتبرها قبل العلميه ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما
الكلام فى احمر بعد التنكير فسيجى ومثله فعلان الصفه اذا سمى به ثم نكر سوا يصرفه الاخفش
خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع
الاقصى نحو معدى صحرا ومعدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية

صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف
بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى فرادىهما وقول الاخفش قوى قوله
مؤثرة حال ومفعول تجامع ما ويعنى بما ما شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف
والنون فى الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى
منه لفظة ما بعد استثنائها اى لا تجامع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين
من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع اربعة اشياء وهى شرط
فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت فى اسم واحد مع الاربعة
الاول كاذربيجان فاذا انكر بقى بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب • وكذا ان كانت مع
اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما معا
لتضادهما فلا تكون الا مع احدهما كما فى نحو عمر واحمد فاذا انكر الاسم بقى على سبب واحد قال وانما
قلت هما متضادان ليصح حكمى الكلى بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو تضاد
او جاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين
المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم • واعترض على قوله بان قيل
لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا فى اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما
اذ كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع
وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا فى اصمت والاعتراض الحق ان يمنع
التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بيّنّا قوله وخالف سيبويه
الاخفش فى مثل احمر علما ثم نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
ايهام اعتبار المتضادين فى حكم واحد • قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اى خالف
سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر دون الاخفش قوله ولا يلزم
باب حاتم هذا جواب الزام الاخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره
ان الوصف الاصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف
الاصلى فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان فى حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف
الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف
يقتضى العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف • قوله فى حكم واحد يعنى فى الحكم
بمنع الصرف لانك تحتاج فى هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين فى حالة
واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة كما
اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل فى هذا اللفظ
متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا فى حالة فاذا انكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى
الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة
بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر نعنى لا اعتبار

الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا او زوال ما يضاده وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلى فيه لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا
والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر
بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى فى حال التسمية كما لو سمى مثلا
باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه فى حال العلمية
ايضا لكنه لم تعتبر فيها لان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك
تراها فى الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو وقليلا ما تلمح ذلك وان كان لم يعتبر فى
وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمى باحمر اسود او اشقر لم يعتبر
بعد التنكير ايضا • وقال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى
القياس • واما السماع فهو على منع الصرف • هذا كله فى افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما
افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف
اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلى كما اعتبر فى نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف
اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان فى احمر • اما الاول فلضعف افعل التفضيل فى معنى
الوصف • ولذا لا يعمل فى الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمى
الذى لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف • واما افعل فعلاء
فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة فى الوصف
يكفى فى بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى
التفضيل الذى هو وصف • واما الثانى فانما وافق الاخفش سيبويه فى منع الصرف مع من
لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته للوصف اعنى من بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة
الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذى يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه
فى معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى
الوصف على ما تقدم فى جمع • هذا حكم جميع ما لا ينصرف فى حال العلمية وبعدها ثم
اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعدول
اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى فى العدل اذ العدل امر لفظى وكذا الجمع الاقصى يختل
بالتصغير لوجوب رده الى الواحد فيقال فى رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت
به المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل
علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوى الذى يكون فيه فيكون كعناق
اذا صغر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة
الفعل كخضيضم ودحيرج فى خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فالتصغير
لا يزيله كما تقول فى تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر
وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل • واما ان عرض الوزن فى المصغر ولم يكن فى المكبر

كما تقول فى تضارب علما تضيرب وفى تخلئ تخيلئ فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض فى التصغير لكونه بنا مستانفا كما اعتدوا بالوصف العارض فى نحو مثنى وثلاث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف أديبر تصغير ادور للوزن والوصف العارض فى التصغير والدليل على عروض الوصف فى التصغير قولهم غليمون ورجيلون فى جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم فى نحو حميرة تصغير حمرة لعروض الوصف المنافى للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا فى التصغير لم يعتدوا به والدليل على خفا معنى الوصف فى المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر لان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين فى مثل هذا الوصف وهى المطلوبة فى غير المنصرف واما التنافى بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان فى سكران وعثمان وان انقلبت يا كما تقول فى سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه مما لا يقلب يتبين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اى كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر اعلم انه من ذهب فى منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافيا واما تنافى اللام والتنوين فتقدم فى بيان نون المثنى والمجموع ويجوز ان نقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسما فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا فى الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف فى اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى **قوله** المرفوعات

هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقى محمولة عليها والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل كما تقدم فى تحقيقه **قوله** هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المونث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون

علم الفاعلية احد اجزائه ويعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو واذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو فى اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشيا مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات على علم العمد لان الرفع فى المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل **قوله** فمنه الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قام ابوه قوله فمنه الفاعل اى مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بنا منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه قوله او شبهه يعنى به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير فى زيد قدامك او فى الدار او الظاهر نحو زيد قدامك ابوه غلامه لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجى فى باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفى عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد فى قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال او الاصل كما مر فى حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مرفوع مسند الى المبتدا وكل خبر غير ذلك رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا فى قولك قايم زيد يدخل فى حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو موخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه به اى قيام الفعل او شبهه والضمير فى به لما اى على طريقة قيامه به وشكله سوا كان قايما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اى اسناد على طريقة اسناد القيام يعنى بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو طرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل به قايما على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقيل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا تقوم باحدهما دون الاخر بل هما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا فلا يحترزان عنه ليدخل فى الحد وعند من حده هذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل

فى الفاعل المسند خلافا للخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلى الفعل ولذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد يلى فعله اى يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشئ اى قرب منك قوله فلذلك جاز اى وان هذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكره وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا فى ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع فى النفس كما يجى وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه وفى الضمير الذى يجى بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجى به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا فى مسئلتنا فانه يجئ لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفى فى التفسير لانه يحمل على ما هو الغرض الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائى فى باب التنازع اعمال الثانى اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجى خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله

جزى ربه عنى عدى بن حاتم ۰ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ۰ وبقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ۰ ادى اليه الكيل صاعا بصاع ۰ وبجوز التاويل نحو جزاء
واصحاب العصيان ۰ وبقوله ۰ الا ليت شعرى هل يلومن قومه ۰ زهيرا على ما جر من كل جانب

والاولى تجويز ما ذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان رتبة المفعول الاول قبل الثانى وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجى فى باب مفعول ما لم يسم فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم وقلة ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه ثم تليته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قتلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه فى المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان ضميرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جاز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى فى الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام اذا انتفى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما

اى الاعراب المانع والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجى فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى عليه الصلوة والسلام ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سوا كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا ۰ فان قيل فى المثال الذى اورده اخيرا اعنى ضربتك صار الذى هو ضمير متصل منفصلا عن عامله ۰ قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ۰ وذلك انهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغى ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا فى المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا ۰ وكذا فى نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان تكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو فى اصل المسئلة اعنى فى ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ۰ هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا نقول فى البدل ما نحا احد شيئا الا عمرو بدرهم ولا نقول فى

غير البدل ما سخا احد بشيء الا عمرًا الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصّلوا فقالوا ان كان
المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين مما قبل الا جاز نحو ما ضرب احدٌ احدًا الا زيدٌ عمرًا
وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل
الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل
مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احدٌ احدًا الا زيدٌ ضرب عمرًا وان كان المستثنى
منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيدٌ عمرًا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم
الا بعضهم بعضًا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشيء الا زيدًا
او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء شيئين
الا على الوجه المذكور فان من استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم
اراذلنا بادى الراى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد فى حالة الا
اراذلنا فى بادى الراى اى بلا رويّة فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا
فى بادى الراى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره وان اردت فى
اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيدٌ ان زيدٌ مقدم وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد
الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا
فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدًا
احدٌ او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيدٌ الظريفُ او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك
رايتك اذ لم يبق الا الموتُ ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير
الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيدٌ بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيدٌ فاختصر الكلام
وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى
فانه على طريق ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى
لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس
فى الحيز الاجنبى من عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموتُ معمول رايتك وضاحكا معموله الآخر
فاذا ثبت هذا فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع او
منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم يمت حيٌّ سواك ولم يقم على احدٍ الا
عليك النوائح وكقوله لا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
اضمروا له عاملا آخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارها والكسائى
جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سوا كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب
كما ذكرنا او لا كما فى قولك ما مررت الا راكبا بزيد فى الشعر وفى غيره بلا تقدير لناصب
ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا
ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سوا كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى
فلا يجوز فيما ضرب زيدًا الا عمرًا ما ضرب الا عمرًا زيدٌ وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا لما

خاصًا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احدا الا زيدًا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية
على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدًا كما كان فيما ضرب زيدا الا عمرا امكن
ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور
عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت المفعول
على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فى ما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين فى افادة
الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق
واجيب بان المراد فى الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق
كقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد قوله واذا اتصل به ضمير مفعول
او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب
مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع
الى مفعول وجب تاخيره عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل
الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل
ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدًا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها
هكذا قيل ولو قيل يجوز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف
بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين
قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرًا
زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فيما ضرب زيدا الا عمرا
فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية بحاله فلو قدمت الفاعل مع الا
لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة
جوازا فى مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا فى مثل وان احد من
المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جواز الا
يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سوا كان الحذف جايزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام
الظاهر ان زيدا مبتدا لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا فى جواب
ما ذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان
الاولى نصب الجواب كما يجىء فى باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل
والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم الا حظيةً فلا اليةً
برفع حظيه من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النسا فانا لا
اليةٌ اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى
النصب فيهما على تقدير الا اكن حظية فلا اكن اليةً قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة
هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال ايضا الا ان السؤال ههنا مقدر
مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه

لما قال ليبك يزيد سائل سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال فى الاول
مصرح به والبيت للحارث بن نهيك وعجزه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اى
بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ فى باب المتعدى وغير المتعدى
من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى برائحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل
الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذى ياتيك للمعروف من
غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته
اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل
اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال طاح
يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل
وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكى
المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم
التى طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال
اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله وجوبا انما كان
الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير
المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من
الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى
العلم بالمقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة وانما الحكم
بكون احد مبتدا واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب
الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فثالنا على مذهبه اذن ليس
من قبيل ما نحن فيه وبطل ما نسب اليه بوجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض
الكوفيين من نحو لا تجزعى ان منفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس
اى ان هلك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق
والخلاف يطرد فى نحو لو ذات سوار لطمتنى وهلا زيد قام اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل
ومفسرا لفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة
للثبوت والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ فى قسم
الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل
الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله
هداني فان مع ما فى حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان مثل نعم اى بحذف الفعل
والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجئ فى التنازع وانما حكم

بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادى الا بانضمامه الى
غيره كما سبق فى حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامى فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه
بقرينة الكلام الذى صدقه لفظة نعم وذلك الكلام فى مثالنا جملة فعليه فمقدر بعد نعم
جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول
نعم اى نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد
يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان الى قوله وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين اعلم انه لو
قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل
وضارب زيدا وليشمل اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر
على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال
ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا
او منفصلا ويستحيل التنازع فى المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع
انما يكون حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه
الاخر والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما
اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا المرفوع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون
ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى
المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون
منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار
هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو واعنى زيد وما قعد الا زيد فيكون الا انا
مستثنى من المتعدد المقدر فى ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فى ما قعد ولا يجوز
ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب
والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا متبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى
بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع ما قلت فى الاول ما ضرب الا انا وما اكرم
الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى فى باب
التنازع اما ان يكون خاليا من العمل فى المتنازع وفى نائبه اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد
وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى او يكون فيه نائب عن المتنازع اعنى الضمير فى نحو
ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر فى الا انا الذى بعد
ما ضرب نيابة عن الا انا الذى بعد ما اكرم كما ظهرت فى الف ضربا نيابة عن الزيدين فى نحو
ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من
الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان تقول فى الثانى ما قام الا هو وما قعد
الا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من

باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يجى ويلزم البصريين ايضا فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الدلالة الثانى عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الاول فى المنفصل المرفوع يجى مثله فى اعمال الثانى فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فيقول المص بعدهما لاحاجة اليه اذ قد بينا زعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت فقد يكون اى يكون التنازع اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمنى زيد او فى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعليه والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المص هذا لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعليه والمفعوليه فقد تنازعا فى الفاعليه وتنازعا ايضا فى المفعوليه والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعليه والثانى المفعوليه نحو ضربنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعوليه مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا تنكر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول ومن البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى العطف فى نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشى وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجى هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم قوله الاول اى اعمال الاول قوله فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل الى قوله والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فنقول الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعليه او للمفعوليه فان كان الاول نحو ضربنى واكرمنى زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربنى واكرمت زيدا ضربانى واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين ضربتنى واكرمت هندا ضربتانى واكرمت الهندين ضربننى واكرمت الهندات والكسائى يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل فحاله كما قيل وكنت كالساعى الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة وان لم يجى لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول ضربنى واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المص عن الفرا منع هذه المسئله اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعليه وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفرا فى مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده فى الاصل وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقيه وجاز ان ياتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربنى واكرمنى زيد هو جيئ بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثانى المفعوليه مع طلب الفعل الاول الفاعليه نحو ضربنى واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما الزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعنى اذا اعملت الثانى وطلب الاول للمفعوليه فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون ههنا الكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ليضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفى المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضله يحذف فى السعة فكيف مع هذا المحوج اعنى الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه فى مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربته واكرمنى زيد وقال المالكى يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعنى ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولى باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد فى قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول لا فى الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما فى الظاهر منصوب براسه ظاهر فى المفعولية كمفعولى اعطيت وقد جاء ذلك فى القران والشعر قال تعالى ولا يحسبن باليا الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر
لا تخلنا على غرائك انا ... طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما

كر

سلمنا انه امتنع الحذف فلم امتنع الاضمار نحو حسبتنيه وحسبت زيدا قايما لكونه اضمارا قبل الذكر
في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فليحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه
ايضا فيه الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علية جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز
حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو
مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فنقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قايما اياه كما ذكره
السيرافي هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما
اذا صار اي تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان الى فيظهر
هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فنقول لا
يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فنقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني
الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت
وضربنني الهندات نضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا
قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان
مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه
المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضله
اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان
يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه
الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني عند اعمال الاول وطلب
الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاوم
اقروا كتابيه وقوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني
والا كان افصح الكلام اي القران على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول
قوله الا ان يمنع مانع فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من
اضماره مطابقا للعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير
او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المص لا يجوز حذف منطلقين
لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذهما مبتدا
وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود
اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع
الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد
سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما
قال تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد باتي على المعنى
المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للسند

اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قايمين وحسبت وحسبتني اياه هند قايمة
وحسبتني وحسبتها اياها هند قايما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي بين العامل
والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل قوله وقول امرء القيس هذا بيان استدلال
الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد
اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل
الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه
شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول
مختار عند الفصحاء ايضا اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك
الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر فاجاب البصرية بان
هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه
مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين
وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما
لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما
مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني
لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله فلو ان
ما اسعى لادنى معيشة وقوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعي لادنى
معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي القليل من المال وقوله
كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم
طلب قليل من المال منتفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه
في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لحمله
الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا
بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي
ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير
المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها
الى قليل قلنا الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك
المجد الموثل امثالي والمعنى لو كان سعي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذاك لانه
قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى
يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال
لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن
ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم
انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قايما على

اعمال الثانى وحذف مفاعيل الاول واعلمنى واعلمته اياه زيد عمرا قايما على اعمال الاول
واضمار مفاعيل الثانى والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ معمول علمت فى الحقيقة
كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمى لعدم السماع وكذا
يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم
زيدا على اعمال الثانى وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول

قوله مفعول الى الثانى قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اى معمول الفعل الذى لم يسم فاعله
وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه
صيغ له قوله الى فعل ويفعل اى الى فعل ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله فى الماضى ويكسر
ما قبل اخره حتى يعم نحو افعل وانفعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها
ويضم اوله فى المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها
لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثانى من
باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب
علمت كما يجى فى بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا
صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثانى والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثانى
من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى علمت ظرفا غير متصرف
او جارا او مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او فى الدار لم يقم مقام الفاعل
اذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا
ينوب مع المفعول به الصريح كما يجى والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت
محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعى ماءك
اى قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد تجى الجملة فى مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وهى فى الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله تعالى
او لم يهد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فعلنا بهم واو لم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا
وما اجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام
وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف فى
هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر
كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قايم وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون
منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول
فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز
وفيما قالوا نظر لان كون الشى مسندا الى شى ومسندا اليه شى اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا
اعجبنى ضرب زيد عمرا فان اعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى

شى اسند ذلك الشى الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشى مضافا بالنسبة الى
شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل
اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قايم لان التنكير يرشد الى
انه هو الخبر فى الاصل والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة وللبس
مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان
مبتدا فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا كما قلنا فى
نحو ضرب موسى عيسى وكذا فى نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا
قام مقام الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا
فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانى
المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب فى باب
اعطيت اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله
تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذى قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات
الا بقيام اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه وكذا لم
يسمع الا قيام اول مفاعيل علمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتى لانه فى الحقيقة فاعل
علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثانى مفاعيل اعلمت مقام الفاعل
اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى فنقول اعلمت زيدا
اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام
الفاعل لان النايب مناب شى ينبغى ان يكون مثله فى كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى
وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من
مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدى من مفعول به
يقع عليه وكذا المجرور معمول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جيتك للسمن فلا يقال جى للسمن
اذ رب فعل بلا عرض لكونه عبثا ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول
معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التى اصلها العطف
وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا
التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل فاعلا
فقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل
لكن قلة مجيها فى الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذى لا بد لكل فعل منه واذا
وجد المفعول به تعين له اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به
بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين واما مذهب الكوفيين وتبعهم
بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا

بالقراءة الشاذه لولا نزل عليه القران بالنصب ويقول الشاعر ٭ ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا ٭ وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول
به المنصوب من غير حذف الجار كما فى امرتك الخير والوجه الجواز لا لحاقه بالمفعول به الصريح ولا
اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط
فى المفعول المطلق القايم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به ٭ وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر
المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج اذا كان المصدر مفعولا به نحو فمن
فاستحسن اى استحسن قيامى ويشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ
النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه
ليصيرا معا كلاما ٭ فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك
ضرب ٭ بل يقال ضرب ضربة ٭ والضرب الفلانى ٭ ولذلك قال المص ضرب شديد ٭ ولذا
يشترط الفايدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ وحبس مكان او
زمان او فى موضع لان هذه الاشيا معلومة من الفعل ولا فايدة متجدده فى ذكرها ويشترط فى
الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو قعد عندك
وليس بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فى دار ضرب اى ضرب فيها
وقوله تعالى كل اوليك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل مسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر
كما فى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس فى مسئولا المفسر ضمير كما كان فى استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول
والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها بعضا
ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة ٭ ورجح بعضهم الظرفين والمصدر
لانها مفاعيل بلا واسطه ٭ وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان
يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة
وذلك اذن اختياره قوله من باب اعطيت اى مما له مفعولان اولهما ليس بمبتدا وانما كان
اولى لان فيه معنى الفاعليه دون الثانى ففى اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى آخذ والدرهم
معطوف فى كسوت عمرا جبة ومكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره قوله والمبتدا الى
المذكورة ٭ اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين للماهية
بجميع اجزايها ٭ فاذا اختلف الشيان فى الماهية لم يجتمعا فى حد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم
منهما ما هو الاكثر فى كلامهم ٭ وفسر الزمخشرى والمص العوامل اللفظية فى حد المبتدا بنواسخ المبتدا
وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا ٭ والاولى ان تطلق ولا تخص عاملا صونا للحد عن اللفظ
المجمل ويجيب عن قولك لهم بحسبك زيد وما فى الدار من احد بزيادة البا ومن فكانهما معدومان
وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل
بالابتدا بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف

الزايدة التى لا فايدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف فى الدار حملا لرفع هذه
الصفه على محل الاسم الذى هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه
عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ووجه الاشكال هو ان لا ليس زايدا ولا
جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدا والا لم يحمل
على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعامله والحرف مرفوع
لكونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفه المرفوعه على اسمها وحده بل على المحل المركب الذى
هو لا مع اسمها ٭ وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد
المبتدا بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه
بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم
التبرئه اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب لانه
وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو لا تسمع بالمعيدى لا ان تراه
وقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اى سماعك
بالمعيدى وسوا عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل
ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسما التى تعددها نحو واحد
اثنان والخبر والمبتدا الثانى فبقوله مسندا اليه خرجت الثلاثه قوله او الصفة الواقعة
الى اخره هذا هو حد المبتدا الثانى والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا فى حد المبتدا الاول
فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من
خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ٭ ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو فى المعنى كالفعل
والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلونى البراغيث
ويعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهه قوله رافعه لظاهر احتراز عن
نحو اقايمان الزيدان او اقايمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن
سوا كان مظهرا نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان قولك
هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفى والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية نحو
ما قام الزيدان وا قايم الزيدان او اقايمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان
وعلى حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من
غير اعتماد على الاستفهام او النفى نحو قايم الزيدان كما يجيزون فى نحو فى الدار زيدان يعمل الظرف
بلا اعتماد واجرى نحو غير قايم الزيدان مجرى ما قايم لكونه بمعناه قال ٭ غير ماسوف على زمن
ينقضى بالهم والحزن ٭ ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابى على كما يجى فى باب
الاستثنا ٭ وكذا قولهم ٭ خطيئة يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك ويخطى يوم
لا اصيد فيه ٭ اى يقل ويندر فهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا

تدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي كما يجي في باب حروف الجر • ويجوز عند الاخفش والفرا ان قايما الزيدان • وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قايما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصيغه لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى تناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصوله واما ان وظن فليسا من ذينك في شي بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتدا وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتدا في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شي • واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يوثر • واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا موثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشي المعين يصح ان يكون علامة لشي لخصوصيته لفظا • وفسر الجزولي التجريد بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يوثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتدا هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السوا • ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وحكي هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفرا هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجي قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفرده المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها • ويحتمل ان تكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة • والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شي اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وجه لا كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر • قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسما المعدوده قوله المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسما المعدود قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتدا الثاني قوله • واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار • انما كان اصل المبتدا التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه • واما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول • وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغى الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طاري والاعتبار بالطاري وقت المطروء عليه • واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقايم الزيدان مع

مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل • وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغنا الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم آخر قوله ومن ثم اي من جهة كون اصل المبتدا التقديم جازت هذه المسألة يعني ان قيل لم جازت • وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا لا تقديرا • قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار الموخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا قوله وقد يكون المبتدا نكرة الى قوله وسلام عليك • اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وهذه العله تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص • واما قول المص ان الفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشي قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شئت • وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سوا تخصص المحكوم عليه بشي او لا • فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا عن الفاعل سوا كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين شي واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عدا لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قايما في الدار جاز لك ان تقول رجل قايم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه • وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع • احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجي في بابه • الثاني المبتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب • وشر ما اجاءك الى مخة عرقوب • الثالث المبتدا الذي خبره ظرف او جار ومجرور • الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث • او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة • الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك • والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما

جارية ثلا املكها . السابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال
بالاسمية فالجواب مثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى
وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة . واما قول المصنف
ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب انه ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم
عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت
حاكم على غير المختص فلا يستقيم قولهم اذن في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون
على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتدا باي نكرة كانت سوا تقدم الخبر عليها
او تاخر لان المختص في الصورتين حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو
كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتدا باي نكرة كانت اذا كان
مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان
المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع
ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر
عند المتكلم وعدم شي اخر تخصص به المبتدا قوله في ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان
النكرة في سياق النفي تفيد العموم فقولك احد عم جنس الانس حتى لم يبق احد منهم وفيه نظر
وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شي ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير
منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد بحكم لا
العموم بشي وكيف والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه
وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها
بشي وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزا لجواز خلوه من
الضمير دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتدا فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت
وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاه فانت ثقتي ورجاي وقيل الخبر هو الشرط والجزا معا
لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا ما قيل
فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف الشرط
وحرف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله
لفعل مقدر او مفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله
تعالى ان امرؤ هلك . وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول
للفعل الظاهر . وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر
وكذا في نحو ما كان فاكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله . وكذا في كلمات الاستفهام . قوله
في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المتكلم الا ان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى
المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى
ويل لك وويلك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لكان حلفا من القول

فليكن

بل المراد مطلق الهلاك لك . فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا
ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما
تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر
وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة
ولهذا انخزل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدا بقصيدة وقال على مثلها من اربع وملا
فصاحت بشخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع
تذال مصونات الدموع السواكب . هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان
سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك
كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول
سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون سلام عليك قول للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل
سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما . فالاصل سلمك الله سلاما
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا . وكان النصب يدل على الفعل والفعل على
الحدث فلما قصد ثبوت سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام
وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث
قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف
اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف . وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها
الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له . وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية
لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم . وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا
وليس خبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيا
ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب . بل الخبر عندهم
ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة . ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم . وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو اما زيد فاضربه . وقال ثعلب لا يجوز
ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه . والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لان خلو الجملة
الواقعة خبرا من ان يكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو
هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد
من ضمير ظاهر او مقدر . وقد يقام الظاهر مقام الضمير . وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة
في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر و
الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجي ان الظاهر
قائم مقام الضمير . وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان
يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر
الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معه فان كان المبتدا

دوام

الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم • وكذا ان كان معرفا باللام كما في
البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود فصح كما في قوله • ولقد امر على اللئيم يسبني
ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر البر الكر كائن بستين كاينا منه
قال الفرا ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال •
قد اصبحت ام الخيار تدعي • علي ذنبا كله لم اصنع • وقال • ثلث كلهن قتلت عمدا
فاخزى الله رابعة تعود • قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال
السيرافي ليس هذه الحجة اذ كل موجب يتهيا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد
الا مضروب ثم يقال له اي تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك
اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما
في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة
نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين • واما المرفوع فلا يحذف لكونه
عمدة • وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجي
في باب الموصولات • وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول
اشد اذ لا غنى للموصول عنها ومما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا
ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاء رجل ضربت لانها مع الموصوف
جزء الجملة بخلاف الخبر فانه في المبتدا جملة فالتحقيق فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما
كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما
كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على
ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف • واما وضع الظاهر مقام المضمر
فان كان في معرض التفخيم يجوز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فقد
سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون باللفظ الاول قال • لعمرك ما معن بتارك حقه
ولا منسئ معن ولا متيسر • بجر منسئ فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال
لا ارى الموت يسبق الموت شيء • وان لم يكن باللفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز
وان لم يكن باللفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال • اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت
حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا • وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابو طاهر
اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من
احسن عملا • ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله • وما وقع
ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى
سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا • وانتصاب الظرف خبرا للمبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون
الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه
ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا

عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر
ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا وقال
البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت
يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد
الا ان العامل ههنا مقدر • وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو
كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم
الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند
الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجي في لولا
زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين في الدار قال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما
راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كاينا • وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع
اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا
بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما
يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل
اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين
فعل لا غير كما ياتي • وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر
المبتدا ان يكون مفردا • وللمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه المقتضي نسبة امر الى
اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هنا نسبتان او اكثر فيكون
خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب
ان المنسوب يكون شيا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد
في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها
ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجي • والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف
بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفا نحو اما قدامك فزيد قايم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا
فانا ضارب كما يجي في حروف الشرط • واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم
تكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان
بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعنده اي على هو معمول للظرف لقيامه مقام العامل
ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه
ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له • وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما
هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل
الى الظرف لانه يوكد كقوله • فان فؤادي عندك الدهر اجمع • ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة
من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام • وينصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها
قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف

استفهام او حرف نفی فانه یجوز ان یرتفع الظاهر لتقویه بالاعتماد کما سبق فی الفاعل والمفعول وفی الصفة
المشبهة ◦ وکذا قال اذا وقعت بعد ان المصدریة کقوله تعالی ومن ایاته انک تری الارض خاشعة
لا صریح المصدر اما قوله احقا بنی ابنا سلمی بن جندل ◦ تهددکم ایای وسط المجالس ◦ فلا اعتماد
الظرف قیل انما عمل فی ان بلا اعتماد لشبهها بالمصدر فی انها لا توصف مثله ویجوز ان یقال فی
جمیع ذلک ان الظرف خبر تقدم علی مبتدئه ◦ اما فی غیر المواضع المذکورة نحو فی الدار رجل ثم
فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر وعند الکوفیین والاخفش فی احد قولیه هو فاعل للظرف لتضمنه معنی
الفعل کما قالوا فی نحو قائم زید وانما قال الکوفیون ذلک لاعتقادهم ان الخبر لا یتقدم علی المبتدا
مفردا کان او جملة فیوجبون ارتفاع زید فی نحو فی الدار زید وقائم زید علی الفاعلیة لئلا یتقدم
الضمیر علی مفسره ولیس بشیء لان حق المبتدا التقدم فالضمیر متاخر تقدیرا کما فی ضرب غلامه زید
واما الاخفش فلا یوجب ذلک ◦ بل یجوز ارتفاعه بالابتدا ایضا اذ هو یجوز تقدم الخبر علی المبتدا
لکنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز کون زید فی زید قائم زید فاعلا ایضا وله فی جواز عمل
الظرف بلا اعتماد قولان وذلک لان الظرف اضعف فی عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع
علی جواز فی داره زید یصحح تقدیم الخبر ویمنع کون زید فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذکر وکذا
قولهم ان فی الدار زیدا دل علی ان زیدا کان مبتدا والا لم ینتصب ◦ ومنع بعض البصریین من
نحو فی داره قیام زید وفی دارها عبد هند وذلک لان المبتدا حقه التقدم فجاز عود الضمیر
من الخبر الیه نحو فی داره زید فاما ما اضیف الیه المبتدا فلیس له التقدم الاصلی والاولی جواز
ذلک کما ذهب الیه الاخفش وذلک لانه عرض للمضاف الیه بسبب التركیب الاصلی الحاصل
بینه وبین المبتدا وصیرورته معه کاسم واحد مرتبة التقدیم تبعا للمبتدا وان لم یکن له ذلک
فی الاصل وقد ورد فی کلامهم فی اکفانه درج المیت ◦ واعلم ان ظرف الزمان لا یکون خبرا
عن اسم عین ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا فی موضعین احدهما ان یشبه
العین المعنی فی حدوثها وقتا دون وقت نحو اللیلة الهلال الثانی ان یعلم اضافة معنی الیه
تقدیرا نحو قول امرئ القیس ◦ الیوم خمر وغدا امر ◦ ای شرب خمر وقوله ◦ اکل عام نعم
تحوونه ای حوایته لو قلت الارض یوم الجمعة او زید یوم السبت لم یجز لانه لا فائدة فی تخصیص
حصول شیء بزمان هو فی غیره حاصل مثله ویکون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنی بشرط حدوثه
ثم ینظر فان استغرق ذلک المعنی جمیع الزمان او اکثره وکان الزمان نکرة رفع غالبا نحو الصوم
یوم والسیر شهر اذا کان السیر فی اکثره لانه باستغراقه ایاه کانه هو ولا سیما مع التنکیر المناسب
للخبریة ◦ ویجوز نصب هذا الزمان المنکر وجره بفی نحو الصوم فی یوم او یوما خلافا للکوفیین
وذلک ان فی عندهم توجب التبعیض فلا یجیزون صمت فی یوم الجمعة بل یوجبون النصب والاولی
جوازه کما هو مذهب البصریین ولا نسلم افادة فی للتبعیض وان کان الزمان معرفة نحو الصوم
یوم الجمعة لم یکن الرفع غالبا کما فی الاول عند البصریین ◦ واوجب الکوفیون النصب کما اوجبوا
فی المنکر للعلة المذکورة ◦ فان وقع الفعل لا فی اکثر الزمان سواء کان الزمان معرفا او منکرا

فالاغلب نصبه او جره بفی اتفاقا بین الفریقین نحو الخروج یوما او فی یوم والسیر یوم الجمعة
او فی یوم الجمعة ◦ واما قوله تعالی الحج اشهر معلومات فللتاکید امر الحج ودعا الناس الی الاستعداد
له حتی کان افعال الحج مستغرقة لجمیع الاشهر الثلاثة ◦ واذا کان ظرف المکان خبرا عن اسم عین سواء
کان اسم مکان اولا ◦ فان کان غیر متصرف نحو زید عندک فلا کلام فی امتناع رفعه وان کان
متصرفا وهو نکرة فالرفع راجح نحو انت منی مکان قریب ◦ ودارک منی یمین او شمال وهو
باق علی الظرفیة عند البصریین والمضاف محذوف اما من المبتدا ای مکانک منی مکان قریب
او من الخبر ای انت منی ذو مکان قریب ومثله عند الکوفیین بمعنی اسم الفاعل فیجب رفعه ثم
ولیس بظرف کما یجیء عن قریب وان کان معرفة فالرفع مرجوح نحو زید خلفک وداری امامک
وذلک لان اصل الخبر التنکیر ومع ذلک فرفع المعرفة لا یختص بالشعر نحو قوله ◦ الا جبرئیل امامها
خلافا للجرمی والکوفیین ◦ واذا کان المکان فی موضع الخبر عن عین والمراد تعیین المنزلة من قرب
او بعد ◦ قال سیبویه لا یستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو منی مجلسک ومتکأ زید
ومربط الفرس قال ولو اظهرت المکان فی هذه الاشیاء جاز نحو هو منی مکان مجلسک ومکان
متکاء زید ◦ وذلک ان المکان یستعمل قیاسا فی تعیین القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو منی
مزجر الکلب ای مهان ومقعد القابلة ای قریب ◦ وکذا معقد الازار ومقعد الخاتن وهو
منی مناط الثریا ای بعید قال ابو ذؤیب ◦ فوردن والعیوق مقعد رابئ الضرباء فوق النجم
لا یتتلع ◦ ای عال مشرف کالامین علی الیاسرین فانه اعلی منهم لیشرف علیهم کی لا یخونوا قال
بعضهم ما کان من هذه الظروف بمعنی القرب نحو معقد الازار فجعله ظرفا اولی من رفعه وما کان
منها فی معنی البعد کمناط الثریا فرفعه اولی قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف
یحقق له الاحتوا وبعده عنه یبعده عن الاحتوا وفیه نظر ◦ وذلک لان الظرف فی قولک انت
منی مناط الثریا لیس بعیدا من المظروف بل هو محتو علیه لکنهما بعیدان عن المتکلم ویجب رفع
کل واحد من ظرفی الزمان والمکان اذا کان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عین
لارادة تقدیر المسافة القریبة او البعیدة نحو دارک منی فرسخ ◦ وانت منی برید ومنزلک منی
لیلة ای ذات مسافة فرسخ علی حذف مضاف بعد مضاف ◦ وکذا ذو مسافة سری لیلة وهی متعلق
بمدلول الخبر ای بعید منی هذا القدر ◦ وکذا قولهم هو منی فوق الید ای اذا مددت الیه یدی
لم انله وهو منی دعوة الرجل ای اذا صاح الرجل بلغة صیحته والتقدیر ذو مکان فوق الید
وذو مکان بلوغ دعوة الرجل ◦ واما انتصاب نحو قولک داری خلف دارک فرسخین ومیلا
وبریدا او یوما ولیلة فلان الخبر هو خلف دارک ونصبها علی الحال عند المبرد من الضمیر فی الخبر
ای ذات مسافة فرسخین وعلی التمییز عند الجمهور وهو تمییز عن النسبة ای تباعدت فرسخین
فالفرسخان متعدان لها کما ان الماء فی امتلاء الاناء ماء مالئ ویجوز ان ینتصب علی المصدر کقولک
ذنوت انملة ای دنو انملة کما قیل فی قوله تعالی ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ویجوز
رفعها وخلف ظرف للخبر ای ذات مسافة فرسخین خلف دارک او هما خبران ◦ وکذا قولهم

داری من خلف دارك فرسخین او فرسخًا لان دخول من فی مثله وخروجها علی السوا کما فی قولك
جیتك قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من وجب الرفع فی الظروف التی بعدها المجرور
لان التمییز فضله وبدخول من خرج الکلام عن التمام ولیس بشی اذ یقال داری من خلف دارك
ویسکت علیه ویجوز ایضا انت منی فرسخین بالنصب علی ان منی خبر المبتدا ای من اشیاعی وفرسخین
حال ای ذوی سیر فرسخین او علی الظرف ای فی فرسخین ای انت من اشیاعی ما سرنا فرسخین کقوله
علیه السلام سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصریه اضیفت او لم تضف
وترك الاضافه قلیل وهی عند الکوفیه لا تکون ظروفا الا مع الاضافه اما عند الافراد فهی بمعنی
اسم الفاعل فمعنی جلست خلفا عندهم ای متاخرا نصب علی الحال وقام مکانا طیبا ای مغتبطا
فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام ای متاخر ومتقدم وفی البصریه
یجوز نصبها علی قلة کما ذکرنا واما رفعها عندهم فعلی حذف المضاف کما مر وهی باقیة علی الظرفیه
وهو الاولی اذ خروج الشی عن معناه خلاف الاصل فلا یرتکب ما امکن حمله علی عدم خروجه عنه
وقوله فساغ لی الشراب وکنت قبلا اکاد اغص بالماء الفرات ای قبل ذلك یقوی مذهب
البصریه واعلم ان الیوم اذا وقع خبرا عن لفظی الجمعة والسبت جاز نصبه علی ضعفه لکونهما فی
الاصل مصدرین فمعنی الیوم الجمعة او السبت ای الاجتماع او السکون والاولی رفعه لغلبة الجمعة
والسبت فی معنی الیومین ولا یجوز نصب الیوم خبرا عن الاحد والاثنین اذ هما بمعنی الیومین والیوم
لا یکون فی الیوم واجازه الفرا وهشام وذلك لتاویلهما الیوم بالآن کما یقال انا الیوم افعل کذا
ای الآن فمعنی الیوم الاحد ای الآن الاحد والآن اعم من الاحد فیصح ان یکون ظرفه هذا ولنذکر
طرفا مما یتعلق بخبر المبتدا اذا کان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وکلاهما اما ان یغایر المبتدا
لفظا او لا والاول اما ان یتحد به معنی نحو زید اخوك وزید قائم او یغایره معنی ایضا والمغایر
یقع خبرا عنه اما للمساواته فی معنی کقوله تعالی وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر
نحو داری منك فرسخا ای بعد داری فرسخان او داری منك ذات مسافة فرسخین او لکون واحد من المبتدا
والخبر معنی والاخر عینا ولزوم ذلك المعنی لتلك العین حتی صار کانه هی کقول الخنساء ترتع
فی مثله فی المبتدا ای لکن ذا البرمن آمن وحالها اقبالا والخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او
جعلنا الذی لا یغایر المبتدا لفظا یذکر للدلالة علی الشهرة او عدم التغیر کقوله انا ابو النجم
وشعری شعری ای هو المشهور المعروف بنفسه لا بشیء اخر کما یقال مثلا شعری ملیح وتقول انا
انا ای ما تغیرت عما کنت قال رفونی وقالوا یا خویلد لا ترع فقلت وانکرت الوجوه هم هم
واما الجامد فان کان مؤولا بالمشتق نحو قولك هذا القاع عرفج کله ای غلیظ تحمل الضمیر
فکله ههنا تاکید للضمیر ویجوز ان یکون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم یکن مؤولا به لم یتحمله خلافا
للکسای وکانه نظر الی ان معنی زید اخوك متصف بالاخوة وهذا زید ای متصف بالزیدیة
او محکوم علیه وذلك لان الخبر عرض فیه معنی الاسناد بعد ان لم یکن فلا بد من رابط وهو الذی
یقدره اهل المنطق بین المبتدا والخبر فالجامد کله علی هذا متحمل للضمیر عند الکسای

لکنه لما لم یشابه الفعل لم یرفع الظاهر خبرا کان او نعتا او حالا فیستکن فیه ان جری علی من هو
له نحو زید قائم وان جری علی غیر من هو له اکد المستکن بمنفصل خبرا کان المتحمل للضمیر نحو انا
زید ضاربه انا او نعتا نحو لقیت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقیتك زید مکرمه انت او صلة
نحو الضاربه انا زید وان امن اللبس جاز ترك الضمیر المنفصل فی هذه الصور عند الکوفیه واما
البصریه فاوجبوه طردا نحو هند زید ضاربته هی وتمام البحث فیه یجی فی باب الاضمار ان شاء الله تعالی
قوله واذا کان المبتدا مشتملا الی قوله وجب تقدیمه قوله من ابوك مبنی علی مذهب سیبویه
وذلك لانه یخبر عنده بمعرفه عن نکرة متضمنة استفهاما او نکرة هی افعل تفضیل مقدم علی جزء الجملة
صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغیر سیبویه علی ان مثل هذین خبران مقدمان
والمثال المتفق علیه فی مثل هذا المقام من قام وما جاءك وایهم قام ومن قام قمت وانما
کان للشرط والاستفهام والعرض والتمنی ونحو ذلك مما یغیر معنی الکلام مرتبة التصدر لان
السامع یبنی الکلام الذی لم یصدر بالمغیر علی اصله فلو جوز ان یجی بعده ما یغیره لم یدر السامع
اذا سمع بذلك المغیر اهو راجع الی ما قبله بالتغییر او مغیر لما سیجی بعده من الکلام فیتشوش لذلك ذهنه
وکذلك حکم المضاف الی اداة الشرط او الاستفهام حیث تصدره نحو غلام من قام وغلام من قم معه یقم اقم
لان معنی الشرط والاستفهام یسری الی المضاف والا لم یجز تقدیمه علی ما له الصدر قوله او کانا معرفتین
او متساویین مع قیام القرینة لیس علی الاطلاق بل یجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتین او متساویین
مع قیام القرینة المعنویه الدالة علی تعیین المبتدا کما فی قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما یکون فیه التشبیه الذی تذکر الجملة
لاجله فهو الخبر کقولك ابو یوسف ابو حنیفة ای مثل ابی حنیفة ولو اردت تشبیه ابی حنیفة بابی
یوسف فابو یوسف هو الخبر ومثله قول ابی تمام لعاب الافاعی القاتلات لعابه واری الجنی
اشتارته اید عواسل ای بنو ابنائنا مثل بنینا ولعابه مثل لعاب الافاعی قوله او کان الخبر
فعلا له ای فعلا مسندا الی ضمیر المبتدا نحو زید قام فانه لو قدم اشبه المبتدا بالفاعل فان قیل
فلیجز ان کان الضمیر بارزا نحو الزیدان قاما والزیدون قاموا قلت یشبه المبتدا بالبدل من الضمیر
او بالفاعل علی لغة یتعاقبون فیکم ملایکة او نقول منع ذلك حملا علی المفرد مع انه قیل فی قوله
تعالی ثم عموا وصموا کثیر منهم وقوله تعالی واسروا النجوی الذین ظلموا ان کثیر والذین مبتدان
مقدما الخبرین ویجب ایضا تاخیر الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذی یاتینی فله درهم نظرا الی
اصل الفاء الذی هو التعقیب وایضا لکونه فاء الجزاء وهو عقیب الشرط لاستحقاق اداته صدر
الکلام ویجب ایضا تاخیر الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنی نحو ما زید الا قائم وانما زید قائم
لانك ان قدمته من غیر الا انعکس المعنی کما ذکرنا فی تقدیم الفاعل وتاخیره ولا یجوز تقدیمه
مع الا لما یجی فی باب الاستثناء ویجب ایضا تاخیر الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتدا نحو لزید
قائم او کان ضمیر الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد الی قوله وجب تقدیمه
هذا بیان لموجبات تقدیم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان کان الخبر جملة متضمنة لما

يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيدٌ مَنْ ابوه اذ الاستفهام وسايرما يقتضى صدر الكلام
يكفيها ان يقع صدر جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها
من الكلم المغيره لمعناها كأنّ واخواتها وساير ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى تدخلها فلا
يُقال انّ مَنْ يأتينى اشكره واما قولهم علمت ايّهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب
وليس اثرها المعنوى بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والمشى جوز تقدمه
على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولام الابتدا مع تاثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم
اذ معنى ظننت زيدا قايما زيدٌ قايم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى
للصدر واما قولهم الذى ما يضربُ والذى ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة
ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر فى صلته معنى ونحو قولهم زيدٌ مَنْ ابوه وعمرو فى دار من هو اولى
بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول
مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه
مقدر بجملة قلت لا اشك ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سوا قدر بالجملة او بالمفرد فاين فى اين
زيدٌ مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا له
متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه
نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر
خبرا مفرد الا كلمة الاستفهام نحو من زيدا ومضاف اليها نحو غلام من زيدٌ قوله او كان مصححا
اى كان الخبر اى تقدمه مصححا لمجى المبتدا نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم
النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية فالاولى ان يقال
فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر فى الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعا ان العلة
فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر
اغتفر ذلك اللبس لقليل كما فى قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقدم
الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت فى رجل قايم قايم رجل
احتمل كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب
انتصابه لفظا او محلا هذا كله مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين
فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب قولنا فى الاغلب احترازا عن
قولهم امتٌ فى حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعا احترازا عن نحو سلام عليك وويل
لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ويعنى
بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه يعنى اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء
الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل
صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير فى صفة المبتدا نحو على التمرة زبد
مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبدٌ على التمرة مثلها اذ الفصل

بين الصفة والموصوف جايز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذى الضمير وتاخر الخبر
عنه نحو فى الدار ما لكها نايم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان
المانع نظر الى ان المفسر مرتبته لتعلقه بالخبر وليس بشئ لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود
الضمير الا يرى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا
غلامه ضارب لا فى نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل المعمول فكان معموله
متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز فى الكل لما ذكرنا من الاكتفا بالتقدم
اللفظى قوله او عن ان يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان مع صلتها مبتدا
وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عندا اى على اذا كان الخبر ظرفا وانما
تعين تقديم الخبر ليلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا
نحو ان زيدا قايم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولن
ترفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لا ان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة
كما يجى فى باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجى خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ
ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن فى الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على
ان عرف انه خبر المبتدا وانه ليس فى خبر ان المفتوحة اذ هى حروف موصوله ويجى فى باب الموصول
ان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا فى حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان
المتقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان تكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان
ما بعد الخبر هى ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج
فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما يذكر فى حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين
اما وفايها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة وجب ايضا تاخير المبتدا الذى بعد الا لفظا نحو
ما قايم الا زيد او معنى نحو انما قايم زيدٌ لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته
مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثنا على الحكم فى الاستثنا المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجى فى باب
الاستثنا واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمى
انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما يقدم له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر فى مثل
زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل
وليس قولك منها عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا
المخبر عنه بعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثانى على ضربين لان الاخبار المتعدده اما ان
تكون متضاده او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جايع نايع
لانهما بمعنى واحد والثانى فى الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضاده كقوله تعالى
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففى كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا
ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهى على ضربين اما ان يتصف جزؤ المبتدا
ببعض تلك الاخبار والجزؤ الآخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول

نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو فى الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما
عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير فى كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا
بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل ۝ واما الضمير فى كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع
الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان
وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول
احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئيهما فان كل واحد منهما منفرد عن
الاخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه فى الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام
القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند
اليه فى الحقيقة جزء المسند اليه فى الظاهر اولى وهذا كما تقول النارنج احمر اى ظاهر قشره و
قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا ۝ واما الثانى اعنى ما اتصف
فيه المجموع بكل واحد منها نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد
من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج
الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم
انه يجوز عطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول
زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ۝
الى الملك القرم وابن الهمام ۝ وليث الكتيبة فى المزدحم ۝ وكذا ما هو بمنزلته فى رجوع
الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض
واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا
مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط الى قوله
والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفا تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد
فقايم ولا يحذف الا لضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله
تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال اكفرتم ويجى علة الاتيان بالفا فى خبر
مثل هذا المبتدا فى حروف الشرط ۝ وتدخل جوازا فى خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيان احد
الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ۝ ويدخل من قولنا الموصول اللام الموصوله ايضا نحو الزانية
والزانى فاجلدوا ۝ وصلتها لا تكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجى فى الاسما
الموصوله والاغلب الاعم فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفا ان يكون عاما وصلته مستقبله
كما فى اسما الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب ۝ وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله
تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الايه لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة
حصل منهم الفتن اى الاحراق ۝ وكذا قوله تعالى وما افا الله على رسوله منهم فما اوجفتم
وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبله كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك

النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا وان لم يكن موصولا ۝ لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى
بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم
والموصول بالظرف نحو الذى قدامك او فى الدار فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى
قدامك او فى الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذى فى خبره الفا او وصف بالفعل او الظرف
فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزا الذى يدخله الفا فالصلة والصفة
يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسما الشرط نحو من وما
الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما فى قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية لانه دخيل فى معنى
الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن
شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا فى الفعليه بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار
وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفا لكونه
كالجزا فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى ياتينى
له درهم ولا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما
لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزا ففى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون الاية
الملاقاه لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزا
ويجى تحقيقه فى حروف الشرط ان شا الله تعالى والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف
او الجار نحو كل رجل ياتينى او امامك او فى الدار فله درهم ۝ وقد يجى صفتها ايضا ماضيا مستقبل
المعنى نحو كل رجل اتانى غدا فله درهم لما ذكرنا فى الموصول وقد تدخل الفا على خبر كل وان كان
مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته كلمات الشرط فى الابهام وكذا
ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه
لا تدخل الفا على خبر غير ما ذكرنا من المبتدات والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتدا
نحو زيد فوجد وانشد ۝ وقايلة خولان فانكح فتاتهم ۝ واكرومة الحيين خلو كما هيا ۝ وسيبويه
يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح وقوله وليت ولعل انما نعان باتفاق جميع نواسخ المبتدا
تمنع دخول الفا فى خبر المبتدا المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفا لمشابهة
المبتدا لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتدا لان تلك النواسخ تؤثر معنى
فى الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان
هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتاثرة
معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين الاية والحق المالكى بها ان المفتوحة
ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم
ان كما يجى فى الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة فى جواز رفع المعطوف
على اسمها مجرى المكسورة على ما يجى فى الموضع المشار اليه اجراها مجرى المكسورة واما كلمات

الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شئ من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ۝ ان من يدخل الكنيسة يوما ۝ يلق فيها جآذرا وظباء ۝ والحق بعضهم ان بهما اى الحق ان في المنع من دخول الفا بليت ولعل قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الحق مذهب سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقا وابن يعيش ان المجوز لدخول الفا مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما نعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتدا هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المص من ان امتناع دخول الفا في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك ان ما بعد الفا الجزائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدا الى قوله ولعمرك لا فعلن المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه ۝ اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجى في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجى فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجى في بابه قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا او جايزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذى بعدها اى فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيد قايما واذا عنده متعلق بكاين وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظرف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجى في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع ۝ وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ۝ ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اى ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اى ففاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذا مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ۝ ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف ۝ واما الفا الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انه فا السببية التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازنى هى زايدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها ۝ وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه يقال الزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتدا الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفرا لولا هى الرافعة للاسما الذى بعدها لاختصاصها بالاسما كسائر العوامل وقال الكسائى الاسم الذى بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله ۝ لو ذات سوار لطمتنى ۝ وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى كما يجى في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونه حرف شرط فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضا ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما بقى مع غير لا من حروف النفى فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر بمعنى لاو اى انتفا وجود على لانتفا هلاك عمر وانتفا الانتفا ثبوت الاول وانتفا الثانى كافادة لو في قولك لو لم تاتنى شتمتك كما مر في بيان قوله ۝ ولو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا ۝ لا يدخل على الماضى في غير الدعا وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجى في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقايم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا في الاغلب كما في لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهى لفظة لولا اذ هى موضوعة لتدل على انتفا الملزوم فلو لا دالة على ان خبر المبتدا الذى بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر ۝ والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال ۝ قالت امامة لما جئت زايرها ۝ هلا رميت ببعض الاسهم السود ۝ لا در درك انى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود ۝ اى لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجى في بابه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر شربى السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو ضربى زيدا او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربى زيدا قايمين او تضاربنا قايمين او من احدهما نحو ضربى هندا قايما او قايمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفرا نحو على مر يدكان ذا مال ويقال سمع اذنى زيدا يقول ذاك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو

الحال قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضله وقد
وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحاليه اذ كل واقع غير موقعه ۔ وجوز الكسائي تجردها
عن الواو لو قوعها موقع خبر المبتدا فتقول ضربي زيدا ابوه قايم كما في قوله كلمته فوه الى في وجوز
عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قايما
ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ۔ ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه
بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرا ۔ وفي خبر مثل
هذا المبتدا اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاد الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا
فمعنى ضربي زيدا قايما اضربه قايما وهو نحو اقايم الزيدان عندهما ۔ وذهب الكوفيون الى
ان نحو قايما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا
مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قايما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما اي ما ضربي اياه
الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا ۔ وذهب البصريون الى انه
حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان
قايما ۔ والدليل على بطلان مذهب الكوفيه انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قايما ما اضرب
زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريه والاخفش وبيانه
مبني على مقدمه وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل
ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقرا كلامهم
فمعنى التراب يابس والما بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حالة كذا فلو قلت مع توهم النوم
ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام
قرينة المخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الما لان شري الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا
تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو غيره مقيد عند البصريه بحال تخصصه بل الحال عندهم
قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قايما ۔ واما عند الكوفيه
فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل
وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب
المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه ۔ وبهذا
يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قايما وما يفسد مذهب
الكوفيه من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال
وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده
لفظ ۔ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ۔ ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من
شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفيه اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل

هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ ويريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا
وغير ملتوت الف مره ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا
ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان
الموصوله مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينه قويه داله عليه فلا باس
بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا
هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريه هو الاخبار عن الضرب
بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال
فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وليس اذا
للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله
واذا ما غضبوا هم يغفرون ۔ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامه
نحو زيد عندك والركب في الميدان فبقي اذا كان قايما ثم اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم
الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفيه اذ معنى جاء زيد راكبا اي في وقت الركوب
فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر ان قيل لم لا يكون كان المقدره ناقصة وقايما
خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة
لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا ما قيل فيه وفيه
نظر اذ فيه تكلفات كثيره من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامه وذلك لان معنى قولهم حاصل
اذا كان قايما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم
في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه
ولا ضرورة الجاتهم اليه ۔ والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول
تقديره ضربي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو اليا او
زيدا فنقول حذفنا كاينا او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا
في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال
والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه ۔ واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل
المضاف الى ما المصدريه الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قايم هذا عند
الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز
جعله قايما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا
قايم اذ لا مجاز في اول الكلام ۔ ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور
زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع
ما المصدريه مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما
ما يكون الامير قايم اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقايما كما يقال

نهاره صايم وليله قايم • ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع كقوله وما ليل المطي بنايم • ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي هنا كناية عن الصنعة • وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان • قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره • وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا له فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك • وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متى محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قايما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر المحذوف اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قايم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده وبجواز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا • والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب • وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذا من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدا فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سوا دل ذلك الفعل على التفاعل او لا • فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان • والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المومنين علي كرم الله وجهه فهم والجنة كمن قد راها • وانما جاز لتضمن الخبر ضميريهما • والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدا عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما تقول راكب الناقة طليحان وقولك مقاتل زيد قويان قوله ولعمرك لافعلن ضابطه كل مبتدا

في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به • وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن • وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا • وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شي اخر مسده حاصلان موجب الحذف • ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون ساير ما تقدم مما سد مسد الخبر • ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدا لان الاصل كون المسند اليه معلوما • وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند مشتق الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما لو جردناه مما يطرؤ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة • وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم • واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشي لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه • وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته • واذا تعددت المبتدات نحو زيد ابوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته • سيدها صديقه قادم • فالمبتدا الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول فتكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول • وان لم تضف المبتدات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوايد لاول المبتدات وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده في داره بامره معها فانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطه بامره كانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطه معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد معها • وعلى هذا القياس ان كانت المبتدات اكثر قوله خبر ان واخواتها الى قوله الا اذا كان ظرفا • اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اي ان واخواتها مشابها للفعل المتعدي لان

انه تقدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه بالفاعل واسم ما الحجازية مشبه باسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات وأما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم تقدم الرفع على النصب كما يقدم في ما الحجازية لان معناها ومعنى الفعل الذي تعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقدم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به خبر كان خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع متانتها قوتها بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدا وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر ما ولا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد خبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدا في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير ولو قال هنا المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما كان كذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فلم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي نحو

اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان نصا ومع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف قوله خبر لا لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه في المقروء وجه مشابهه للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبرها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة فان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بانه خبر المبتدا او لا رجل مرفوع المحل بالابتدا وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتدا وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المص ليس هنا مثل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف يحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما تمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فنظر في لا رجل في الصفة اظهر وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولف في ذلك وجوزوا رفعه حملا على المحل وذلك لان هذه مشبهة بان فكما جوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتدا بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعدها كالمبتدا به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان الابتدا معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البنا فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا للرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه

خ للفاعل ظاهرا لفظه لكن قرينه في الكلام مثله في احتياجه الى الفعل ومعناه وفي اسناده او الظرف في الضمير جار ومجرور لكونه بمعنى

الا اذا كان ظرفا اقتدى فيه بجار الله . قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا
قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا
كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل
عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول حيث اثباته مع عدم القرينة
عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز وعند بني تميم قوله اسم ما ولا
المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ
اسم ما وخبرها وقد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف بخلاف
اسم لا وخبرها قد يكونان معرفتين اذ احدهما لا يجي اسم لا معرفة مع نكورلا ووجه مشابهة
اسم ما في لغة الحجاز للفاعل مشابهته لاسم ليس ووجه مشابهة ما ليس للنفي ودخول الجملة الا
وكونها في الاظهر لنفي الحال كليس قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا لم يجي في الشعر
نحو قوله . من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح . والظاهر انه لا تعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا
قياسا ولم يوجد في شي من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس ففي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى
ان يقال هي التي في نحو لا الذي لا التبرية الا انه يجوز لها ان لا تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة
ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك
لضعفها في العمل كما يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المنفي
المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس وغيرهما
من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لا رجل
في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها وانفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل
ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من
رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما
اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول
الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد
قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعول
من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل
فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو
مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول
بلا قيد شي اخر هو المفعول المطلق كما يجي ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما
مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان
كان الاصالة في النصب بسبب كون الشي من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه
والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا دون واقع على حالة من الموقع والموقع عليه
والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز

الاوقع

والمستثنى واما ساير المنصوبات فمحمولة شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وما خبرا لحجازيه
وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول
المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول
به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه اما
المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل
المذكور واوجده . وكذا المفعول معه . واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه
الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به . الا ترى ان كون المتكلم زايرا في قولك زرتك
طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقديم ذكره . وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف
المفعول له فربما فعل بلا علة وقدم المفعول به بعده المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل
له اشد من طلبه لغيره . الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول
به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمروا يوم الجمعة وخالدا
اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب . واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه
واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب
زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة . واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا
فمجاز قليل . وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت
الله ذنبا قال سيبويه في قولك جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر
قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه
فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان
والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة
له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه
بواسطة الواو بخلاف ساير المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول
له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا
لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
قوله هو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف ساير الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك
ضربت ضربت فانه شي فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور . قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم
اوجده بالقول اي قاله في الحقيقة واذ كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على
غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن ذا خلل في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله
اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج
بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا
ويوم الجمعة وامامك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك

تعيين الى

وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذى هو الضرب فلم يكن ذا خلاحتى يخرج
لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ويعنى باسم ما فعله اسم الحدث الذى فعله ويخرج عن
هذا الحد نحو ضربا فى ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفى فرع
الاثبات فجرى مجراه والحق به * وكذا نحو مات موتا وفنى فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز
بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبنى الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل
الفعل الذى هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه * وكذا استحسنت الضرب قوله
مذكور صفة فعل وكذا قوله معناه والضمير فى معناه عايد الى اسم او الى ما قوله بمعناه احترازا
عن نحو كرهت قيامى فان قيامى اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت
بمعنى قيامى ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتى واحببت حبى وابغضت بغضى على ان المنصوب
مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا
يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه * المراد بالتاكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه
من وصف او عدد وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل
توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا
ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعنى
بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى
والقرفصاء * وكالجلسة والركبة لان المفعلة للمصدر المحض بصفة من الصفات كصفة الحسن
او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها
ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا
بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى عملا صالحا ومنه
ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته
ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه
بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما فى اى نحو ضربته
اى ضرب * واما فى افعل التفضيل بعض ما يضا فان اليه نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم
لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجىء فى باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا
مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد ضرب * واما فى بعض وكل نحو ضربته
بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين فى اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا * واما ان يكون
مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى وتظنون
بالله الظنونا او معرفة بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير
ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء فى قعد القرفصاء والقهقرى فى رجع القهقرى مصدر
بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه * وقال المبرد وهو فى الاصل صفة المصدر اى القعود والرجوع
القهقرى * وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل كانه قيل

تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشيء وعدم
سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات
معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف
بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال تعالى
فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف
اى ضربا الفا * واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل
ضربته بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة مقامه دالة على العدد بافرادها * وكذا
فى ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الالة مقام المثنى والمجموع وتثنيتها وجمعها
تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الالة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا
مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الالة وجمعتها لقيامها مقام
المصدر المثنى والمجموع * ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه * وقد اجتمع فى هذا القسم اى فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع
والعدد كما اجتمعا فى نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول
لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية
من حيث هى هى والقصد الى الماهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها
والتثنية والجمع لا يكون الا مع النظر لكثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه اعنى النوع والعدد وذلك
لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا * قوله وقد يكون
بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير
مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا
والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا * ومذهب سيبويه فى كليهما
ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم
نباتا وقعدت وجلست جلوسا * ومذهب المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل
الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه * واما غير المصدر فقد ذكرنا
طرفا منه ومن جملة الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه *
والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب * او الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك
ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا
ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا * اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجايز من
القرينة * قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا
سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا واقول الذى ارى ان هذه
المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها وتعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما

بحرف جر او اضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيًا
ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعًا وشكرت شكرًا وحمدت حمدًا • وفى نهج البلاغة
فى الخطبة المكارليّة نحمده على عظيم احسانه ونيّر برهانه • ونوامى فضله وامتنانه حمدا
يكون لحقه اداءً واما ما بيّن فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله
وحنانيك ودواليك او بيّن مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله او بيّن فاعله بحرف جر نحو بؤسًا لك اى شدةً وسحقًا لك اى بعدًا وكذا بعدًا لك
او بيّن مفعوله بحرف جر نحو عقرًا لك اى جرحًا وجدعًا لك والجدع قطع الانف والاذن
والشفه او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر
لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى لها سعيها • وانما وجب حذف
الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن
حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث
والتجدد اى الفعل فى نحو حمدًا لك وشكرًا لك وعجبًا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما
لتقدم ما يدل عليه كما فى قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام
مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقى المصدر
منهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد
المصدر ليختص به فلما بيّنتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز
فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد
حمدًا لك وعقر الله عقرًا لك وذلك لما ذكرناه ان من حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل
معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعى المذكوره وبيّن المصدر المبهم اما بالاضافة او
بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل
ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك • واما قولهم جردت جردهُ • وحمدت
حمدهُ وقصدت قصدهُ ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسما فى ذلك على المصدر
بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله • دار لسعدى اذه من هواكا •
والمعنى قصدت جهته التى ينبغى ان يقصدها من يطلبه • ويجوز ان يكون المعنى جردته جرده
الذى يليق به وحمدته حمده الذى ينبغى فلا يكون مضافا الى المفعول به بل المفعول به قبله
فيكون كالفاعل فى قوله تعالى وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك فيكون نحو قوله تعالى وسعى
لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه
ليلى الفاعل او المفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل
كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعا لك • وكذا كل ما فيه من التبيينيه

المبينه للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى • واما المبينه
للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما فى الاية نكرة وبيّن ايضا بعض انواع المفعول به اللازم
اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعا مختص بك • هذا ان فسرت
مرحبًا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبًا
اى رحبًا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لانها مستانفة •
ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكوره من استحسان حذف فعلها للدواعى المذكوره • اما ان يتوغل
فى حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقايما مقامه كالمصادر
الصايره اسما افعال كما يجى فى بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا
يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبناؤها على الفتح
اكثر اذ لتبقى مبنيه على الاعراب الذى استحقه حال المصدريه فيرجع اذن فى استعمال الفاعل
والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا يستعملان عليه لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات
زيدٌ ويجوز ان يراعى اصلها فى المصدريه مع كونها اسما افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها
استعمالهما مع المصادر قال تعالى هيهات لما توعدون فهو بمنزله بعدا لما توعدون استعمالا واما
فى المعنى فهيهات اسم فعل والا لم يبن • واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها
لينصبها كالمصادر المذكوره ههنا • فهذه المصادر كانها قايمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث
لم تستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قايمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم
تكن تنتصب فبانتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها • وبيّنا الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها
ويجوز فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيدٍ ورويد
زيدا وبله زيدٍ وبله زيدًا • ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاش زيدٍ مصدرا
مضافا كرويد زيدٍ بدليل القراءة الشاذة وحاشًا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل
مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسيه المضبوطه
بالضابطة المذكوره مصادر لم توضع افعالها نحو دفرًا له اى نتنا وبهرًا له اى تعسا انما بهرًا
بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصا اعنى ان جميعها مصادر لا فعل لها
على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرًا ونتنا لم يستعمل ناصبهما وبيّنا بحرف جر بخلاف
نحو القرفصا فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرًا وبهرًا ايضا فعل
من غير لفظهما • والتقدير انتنت دفرًا • وتعست بهرًا • ومنها اسما اعيان هى آلة فقامت مقامه
مقام المصادر نحو تربًا لك وجندلا اى رميت رميًا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا
والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرًا والقهقرى • ومنها صفات قايمة مقام المصدر نحو
هنيئًا لك اى هناءةً وعايذًا بك اى عياذًا • ومنه مثل قم قايمًا اى قياما وتعال نجا
والفرق بينهما ما ذكرنا فى القسمين المذكورين • وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال
المؤكدة كما قيل فى قم قايمًا • ومنها اسما اصوات قامت مقام المصادر كاهًا منك اى توجعًا

ووَاهًا لك اى طيبًا وأُفًّا وأُفّةً لك اى كراهة بتقدير جميعها افعال بمعناها ويلزم اضمارها
ما كان في الاصل صوتًا وان لم يبيّن بالجار نحو انّها اى كفًّا وويْهًا اى زيادةً وذلك لأنّ الصوت
بعيد من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع
الافعال والاسما المتصلة بها صادرة على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائمًا مقام
المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من
مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين
ثانيهما حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو آهًا وواهًا وويهًا ويجوز ابقاؤها على البنا الاصلي
نحو أفٍّ لكما وأوّهْ على اخوانى وآهِ من ذنوبي والطاهران ويلك وويحك وويسك وويبك من
هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك
ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس منهم
اذا الداعي المثوب قال يا لا فصار معربا بتمامه ثلاثيا فجاز ان تدخل بعدها لاما أخرى
نحو ويلًا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويلك كما مر في سلام
عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم
استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر
قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايهٍ وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال
كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى
به صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان
صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصا
اسما افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بنا هذه الاسما غير كونها اسما افعال
وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسما افعال ومن المصادر المضبوط بالضابط
المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لا اثق
به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال
عمّرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله
واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال
قعيدك لا تسمعني ملامة ولا تنكإي قرح الفؤاد فييجعا وان زايد وقال
ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت
وسهيل اذا استقل يمان وقد ذكر الجوهرى استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال
فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا اتيك وقعيدك الله لا
اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم
قال الجوهرى قد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقول عمرك الله كيف يلتقيان وقال
المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السؤال

والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوايد من المصدر واقيم الفعل مضافا الى
المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك
فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعّدتك الله وان لم يستعمل
اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك
الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك اى اسأل الله
تعميرك او اسأل الله عمرك واسأل الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد واسأل
متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيدك
الله اى نسبتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله
لافعلن ومما مصدران حذفوا الزوايد مضافا الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين وجوز
ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اى قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك
وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد
والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى
تاويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في
القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان الدعا للمخاطب جاريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال
بالدعا للمسئول كانه قيل طول الله عمرك افعل لى كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع
مثبتا بعد نفي او معنا نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما
انت الا سيرا البريد وانما انت سيرا او زيد سيرا سيرا قوله ما وقع مثبتا الى اخره هذا مصدر يجب حذف
فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شى لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم
يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها
نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تفريعا كذا و
ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما
وجب حذف الفعل العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول
الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض
المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخايف والله يقبض ويبسط وذلك
ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على
الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم
فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة
جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولنا فانما
هى اقبال وادبار فينمحي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم
المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا
بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها ومفعولها يبيّن بالاضافة او حرف الجر بعد

حذف الفعل تبيينا لمعنى الدوام قال • عجيب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية

أعجب قال سيبويه سمعنا بعض من توثق به • وقد قيل له كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه

ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي إنما اشترطهما لأنه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا

أو لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل إذ

قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على

الاسم المذكور شرطا وذلك لأنه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد إلا سيرا وما وجدته إلا

سير البريد أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما يجوز أن يكون لكونه خبر الفعلين

مجازا فالشرط إذن ما ذكرنا أعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو أي المصدر خبرا عنه إلا

مجازا قوله أو معنى نفي يريد به ما في إنما من معنى الحصر نحو إنما زيد سيرا واعلم أن هذا المصدر

الذي بعد إلا أو معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا إما بالإضافة نحو ما زيد إلا سير

البريد أو باللام نحو ما زيد إلا السير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد إلا سيرا سيرا فالواجب حذف

الفعل أوجب لقيام الأول مقامه قوله أو وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه

نحو قوله تعالى دكت الأرض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة إلا بتكلف قوله ومنها

ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما

فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا إلى الفاعل أو المفعول فمضمون شدوا الوثاق

شد الوثاق ويعني بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه

أثرا لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني

بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة • واعلم أن ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبية

أو خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد وأغراض وإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض

بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها

وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح أن يقوم مقام ما تضمن

ذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض أي أفعالها الناصبة لها

فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر أفعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر

الذي هي أغراضه مقام متضمناته موجب حذفها فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد

الوثاق والمطلوب من شد الوثاق إما قتل أو استرقاق أو من أو فداء فصل الله تعالى هذا المطلوب

بقوله فإما منا بعد وإما فداء • وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراءة بعد أو بيعا وعمرو يشتري

طعاما فإما بيعا وإما أكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة

على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى

يعني أن قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه إذ المعنى مثل صوت الحمار قوله بعد جملة يعني

بها نحو قوله صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهذا المبتدأ المرفوع

وهي مشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم أي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور

باللام في مسئلتنا وكان ينبغي أن يضم إليه شرطا آخر وهو أن يكون معنى ذلك الاسم المضمون

للجملة الذي بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم

الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فإن الثاني إذن يكون مرفوعا لا غير لأن الجملة المتقدمة

لا تدل إذن على معنى الفعل أعني على الحدث • وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر

بين الجملة المتقدمة والمصدر تدل على الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا أوجب

حذفه فالأصل له صوت يصوته صوت حمار أي تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر كما

في أعطاء عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر

قال وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل

والفاعل فهي بمعنى يصوت لأنها تدل على المصدر الحادث وعلى من قام به ذلك المصدر وقد

اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث أي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا

فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي • وقيل إن العامل في المصدر المنصوب الاسم

الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لأن المعنى فإذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم

يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الأمير وكقولك

ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه • وفي هذا تردد لأن المصدر عندهم لا يعمل

عمل الفعل بخلاف له صراخ فإنه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الآخرين لا يكون من هذا

الباب لأن عامله ظاهر ويجوز أن يدعى القول الثاني من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله

تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لأن قبلها ما يؤدي معنى أفعالها فيقال هذه

المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام أفعالها وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر

المنصوب أعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى إما على البدل وإما على الوصف وذلك على أحد

وجهين قال الخليل على حذف المضاف أي مثل صوت حمار فيجوز إذن تعريفه مع كون الموصوف

نكرة لأن مثل لا يتعرف بالإضافة وبنى عليه أنه يجوز هذا رجل أخو زيد على الوصف أي مثل

أخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أي مثل الطويل وقال

غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق أي له صوت منكر كما تقول مررت برجل أسد أي

جريء ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فإذا تعرف فهو عندهم لا بدل لا غير وإذا

انتصب المصدر أعني نحو صوتا حسنا جاز أن يكون حالا على أحد التأويلين المذكورين في الوصف

وذو الحال الضمير المستكن في له وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فإذا له صوت

صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على أحد وجهين إما على أنه بدل من الأول أو وصف له

وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاء زيد زيد لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد

مفيد ما لم يفده الأول ولو لم تكن معه الصفة لكان تأكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع أن

معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد • ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالا

لأن في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى إنا أنزلناه قرآنا عربيا • وهذا كما قال سيبويه

في نحو لا ماء ماءً باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون
جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف
في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما
يجيء في باب الندا وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على
الحال واختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى
ان يجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير
المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ونحو
حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم بمعنى المصدر فالاولى
اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوتُ صوتِ
حمار وانما قُبح نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث
معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروى
في بيت رؤبة فيها ازدهاق ايما ازدهاق نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف
وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل
لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون ذلك المصدر مضمونا
لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا تحتمل لها اذن من المصادر الا ذلك
المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا في له علي الف درهم اعترافا يؤكد
الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد في نفسه نحو ضربت ضربا الا ان
المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان
واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله
اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار
سوء ومنه قوله اني لا منحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى
التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام يؤذن بالقسم فالمصدر المؤكد لنفسه
هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان
ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر ففي مثل هذه المصادر رضا بطان لوجوب حذف
افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لا نفسها ولا يمنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر
ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في
نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قايم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قايم حقا مثل رجع
زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني
مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا لم يكن
مؤكدا لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان

ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه ان جميع الامثلة الموردة المؤكدة لغيره
اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا
القول لا قولك اي هذا القول الحق ولا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما
فيه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قايم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله
حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لا اتبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير
قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة
واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو الي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون
قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت
بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد
اي القطعية المعلومية مني التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر مفعولا
مطلقا لعلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة
فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر وان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا
للخارج وهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول
اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ
بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة بدلا لان على ذلك دلالة نص لان الامر قاطع
بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل كذا
اجدكما لا تقضيان كراكما ولا تستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم
اذ لو اكد قوله اجدكما قوله لا تقضيان لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع
زيد القهقرى لان عدم القضا يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها
فان قلت جدكما مضمون عدم قضا المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا
للجملة لا للمفرد قلت عدم القضا هو المحتمل للجد والهزل سوا اسندته الى المخاطبين او غيرهما
ويعارض نحو زيد رجع القهقرى لانه في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت
ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي
هو مضمون الجملة لكونها مقوله ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت
ابي طالب اقول اتبعناه على كل حالة جدا لفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح البا والمعنى
ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله اححقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط
المجالس اي افي حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه على الحال كما في فعلته
جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذ لم يكن مصدرا

بما لان لها صدر الكلام • وبجوز ان يقال هو بتقدير ابجدا ان جدا ثم بين ما يسال عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذا مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك ما قدمنا ان جميع المصادر مؤكدة لنفسها • ويقوى ذلك انه لا يجوز لك زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فضطران قولهم في نحو ذلك متى زيد قائم على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره • واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى التوكيد لنفسه الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام • وقال المص معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف • قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذا من هذا الباب قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب فعله سواء كان المراد بالتثنيه التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا • قيل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقايا انه مضافا الى الظاهر فال • دعوت لما نابني مسورا • فلبى فلبي يدى مسور • قال ابو على معتذرا ليونس بجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك البت لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال ما مورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنيه للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالتسرع من التلبيه فيتفرغ لاستماع الماموريه حتى يمتثله وبجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزايد اما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان سبح وسلم معناهما وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله • واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اعينك اسعادين الا ان سعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى

باللام • وقولهم دواليك اى تداول الامر دوالين وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اى ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط وهجاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم تستعمل الا للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال • فقال حنان ما اتى بك ههنا • اذو نسب ام انت بالحي عارف • ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن • ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله • ارضى وذوبان الخطوب تنوشني • وامكر وانت في الحديد و قياما • قد علم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه • وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس وقائما قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى • وقد قيل انها احوال كما يجي في باب الحال • ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل ذا وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اى قرة وهو مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة • ويقول الراد على الناهي لافعلن ذلك ورغما وهوانا ونحو اغتديت ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك • وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه • ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه هذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اى فاء الداهية والمعنى دهيت داهية والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فانمحى عنها معنى المبتدا والخبر • ولذا صار معنى فاه الى في مشافهة من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزو الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر والحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا • وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فا الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمروا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيا اوقعت عليه الايجاد • وفسر المص وقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره

الحظوظ

ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى
الكوفة معمولا بها ولا شك انه يقال انها معمول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول
به لا يقع على هذه الاشيا في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم
اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشيء اخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول
به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير
مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج
جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان
كان معمولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني
انه محدث واما ساير المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر
كما يقال في سرت اليوم فرسخا وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا معمول
معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه
وزيدا في قربت زيدا وجيت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا اشراء لك
وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له
ومبتغى له وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة
لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا
قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر
مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت
واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك
كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل
اذ الجبة مكساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا في نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور
فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع
المقدر كما قال بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفر بل انتصاب
المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر
كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام
زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين
لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به
فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا
بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او
شبهه بنا على انه به يتقوم المعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفرا هو الفعل والفاعل
وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين
اولى بنا على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله

كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل
هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المعمولات الخمسة فيه سوا الا المفعول معه وذلك لمراعاة
اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثنا الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه
ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقدم
المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم توخره عن مرتبته اي
الصدر وتوكيد الفعل موذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه
لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى
لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف
في معموله كما يجي وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلتها كما يجي في باب الموصول ويجب تقديم منصوب الفعل عليه
ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت
واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب
معمولا لما يلي الفا التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
وذلك لما يجي في حروف الشرط من انه لا بد من نايب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو
كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شيت وتجعل الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة
فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم
يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير
من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله
والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله
بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المعمولية فقط وبخلاف
زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفا
بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شي اراد اخذ
زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدر
قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف تفسر ما هو متقدم لفظا
وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير وجوز
تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا
لم يجز تقديم المفسر وجب اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه
ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل
الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفاعل
واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله
ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجي في المنصوب على شريطة

التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في
اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة
على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية
كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ
والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان
الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا
لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا تقدر قياسا فلا يقال
عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفرا لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي يكن محسنا
وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير
حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقدير
ائت في الاية وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك او الربى بينهما اسهلا اي قولي ائت مكانا
اسهل وكذا قولهم انته امرأ قاصدا اي انته عن هذا وائت امرأ قاصدا وقرينة ائت في هذه
المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب
بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر
سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما هو
اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرأ قاصدا باظهار ناصب امرأ ولم يسمع اظهار ناصب خيرا
لكم وخيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا ذا قصد والقصد في الامر
خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي ائت اهلا لا اجانب
وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت
بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تاهلت تأهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل
في نحو القهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب
اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما
يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق
ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ان عم هذا ولا
تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان
اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال
من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا
ايضا لمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته
فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنه قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر
كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون العذير بمعنى العذر
الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير

والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال جاري لا تستنكري عذيري سيري
واشفاقي على بعيري بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها
يقال هذا اذا اشتا شخص الشنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر
فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه
اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما تعامله من المكروه
ومنه ما يروى عن النبي عليه السلام انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من جهة تاديبها
وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة
ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من
اجل ايذاي اياه اي لي عذر في ايذائه فهل ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل
ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت
للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما
وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اي هذين
تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك الاخر ذلك ومنه قولهم الكلاب على البقر اي ارسل
واحشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة
حر وان تاتي فاهل الليل والنهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي اهلا لك بالليل والنهار
وقولهم ديار الاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم على حذف نا صب
رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع
وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر
وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف
كثيرا الا في افعال القلوب كما يجي في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة
على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فايدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب
به نحو ضربت زيدا في جواب من قال ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو
ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن نشا
اي لمن يشاءه او غير منوي وذلك اما لتضمن الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره
اي يعدلون وقوله فان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله
يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال
المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله او بحرف نائب
مناب ادعوا اخرج زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان
الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب
الاقبال دخل فيه زيد في قولك اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي ما دخل عليه

اي من جهة انفسهم صح

يا واخواتها خلا المندوب وليس بمنادى . والظاهر ان جار الله لم يجعله فيه لظهوره لا لاشكاله فان
المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع كما صرح به لما فصل
احكام المنادى في الاعراب والبنا . وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى كما قال الجزولي
المندوب منادى على وجه التفجع . فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول تعال فاني مشتاق
اليك . ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنتهم بالميت عن الموت تصوروه حيا فكرهوا
موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت . وكذا المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه واثبوراه
وواحزناه اي احضر حتى نتعجب من فظاعتك . والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم
ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبوراه . وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة
والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للدواهي احضر حتى نتعجب منهما . وكذا
لا يرد عليه المخصوص كانه يقول هو منادى فانه نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به
هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف الندا عليه وافادته فائدته . واجاز
المبرد نصب المنادى على حرف الندا لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل
فلا يكون اذا من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة
وليس المنادى احد جزئي الجملة . فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران . وعند
المبرد حرف الندا سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده
مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى
وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير
لازم لان الفعل مقصود به الانشا فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان
الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته
اسما افعال ومنع بان اسما الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات الندا . ويمكن ان
يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال الندا تجوز في اداته ما لا تجوز في غيرها . الا ترى الى الترخيم
ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغايب لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه
ضمير المتكلم . والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او
مضمرا غايبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء في الضماير تقول صه في المفرد
المذكر والمونث . وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة الندا بمعنى فعل المتكلم استتر فيه
ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى انضجر او تضجرت وفي اواه انه بمعنى اتوجع او توجعت
وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة . والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا
يستقل كلاما كالجملة القسمية والشرطية والندا لا بد له من منادى . واعلم انه قد ينصب عامل
المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا . ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد
قايم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قايما

اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله . يا بوس للجهل ضرارا لاقوام . والظاهر ان
عامله بوس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديرا للزيادة
فهو مثل اعجبني مجي زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به الى قوله ويا زيدون انما قال على
ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع
به الاسم الضم والالف والواو . وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن
العوامل اللفظية ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به انه
لم يكن فيه سبب البنا حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى يا
المتكلم اذا حذف اليا ولو فتحنا لشابه غير المضاف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما
رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى
الطويل لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل
وقال الفرا اصل يا زيد يا زيدا المنادى بين الصوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف فصار كالغايات
فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا
ادري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله
مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ونعني
بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سوا تعرف بالندا وكان معرفة قبله نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا
ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل الندا نحو يا هذا
ويا هولا ويونس يحذف اليا في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص
ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في يا مري من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك . وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا
ومعنى . وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن
المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى
المظهر قال . يا ابجر ابن ابجر يا انتا . انت الذي طلقت عام جعتا . وجاز يا اياك نظرا الى كونه
مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا
اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال .
سلام الله يا مطر عليها . وليس عليك يا مطر السلام . وعند يونس ينصبه رجوعا به الى الحركة
الاعرابية لما اضطر الى ازالة البنا بتنوين التمكن . وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في
الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو
يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل قوله . ويخفض بلام الاستغاثة الى
قوله ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او

نتعجب منه نحو يا للماء ويا للدواعي وهي لام التخصيص دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القايم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النايب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه لما تجي في حروف الجر فان عطفت بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما كسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للعليقه وحكى الفرا عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغثت بالله من الم الفراق واما اللام الداخله في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى تعني يا لله للمسلمين اخص الله بالدعا لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له وذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحه على المنادى المهدد نحو لزيد لا قتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وتوهم ان بعد لام الاستغاثه كانه استغاث بهم لعمر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثه ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكوره فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثه والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله فلا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد منها والالف تعاقب صاحبه في الاستغاثه والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون معه واوا ومعه يا ومعه الفا كزيادة المندوب على ما يجي وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البنا في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضيه للجر حرف النداء المقتضيه للبنا لضعفها في اقتضا البنا على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ينصب ما سوى المفرد المعرفه والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف

والمضارع له والمنفرد النكره ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجي بعده شي من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشي واحد نحو يا ثلاثه وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثه وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن عصفور هو انما مضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثه والثلاثون او والثلاثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينه والا قلت يا ثلاثه وثلاثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال
ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع قال اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا قال اذا ارايحزوى هيجت للعين عبرة فما الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سوا جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه طريفا ويا ثلاثه وثلاثين ظريفا ويا عبدا حل في شعبى غريبا وتقول في المعرفه يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثه وثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس وادارا بحزوى الدراس لكنه كره وصف الشي المعرفه بالمعرفه بعد وصفه بالنكرة فالواجب ان لا يوصف الا بالنكره على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشي واحد بل كل منهما اسم لشي مستقل نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف لا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلاثه وثلاثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفه الا ترى انك تقول في يا لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا بحزوى مضارعا للمضاف بعد قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفه قيل بعد الكلام اذا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفرا بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف

الموصوف ❊ وفى كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز يا رجلا راكبا لمعين وفيه اشكال لاستلزام لاز راكبا ولا قايل به ❊ واما ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى لهما مضارعا للمضاف لان شيا منها ليس متبوعها اسما لمسمى واحد كما فى ثلاثة وثلثين فى العدد ولا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كما لزم فى نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفرا والكسائى لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله فيا راكبا اما عرضت فبلغا نداماى من نجران ان لا تلاقيا ❊ انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر ❊ اى يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا فى اللفظ ولا فى التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب والرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ❊ ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز فى يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى الى قوله يختار فحقه كان عليه ان يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ويا تيما اجمعين ويا زيدا اخا فى المبدل ❊ وكذا المجرور باللام نحو يا للكهول والشبان ونحو يا لزيد وعمرو ونحو يا لزيد الظريف لا ترفع توابعه ولا تنصب ❊ وقال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف ❊ وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشىء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف ❊ وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل واذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا ❊ وتقول فى البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ ❊ وذلك لان البدل ساد مسد المبدل منه والاول فى حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى ذو مستانف فاذا لم يكن معه فى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام حصل فى اللفظ كالمنادى المستانف الذى باشره النداء ❊ هذا ما نص عليه سيبويه واجاز يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو فى حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ ❊ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بنا على انه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ❊ وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجايز قيامه مقامه فجاز ان يكون فى اللفظ كالنداء المستانف والذى ارى

منا

ان عطف البيان هو البدل كما يجى فى باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد وذا المال بكر بالضم فيهما ❊ ويجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا غلام زيد بالرفع كما يجى فى التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو فى البدل ولا غلام وجارية فى العطف ❊ قلت لم يطرد ذلك اما لان بنا اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجى فى بابها ❊ الا ترى الى نعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز نعزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جا لا غلام وجارية بالفتح فى المعطوف ❊ واما الضرب الثانى فى التابع اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها ❊ وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه فى حكم المستانف معنى وكانه باشره حرف النداء كما تقول فى يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب ❊ نحو يا اخا زيد وقال ان هذا موضع وقد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره ❊ وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذا ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سوا كانت الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا ❊ التوابع من ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظيه كما فى يا زيد الحسن الوجه قال

يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاعلام ❊ وكذا المضارع المضاف نحو يا هولاء العادون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذا فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس فيه الا النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب والثانية اى المضاف اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيدا يا عمرو فى عطف البيان ويا زيد ذا المال فى الوصف ويا تيم كلكم فى التاكيد وجاريا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانبارى يجيز فى هذه المضافات الرفع ايضا كما فى المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول فى الوصف يا زيد الظريف والظريف وفى عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا ❊ وفى التاكيد يا تيم اجمعون واجمعين وفى المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث ❊ واما التوكيد اللفظى فان حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبنا نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال روبة ❊ انى واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا ❊ قوله وفى جعل اى على يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه وجار الله عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد

والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت لضرورة الثاني نحو يا زيد زيدا الطويل
فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف
كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون
الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به • وحكى يونس عن رؤبة
انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه توكيد مثل يا تيم اجمعين
فلا يمتنع اذا رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون
رفع زيدا الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لضرورة الوصف كالوصف
للاول كما يجي في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ
ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو
القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى
انك لا تقول جاء هولاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل
لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف الندا وتزول
بزوال صارت كالرفع وصار حرف الندا كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة
الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيا من استنكار تبعة
حركة الاعراب لحركة البنا التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد
لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف والـ
النصب • واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة
متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سوا كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس
لكنه لم يثبت فان قيل فلم لم تجز بنا التوابع المفردة ولا سيما الوصف فيها كما جاز في لا
رجل ظريف فكيف تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البنا كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت
انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف
وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذي فيها فالنفي مضمون الصفة فهي
لنفي الظرف لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى
لفظا ومعنى هو المتبوع ثم ان الفرق على انه اورد الاخفش في مسايله الكبير ان بعضهم
تقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم
كما في البدل • وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار
الرفع اى في المنسوق ذي اللام • وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى
مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف الندا له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في
يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلا يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع
فنستبعد ان نجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والاصل
في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البنا ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين

المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو
العباس ان كان كالحسن فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان مثل الحسن
في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذا تجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف الندا له مطلقا فكيف نضم ونحتاج ههنا
الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها • وذلك بان تنظر الى العلم فان كان غالبا
اى ان كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين
ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد
الاختصاص به وجاز بكثرة الاستعمال علما له وسمي ذلك بالعلم الاتفاقي كانت اللام في مثله
لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم
كالبيت والنجم والكتاب • واما في الصفة كالصعق • ومن الاعلام الاتفاقية ما تكون بالاضافة
نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا
والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلا والنضر تكون اللام
فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزايها بل انما دخلتا للمدح
في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية و
المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم
لو سمي بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما
سميت هانيا لتهنا والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام
كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب • وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف
بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر
مطردا • الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما
ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى
جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب • قالوا بنو الليث في بني ليث
ابن بكر مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي
نحو اما ان نصف العلم او نعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا وليسا بمطردين قياسيين قال
على زيدنا يوم النقا راس زيدكم • بابيض ماضي الشفرتين يمان • وقال لاحد
رايت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا باحنا الخلافة كاهله • واما اعلام ايام الاسبوع كالا
والاثنين والثلاثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام
دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه • وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلاثا
والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون
الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فنقدر كونها
اجناسا • وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم يثبت الفاظها اجناسا و

مطلب في معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها

يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء
وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه
كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم
يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعندا لمصرحا لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت
استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري
ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسما موضوعة
لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لانهما مجرى واحدا في التقدير
لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب
فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام
الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى
ولم يثبت جنسيته لفظا كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته لفظه كالمشتري
ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبران والعيوق لما لا يعرف معنى
العوق والدبور فيهما هذا بطوله ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه
وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما
فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه
بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذا تفيد التعريف
فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان
اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضافة المعنوية اي
التوابع المضافة ومعنى في مقابلة قوله قبل وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكفاية تقييد
المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل
في تجويز الرفع في نحو يا ذا الخوفنا وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين
احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل
الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول
مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي
ضمرت عنسه تقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه
فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول ونحو
رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمنا وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف
لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير
ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا مفردين كانا اولا وكان متبوعهما مضموما اولا قوله والعلم
الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليست مثلهما في الندا اما في غير الندا ففي
مجراهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر

استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف
ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون
المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل بن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو
في الدار على ان ابن عمرو مبتدا وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو
يا زيد بن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه
وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وذلك لكون الفتحة حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا
وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي
صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة
علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا غلام بن الغلام والعلم
المتصف بابن وابنة الجامع للشرايط الاربع في غير الندا يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف
الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل
احدى الشرايط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن
وابنة لا تثنيتهما ولا جمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون
العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما قوله اذا
نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء
لانها توابع معرب وكالوا يا الله خاصة لم يدخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون
اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بنا الاسم معها كالخمسة عشر واخواته
والآن فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول
علة البنا وهي وقوع المنادى موقع حرف التعريف الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال
بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما
من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستنكر كما في لقد والا ان على ما يجي في موضعهما قالوا
وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا ايت
بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغنا باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر
ثم تعرف بحرف الندا ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة
تنكر ثم يجبر بحرف الندا الفايت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا قيل اي يا هذا ولا حاجة الى
ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشي المعين مواجها مقصودا بالندا واي محذور في اجتماع مثل هذين
التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف الندا واللام بشي طلبوا اسما مبهما غير دال
على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شي اخر يقع الندا في الظاهر على هذا الاسم
المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان لم يكن
متميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شي ويا موجود الا ان يكني بمثلهما

عن ان المخاطب ما فيه شئ مما يكون في العقلا الا انه يقع عليه اسم الشئ الموجود وهذا مجاز
وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكوره ايا بشرط قطعه عن الاضافة
اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين
لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين
مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم
اخر بعده • واما ضمير الغايب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده
وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل
واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول انا ايا المقطوع عن الاضافة
احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما يزال الابهام باسم ما بعده بخلاف
اسم الاشارة فانه قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن
ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي
وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه
غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ونصبا • واما المازني
والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف
ولم يثبت • وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام
وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا • وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه
بنصبه على كونه مقصودا بالندا كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدالها التنبيه من المضاف
اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قايم مقامه نحو ايا ما تدعو وليس هذا هو
التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا
بعضهم فوق بعض وكلاهما هنا والقصد ههنا الابهام وها التنبيه ايضا مناسب للندا
اذ الندا ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا
هذا فيقتصر عليه • وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما
يشار به للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع غير المخاطب • ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب
كما يجي في بابه فتحوشي في بعض الاماكن من ان تدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف الندا
نفصل بينهما باي في بعض المواضع لتناكرهما في اللفظ ثم قد يوصف هذا الوصف باسم
الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام
على ما او ما اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا
من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر
مبتدا محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى
ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير
هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجي في باب الموصولات • قيل لو كانت موصولة

يزول

الظاهر

لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها • والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها
على الضم كما ياتي في الموصول فحرف الندا على هذا تكون داخلة على اسم مبني على الضم فلم تغيره
وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا • والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم
الاشارة في الندا وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا
هو حد النعت كما يجي اي ما دل على معنى في متبوعه • وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق
والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجي في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم
الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت • اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين
الاسما والمحتاج اليه في نعت اسما الاشارة بيان ماهية المشار اليه ثم قبح نعتها بشئ من الصفات
المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض • واما التعريف باللام
فلان تعريف الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من اسم الاشارة فلم يبق الا انطباق النعت
والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين المفرد الذي دل
عليه الرجل وهذه الفايدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز
الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا نقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز
ايضا تفريق صفاته نحو هولا الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع
صفة لاي صفة مفردة لمنادى مضموم وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف
لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالندا فكانه باشره حرف الندا واما الظريف في يا زيد
الظريف فليس مقصودا بالندا بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في نحو نصبه قبيل قوله وتوابعه
اي التزموا رفع توابعه • اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي سوا كان تابع
المنادى مرفوعا او منصوبا فحمل تابع التابع المنادى على ظاهر اعراب التابع سوا كان المنادى
اي او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته نعت
زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع
الذي يجي بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه
فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز
يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذا ان يكون عبد الله صفة اي
ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه و
يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح
لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا نقول يا ايها الرجل زيد
وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد فسيجي في باب البدل انه
يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا غلام زيد بالضم ويا غلام زيد وزيدا بالرفع
والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد
وصف اي لا يتبع اي • واما اذا جيت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم

الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا • واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم تجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا توصف الا بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة • اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو وقال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه • الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث • والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا قوله • لانها توابع معرب يومئ الى ان المعرب لا محل له والى انه لا يحمل على محله ويترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال • طلب المعقب حقه المظلوم • واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله في ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجري في نحو حسن الوجه واليد الرفع المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحلي الخفي لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا النعو في نحو قوله • فان لم تجد من دون عدنان والدا • ودون معد فلتزعك العواذل • وقوله • فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اذا كان هو المقصود بالندا والمقصود بالندا كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشره حرف الندا لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف الندا من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله • قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذا اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال • بسمعها لاهه الكبار • وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال • معاذ الاله ان تكون كظبية • ولا دمية ولا عقيلة ربرب • اما اللزوم والصعوبة

وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء • واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء وأصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله • ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا • الا انها ليست بلازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اي عبد فاله بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة الاستعمال في هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجي الا لاه في السعة • اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك لايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمز في الدرج اذ همزة اللام المعرف همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه لبها اي استتر فقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشيا لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآالله وها الله ذا وانه مجرور بحرف مقدر في السعة وافالله ليفعلن بقطع الهمزة كما يجي في باب القسم قوله • من اجلك التي تيمت قلبي • وانت بخيلة بالوصل عني • شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله • فيا الغلامان اللذان فرا • اياكما ان تبغيا لي شرا • اشذ وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا بالابتدا باسمه تعالى وقال الفرا اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا يؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال • اني اذا ما حدث الما • اقول يا اللهما يا اللهما • وقد يراد ما قال • وما عليك ان تقول كلما • سبحت او صليت يا اللهما • اردد علينا شيخنا مسلما • ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا توصف اخواته اعني الاسما المختصة بالندا نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله • وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على الندا المستانف ولا ارى في الاسما المختصة بالندا مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله وفي مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثله المنادى المفرد اذا تكرر لفظه وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة • فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال • يا تيم تيم عدي لا ابا لكم • لا يلقينكم في سوءة عمر • وقال • يا زيد زيد اليعملات الذبل • تطاول الليل عليك فانزل • اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني

عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه . واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول . وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا اباك لتاكيد اللام المقدرة . وانما جئ بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قايم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصول بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول قال .

فلا والله لا يلفي لما بي . ولا للما بهم ابدا دواء . مع ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله . وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية . وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف . واذا اجاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما . وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة . وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد . وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول هو كالوصف في التبيين قوله والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما ويا غلاماه وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون اليا ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب ويا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اختلف في يا المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة

على حرف واحد كواو العطف وفائه وبا الجر ولامه ويا المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدا بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البنا على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع يا الضمير وكافه ونحوها ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان يا المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذا الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا ابتداء بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والكسر مطردان في غير النداء ايضا نحو جاني غلامي واما يا غلام بحذف اليا في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى يا المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى اليا واشتهارها لتدل الشهرة على اليا المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عبد ويا عبدا وقد جا شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في النداء ما قبل اليا المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى اليا للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وورد مما ورد في الندبة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بشاذ طلبا للازدواج قوله ويا غلاماه وقفا اذا وقفت على يا غلاما فالهاء لبيان الالف كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في ساير المنادى المضاف الى اليا ويزيدان عليها بجواز ابدال اليا تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما . وانما ابدلت تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء . وقال الكوفيون التاء للتانيث ويا الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا يسمع يا ابتي ويا امتي ايضا . ويجوز حذف هذه التاء المبدل عن اليا للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بهما الاب والام بلا تاء والقراء يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء

عة

يا عدو ويا عدا

كتبتها هاء لان مبنى الخط على الوقف • وانما تفتح هذه التا لانها بدل من يآء حركتها الفتح لوجه
وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة
لا تستثقل فتحذف • واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فيحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل
يا ابت ويا امت انهما رخما بحذف التا ثم ردت التا مفتوحة كما يجي من نحو قوله •
كليني لهم يا اميمة ناصب • وقد يقال يا ابتُ ويا امتُ بالضم وهو اقل من الاول وكسر التا
فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها • وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف
يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل باب يا غلامي المضاف الى اليا اذا اضيفا الى المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم
اذا اضيف اليهما ابن او بنت المنادى فانه يجوز فيهما تخفيف اليآء قياسا بالحذف او القلب الفا
لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في
باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاءً
بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام • ولهذا كان حذف
اليا فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وهو في
غيره ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في الندا هو المنادى
له فقصد سرعة الفراغ من الندا والافضا الى المقصود بحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف
اخره تخفيفا يعنون بالحذف التحقيقي ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصى والاكل
حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد
حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم • وهذا الذي ذكره ان كان حد
الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر
الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل
فيه حذف التا والجزو الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب
عليه ويخرج منه حذف اليا في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب
قبله ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لان الحذف لا لعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف
لام نحو يد ودم لانه واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما
زايدا على ثلثة احرف واما بتا تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة
وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة
والشرط الاخير ثبوتي غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زايدا على ثلثة احرف والثاني
كونه بتا تانيث • وانما لم يذكر المص رحمه الله مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم
يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس منادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف
ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله • خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر • وقوله • ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة • سيدعوه داعي موته

اي يا آل عكرمة وابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة
ديار مية اذ مي تساعفنا • ولا يرى مثلها عجم ولا عرب • وقول المتنبي
لله ما فعل الصوارم والقنا • في عمرو حاب وضبة الاغتام • وبعض العرب يرخم الجملة
بحذف عجزها نحو يا تأبط شرا والفرا والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة
الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما وتقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي
علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعلميه على تقدير
الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل
سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما • واضحت منك شاسعة اماما • اي امامة وانما لم يجز
ترخيم المضاف والمضاف اليه علما على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى
حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجي في باب التركيب فلما
كان كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال بعد العلمية لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد
وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن
حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل
امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه ان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه
باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا
منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام
الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل
عنه لبقا الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف
وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر الندا فيه من النصب او البنا فلم يورد عليه
الترخيم الذي هو من خصايص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين
وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب
لان الاغلب زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر
قوله ويكون اما علما زايدا على ثلثة احرف انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة ندا العلم فناسبه
التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم الزيادة على
الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا
علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ
لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف
فان قلت المنادى المرخم مبني والاسما المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو ما ومن قلت البنا فيه
عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على
ثلثة فالشرط كونه بتا تانيث نحو شاه وثبة فانه يرخم وان لم يكن لا علما ولا زايدا على الثلاثة
وذلك لان وضع التا على الزوال وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف تكفيه ادنى مقتض للسقوط

فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى وانما لم يبال ببقائه نحو ثبه وشاه
بعد الترخيم على حرفين لان بقاه لذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان نا قصا عن ثلثه اذ التا
كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثال قبل
البكا كنت عابسة وقبل النفاس كنت مضمرة ولولا اعتبرنا سد التا مسد لام الكلمة بكونه معقب
الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم
لزومه حذفه في جميع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لا لغى التا بعث
هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تا فان حذف التا منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع
التا ثلثة او اكثر وسوا كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض
المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التا كما في قوله ● كليني لهم يا اميمة ناصب ● وليل اقاسيه
بطئ الكواكب ● فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التا وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون
التا وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا الحره الها فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما
يوقف بسكون الحا وذلك لانهم يلحقون ها السكت في الوقف كثيرا باخر ما ليس حركته اخره اعرابية
ولا مشبهه بها نحو ره وقه وحسبتهله ان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف
فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويعنى عن الها في الشعر الف الاطلاق نحو قوله ●
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ● ولا ترخم لغير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله
وليس لطرق كرى منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الجا
قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ● ويجوز وصف المرخم الا عند الفرا وابن السراج قال ●
فقالوا تعالى يا يزى بن مخرم ● فقلت لهم اني حليف صداء ● وكانهما رايا الوصف من تمام
الموصوف لكونه دالا على معنى فيه ● فاذا رخمت الكلمة بحذف شئ من جوهرها لا يزاد عليها
شئ من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجئ ساير التوابع قوله فان كان في اخره زيادتان
في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا
وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقسم ما يحذف للترخيم
ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان
في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا لمعنى واحد لان كل واحد
في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا والزيادتان سبعة اصناف
زيادتا التثنية نحو زيدان وتضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيدتا نحو مروان وعثمان ونعمان وخراسان
ويا النسب وما اشبههما نحو كوفي وروى وكرسي والفا التانيث كصحراء وهمزة الالحاق مع
الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على
ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه اذن يكون من باب عماء

من زيادتي مسلمان

لا من باب حمراء ● ورجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع ورجح مذهب
غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يات الا في احد وايضا لم يثبت الا في الصفات اسما بمعنى
الجميله ولا وسما حتى يكون اسما علما منقولا منه ● وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف
لا لغى التانيث ● وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المونث به
مذكرا قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تا التانيث قبله مدة زايدة وذلك
لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التا وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على
حرف فاكتفى بها ● وكذا اذا كانت المدة غير زايدة لم تحذف كما في مستماح ومستبيح ● ونقل عن
الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ● ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين
ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو واليا المتحركتين في نحو كنهور ومشرئف
لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من الحركة من جنسهما سوا كانا
للالحاق نحو سنور وبردون ملحقا بجردحل او لم يكونا له كعليق وقبيط ● وذلك لمشابهتهما
اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو واليا
اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما ● واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسنيين وقفا
فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزايل لكن لما لم يكن اخرا
والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط
ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة عم نحو عمار ومروان ولكنه
فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة
احرف انما اشترط هذا ليلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفرا يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد
وعمود وعماد لكن لا بوجه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد
في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون
وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقا الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله
ايضا كان كذلك كما قلنا في نحو ثبه وشاه وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون
ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بنا الواحد فكانه ليس جمع المذكر
السالم وكانه مثل ثمود ● واجاز الفرا حذف الهمزة دون الالف في نحو حمرا والمشهور حذف
الزيادتين معا ● وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي التا في نحو قوله كليني لهم يا اميمة
ناصب ● والوجه المنع لان اختصاص ذي التا بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه نعومل
غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذوا الالف ● وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المونث بالهمزة
على لغة الضم ليلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المبني وجمع المونث السالم
على لغة الضم ليلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا ● وكذا لا يجوز ترخيم
المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بندا المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى اليا
وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قايمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيلتبس

به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المص هذا الظا
جواز الضم في نحو قائمة علما كان ولا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم
بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم
الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولا والا فلا والفرا
يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف
نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في
نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع اليا التي بينهما كزيادة الجمع والبصريون
يجترون بحذف الالف الاخيرة لتحصن اليا قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الا
الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمنفصل والكلمتان كلفظين متصلين
عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قرب العهد بالالتئام بسبب التركيب
العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف يقلب التا
ها في اللغتين ولا تخليه تاء لانها تلك التا التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت
رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالها لان التا تطرفت لفظا ولا يوقف على تا التانيث الا في
بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع
الالف واليا لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر
كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه
ولا يلزم من معاقبته اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح
غير التا قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر
فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف
للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس
ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف
لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فكذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته
وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فكذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد
ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن
لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن
حتى فعلوا بالمضاف الى يا المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو
يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات
بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا
كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن
جعله اسما برأسه نظر الى انه وان كان قياسيا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف
منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال

الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي
برجوع الالف واليا لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المص ونعم ما قال
لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في
رد الالف واليا في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا او تقديرا ومنها
اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو
اسحارّ بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة
والالف فيقول يا اسحارَ بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله
عجبت لمولود وليس له اب * وذي ولد لم يلده ابوان * وقوله انطلق في تخفيف انطلق
لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل
في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة
له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في
نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين على حاله على هذه اللغة اي لكثرة كما في هرق والفرا يحذف
الرا الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ارزب بنا على اصله في هرقل فاما
اذا لم يكن للمدغم اصل في السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنا قبله الفا ومنهم من يقول
في المسمى بتحاب يا تحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنا
فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفرا يرد الساكن الى اصل حركته لانه
لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الرا ويا مقر بسكون القاف
وبفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن نحو جذب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير
الحذف وذلك بان يرده الى اصله ولم يمكن ذلك في حذب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما
ذهب اليه الفرا من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور وفي قولهم يا قاضي ويا اعلى
في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان لليا في قاضي اصلا في الثبوت
في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضيه بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من
المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف
الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفرا من ذلك لان الواو في
اللفظ آخر الكلمة قبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء
الحرف الساكن ساكنا لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت
حذفت الواو ايضا بنا على مذهبه من نحو يا عم ويا سع ويا عم في ترخيم عمور وسعيد وعماد
كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار
ويا مرو ويا قري في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو
يا قاضي ويا مشتري في قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمو ابدلت
الواو يا والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكيتوة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في

بسكون

كَلَام العرب اسم متمكن اخره واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو يا والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجي في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنايه وان كان ما قبل المحذوف يا او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول في عليان ونزوان يا علي ويا نزاو في الكثيره يا علي ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى يقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجي في التصريف ان شا الله تعالى وان كان واوا او يا بعد الف زايدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا اخراء في شقاوه وخزاي في الكثيرة يا شقاو ويا خزاي لان كل واو او يا تطرفت بعد الف زايدة قلبت الفا ثم همزة كما في رداء وكساء لان مثل هذا الواو واليا انما يقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفا كما يجي في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته لاماته كيا شاه في ترخيم شاة او فاء كما تقول في ترخيم شيه ودية يا وشي ويا ودي برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقا حركة العين عند سيبويه والاول اولى لان تحريك العين انما كان بحذف الفا كما يجي في باب النسب فان للاخفش يقول وشيي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول يا لاء في المسمى بلات وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثب ويا عد في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في المعربات اسم ثانيه حرف لين لم يرد المحذوف ليلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة اي القلب الى قلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم حبليان وحبلوي فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تودي الى كون الف فعلى منقلبا عن يا او واو ولم تعهدها الا للتانيث غير منقلبة عن شي وقياس قول الاخفش جوازها لانه اذا يكون ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شي عرض وليس ببنية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقد عمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي حضرمي يا حضر مع ان منع وفع ليسا من ابنيتهم فنقول يا طيلس ويا فرزد ويا قدعم ويا سعي ويا هندل ويا عنفى قالوا واذا رخمت صحراوي على القلب قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذا ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلب عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان تصرفه نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره هذا منه بنا على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثه والتعجب والندبه لا تستعمل فيه الاحرف النداء المشهورا اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت

ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا وواويلا ووا ثبورا قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبه وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادى فيقال وا زيد وا عبد الله واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بنا على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجي قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سوا كان ياتيه يا او واو وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا ليلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمد يا علي بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغنا بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد ووا زيد ولم يثبت وقد يلحق في هذا الالف المنادى غير المندوب وقال ابن السراج تقول في ندا البعيد يا زيداه والهاء لك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل ولذا واضربت الرجلاه ووا غلام الرجلاه والفرا يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه ووا عبد الملكه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبه من بعض مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو واليا لان المد فيها اكثر منه في الواو واليا فلا تقلب الالف واوا ولا يا الا للضرورة كما يجي واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مدة ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان تحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مد الندبه كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمص تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البنا للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني باسقاط مدة يا الاضافة وازيداه واغلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا مختار الاندلسي اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف يا بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوا زيداناه اكثر من وا زيداناه ليلا تشبه المثنى بفعلان واما التي بعد اليا فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة

ليلا يلتبس بغلام المخاطب وَوا امِنهوه في المسمى بمنه ليلا يلتبس بالمسمى بمنها ولا يجوز في النداء المحض
يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معًا في حالة • واما المندوب فلما لم يكن
مخاطبا في الحقيقة بل متفجعًا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلوا اما ان يكون تنوينًا او الفًا
او واوًا او ياءً او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه • وانما حذفت
مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز
الفرا في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها
للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناءً على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة
للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما
ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو وا معلاه
واغلاماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجي في التصريف • وقال
المص بل استغني بها عن الف الندبة وان كان واوًا او ياءً فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها
بالفتح نحو يا قاضياه ويا راضياه ويا رامياه ويا يرمياه ويا سمندواه • واما اذا ندبت يا غلامي
بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده • واجاز المبرد يا
غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع
ظهراه • قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص رحمه الله
الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه اوجه لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها
مدة اخرى كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد
الالف الى اصلها استغنا بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب لها الف المقصور
نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب
اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه • واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي
فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما
الياء فلا لقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانا مدين
ما قبلها من الحركة من جنسها نحو واغلامهوه وا اخا غلامهي ووا اضربوا ووا اضربي اذا سميت بهما فانك
تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مد مهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء
الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخره المد
مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت
نحو وا قابل لواه وا قايل كياه • واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة ليلا يلتبس المجموع بالمثنى
نحو واغلامكموه ووا اخا غلامهمي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما
يجي في المضمرات رددتا لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامهي اما و
الفا المد فقلبتا واوا او ياءً للتبس • واما الساكن غير هذه الاشيا فيفتح ويلحق الفا نحو يا مناه في
المسمى بمن وسيبويه يجيزه نحو وا قنسريناه اذ لا منع • وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر

ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وا زيدوناه وان اعربته بالحركات
وجعلت النون معتقبا للاعراب ولا بد اذًا من ان تلزمه اليا كما يجي في باب الاعلام جاز ندبته
نحو وا زيديناه وا قنسريناه • وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات
والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشي اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى
يمتنع فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف في اثنا لانه
غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان • وقال الكوفيون وا اثني عشراه تشبيها له
بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله
ولك الها في الوقف يعني ان الحاق ها السكت بعد زيادة الندبة واوًا كانت او ياءً او الفا جايز
في الوقف لا واجب • وبعضهم يوجبها مع الالف ليلا يلتبس المندوب بالمضاف الى يا المتكلم
المقلوبة الفا نحو يا غلاما • وينبغي ان لا يوجب عند هذا القايل مع واو لانها تكفي في الفرق بين
الندبة والندا وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن يا المتكلم قد تلحقها الها في الوقف
كما مر فاللبس اذا حاصل مع الها ايضا والفارق هو القرينة • وانما الحقوا هذه الها بيانا لحرف المد
ولا سيما الالف لخفائها فاذا جيت بعدها بهاءٍ ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على
ما يجي في بابه من التصريف • وهذه الها تحذف وصلا وربما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين
او مضمومة بعدها الالف والواو تشبيها بها الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف
لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجرا الوصل مجرى الوقف قال • يا مرحباه بحمار ناجيه
والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال
وا رجلاه وامتنع وا زيدا الطويلاه خلافا ليونس هذا الذي ذكر في المتفجع عليه • واما المتوجع منه
فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعروفة ونعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما
غير مشهور لم يندب • وكذا غيره من المعارف فلا يقال وا هذاه • وانما ذلك ليحصل عذر النادب في
الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع
عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما • وقد ضربه
المتفجع عليه واشتهر به • وكذلك يا احسناه وجههوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة
مشهورا سوا كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بير زمزماه
لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة
هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المتن
فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه • والمراد المضاف كما تقول
حب رمانة وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط • وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالها
جلاه • وكذا يلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بير زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك
تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وا زيد الطريفاه • وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها اخر
الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف

بالياء

اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها فى المعنى اتم من
اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان فى اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم
الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصله على موصولها وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلاه
مستجاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبه غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى
الاندلسى عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب فى الوصل نحو وازيدًا هذا قوله ويجوز حذف
حرف الندا الامع الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها
الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل الندا سوا تعرف بالندا
كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسوا كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه
ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثه واحدا بعينه او لا وانما لا يحذفه من النكرة لان حرف التنبيه
انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا فى المعرفه لانها
مقصودة قصدها وانما لا يحذفه من المعرفه المتعرفه بحرف الندا اذ هى اذا حرف تعريف وحرف
التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاوه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا
يحذف من المتعرف بها وحرف الندا اولى منها بعدم الحذف اذ هى معيدة مع التعريف التنبيه
والخطاب وكان ينبغى ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالندا الا ان المقصود بالندا
لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل الندا باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من
يا بهذا من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار فى حذف حرف
الندا من اى بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند
البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل الندا لما ذكرنا قبل انه موضوع فى الاصل لما يشار
اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج فى
الندا من ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى
حرف الندا والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل الندا واستشهادا
بقوله تعالى ثم انتم هولاء وليس فى الاية دليل لان هولاء خبر المبتدا كما يجى فى الحروف فبقى علمها
من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات
فلشذ نداوها نحو يا انت ويا اياك تقول فى الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى ومن قال فى ضبط
ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف فى يا غلام رجل ويا خيرا من زيد
مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث
به فلمبالغة فى تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب
فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما فى الندا المحض فلما نقلا عن الندا
الى معنى اخر مع بقا معنى الندا فيهما مجازا الزما لفظ علم الندبة تنبيها على الحقيقة المنقولين منها
ولم يذكر المص لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال

الميمين منه فى اخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندايه باى او باسم الاشارة
فلما حذفت الوصله منه مع هذه اللفظه لكثرة ندايها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله
اصبح ليل اى ادخل فى الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان
مفركا ويقال انه سالها عن سبب نعر يكهن له فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع
الاراقه بطى الافاقه قوله اطرق كرى رقيه يصيدون بها الكرا يقولون اطرق كرى ان النعام
فى القرى ما ان ارى هنا كرى فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع خامرى ام
عامر والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا ومثل
ذلك افتد مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على سليك من سلكه وهو نايم مستلق فخنقه وقال
افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك فهم استعجالك
فى الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله
وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت
قرينة داله عليه بخلاف ساير المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا قوله الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على انها حرف تنبيه ويا حرف ندا اى يا قوم اسجدوا ومن قرا الا يسجدوا بتشديد اللام فان
ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا
يهتدون لان يسجدوا ولا زايدة او تقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود
ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زايدة اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا لله
هذا واعلم انه قد جا اسما لا يستعمل فى غير الندا وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لم
يجز فى المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفرا كما تقدم من تجويزه نحو يا عم فى يا عماد ولو كان فلان
لقيل فى المونث يا فلان بحذف تا فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان اى يا
كريم ويا لئيم ويا نايم وكذا يا ملكعان اى لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالندا
والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالندا كل ما هو على فعل فى سب المذكر وفعال فى
سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر
من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسما
المذكورة غير منادى كقوله فى لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف ما اطوف ثم اوى الى
بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شى من الاسما المختصه بالندا موصوفا ومما اصله الندا باب
الاختصاص وذلك انك تاتى باى وتجريه مجراه فى الندا من ضمه والحاق ها التنبيه فى مقام
المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك
فيه نحو نحن وانا والغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه
وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بين الرجال باكرام
الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال
او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل

ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا في صورة الندا وليس به بل المراد بصفة اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم
السابق لا المخاطب • وانما نقل من باب الندا الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ
المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف الندا معه اى
لانه لم يبق فيه معنى الندا لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال
علم المنادى في الخالي عن معناه بالكلية وحال الظاهر اى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني
كحالهما في الندا لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال
اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت او قعدت وان كان في
الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم اى سوا قيامك وقعودك
كما يجي في باب حروف العطف وقد يقوم مقامه اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير
المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر
الانبيا فينا بلء اى قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرما • وربما كان المنصوب علما قال • بنا تميما
يكشف الضباب • قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني
قال انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن
ليس الاختصاص محصورا فيها • قال المص المعرف باللام ليس منقولا عن الندا لان المنادى لا يكون ذا
لام ونحو يا ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى نصبه و
بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص وامدح قال والنقل خلاف
الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه • والاولى ان يقال الجميع منقول عن الندا
وانتصابه وانتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب
ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة لانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف الندا
المكروه مجامعته للام وقد ياتي الاختصاص الذي باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو بك
الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل قالوا وان كان باللام الاختصاص او الاضافة بعد ضمير الغائب
نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد وكان المختص منكرا فليس من هذا الباب
بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو امراته حمالة الحطب والترحم نحو قوله
لنا يوم وللكروان يوم • نطير البائسات ولا نطير • وقوله • ويأوي الى نسوة عطل • وشعثا
مراضيع مثل السعالى • بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح واذم وارحم كل في موضعه
هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من الندا لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد
اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله وامراته حمالة
الحطب ينصب على ما يشبه به في القبح شي مما قبله كقوله • لحى الله جرما كلما ذر شارق • وجوه كلاب
هارشت فازبارت • وقال • اقارع عوف لا احاول غيرها • وجوه قرود تبتغي من تجادل
واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد
الله لاختلاف اعرابهما هو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه

لا الذي اي

على المدح او ترفعه عليه اى هما المسلمان واعني الصالحين كما يجي في باب النعت • واما اذا
قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبنا واذا
قلت يا هولاء وزيدا الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة
وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع
لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو
عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو
كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو
زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده
اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست • انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب
ولم يوت به الا عند تقدير الناصب ليفسره بعده فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا
كحكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا
عند الكسائي والفرا ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتاخر
عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيد كما انه
عامل في ضميره • واما لغيره ان اختل المعنى احدهما بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر
وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه فالعامل في زيدا قولك مررت به لسده
مسد جاوزت وفي عمروا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر
ناصب عندهما • وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي
ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد
تسليطه على الظاهر المقدم تاكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير الموخر عندهما من احد التوابع
الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا
في جميع المثل وليس كذا • الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيد ضربت غلامه ولو قيل على
مذهبهما ان المنصب بعدها لفعل الظاهر او شبهه سوا كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب
المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به
اذ المعنى زيدا جاوزته • وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف
من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه • وكذا في قولك زيدا ضربت عمروا في داره وزيدا لقيت عمروا
واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمروا في داره فانه
ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمروا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا له
هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجي في مذهب البصريين ايضا واختار
البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرو
هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدا لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل
ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرو بهلك الموخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم

لهذا المؤخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن
نحو زيدا بوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليسهل نحو زيدا انا ضا
وانا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا
الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجي ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة
المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يتصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان
مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ولا
بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحذوف نحو زيد هندا ضاربها او بعده نحو زيدا انت
عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضا
البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحذوف ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران
كما يجوز زيد يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل
في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز
عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد
قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان
قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما
ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا
النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه
قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو
كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل
مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا
ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله
نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات
وقوله • كلا ازاهم اصبحوا يعقلونه • صحيحات مال طالعات بمحرم • مما اشتغل فيه بنفس الضمير
اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر و
الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت
به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك • الا ترى ان تقول
هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها
واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين
الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا انى ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان
المفتوحة فانه وان لم تجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن
الواجب تصدرها كم نحو كم زيد ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته • وكذا العرض

طالعات بحزم

نحو زيد كم

نحو زيدا الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته والا ولولا وكذا الا للتمني نحو هندا الا
رجل يضربها ولام الابتدا نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته
بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها كما
قد اصبحت ام الخيار تدعي • علي ذنبا كله لم اصنع • يروى برفع كله ونصبه اما لن فقيل ذلك
فيها لكونه نقيضه سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل
بتغييرها معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله
نحو كنت بلا مال وازيدان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتدا في الاسم الواقع قبل هذه الحروف
الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه
عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك
وزيد لو ضربته ضربك • وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو
مذهب البصريين على ما يجي في بابه • واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو
زيدا ان قام اضرب • واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها
الاسما التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه وايكم تضربها واحترز به ايضا
عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا ينصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن
به • وكذا افعل التفضيل في نحو زيدا اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل
المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت • وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب
البصرية نحو زيد هاته • وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة
والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملنا فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها
المتقدم عليهما كلاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم تضربه خير على ان ايا موصول • وكذا قولك
رجل لقيته كريم • وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد
لن تضربه خير وزيد رجل تضربه موفق وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن
وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف • وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم
فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام • وكذا لا يعمل ما بعد الا
فيما قبلها فيجب الرفع فيما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من
حيث الحقيقة جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على
عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل
في العامل ان يتقدم على معموله • وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع
اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع
على الابتدا وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان النحو
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا ينفصل

زيدًا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الا و
اعنى زيدا ضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسّرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيدٌ على ان
زيد مفسّر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون اتحاد المعنوى بين المفسَّر والمفسِّر هو الغالب المشهور
حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز
زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولما لم يكن
المفعول الاول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافا الى
الاول كما يجى فى بابه جاز نحو زيدا ظنته قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن
منطلقا وظن مسندًا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو فى صورة
المفعول مع تاخره رتبة • واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم
المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما يتبين قبل واما اذا كان كل واحد
من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول فى الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفى المفعول اياه
ضرب زيدٌ لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز فى
المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا
يجوز مثله فى المتصلين • هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس
نفس المفعول هو المفسّر وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل
فى المفسّر نحو التى ضربت زيدا اضرب اى اضرب زيد التى ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت
ضاربة زيد ضرب ومنع الفرّا المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم
للفاعل فى نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها
غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه فى نية التقديم كما كان معه فى نية
التاخير فى ضرب غلامه غلامه زيدا والذى ارى انه كما لا يفسّر الفاعل المفعول اذا كان متصلا
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسّر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت هند
كما اختار الفرّاء اذ السماع فى المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لا الفاعل لا يجوز احتياجه
للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا • وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى
نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيدٌ سيدَه فان ذيل كل واحد
منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط
عليه لنصبه عما بعد او العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف • وكذا فا السببية الواقعة
موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها من ذيول ما
قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شى مما قبلها من ذيول
ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفا فيما
قبلها اى فى اذا على المذهب الصحيح كما يجى فى الظروف المبنية ان العامل فى اذا جزاؤها لا شرطها
لان الفا زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها

لزوم الجزا للشرط كما يجى تحقيقه فى الظروف المبنية واما نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفا فى الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها
فيما قبلها لوقوع الفا غير موقعها للغرض الذى نذكره فى حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا
الباب نحو قوله الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجى ونحو قوله
كل رجل ياتينى فانا اكرمه لانها فا السببية الواقعة موقعها اذ هى داخلة على الجزا لتضمن
الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفا لا غير كالجزا
بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن
شى فاجلدوا الزانية والزانى ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث
كما يجى فى حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما فى قوله تعالى
فليذوقوه على بعض التاويلات وهو يجوز ان يكون تاويل هذا لذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا
فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى لا يكون الاسم
المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه
لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله تخرج على هذا ايضا قوله تعالى الزانية والزانى
فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى
فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا اضربنه ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله
كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا على ما قبل لو سلط عليه او مناسبه
لنصبه لان المفسّر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مشتغلا للنصب وعلى شفا
العمل بحيث لو لم يشغله بنايب الاسم المنصوب المتقدم اعنى بضميره او متعلقه لنصبه فيما لا
يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسّرا ايضا هذا زبدة كلامهم قيل ان
اشتراط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدرا مفسّرا بالظاهر ويودى الى صحة
مذهب الكسائى والفرا اى ان الناصب هو الى المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسّر
العامل بحيث لو لا شغله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده فى مفسّر عامل الرفع
فى نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسّر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فيما قبله قيل ان الاصل فى المفسر ان يصلح للعمل فى معمول المفسّر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان
له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر اضطر الى جعله مفسّرا مع امتناع كونه عاملا
ففى نحو زيدٌ هل ضربته وهلا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه
عليه لما لم يصلح للعمل فى زيد فاما فى نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسّر
عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل فى المفسّر ان يصلح للعمل فى معمول
المفسّر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير ولو ذات سوار لطمتنى فلم يكن للفعل
محل آخر اذ لو جعلنا خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فحمل على ما تقرر لا كل
الفعل على التفسير فى زيد قام لما لم يضطر اليه • وكذا فى ازيد قام بل نقول زيد مبتدا لا فاعل

الا قبلها لو

فما لم

فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة
تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع
زيد بفعل مقدر مفسرا بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو اانت
زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمنا فبقي خبر المبتدا وهو زيد ضربته
بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا
كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرف نحو اليوم زيد ضربته فالمختار النصب اتفاقا
لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تعد داخلة على الفعل وقال
الاخفش في اانت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل
مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل
ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل
ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن
مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد
حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل
لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه اه مناسبه
لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني ومناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل
اذ المص لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا
ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو
سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت
زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب في موضعين احدهما
ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر
نحو زيدا مررت به قال الله تبارك وتعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني
ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت التعلق نحو زيدا
ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق
الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق
مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فنقول
اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم
اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه
لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرا ضربه
سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه
والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي

المراد بالتعلق

اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل
متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو أ اليوم عمرا ضربته والمنصوب
محلا أ بالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود قبل اسم آخر ليس
يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو أ الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسما
نحو أ اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان
لمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه
ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده
التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا
ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ
كما في مررت به وضربت غلامه وجلست عليه وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان
ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر
خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل
زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او في به او في بغلامك او في باخيك
او في اي شيء لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك
الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك
المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا
مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى
انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا
ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض
بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول له كان وان لم يمكن هذا الثاني ايضا اضمرت
معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او متعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول
في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم
المتقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل
في الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة
مطلقا اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه
اي ان لوبس الخوان او ان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله
ما اسندت اليه الفعل المبني للمفعول اي آلابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به
زيد ولك ان تفصل بان تقول اذا كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم
اضمرته كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت به اي ان جوز زيد وان جاوزت زيدا والا ففعل
الملابسة كما ذكرنا في آلخوان اكل عليه وآلخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق
الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان

زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وذلك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه وذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمروا واخاه مع بعد معنى الملابسة ههنا كما تقدم فى مثل مذهب الكسائى والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر فى العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد متعديا مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه ان التقدير ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار نحو اليوم زيدا ضربته وبالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيدا عمرو واضربه اى ان ضرب زيد عمرو واضربه فلا اشكال وكذا فى ان زيد اعمرو وضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان ويختار الرفع بالابتدا عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما فى غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما يجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مستغلا بمجرور به تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو ابالسوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا وفى ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجى ثم اعلم ان المص ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتدا فبين بقوله بالابتدا عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتدا او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قراين النصب الموجبة له والقراين التى يختار

معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجى شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا شى مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل نريد قراين النصب التى سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل عندهم معنوى لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف ما واضمر على ما اخترنا فى رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اى وجود قرينة للرفع هى اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا اما واذا المفاجاة اما اما فتجامع مع ثلاث قراين للنصب هى مع احدهما مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما ياتى والاخريان عطف الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قراين النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجى اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب فى مثلهما بغير اما عنهما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمروا اكرمته او لقصد التناسب بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته فى جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا فى جواب ايهم اعطيت كان اما من الحروف التى يبتدا بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها لعدم مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت الجملة بسببها الى ما كانت فى الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما فى الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السوا نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها فى الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله • القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهى وان كانت تستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع فى اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهى كسائر حروف العطف لظهورها فى ذلك الباب • واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهى والدعا فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة فهى مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمروا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشيا خبرا للمبتدا قليل فى الاستعمال • وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى اذ امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض • واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يكن جعلها

فعليه بتغيير اعراب كما امكن ذلك فى نحو زيدا ضربه ❊ وكذا فى نحو ازيد ضارب وزيد هل
ضربته وعمرو ولا تضربه واما قولهم ان ذلك لمنافضة الخبر الذى هو المحتمل للصدق والكذب
لهذه الثلاثه الطلبية التى لا يحتملها الابتداء بل بعيد مخرج للامر والنهى والدعا عن حقيقتها
كقولك فى زيدا ضربه وزيدا طلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر فى الجملة الاسمية تصدرها
بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا
وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو وهل ضربته وزيد ليتك قتلته ❊ ولا يجب فى خبر المبتدا احتماله
للصدق والكذب ❊ وانما سمى خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل يسمى به فاعلا ولم يصدر منه الفعل
فى بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا ❊ واما ليست من قراين الرفع
كما بينا بقى التعارض فى اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير
وترجح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية
اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب ❊ واما اذا المفاجاة فهى فى ضعف الاستينا
بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع فى صدر كلام من دون ان يتقدمها شى كما يقع اما ❊ لكن النحاة
قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهى غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اولى
من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا عمرو يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا
على انها لا يجى بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية فقياس هذا وجوب الرفع بعدها
مع مجيئها بعد العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها فى هذا الموضع الخاص
رعاية للتناسب المطلوب عندهم ❊ وفى هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد فى الدار واذا
عمرو واضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بنا على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب
بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفى والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفى الامر
والنهى وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شى خلقناه بقدر ❊ هذه قراين يختار معها النصب
فى الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرو اكرمته ❊ وكذا مع لكن
وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين ❊ وكذا فى مررت برجل ضارب
عمرو وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما فى نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا
يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسما كذا قال
سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفى هى لا وما وان نحو
قوله ❊ فلا حسبا فخرت به لتيم ❊ ولا جدا اذا ازدحم الجدود ❊ وكذا ما زيدا ضربته وانما
اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او
تقديرا لما ينفى مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع
ولا يتقدم معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال
ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان بجزمها للفعلين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس
ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد

ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس
الطيب الا المسك برفع المسك كما يجى فى باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما
خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله مثله من باب توجه
الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفى قولك ليس زيدا
ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما فى قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف
الاستفهام علته اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفى قال سيبويه ليس جواز الرفع فى الهمزة
كجوازه فى نحو قام زيد وعمرو كلمته يعنى ان الرفع فى الثانى احسن فليس طلب المشاكلة بين
المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية فى اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام
بل الهمزة اشد اقتضاء له ❊ وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفى احسن منه بعد الهمزة
وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا
ولا تصير مع حرف النفى طلبية ❊ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة
فهى تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى
الاسمية التى خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التى اصلها
ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجى فى قسم الحروف فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية
التى ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قايم لمشابهة الهمزة ❊ واما الاسمية التى جزؤها
الثانى فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها لم تجد فعلا تسلت عنه فان جا
احد جزئى الجملة التى يدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب
ان توليه اياها ❊ وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل
زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا
احسن القبيحين ❊ وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش فى ان الرفع اولى او النصب
فى نحو اانت زيد اضربته والوفاق فى اختيار النصب اذا فصل بظرف فى نحو االيوم زيدا ضربته
والاسما المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت
ومتى زيد خرج والرفع فى متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا فى هل ويحسن متى زيد
خارج كل ذلك لان كل متطفل على شى تحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل
همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا ❊ وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قايم لان الفعل
معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحذوف فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما فى
زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ
فى وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا فى الشاذ
كقوله ❊ اذا الحصم ابزى مايل الراس انكب ❊ ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم
فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية
اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرته نحو اذا السما انشقت اى اذا انشقت السما

فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيبويه والاخفش * وانما اختار بعدها الفعلية
لان الشرط بالفعل اولى كالنفى والاستفهام وانما لم يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد
لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو ولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى على ما يجى فى
الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره
وهو ان بعضهم يجوز فى جميع ما ذكرنا ونذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر
ان يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم لذلك الظاهر قال السيرافى يجوز هلا زيد
قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى الكوفيون ○ لا تجزعى ان منفس اهلكته
فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ○ اى ان اهلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد
فى بيت ذى الرمة ○ اذا ابن ابى موسى بلالا بلغته ○ فقام بفاس بين وصليك جازر
على رواية رفع ابن اى اذا بلغ ابن ابى موسى هذا ○ والاولى مطابقة المفسر للمفسر فى الرفع
والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا لانها تدخل
على الاسمية الذى جزؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو حيثما
فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايما لا نفصل بينهما وبين الفعل الا
عند الضرورة قال ○ فمتى واغل ينزهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقى وقال
صعدة نابتة فى حاير ○ ايما الريح تميلها تمل ○ فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى
زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفى الامر والنهى
قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبران كل
واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشراك بهذا
الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين نصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان
التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته
خبراله وقولك بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل
ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك
فهو بعشرين فالمبتدا اذا على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكى اعم من اشتريته
ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات والمبتدا على الثانى
لا يقع الا على من اشتريته انت فهو اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود
وتخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين
او باقل منها او باكثر وربما يكون اتصل لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل
هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره
والمثال الذى اورده المص من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى كل شئ خلقناه بقدر لا تتفاوت
فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك
لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع
او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشئ
لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى
هذه الاية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه هو قادر على كل ممكن
غير متناه * فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر
كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد
اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع
التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا
كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم
رايت فتقول زيدا رايته * وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين
وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا
فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى
نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدا فنصب هندا اذ
لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته
يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة
فعلية او على الخبر فيها * وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى
الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان
يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما
فعليتين * فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف
اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية * وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده
سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف
فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدا رجوع
ضمير الى المبتدا وليس فى عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهى انه يجب فى
المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه * ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى
للاخفش وهو انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار
احدها للسيرافى وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين
جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة
ضمير فيه نحو عمرو كلمته فى داره او لاجله او نحو ذلك * وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا
على علم السامع لانه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد واجاب بعضهم
عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع * الا ترى
الى قولهم رب شاة وسخلتها وذا بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتى فى باب المضمرات * واجيب

عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته وعمروا . ولو قلت زيد لقيت عمروا لم تجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه . واجاب ابو على عن اعتراض الاخفش بان المعطوف لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافى ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه سويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يوذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت من الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف فى جوازه ومثل قولك زيد قايم وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى فى بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قايم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجى فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مضروب حماره . قوله ووجب النصب الى زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهى وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب فى اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجى غير مفسر بشى فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شى وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذما عند سيبويه ولوما ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذما زيد قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا فى متى وحيثما وحرف التحضيض وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجى فى قوله . الا رجلا جزاه الله خيرا . الا تروننى اى هلا تروننى وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال باستقرا اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما فى قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم . بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا . اى لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف . ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفى والشرط والتمنى معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجى الكلام عليه فى اسم لا لنفى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب النصب فى ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه فى العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اى فالرفع واجب . وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففى قولك

ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافى فى مثل هذا المبنى للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد ذهب الذهاب به فيكون المجرور فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب فالملازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قيل عن بعضهم انهم يضمرون فى نحو ازيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه فى الرفع والنصب اذ ضميره او متعلقه نايب كما ان عامل الضمير والمتعلق نايب عامل الاسم فينوى فى ازيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا . وينوى فى ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا . قوله وكذا كل شى فعلوه فى الزبر اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شى بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شى اى علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحايف اعمالنا شيا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شى صار المعنى فعلوا كل شى مثبت فى صحايف اعمالهم هنا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد فى قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شى اى كل ما فعلوه مثبت فى صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة . قوله ونحو الزانية والزانى فاجلدوا الفا بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب جميع الشرايط فيه حاصلة فى بدء النظر لان ما بعد الفا قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو وربك فكبر الا ان القرا لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور ليلا يلزم منه غير المختار فقول ما بعد الفا يعمل فيما قبلها اذا كانت زايدة كما فى قوله تعالى اذا جا نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجى فى الظروف المبنية او يكون الفا واقعة غير موقعها لغرض كما فى وربك فكبر . واما اليتيم فلا تقهر . واما اذا لم تكن زايدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزا وهذا الذى ذكرته مذهب الفرا والمبرد فالفا واقعة فى موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدا محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذى وعدوا بان حكم الزانية فيه والفا عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله

مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قراينه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره المص واعلم انما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا لا مثبت لا غير لان الاستثنا المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفى الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا انما الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا الا ترى ان قام زيد فى امثالنا يوافق فى المعنى لم يقم الا هو وكذا نضرب زيدا يوافق معنى لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون فى المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى مختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقا بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار فى اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور واضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المدلول محال اذ الفاعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعنى ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول فى نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا او بالتسليط زيدا ضرب ولا يجوزان والثانى اى الذى المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم تضربه الا هو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد او الفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولابد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت

النعل

وفقدت والا اتحد ضميرا الفاعل والمفعول فى المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب كما يجى فى بابها بطرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قايما اى ان علم زيد علمه قايما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قايما فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز لا فى افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قايما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قايما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قايما اى ان علمه علما قايما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر العامل وبالتسليط اى ان اياه علم قايما ويجوز ان هو علم قايما اى ان علم علمه قايما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل بما يجب فى ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اى غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف فى مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تاخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم فى اول هذا الباب وعلى تقدير المص يكون التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قد قبل من كون المضاف محذوفا فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول فى الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفى التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل وهو ضمير متصل وفى التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوزان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير فى المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع فى المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثنا فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثنا وتقدير الرفع فى الثانية ان ضرب غلامه زيد لم تضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو او ان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر الذى معه متعلقات بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك فى الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المص ان زيدا لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام

اى متعلق زيد

هذا الباب والله تعالى اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق سمي اللفظ
المحذر منه نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله
هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا
بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ
المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا واما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد
مقدرا نحو الاسد الاسد قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني اتقاء المقدر
بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده لك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقديرا تق ههنا فيه بعض
السماجة بالجيم من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد
اي نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر
مصدر رفع عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر
معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات
الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا
وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس توجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي
ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيدا وعمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما
بعدها وما قبلها تقول انا مقيم شهرا او لك تقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب
عن الاول والاثبات للثاني كما يجي في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضرا
عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا
يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بعد
او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة بحذف
عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر
وما زراسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجي الا مضافا الى المخاطب
والمضمر لا يجي في الاغلب الا مخاطبا وقد يجي متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب
شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف من جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه
يقدر نحو اياي والشر نحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذيرا لا تحذيرا قال الخليل بعضهم تقول
له اياك فتقول اياي اذا قيل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه
يقدر في نحو اياي والشر حذر خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا
وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اي لابعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر

المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا
او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سوا كان الظاهر
مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر
الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله
تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر
منه لانا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر
منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر
منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم
جاز اظهار العامل اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتق نفسك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون
بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك
ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجي
في باب المضمرات فصار منفصلا واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى
ان يقال هو بتقدير اياك باعد ونح باضمار العامل بعد المعمول وانما جاز اجتماع ضميري
الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي
فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو
المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين
لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر فقط كما ذكر
في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو
اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان
منعه المص في شرح المفصل عند قول جار الله الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي
واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب الحذف في الاول والثاني لان القصد كما قلنا
في الندا ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى ياخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور
وذلك لانه لا تستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف في اياك والاسد
في المكرر وانما وجب الحذف في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف
فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد ونحو هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد
بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد
عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد
محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف
للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى
عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله

حذف الخاسر

و تقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لا
تقدير من اذا جا المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذى بغير ان اياك
والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق
بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك
وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول له
طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو فى الحقيقة اسم
واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشئ واحد وكذا ان المصدرية
وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل
والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا
ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب
وبغاه الخير اى بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع
غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع فان
قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع
ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعا وللشر جالب فاما لضرورة الشعر واما لان اياك من باب الاسد الاسد
اى المحذر منه مكرر والمرا منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المرا مصدر ان تمارى
فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا
قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع وقد ترك المص بابا اخر
مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغرا وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف عليه
بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب
حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك وان لم
يكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان تكون
الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعنى بقوله فعل مذكور
الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك
اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه
فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة
يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم
يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا
الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وما

ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى فالاولى ان يقال هو المقدر
بفى من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير فى وظروف الزمان
كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند
ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها
اى مبهمها وموقتها تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير فى والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له
يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره
سوا كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله
وظرف المكان ان كان مبهما اختلف فى تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو
جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفيه وقيل هو غير المحصور كما قلنا فى الزمان
وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف فى انتصابهما على الظرفيه
فقال هو لا ينتصب من المكان على الظرفيه نوعان المبهم والمعدود ويدخل فى المبهم الجهات
الست وعند ولدى ووسط وبين وازا وحذا وحذة وتلقا وما هو بمعناها ويستثنى من
المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرا فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل فى جانبه
او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا
يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه وتكلف المص لادخال المعدود
فى لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه فالمكان الممسوح
كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحى الذى
هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل فى مسماه كاعلام المواضع
فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسما لتلك المواضع
بسبب اشيا داخلة فيها كالدور فى البلد والدكاكين فى السوق والبيت فى الدار واما نحو
خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذا فان هذه الاسما تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما
تضاف اليه وينبغى ان يستثنى من المبهم فى قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت
وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما فى اوله ميم زايدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا
الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل
ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان
لا يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون
فى مكان اولا والثانى لا ينتصب على الظرفيه الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفيه
المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوهما
والاول ينصبه ايضا على الظرفيه الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد
والماوى والمسند والمقتل والمبيت فتقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصب

وكذا تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت ممساه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والوقت ما سواها ٭ وهذا القول هو الذي ذكر المص في الكافية ثم قال لو احمل عند ولدى وبين وسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها بالجهات في الابهام قال المص ٭ وكذا احمل لفظ مكان على الجهات لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله نحوف في منه تخفيفا ٭ ولا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه من معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا ٭ وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما والميل ثما الا هذا واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله نظر النصب في مدلوله وفي غيره ٭ واما في المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اعني الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ٭ ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة ٭ واما انتصاب قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا المصدر معناه الاستقرار في ظرف مضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث معنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار ٭ واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين ٭ وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا الوقت على المعين المراد به ههنا المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود منه دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على المكان المبهم بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوهما بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة ٭ وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف في حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه قال

مكنة
الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم ٭ الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والمفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا فيرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ٭ فلا يصيكم قنا وعوارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد ٭ اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله ٭ لدن بهز الكف يعسل متنه ٭ فيه كما عسل الطريق الثعلب ٭ ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظرف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز ٭ وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم حرمت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان او لا وحدودا كان كيوم الجمعة او لا كزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام ٭ وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت ٭ وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد اي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان

بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف
فى التصرف وضده وفى الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا
منصوبا بتقدير فى او مجرورا بمن وقد تجر متى بالى وحتى ايضا وتجر ابن بالى ايضا مع عدم تصرفهما
ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك او من بعدك ومن بيننا
وبينك حجاب • واما نحو جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف
ما لم يلزم استعماله بمعنى فى او بجاره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على
تفصيل يأتى فى الظروف المبنية وكصباح ومساء ويوم يوم كما يجى فى المركبات وقد يجى حيث
واذ متصرفتين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومن المعربة بعيدا
بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشا وذات الزمين وذات
العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق هذه الاربعة بغير ها وانما سمع فى هذه
الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية فى غير لغة خثعم
وهم يصرفونها قال شاعرهم • عزمت على اقامة ذى صباح • لامر ما يسود من يسود •
واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجى فى باب الظروف المبنية ومعنى
الظروف المركبة المذكوره يجى فى المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجى فى باب الاضافه وقولهم
لقيته بعيدات بين اى فراق يقال ذلك اذا اصار الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم
يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعنى بعد الفراق وكون هذه
الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة
وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحيرة وعشية وعتمة وبكرة ومسا وصباح ونهار وليل واعنى بالتعيين
ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تقول
سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا معينين ولا تريد بهما
غدوة يومك وبكرته كما سيجى حكمها فيكونان اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف
المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولام
التعريف كهذه الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة اعنى الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر
المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة ثم
وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد علية المتكلم لا بالة لا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما
ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم
تنصرف فتعريف هذه الاسما اذا بكونها معدولة عن اللام فهى معدولة عن اللام وليست
متضمنة لها كما تضمنت امس فى لغة اهل الحجاز اعنى البنا اذ لو تضمنتها لبنيت بنا امس والدليل
على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد منه
معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سوا كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق
وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر من جملة هذه الاسما المعينة ممنوعا من الصرف

فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين • وقال بعضهم
انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبنى كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف
لاخواته المذكوره من ضحى وبكر ومساء وصباحا ونهارا وليلا معينة فانها منونة اتفاقا الا ما
زعم الجوهرى ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادرى ما صحته اما غدوة وبكرة فهما وان كانتا
معينتين مع العلمية الا ان تلك العلمية فى الجنسية كما فى اسامة ونذكر فى باب العلم ان علم الجنس
فى معنى النكرة على ان الخليل كما يجى بعيد حكى اتيتك اليوم غدوة وبكرة منونين والحق عبد
القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر فى منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعها الا منونين
فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية
المقدره كسحر عند الجمهور القايلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما
التعين جاز تنوينهما كما فى ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة • وكذا قال ابو الخطاب انه سمع
ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان فى يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين
مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما يجى فيفتقد العلمية فيهما كما فى سحر فالمقصود مما تقدم
ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعينها من دون علمية وآلة تعريف وتعينها كذلك مستقل الى
السماع فلا يقاس عليها فى مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت الا ان
عدم تصرفها فالظروف الثلثه عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم
تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها من اللام
او الاضافه تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى • واما الكلام فى انصراف
الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين
لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول فى التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفى غير التعيين
لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمتنع الصرف فى الحالين فهو فى غير
التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين • وقد يجى الكلام
على اعلام الاجناس فى باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز
ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة
وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص المنكرات والاغلب الاكثر فى اعلام الاجناس
ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهى مرتجلة فى اعلام
الاجناس كسعاد وزينب فى اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة من الجنس كقولك هذه
غداة باردة ونحن فى غداة طيبة • وقد جا غدوة جنسا فى القران فى قراءة من قرأ بالغدوة
والعشى قال سيبويه والاصل فى هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما فى المعنى
وفى البنية كما ان بدد محمول على بدع فى حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام
الاجناس مرتجلة كما مر • وحكى ابو على عن ابى زيد لقيته فينة بعد فينة • ولقيته الفينة بعد الفينة
اى الحين بعد الحين فهى علم الجنس كما تقول لقيته فى ندرى ولقيته فى الندرى اى فى الندرة

وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني ان يجعلها ايضا علم جنس وردّه المبرّد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي في حكاية سيبويه لا ترد سحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحول وحولي واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ارجع البصر كرتين وكذا هنا ولخوالهم بدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركّب واما حيث ووسْط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق • صلاة ودرس وسطها قد تعلّفا ووسَط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران متى في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها يتوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفي بهم ولا اطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله • الا قالت الحسناء يوم لقيتها • اراك حديثا ناعم البال افرعا • اي زمانا حديثا وجوّز في لفظي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس ملي من الدهر وقريب وملياً وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب • واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي • واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزورين وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند بعضهم على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس لكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهمها وموقتها بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الجنس مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم • ورمية نشابة • اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين نحو لا آتيك الشمس والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله • باكرت حاجتها الدجاج • اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به نحو يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة

المشتق منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار • وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سوا ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا توسع في ظرف المتعدي الى اثنين حتى يلحق بالمتعدي الى ثلثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه • وجوزه الاكثرون • واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس متعد الى اكثر من ثلثة • وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار المفعول به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان • وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعدما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اي في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وانّ وليس قياسا في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو ومررت زيدا وقمت عمروا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين • واما قول المص في يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا لدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه مفعولا له صمتول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرايط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كما لك يوم الدين كما يجي واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله • باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهي في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء • وقيل لطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجي في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير • اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاز بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فيما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار

نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه
وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه او لا تسر فيه ومثال لبس المفسر بالصفة
كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما
يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله** المفعول له هو ما
فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده
مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا فى المفعول فيه قوله
فعل مذكور احتراز من قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبنى التاديب فان التاديب
فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب فى قولك اعجبنى التاديب عاملا فيه فالحق ان تقول فى
المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله
من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو ضربت وقد اعجبنى التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان
سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما فى
ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سوا
تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنا او تاخر عنه كما فى جئتك اصلاحا لحالك
وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع
كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود
فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس بمعلول كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته
تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل
المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له
يوذن بكونه علة لان اللام فى قوله له للتعليل ومتى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا
للعلة قوله خلافا للزجاج مذهبه انما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع
وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربته تاديبا فان معنا
ادبته بالضرب والتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان
يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد
له هذا فى جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال القعود جبن الا
مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطا او النصح او نحوه فان المجى ليس بيانا للاصلاح
بل بيانه الاعطا او النصح كما صرح به ولعله يقدر فى مثله قعود جبن ومجى اصلاح على حذف
المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك
للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذى بمعناه وفى الرد نظر وذلك لان ضربت تاديبا
ايضا يفيد معنى التاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى واى منع فى ان
يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت
ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب

المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره وتعدده نحو قوله حذر الموت محاذرين الموت
لكون الاضافه لفظيه ولا يطرد له ذلك فى نحو قوله وزغل المحبور والهول من تهور الهبور
الا ان يجعلها مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى زغلا زغل المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب
الفارسى فى فعلت جهدك ووحدك على ما يجى فى باب الحال ومذهب البصريين اولى من البناء
للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز
حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول
له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى
وما ذهب اليه فى الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجى لكنه خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر
المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما فى الفاعل
ان يقوما بشئ واحد كقيام الضرب والتاديب فى ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما فى
الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جلستك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا
لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنه بين الفريقين فاذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا
للمصدر المجمل كما فى ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى
زمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا فالضرب
هو التاديب والاعطا هو المكافاه والعلة هنا فى الحقيقه حدثان ليس هذا المصدر المنصوب
لان الشئ لا يكون علة نفسه بل هى اثره اى ضربته لتاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التاديب
لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل وفى الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف
يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد رحمه الله والشيخ ان قومته من زيغه
لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقيه ومشاركته
الحدث فى الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما فى الفاعل وهو
الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير
المومنين رضى الله تعالى عنه فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما
للبليه والمستحق للسخطه ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا
حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجاز العدة ولا يعطف
حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزغل
المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع
بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان وذلك انه قال فى التذكرة على القراة
الشاذه هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم فى الدنيا قوله

وانما يجوز حذفها اى حذف اللام وقوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا كان المفعول
له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا فى الفاعل كما ذكرنا
واقتصر المص على شرطين مما شرط فى المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله فى قوله فعلا
لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه لم وان لا يكون من غير لفظ الفعل
لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل
والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا يبقى حتى يكون
حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب
انه ان اراد وجوب تقدم الحامل فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم
ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال
هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا تجوز ايضا جئتك اكرامك
وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان
المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده
على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل
تصورا اى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا قال المص
وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجى جامعة
للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل
على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتميز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم
واغفر عورا الكريم ادخاره ۰ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ۰ وكذا قوله تعالى حذر الموت
وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسى
وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه فى حال تنكره يشبه الحال والتميز فى كون البيان
بنكره فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا والبا للسببية ههنا كاللام وقال المالكى اذا احصل الشرايط فجر المقترن بلام التعريف
اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك
على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة فعل معمول لفظا او
معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته فى كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل
رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى
وقت واحد فزيد فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقع سيرهما
معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف تشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السير فى وقت واحد
وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا نظرا
الى ان عمروا فى قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض بما

قاله نحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمروا
فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بما بعد
عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاءنى زيد وعمرو
يحتمل تصاحب الرجلين فى المجى ويحتمل حصول مجى احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة
وفى قولك ضربت زيدا وعمروا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكن النصب فى العطف
الذى هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد
وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين
نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا لان المعنى ما
تصنع ۰ اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التى بمعنى مع ۰ وانما وضعوا الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا
الواو واو العطف الذى فيه معنى الجمع كما يجى فى بابه فناسب معنى المعية ان قالوا لا يتقدم
المفعول معه على ما عمل فى مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الما كما يتقدم سائر المفاعيل
على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول تمسكا بقوله ۰ جمعت وفحشا غيبة ونميمة
ثلث خلال لست عنها بمرعوى ۰ والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون
هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا فى الظرف خبر المبتدا والاولى احالة
العمل على العامل اللفظى ما لم يضطر الى المعنوى ۰ وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد
الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة او صاحبها وكذا فى غيره والاضمار خلاف الاصل
وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو
نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته ۰ وقال الاخفش نصبه نصب الظروف
وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو حرف فى الاصل فلم يحتمل النصب
اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو
كان كما قاله لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل
لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر فى نحو قام زيد وعمروا انه لا يجوز
فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذى هو العطف لا لداع وهو ممنوع
لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو
بل كان ينبغى ان يكون العطف فى جئت انا وزيد عند عبد القاهر واجب ۰ وذلك ان تؤكد
المرفوع المتصل بالمنفصل فى الاغلب للعطف وهل يشترط فى نصب الاسم على انه مفعول معه
جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ۰ قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية
اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة
لاصل الواو فى العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار
الما بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن بما يصح منه السير

كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال
وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جرى في
المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا ● اى وسقيتها ماء ● قيل ولا يجوز العطف في استوى الما
والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة
فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى
استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الما والخشبة في العلو اى وصل الما الى الخشبة فليست الخشبة
ارفع من الما والخشبه ههنا مقياس يعرف به ارتفاع الما وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك
انت اعلم وما لك لانك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلى فيه انت
اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه لما
لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثانى من المركب المضاف والجزو
الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلثة عشر على ما ياتى في باب العدد
وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اى فانت وما لك مقترنان والمعنى انا لا ادخل
بينك وبين ملكك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم
انت اعلم وربك ● وهذا يستعمل في التهديد اى انت اعلم بربك فلعل اجتراك عليه لما علمت من
ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك اى انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه
عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف ● وقال عبد القاهر
المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب
اليه بذاك ● وكذا قول العبدى ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما
تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت
وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا انه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الضمير
المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمتصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما
يجى في باب العطف قوله وان كان معنى اى ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين على
ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوى او لا فالاول نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق
بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر
الذى فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك
وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل ● وكذا قولهم راسك والحائط وامرا
ونفسه وشانك والحج اى جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا
القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان
زيد وعمرو قال المص العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لعروض لغير ضرورة
وليس بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب ● وقد يكون الداعى الى النصب
ضروريا ● ولو سلمنا انه ليس بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا

● وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة
وجب النصب والا فلا ● والثانى نحو ما لك وزيدا وما شانك بجعل الضمير مكان الظاهر
المجرور والكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون
يجوزونه للضرورة ● واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل
مقدرا لضعفه فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال
الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القران
كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعنى ما شانك
او ما لك وزيدا او ما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه
بما شانك وما لك اى ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار
او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار
هذا لك واباك وابا لك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك
زيدا وما لك ولملابستك عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا فهو معمول المصدر المقدر
قال السيرافى في هذا تقدير معنوى لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة
ايضا يعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان
المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء
البعض الاخر كما يجى في باب المصدر ● وانما قدر سيبويه هذا لتبيين المعنى فقط لان
اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسى بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل ● وانما جاز ذلك ههنا
لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دال على ان الانكار انما
هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ● ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة وقال
الاندلسى يجوز النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اى ما كان ما شانك وما كان لك
وقال السيرافى وان حروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو
دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر
ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم لها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر
فيؤدى مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثانى اعنى الذى لا يكون
في لفظه مشعر لعامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما التجدى والتقوى
فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال
عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت
ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك
لكثرة وقوعهما ههنا والشئ اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق
به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه بالماضى وكيف بالمستقبل قال
السيرافى لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص ● وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل

ليس حدًّا لا يتجاوز ❁ وقول الراعي ❁ ازمان قومي والجماعة كالذي ❁ منع الرحالة ان تميل مميلا ❁
اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارهما وكيف بالفعل لما فيهما من معنى
الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه وقوله في لحاف
كما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا ❁ واما نحو كل رجل وضيعته وانت
ورايك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه ❁ واجاز الصيمري نصبه
بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل
مقرون وضيعته ❁ فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بنا
على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب فان
ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فيقول العامل
في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر
المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا
قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان
يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى
والى الاصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش
وابو علي الى كونه قياسيا ❁ وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم
وشركاءكم لا يجوز ان تعطف شركاءكم فيه على ما قبله الا بتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى
الاعيان لا يقال اجمعت زيدا فيكون التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جعله
مفعولا معه اي اجمعوا مع شركائكم للسلامة من الاضمار قوله الحال ما بين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما
قال المص لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في
لان المراد في الحدود ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل
عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه لبيان هيئة فاعل اذ لفظة
عالم هيهنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لخبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما
علم كون عالم في جاءني رجل عالم مبينا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف
الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظه دلالة على كونه هيئة
الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما احوك لم تجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل
اقول لقائل ان يمنع يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد
التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع
لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا
هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التي

هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو الجملة الحالية بلا ذي حال نحو قوله ❁
يقول وقد ندر الوظيف وساقها ❁ الست ترى ان قد اتيت بمويد ❁ وقوله ❁
وقد اغتدي والطير في وكناتها ❁ بمنجرد قيد الاوابد هيكل ❁ ويخرج ايضا الحال
عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى
قل بل ملة ابراهيم حنيفا ❁ وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر
كان حواميه مدبرا ❁ خضبن وان لم يكن تخضب ❁ وقوله ❁ عوذ وبهثة حاشدون عليهم
حلق الحديد مضاعفا يتلهب ❁ واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم اي
ثوابكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما
حال من الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل
في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول
او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال
عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نايب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه
دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر
الشيء اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن معمول ما لم يسم فاعله
وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال
من الفاعل او المفعول وكذا في قولهم حلق الحديد مضاعفا فالاولى ان تقول الحال على
ضربين منتقلة وموكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري
مجراهما فقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه
اذا لم تجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان
الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا بتقييد تعلق الحدث
بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري
مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب
صفحته على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف
على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله ❁ يقول وقد ندر الوظيف ❁ وفي قوله وقد اغتدي
والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها
فقولنا غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجع رجوعا ❁ ثم اعلم ان الحال قد يكون عن
الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت
لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها

حال المنتقلة

لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب
صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو عن المفعول ○ واما اذا جاء
حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو
لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا
وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف
ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه
نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ○ ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل
نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من رتبة
الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين
بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول
على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال ○ وانى سوف تدركنا المنايا ○ معدرة لنا
ومقدرينا ○ وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو
اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذءوما مدحورا كما تقع
في خبر المبتدا ○ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان
فجعل نحو مدحورا حالا عن ضمير مذءوما ○ واستنكر مثله في المتضادة ثم منعها مطلقا ولا وجه
للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك
امامك وضربت اليوم امس نعم لو عطف احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو
جلست خلفك وامامك ○ وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك
امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله
تعالى مذءوما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين
كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به ○ واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير
اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم لا
التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى
حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا ○ وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما
اما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدء وهو في المعنى مفعول لمدلول
هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي كما في قوله ○
كانه خارجا من جنب صفحته ○ سفود شرب نسوه عند مفتأد ○ اذ المعنى يشبه خارجا سفود
شرب ولا يفسر باشبه خارجا لان المشابهة غير مقيدة بحال الخروج لا التشبيه ○ وقال المص
في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير
في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا
ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا

بجيان

عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل وشبهه او معناه يعني بشبه
الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف
التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف
التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف التمني والترجي
نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي
ليسا بمقيدين بالحال بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه
هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا ○ وكذا معنى التشبيه من دون
لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا
واما نحو ما شانك واقفا فلان الثاني بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال
معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم
الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه
ونحوان وان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم
وانا لا نعلله قوله وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت
به وحده ونحوه متأول انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال
تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف
ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها
من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى
ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت
المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى
فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها
العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير
مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك
ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات
اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع
موضع الاطاقة ووحدك في الاصل وحدتك فحذفت التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله
تعالى اقام الصلوة والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الوحد والحدة مصدر وحد يحد يقال وحد
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع
والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز
ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر

بالحالين

تنك

على بدئه

على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون
من هذا الباب وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر
اى ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك
ورجع عايدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر فى باب المفعول
المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية
ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله
وارسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى واوردها العراك قال فارسلها العراك ولم
يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال فى الورد ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم
يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم
تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها لما بالمزاحمة اما
قولهم جاء واقضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول ان المصدر به فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم
بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا
ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فى
وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوه الى فى ثم الجملة عن الجلتين اعنى
قضهم بقضيضهم وفوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى المفرد لان معنى فوه
الى فى مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت
مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه
كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاها لفيك سوا وكذا ينبغى ان تقول فى يدا بيد اى ذو يد
بذى يد على حذف المضاف اى بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل
شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امراة اى كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت اى كل نفس
وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم
مقرونان اى كل شاة مع درهم ههنا الجزان لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان ياتى به
على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه
مقام الحال وفاه الى فى شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه لئلا يبقى المعرب
على حرف واحد وقد جا فما لفم قال المتنبى وقبلتنى على خوف فما لفم فحذف المضاف
اليه وابدله من الواو ميما لئلا يبقى على حرف هذا شى قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه
من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد تستعمل قضهم تابعا لما قبله فى الاعراب نحو قولهم
جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم
اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعنى
كما ذكرنا فى الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصا[ب]

وحده على الظرفية لا مع غيره فهو فى المعنى ضد معا فى قولك جاوا معا وكما ان فى معا خلافا اهو
هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى فى زمان واحد فكذا الخلف فى وحده فى نحو جا
وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجا وحده مجرورا فى مواضع معدودة قريع
وحده ونسيج وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله واستعير للشخص
المنقطع والنظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده فى المعجب برايه
ويقال جا على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا فى المواضع المذكوره والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو
قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امراة جما المرافق
اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم
وجه الارض حذف التا حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله ان رحمة الله
قريب وموصفة الجما اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زايدة كما فى قوله
ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ويقال ايضا مررت بهم جما
غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون اسلافا
الاول فالاول اى مترتبين واللام زايدة كما فى الجما الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو
دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جا فى الرجال ثلاثتهم واربعتهم الى خمستهم
العشرة وهذه الاسما الثمانيه اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبه عند اهل الحجاز على الحال
لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجى وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له
وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جانى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرف هذا
المركب عند الاخفش مضافا كما يجى فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فى وقال
الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى فى وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من
فيه الى فى ولا يقاس على قولهم فاه الى فى فلا يقال ماشيته يده بيدى ونحوه خلافا لهشام
واما قول بعض اصحاب امير المومنين رضى الله تعالى عنه فما لنا امس اسد العرين وما بالنا
اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يوول
بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه فى جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها
نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جا فى الحديث سابق رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل طويل قايما او
بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل محتالة اوسبقه نفى او شبهه نحو قوله فما حل سعدى
غريبا ببلدة وقلما جا فى رجل راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه
الاشيا مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتدا او كان الوصف به على خلاف الاصل
نحو قولك جا فى رجال مثنى وثلاث وذلك لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين فى حال
المجى والوصف لا يفيد هذه الفايده او كان معرفة مشاركة لتلك النكره فى الحال نحو جاءنى

رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا ◦ واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله ◦ لمية موحشا طلل قديم ◦ فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذ لا مانع جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتدا ◦ فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتدا على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتدا هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به ◦ واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بنا على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تأخره عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بنا على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم تجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه نايبه اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا ◦ واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان لينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى الاشتقاق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسما الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسما الافعال الا كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن زيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد ◦ وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل

وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف في العمل من الصفة المشبهة افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها ◦ بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا ◦ وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجي الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتدا والاولى المنع من اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جيتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصول وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ◦ وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متاخرا عن الموصول ايضا غير جائز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردا ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردا ضرب زيد هندا ◦ واما الذي في ساير الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتدا او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللام نحو ان زيدا لراكبا ساير ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام ◦ واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيدا راكبا مار ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جيتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سوا كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش من جميعه على الظرف وشبهه بشرط تأخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظروف بخلاف الحال وكان على المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا ◦ واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها ◦ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال تمكنا في الاثنين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين لم يكن للثاني فايدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق

بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذى بعده والثانى تاكيدا للاول والتاكيد غير عزيز فى كلامهم • واذا كان الظرف فى الظاهر غير مستقر • وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذى يلى المبتدا الذى يلى ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائى نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اى هو يرغب فيك خاصة فى حال رغبته فى شئ اى ان رغب فى شئ فهو يرغب فيك قوله ولا على المجرور فى الاصح الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها • اعلم ان الكوفيين منعوا تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا فى صورة واحدة وهى اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان فى عودهما على مفسر لهما • واما جواز تلك الصورة الواحدة اعنى نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان للفاعل ولى الفعل والحال ولى الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر • واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية فى الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا فى تقديم خبر المبتدا نحو فى داره زيد وفى الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس فى نفسه خيفة موسى • واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما فى قوله تعالى اتبع ملة ابرهيم حنيفا او لا نحو جاءتنى مجردة ضاربة زيد • وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابو على وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه • فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر • لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انه لحبيب • وقال آخر • اذا المرء اعيته المروة ناشئا • فمطلبها كهلا عليه شديد • وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة • وهو تعسف • واما العامل فى الحال فى نحو ملة ابراهيم حنيفا اعنى اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل فى الحال كما عمل فى ضرب زيدا راكبا فعند من جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها لا اشكال فيه • واما من منعه فقال بعضهم

اغنته ح

العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا فى حد العامل ان معنى الفعل قلما ينطمس فى مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل فى الحال الى ذى الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم فى اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف فى الحال مع انه لم يعمل فى المضاف اليه لان المضاف اليه فى التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف فى نحو يعجبك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءنى راكبا الا زيد وانما جاءنى راكبا زيد فى مثل ما مر فى باب الفاعل اعنى لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيتنى شيا ثم زيدا اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها فى المعنى صفة والصفة مشتقة او فى معنى المشتق فقالوا فى نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اى كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اى دالة قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكره فى حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجئ فى بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التى جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال فى الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءنى زيد رجلا بهيا • ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين رضى الله تعالى عنه فى بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين • وما بالنا اليوم شاء النجف • وقول المتنبى • بدت قمرا ومالت خوط بان • وفاحت عنبرا ورنت غزالا • وفى تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله اى امثال اسد العرين ومثل قمر والثانى ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اى ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشئ المشتهر فى معنى من المعانى فى الصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بضم فيهما اى لكل جبار قهار • ومنها الحال فى نحو بعت الشاء شاة ودرهما • وضابطه ان يقسط التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء جزاء قسطا فتنصب ذلك القسط على الحال ويأتى بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما فى درهم اى جعلت مقابلة كل درهم منه درهما منى او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا لذى كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال

الحال الموطئة

امس صح

كانت جزا اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزء معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال مواصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز مع خلو المبتدا من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشرى بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصورة افعل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا حال شيخوخته والمجي في جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم تتقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد بالحال المبتدا وهذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما معنى ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقييد المبتدا والخبر في كل موضع بحالة واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحالة اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ومتعلق كل واحد منهما بحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمروا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احدثيها من منصوب الاخر مفعولا

وقد يتميز حالا ههنا نحو لقيت زيدا قائما وعمرا وقاعدا او ظرفا نحو لقيت زيدا في الدار وعمرا في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانهما لان الفرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايضا اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في نحو كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الا وقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التفضيل فلا تدل بصيغته على حدثين معينين بل يدل عليهما على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان معناه حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته ودابه يوم الجمعة حالته ودابه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كذابك من ام الحويرث قبلها بدابك لما كان بمعنى تمتعك فكنى ولم يصرح وقد يقوم مع الة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هارون من موسى وقال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول انا مولى مني بمنزلة الثريا من الثرى اي بعيد مني بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل والة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل يفصل زيد راكبا على عمرو راجلا ولقيت زيدا قائما وعمرا قاعدا وراى زيد في الدار عمروا في السوق وكذا في افعل التفضيل والة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي الة التشبيه فانه وان كان مفصلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد قائما احسن منه قاعدا كما قال علي رضي الله تعالى عنه في الجار والله لابن ابي طالب

آنس بالموت من الطفل بثدى امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتبا
وبان يقال على ضعف زيدا احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير
المرفوع كما مر في اول الباب في ضربت زيدا قائما قاعدا قال المالكى ومن الاحوال القياسية
وغير المشتقة المصدر الآتى بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اى انت الكامل في الرجولية
عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما
والذى ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل
شعرا اى شعره والدليل عليه انك تقول هو فارس نكرا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه
ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلموا انه لا قياس في شئ من المصادر يقع حالا بل نقتصر على ما سمع منها
نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل
القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك
واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسى فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم
السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية
والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابى على في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز
تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة
كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثانى هو حال مؤكدة كما يجى
ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في
خبر المبتدا ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر
ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجى الحال معرفة واما نحو جاء البر
قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبرا لا حال كما يجى في الافعال الناقصة قوله ويكون
جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده
وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون
الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد الحال مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجى بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت
وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجى الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع
الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او
ايقاعية فالاستقراوات فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل
بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت
يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف
بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية
بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التى هى خبر المبتدا فانه اكتفى فيها بالضمير
لان الحال تجى فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى صلحها

من الاحوال القياسية المصدر

اعلم

ومن الحال المتسقة ... كلمته فاه الى فى

الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو والتى اصلها الجمع لتوذن من اول الامر ان الجملة لم
تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجى بالواو لان بالخبر يتم
الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتعينها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى
فانها من تمامه فاكتفى في ثلاثتها بالضمير بل قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى
انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءنى رجل الا وهو
فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو قوله او بالواو او
بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى
احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو
ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى
زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم
يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءنى
زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فى او خبرا نحو قوله خرجت مع البازى على سواد فلا نحكم بضعفه
مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط فى اول الجملة فان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره
فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما
ذهب اليه المص قولهم جاءنى زيد عليه جبة وشى بمعنى مستقرة عليه جبة وشى يريد انه ليس بجملة
بل هو مفرد تقديرا فلهذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على المبتدا جاز ان يرفع الظاهر
كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون فى تقدير المفرد ففيه نظر كقوله
فالحقه بالهاديات ودونه جواجرها فى صرة لم تزيل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة
وشى ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة
المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية فى ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر من
انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الجملة
الاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من
الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت
بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءنى زيد يركب
بمعنى جاءنى زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا فى الحقيقة
مختلفين كما يجى فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وقد شابهت
المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقديرا ويشترط فى المضارع الواقع حالا
خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذى نحن في بابه والحال الذى
يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لانه في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال

باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدر
بالمضارع من علم الاستقبال لتنافيهما الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التنافي ههنا حقيقيا
ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله
ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي
والحالية فقد لو جاز زيد العام الاول وقد ركب فالمجي بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن
حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة
اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع
الواو والضمير والاكتفا باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاني زيد وما ركب غلامه
وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جا
زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع
المنفي بلم لابد فيه من الواو وكان مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما
ان ضرب لمنافيته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب
يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا نفي
المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا انضم معه ما يدل بظاهره
على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا نفي المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع
المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاني زيد لا يركب اي غير
راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا
جاز ان تزورني لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان تزرني ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا
مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في
الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابهه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة
فلامع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بلى كما ذكرنا قبل قوله ولابد في الماضي المثبت من قد
ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفرا لم يوجبوا قد في الماضي
المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله ۞ كما انتفض العصفور بلله القطر ۞ وقوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه لما مضى والاول قريب ۞ وقيل ان الماضي في نحو قوله
اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام
او قعد كما يجي في حروف العطف ولو كان حالا لا يسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا
واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان
دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسما فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد
يجي مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني
لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثال الدما رجل الا وله نفس امارة
ولم يسمع فيه قد من دون الواو ۞ ونحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع تنظر فان

كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جا ذلك ايضا نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد
احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه
ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لابد منها كقوله ۞ يقول وقد ترا الوظيف
وساقها ۞ الست ترى ان قد اتيت بمويد ۞ ولا يقال جاني زيد قد خرج عمرو ولا جاني زيد
وخرج عمرو ۞ واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب
ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه
قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ۞ ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك
عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف
جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينته
ما كان حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره
اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ۞ اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي
تحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيا فشيا مقرونة بالفا او ثم
تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او زايدا اي
اخذ في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير
الثمن قرات كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زايدا اي ذهبت القراءة زايدة اي كل
كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قايما وقد تقدم ومنها
اسما جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا
كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله ۞ افي السلم اعيارا جفاء وغلظة ۞ وفي الحرب
اشباه النساء العوارك ۞ اي اتتحول تميميا وقيسيا وتتنقلون اعيارا واشباه النسا وكذا قوله
افي الولائم اولادا لواحدة ۞ وفي العيادة اولادا لعلات ۞ وتقول في غير الهمزة تميميا
قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه
الاسما منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق انها انتصابها على المصدرية قال المص لانه
ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول
هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال
مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما
قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه
والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذه
القسمين على انهما خبران للمبتدا فتقول اتميمي مرة واقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم
قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله

قوله وجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قائما كما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان ترتكب ان هذه الصفات المصدر كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقا عدا وقد سار الركب واما المؤكدة فلست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين وتجيء اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله • انا ابن دارة مشهورا بها نسبي • وهل بدارة يا للناس من عار • وكقولك انا حاتم جودا وانا عمر شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمر بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو الحق بينا وهو زيد معروفا وهو الحق مصدقا فقولك الا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء واية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقوله عطوفا لكليهما • وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد مصدقا • وكذلك ليس في كونهم مساكين بمعنى كونهم مرحومين لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للسكنة • واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي تحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته حاتما ولا يقصد العامل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك ما ليس الخبر فيه علما • وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمر شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا

حال مؤكدة

زيد انا كابن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الخبر مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تاتني الا راكبا • وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها • وكذا القهقرى في قولك رجع القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتداء الذهاب منه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فذكر احدا وصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء • وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور في هذين داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة فسبحان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به فقوله عن

ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول
غير مفرد الى والخفض اكثر قوله فالاول معنى الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن
مفرد لفظة عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك
وعن تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد الى المفرد لابهامه سبب له
او عن نسبة فى جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب الى شئ في الظاهر والمنسوب
اليه فى الحقيقة غيره لتلك النسبة اذن سبب التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه اى للاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانه لولا
انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى طاب نفس
زيد فزيد هو سبب انتصاب نفسا وكذا قولهم ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلمة اى ان
تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى يجى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز
ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما فى قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن
مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع للابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات
مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب
او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشيا كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب
والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل
ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك
او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندى
مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك
رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصب عنها
التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون درهما وذراع ثوبا
ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به
وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا فى غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم
خاص يليه اصله ويكون بحيث يصلح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب
خزا والخفض في هذا اكثر منه فى المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز
نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو فى غير المقدار اولى
لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الحقه مع الجر اكثر لسقوط التنوين والتنوين بالاضافة
وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى
على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة
وفى المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة

مع انه قد جا فى الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا وما بين عاما • وانما تركوا الجر فى العدد
المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب
الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلاثة اسما كاسم واحد
لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فحالة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا
تركوا الجر فى الاغلب فى العدد الذى في اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال
ايضا • وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر الكتاب بل مشابهة لها
فلم تحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها لنون
الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جا نحو عشرو درهم قليلا
والاكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك • وستوك قد كوثبت تجمل • اجراله
مجرى احد عشرك قوله واما فى غيره اى في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا بيان
انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشيا اما بنون الجمع كعشرين
وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى
كم واما بالتنوين وهو اما ظاهر بنون التثنية كما فى منوان سمنا واما بالاضافة كما فى مثلها
والمبهم المحتاج الى التمييز في ملئها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر
بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء
اى قدر ما يملا به الشئ فرجلا تفسير مثل وزيدا تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حاله
لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشيا شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
كلاما تاما فيشابه التمييز الاتى بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون
بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه
الاشيا التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما ان
الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا
ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشئ اخر اعنى لا
يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك فى شيئين • احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الا
فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وو
خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا جاءنى وويحه رجلا لقيته • وكذا ويله وكذا نعم رجلا
وبئس عبدا وساء مثلا • ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب
في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب
في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويله الى يا له
فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله كرم
الله وجهه فى نهج البلاغة • يا له مراما ما ابعده • وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه

تكل مغار الفتل شدت بيذبل ۞ وقول ذي الرمة ۞ ويلمها روحة والريح معصفة ۞ والغيث
مرتجز والليل مقترب ۞ وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني
زيد فيا له رجلا وويلمه فارسا وويحه رجلا ولقيت زيدا لله دره رجلا او بالخطاب لشخص
معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه
لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليها
فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ۞ ويلم ايام الشباب معيشة ۞ مع الكثر يعطاه
الفتى المتلف الندى ۞ ولله در زيد رجلا قال ۞ لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه
بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله
شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا
وحسبك بزيد شجاعا اعني التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله
در زيد لله رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام
الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا وابا
فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا
مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين
هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب
للتمييز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه
رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق
ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون
جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والا
يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا ۞ والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون
ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد
الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا
بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا تثنى مميزها المنصوب ولا تجمع كما يجيء في بابها
وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير
العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع
والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد
واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا
كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونعني بالجنس ههنا
ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف
رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا

للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة لان
ما فيه تنوين مقدرة ومنوية في باب كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته
لا تضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابيهما قوله والا فلا وذلك اذا كان معه نون الجمع
والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما هي
في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في
التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلآن ماء وملآن ماء وانا اكثرهما لا لبس مما
انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز
فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام ۞ وكذا الاضافة فانما
امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف الاسم الى
اسمين بلا حرف عطف فان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد
رجلا فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل ۞ وكذا لو قلت
في عندي ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ
العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة
او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني
طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل
مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة
عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه
نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا ۞ وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد
رجلا وويلم زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة
في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا ۞ وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما
قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا
الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله
در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى
الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا
وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه
لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب عنه التمييز
الاسم الذي قام مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد
في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد كالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما
ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا يجوز ان يريد با ابا نفس زيد وان يريد

اباه وَاما ان لا يصلح ان يكون صفة نفسه وَصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوه ويجوز ان يكون
المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل
يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان نقول اما ان يصلح ان يكون
نفس ما انتصب عنه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة نفس متعلقة ايضا كطاب زيد ابا
او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثانى اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان
يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوه او لا نحو طاب زيد علما والثانى نحو طاب
زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا فى كفى زيد رجلا كفى شئ زيد
رجلا وفى طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هى الشئ المنسوب
اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد فى كفى زيد رجلا بدلا منه وفى طاب زيد نفسا
مضافا اليه شئ ورجلا تمييز لشئ المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز
فى هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذى
انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلى جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه
بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا
لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد
وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله
ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق
فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت
الحال • يعنى ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما
انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب يعنى ان صح ان يكون نفسه كالاب او صفة نفسه
كالابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كالاب
فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه
صفة لمتعلقه ايضا كالابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان
يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغى له هذا الاطلاق فان رجلا فى كفى زيد رجلا صح ان يكون لما
انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه • وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح
ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعنى بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية
ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اى فى التمييز الذى جعلته لما انتصب عنه
والتمييز الذى جعلته لمتعلقه قوله ما قصد الى المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته
لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه
وهو ما انتصب عنه اى زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه
فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوى زيد ثنيت ابا
فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد

آباء لان المقصود مجموع • وقد يلتبس الامر فى نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب
الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما ان
اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد
ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس فى ان التمييز
ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان
التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما
انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به ما يقصده فيما لا يصح الا
لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المص والاولى ان يقول فيما ليس
بجنس سوا جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة
نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شئ
منه نفسا وقال على رضى الله تعالى عنه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة
لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت
تريد دارين قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون
ابا فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد
عيونا قال ابو طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم • فاصدع بامرك ما عليك غضاضة
وابشر بذاك وقر منك عيونا • قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم فالجنس ههنا تقول
طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه وابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول
طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب
ما يقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا • قوله وان كان صفة قسيم قوله ان كان اسما يعنى ان
الصفة لم تجى صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جا الاسم بل لم تجى الا لما انتصب عنه فقط
فيجب اذن تطابقه اذ ليس فى الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا
وذلك نحو لله دره او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال والاكثرون
هى تمييز وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته • ورجح المص الاول قال لان
المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص بالمدح وتقييد بحال فروسيته
وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه فى غير حال
الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه فى حال فروسيته وتصريحهم بمن فى
لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن
وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها فى نحو يا لك من ليل
وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل اى هدك
هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز فى هذه المواضع • وقد تكلف بعضهم تقدير
من فى جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا او علما وليس بوجه • واما معنى قولهم لله در

فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما قصد نسبته اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجايب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للمهر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا ومعنى كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا او دره زيد فارسا وويله زيد شجاعا ووجه زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوز المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان يكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام او لا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا ونقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال ولان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي الاصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها وسفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجي في باب الاضافة واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي تجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه الافعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو انجح الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو انجح رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو انجح الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ هو والجر سوا نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى يقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ذا شدة اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جاره لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كان مبتدا لفظا بمعنى كاين لفظه مبتدا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم ان قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتيهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائهما حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتيهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقايل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام الماهية فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاني القوم الا حمارا لمخالفة الحمار القوم في الحكم قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاني الا زيد اي ما جاني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاني القوم لا زيد وما جاني القوم لكن زيد وجاني القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سوا كان من جنس المتعدد كقولك

جاني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاني القوم الا
حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثنا مشكل
باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو
خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثنا المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز
الشك في مثله لم يصح في نحوله على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي
بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى
جاز زيد مع القوم ولم يجي زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلا عن مثله وقد
ورد في الكتاب العزيز من الاستثنا شي كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فيكون المعنى اذا لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا
كبيرا فقال بعضهم مختارا انه غير داخل بل القوم في قولك جا القوم عام مخصوص اي ان المتكلم
اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وليس بشي لاجماع اهل اللغة ان الا للاخراج ولا اخراج الا مع
الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله على عشرة الا واحد
الا ان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة
وهو محال والقاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه واله
الاستثنا بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة ولا فرق بينهما
من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك
هذا دال على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثنا وهو الخمسان والا مفيد للاستثنا وواحد
هو المخرج وتسعة لا تدل على شي من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الا
مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله
على الناس حج البيت من استطاع لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه
قال ولله على جميع الناس مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال اخرون وهو الصحيح
المندفع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والبا
بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجي زيد وانتفاء مجيه في جاني القوم الا
زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا
الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي ذي جزئين واجزاء
قابل كل واحد منها للاعراب اعراب الجزو الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا
اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزا المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه
ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيا من ذلك نصب كالمستثنى
تشبيها بالمفعول في مجيه بعد المرفوع وان كان جزو العمدة في بعض المواضع نحو جاني القوم
الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فرفع الكلام في ان دخول المستثنى في جنس المستثنى منه

ثم اخراجه بالا واخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو
جاني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاوني ولا في نحوله على
عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على وذلك لان المنسوب اليه
الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل
اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثنا لما كان المنسوب اليه
هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من
حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذا قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او ما عدا او ما خلا
وليس ولا يكون شرع يبين اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات
وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثنا في كلام موجب ولم
يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى انما
اشترط كون الاستثنا في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجي واختلف في عامل
النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لا
شي يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزو مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامه معنى الاستثنا به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
المقتضي ولكونها نايبة عن استثني كما ان حرف الندا نايب عن انادي وقال الكسايي هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا
لم يقم وليس بشي اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير
المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد
عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجي واما تقدير الحرف الموصول فله
اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنايب عنها فالا
عنده تكون كالنايب عن ان المقدرة وقال الفرا الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون
الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها
في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم
فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل
عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان الا
على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات
نحو جاني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاني القوم الا زيد ولان فيما قال عزلا لان مرة ولا
عن مقتضيهما • وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا
في موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف
نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي ولا وحرف

النداء دليلا على التعليل المقدر * فالمستثنى على هذا القول مفعول به * وقد اعترض عليه
بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب
ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير باعد
ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد قال المص في شرح المفصل
العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم
الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل
وان كان من اخوة النسب اي منتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف
فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان
فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل
لجاز ان ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد
الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويتها بالة الاستثناء والى مثله يشير
سيبويه في كتابه في مواضع مفعول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم فمذهبه على هذا ان
الجملة عاملة في المستثنى لتمامها لا لمعنى الفعل فيها سواء كان فيها معنى الفعل او لا وهو المختار
عندي هذا له في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا
في الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب يحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل
العشرين في الدرهم وما بعد عنده مفرد وسواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم يكن حرف
عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان
الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها
الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاني القوم الا حمارا اي لكن
حمارا لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال
الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى * وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل
وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبلها نفيا واثباتا كما في لكن وفي
سوى لا يلزم ذلك لانا نقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب
النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجي والابدال ايضا لا يجوز في نحو
جاني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيودي الى التفريغ
في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا ما
وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب
وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع
فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك

اي صح

احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل
من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولي خبر وصديقا
حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت الي
احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرو او عمرو فتنصب عمروا
على العطف على زيد وترفعه مع انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك * واعلم انه اذا
تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا
احد * وان يتقدم على المنصوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا
يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله
وبلدة ليس بها طوري * ولا خلا الجن بها انسي * شاذ عندهم للضرورة * وقيل تقديره
ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له
فاذا قام المستثنى مع الة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم
تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم يأتني وجوز الكوفيون
في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا
تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع
مثل هذا ويمنعه القياس ايضا * وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا
كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا
من حكم المجي في قولك جاني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان
يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه
على احدهما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ
الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه * واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى
هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من
جعل العامل في المبتدا الابتدا لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد
الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب
وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين * احدهما ما يكون قبله اسم متعددا وغير متعدد يصح حذفه نحو
ما جاني القوم الا حمارا وما جاني زيد الا عمروا فهنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي
يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار
احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب * فان تمس في دار برهوة ثاويا
انيسك اصداء القبور تصيح * ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا
ابدلت احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الا
في نحو لا احد فيها الا حمارا ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شي الا حمار لكنه خصص الاحد بالذكر
من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له

كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الاذى فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفى كون الاذى بها
فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه فى الاصل من الاعراب تنبيها
على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثنا المتصل كما كان
فى الوجه الاول وذهب المازنى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار
جاونى وهذا لا يطرد له فى جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن
وقولهم ليس له سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثانى الذى لا يدخل فيه المستثنى فى ذلك
الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثانى من قول سيبويه وذلك نحو ما جانى زيد الا عمرو
وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال ۞ والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح ۞ الا الفتى
الصبار فى النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة ۞ لا تعنى الرماح مكانها ولا
النبل الا المشرفى المصمم ۞ والثانى من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فبنوا تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم اى من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثنا متصل وقال
السيرافى المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله
تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا
وقوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الابدال فى الا
لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان
الزجاج يجيز البدل فى قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية ما امنت قرية لان اللوم
ما فات دلالة على انتفائه ومثله قولهم لا تكونن من فلان فى شى الا سلاما بسلام اى
متاركة ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اى مع
سلام اى متاركة متابعة ۞ ويجوز ان تكون الباء للبدل اى ما تسلم عليه وترد سلامه بدل
سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما
فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الخبر اى ولكن النقصان امره ولكن النفع
امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا فى المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ۞ ولا عيب
فيهم غير ان سيوفهم ۞ بهن فلول من قراع الكتائب ۞ وقوله ۞ فتى كملت اخلاقه غير انه ۞
جواد فما يبقى من المال باقيا ۞ فظاهر فيه اول وجهى سيبويه المذكورين وذلك انك
تقصد جعله من المتصل مبالغة فى المدح اى ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد
فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفى اخلاقه ناقص واحد وهو وجوده الكامل المزيل
لما لديه يعدون ما فى ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان فى التحقيق غاية فى الكمال
من جملة العيوب غلوا فى الثنا كما قال ۞ بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه ۞ فنفى عين الكمال
عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر قال السيرافى لم ار احدا ذكر الجر بعد
عدا الا الاخفش فانه قرنها فى بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بها وقال السيرافى لم اعلم

خلافا فى جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه ۞ واما خلا فهو فى الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن فى باب الاستثنا ليكون ما بعدها
فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب ۞ ولهذا الغرض لم يلزموا اضمار فاعله وفاعل عدا
ولم يظهر معهما قدمع كونهما فى محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمى ليس ولا
يكون واما عدا فمتعد فى غير الاستثنا ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر
لان المقصود فى جانى القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة
بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى
مصدر الفعل المتقدم اى جانى القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون
مفسر الضمير سياق القول والنصب فى قولهم ما اتى النسا وذكرهن بعدا مضمرة وقال بعضهم ما
مؤول بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهى
تدخل على الفعلية غالبا كما يجى فى قسم الحروف وفى الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين
الفعلية قليلا فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم زيدا
اى وقت خلو مجيئهم زيدا ۞ وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحو
الجرى بعدما خلا وما عدا ولم يثبت على انما زايدة قوله وليس ولا يكون وهما ايضا فى محل
النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثنا ولا يستعمل موضع ولا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو
ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس
بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا فى وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما
فى قوله انا انزلناه فى ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك ۞ واجاز الخليل
ان يوصف بليس ولا يكون منكر او معرف باللام الجنسية نحو جانى الرجال ليسوا او لا يكونون
زيدا وسمع من العرب ما اتتنى امراة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذا ما الحق الا
الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا
ولم يجى مثل ذلك فى خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال فى الاستثنا المفرغ على انه
قال الاحوص ۞ فما ترك الصنع الذى قد تركته ۞ ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما ۞ اى
جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا فى الاستثنا المتصل بخلاف غير فانها تستعمل فى المنقطع
ايضا كقوله ۞ وكل اخى باسل غير انى ۞ اذا عرضت اولى الطرايد ابسل ۞ قوله ويجوز
فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه
الا قليل والا قليلا اعلم ان لاختيار البدل فى المستثنى شروطا ۞ احدها ان يكون بعد الا
ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح او مؤول غير مر
به كلام تضمن الاستثنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام
او نهى او نفى يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثنا بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول

للابتدا او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز لك الابدال من ها ضربته
لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك
اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت
احدا يقول ذاك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذاك احد في ظني الا زيد
والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم
يرجع الضمير الى المبتدا في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت
يقول ذاك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه
اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس
من نواسخ الابتدا هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا الابدال من ضمير راجع الى
ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى
ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد ◦ في ليلة لا نرى بها احدا ◦ يحكي علينا
الا كواكبها ◦ ونرى من رؤية العين في جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه
نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيتان معنى نعم لو قلت لا
اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى
فقط ◦ وكذا يجوز الابدال من المضاف او المضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير
موجب نحو ما جاءني احد الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام احد
الا زيد قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل
رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون
معنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجي
في نواصب الفعل قال ويجي بمعنى اثبات الشي القليل كقوله ◦ قلما عرس حتى هيجته بالتباشير
من الصبح الاول ◦ والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا تدخله نواسخ الابتدا كما لا
يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل
النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي
ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الا ترى
ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون
الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب ◦ قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره
وجوبا استغنا بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا
معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان
موجود قال او نقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان قال
بعضهم تقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من
ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك

الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجي في
بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى
او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من
المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول
ذلك الا زيد ومن نكرة لابد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة
اذا وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل
رجل لان اقل يكون اذا في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت ولا يضاف اقل الى
ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير
فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او
نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك
الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وينبغي ان يكون تاويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج
في تجويزه الرفع في قوم يونس في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت الاية بحمل التحضيض
كالنفي وقد يجري لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا
كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو
ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ
المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز
مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد ◦ وكذا لا يجوز في الامر والشرط والابدال
والتفريع نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل
في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض
بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما
قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا
قليلا بالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثنا احتراز عن نحو ما قام القوم
الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين
وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا
ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه
وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا
الاتباع ابدال عند البصرية لانه عبر به بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال
الكسائي والفرا الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثنا
وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام والمستثنى من حيث المعنى في كلام
والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب
انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير

وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام
والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى
بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب
والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا
ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم
كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا
لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف
والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني
احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك
على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى معرف باللام فلا يقال جاءني قوم الا
زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يجمع بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في
الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر وهذا
اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة
الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح
الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا
فكما انه لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى
ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح
الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب
اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل
للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر
ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار
فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله
ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان التناقض ان
الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها
مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان الاسراء
وان كان مطلقا في الظاهر الا انه من المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك
اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا
ان شئت من اسر ومن لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش
مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو
خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم

وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة
كجزء من الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء
علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك علامة للاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد
الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل الى الا غاما هذا الذي يسميه
النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه
فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل وشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع
المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول
والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى
منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيدا ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه
وعبرة امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل
وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه
لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه
في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند
جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة
الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان
الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه
اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان
المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس
غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى
قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق
دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر
ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما
يقل نحو قولك يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم
او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط
قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان تقوم في بعض المواضع على
بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع
في البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التقدير في الوجه فاذا تقرر هذا
قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع
المستثنى واداة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل
لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من

اجزا المنسوب اليه القابله للاعراب عنه فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل
المنفي في ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة
في نحو ما قام الا زيد كما لو قلت القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما
جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثنا المفرغ يجي في جميع معمولات
الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد
وليس منطلقا الا زيد واما المفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا
ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجي
بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله
لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن
عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا
يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما تقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد
الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا
من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو
قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة
صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل
للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجي بالواو رابطة ونحو ذلك قوله
في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان
احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو
فاضل وندر مجي الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله تعالى عنه قد كنت وما اهدد
بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر ونواسخهما فنحو ما زيد الا قايم وما
قايم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم
ان فيها الا زيدا فزيدا اشراق ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيدا الا راكبا لم يات لم يجز
لما تقدم ان الا لا تتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى
منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك وان الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم ان وكيف
والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه
وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد
ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثنا عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد
ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى
من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه
المستثنى يقينا ثم يخرج بالاستثنا وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من
بينه وحله ان يقال انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير

الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا
لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاني زيد جاز ان يتوهم انه جا من يجري مجراه فتقول جا
زيد زيد لرفع هذا التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار
المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت
ما فعلت شيا الا ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول
على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما
الاستثنا في التوابع ففي البدل نحو ما جاني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ
ولا منع في كون ساير انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب
زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شي منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو له الا راسه
في بدل البعض وعطف النسق لم يجي فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان
عطف البيان لو جا لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا انه
مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة
شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويخرج الفاظ
التاكيد منها والوصف نحو ما جاني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه
وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قايم وفي الحال نحو ما جاني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون
اذا ما جاني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما
جاني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة
في الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في حله
وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه
في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد الوصف المثبت لانه
معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاوها وقال في الصفة انه صفة بدل محذوف اي ما
جاني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظرا لانه يلزم
ان يجوز النصب على الاستثنا كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاني احد الا طويلا على الاستثنا ولم
يسمع والفرا يجيز النصب على الاستثنا كما لو ظهر موصوفه في المفرغ نظرا الى المقدر واستدل
بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفرا الا ثمانيا وجوازه بريدا الا ثمانية جمال
مرخم في غير الندا ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب
ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه ومو جيز ما قام الا زيدا قوله وهو في
غير الموجب ليفيد معنى بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله
ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة
تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثنا المفرغ في الموجب
قوله الا ان يستقيم المعنى اذ يستقيم في الايجاب معنى الاستثنا المفرغ الذي يفيد عموم

المستثنى منه نحو قرات الا يوم كذا ، اذ لا يبعد ان يقرا فى جميع الايام الا اليوم المعين وا غلبه ان يكون فى الفضلات كالظرف والجار والمجرور كما تقدم قوله ومن ثم اى من جهة ان المفرغ انما يصح فى غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب الدائم كما يجى فى الافعال الناقصة فيكون دام زيد على جميع الصفات الا على صفة الايجاب وهو محال ولقايل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل فى ما زيد الا عالم فى الصفات المنفيه او احمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هنا على المبالغة فى اثبات الوصف قال المص ووجه اخر ههنا فى منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفى بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقايل ان يقول ما زال لاثبات خبره اذا لم يعرض ما نقلته الى النفى لا مطلقا كما ان ليس لنفى خبره الا اذا عرض ما تقتضى اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل الى ما زيد الا قايما ، اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ فى اربعة مواضع فى المجرور من الاستغراقية والمجرور بالبا المزيده لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيدا وهل زيد شى وفى اسم لا التبرئه اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفى الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتقييد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سوا باشرت المجرور كما فى ما جانى من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جانى من رجل وامراة والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالبا المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سوا كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اى قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف ينفى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفى الذى عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكوره وان كان مذهبه تجويز زيادة من فى الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم ذنوبكم لان كلامه فى من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها فى الموجب والتى جوز زيادتها فى الموجب ليست هذه وكذا البا المزيدة فى نحو القى بيده وكفى بالله وحسبك غير هذه التى نحن فيها اى التى لتاكيد غير الايجاب ، وقد اجاز الكوفيون اعمال من والبا المذكورتين اى المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جانى من احد الا رجل فاضل وما زيد بشى الا شى حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والبا المذكورة اصلها ان تدخل على النكره لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا فى المنكر لمشابهته ما ينبغى ان يدخلاه وان كان فى حيز الايجا

وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل فى امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت فى النقل جر المنكر بعد الا بهما ، وقال ابو على انما لم تجز جر البدل فى ما جانى من احد الا زيد ونصبه فى لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفه وعمل لا التبرئه فيها ولا يطرد هذا التعليل فى نحو ما جانى من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا من البصريين وفى نحو لا رجل فى الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيهما بعد الا تقتضى بقا نفيهما بعدهما اذ لا يعملان الا للنفى ومجى الا تقتضى زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله فى ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيا الا شيا لا يعبا به لان معنى ليس وما سوا اجماعا منهم ، قلت سلمنا تساوى معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا تقتضى بقا نفيهما بعدها اذ عملها ليس للنفى بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها ، فان قيل فقد ثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفى والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها فى المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون فى ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس فى الاصل معنى ما كان ، وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضى وبقيت مفيدة لنفى كون مضمون خبرها مطلقا او فى الحال كما يجى ومعنى نفى كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفى مضمون الخبر وهو معنى ما شى واحد فى الحقيقة والمعنى وان كان فى نفى الكون معنى الفعلية وليس فى ايجاد معنى النفى فى لفظ اخر ذلك وهو معنى ما فمن ثم قيل انهما بمعنى واحد اى فى الحقيقة ورب شيئين معناهما الوضعى مختلفان ومؤداهما شى واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا اذا نقضت معنى النفى فى ليس ونفى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفى بحاله كما فى ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفى الكون فى لفظ اخر وهو الجملة بعدها فيمتنع ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية ، فالجواب ان ذلك عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى فى نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفى النفى فى غيرها وافادة لفظه كان الكون المثبت فى غيرها عارضة كتجرد عسى وليس عن الزمان كما سبق فى اول الكتاب ، فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا فى نحو ما زيد بشى الا شى لا يعبؤ به ولم يجز النصب فيما بعد الا فى نحو ما زيد شيئا الا شى لا يعبؤ به فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر يترافعان كما مر فى حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا عليهما لكن بقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية فى العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر

العوامل ولذا لم تعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل يلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان
بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد
رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي لقوى اذا وجد اعراب
ظاهر موجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرا حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي
الضعيف فاما اذا الجى الحمل عليه كما في نحو ما زيد شيء او شيا الا شيء وفي نحو ما زيد بقايم
او قايما بل قاعدا ولكن قاعد كما تقدم في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة
هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال
من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا تقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع
النصب على الاستثنا لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاني احدا الا زيدا لان النصب على
الاستثنا مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملبس بما لا يجوز من البدل من
اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيدا ولا يلبس بالبدل في ما جاني احد الا زيدا واما في ما رايت
احدا الا زيدا فانه ملبس ببدل جايز فعلى هذا لا يكاد يجي النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا
الا في القليل قال الشاعر . مهامها وخروقا لا انيس بها . الا الضوابح والاصداء
والبوما . وقال - ولا امر للمعصي الا مضيعا . وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي
الحال لكونه كاما كانه قال للمعصي امر مضيعا . واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي
ولا سيف الا ذو الفقار . فالنصب على الاستثنا فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان
العامل فيه عند البصريين او جزء العامل عند سيبويه كما ذكرنا وهو خبر لا المحذوف اما قبل
الاستثنا واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة
الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا تقول ذلك الا
زيد فتبدل زيدا من الضمير في تقول فترفعه او من احدا فتنصبه . وانما ضعف لان لفظ
احد لا يستعمل في الواجب . وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على
المعنى لان المعنى لا تقول ذلك احد الا زيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا يؤمن هو برفع زيد لما كان
المعنى علمت ايؤمن زيد على ما يجي في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز المنفي جاز ان
يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثنا . وانما جاز ذلك لاختصاص
احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب ولا يجوز ان تقول قياسا عليه ان القوم فارايتهم
الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم
الا زيدا . ولا باس بان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الاستثنا وهي انواع . احدها ان ما بعد
الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فا السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على
شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى
على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيان بلا عطف خلافا للقوم فلا
يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك

على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اى ضرب عمروا . وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل . وثالثها
ان لا يمتنع استثنا النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع
استثنا الاكثر له نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين
توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى
التحقيق فيخرج ما يتوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمي التسعة مثلا عشرة ثم
يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لتوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما
يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف . ويبعد ان تطلق اسم الكل
على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه . وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور
في تحقيق معنى الاستثنا وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه ثم
المستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاني القوم الا زيدا لو قلت جاني غير زيد لم يكن
نصا على انه لم يجيك زيد ولو قلت لم يجيني زيد لم يدل على انه جاك غيره وافدت بجاني القوم
الا زيدا الفايدتين . وكذا في لم يجيني القوم الا زيدا على العكس . وكذا نقول في العدد لو قال
شخص لك عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا على انه ليس عليك زايد على الثمانية
ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا . فاذا كان في الاستثنا هذا الغرض وهو متصور في
استثنا النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين
العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب . اما لو كان جواب من قال لك
عليك عشرة او حصل هنا لك داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد
نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة . ورابعها انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان
يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا . فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثنا
بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر ابي وابن الا زيدا اي زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك
نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة
الفاعل للمفعول نظرنا فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثنا منه وليه
او لا نحو ما فدى وصي نبيا الا عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى
فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا . وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب
اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا . فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فالاستثنا منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثنا وليه بعده . وذلك نحو ما فضل الا زيدا
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا
احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم
احق به لان اصل المستثنى تاخره عن المستثنى منه . وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن وقدر
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه . وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب
احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين

اشتركا

جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجي وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد
اولا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد من حرف العطف قبل
الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو ، واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني
الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل
الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما
ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ ، وان كررتها لغير
التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او
في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب
فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الا
والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث
والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس
ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين
غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا ونقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا
هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب
والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب فكل وتر
مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش
الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة
الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل
كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة
بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معها ستة
صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة
بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في
الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ، ونقول في غير الموجب من العدد ما له علي
عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون
التسعة مثبتة داخلة تسقط منها الثمانية بقي واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية تسقط منها
ستة بقي اثنان تضم اليها خمسة تصير سبعة تسقط منها اربعة بقي ثلثة تضم اليها ثلثة تصير
ستة تسقط منها اثنين بقي اربعة تضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في
الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا
قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها
تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى
ما له علي الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا

فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد او زيدا ، وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة
على ويمينه وهو ان الاستثناء من النفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين
البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم
يكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب
الفراء هاهنا ايضا ان الوتر اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون
معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به
الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد النفي انما يكون
موجبا اذا كان من ذلك النفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة
كما ان الثلثة منها او من التسعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فتكون
الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء
من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا ، وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى
منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة ، وكذا اذا قلت له علي
عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة
من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى
منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على
المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن
ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي
ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والثاني واجب النصب بعد الابدال
لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاءني
احد الا زيد او الا زيدا الا عمرا والا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم
عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء
وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا واحد الا بكرا والا بكر
الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان وينصب ما سواه على الاستثناء
لامتناع تعلق الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق لها الا النصب على الاستثناء
نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا والا بكرا الا خالدا ، ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف
في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور ، واعلم
ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنى بها مخرجه من متعدد واحد ظاهر في غير
المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا والا خالدا زيد مخرج
من احد وعمرو مخرج مما نفي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد وعمرو والا خالدا
فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا ، وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد

الا عمرًا والا خالدًا الا عمرو ومستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وعمرو وكذا
لو كان الاول موجبًا نحو جاءني القوم الا زيدًا الا عمرًا والا خالدًا ولا يجوز التفريغ والابدال
ههنا اى جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرًا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدًا
وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب
لم تجر في باب المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدًا لان النفي
قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد كل الخبز فقط الا زيدًا فانه
لم ياكله فقط بل اكل شيئًا آخر ايضًا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اكل
العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما
احد شيئًا الا الخبز الا زيدًا وان كان الكلام موجبًا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب
لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدًا والنصب واجب في اول
المستثنيين لانه غير موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في
المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد
والا زيدًا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب . وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها
على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا
لهم شهادة ابدًا الاية فما يقتضيه مذهب محققي البصرة وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى
عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه
فيكون من باب تنازع العاملين فيما عدا المعمول واحد ولو كان جميعها لزم حصول اثر واحد من
مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كا
الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة
هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشى في الاكثر قوله ومخفوض
عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه
مضافًا اليه وفي سوى اربع لغات كما في صحة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما
المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشى في الاكثر التزم سيبويه حرفية
حاشا لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة
لما المصدرية مطردًا كخلا وعدا يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر .
رايت الناس ما حاشى قريشًا . فانا نحن افضلهم فعالا . وما حكى المازني من قول بعضهم
اللهم اغفر لي ولمن يسمع . حاشى الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اى جانب الغفران
الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة
به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو
غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر
واذا وليته اللام نحو حاشى لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل . والاولى انه مع اللام اسم

لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السمال حاشًا لله فتقول انه مصدر بمعنى تنزيهًا لله كما قالوا
في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال . سبحانه ثم سبحانًا نعوذ به . وقبلنا سبح الجودي
والجمد . فيجوز على هذا ان نرتكب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تبريه وتنزيهًا
واما حذف التنوين في حاشى لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل
الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله . سبحان من علقمة الفاخر . ان ترك تنوينه
لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في
سوى ويجوز ان نقول ان حاشى الجارة حرف وهو في نحو حاشى لله اسم بني لشابهته لفظا
ومعنى لحاشى الحرفية . واستدل المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدًا الحاشيه
قال النابغة . وما احاشي من الاقوام من احد . وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا
من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لا لا وسبحلت
وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك . وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي له
حالة بمعنى قلت تلك الكلمة التي اشتق منها كالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام
عليك والبسملة قول بسم الله . وكذا غيره . ومعنى حاشيت زيدًا قلت حاشى زيد واستدل له
على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف
منه نحو سو افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم
الذي بعده من سوء ذكر فيه غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى . وربما ارادوا
تنزيه شخص من سوء فيبتديون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبريته
على معنى ان الله منزه على ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون آكد وابلغ قال تعالى حاش
لله ما علمنا عليه من سوء . وقد جاء في كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا الا قبل غيرهما فيكون تكريرا
معنويا لكلمة الاستثناء . وجوز الكسائي دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت
على الا في الاستثناء كما حملت هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر
الاستثناء مثل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره قوله وغير مبتدا وصفة
جر . اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل
هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا
يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء
نفيا واثباتا . فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلهما حملت
امر ادوات الاستثناء اى الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء
في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير
ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا
واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير

على الا كثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسما اكثر منه فى الحروف فوقع غير
فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما
عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم
تحمل الا على غير الا بالشروط التى نذكرها فاذا حمل الا على غير والا فى الاصل حرف لا تحمل
الاعراب روعى اصلها فجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها
عارية واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى
لا اصلية
صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى
كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير
لا حاجة الى ان يعتذر الانتصاب غير فى الاستثنا بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون
واسطة كما كان فى المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف
المبهمة بابهامه • وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها
على الحقيقة ومعنى عليها عارية فكان غير معربا لواسطة لانتصاب ما بعدها فى الحقيقة والدليل
على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جائنى غير زيد وعمرو بالرفع
عطفا على محل زيد لان المعنى ما جائنى الا زيد قال الفرا يجوز ان يبنى غير فى الاستثنا مطلقا
سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك
فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح
كما فى قوله • لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • كما جى فى باب الاضافة ويجوز ان يكون
نحو قوله • غير انى قد استعين على الهم • اذا خف بالثوى النجاء • من هذا الباب
اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما فى قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز
ان يكون منصوبا لكونه استثنا منقطعا • وقولهم بيد بمعنى غير ولا يجى الا فى المنقطع
مضافة الى ان وصلتها قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز
ان يقال بنائه لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه فى المنقطع قوله كما حملت الا
عليها فى الصفة اى حملت الا على غير فى الصفة قوله جمع اى ما يدل على الجمعية كان جمعا او لا
كقوم ورهط • وانما شرط هذا الشرط لتوافق حالها صفة حالها اداة استثنا وذلك انه
لا بد لها فى الاستثنا من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا ولا تقول فى الصفة جانى
رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا وصفا كما جاز فى غير وذلك لتكون اظهر فى
كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جانى الرجال او القوم الا زيدا احتمل
ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب انهم
زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثنا الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثنا
فاختير كونه منكرا غير محصور ليلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع الى حمل
الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق

نحو ما جائنى رجل او رجال • واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثنا فلا
يعدل عنه • وذلك نحو كل رجل الا زيدا جانى وله عشرة الا درهما • وربما كان المنكور
محصورا وتجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندى عشرة رجال الا زيد ففيه
الصفة لا غير وكذا فى المحصور الاخر نحو ما جانى رجلان الا زيد وما جانى رجال الا عمرو
فان معنى ما جانى رجلان ما جانى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه
وكذا معنى ما جانى جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس فى مثله
اذا الا الصفة او الاستثنا المنقطع هذا كله مبنى على ان المستثنى واجب الدخول فى المستثنى
منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثنا مع هذه الشروط
ايضا لانه يكتفى فى صحة الاستثنا بصحة الدخول • وقال الاندلسى والمالكى لا بد للا اذا
القايل فى كل ذو الرمه
كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا او معرف باللام الجنسية قال
انيخت فالقت بلدة فوق بلدة • قليل بها الاصوات الا بغامها • ويجوز فى البيت ان يكون
الا للاستثنا وما بعدها بدلا من الاصوات لان فى قليل معنى النفى كما ذكرنا ومذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثنا قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا
زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله • وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا
الفرقدان • وقوله عليه الصلاة والسلام الناس كلهم هلكى الا العالمون والعالمون
كلهم هلكى الا العاملون والعاملون كلهم هلكى الا المخلصون والمخلصون على خطر
عظيم • وقال الكسائى تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول
لا يحذف الا بعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع • وقال المص فى البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط • قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان
يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة كان يجعله استثنا • والشذوذ الثانى الفصل بالخبر
بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال سيبويه
لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يجز يعنى ان البدل
لا يجوز الا فى غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذى يجوز معه
الابدال قال المص ولا يجرى النفى المعنوى كاللفظى الا فى قلما واقل رجل واخواته ومنصرفا
كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثنا ولا يجوز الاستثنا ههنا لان الله غير
واجب الدخول فى آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور لو وقع ايضا الجمع المنكر فى سياق
النفى وقصد به الاستغراق لم يجز استثنا المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جانى رجال
الا زيدا على انه استثنا متصل واجاز المبرد رفع الهة كذا على البدل لان فى لو معنى النفى اذ هو
لامتناع الشى لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله • وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص

في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الاية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى
منع اجرا الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما
عدم وجوب دخول الله في الهة فلا ينصر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثنا بصحة الدخول
كما تقدم قوله هو في غيره ضعيف يعني جعل الاصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط
المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه ضعيف هذا عند المص ولا يضعف عند سيبويه
واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما نصب
سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم
حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستوا
الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام
مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثنا لانك اذا قلت جاني القوم
بدل زيد افاد ان زيدا لم ياتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثنا
فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثنا ولا
يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجي والتزم بعضهم وجوب
اضافته الى المعارف فلا يجوز جاني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في
كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف
والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في
الاصل والاظهر لان فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة
بخلاف غير نحو جاني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف
فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثنا قال
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن جو اليمامة ناقتي
وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجي الا في ضرورة الشعر وزعم
الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاني
سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى
ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول فوق التداسي ودون السباعي واعلم
ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن
بعد الا تقول جاني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه
كما يجي في الظروف المبنية وغير خبر ليس اى ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون
اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا
وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه
وابقا المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف

المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل
وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون
ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في
غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثنا والنصب على اضمار اسم ليس اى ليس الجائي غيره
واذا اضيف غير الى ظاهر جاز عند الاخفش ان ياتي بعد لم يكن نحو جاني زيد لم يكن غيره وغيره
بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جاءني ليس عمرك وعمرك وما لاسيما فا
فليس من كلمات الاستثنا حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما
عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فما
مضافة سي اليه وما زايدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها
وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدء محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية
وانما كان اقل لان حذف احد جزي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراة من قرا تماما على الذي
احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روى بيت امرى القيس
ولاسيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة
غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينصب
بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه موذن بجواز نصبه قياسا على
انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال
الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زايدة عوضا من المضاف اليه
ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله
ولاسيما يوما بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طالق والطلاق البتة اذ هي مع
ما بعدها تقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاني القوم ولاسيما زيد اى ولا
مثل زيد موجود بين القوم الذين جاوني اى هو كان احص بي واشد اخلاصا في المجي وخبر لا
محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا
ولاسيما بتخفيف اليا مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو
ايها الرجل من باب الندا الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار في نحو انا افعل
كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في الندا من
ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان
اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب
زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من معمول الفعل
المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو اجبته ولاسيما وهو راكب
وكذا قولك اجبته ولاسيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا

اى ان ركب اخصه بزيادة الحبه وبجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى
وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محتبى راكبا • وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكر الاخفش اعنى
قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده
ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته معنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر ومعنى عنزا صفة
كما ذكرنا • ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعرف • وقد يقال لاسوادما مقام لاسيما
واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم وقد يليها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدا كقولك
ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جانى زيد الا يضحك او صفة نحو ما جانى
منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذى الحال وانما شرط التفريغ
لتكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على اخر فلتسهيل دفعها عما تقتضيها
من الاسم لانكسار شوكتها بالالغا وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم واما الماضى
فجوزوا ان يليها فى المفرغ باحد قيدين • وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا
وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفى نحو قولك ما انعمت عليه
الا شكر وما اتيته الا اتانى وعنه صلى الله عليه وسلم ما ايس الشيطان من بنى ادم الا اتاهم
من قبل النسا وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز
ان يليها الماضى مع هذا القصد لان هذا المعنى هو مع الشرط والجزا فى الاغلب نحو ان جئتنى
اكرمتك وانما قلت فى الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزا متعقبا لمضمون الشرط بل يكون
مقارنا له فى الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار
وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون
ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفى مع الا يفيد معنى الشرط والجزا اعنى
لزوم الثانى للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزا مع حرف النفى والا فصاغ ما قبل الا
وما بعدها صوغ الشرط والجزا • وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتنى الا اكرمتك او ضبين
مضارعا نحو ما ازوره الا يزورنى • ومثل هذا هو الغالب فى الشرط والجزا اعنى كونهما ماضيين
او مضارعين فجاز كون الماضى الذى بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا
فى باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزا فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما
ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان تنظر الى كون مثل هذا الفعل حالا فى
الحقيقة وان كان فيه معنى الجزا فيؤتى به ايضا ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا
واكرمنى ولا ازوره الا ويذكرنى • وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير
مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب فى الحال نحو جانى زيد راكبا ولفظه ايضا
منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا فى ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف
الربط اى الواو فمن ثمة اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمنى وندر قت واصل عنه كما مر
فى باب الحال ويجئ فى الماضى مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارنى ولا يجوز الا نقضا

على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارنى لانك ان نظرت الى معنى الجزا الذى يستفاد من مثل
هذا الحال فالجزا لا يتجرد عن الفا اذا كان مع قد كما يجئ فى بابه • وان نظرت الى الحال الذى
هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور • وانما قلنا ان الاغلب فى الحال مقارنة مضمونه
لمضمون عامله لانه قد يجئ بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اى
عازما على الصيد • وكذا معنى الخبر اى ما ايس الشيطان من بنى ادم من جهة غير النسا الا عازما
على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد تدخل الا ولما
بمعناها على الماضى اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت • وقول عمر رضى الله
تعالى عنه فى كتابه الى ابى موسى رضى الله تعالى عنه عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه
اليه لما لحن كاتبه فى كتابه الى عمر رضى الله تعالى عنه وكتب من ابى موسى وقولهم نشدتك الله
من قولهم نشدته كذا فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول
المتعدى الى اثنين • والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون
نشدت بمعنى طلبت اى نشدت لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اى ابغى لكم اى طلبت
لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا افعلك
ولا اطلب الا فعلك فهو نفى معنى النفى الذى تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد
ضيقت عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فنعلت بمعنى
المصدر مفعول لابد لما اطلب الذى دل عليه نشدتك الله • وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد
المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا لقصد المبالغة فى الطلب
ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله
ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما فى الاستثنا لا يجئ الا بعد
النفى ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجئ الا فى المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع قوله
خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا ويتقدم
معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان فى الاصل كذلك
فقوله بعد دخولها اخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل فيه نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه
قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة
ومفردا او جملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم
اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان فى الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا
او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدا • وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام
نذكر بعضه هنا وبعضه فى الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصايصه ما ذهب اليه ابن درستويه
وهو انه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على
المضى فيقع المضى فى خبره لغوا فينبغى ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو
يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق

المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدّره لتفيد التقريب فى الحال اذ لم يستفد
من مجرد كان ٭ وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظلّ وبات ٭ وكذا ينبغى ان يمنعوا نحو يصبح
زيد يقول وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد

ولا نقدرها

ولا نقدرها فى قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قميصه قدّ ٭ وفى قول
الشاعر ٭ وكان طوى كشحا على مستكنّة فلا هو ابداها ولم يتقدم ٭ ولا فى قوله
اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ٭ اخنى عليها الذى اخنى على لبد ٭ اذ لا منع من قيام شيئين
يفيدان معنى الماضى ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان

المعنى

ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى
الى حالة مستمرة وهى مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا
يستمر به الحال المنتقل اليها كقولك لمريض كنت مريضا فصرت متماثلا ثم نكست وكذا ما
زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى الا ان تمنع قرينة وما يصلح له
للاستمرار وهو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غنى او مضروب او
الفعل المضارع نحو زيد يقدم فى الحروب ويسخو بموجوده اى هذا عادته لانه وان كان فى
الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل

لزمان

غير مفيد للزمان استعماله فكذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا
قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها
للاستمرار ان تقع اخبارا لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضى فانه لا يستعمل فى الاستمرار
استعمال هذه الثلاثة فلم تقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما
المفيدة للمدة نحو ما ذرّ شارق تقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجى فى قسم
الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا ٭ وقد تجى بمعنى الماضى كقوله تعالى ما دمت
فيهم واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما نبيّن فى الافعال الناقصة
والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم
الفاعل بخلاف الماضى واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية ٭ والاولى ما تقدم
لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا
اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين
لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغى ههنا
ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله
ويحذف عامله فى نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز فى مثلها اربعة اوجه
ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت قوله عامله اى عامل خبر كان
واخواتها وما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان ٭ واعلم
انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين ٭ اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا ٭ اى ولو كان الدفع اصبعا
اى قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا ٭ فما اعتذارك من شئ اذا قيلا ٭ اى ان كان
حقا وتقول لارحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اى ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب
نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اى ان كنت ولو كنت ٭ واما فى مثل التركيب الذى فى المتن اعنى
ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفا وبعد الفا اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا
فسيف وان خنجرا فخنجر فمقول نظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او
نحو ذلك كما فى قوله مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او فى عمله خير جاز فى الا
مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او فى يده سيف وان كان
فى عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به
سيفا لا ان له اعمالا وفى تلك الاعمال خير ولا ان فى يده او فى صحبته وقت القتل سيفا هذا
الذى قلنا فى المعنى ضعيف ٭ واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى
هو فى صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ٭ ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بلا وصف
مع اسمه الذى هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا ٭ فان قلت فقدر للرفع كان التامة
قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على
المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب
وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب ٭ وربما جرّ ما بعد ان او ان لا مع ما بعد فائهما
ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف ٭ وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح
اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ٭ ومررت برجل ان زيد وان عمرو ٭ وذلك لقوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب فى الاول اما مختارا واما واجب ٭ واما الاسم
الذى بعد الفا فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدء بعد الفا وهو شايع كثير واما نصبه
فاما بتقدير كان بعد الفا اى فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لايق نحو فيجزى خيرا وحذف
المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك
من نحو الفعل الناصب المذكور ٭ وقيل لان مجى الفا مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية
ويجوز ان يقال ان مجى الفا فى الفعلية انما نقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا
بد من الفاء نحو ان ضربتنى فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثانى اصل فعكسه
يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل فى الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل
فى موضع واحد قوله ويجب الحذف اى يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ٭
ابا خراشة اما انت ذا نفر ٭ فان قومى لم تاكلهم الضبع ٭ اى لان كنت فحذف حرف الجر
جوازا على القياس المذكور فى المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا
يجمع بين العوض والمعوض منه ٭ واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض ولا يستند

ذلك ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فقد الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا
فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قايما اقمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرط
ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل اي فتح الهمزة وكسرها
بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من
الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله ٭ اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا
عدد فلست بمفرد ٭ واما اللفظ فلمجي الفا في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا
فالله يكلا ما تاتي وما تذر ٭ مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف
شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون جوزوا
جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا
لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما
شرطيه بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا
نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم ياكلهم لان معمول خبران لا تتقدم عليها واما
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم فسيجي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفا لا يعمل
فيما قبل الفا الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة
نحو وربك فكبر كما يجي في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تنكير ويفتخر
وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما اقمت ٭ والعامل في اما انت مرتحلا
محذوف اي يكلاك الله لا جل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال
مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسيف
وان حقا وان كذبا ٭ وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف
شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاها على وضعها الاصلي
مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره ٭ فاذا عبرت عن حالها
الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط
ولا بد اذن من ما لتكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان
تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها مع اسمها وحدها ٭ فان كان الاول وجب في جزائها
الفا لتوذن بها ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفا علم السببية فجي بها لما تغير صورة حرف
الشرط المفيد للسببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزا السبب اعني كان مع اسمها وخبرها
وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان يكن شي موجودا يوجد
انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذا من اقامة جزو من اجزا مقام الشرط لانه لم يبق منه
شي كما يجي في حروف الشرط وان كان الثاني فالفا غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها
نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون
حرف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور ٭ وقد تحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال

سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة ٭ وقال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام
في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن عضة ما ينبتن شكيرها النون كما جازت
مع اللام في نحو لتفعلن كما يجي في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده نحو
رايتك لدن قايما اي لدن كنت قايما ٭ وقد جا كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواتها
قال من لد شولا فالى اتلايها اي من لد كانت شولا والاتلا ان تلد الناقة فتصير ذات تلو
قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قام
اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او
مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان
معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متأول
لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو
اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز
بالقيدات المذكوره لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها ومن ثمة كونه نكرة وكونه
مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجي ولو قصد الى اسم لا
من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها
ونكرة ومضافا فالحوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله
لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع
للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم
لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب
بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني
على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا
مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع فالفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرا في اعرابية
خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك
انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها
جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها
نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا
وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما
لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لثقله بتركيبه مع عامله قال
ابو سعيد وانما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية
في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان
من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لثقل الكلمة بالتركيب مع
كونها معربة ٭ والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل

من الاسم المنون لغير الاضافة والبنا غير معهود • وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا ومعمولها في موضع ابتدا فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدا سبب بنا معمولها على مذهب من قال ببنايه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت ساير العوامل كان واخواتها فخولف معمولها ساير المعمولات • وهذا ظريف اعني بنا المعمول او حذف التنوين منه بمخالفة العامل اخواته والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية • وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصا بل الظاهر كما ان ما جاني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها • وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البنا على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون مضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يتركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب • ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون • وقيل انما قال ذلك لانه ليس شي من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع • والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المثنى بحضرموت كما يجي في باب المثنى واما جمع سلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على مذهب ابن الغو ذا خلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله •

على

اودى الشباب الذي مجد عواقبه • فيه نلذ ولا لذات للشيب • حذرا من مخالفته في الحركة لسا ير المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد • واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بنا المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وعجبت من لا شي وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجي وتوسطها بطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر • وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزايدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش • لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذووا احسابها عمرا • فلا زايدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فما ظنك بجواز البنا مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان ذاته اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير • ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا المتضمنة ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من في الوجود من يوقع صلوته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير • اعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة • والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة

الابتدا

لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس
المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها • وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا
من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها • وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز البناء
ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد ذيلها ضعف
امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعدها للتركيب دلالة على التركيب
وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما مزجا تعدى البناء من لا الى
المنفي بسبب التركيب • فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا
من ضعف عملها ان يلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اي التي
الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول • واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا
يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها • وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس
وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت
فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في
الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبر ان لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة
واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في
الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال •
بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت • ركائبها ان لا الينا رجوعها • واما مع المنكر المتصل فنحو
لا رجل في الدار قال • وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا • حياتك لا نفع وموتك فاجع
ومثله قولهم لا سواء وقوله • فانا ابن قيس لا براح • وقوله تركتني حين لا مال اعيش به
وحين جن زمان الناس او كلبا • واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي
لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر
بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس لك متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا
ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله • ان الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ
ولا مال وتكون لا في لا سواء عوضا من المبتدا المحذوف اذ لا يقال هما لا سواء على ما ذهب اليه
سيبويه • واما وجوب حذف المبتدا فلكثرة الاستعمال بان لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى
ليس وهو تحكم وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس • وقد ذكرنا في
المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ ثم نقول هنا
نقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الا في الموضعين احدهما ان تكون داخلة
على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا بقيت او لا
رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطيت سهلا ولا نعمة اي لا
نعمت عينك نعمة • وكذا لا مسرة ولا كرامة • واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعا نحو لا سلام
عليك ولا بك السوء لان الدعا بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت

سلاما كما ذكرناه في باب المبتدا ولا اصابك السوء واذا دخلت على نولك نحو لا نولك
ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر • وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل
لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعا نحو قوله فلا صدق ولا صلى على ما
يجي في قسم الحرف وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط • احدها ان تدخل على لفظ
شي سوا الجر بالاضافة نحو هو ابن لا شي او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شي وغضبت
من لا شي وما انت الا كلا شي وخلقت من لا شي او النصب نحو كانك لا شي او الشي سوا او
ارتفع نحو انت لا شي • وثانيها ان يجر ما بعد لا بالجر فيها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن
لفظ شي الا بها من حروف الجر ولم يثبت الجر بالاضافة • واما قول جرير
ما بال جهلك بعد الحلم والدين • وقد علاك مشيب حين لا حين • فالاولى ان لا زائدة كما في
قوله في بير لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل
اوانه اي في وقت يكون في اثنايه وقت الشيب • والاول اي الوقت الاول من اللثين
الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على
تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين • واما قول الشاعر • حنت قلوصي حين
لا حين محن • فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثالثها
ان تعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك
زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد
ولا عمرو • وقالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانما يلزم تكريرها مع العلم
واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم
تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل خلاف العلم • واما المعرف
باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها في نحو لا الرجل في الدار ولا المراة استضعف
هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فيجوز عدم تكريرها
نحو انت غير الفارس ولا الشجاع • والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها • هذا وان كان لا
بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا
ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاني زيد لا راكبا ولا ماشيا
واما قول العوام انا لا راكب والانسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز
ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شي ومع الشرط الثاني معلل
ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة • وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية بعدها لتعذر
دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جيت بلا زيد من غير تكرير مع العلم ومع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونفي كون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم
الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها
التصدر • واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرئة

ويُنزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري • وكذا لا صعق في
الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظتي
عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال
لا هيثم الليلة للمطي • وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب • نكدن ولا امية في
البلاد • ولنا ويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة
لتوغله في الابهام واما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة
هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه
ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة يمتنع وصفه
بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة • واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة
كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو
صلى الله عليه وسلم كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار
اسمه رضي الله تعالى عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن
وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى
لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفرا اجرا المعرفة مجرى النكرة بلا حاجة الى التاويلين في الضمير
واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف
ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة
جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبني
اسميها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما
خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها
لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر
مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان
ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا
فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر
عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك
الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز
ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما
الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على
امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على
حياله • والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية زايدة لتاكيد نفي
الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله •

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه • على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا
بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتدا وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة
عنده في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز بل يجب ان يقدر لكل منهما
خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذا لا وحدها
ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا • والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زايدة
كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز
ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا
لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظة لا في رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا غير
زايدة بل لنفي الجنس لكن يلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير
مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغا كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير
حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية
كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول
ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زايدة سوا ولا نقول
ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل
ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا
انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة • والرابع رفعهما على ما
ذكرنا انه يجوز الغا لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين
بالابتدا ولا الثانية اما زايدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زايدة كالاولى ومذهب
سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتدا فقط فاما ان
تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة • والخامس
رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغا وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب
اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المصنف من
رفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث
والرابع سوا في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة
وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين • قوله واذا دخلت الهمزة
لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول
بان الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد اما ان يكون للانكار او
للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان
لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان رضي الله تعالى
عنه • الا طعان ولا فرسان عادية • الا تجشؤكم حول التنانير • وفي مثل الا قماص بالعير

يضرب لمن ذل بعد عزه فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب الانتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه ❊ واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله ❊ الا سبيل الى خمر فاشربها ❊ الا سبيل الى نصر بن حجاج ❊ فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه والا ماء وخمرا اشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة ❊ واختار المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبر لها اذ التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي لا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبنا في المفرد المنكر واما قوله ❊ الا رجلا جزاه الله خيرا ❊ يدل على محصلة تبيت واليت مضمن فقال يونس نونه ضرورة ❊ وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا ❊ وسيذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا تروني رجلا ❊ ويروى الا لغا في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا ❊ ورؤي الا رجل بالجر اي الا من رجل ❊ قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف ❊ والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي مبني النعت اذا ولي مبني لا وكان مفردا ❊ وانما جاز بنا النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البنا اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشيا فيه ❊ احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا ❊ وفي اللفظ متصلا به والثاني كون المنفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في نحو يا زيد الظريف لان الندا متعلق بالموصوف ❊ والثالث قربه من لا التي هي سبب البنا اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبنا النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني فلا نفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه ❊ وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث لانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا ❊ وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان نحو نهما مجرى اسمها ولا نقول في

هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذا في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تفصيا من هذا ليست لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما كما تعمل في خمسة عشر كما اذا قلت لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفي منهما مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها ❊ وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة ❊ ولفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة باشرته ❊ ويجوز في المضاف الذي باشرته لا رفعه ❊ وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ❊ وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبة بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على اخر ❊ والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا ❊ وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت انتصب في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسما تلك لانتفا معنى الابتدا معها كلها ❊ ولقايل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها لضعف عمل لا ❊ الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغا مع التكرير ومن دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته المشبهة اعني ان مشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه برفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البنا وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية ❊ نحو جاني هولا الكرام بالرفع ❊ وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ❊ ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب ❊ قوله ❊ والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة

رفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفي المبني ومن قال
رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة
ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع
الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن
التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة
بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المنفي نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز
رفع المعطوف حملا على المحل لا بعد الخبر كما في انّ وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد
الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان
يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء اذ كان مفردا نكرة نحو لا رجل
صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب
رفعها وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن
النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل يربى عليه من حيث كونه هو المنفي بلا هو المقصود
فيجب بناؤه ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف كالموصوف فتركيب لا مع
الموصوف كتركيبها مع الوصف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل
مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب
امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يعهد دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين
الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء في بابه ويذكر في باب البدل
انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء كما
تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس
ويلمها في هواء الجو طالبة ¤ ولا كهذا الذي في الارض مطلوب ¤ وهذا يدل على انه
يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على
اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في
قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير ¤ لا كالعشية زائرا ومزورا ¤ فقيل
انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رأيت
كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر
عشية اليوم زائرا صار الآخر هو الاصل الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز
ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيدا لمنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر
لا يؤكد بذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه في المنادى
كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنيا
لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني
نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار

مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في
المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما
وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا اب له ولا غلامي له جائز
لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا
وجاز ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من
بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة فتحذف نوني المثنى والمجموع واثبات
الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا له ولا اخا له فيكون معربة
اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون
معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف
حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا
بان اللام هٰهنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم
تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين
المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين
المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا
بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرب بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية
بلا الرفع مع التكرير لا فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل
كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض
انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا
غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله ¤ وقد مات شماخ ومات
مزرد ¤ واي كريم لا ابا لك يخلد ¤ فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال
لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى
وهو شاذ كقوله ¤ يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام ¤ قال المص رحمه الله تعالى لا يجوز ان يكون
مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر
لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع
الفصل باللام وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة
بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا
ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابا لك واب لك بمعنى واحد
وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة
فالمسند اي خبر لا في لا ابا لك محذوف اي لا ابا لك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي
لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب

ولا خلاف في اتحاد فحوى الجملتين من كون المسند اليه في احديهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال
المص رحمه الله ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه
للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا
يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك
لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان ابا لك واب لك عند شيء
واحد من حيث المعنى ولك في لا اب لك اما خبرا او صفة لاسمها واسم لا يصير بالصفة ولا بالخبر
مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا بل لمشاركته له اي لمشاركته نحو لا ابا لك
ولا اباك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف
الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضعف
صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب
الاضافة واب لك شارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من
جهة ان اعطاءه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها
لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون
بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل طويل
ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك
لم تحذف النون من غلامين اتفاقا على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف
اليه بنعت المضاف واما على مذهب المص رحمه الله فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل
به بينهما واما ان فصلت بالظرف والجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي
بها لك او لا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع
في الظروف ولم يجوزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله
كان اصوات من ايغالهن بنا • اواخر الميس انقاض الفراريج • قوله ويحذف في مثل لا عليك
اي لا باس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف
الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوف اي مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف
جر فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما
وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه
بموجب فالرفع قوله هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لانهما لا يجتمعان
معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل
ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها
في موضع فاللغة الحجازية اذا اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط سيجيء وغير الحجازيين وهم بنو
تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا

عملص

يليها ان كقوله • وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا • اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل
كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون
متمكنة في ثبوتها في مركزها واما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع
عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سوا في الحقيقة وذلك لان معنى ليس في الاصل
ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيدا نفي الكون ومعنى ما مجرد النفي ومعلوم
ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما
وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس
اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجي ان بعدها فانما عزلتها لانها وان كانت
زايدة لكن شابهت ان النافية لفظا فكان النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيدا لا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل
بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت اذ بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس
انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا • ولا صريفا ولكن انتم الخزف • وان العازلة
عند الكوفيين نافية لا زايدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا
بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى
التحقيق والتاكيد فلان قد يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق
وكذا في لا ان مع ان في الا معنى التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفرا
الا اوارى ما ان لا ابينها • بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لايا ما ابينها ومما يعزلها
عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال
المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك
وما الدهر الا منجنونا باهله • وما طالب الحاجات الا معذبا • واجيب بان المضاف محذوف
من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكونان
مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا
كان او غيره نحو ما قايم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف في العمل
بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان
الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي
زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي لا اعمال عندهم
عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر • فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا
يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر مقدم عليه
وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة وروى

مَا مُسِيًّا أَمْرًا عَنْبَ قالوا وَنحو قوله ۝ لو انك يا حسين خلقت حُرًّا ۝ وَمَا بالحُرّ انت وَلا الخليق
دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ البا لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى
هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه
لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقًا نحو ما انّ زيدٌ بقايم قال ۝ لعمرك ما ان ابو مالك
بِوَاهٍ وَلا ضعيف قواه ۝ وَمنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والكيت
المذكور شاهد له وَلا يمنع دخول البا في خبر ليس غير نقض النفي بالا ۝ وذلك لان البا لتاكيد
النفي فلا تدخل بعد انتقاضه ۝ وَقد تدخل هذه البا على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج
وَفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج ۝ وَقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير
بعده النار وَقيل هي بمعنى في ورُبما وَزيدت في الحال المنفية نحو ما جاني زيد براكب
وَفي خبر ان الآتية بعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات
وَالارض وَلم يعي بخلقهن بقادر على وَقد تزاد بعد ليت قال ۝ ندمت على لسان كان مني
فليت بانه في جوف علم ۝ وَمما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على
الخبر فلا يجوز ما زيدًا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه
حاجزين ۝ وَاما اذا تقدم الخبر وكان ظرفا فقد ذكر حاله ۝ وَقال الكوفيون الاسمان بعد
ما مبتدا وخبر وَانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني البا وليس بشي لان البا زايدة فاذا لم
يثبت لم نحكم بكونها محذوفة وَايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا ۝ وَذلك لان الناصب ليس نزع الخافض
بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونها مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب
الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضًا
ليس بقياس الا مع ان وانّ ۝ وَاجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قايمًا
الا زيدٌ اي ما احد قايما الا زيدٌ وليس بشي لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قايم مقام المتعدد
المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل
لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيدٌ قايما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم
وَايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظروف وَمع انتقاض النفي قوله وَاذا
عطف عليه اي على خبر ما سوا كان منصوبا او مجرورًا بالبا الزايدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت
عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع
واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثنا فلا نعيده
وَقال عبد القاهر هو خبر لمبتدا محذوف اي ما زيد بقايم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا
عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده
على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجي في باب العطف
وَقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عندما ينعزل عن العمل

فتوهموا ان الاول مرفوع ومثله كتوهم الجر في قوله ۝ مشايم ليسوا مصلحين عشيرة
وَلا ناعب الا ببين غرابها ۝ وَليس ما ذهب اليه بشي لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام
وَاذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالبا منفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد جاز في المعطوف
الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال ۝ معاوي اننا بشر فاسجح ۝ فلسنا بالجبال
وَلا الحديدا ۝ وَيجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف
اي وَلا هو قاعد وَقد يجر المعطوف على خبريهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد
قايما ولا قاعدٌ ولا قاعدًا ولا قاعدٍ وذلك بتوهم البا فيه لكثرة دخولها على خبريهما وذلك كما
في قوله ۝ مشايم ليسوا مصلحين البيت ۝ وَاما في غير خبريهما نحو هل زيد خارجًا او داخل بالجر
فضعيف نادر لانه لا يكثر البا في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت ۝ وَقد يحمل هذه المعاملة
المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه
نحو زيد ضارب عمرًا وبكرٍ فان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به بعد
ما هو من سبب اسمهما نحو ما زيدٌ قايمًا ولا قاعدًا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه اخر وهو
ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيدٌ قايمًا لا على زيد قايما
فيكون عطف اسمية على اسمية وَيجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعد غلامه فيكون
من عطف اسمية على فعلية وَيكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيًا لان ما كان لنفي الماضي
وَمضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال
وَاما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف
او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وَتقول على هذا ما كان زيد قايما ولا عمرو
قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي وَاذا رفعت فالقيام منفي
في الماضي والقعود في الحال وَاما في ما زيدًا وليس زيد قايما ولا عمرو قاعدًا او قاعد فالجملتان
حاليتان رفعت قاعدًا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس
وَما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قايما وليس
زيد قايما وما زيد قايما وَيجوز في ما زيد قايما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عملها ولا يجوز ذلك
فيما كان زيدٌ قايما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل
يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية وَيجوز في نصب قاعدًا في ليس زيدٌ
قايما ولا قاعدًا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ۝ وَيجوز هذا الوجه في
ما زيدٌ قايما ولا قاعدًا ابوه وَان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه
في ما وَيجوز في هذه المسالة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه وَيكون عطفا
للمفرد على المفرد ۝ وَلو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على
تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما

على تقدير جواز دخول البا على خبرها المتقدم وكذا ان اظهرت البا فى هذه المسأله فى قائما
نحو ليس زيدا وما زيد بقائم ولا قاعدا ابوه جاز لك فى قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه
المذكور سوا ولو جعلت مكان السبب المذكور اعنى ابوه اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقائم
ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر
جملة واحدة وتكرير الاسم فى الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا
اقامة الظاهر مقام المضمر لان المضمر اخف الا ان يكون فى موضع التفخيم نحو قوله تعالى
القارعة ما القارعة واما فى الجملتين فكثير وان لم يطبقا كقوله تعالى لن نومن حتى نوتى
مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما فلا ضمير يرجع الى الاسم
نحو ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله فى اللفظ مربوطا
به بخلاف تكرير الاسم فى نحو ما زيد ضاربا ولا قاعد زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم
لفظا فلهذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز
نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها من العايد الى الاسم اى ابو زينب وان جعلت موضع
السبب اجنبيا نحو ما زيد بقايم او قايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمروا
لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيما يجب له وقد وجب فى المعطوف عليه ان يكون فيه او فى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه
مشتقا فكذا يجب فى المعطوف الذى هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا فى معموله فاذا لم
يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتعديه على الا
اوجره ان جوزنا دخول البا على خبر ما المتقدم على الاسم على مذهب الربعى هذا فى ما واما فى ليس
فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على
الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش فى تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا
يشترط فى المعطوف عليهما ما اشترطه المص فى كون الاول مجرورا والثانى منصوبا او مرفوعا
كما يجى فى باب العطف وبعض العقد ما منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا فى ليس
بنا على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض
سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل فى المعطوف عنده
هو العامل فى المعطوف عليه لا المقدر كما يجى فى التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية
عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بمشهور
وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذى تكرر ذكره قال
الاندلسى ينبغى فى لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هى فيها اولى
فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون فى كتبهم لها شرطا الا واحدا وهو كون
معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط
وقد تلحق التا لا نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد تحمل

على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفرا تكون مع الاوقات كلها وانشد
ولات ساعة مندم والتا فى لات للتانيث كما فى ربت وثمت قالوا اما لتانيث الكلمة
اى لا او لمبالغة النفى كما فى علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها
محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص تعمل عمل ليس لشابهتها له بكسع التا اذ
تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما فى نحو عبد الله ليس
منطلقا لان الحرف لا يتضمن فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم
لا والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزين هذا
قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل تعنى
لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف
لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون
لات هى لا التبرئة وتقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها
فالخبر محذوف كما فى لا حول ولا قوة واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص
كما فى لا عليك ونقل عن ابى عبيدة ان التا من تمام حين كما جا العاطفون تحين ما من
عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات
واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان وتهنا و
لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافى عنهم وليس بشى اذ
لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نحو تالله نادر ولم يسمع لات حين
مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان
عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة تعنى قوله
طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقا اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة
وبنى اوان على السكون ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسر النون لالتقا
سواكن كما كسر دال اذ اذ تقول حذفت وبنى على الكسر للساكنين لا على السكون لئلا يلزم
اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا تعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه
الا اذا كان جملة فلا يرد فى نحو من قبل وقيل ان اوان مجرور من مقدرة بعد لات اى
لات من اوان فكذا نكرة ولات حين مناص على القراة الشاذة كما قالوا الا رجل اى لا من
رجل واما لات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات
هنا حنت وبدا الذى كانت نوار اجنت وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد
يقطع عن الاضافة قال فى اثر الاظعان عينك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيح اى
ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم حملا ليس على ما و
ابو على فى ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورد فى كلا
نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب

اوصفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك فى الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا
ساد مسده اذا ولم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه مبين شرحه
بما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثه الكسر والفتح والالف المضاف اليه
كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا اى الامر اولا على ان المجرور بحرف جر
ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من
اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف
التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا فى مررت بزيد مضاف
اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد فى مررت بزيد قوله او
تقديرا كما فى غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا او تقديرا على الحال
وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اى متوصلا بالحرف
ظاهرا او مقدرا قوله مرادا حال بعد حال اى مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول
فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه
غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما
وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ
به حيث لم يجر والمقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه
كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما اختلف
آخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف
اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما يحد ليعرف فيرفع ثم حصلت
فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر
واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه
مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضاربا وان كان
مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا
ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم اسم الفاعل
بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف
عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى
العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف
فيه مقدرا وكذا اذا قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو
اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد بها الاضافة
التى تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي
فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب
الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون

لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب
وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما به يتقوم هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول
الكتاب وانما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل
ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما يتقوم به المقتضى امرا ظاهرا
جليا فى الاغلب قوله فالمقدر شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها
قال فى الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم نفصل اللفظى عن المعنوى
بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان
اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدر
فكيف يندرج فى التقديرى وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت
بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنويته اى التنوين
او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون لو قدر انه
كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضاربو
الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل تمام ما هى فيه كما ذكرنا فى اعراب
المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد تحذف من المضاف هاء التانيث
اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس
على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه
وبمعنى من فى جنس المضاف وبمعنى فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد
المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد
ضعيف اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادة اللفظية التى هى
كون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة
نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر
والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف
اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى قوله
فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف
وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف
ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك
تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان
كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية

كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين
كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما
كبتت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجي في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والراقود هو
الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع
غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور
سينا ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجي من التاويل
لان الثاني اعني الجامع علم وتخصيص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف
هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي
هو مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اطلاق اللام في مثله
فالاولى اذا ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قال الاندلسي في النحاة ولا تقول
ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى
اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقا لسهيل وهي التي يقال
لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالمعنى الذي مر
من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي
بتقدير من ولا ثالث لهما ● قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة
المعنوية بخلاف اللفظية فانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها ليفيد ان لواحد
مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام
زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية
بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين
المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان وكذا كان نحو ابن
الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعه ثم قد يقال جاني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله ● ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه
فلا تطمئن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سوا
بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه
ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد ● قوله وتخصيصا
مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امراة ● قوله وشرطها اي شرط الاضافة
الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر
بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله ● علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
بابيض ماضي الشفرتين يمان ● ولا يجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمبهمات
لتعذر تنكيرها ● وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذ لا منع من اجتماع

التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به
معنى نحو زيد الصدق وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم ● مضر الحمرا وانمار
الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف في
الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة
فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف
التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسما قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما نحو نظيرك وشبهك
وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى
اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة ● وكذا مماثلة زيد لا تخصص ذاتا اذ كل ما هو
نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب
والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضفت غيرا الى معرف
له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان
قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله تعالى عنهم ضد غير
المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم ● وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك
في شي من الاشيا كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقيل جا مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك
في الشي الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شي خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة
وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي
كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ● ان قلت خيرا قال شرا غيره وجوابه
انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف
اليه وقد جا قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال
المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا يقال انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا
فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها ● وذلك كما تقدم في باب المنصوب
بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تاخيهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع
سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون
غيره ومنعهما الفرا ولا السماع لا يرد ولا سيما اذا اعضده القياس وكلهم منعوا عشرون
ايما رجل واي رجل لعدم السماع اذ لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبه يتعرف بالاضافة
لانحصار الشبه في جميع الوجوه ● وذلك لاجل المبالغة الذي في هذا التركيب كما في عليم
وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد في مثلك
وغيرك وما في معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك
ومشابهك ومغايرك ● فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية

اذا اردت الحال والاستقبال • فالجواب انه انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال او الاستمرار كما يجي بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك
وكفيك ونهيك ونهاك انها مما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك
زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسما افعال
كما يجي في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتدا ان نحو كقوله
فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح
وقوع الفعل فيه لاذا بها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك
وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسما الا في
الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت
برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبامراة كافيك من امراة اجراء له في عدم
التصرف مجرى قدك وقطك • وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك
من رجلين وبامراة ناهيتك • وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك من رجلين
وبرجال هدك من رجال وبامراة هدك ومعنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه
مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فايدته وربما جا فعلا منصرفا نحو برجلين هداك وبرجال
هدوك وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك وبامراة هدتك وبنسوة هددنك ويجوز
ان يقال في حسبك وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل
مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم • اماوي اني رب
واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد
مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشي بنفسه وذلك
ان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب وذلك المضاف
نحو رب رجل واحد امه فالها عايد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد
امه وسيجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها
فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه
وكذا ان كان نكرة مختصة بشي نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدد
بلدة وبيس قبيلته وابن ابيه وامه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي
لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز
مثل ذلك في المعرف باللام كقوله • ولقد امر على اللييم يسبني • وقد يكتسي المضاف التانيث
من المضاف اليه اذا حسن الاستغنا في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض
اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال • لما اتى خبر الزبير تواضعت
سور المدينة والجبال الخشع • اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة وقال • اذا بعض
السنين تعرقتنا • كفى الايتام فقد ابي اليتيم • وقال • مر الليالي اسرعت في نقضي •

وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه

اخذن بعضي وتركن بعضي • اذ يقال السنون تعرقن والليالي اخذن ومنه قوله •
وما حب الديار شغفن قلبي • ولكن حب من سكن الديارا • فاكتسى التانيث والجمع وقد
يكتسي المضاف البنا من المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنية • قوله وشرطها تجريد المضاف
من التعريف قد مر وجهه • وقوله ومما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في
كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والماية الدرهم والالف الرجل
وهو ضعيف قياسا واستعمالا • اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون
اللام في المضاف ضايعا • واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحا والفصحا على غيره
قيل وجه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه فالمضاف هو المقصود بالنسبة
وانما جي بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو نعرف المقصود بالنسبة تعريفا
من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف
من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلاثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هو ثم رجعت
الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة الى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا
هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة النكرة الى المعرفة ولا نظير
له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان
الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف • وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة
في العدد المضاف هو المميز • وانما جي بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى
نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يات العددين وايضا الاغلب وصف المضاف
اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان • واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في خاتم
فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة • قوله واللفظية ان تكون صفة مضافة
الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيدا لا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا
للفرا وضعف الواهب الماية الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار
في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك • قوله ان يكون
صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج • قوله مضافة الى معمولها
اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مضارع مصر
وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها
محضة قال المص رحمه الله ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك
ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المص في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه
مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس
كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما
ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو • يا سارق

وقد يكتسي المضاف البنا من المضاف اليه

الليلة اهل الدار * فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال * رب ابن عم
لسليمى مشمعل * طباخ ساعات الكرى زاد الكسل * ولعل المص رحمه الله تعالى جعل مالك يوم
الدين بتقدير اللام كمصارع مصر ولهذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف
لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله
انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا او انه بمعنى الماضي كانه قال ملك يوم الدين اي امر يوم الدين
فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرف قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار
لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل
والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما
يجى واسم المفعول المضاف الى معمول ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة
المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجى في بابها ان شاء الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشيا اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف
الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجى
بيانها بعون الله سبحانه وتعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون
اضافة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك انه
اذا كان فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر
منون فتكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة
مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فسيجي حكمه بعد ان شاء
الله تعالى واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل
والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال والاستقبال
او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه
ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة
اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو
زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه
واذا كان كذا فاضافتهما الى سببي هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما
من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم
الغلام فالمعنى له غلام قائم * وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف
المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يكن تعين هذه الثلاثة بما اضيفت اليه ولا تخصصها منه
بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم
من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق
كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه
بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها

فتسبع بالمرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما يجي * وكذا يعملان في
الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب
امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط * وكذا ينبغي ان يكون الحال المشابهته للظرف
وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره
من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا
وبجعل هذا الشرط لما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما
اذا يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول
بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة * واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار
فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته
للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يومن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته
واذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة لن
فاضافتهما اذا الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة
لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة الثلاثة عملت نحو انه لمنحار بوائكها وضروب بنصل
السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبيهما الا الى الفاعل
والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء
باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله * بمنجرد قيد الاوابد هيكل
اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله * يا سارق
الليلة اهل الدار * واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي
فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل فتكون اضافته عنده لفظية والدليل
على ان كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة
رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى
فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد
امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته
واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف
اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون
اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك * وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان
استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى
الاستمرار في الفعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث قال سيبويه رحمه الله تقول مررت
بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول
تريد شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل
المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل بتقدير كانه

جامد كما قال الله تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب

ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فايدته الا مع ضميمة ومعنى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمروا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمروا اى يضرب عمروا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر ويتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعريفه بزيد • فان قلت مقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس • وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل واسم المفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها • قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلبها هو فاعل له ومفعول اقوى من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات تعقله او بعد حصوله لما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشرط حتى يعملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه يتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتهما للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسوا الفراء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه • فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة • ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسألة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المصنف رحمه الله اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة • واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجئ باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان يتعرف بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله • لحافي لحاف الضيف والبرد برده • والاولى انه يقوم مقام غير الضمير فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة او غير ذلك مما الشرط فيه ضمير فلا فلما جئ باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا لما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى الموصوف اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب • الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرو الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح

كما يجي لم يجيز وا فى اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع فى صورة المنصوب
حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار فى الحسن الوجه
جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول فى نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف
الضمير واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن الوجه فى النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع
لتصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص فى الجر بالحسن
الوجه مع ان حقه النصب وليس للفرا ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان
الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز فى المحضة اضافة المعرفة
الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك فى اللفظية ٭ ونسب ابن مالك الى الفرا انه يجيز اضافة نحو الضارب
الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشابه بالحسن الوجه
ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفرا لا يفرق
بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافى فانه قال ان الفرا يجيز هذا الضارب زيد وهذا
الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اى هذا الذى
هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية فى التقدير ولا يجوز
كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافى هذا قول فاسد قال
ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذى هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اى هذا
الذى هو غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان فى الضاربك
قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس
الفرا ح عليه مندفع من اصله والثانى انه مضاف الا انه حمل فى صحة الاضافة وان لم
يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف ٭ وانما قلنا ان اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم
الكلمة كما فى ضارب زيد وضارب زيدا ٭ وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان فى اخره اما
تنوين او نونا وهما يشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلو لم تحذفا
ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا فى حالة واحدة فلما التزموا الاضافة فى
ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب
واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك ان للفرا ان يقول
اذا جاز لك حمل ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة فى المجرد
دون ذى اللام ومع اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز
لى حمل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعلة
حاصلة فى المجرد دون ذى اللام ومع حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى
ان تعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها ٭ وكذا حال الصفة
المشبهة فنقول اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة

المشبهة كما يجي واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان
يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه معمول ظاهر او مضمر
فالظاهر ان ولى المجرد جازت اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جاز
الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو
الضاربا زيد والضاربو زيد ٭ وكذا يجوز اذا كان المعمول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون
خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل
لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها ويلحق بها نحو الضارب وجه غلام
اخى الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى
ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة
اذا عاد الضمير على ذى اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد جعل ضمير المعرف باللام
فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله ٭ الواهب المائة الهجان وعبدها ٭ لانه يحتمل
فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجي عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن النون
غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفرا كما مر وان ولى المجرد عن اللام
او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور ٭ وحكى بعضهم
جواز ضاربنك وضاربنى فى الشعر وانشد ٭ وليس حاملنى الا ابن حمال ٭ وقيل بل النون
للوقاية تشبيها بيحملنى وان كان شاذا ايضا ٭ وقيل الرواية يحملنى لا حاملنى وانشد ايضا
هم الفاعلون الخير والامرونه ٭ اذا ما خشوا من محدث الامر معظما ٭ قال سيبويه
البيت مصنوع وانشد ايضا ٭ ولم يرتفق والناس محتضرونه ٭ جميعا وايدى المعتفين
رواهقه ٭ قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الها كناية ٭ وقال المبرد الها فى
الامرونه ومحتضرونه للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بها الضمير لما
يثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه
عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة
بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر ٭ واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه
ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون هو منصوب لا غير نحو الضاربه اعتبارا
المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ٭ ويحتمل عنده
بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما فى قوله ٭
الحافظو عورة العشيرة بالنصب ٭ وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله ان الضمير
بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة ٭ هذا كله فيما اضيف اليه
اسم الفاعل والمفعول ٭ واما فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز فى المتبوع
فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو
فى الحقيقة البدل على ما ياتى فى بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز

ح النون

ذلك وان لم نقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد ويا غلام زيد
وزيدًا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فلشد
انا ابن التارك البكري بشرا بنصب بشرا لا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف
على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه بعض المضاف الى ضمير ما فيه الالف
الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله ❊ الواهب المائة الهجان
وعبدها ❊ وتقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه
الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك
واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول للازمان فاما ان تكون مجردة عن اللام او مقرونة
بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز ذلك
سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه
وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك
اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف
الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال ❊
اقامت على ربعيهما جارتا صفا ❊ كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما ❊ وكذا ما هو في حكم المضاف
الى ذلك الضمير كقوله ❊ رحيب قطاب الجيب منها رفيقة ❊ بجس الندامى بضة المتجرد ❊ اذا
حذفنا التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في
مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله
وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية
الصحيحة من بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز مرفوعا بها وجاز اضافتها
اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه
تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه وحذف التنوين والنون للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا
من مذهب الاخفش في اسم الفاعل المجرور وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان
اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابي الغلام اذ لا يجوز
الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا
الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة
اذا تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة
ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف
بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام
والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا تضاف
الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير

الحسنين

مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي مائة ناقة
والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي
العبد الذي رعاها وتمام البيت ❊ عوذا ازجي خلفها اطفالها ❊ العوذ جمع عائذ وهي
الحديثة النتاج وزجي اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها
ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقا متاول ومثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد
وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه
متاول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة
فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين
اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف
كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج
ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظتي الحي والاسم
اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد
بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس
الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم
المعين بعلمه كو لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى
المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحوه وذات مضافين الى المقصود
بالنسبة نحو ذو اصباح وذات يوم ❊ وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام
واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رباح ❊ اما الاسم
المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من
الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك ان يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء
كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه اذا كانا مفردين او ولهما جاز فيه
اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انه اذا لم تقطع الثاني رفعا
او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان
وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع
لتضمن اللقب مدحا او ذما والاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا
ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ ❊ وذلك انه كما
انه يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال
تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي
ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون
معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت

اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب

م م
فائدة

سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لا غنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات بالالقاب اشهر منها بالاسم واما اذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا ببعض وذات ببعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوى آل النبى تطلعت نوازع من قلبى ظماء والبب اى اصحاب هذا الاسم وجاءني ذو سيبويه اى صاحب هذا الاسم كما يجىء فى باب الجمع واما قولهم آل حم وآل طسم المراد فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتاويله شخصه الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا فى باب اضافة العام الى الخاص بمعنى هذا حى زيد عينه وذاته لا غير وانما ذكروا الارات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حى زيد اى هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال الا قبح الاله بنى زياد وحى ابيهم قبح الحمار وقال يا قرّان اباك حى خويلد قد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفى قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكلمته بمعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا كاسم ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادية فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذ فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف

حى زيد ذاته وعينه

وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول نحو مسجد الجامع وجانب الغربى والثانى نحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه تخصص للاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا تجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس لهذا ولذا يصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شىء واحد فهو اضافة الشىء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشىء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجىء من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الموصوف والصفة فى الاعراب واجب وليس بشىء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف هذا المجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع الناس فى مسجد للصلوة وجانبا المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شىء جرد اى عال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما ان خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كسحط النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف قال ان العرب تجيز اضافة الشىء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لقسى اراجانهم شفقات وجلهم وقوله ورجا الدعة

وسكان الهواء و لو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة مما و
اختلف فيه هل اضافة محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة
على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف
اليه ۝ وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجي ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته
بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابو علي والجزولي هي غير محضة
لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه معمول افعل كما لو ظهر من فان الجار في نحو
افضل من القوم لابتدا الغاية والجار والمجرور معمول افضل فافضل في افضل القوم صفة
مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعد سقوط الجر من ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف
الى معموله نحو ضارب زيد ومعنى الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتدا زيد في الارتقاء
والزيادة في الفضل من مبدئه هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصانه
في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجي في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط
تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا او يعمل
نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما
نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ۝ ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه
كفاء ۝ وقوله ۝ ولو ان قومنا مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ۝ ومذهب سيبويه
ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان
يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه
مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من
اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي
بعده زيد من افراد الناس فالمعنى بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا
يلزم منه تفضيل الشي على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من
المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك
بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو
كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف
اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم
فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام فمثله مكون محضة
بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدا محذوف
اي هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد
نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شي للتخصيص سوا كان ذلك الشي مشتملا على امثال المفضل
نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله
اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا التفضيل

على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم تقول افعل بالمعنى الاول اما
ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفرده نحو افضل الرجل الا
وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي
يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا
المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اي احدهم
المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى
والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيتطابق
صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد الصفة اليه وان كان صاحب
افعل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل
يعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفته
الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما
كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله
وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس او يوسف احسن
اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج
نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة
من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين
وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه
زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن اوجهه ام بدنه ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع
من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي دورها الا ان تقدر المضاف اي
احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين
وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا
قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هو هذا لان الرجل ليس كلا لما يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك
البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين
واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل
الرجال واي الرجال سوا اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا
التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور
في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات
الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة منقسمة الى المسئول وامثاله
كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي
قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس
اذا صنفوا رجالا رجالا ۝ وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان

ما فعل

كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا
فافضل سوا اضفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء
ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما
اجزا مثل الزيدين تثنية بل هو جزو واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان
والزيدون افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال تصح تجزيتهما
رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظن ان صاحب افعل
التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فقولك في زيد افضل الرجال انه افضل من
مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل وهو من
اقسام الرجال كما كان في النكرة سوا وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان
او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى يعين احد تلك
الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذين او هولا لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا
ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة
حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلنا لان
المنكر لا يختص في اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل
الى ان يفني الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزا وتعيينه فلا يطلق مع
ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزا كما قلنا ولا يضافان الا
ما يكون مجروره بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف
فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه في اى والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامراة واى
رجل وامراة هذا وهذه واما قولهم اى واتك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على
المراد المتكلم والمخاطب اذا كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضمير من فوجب اعادة
اى رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير
المجرور على شى الا باعادة الجار فتكرر اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك
مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاى ما واتك كان شرا فقيد الى المقامة
لا يراها وجا مثله في الضرورة اطلى واظلمه واى معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام
او هو موصول للزومه الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضيه للاعراب ولا يحذف المضاف
اليه لا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء اى اى اسم وتجريدها
من التا مضافة الى مونث افصح من الحاق التا كما يجي في الموصول قال تعالى باى ارض تموت
قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم قوله ليث واسد وحبس ومنع مثالان
للخصوص والاول عين والثاني معنى قوله عين الشي يريد بالشي شيا معينا كزيد وعمرو
كما تقول عين زيد والا فالشي اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة فلا باس
ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجا ايضا في الشعر مع اللبس قال

فهل لكم فيما الي فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى
والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد
يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شي كما يقال
في المثل ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضا شحمة ولا كل بيضا قال ولو لم يقدر ههنا مضاف
معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره
يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه وما مثل اخيك
ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا اوجب اضمار المضاف ههنا فيكون
مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله
لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا
يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
المجرور باجنبي ولا يجوز كما يجي في باب العطف ولو كان ابيك في المسالة الثانية عطفا
على اخيك لم يصل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه
لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاني زيد ولا
عمرو ولا يجوز نحو ما جاني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو فاذا المجي ليس منتفيا عن زيد
بل عن غلامه واجاب المص رحمه الله عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود
فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت لا ينبغي ان تفعل وذكر المثل كناية ولو كان
مقصودا لم يكن المخاطب مرادا عند ذلك وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون
المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان
الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجي الفساد الذي
المذكوره قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى
والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول
مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتا ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذا لفظ
المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسما الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى
والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المونث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساب
المضاف معنى التانيث والتثنيه والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغنا في الكلام الذي هو
فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فلما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما
التثنيه فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله وما حب
الديار شغفن قلبي واما اذا الفاظ الغيبه معنى الخطاب فلم يجي الا مع حرف الخطاب
نحو يا زيد تن ثمه لم يجز ما مثلك يقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان
وفي التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه
مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل

اى ما بردى ومى لهم نقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه فى التانيث ايضا نحو قطعت
السارق فاندملت اى قطعت يده وفى العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاها باسنا
بياتا او هم قايلون فقال لهم وقال الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة اضيف اليها
مثل كما ذكرنا فى المفعول المطلق فاذا له صوت صوت حمار برفع صوت الثانى اى مثل صوت
حمار فاذا جاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخى زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز
هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن
لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا
فى لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه
كقوله ۞ وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا ۞ اى ذا مقدار مسافة اصبع ۞ وثانيها حذف
المضاف اليه فان كان المضاف طرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف
فى المكان او مشابها به فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف الى
مثل ذلك المحذوف فالبنا على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث
كما يجى فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك
المنوى سوا كان المضاف الاول من الظروف المذكوره كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله
يا من راى عارضا اسربه ۞ بين ذراعى وجبهة الاسد ۞ وقوله ۞ الا علالة او بداهة سابح
نهد الجزاره لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما
يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر
والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف
الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض
من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب النداء فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى نحو
زيد وعمرو قايم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اولى
لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعه واما نحو يا تيم تيم عدى
فربما يغتفر فيه ذلك لان الفاصل لفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف
من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه
وذلك فى كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم
فوق بعض واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام
فيهما وبعضهم جوزه وقد نصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر
وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المونث كلتهن وليس بمشهور
وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالظرف والجار والمجرور غير
عزيز كقوله ۞ لما رات ساتيدما استعبرت ۞ لله در اليوم من لامها ۞ وقوله ۞
كان اصوات من ايغالهن بنا ۞ اواخر الميس انقاض الفراريج ۞ وبغيرهما عزيز قليل جدا نحو

[illegible]

قوله ۞ تمر على ما تستمر وقد شفت ۞ غلايل عبد القيس منها صدورها ۞ وحكى ابن الاعرابى
هو غلام ان شا الله ابن اخيك ۞ وقد يفصل فى السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام
والله زيد وذلك لكثرة دوره فى الكلام وقد جا فى السعة الفصل بالمفعول ان كان
المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركايهم ومثل
قوله ۞ فزججتها بمزجة ۞ زج القلوص ابى مزاده ۞ وقوله ۞ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة
نفى الدراهيم تنقاد الصياريف ۞ عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر
النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة ولا شك ان الفصل بينهما فى الضرورة بالظرف
ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف
فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر وهو عند يونس قياس كما مر فى باب لا التبرئة والفصل
بغير الظرف فى غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة
ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله
واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى يا المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان
اخره الفا ثبتت وهذيل يقلبها لغير التثنية يا وان كان يا ادغمت وان كان واوا قلبت يا
وادغمت وفتحت اليا للساكنين ۞ قوله الاسم الصحيح ۞ الصحيح فى اصطلاح النحاة ما ليس
اعرابه صحيح كعمرو وعدو وزيد ويعنى بالملحق ما اخره يا او واو قبلها ساكن كظبى ودلو
وكرسى وآلى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاثة كالصحيح ۞ وانما احتملنا لان
حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا اسكن ما قبله كما يخف النطق به اذا اسكن هو
نفسه ۞ قوله كسر اخره انما الزم ما قبل يا المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ۞ ولهذا
جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من اليا فقالوا فتى ولهذا قالوا
فى الافصح فى تغلب الواو ياء كما يجى ۞ قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعنى اليا اللاحقة
للصحيح والملحق به واما اليا اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجى وقد تقدم
فى باب المنادى الحاقه فى ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف اليا قليلا فى غير المنادى
ايضا كما تقدم هناك ۞ فان كان اخره الفا يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا
يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت فى اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية
كانت كمسلماى او لا كفتاى وحبلاى ومعزاى وهذيل يجيز قلب الالف التى ليست للتثنية
ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل اليا للتناسب فى الصحيح والملحق به وان حرف المد
من جنس الحركة على ما ذكرنا فى اول الكتاب ومن ثمة نابت عن الحركة فى الاعراب جعلوا الالف
قبل اليا كالفتحة قبله فغيروها الى اليا ليكون كالكسرة قبله ۞ واما الف التثنية فلم
يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما فى المقصور فالرفع والنصب
والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان
الالتباس حاصلا ۞ فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع فى جانى مسلمو

الدراهيم

يا؛ ليلا يلتبس الرفع بغيره، قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل اليا
لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحسنا في لا موجب عندهم
ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر موجب للقلب
عند الجميع وهو اجتماع الواو واليا وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس
يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد
جا في الشعر قلب الالف يا مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طال ما عصيكا
وطال ما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله فان كان اخر الاسم يا وذلك في
المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا ود
في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو يا لان قياس لغتهم كما يجي في التصريف اذا
اجتمعت الواو واليا وسكنت اولاهما قلب الواو يا وادغام اولاهما في الثانية وانما لم يبقيا
كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين تخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى
الاخف اي اليا وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو يا سوا كان اولا
لطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل اليا الاولى
فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة
فان لم يود الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الاخير الذي
هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سبل ومبل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو
مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مبل وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها
كسرة وابقائها نحو لي في جمع الوى اذ تشبه فعل بفعل قوله وفتحت اليا للساكنين يعني اذا
كان قبل يا الضمير الف او يا او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به
وذلك لاجتماع الساكنين وان كان اخر الاسم يا مشددة مكسورا ما قبلها كما في جواري وكراسي
جاز عند اضافته الى يا المتكلم حذف اليا الثانية وادغام اليا الاولى في يا الضمير ومنه
الحديث لكل نبي حواري وحواري الزبير بفتح اليا على ما اختار الوصاح واذا انفتح ما قبل اليا
المشددة جاز حذف المدغم فيها قبل يا الاضافة في الندا خاصة ومنه القراة يا بني وذلك
لان المنادى لكثرته قد يخفف وان لم يكن مثله في الغاية الا ترى الى الترخيم وقد جا اليا
ساكنا مع الالف في قراة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو نحو
مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجرا الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند
النحاة ضعيف وجا في لغة بني يربوع فيها الكسر مع اليا قبلها وذلك لتشبيه اليا بالهاء بعد
اليا كما في نحو فيه ولديه ومنه قراة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال
قال لها هل لك يا تا في قوله واما الاسما الستة فابي واخي وتقول حمي وهني ويقال في
الاكثر وفي هذا حكم الاسما الستة المضافة الى يا المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين
ضرب لا يقطع عن الاضافة فلا يضاف الى المضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب

يا اي ان كان صح

٤
ترخيم

واجاز المبرد
اخي وابي
والقروه عـ
ابن الطيب

اذ نحن نتكلم في المضاف الى يا المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى المضمر وهو
الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب
اعرابه لام الكلمة وهي الاربعة الباقية على ابوك واخوك اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك
اما فوك فحالاته ثلث قطع الاضافة واضافته الى يا المتكلم واضافته الى غيره اما في حال
القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقا الاسم المتمكن
على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها
واما الابقا فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول الى البقا على حرف وذلك لان اصله
فوه بفتح الفا وسكون العين اما فتح الفا فلانه فم بفتح الفا اكثر وافصح من الضم والكسر
واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم
تقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها
قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله
خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي
يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال
كفى بالنأي من اسما كاف وقال وآخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش
فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى يا المتكلم فهو فيها على لغتين
اشهرهما في في الاحوال الثلاث وقياس اصله فوي كعدي ثم في لتحرك الواو وانفتاح
ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى اليا ان يقتصر من جملة
الحركات الثلاث على الكسر للتناسب وكان العين هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة
واليا كالكسرة والالف كالفتحة الزمت اليا في الاحوال الثلاث قبل يا المتكلم مكان الكسر
وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بنا عند الضم او للكسرة
البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا
زيد بالاعرابية فجي بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية
في لا رجل بالاعرابية كل ذلك للعروض فلما صارت اليا التي هي عين في في مشبهة بالاعرا
فقيل لا رجلين ولا مسلمين فجي بدلها باليا وما قبل اليا الاعرابية في الاسما الستة مكسور
فكسرت الفا في في او نقول لما بقي الواو مع يا المتكلم وقدام هذه الواو ضم ما قبلها وان
كان ذلك لاعراب الكلمة بالحروف ضم فصار فوي واللام محذوف نسيا فصار مثل الادلو
في جمع الدلو فقلبت الواو يا والضمة كسرة فقيل في وقد يقال فمي وفمه وهو زيد في
جميع حالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شي يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه
والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف
سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى

نسخة ... صح

ترك ابدالها ميمًا وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال ۞ هما نفثا في فيّ من فمويهما
على النابح العاوي اشد رجام ۞ وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرًا
بان قال الميم بدل من الهاء التي هي للام قدمت على العين واما اضافته الى غير يا المتكلم
فلا اعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مرّ واما الاربعة الباقية فلها الفاظ
ثلثة احوال احداها القطع عن الاضافة ولا اعرف فيها حذف لاماتها وقد بينت في بعضها
كما يجي في ذكر لغاتها ۞ وثانيتها الاضافة الى غير يا المتكلم فلا اعرف اذن في اخوك وابوك
جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجي في لغاتها ۞ وثالثتها الاضافة الى يا
المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردّها في حال الاضافة الى غير يا المتكلم انما كان
لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى يا المتكلم فلا معنى لردها معها
واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير يا المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش او ابن
مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمص رحمه الله فلما ردها الزم اليا كما قلنا في في
على الافصح وشبهته قول الشاعر ۞ وابيّ مالك ذو المجاز بدار ۞ واجيب بانه يحتمل ان يكون ابيّ
جمعا لاب مضافا الى اليا اذ يقال في اب ابون قال ۞ فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا
بالابينا ۞ كما قيل في اخ اخون قال ۞ وكنت لهم كشر بني الاخينا ۞ والمذهب لا يثبت
بالمحتملات قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفا افصح منهما وجاء
مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا وجاء هنٌ مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا
يقطع ۞ اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا بحذف
اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد وتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون
كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا ۞ والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا
مع حذف اللام ۞ والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما
بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدئ منها
بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا ونقصه
حال القطع عنها واعرابه على العين ۞ وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع
والثالثة ان يكون كعصى مطلقا ۞ والرابعة ان يكون كيد مطلقا ۞ والخامسة ان يكون كخبء
مطلقا ۞ والسادسة ان يكون كرشا مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا
كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة
زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسما الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد
نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله ۞ رحت وفي رجليك ما فيهما
وقد بدا هنك من المئزر ۞ فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها
اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا وفتح الفاء مع حذف الميم حال القطع وابدال
الواو يا عند الاضافة الى اليا ۞ والثانية والثالثة ۞ والرابعة فم مثلث محذوف اللام

نسا مطلقا مع ابدال الواو ميما ۞ وتثليث الفا بنا على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب
في حال الاضافة الفا ويا فتكون الفا في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا الاعراب فجوز
تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا ۞ والخامسة والسادسة والسابعة ۞ فاثلث الفا
مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين
كما مر فيكون قوله ۞ فمويهما مثنى فما ۞ والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم
الفاء ومفتوحها قال ۞ حتى اذا ما خرجت من فمه ۞ قال ابن جني هو للضرورة ولست بلغة
وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام ۞ العاشرة اتباع الفا للميم في حركات
الاعراب نحو هذا فمُ ورايت فمًا ونظرت الى فمٍ وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة
بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء امرؤ ايضا حرف اعرابه فقال مرؤ ومرءا
ومرءٍ وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي ذو ثلث لغات القصر كعصى والتضعيف
كمدّ وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا
يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسما الاجناس صفة
وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل
ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا
يقع صفة كما يجي لم يتوصل بذوا الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو
المضاف دون المضاف اليه واما اسما الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم
تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو جعل
المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا او علم لم تجر قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما
واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم ۞ ولكني اريد به الذوينا ۞ شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب
واما قولهم ذو زيد وذوي ال النبي فانما جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم
واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسما الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك
كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها
معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على
حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء
لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان
قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك
عينه مؤنثه اعني ذات واصله ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذف العين في
ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية ۞ وقال الخليل وزن
ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذوا الا في ذات وذواتا قال الفرا ان
الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهنا

حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه ومؤمنه بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكر اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذوا ولام فوك ها لقولهم افواه وفوه ولام ذو يا لان عينه واو بدليل ذوانا وذوات واذوا وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات. واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا الخبرى كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه نحو الكل الاخبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب نحو فجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال المص رحمه الله يخرج هذه الاشيا لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا. وكذا انتصاب اول المفعولين الاول من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما. وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسما المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته. وكذا ان في التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو هو الغفور الودود الاية وكذا في المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا الا تتغير اسماوها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشي لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول. واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال. قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد

المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجي في جاني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاني العالم زيد وجاني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا. والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو لجعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكون في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف الجر. والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يوذنان بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هنا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل. واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف. واما الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البنا في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البنا كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحروف النداء المقتضي للبنا فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان يقدر له حرف اخر. واستدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو وقال العرض الواحد لا يقوم بمحلين. والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل

مقدر الوجب تعدد الغلام في جاني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها
بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد انهما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث
ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد
لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل في
حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف
في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه
عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على ساير التوابع لكون استعماله اكثر
قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام
وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصف جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال
في نحو زيد قائم وجاني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا
جرى تابعا نحو جاني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض
حده باسما الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو
القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما قرر ثم سال نفسه وقال ان اسما الاجناس كلها
تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية
قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسما الاجناس المقصود بها الذات
والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقايل ان يمنع في الموضعين اي في الاسما والصفات
ويقول ان اردت بقولك في اسما الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا
نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود
الذات سوا كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة
من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها
لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات
ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات
ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار
معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شي
الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشي وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب
وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القايم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا
اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى [illegible] كان يدل عليه
تركيب ض ر ب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى
وكذا نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب قال والوصف الخاص
تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر
المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه

ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه
او متعلقه لكان اعم لدخول نحو برجل قايم ابوه فيه ثم يقول اما خروج البدل وعطف البيان
وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد
للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم
فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم
وكذا في جاني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا
يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به
اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا
بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه
من جهة واحدة هذا ولا يبعد ان يحد نا الوصف العام اي ما وضع من الاسما وصفا سواء
استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية
لكل ما يخصص صاحبه تعريفا وتنكيرا فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح
وقوعها نعتا تابعا في نحو جاني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ
العدد في نحو جاني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا اسما المقادير نحو عندي تبن
رطل ويخرج اسما الاجناس سوا وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان
دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل نحو
صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفات
الخاصة كما يجي فقال اذا اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل
لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه
لا يدل على معنى في شي بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول
في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاني القوم ثلاثتهم عند التميميين كما مر
في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعهما او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج
المصادر ويدخل اسما المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسما
لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب
فليس ذلك من حيث الوضع كما في مررت برجل وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسما
الاجناس فانها لا يصح ان يتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل واي
الرجل ومع هذا فهي اسما لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجي بعض
الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاني
زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيا لكنه يصح تبعها وصفا
ونقول في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول
في متبوعه او متعلقه مطلقا نحو هذا الرجل فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل

اى رجل و برجل تميمى و برجل حسن وجهه و برجل حمار و غير ذلك و يخرج البدل فى نحو اعجبنى
زيد علمه قوله وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثنا او الذم او التاكيد
نحو نفخة واحدة معنى التخصيص فى اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات وذلك
ان رجلا فى قولك جانى رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما
قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل فى المعارف
اعلاما كانت او لا نحو زيدا العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثنا لفظة قد التى هى
للتقليل فى المضارع موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد
الثنا او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سوا كان مما لا شريك له فى ذلك الاسم
نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى فى اسم الله و نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان
مما له شريك فيه نحو اتانى زيد الفاضل العالم الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاتى
قبل وصفه وان كان له شركا فى هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف
معنى ذلك الوصف مصرحا او متضمنا نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح
به فى المتبوع شمولا او احاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم
يكن فهو صفة كما فى قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى
المتبوع سوا بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجى لمجرد
الترحم نحو انا زيد البايس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه
لغرض المعنى عموما مثل تميمى وذى مال او خصوصا مثل مررت برجل اى رجل ومررت
بهذا الرجل وبزيد هذا قال فى الشرح يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى فى
متبوعه فاذا كانت دلالته كذا صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما
كان الاكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا
حالا فكانه يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة يشترطون
ذلك فيهما معا والمص رحمه الله لا يشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه
مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى
عموما اى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف
الى اسم الجنس فان لهما موصوفا فى جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع
لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه
الالف واللام والتى وفروعهما وذو الطائية لان الذى قام بمعنى القايم قوله او خصوصا
يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته وهى كاسم الجنس الجامد
بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى فى اسم الاشارة نحو هذا

خ والفاسق

الترحيم

الرجل كما ذكرنا فى باب الندا اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل
اى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعا بمعنى فى متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى
الكامل فى الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع فى قولك مررت برجل
اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسما الاجناس باقيا معناها على ما وضعت
له سائر المبهمات التى هى غير اسما الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل او بسبع
اسد كما يقال بهذا الرجل وبذا الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت
لتجرد الموصوف فى مثله عن فايدة زايدة على ما كان يحصل من اسما الاجناس لو لم يقع صفات
اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان
العلم والطول يكونان فى غير الرجل ايضا ولهذا حذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه
نحو قوله ربا شماء لا ياوى لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاورق فى الحمام والاطلس
فى الذيب والغبرا والخضرا فى الارض والسما اما قولك هذا الرجل فللموصوف فايدة جعل الموصوف
خاصا معينا وفى بابها الرجل للموصوف فايدة منع حرف الندا من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع
للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصا على ما قال المص اى واسم الاشارة فى نحو مررت برجل اى
رجل وبزيد هذا فاى انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما
فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذى يقوى عندى ان اى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى
متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين
وذلك لا يكون الا عند جهالة المسئول عنه فاستعيرت لوصف الشى بالكمال فى معنى من
المعانى والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول
الحال بحيث مما يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفرا فى ما احسن زيدا ان ما استفهامية
ولهذا المعنى شرط فى اى الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان
المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من بين هذين الرجلين
وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه هو اى فرد من افراد هذا الجنس كما مر فى باب الاضافة
واذا جات بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اى امة وايتما امة واما اسم
الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عد من المواضع للدلالة على المعنى
خصوصا وجميع ما ذكر من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو
الطائية او خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة
التابع لما ذكرنا وقد بقى من الجوامد الواقعة صفة اشيا لم يذكرها المص وهى على ضربين قياسى
وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو

انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا فيقال نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان ما سواه هزل وحق الرجل اى من سواه باطل ومما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم منه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذي شئته او شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما اتى بما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وهذا ما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك او نهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا في باب الاضافة والجار والمجرور وفي جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين افراد هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا او رجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجي مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اى هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم نهك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهموم اى مقصود له او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك مناقبه من هدته المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكون الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصد والاغراء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اى العسل بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودايرة السوء للملابسة وهم كثيرا يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اى رجل جيد فكانك قلت عندي رجل صدق رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب

لا التبرية في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطية الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا رجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك والمقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى تاويله مثل قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار وتقول مررت برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتاول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرئ وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فكررا للفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الا لم تجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كاين من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعين اى كائنين عربا اجمعين وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته اى سرج لين صفته كالخز وليس

نحز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقة وان لم تكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه بعيد فيه
ومن غير الشايع قولهم مررت برجل اى عشيرة واخ لك واب لك قوله وتوصف النكرة بالجملة
الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من
عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير
ان لا يشار بها الى خارج فى الوضع كما يجى فى باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا
فكيف يعرض لها التعريف والتنكير فمحض قولهم النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير
بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون
المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه
او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه ولذا نقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كاين
ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا
والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم
وان الجملة انما كان لها محل لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون
الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة وقال بعضهم
الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند
المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السما فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان
معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى كون الذات
مشارا بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى
واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول
انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول فى جانى زيد العالم وزيد هو
العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جانى زيد العالم وانا زيد وجواز
مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى يغير صفة او صلة لكونها خبرية لانك انما تجى بالصفة
والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذلك من الموصوف
والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذا الا ان تكون الصفة والصلة
جملتين متضمنتين للحكم المعلوم حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه الجملة الخبرية لان غير
الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى والاستفهام
والتمنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا
معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر فى بابه وتبين بهذا وجوب كون
الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف
بالجملة معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى لان
تعريفه لفظى على ما يجى فى باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام فى الوصف
ليطابق الموصوف لفظا فى التعريف وهذا كما قال الخليل فى النعت المفرد نحو ما يحسن

بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير
نعتان على نية الالف واللام وانما جرأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف فى الموصوف
لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز فى العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع
جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك
تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك فى كل جملة بل
فى الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام
فى الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام فى الاسم او فى المضارع
للاسم نحو تقول وتقوه ونحوه قال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير
انما اشترط الضمير فى الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته
فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما
بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو
فى داره وقد يحذف الضمير كما مر فى خبر المبتدا وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول
محذوف هو النعت فى الحقيقة كقوله جاوا بمذق هل رايت الذئب قط اى بمذق مقول
عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه وامثاله اى مقولا فى حقه هذا القول
ومفعولا ثانيا فى باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف
الى كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور فى محل الرفع فاعل يوصف ان يجعل حال الموصوف
اى هيئته وصفا له وهو الكثير كما فى رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال المتعلق
الشئ وضعا لذلك الشئ لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصرى حماره فى حصول الفايدة بذلك
وهذا السببى ان كان منونا فهو يجرى على القول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت
برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذا اسما الفاعل والمفعول الناصبان
للمفعول به ماضيين لما تقدم وانهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضى وان كان مضافا
فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها ان اضيفت نحو
برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضى اللازم
مضاف الى الفاعل نحو برجل قايم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة
الماضى المتعدى الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو رجل ضارب
الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببى وان ذكرت المفعول به لم يجز
ايضا لان اسم الفاعل الماضى لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلابد من ذكر
الفاعل بعده مرفوعا نحو برجل ضارب عمرو غلامه امس وبرجل ضارب غلامه عمرو اذ لو
لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببى ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم
يكن السببى ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما فى المنون سوا كان حالا او مستقبلا
نحو رجل ضارب غلامه زيدا الآن او غدا وسوا كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالقتل

والضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سوا كان علاجا اولا نحو مررت برجل ضاربه عمرو ونريد مخالطة داء والزمه سيبويه بجوز نصبه على الحال رب مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز مررت بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطة داء مر بما لا يلزم لا رتكابه انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل بمعنى الاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حين العراقيب العصا وتركنه به نفس عال مخالطه بهره برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتدا وقال عيسى ابن عمران كان علاجا وجب رفعه على الابتدا حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا الجواز والزمهما سيبويه بما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اى صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يوجد من الفعل كما تعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مضرى حماره لكونه بمعنى منسوب يعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سوا نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتدا فعلى هذا يقبح كون اانذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سوا في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فطله فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشي نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك برجل مثلك ابوه

رها

وبرجل اى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف فى اربعة اشيا من جملة العشرة الاشيا المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى هى الافراد والتثنيه والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مولف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشيا كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزا ذلك الشى المركب منها جاز وصفه بها وجرى على ذلك كون افعال جمع قلة بحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجا قميص شراذم وسحم خرادل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجى فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاولى اعنى واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفى البواقى كالفعل اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مونثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث او مذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل منظورا الى فاعله وكاينا كالفعل لان فاعله هو الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه الالف فى التثنيه والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المونث ويونث فى الواحد المونث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربا ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون وجوز تعود غلمانه اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف جانى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنيه والجمع فى الفعل المسند الى الظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجى فى اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل

كقوله

فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجي بخلاف الالف والواو
في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب
ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق
مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه
وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون
غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية
الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف
مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان
ابواه قوله والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان
المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح
الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو
الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه
واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الحمل على المتكلم
والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجي من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان
يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم
يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى
دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم
وانت هو ولجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف
بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر
ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله
او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق
عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا
لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل
وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا
ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات
وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها
الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل
الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ لا انهما من جهة التعريف
الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم

من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف
الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او
مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبنى عليه
الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع
اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسماء الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسماء الاشارة فان مدلوله عند الواضع
اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان تقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع
اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر الاسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا
لم يفصل بين اسماء الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسماء الاشارة اخص من
واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسماء الاشارة بالعين والقلب معا
ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين
اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى
لئن اكله الذئب كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى
احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه هذا
عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه
لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في
قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه موصوفة للغلام ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان
العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله
وان اتفق مشاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان
الاول المضمر ثم العلم ثم اسماء الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها
اسماء الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك
اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب
جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به
والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه
الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند
صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج
صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة
تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا

زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل
وبنينا على مذهب سيبويه فى ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف
ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى فى
ذلك ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اشمر دال على معنى المجيء لذلك المعنى بالتسمية
نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما فى اوله اللام نحو الذى والتى
واللاى وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة فى كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما
واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا
قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما فى قوله
فولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا ۞ هلم فان المشرفى الفرائض ۞ لمشابهته لذو الموضوع للوصف
باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا
قال الزجاج ان الموقون صفة لمن آمن كما يجى والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة
فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف
اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذى اللام والموصول لما يجى ان شاء الله تعالى وكان
القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة
وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم
بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه
تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف
موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى
المضمر والى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت
بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة ۞ واما المضاف الى ذى اللام
فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب
سيبويه الذى عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها
ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف
على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله ۞ لهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف
هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل
فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد
من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول
نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله
للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية

او بالصفة فاما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع ابهامه
فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق
بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشىء الذى يكتسب التعريف
من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعينه فى نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام كالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول
الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا ذو الطائية ۞ وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم
الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه ۞ وقد ذكرنا ان هناك بعضهم يقول ان
ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون
اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان
فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى
اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات ۞ اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله
معمولان متفقان بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد
كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو
الظريف والثانى نحو جاءنى زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما
فى النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما
المقبلين وكذا فى خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند
والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة
وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان
يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان
اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل
تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون
اسم واحد معمولا لاول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا مختلفى الاعراب فان اختلفا
معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع
فان افردت الاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقى زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز
جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثانى بجنبه ونعت الاول بعد نعت
الثانى لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته بفصل احدهما من صاحبه اولى
من فصلهما معا كما مضى فى مثله فى الحال ۞ وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى
نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما فى نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد
الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب

لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا اولا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كا اسمين جارين او مبتداين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتداين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا وعمرا الظريفين او بكرا الطويلين وجاني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سوا كان الظريفان صفة للمبتداين او للخبرين والمبرد والزجاج من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفاعل الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم تشترك المعمولات في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولا معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلا الحكما وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والاخر خبر وكذا لا تقول جاني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شي واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قايم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا. واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة. وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا لصفات فاما ان تجي بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او منهم شاعر وكاتب وبزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا

وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتدا نحو قوله. فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب. واخر معزول عن البيت جانب. اي منهما ضيف مقرب ومنهما اخر معزول. وقوله. فاصبح في حيث التقينا شريدهم. طليق ومكتوف اليدين ومزعف. اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثه رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله. كان حمولهم لما استقلت. ثلثة اكلب بنطاردان. واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعدده نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب. وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لا يكون قطعا للشي عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة. وكذا اذا وصفنا الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب. وقولك الحمد لله الحميد. وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والاية ترد عليه فنقول اذا كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر معين مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والا عرف مجي نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو قال. ويأوي الى نسوة عطل وشعثا. مراضيع مثل السعالي. ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق. لا يبعدن قومي الذين هم. سم العداة وافة الجزر. النازلون بكل معترك. والطيبون معاقد الازر. والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده. واذا كثرت نعوت شي معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح. والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو زيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في الندا حال هذه المنصوبات والمرفوعات

ويونس اوجبا الاتباع فى الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو اتيته
البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم ولو لم يتضمن
النعت شيا من المعانى المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الابعد
بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعانى المذكورة اولا وسوا كان المعطوف
عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما موذنان بالقطع تقول مررت برجل
قايم بل قاعد وفى غير النعت ما زيد قايما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول والاول
والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج فى ولكن البر من آمن الى قوله عز وجل
والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع
انما نعتبر اذ لجاز الاتباع على النعت ايضا واما اذ لم يجز النعت كما فى الامثلة المذكورة فى
القسم الاول اى فى جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا • ورابعها حذف الموصوف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فان
وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول فى الكثرة لان القايم مقامه
الشى ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما
مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او بفى قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اى ما منا
ملايكتنا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر • وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغى
العيش اكدح • اى منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رايته فى حال كذا وقال
تكلمها نثنين كالماء منهما • واخرى على لوح احر من الجمر • اى منهما كالماء وقال لو قلت ما
فى قومها لم تيثم يفضلها فى حسب وميسم فان لم يكن كذا لم تقم الجملة والظرف مقامه الا فى
الشعر قال • انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفونى وقال
ما لك عندى غير سهم وحجر • وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفى كان من ارمى البشر •
وقال • كانك من جمال بنى اقيش يقعقع خلف رجليه بشن • وانما كثر بالشرط المذكور
لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت
لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال •
والمومن العايذات الطير يمسحها • ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى
وغرابيب سود لان حق غربيب ان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانى وان لم يصلح لمباشرة
العامل اياه لم تقدم الا ضرورة لكنه للتاخير كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك
رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين فى الاول كقوله
تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك واجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى
وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله تعالى فسوف ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال
الشاعر • وليل اقاسيه بطىء الكواكب • قوله وقد يفصل بين الموصوف والصفة باجنبى كقوله

اعلم ان الموصوف

النكد

ستقوع منها سن حرثان نادم • اذا اليوم ضم الماكثين عصبصب • وربما نونث الصفة ولم
يذكر للعلم بها قال • الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم • اى لحم
اى لحم فاذا ولى النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال قال تعالى لا فارض ولا
ولا بكر • وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت
للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف
اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما
ينبغى ان يضاف اليه نحو هذا جحر ضب وهذا حب رمان وانما الذى هو لك الجحر والحب لا
الضب والرمان • والخليل يشترط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه
واستشهد سيبويه بقوله • فاياكم وحية بطن واد • هموز الناب ليس لكم بسى •
بجر هموز • وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى
الضمير فاستتر الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون
اصل قوله هموز الناب استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود
كبير اناس فى بجاد مزمل الجر مزمل لمجاورته لاناس تقديرا لا بجاد وذلك لان الجار والمجرور
يتعلق بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل فى بجاد قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى نحو قام زيد وعمرو قوله
مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود فى هذه
الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان
المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيا بشى فالمقصود هو المبين والبيان فرع
وكذا انما تجى بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره
لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص
ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او مشبها لهما او غيرهما ونسبة الاسم
اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه
وسنذكر الكلام عليه فى بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا او بل ولكن وام واما او لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف
عليه قوله يتوسط بينه الى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام
حده قال ولم استغن فى الحد بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله • الى الملك القرم وابن الهمام •
وليث الكتيبة فى المزدحم • وقوله • يا لهف زيابة للحارث الصابح • فالغانم فالايب
ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يعطف يطلق عليها انها معطوفة الا
ان يدعى انها فى صورة العطف واطلاق اسم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع

المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد
واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في
الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان
يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا • وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع
فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله • قلت اذ اقبلت وزهر تهادى
[illegible]
او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا • فان المعطوف
هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها
هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان
فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا
للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظو عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب
بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح الا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب • واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض • وانما لزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم
يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو
مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض ولانه
لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد
وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير
الثاني لهذا الغرض فقط فان اللبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا
بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود • فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض
اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم

المرأة

المضمر

يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا
معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك
وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية فيه معنى اذ لا تقتضي الباء الاولى من حيث المعنى اسمين
ينجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب
الاستئناف للباء الثانية ولم يكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة
لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور
هنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان
مجرورا به قبل تكرره اعني العامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى
كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى
ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى
مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله • فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا • فاذهب
فما بك والايام من عجب • واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة رضي الله تعالى عنه • واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان
حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول
كما ذكرنا ولا يجوز ان تكون الواو للقسم لانه اذن يكون قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي
تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا بالباء كما يجيء والظاهر ان حمزة رضي الله تعالى عنه
جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي
الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت
بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع
ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف • فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار • فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما
لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد • واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما
بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله
لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله ومتصل به واما عطف
النسق فينفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب

مع الباء

غير المعطوف عليه فانكر جرى ما هو مستقل كالاجنبي مجرى متبوعه على ما هو كالجزو مما قبله لتخالف التابع والمتبوع ٭ فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما والذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم تؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه وهند جائتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاني كلكم ولا قلت كلكم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدا لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر اعني عن خبر المبتدا كما اخترنا في شرح الكتاب هذا وقد علل المص رحمه الله اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزو بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه ٭

قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز فيما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله متقلدا سيفا ورمحا لكنه انما جاز لان المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على فهم المراد اي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب بنا على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف الندا ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف وان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بنا المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف الندا والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بنا المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامراة كما في الندا لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف الندا فقط بل لذلك ولكونه مفردا كما قلنا ٭ وكذا لم ينصب المعطوف في نحو لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع ٭ وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو ٭ فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول متقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسالة مستوفاة فليرجع اليه ٭ وانما جاز مررت برجل قائمين ابوه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف ٭ وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق ٭ واجاب بان هذه الفا للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المص رحمه الله والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون في مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي قرنتها بحرفها سوا كان مضمون الاولى سببا للمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جا زيد نغربت الشمس الذي جا

فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى تعقب بجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التى جا
زيد فغربت الشمس وليس مجى زيد سببا للغروب ٭ وكذا تجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد الاو
وان كان متراخيا فتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس
زيد وكذا التى جاء زيد ثم غربت الشمس ٭ وكذا تقول فى خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد
غربت الشمس فقام لامنع من جميع هذا ٭ وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها
الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمروا او تعطف ضميرا على بعض اجزا الجملة اللازمه للضمير
الخاليه منه نحو زيد ضربت عمروا واياه ٭ وانما جاز ذلك لان فى اجزا الجملة المذكورة ضميرا
لان ذلك المفرد المعطوف صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا استقلال المفرد فلما لم تستقل الجملة
المعطوفة بالفا وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمه لتعقب مضمونها مضمونها صارت
كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير فى احديهما ٭ واما ان لم تكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف
عليها نحو الذى قام وقعدت هند زيد لم تجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذى
قام وقعدت هند فى تلك الحال زيد والذى يزول الجبال ولا يزول انا ٭ والذى تقوم القيمه
ولا تلتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران
لم تجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء ثم تعلق معنوى
بين المضمونين هذا او قولك هند لقيت زيدا واباها جايز اتفاقا بالواو ٭ وفى المسئلة اذا ذكر
مقام الواو الفا او ثم او او خلاف ولا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفا وثم
واو ويحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عايد على المبتدا بخلاف
الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشى لان العامل ليس بمقدر فى المعطوف
كما بين فى حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانيه مع الفا وثم
واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانى مع الواو نحو زيد اكرمت عمروا
واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئله وان قصدت الاستيناف
الاولى لخلو الجملة الخبريه عن الضمير قوله واذا عطفت على عاملين لم يجز خلافا للفرا الا فى
نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وخلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف حرف
واحد معمولين مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين او المرفوعين
على معمولى عاملين مختلفين نحو قولك ان زيدا اضرب عمروا وبكرا خالدا وهذا عطف متفقى الاعراب
على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفى الاعراب
ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف ٭ واما
عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولى عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمروا
وبكر خالدا وظننت زيدا قايما وعمروا قاعدا ٭ واعلم زيد عمروا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا
كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان
يكون كعامل يعمل عملين او ثلثه او اكثر ٭ اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين

مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد
فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل
بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور ٭ واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين ليس
الامر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا
لما ذكرنا فان ولى المجرور فى المسئلة المذكوره حرف العطف نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو
اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولى وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين
العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد
زال المانع بايلا المجرور العاطف ٭ فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو ٭ ومنع سيبويه
العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين
فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اى الاسمين اوليت حرف العطف
اذ الاخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذى هو كالجار ولا يجوز ذلك سوا كان الفاصل
ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو ٭ واما الفصل
بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكساى والفرا وابو
على فى السعه ٭ وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف
المرفوع او المنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمروا بكر وجانى زيد واليوم عمرو وقد فصل
الشاعر بالظرف قال ٭ اتعرف ما لا رسم دار مفصلا من العام يغشاه ومن عام اولا
فطار فى تارات حريق كانها مضلة بوفى رعيل فجحلا ٭ وان كان الفاصل ايضا معطوفا
على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب وفى عدم جوازه فى المجرور نحو جانى امس
عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمروا وبكر خالدا ٭ ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس
عمرو وكما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع
او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنايب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه
وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله ٭ وانما جاز ذلك غير مر فى السعه لجواز الفصل
بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ٭ ويجوز الفصل بين العاطف
والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول
ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد
القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسميه اذن معطوفة على ما قبلها ٭ ويجوز الفصل بالشرط
ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتنى عمروا وبالظن نحو خرج محمد واظن عمرو بشرط ان لا يكون
العاطف الواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة
اى المتصله يليها مثل ما يلى همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجى فى حروف العطف
ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صورة العطف على عاملين الا ما
فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفرا كما نسب اليه

ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش ويماشى سيبويه والفرا يعضد ان الجار فى كل صورة تو
العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء
وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى وللذين واعتذر ابن السراج لما فى قوله
تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات وايات على القرائتين بان ايات اعيدت توكيدا
للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش
والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفرا • واما المتاخرون فان الاعلم

خ العاطف

الشنتمرى منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه
ليس يستوى اخر الكلام واوله قال فاذا قدمت فى المعطوف عليه المخبر على المخبر عنه نحو فى الدار
زيد والحجرة عمرو وجاز لاستوا اخر الكلام واوله فى تقديم الخبرين على المخبر عنهما • قلت لزمه
تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول
الكلام واخره وهو لا يجيزه والمص رحمه الله جوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم
المجرور فى المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو
فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمروا لكن لا للعلة التى ذكرها
الاعلم بل قال لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقرا من العطف على عاملين هو المضبوط
بالضابط المذكور توجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مخالفين
مطلقا خلافا للاصل فان اطرد فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص ما
لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه بقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم الصور
المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار
الخافض كما فعل سيبويه والفرا حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفرا يعنى ان الفرا يجيز مطلقا
وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اى يجوز مطلقا
ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنده مطلقا
وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف
مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اى اشترك
عمرو وزيد قال تعالى لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية اى لا يستوى من
انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد • وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلى
ليلا ونهارا الى الليل يصلى اكثر يعنى ام فى النهار وقد تحذف الواو من دون المعطوف قال
ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت • وحكى ابو زيد اكلت
سمكا لبنا تمرا وقد تحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك
لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها
تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف
عليه الذى هو المصدق المثبت كما يجى فى بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد

وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفى فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام
بكر نعم لكن زيدا اى نعم ما قام بكر لكن زيدا اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كا
او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى فى عطف المفرد كما يجى فى حروف العطف وتقول لمن قال
مات الناس حتى الانبيا وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمروا ونعم بل عمرو اى بلى قام
زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو • ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا
كان العاطف ام واما • وذلك لان ام المتصلة ومى العاطفة تقتضى سبق الهمزة واما تقتضى
سبق اما اخرى كما يجى فى حروف العطف • وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى امن
هو قانت اناء الليل اى الكافر خير ام من هو قانت • ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم
واو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمروا او فعمروا او ثم عمروا او او عمروا
او لا عمروا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت
وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعامل ومرتبة
الالة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه
اى العامل فى المتبوع ومن ثم لم يتقدم على المعطوف المعطوف التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد ايا
لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به
فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا
مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمروا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين
لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف • وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان
والذى وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم
على العامل ايضا وهو اما الابتدا او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد
عمرو وكيف زيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العامل على المذهبين • ويشترط ايضا
فى تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول
ما جانى وزيد الا عمرو • وانما جانى زيد عمرو وذلك لما تقدم فى باب الفاعل ان ما بعد
الا فى حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر فى باب الفاعل فلا يقع قبلها
المعطوف الذى هو فى حيز ما بعدها • ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع
المعطوف عليه تطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءنى ومات الناس حتى الانبيا وفنوا والضمير
للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى والله ورسوله
احق ان يرضوه اى يرضوا احدهما لان ارضا احدهما ارضا الاخر وقوله تعالى واذا راوا
تجارة او لهوا انفضوا اليها اى الى الروية ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول
اكتفاء بخبر الثانى وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر الثانى اكتفا بخبر الاول
اى وعمرو كذلك فى الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت

خ لكون الا فى حيز غير

قاما واما الفا وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف فقال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو وقام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفا الترتيب حتى يناقض الفا وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم عمرو فكلمتهما صديقاني واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكول الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مبتداين وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاني ولا تقول جاءتني اذا المعنى احدهما جاني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع اني دعوتهما وزيدا او عمرا جاني وقد جيتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين واباحته وتجوز واباحتهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض واما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا او هما مستحقان للضرب وما جاني زيد لكن عمروا او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجاير اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة ونحو ان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا بل يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل

نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونهما فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولاسيما اذا كانتا الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الباقي فتقول جيتك احافك وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفا واخواتها لاصالة الواو لا في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذى بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوره الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اى بل هو مجلف كما يجي في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى في كلهم مفهوما من القوم في جاني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التاكيد احد ثلثة اشيا احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وقد يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قايم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص رحمه الله لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض

طريف

نصر

الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها
ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشئ مجازا وانت تريد المبالغة
لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا
او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه
حقيقة نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل
باطل والثانى ان يظن به السامع تجوزا فى ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل
الى الشئ والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اى قطع غلام
بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن
السامع به تجوزا لا فى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه
يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله وجمع
واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
قوله امر المتبوع اى ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عاما له
فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل
والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه الفعل عاما
لاجزائه شاملا وقوله فى النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه
كما يقال شانك فى العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى الفقر ظاهر اى فى باب العلو
وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع فى باب كونه منسوبا اليه وفى باب كون النسبة
شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما
هو اله واحد فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة
لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه القول الذى فى قوله تعالى ولا تتخذوا
ولا من باب شمول القول للالهين وكذا فى قوله تعالى نفخة واحدة فلفظة واحدة لم
تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا يكون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها
وقد اورد المص رحمه الله لاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر
الوحدة التى فى نفخة فيجب ان يكون تاكيدا واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالته
دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة
مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقايل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن
والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة
او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون فى قولك جاءنى الرجال اجمعون يقرر مدلول
القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجئ بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول
اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل

الكلمة اعنى كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءنى
الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينية التى هى مدلول الرجلان ضمنا وهو موضع دلالة
تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما فى جاءنى الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما
الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب
الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف
ومعناه الاثنان لا هما الذى هو المضاف اليه الذى مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين
اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة
واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا
الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة
ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس
اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ
الدالة على هذه المعانى الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجئ قطعه عن الاضافة مع
قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ الدالة باعتبار
هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول
جاءنى زيد وحده اى لم يشاركه احد فى المجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو
كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح استغناء
بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلاهما
تجئ الا تابعة مضافة فى التقدير على راى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءتنى
القبيلة جمعاء والقبايل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد
لكن بباء زايدة نحو جاءنى القوم باجمعهم ولا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف عينه
فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته بعينه ورايته عينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين
ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتينى
بهم جميعا اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين فى حال المجئ وان اردت ذلك المعنى
فقل ياتينى بهم معا بل معناه انه لم يتخلف منهم احد اجتمعوا فى الاتيان او افترقوا كاجمعين
من حيث المعنى سوا واما مضافا غير تاكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت
جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها يستعمل
مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة فما فوقها كما مر فى باب الحال نحو جاء
القوم ثلاثتهم وجاءونى ثلثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف فى نحو جاءنى رجال
ثلثة فتبين بهذا انك تقول فى الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد
وثلثة واربعة فصاعدا المعين العدد وتقول فى التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد

ح لفظ

ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم وارابعتهم فما فوق
ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل
الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها
بمعنى انه يشمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه
الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد
التاكيد الا بقوله او الشمول والا فعناها تاكيد او صفة قال المص رحمه الله يدخل عطف
البيان في قولنا تقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى
التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف
بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم
على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح
فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل
هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فالاول تكرير لفظ الاول مثل جاء زيد زيد
ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله
واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه
نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم
وكلهن والصيغ في البواقي جمع جمعاء جمع جمع اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو
بان تكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع لا مطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم
واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما تكرير لفظ الاول او تكرير ما دل
عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما تصرف منهما والتكرير اللفظي
تجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملة او غيرها لكن
والتكرير اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل
ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا التي تودي معنى الجملة وتحذف معه في
الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل
ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء وكان مما يجب اتصاله باول
نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر
المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلقى لما بي ولا
للما بهم ابدا شفا وقولهم وصاليات ككما يوثفين والكاف واللام على حرف واحد
مع وجوب اتصالهما بمجرور بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت
ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضميره لا بظاهره
كقولك زيد نايم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال

في توكيد

في البيان

جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا
قايم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت
بكرا ليته قايم ويجوز عمده بظاهر ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير
تكرير العماد وهو ان يكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ
وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره
متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه
لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله
ان لا يؤكد الا بالمنصوب المتصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته
اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك
انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا
او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب
والمجرور فتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب
الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يوكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين
الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة
ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين
واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق
بين التاكيد والبدل معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك
بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرار لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل
وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي
بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين
اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف
البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما وهو كما جاز لك ذلك في التاكيد لان المقصود هو
الثاني في البدل فكانه باشره النصب فلا يجي مرفوعا الا ترى انك تقول في باب النداء
يا زيد اخ فتجعله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فيكرره بلا فصل
نحو جاءني زيد زيد قال فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال
في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا او مع فصل
كقوله تراكها من ابل تراكها وقال تعالى وهم بالاخرة هم كافرون ويحسن التكرار
اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لما له ذيل فيكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله
تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على
ضربين لانك اما ان تفيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او

خ

رد لقول الزمخشري

تقويته بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان
يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سرّ برّ او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى
الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك
حسن بسن وقسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اي
استخرجته وقولهم اكتعون ابتعون ابصعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل
من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن تبصع العرق اي سال او من بصع اي روى ومن
البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وعلى الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان
ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من
الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او خبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني نحو حيص
بيص وحيث بيث كما يجي في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن
فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله
ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف
بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم
كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم
او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها
على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف
الشيء على نفسه وعطف الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء
او ثم كما يجي في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى
التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض
من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان
يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولنا مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا
زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة
في الاصل بدل الاشتمال تجرى مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت
اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها
على التاكيد ولجريها مجرى اجمعون جاز حذف الضمير منها ولا يطرد وذلك في بدل
البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا
السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطرنا قومك الليل والنهار وقولنا مطر
اوقاتهم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض
هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه واما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه
كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت

البيت وسميت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد
وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا
تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذ قال الخليل يقال ايضا مطرنا
الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار
على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يعمان
اي يعمان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط
تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما
نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان
عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجي في باب المثنى وتقول
الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا
للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع الى ابصع لغير
المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن
وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول
للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجراء
ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجي فتقول
بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء لتاويلك
لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث
نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع
وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل
الجماعات مستشهدا بقول جرير اقبلن من ثهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان
السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات
صفا اي الطوايف الصافات وليس شيء لان ذلك انما جاز في الخوارج والصافات لكونهما اسما
مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان
ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد
بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا
يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد
والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز
اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون الباقي ولا يفترق
اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله

لان اجزا العبد لا يفترق بالنسبة الى المجى بان يجى بعض منه ولا يجى البا فى نحو هذا القا
لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا
يكون الا بين اثنين او لاكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدا
كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتر
العبيد من افتراق الاجزا حكما ما احتمل المفرد اعنى نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك
الاحتمال بتاكيده لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزا حكما لا شبهه برفع
احتمال افتراق الاجزا حسا والاحتمال الثانى اظهر لكون افتراق الثانى اشهر فيسبق الفهم اليه
فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت جميع اجزا العبدين جميع
اجزا العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة
الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه
اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال فى النسبة فو صف
النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعنى منع تاكيد النكرات
شئ واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكره حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكا
باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد
واما تكرير المنكر فى قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا
صفا فليس فى الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثانى لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثانى
غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كا
معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين
وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط
تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال
ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تاكيده واستشهد الكوفيه لجواز
ذلك بقوله ❊ يا ليتنى كنت صبيا مرضعا ❊ تحملنى الذلفاء حولا اجمعا ❊ وقول الاخر
قد صرت البكرة يوما اجمعا ❊ واما قوله ❊ اولاك بنو خير وشر كليهما ❊ جميعا ومعرو
الترومنكر ❊ فحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين
ويجوز مجى كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما
فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وفى
قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك فى الصلة
كقولك جانى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جانى قوم ضربت كلهم
اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت فى با
المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وكونه فى الصفة اولى منه فى خبر
المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقا

هشام اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف دال عليه على انك
لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب
الى زيد او ربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر
واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك وقد مضى
فى باب العطف قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع فلا يتقدمن وذكرها دونه ضعيف
اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل
ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان
الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على
العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من
الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه اى ذاته واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن
الصفة وهو افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع فى الصحيح
على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام وهذا
المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن
النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس
واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاند لسى
عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل
على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابتع ابصع وكذا
ذكر الجزولى والزمخشرى قدما ابتع على ابصع وتبعه المصـ رحمه الله ولا ادرى ما صحته
والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات
اجمع وجب الابتدا باجمع ثم يجى باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا
خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا بايتهن شئت بعد
اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور فى الثلاثة
الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على
بعض وسمع جانى القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع بتع
وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا
وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جانى القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون
ابصعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقى كل واحد منها تاكيد لما
قبله وقال غيره الصحيح ان كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد
والزجاج فى قوله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون

او العين

تاكيد الاسم المنكر

حذف المؤكد

على ان السجود منهم فى حالة واحدة وليس بشىء لانك اذا قلت جاءنى القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم فى وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكلاهما كونهما ترادف لفظين لمعنى واحد ولا محذور فى ذلك مع قصد المبالغة
قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثانى دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله فى نحو جاءنى زيد بل عمرو فان المقصود هو الثانى دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا لم يظهر لى الآن فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرافع جيد اى هم عبد الله وزيد وخالد قال.

يا مى ان تفقدى قوما ولدتهم
وتخلسيهم فان الدهر خلاس
عمرو وعبد مناف والذى عهدت
ببطن عرعر آبى الظلم عباس

قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول. والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما تذكر فى كل واحد من الثلاثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول فى بدل الكل ان الفائدة فى ذكرهما معا احد ثلثة اشيا بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثانى متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثانى اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس فى الاول فائدة ليست فى الثانى وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة فى الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثانى موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشىء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابى حفص ولو فرضنا انه ليس فى الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افردا ولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قلت جاء اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثانى فى الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للآخر فى الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلا وابيك خير منك انى
ليؤذينى التحمحم والصهيل

قدر الموصوف اى فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول فى جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثانى فى نحو العائذات الطير بدل وفى الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سلطت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان ذا اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثانى نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله

انا ابن التارك البكرى بشر

بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا فى البدل لان العاطف كحرف الندا والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير فى النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثانى بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك فى الاول ثلثه وكذا فى بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثانى نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان يقال ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه فى قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذى قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباى شىء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر

مطلب قوله لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان

ف العائذات

واما ان يدعى ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم فى البدل ، و فرقوا ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف فى المسمى عطف بيان ايضا هذا الذى ذكرت هو الذى تقول عندك قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثانى جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما ، والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك فى بزيد اخيك لو كان مدلول عين زيد لكان تاكيدا والحق ان يدل على اخوه المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثانى جزؤه اى بدل البعض جزو الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اى بين الاول والثانى ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءنى زيد غلامه و لقيت زيدا اخاه ولاشك فى كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة الى ذكره منتظرة له فيجى الثانى ملخصا لما اجمل فى الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمى بدل اشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا اسلب زيد ظاهر فى انه لم يسلب نفسه بل سلب شى منه وكذا السؤال عن نفس الشهر فى قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا ان يعلم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عمرا فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شى اخر ولا تقول فى بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا فى امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال فى الاربعة انه لا يخلو مدلول الثانى من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثانى اما ان يكون الثانى فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثانى اما ان يكون فيه الفعل المسند او المبدل منه مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثانى بدل الغلط وهذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثانى اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند

في قولهم

نجم بدر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد فى الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءنى حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجى الغلط الصرف ولا بدل النسيان فى كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون فى شعر اصلا وان وقع فى كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط الذى كان سبب الاتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه الا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل تجب موافقته للمتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا فى التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه فى الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثانى نكرة وعلى العكس والاربعة فى الاربعة ستة عشر فامثلة الكل فى الكل نحو بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اى اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل فى بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثانى نكرة مبدلة من معرفة قال ابو على فى الحجة وهو الحق يجوز تركه اى ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل كان مثل حطم وختع من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وقول الشاعر ، انا وجدنا بنى جلان كلهم ، كساعد الضب لا طول ولا قصر ، اى لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم تفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فايدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل مما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين نحو لقيتهما اياهما اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون هم اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظى لرجوعهما الى شى واحد وقد اتفقوا كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت توكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هو فلذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك

ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمظهر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وانقصته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاوا الاخدود نارا وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اى مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لها في لحاف الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاني زيد الاخ اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التوكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى اخره اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافاده بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهر لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش منع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فايدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا تفيده المعرفة وان كان في المعرفة فايدة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة

والمضمر من المظهر

بدل الكل من الكل

المسكنة

لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا ونفعل في الخطاب وتفعل ويفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا البدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمروا ليبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من الفوايد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخاك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طايعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سوا لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تعز انصرك ولا اعرف به شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع كقوله تعالى قد كان لكم اية في فيتين التقتا فية تقاتل الاية اى منهم فية وقال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتدا بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما تقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك

فوائد

البكرى بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم فى حكم الطرح وفى حكم المعدوم فلم يبق الا الصفه وعطف البيان فلما قال غير صفه خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلاثه فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المص مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضى الله تعالى عنه مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفا فحمله على بعيره وزوده وكساه قوله فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر قال انما قلت فى مثل اشارة الى ان الفرق يقع فى هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه فى باب البدل والفرا يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثانى عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز فى بشر الا النصب بنا على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ونحو قولهم اعجبنى من زيد علمه ومن عمرو وجوده الثانى فيهما كانه عطف بيان والمعطوف محذوف والاصل اعجبنى شى من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما حذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه فى نحو ما جانى الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسما والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله الطاهرين وصحبه اجمعين المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب المبنى كما مر فى حد المعرب ضربان اما مبنى لفقدان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسما المعدوده كواحد اثنان ثلاثه والف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او كونه اسم فعل كما يجى قال ولا يفسد الحد بلفظه او لانها لمجرد احد الشيئين ههنا لا للشك الذى ينافى تبيين الماهية قال ولم اقل فى حده ما لا يختلف اخره كساير النحاة لان معرفتك بقا الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبنى فرعا على معرفة انتفا الاختلاف فيودى الى الدور كما ذكرنا فى الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه فى حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح

الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا نعرف الاسم المبنى ولو لم نعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اى القاب حركات اواخره وسكونها والضم والفتح والكسر والقاب مطلق الحركات وحدها سوا كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك فى زيد انه متحرك بالضم فى حال الرفع او لا هذا ولا ذلك كقولك فى رجل انه متحرك بالضم ولا يقع على حروف البنا فلا يقال ان يا زيدان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال فى جانى زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص رحمه الله والذى يغلب فى ظنى ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعنى الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينه فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسما الحركات مجازا فقولهم فى نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النايب مجازا فقالوا فى السموات واحمد فى خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثانى مجرور فاى شى المانع على هذا ان يطلق على الحروف القايمة مقام حركات البنا اسما تلك الحركات مجازا فيقال فى لا رجلين انه مفتوح وكذا فى لا مسلمات عند من يكسر ويقال فى يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم ولا رجلين على الفتح مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة واطلاقهم ان يا زيدان مبنى على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البنا وسكونهما فى اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب فى المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهى المضمرات الى الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البنا لان الاصل فى الاسما الاعراب كما مر فى اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما البنا على الحركة فان اصل البنا السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركه واخرى للحركه المعينه لم اختيرت دون الاخريين قوله والمضمر ما وضع الى حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص فى ان المراد هو المذكور بعينه فى نحو جانى زيد واياه ضربت وفى المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسما الظاهره فانه لو سمى المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعنى الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغايب كاحتياج الحروف الى لفظ يفهم به معناها الافرادى واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضى لاعراب الاسما توارد المعانى المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعانى عن الاعراب

قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد يضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا
وقولك لزيد الغايب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا
انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر بل الاسما الظاهرة كلها
موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى
قبل الندا ولهذا تقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
ولم يجز للمسمى بزيد ان تقول لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله
لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد
غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا
لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن
للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي
العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر
التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك
السياق ان يكون ثم مورث تجري الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقدير كلامه وفيه
مخالفة لطريقته المالوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول
الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر
ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى
وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا
قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير
قيل نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف نحو اعدلوا
هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري ولا اما في التقدم اللفظي لا في المفسر
الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد
لابد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو
متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا
وهو الحق وعلى هذا فالحق ان تقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سوا
كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيان فصاعدا فالمفسر هو
الاقرب لا غير نحو جاني زيد وبكر يضربه اي ضرب بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو
جاني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك
شي غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضروب لمعنى الفاعلية المقتضي
كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتدا المقتضي كون المبتدا

قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه
زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك
الفعل نحو هذا سراقة للقران يدرسه او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وكذا
الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما
قريبا كقوله تعالى ولابويه او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى
الشمس وكقوله عز وجل انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان
دليل على ان المنزل هو القران مع قوله جل ذكره شهر رمضان الذي انزل فيه القران وكذا قوله
تعالى ما ترك على ظهرها فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الذ
الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي كانت
الوارثة واحدة اذ هو في مثال الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هنا
ما تقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فتقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا
لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب وانما يقتضي ضمير
الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان
ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره
خلاف موضعه فان قلت فاي الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه
قلت قصد التفخيم والتعظيم من ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيا مبهما حتى تتشوق نفس
السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر
مذكورا مرتين بالاجمال اولا وبالتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي
هذا حاله بقي على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت
الذي ارى انه نكرة كما يجي في باب المعرفة وعند النحاة بقي معرفا لكن تعريفه انقص مما
كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي
في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على
وضعه من التعريف لانه جعل جزا زما فانه يذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي
يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجزان في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا
فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يوت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز
مع عدم انفصاله عنه قايم مقام المفسر المقدم فالجزان في مثله في غاية الظهور وقرب
منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يوت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير
الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يات كالتمييز المذكور المجرد للتفسير الا ان قصدهم
لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا
التفسير دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب
البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به

لمجرد التفسير كما فی نعم رجلا زیدا وقصد التفخیم مع اتصال المفسر كما فی ضمیر الشان والثلاثه فی
ضمیر المتنازع معدومه اعنی قصد التفخیم والمجی بالمفسر لمجرد التفسیر واتصاله بالمضمر یضعف
ثم حذف الكسای الفاعل مع ان فیه محذورا ایضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب
غلامه زیدا اعنی اتصال ضمیر المفعول الموخر بالفاعل المقدم لیس باضعف مما ارتكبه البصریه
لان الاتصال الذی بین الفاعل والمفعول اذا كان لعامل اكثر من الاتصال الذی بین الضمیر
ومفسره علی ما ذكره البصریه فی باب التنازع قال المصنف رحمه الله اردت بالتقدم الحكمی انك
اذا قصدت الابهام للتفخیم فتعلقت المفسر فی ذهنك ولم تصرح به للابهام علی المخاطب
واعدت الضمیر علی ذلك المتعقل فكانه راجع الی المذكور قبله فذلك المتعقل فی حكم المفسر
المتقدم ولا یستتم ما ذكره فی باب التنازع اذ لا یقصد هنالك التفخیم قوله وهو متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غیر المستقل یعنی بالمستقل بنفسه انه لا یحتاج الی كلمة اخری
قبله یكون كالتتمه لها بل هو كالظاهر سوا انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا ایاك او اتصل
به نحو ما انت قایما عند الحجازیه وذلك لانه یجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو
الیوم انت قایما فلیس كالجزء مما قبله والا لم یجز انفصاله عما قبله والمتصل ما یتصل بعامله
الذی قبله ویكون كالتتمه لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمایر المستتره فی نحو زید ضرب
ویضرب ومسند لضرب وضربت واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب فی خطاب المذكر
وفی الصفات نحو زید ضارب والزیدان ضاربان الی اخر تصاریفها كلها متصله كما یجی تخفیفها
ولیس المستتر فیها ما یبرز فی نحو زید ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنه وهند
زید ضاربته هی بل البارز فی الجمیع تاكید للفاعل لا فاعل كما یجی شرحه وهو منفصل بدلیل
قولك زید ضرب الیوم هو وعمرو وهند زید ضاربته الیوم هی قوله وهو مرفوع ومنصوب
ومجرور الی ولهن اعلم ان الضمیر انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمیر كما قلنا قایم
مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فیكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا وانما لم یكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذی كالجزء الاخیر لعامله
بحیث لا یمكن الفصل بینهما والمجرور كذلك فان قیل الیس الفصل جایزا بین المضاف والمضاف
الیه فی الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبیح فلم یلتفت الیه الواضع فی الضمیر الذی هو اشد
اتصالا بعامله من الظاهر وكل واحد من هذه الخمسه یكون لثمانیه عشر معنی لان كل واحد منها
اما ان یكون لمتكلم او مخاطب او غایب وكل واحد من هذه الثلاثه اما ان یكون لمفرد او مثنی
او مجموع صارت تسعه وكل واحد من التسعه اما ان یكون لمذكر او لمونث فصار للمتكلم
سته وللمخاطب سته وللغایب سته ووضعوا للمتكلم منها لفظین یدلان علی سته المعانی المذكوره
كضربت وضربنا فضربت مشترك بین الواحد المذكر والمونث وضربنا بین الاربعه المثنی المذكر
والمثنی المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث وانما شركوا فی المتكلم بین المذكر والمونث
مفردا كان او غیره لقلة الالتباس فی المتكلم وانما ارتجل للمعنی المتكلم وجمعه صیغه و

نا وكذا قولك نحن ولم یزیدوا للمثنی الفا وللجمع واوا كما فعلوا فی مثنی المخاطب وجمعه لان
مثناهما اسم انضم الیه لفظ اخر مثله بدلیل انك اذا قیل لك فصل انتما قلت انت یا زید
وانت یا عمرو وكذا فی الجمع اذا قیل فصل انتم قلت انت یا زید وانت یا عمرو وانت یا خالد
واما اذا قلت نحن واردت المثنی فقیل لك فصل قلت انا وزید وانا وانت او انا وهو وتقول
فی الجمع انا وزید وعمرو ولیس كل افراده انا فلما لم یكن شرط المثنی والمجموع وهو اتفاق الاسما
فی اللفظ حاصلا لم یمكنهم اجرا تثنیته وجمعه علی ما اجری علیه سایر التثانی والمجموع
فارتجلوا للمثنی صیغه وشركوا معه الجمع فیها للامن من اللبس بسبب القراین وقد یقول المعظم
فعلنا ونحن وایانا عدا لنفسه كالجماعه ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعه نصوص
وهی ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بین المثنی المذكر والمثنی المونث
وهی ضربتما وحكم الغایب حكم المخاطب فی النصوصیه والاشتراك نحو ضرب وضربت
وضربوا وضربن والضمیر هو الالف المشترك بین المثنیین والتاء حرف تانیث
ویجب ان یكون المقدر فی ضرب وضربت متغایرین كما فی البارز نحو هو وهی هذا وبقیة
الانواع الخمسه جاریه هذا المجری اعنی ان للمتكلم لفظین وللمخاطب خمسه وللغایب خمسه
فصار المجموع ثنتی عشر كلمه لثمانیة عشر معنی واعلم ان اول ما ابتدی بوضعه من الانواع
الخمسه ضمیر المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم علی غیره والمتصل مقدم علی غیره لكونه اخصر
فنقول انما ضموا التا فی المتكلم لمناسبة الضمه لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان الفعل
وضع للمتكلم اولا ثم للمخاطب ثم الغایب وفتحوا للمخاطب فرقا بین المتكلم وبینه وتخفیفا
وكسروا للمخاطبه فرقا ولم یعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبه لان خطاب المذكر
اكثر فالتخفیف به اولی وایضا هو مقدم علی المونث فخص للفرق بالتخفیف فلم یبق للمونث الا
الكسر وزادوا المیم قبل الف المثنی فی تما وقبل واو الجمع فی تمو لیلا یلتبس المثنی بالمخاطب
اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولی الحروف بالزیاده المیم لان حروف
العله مستثقله قبل الالف والواو والمیم اقرب الحروف الصحیحه الی حروف العله لغنتها
ولكونها من مخرج الواو ای شفویه ولذلك ضم ما قبلها كما یضم ما قبل الواو وحذف واو
الجمع مع اسكان المیم اذا لم یلها ضمیر اشهر من اثبات الواو ومضموما ما قبلها وذلك لانهم لما نووا
الضمایر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفیف كما قلنا لم یاتوا بمثنی المثنی والمجموع بعلامة
الالف والواو كما اتوا بهما فی هذان واللذان واللذی فوقع الواو فی الجمع فی الاخر مضموما ما قبله
وهو مستثقل حسا كما مر فی الترخیم فحذفوا الواو وسكنوا المیم التی ضموها لاجله للامن من
الالتباس بالمثنی بثبوت الالف فیه دون الجمع ومن اثبت الواو ومضموما ما قبلها فلان ذلك
مستثقل فی الاسم المعرب كما یجی فی التصریف واما ان ولی میم الجمع ضمیر نحو ضربتموه فوجب
فی الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمیر لاتصاله صار كبعض حروف الكلمه فكان الواو لم
تقع طرفا وجوز یونس حذف الواو وتسكین المیم مع الضمیر ایضا ولم یثبت ما ذهب الیه

تخفیفها

واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها وقد يكسر كما يجي وزيدت للمؤنث
نون مشدده ليكون بازا الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة
للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما
كان مفسر الغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمير
الغيب اخص من ضميرهما فابتداوا في المفردين بغاية التخفيف ولكن التقدير من دون ان تلفظ
بشيء منه واقتصروا المثنى مذكره ومونثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى
وعلى الواو في جمع المذكر وقد تستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال • فلو ان الاطبا
كان حولي وكان مع الاطبا الاساة • استثقالا للواو والمضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا
على نون واحدة في مقابلة الواو واذا كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب
وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم لانه لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما
بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر الا ان المقدر هو ذلك المصرح به
وكيف ذا وتجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المنوي
المصرح به غير المتصل فهو تحكم ولهذا نظر من قال من النحاة اذا المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان
يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان الضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى
واما التا في ضربت وضربتا فهي حروف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقيل جعل الالف والواو
والنون حروفا كالتانيث كما يجي في احوال الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ولعصرن
السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل
لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة
والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل
غاية وان كان محتملا للمخاطب والغايب لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء المفردات المضارع
مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال اليا في تضربين
ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانه مستنكر الحكم بكون
ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل
نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم
الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات
والواو في جمع المذكر واليا في المخاطبة والنون في جمع المونث علامات كالف الصفات
وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك
حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون
واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهه فلم
يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضا الفاعل بل اقتضاوها له لمشابهة الفعل فلم يظهر
فيها ضمير الفاعل وكذا اسما الافعال والظروف على ما يجي بعد وايضا الالف والواو

في مثنيات الاسما وجموعها الجامدة فالزيدان على نهج والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى
والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها
لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى
والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان
وواوان فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو
الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا
يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاني في غلا
وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل
واذا استقر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرديهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا ترى
الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو اقايم هما وما قايم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه
هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له لما سيجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في
الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمونث وقد
يبدل همزتها نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف يوتي بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف
لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذا كتب بالالف لان الخط
مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بها السكت
قال حاتم هكذا فزدي انه • قال ان كنت ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه
وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا في
ضرورة كقوله • انا سيف العشيرة فاعرفوني • حميدا قد تذربت السناما • وجا في قراة
نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا
اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا تثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين
ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه
ومعاقبة ها السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركه وقفا ونحن للمتكلم
مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه
للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما
انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع
المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يثبتوه بالتا المضمومه نحو انت
الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامه وبينوا المخاطبين سائر فيه بعد
ان كالاسميه في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفرا ان انت بكماله اسم والتا من نفس الكلمة
وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التا المتصرفه فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
انفصالها دعموها بان تستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في انا

واخواتها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة
فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا في
الصواب في الموضعين وقالوا في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن فالواو والياء في
هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها
بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك
وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانت كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون
الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان قياس المثنى
والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين تخفف بحذف الواو والياء والكلام
في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المونث على ما ذكرنا
في المتصل سوا وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر
والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع منها الا في الالف
والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا واضاربهما وتسكين
ها هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتدا جايز كما يجي في التصريف وقد سكن بعد كاف الجر
ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء ولام الابتداء اضطرارا كقوله ∘ فبيناه يشري رحله
قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب ∘ وقوله دار لسعدي اذه من هواكا ∘ وتسكينها
قليل واسد وتشدد همدان كل ∘ وان لساني شهدة يشتفي بها ∘ وهو على من صبه الله
علقم ∘ ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلة
بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدوا متصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه
وبين المجرور كما يجي بعيد فوضعوا للمتكلم ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب
الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في
التصرف نحوك كما كم ك كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الهاء
وبكاف المونث يا كما حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتها
واعطيتهوه قال ابو علي رحمه الله وقد يلحق التا تا المونث مع الهاء قال ∘ رميته فاقصدت
وما اخطات الرمية ∘ وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد يا ساكنة او كسرة
تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف واو عليكمو
واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغايب من هذا
القسم اختصروا مفرده من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي
وقلبوا يا هي الفا فصارها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلب واوه يا نحو بهي لما نذكره فخافوا
التباس المونث بالمذكر وحركة ها المذكر ضمة الا ان يكون قبلها يا او كسرة فان كان قبلها احدهما
فاهل الحجاز يبقون ضمتها ويقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف

فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت يا وكسرت الهاء
لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر
ابن وايل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو
الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول ننظر في ها المذكر فان وليت
المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي وبهو وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر يا وبنو
عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء
وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله ∘ فبت لدى البيت العتيق اريغه
ومطواي مشتاقان له ارقان ∘ وغيرهم يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر
لا اختيارا ∘ وان وليت ها المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار
اختلاس الحركة اي ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل
مطلقا نحو عليهي ومنهو وخذوهو فعلى هذا يجي في ها المذكر الذي بعد الكسرة او الياء
ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الها من غير
وصل يا وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقا الساكنين والثانية
كسرها مع وصلها بيا نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا والثالثة
ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه والرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجي فيها اذا كانت
بعد الكسر لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل ها
المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة
الها اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا
عارضا وجاز اسكان الها اجرا للوصل مجرى الوقف وقد قرى بها كلها في الكتاب العزيز
واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان
كان الف او واو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي نحو منهما منهم واضربهما واضربهم
على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في
الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو بغلامهما
وغلاميهم وغلاميهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة خص بالضم في جمع المذكر
ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطي الياء
حكم اصلها وقد جا علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا في
الواحد والمثنى وجمع المونث عليه عليهما عليهن ولم يقرا ولعل ذلك لاتباع الاثر
وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر
هذا كله في حركة الها واما ميم الجمع التي بعد الها المكسورة فلا يخلو اما ان تقف عليها
او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير
تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم تقف عليها

البيت صح

فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الها
ولالتقا الساكنين اقيس نحو منه وبهم امرأتين وعليهم الذلة على قراة ابى عمرو وبا فى القرا
على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب
عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسر
فى مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعدها الها المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن
الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اى ترك الوصل وثلاث قبل المتحرك السكون واشباع الضم
واشباع الكسر وان كان الميم بعدها الها المضمومة فى نحو بهم وعليهم فى لغة اهل الحجاز وفى نحو
غلامهم ولهم وقفاهم على ما هو متفق عليه وفى نحو منهم على الاشهر وكذا فى انتم وضربتم
وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع
والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو فى غاية القلة ومنعه ابو على وثلاث
قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهى مختصة
بهم قبلها كسرة او يا كسر الميم ووصلها بيا عليهمى وبهمى فكسر الميم لمجانسة اليا والكسر قبل
الها وقلب الواو يا لاجل كسر الميم ومنعهما ايضا ابو على ثم لما فرغوا من وضع المنصوب
المتصل اخذوا فى وضع المنصوب المنفصل فجاؤوا باياً متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل
واختلف النحاة فيه فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازنى وابو على ان الاسم المضمر
هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم
والغيبة والخطاب لما كان اياً مشتركا كما هو مذهب البصريين فى التا التى بعد ان فى
انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسما اضيف
ايا اليها لقولهم فاياه واياالشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج والسيرافى
ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه
واياى اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس فى الاسما الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا
وها ويا وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هى اللاحقة باياً واياً
دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول بعيد من الصواب كما قدمناه فى
انت وقد تفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة المفتوحة او المكسورة ها ثم حملوا ضمير المجرور
على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب
كون الضمير المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سوا قوله
فالمرفوع المتصل الى مطلقا • اعلم انه لا يستتر من الضمرات الا المرفوع لان المنصوب
والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزو الفعل فجوزوا فى باب الضماير
المتصلة التى وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزو
الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة المشتهرة شى ويكون فيما ابقى دليل على
ما القى على ما مضى فى الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير

المتصل فى غايب الماضى وغايبته وفى المضارع فى افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا
وغايبة وافعل وفى جميع الصفات واسما الافعال والظروف وفى خمسة منها لا يظهر
الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهى افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا وانتم افعل
الامر مطلقا اى فى الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر فى نحو اسكن انت وزوجك تاكيد
للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا نفعل الا انت وفى فعل وفعلت ويفعل
وتفعل للغايبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا
هى وتضرب هند وما تضرب الا هى وكذا فى الصفة المفردة نحو اقايم الزيدان وما
قايم هما وكذا فى الظرف عند ابى على اذا اعتمد نحو افى الدار زيد وما فى الدار هو وكذا
فى اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو
هيهات هو قوله ولا يسوغ المنفصل الى ضاربته هى اعلم ان اصل الضماير المتصل المستتر
لانه اخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخص من المنفصل ثم
المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه
لفظا اقول الضمير المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون
الضمير المجرور فلنذكر موافقهما فنقول ان الاصل فى المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا
بالفعل لان المتصل كما مر كالجزو الاخير من الكلمة التى يليها وكون الشى كجزو كلمة انما تتم اذا
كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثمة
لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزو الاخير منه اما ساير ما يرفع هو اما
ابتدا عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتدا
معنى ليس بكلمة واما مبتدا او خبر كما اخبرنا فى اول الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم فى
اقتضا المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم
احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل فى طلب المرفوع اذ هو حرف نفى ودخوله
على الفعل اولى ومن ثمة كان النصب فى ما زيد ضربته اولى من الرفع وايضا عملها
للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله
بها نحو ان زيدا اب لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشيا الا منفصلا واما اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والظرف والجار والمجرور
فهى ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشيا بغير المصدر لكن
بشرط الاستتار كما يجى وكذا نقول الفعل هو المقتضى للمنصوب بالاصالة وساير ما ينصب
الضماير وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
واسم الفعل انما تنصب بمشابهة الفعل فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسم
المشبه به كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقى بالحمل عليه لكنه لما جاز فى الاصل اى
الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابه

كما يجي فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي
الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا
منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت
ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير اياك والاسد من باب تقدم
المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير
من العامل المحذوف او المؤخر الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك
في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك
بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه وعطف نسق نحو جاني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا
كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الا اياك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا
وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاني
اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمروا والغرض منها افادة الشك من اول الامر
ومنها ان يكون ثانيا في مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول
كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمروا قلت الذي علمت
زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا
الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب
اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما
فتقول الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر
على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في النحوين
اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمروا واذا اخبرت عن الثاني
في علمت زيدا قائما فتقول الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم
وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل
ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا على ما يجي وان كان
الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا
او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما لما مر واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة
المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار فانه فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا
في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو او اخوك وهيهات زيد
وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت او مثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على
غير ما هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك
تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان ضاربانهما نحن وقد عرفت ضعف نحو
جاني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما

فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا
مع المرفوعين جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام وحرف النفي نحو ما قائم انتما
وا قدامك هما وا في الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه تعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما
جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة واظهر اذن في اللفظ فرقا بينه كانيا احد
جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفاعل فان الضمير احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج
الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجي فان لم ينفصل الضمير
عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال
من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون المتصل بهذه
الاشيا الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل
المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر
المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة
ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب
انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فاذا كان
العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض
لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب
اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم
فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وانك في الدار ولا تقول
ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من ابل تراكها وتقول
رويدكه وحيهلكه وحكى يونس رحمه الله عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا
من ان المنفصل لا يجي الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسما
الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم
يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل به المنصوب للتضاد من التنوين
الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول اعجبني ضرب اياك والاضافة
اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك ان يكون حذف
التنوين في ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر ذا لام
فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام
الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال
الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من
اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب
اياك والضاربك والضارب اياك والمعطيك اياك والمعطاك ومعطي اياك ومعطاك و

الظرف والجار فلكونهما قايمين مقام الفعل اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب بعدهما ولنعد
الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص رحمه الله قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب
عمرو زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك
زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت
المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك
بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى
ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا نقول في المفعول
المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه ولذا تقول يوم الجمعة
لقيته زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض بضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة
جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما
ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة ويعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا
نحو قولك جيتني وجاءني زيد ضاربته انت او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند
ضاربها هو فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه
اعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة
او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلم لم يات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان
الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد وفرعيه وفي التذكير وفرعه فان اتفقا في الغيبة
ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد
عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث
والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا
زيد ضربته او اضربه والزيدان ضربانا او يضربانا وهند انا ضربتني او تضربني لا في غايبة
المضارع مع المخاطب وفي غايبتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربك وهند انت تضربك
وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز
الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير
نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربانهما نحن والزيدون نحن ضاربوناهم وكقول المؤنث
انا هند ضاربتها انا فلما رفع المنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين
في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن
واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربه
قال وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق
لمحقوقة ان تستجيبي لصوته فان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم
يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد

ضميره ان لبس او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مر بخلاف
الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيهما في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة
وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس في نحو قولك انا زيد ضاربه
بالها نعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلو لم يكتفوا به
قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس قوله واذا اجتمع الضميران وليس احدهما
مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربيك والا
فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضمير ان عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به
المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون
المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكاينا كجزء الفعل حتى يسكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي
ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك
وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل
بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب
متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكي زيدا وجا المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك
فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا
فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه
زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه ووجه اتصاله
ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه
وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال
المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت
فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي
مفعولي خلت بعد رايحة المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال وجب اتصال اولهما لقربه
من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله
عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني
قال انما هو شي قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب
النحاة وانما لم يجي في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف
فانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون
الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غايبين نحو اعطاهوها
واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر
انفصال الثاني وان لم يكونا غايبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على
الغايبين ومنعه سيبويه والزم النحاة القايلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني نحو منحتنيني
اي منحتني نفسي وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور

لانه لا يانف الثانى من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك فى الغائب لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجئ فى الغائب نحو ضربهوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدى للمفعول ضرورى من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله فى الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثانى وانفصاله ايضا نحو ضاربك اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثانى منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب اى ينظر الى الثانى هل هو انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول فى الانقص ضربتكها وضربك اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشئ يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولى الضمير المجرور اولى من الاتصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل اقعد فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا يشذ الاتصال فى الثانى فيما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربيهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر فى باب الاضافة فى نحو ضاربك فحكم الضمير الذى يليه عندهما حكم الضمير الذى يلى المجرور كما مر قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثانى كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثانى نحو اعطاك اياى وضربى اياى قوله وقدمته اى قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثانى نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهى ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار فى الثانى قوله والا فهو منفصل اى ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياى واعطاه اياك فالثانى منفصل قوله والمختار فى لولاك الى اخرها انما كان المختار فى خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها فى الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل فى الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين فى قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجئ فى الافعال الناقصة قال عمر بن ابى ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه غريبا ليس اياى واياك ولا نخشى رقيبا قوله وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسنى وكاننى قال عددت قومى كعديد الطيس اذ ذهب

القوم الكرام ليسى وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسنى وقال ابو الاسود فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعنى ان الاولى ان يجئ بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر فى باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلاثة الانفصال وقد يجئ بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطا والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجئ وفى قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما فى بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق فى نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافى الجار والمجرور اى لولاك فى موضع الرفع بالابتداء كما فى بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون معمولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور فى نحو ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل ولذلك الاولى ان يجئ بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل ما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل تحمله على لعل فى الترجى فتنصبه به ويبقى خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه فى الاصل اعنى فى نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه فى محل الرفع ومن وجه باقيا على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل فى الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان فى نحو عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل فى اسمه فاخروا خبره ايضا فى طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجئ خبر لعل مضارعا بان حملا لها على عسى فى الجر وحده كما حمل عسى فى عساك ان تفعل على لعل فى اسمه وحده قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر

محذوف اى لعلك تهلك ان تلم ملمة لان تلم . وهذا الاستعمال فى لعل كثير فى الشعر قليل فى النثر
فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا لتغير عسى كما قال فى
لولاك وحمل عسى على لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا
عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا
بلحوق نون الوقاية فى عسانى قال . ولى نفس اقول لها اذا ما تنازعنى لعلى او عسانى لان
هذه النون لم تلحق اليا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة . وقال الاخفش عسى باقية على اصلها
والضماير المنصوبة بعدها قايمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب
المحل خبرا لها كما كان فى عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان فى نحو انا
علك او عساكا . احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع
فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجى خبر عسى اسما صريحا شاذ
والثانى ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو
عساك ان تفعل او تفعل الا ان تجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال . اى عسى الامر
اياك فعلك ويكون تفعل فى عساك تفعل حالا من الكاف وتضمر اسم عسى على حسب
مدلول الكلام كما تقول فى عساك تظفر بالمراد عسى التواصل اياك ظافرا او يكون المضارع
بتقدير ان كما فى قولهم تسمع بالمعيدى فيكون تفعل بدلا من الكاف كما فى عساك ان تفعل
وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك الضمير مفسر ظاهر وثانى الوجهين المنقولين عنه ان الضمير
المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما فى ضربك زيد والاسم اما محذوف كما فى
قوله يا ابتا علك او عساك على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف فى قولهم جاءنى زيد ليس الا
اى ليس الجائى الا زيدا واما مذكور كما فى قولك عساك ان تفعل وكذا فى عساك تفعل بتقدير
ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر فى ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه
قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائى فى جواز حذف الفاعل كما مر فى باب
التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده
بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم
والخبر مبتدا وخبرا الا ان احدهما ذات والاخر حدث الا ان تقدر فى احدهما مضافا اى عسى
حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجى فى افعال المقاربة ان شا الله تعالى قوله
ونون الوقاية الى وعكسها لعل . اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما
قبل يا المتكلم يجب كسره كما مر فى باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة
اصل علامات الجر والفتح واليا فرعاه كما يتبين فى اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون
فى بعض الاحوال علامة الجر مبالغة فى تبعيده من الجر ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى اما
طردا للباب او لكون الكسر مقدرا على الالف واليا لولا النون كما فى عصاى وقاضى ودخولها
مع نون الاعراب نحو يضربوننى ونون التاكيد نحو اضربننى ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتنى

تبين

ويضربوننى انما جاز لكون نونى الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا
الفعل من الكسر الذى للساكنين فى نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة لليا الزم
من العارضة للساكنين اذ اليا لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانيهما الكلمتين فى نحو قل ادعوا مستقلة
فقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضى ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذى
فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان ويفعلون وتفعلين فيلزم النون غير
هذه الامثلة سوا كان فيه نون الضمير نحو يضربننى او نونا التاكيد او لا قوله هل تبلغنى دارها
شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم . الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية واغا جاز
قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونونى التاكيد وان كان اجتماع المثلين
فى الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو
مذهب البصريين على ما ياتى فى قسم الافعال فكلاهما لامر لفظى بخلاف نون الضمير ونونى التاكيد
هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولى لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب
اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب
ولا معنى لها فالعلة فى عدم حذف نون الضمير ونونى التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة
للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال
تراه كالثغام يعل مسكا . يسو الفاليات اذا فلينى ولا يجوز ان يكون المحذوف
نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون الاعراب فى نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع
نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب فى نون الوقاية واثباتهما
بلا ادغام وقرى قوله تعالى اتحاجونى على الثلاثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا
يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة
لثبوته فى السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المص اما مع الماضى او مع ليت ومن وعن
لكنه تبع الجزولى فانه قال فى لدن انت مخير والقراءة حملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية
فى لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم . وانما لم ياتوا بها فى على والى
ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف
علة وذلك ان ما قبل يا المتكلم اذا كان الفا او واوا او يا ادغمت حركت اليا بالفتح وبقى ما قبلها
على سكونه كما تبين فى باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية فى نحو فتاى ورحاى
وعصاى وقاضى فى قاض ومسلمى فى مسلمين وعشرى ومسلمى فى عشرون ومسلمون او
عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا تجلب فى نحو يدعونى وضربونى واضربونى ورمانى
وضربانى واضربانى واضربنى وان تقولوا يدعى وضربى ورماى وضرباى واضرباى
قلت ذلك اجرا لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل
هو الصحيح اللام الخالى من الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخل الكسر
فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير

واضربني

المذكورة قوله وان اخواتها يعني باخواتها انّ وكانّ ولكنّ واما ليت ولعل فسيجي حكمها بعد، وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجي في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في انّ وانّ وكانّ ولكنّ ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور مع ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال
كمنية جابر اذ قال ليتي، اصادفه وافقد بعض مالي قوله وعن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنه وعني، لست من قيس ولا قيس مني وقال
قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحدي، وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد لدي ولو اضفت الكاف الجارة الى ليا لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن وبعد ان من الاسما المتمكنه بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معها اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قربة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخير بين الاحرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون ولعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اي ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رحلا ليسني وجا ليسي قال اذ ذهب القوم الكرام ليسي، حملا على غيري وجا عساي حملا على لعلي والاكثر عسا وبجوز الحاقها في اسما الافعال لاذا بها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكي وحكى الفرا مكانكني قوله وليس حاملني الا ابن حمالي شاذ نحو جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملي قال السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر الى ما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القايم قوله وبعدها اي بعد دخول العوامل المبتدا والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور وما الحجازية نحو ما زيد هو القايم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجي هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي الافراد وفي فرعيه والتذكر وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله وكاين بالاباطح من صديق ح نراني لو اصبت هو المصابا، اي يرى مصابي هو المصاب، قوله يسمى فصلا هذا في اصطلا

خ
عوامل

البصريين قال المتا حرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر فجيت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره وما ل المعنيين الى شي واحد الا ان تفسيرهما احسن من تفسيرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر من النعت فكان القياس ان لا يجي الا بعد مبتدا بلا ناسخ او منصوب بفعل قلت بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدا به وذلك لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان او ان او ما الحجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التاكيد، وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القايم زيد نفسه القايم لكنه ليس تاكيدا لانه يجي بعد الظاهر ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه، وايضا يدخل عليه اللام نحو انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قايم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القايم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القايم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا سوا كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو رايت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسوا كان اللام موصولا نحو انت القايم او زايدا داخلا في الموصول نحو الذي قال كذا ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القايم وما زيد هو القايم وان زيدا هو القايم وعند كون المبتدا ضميرا نحو اني انا الغفور وعند كون الخبر ذا اللام لا يصلح لوصفية

المبتدا كقولك الذين هم النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه
المشابهة كون مخصصه حرفا يقتضيها افعل التفضيل معنى اعنى من فهى ملتبسة به ومتحدة معه
كما ان مخصص ذى اللام حرف متحد معه اى اللام ومن ثمة جاز ما يحسن بالرجل خير منك
ان تفعل كذا ولكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان فلا تقول الافضل من زيد كما يجى فى بابه
وجوز اهل المدينة مجى الفصل بعد النكرة فى نحو ما اظن احدا هو خير منك قال الخليل والله
انه لعظيم فى المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعنى اذا كان مستبعدا فى المعرفة مع انه قياسه
كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولى وقوعه بين فعلى تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو
وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو ان
مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك فى صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا
جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو انى انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم
نحو انى انا زيد والحق ان كل هذا دعا ولم يثبت صحتها ببينة من قران وكلام موثوق به ونحو قوله
تعالى انى انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبره والجملة خبر ان بلى لو ثبت
فى كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خير امنك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو
ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا
بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور فى ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس
والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين
ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هى افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازنى
وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة
قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسما حتى يقال فيه كانه اسم امتنع دخول اللام
عليه وهذا الذى قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس
بنص فى كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبر وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشى لقوله تعالى
وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيا وروى محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة
هؤلاء بناتى هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير رضى الله تعالى عنه قال ابو عمرو
ابن العلا احتبى بن مروان فى لحنه يعنى بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا ان
الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدا خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس
الخبر الثانى بنعت الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم
نحو هو القايم زيد لا منهم من التباس الخبر بالصفة اذا الصفة لا تتقدم على الموصوف وجوز الكسائى
كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جى بصيغة ضمير مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا ليكون فى صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول
فيتبين بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك
لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو القايم وكنت انت القايم لما كان الغرض من الاتيان

بالفصل ما ذكرنا اى دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى
افادة المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اى صيغة الضمير
المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد
كان فيه حالة الاسمية اعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا
وغايبا لعدم عراقته فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لما تجرد عن معنى
الاسمية ودخله معنى الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفايدة كون اسم الاشارة الذى
قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموع مذكرا او مؤنث فانه صار حرفا مع بقا التصرف المذكور
فيه فان قلت فلنا اسما كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كالاسما الاستفهامية والشرط مع
بقايها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسما
الاستفهام والشرط دالة على معنى فى انفسها ودالة على معنى فى غيرها والفصل وكاف الخطاب
الحرفية لا يدلان الا على معنى فى غيرهما وقد تقدم فى حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال
هو الذى لا يدل الا على معنى فى غيره ولا يقال هو ما دل على معنى فى غيره واعلم انه انما يتعين
فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو
المنطلق او اذا دخلها لام الابتدا وانتصب ما بعدها وان كانت ايضا بعد مضمر نحو ان كنت
لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتدا جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه
هو الغفور فانه يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر فى باب الابتدا واما اذا كانت بعد ظاهر
وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا تكون مبتداه لانتصاب
ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتدا مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتدا
على التاكيد ولا تكون مبتدا مع نصب ما بعدها وقوله تعالى انك لانت الحليم يحتمل ان يكون
مبتدا وفصلا كما ذكرنا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام كما ذكرنا قوله ولا موضع له عند
الخليل الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت فى نحو انما ولهذا
قال الخليل والله انه لعظيم لان الغا الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه
حرف استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طرآن معنى الحرفية
عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان ضمير المرفوع قد
يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر فى باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت ويرد
عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جانى زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا
هو القايم وايضا ان اللام الداخلة فى خبر ان لا تدخل فى تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا ان
لنفسه كريم وبعض النحاه يقول حكمه فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشى
الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتدا فى نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا
لم نر اسما يتبع ما بعده فى الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره فلا
ينصب ما بعده فى باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل فى غير السبعة ولكن

كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك مالا وولدا وقوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان
والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون
ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره
وهما فصل والله تعالى اعلم قوله ويتقدم قبل الجملة الى فانه لازم قوله ضمير غايبا انما لزم
كونه غايبا دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه
في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه
اما مذكرا وهو الاغلب او مونثا كما يجي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه
سؤال مقدر يقول هو الامير مقبل كانه سمع ضوضا وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان
والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر
قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له
فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن
سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى
هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير
وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد يقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقيه
قال ابو الطيب رحمه الله تعالى هو البين حتى ما تاني الحزائق كانه قال اي شي وقع من المصايب
فقال هو البين وقوله حتى ما تاني مبني على ما يفهم في استعظام امر البين المستفاد من ابهام
الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا تتانى جماعات الابل ايضا واجاز الفرا ان تفسير
ضمير الشان مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما
في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا او الزيدان
او الزيدون وكذا ليس بقايم اخواك وما هو بذاهب الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس ان
وبقايم خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها
وذكر السيرافي في تجويز ما اجازه الفرا من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة
مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسر
الجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها في نحو ما ضارب
الزيدان جملة اذا اعتمدت على نفي ما لا على المبتدا بعدها فخبرها في نحو ما زيد بضارب اخوه
مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير
الشان قال لان الشان يفسره جملة ولا يكون الباء في خبرها وليس الا اذا كان مفردا واما قوله
جل ذكره وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله
ان يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل مزحزحه نحو مازيد
بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة

والاولى استغنا جزئيها عن مفسر واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضرب
وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير تسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول
لكونه مقدرا الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدا ولا
يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه لئلا يزول الابهام المقصود منه ولا يؤكد لانه اشد ابهاما مما
في المنكر ولا يؤكد النكرات ويختار تانيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان في
الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان
يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة فلا يختار
انها كانت القران معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود
مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس
لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون مفسره جملة
اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وتقول
ما هو قايم زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدا واسم ما ويكون متصلا منصوبا
بارزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف
لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا
ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه بصيرورته بالنصب في
صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك
ان نواسخ المبتدا لا يدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتدا قوله الا مع ان اذا خففت
فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال
الجزولي قال ابن عصفور لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كما يجي في الحروف اعمالها
في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا لانها
تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم
تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة
التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر
ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لارتباط بينهما
معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ هي حرف
مصدري فكأن أن وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها
ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا حال
الغائها لفظا وتقديرا كالمكسورة فيكون كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع
انه لا ربط بينهما لفظا وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم

ثم المخاطب ثم الغايب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا قوله اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه الى فلما كان خاصة • اعلم ان اسما الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي والتمني والترجي والابتدا والانتها والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغيير الصيغه في الجمع والمذكر والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب • ولذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوه وفي اسما الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان يكون كاسما الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرفا الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما فتكون اسما الاشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف • وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره • فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين فالجواب ان المراد من قولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اي بالجوارح والاعضا والاسما المذكورة ليست كذلك فلم يحتج في الحد ان يقول المشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسما الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص رحمه الله ما معناه انه ليس حد لاسما الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسما الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسما الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هنالك • قلت هذا السوال غير وارد والاشارة في قوله اسما الاشارة لغوية اذ معناه الاسما التي بها تكون الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السوال لان الاشارة جز المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جز منه توقف جز المحدود ايضا عليها اذ ربما كان معرفة ذلك الجز ضرورية ومكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف اليا لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوة فلامه ايضا يا واصله ذيي بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا ولا كما في يد ودم ثم قلبت العين

لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذا لم تقلب العين الا ترى الى نحو مرتو فان قبل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة قلت قبل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زايدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام الاسما المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وتضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم ترد الى اصله فرقا بين المتمكن وغيره نحو فتيان وغيره كما حذف اليا في اللذان قال ابن يعيش لا بأس بان تقول هنا ثنائي كما • وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا • وهذا حكم الاسما التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف لين ومتى بها ولو كان اصله ثلثة قلت ذاي ردا الى اصله ومثناه ذان قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البنا فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد ولو بنيت عليه لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين اخرى للنصب والجر وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل وادعاء ان كل واحد منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شي من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية يختلف فيها مذكر ولا موءنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف اعرابا وبنا بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلاث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللموءنث تا وذي بقلب ذا تا حتى صار تا او قلب الفه يا حتى صار ذي لان التا واليا قد تكونان للتانيث كضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي من هو وهي بالجمع بين التا واليا ولا نقول ان التا واليا ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالموءنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاها ليست علامة التانيث وذه بقلب يا ذي ها • واصل ذلك ان تقلب ها في الوقف لبيان اليا كما يجي في باب الوقف ثم تجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وته بقلب الذال تا وقد تكسر الهاءان باختلاس اي من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي باشباعها وفي الوقف تسكن الها بحذف اليا كما يجي في بابه وقد يقال في الموءنث ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين وجمعهما اولا عاقلا كان او غيره قال
ذم المنازل بعد منزلة اللوى • والعيش بعد اولئك الايام • وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولا معرفة فتكون فايدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكور

فيكون اولاكا ولئلك وقد تقصر فتكتب باليا لان الفه مجهول الاصل تحمل على اليا لا ستثقال الكتابة
ثقيلتين للكلمة وتما الضمة فى الاول والواو فى الاخر ولهذا تكتب اهل الكوفة الف نحو القوى
والفتى باليا مع ان اصلها واو ومن ثم يثنى بعض العرب مضموم العين من هذا الجنس كله باليا
وان كان الفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولا ها فيقال هلا وقد تضم الهمزة
الاخيرة نحو اولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء نحو طوماير واما قولهم هولاء على
وزن تورات قال تجلد لا تقل هولا وهذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولا
بحذف الف ها وقلب همزة او لا واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه بعنى ها انما تلحق من جملة
المفردات اسما الاشارة كثيرا لان تعريف اسما الاشارة فى الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم
الحسية تجى فى اوايلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى شى
يشير من الاشيا الحاضرة فلاجرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط
لا فى البعيد والغايب وكان مجيئها فى الحاضر اكثر منه فى المتوسط فهذا اكثر استعمالا منه ذاك
لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذى يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذى
الذى ربما يحول بينه وبينه حايل ولم تدخل فى البعيد الذى لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل
احدا ليرى ما ليس فى مراى فلذلك قالوا لا تجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب
قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط
والغايب البعيد بها دون القريب فان فايدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول ان وضع
اسما الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب
الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه
الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا ان يجمعا فى كلمة الخطاب نحو يا زيدان تفعلتما
وانتما فعلتما او تعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون
الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعنى اخرجته الكاف
عن ان تقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك
قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غايبا فى التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع
حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف فى اسم الاشارة معنى
الغيبة وقد كان الموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار بعلامته مع
الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت
بعلامته فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى
عنه اولا ثم يوتى باسم الاشارة تقول فى العين جانى رجل فقلت لذلك الرجل وفى المعنى
تضاربوا ضربا بليغا فها لنى ذلك الضرب وانما توردا اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكى عنه
غايب ويجوز فى هذه الصورة على قلة ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا

الرجل وهالنى هذا الضرب المذكور عن قريب وكذا يجوز ذلك فى القول المسموع عن قريب
ذكر اسم اشارته بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لا فعلن
قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو
قوله تعالى ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الاية وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال
سماعه فصار فى حكم الغايب البعيد والاغلب فى مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول
وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا
الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة تقول السلطان
لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى
فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز ان يكون قوله ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او
المشير وقوله فقلت له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا اننى انا ذلكا من باب
عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة
قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله
فيما لا تدركه الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما
بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد ادنى اعنى ذلك ونحوه كضمير الغايب
يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق الكاف الخطاب
الحرفية بلى وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجا وجهل
وارايت بمعنى اخبرنى قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المصنف رحمه الله كثرة استعمال ذى
القرب من اسما الاشارة فى موضع ذى البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا
خالجه الشك فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم ياخذ مذهبا ولم يقطع به
بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعنى لم يتحقق ذلك عندى واقول انا لا ارى بينهم
خلافا فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان
لهم مذهبين فمذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما فى حروف النداء
على ما يجى فيقولون اسما الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف
وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا ذا ثم ذاك
ثم ذلك وبعضهم يقول آلك وللمؤنث تى وتا وذى وته وذه بسكون الهاء بكسرهما
ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك وهى كثيرة الاستعمال وتاك
وهى دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيك
فانه خطا ثم تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلاثتها قليلة وانما
حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت فى تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحدها فحركت
اللام بالكسر للساكنين وكذا فى تيلك لان اليا التى بعد الفتحة قريبة من الالف فى الخفة
واما تلك فادخلت اللام التى فيها على تى ولم يحرك اليا بالكسر لاجتماع الكسرتين واليا

اذن بل بقت على سكونها فحذفت اليا للساكنين واما تلك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى
ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك
كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما مر في ذلك واولالك
فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد
تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاول
لتبقى النون الدالة على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد
وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددتي النون عوضا
من اليا المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع امتناع
ها ذلك وقال الاندلسي لا فرق عندنا للغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة
فرقوا بينهما وذلك بنا على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين
بلفظ واحد وفي جمعهما اولا واولى ثم اوليك والالك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان
التنوين كاللام في افادة البعد وعلى راي اخر اولا ثم اولالك ثم اوليك واولالك وزعم الفراء ان
ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد
يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله تعالى ذلك ادنى الا
تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى
كل ذلك كان سيئة بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغني عن الميم في ذلكم باشباع ضمة
الكاف ويفصل ها التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها
به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواته كثيرا نحوها انا ذا وها انتم اولا وها هو ذا وما يجي
في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقولهم لا ها
الله ذا فعلت كما يجي في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله
ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا
قوله تلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان مثل ذلك الذي للبعيد
لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف
وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط اليا في تلك وانقلابها نونا في
ذانك وتانك وعدم اتصالها باولا الممدوده مع انه اشهر من اولى المقصور قوله وثم وهنا
وهنا للمكان خاصة يعني ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل
صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى
فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الها وتشديد
النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يجر الثلاثة بمن وقد يصحب هنا
المشدده الكاف ولا يصحب ثم وقولهم ثمت خطا وقد يراد بهنا وهناك وهنالك وهنا الزمان
قال تعالى هنالك الولاية لله الحق اي حينئذ قال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين

حنت فهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنية ان شا الله
تعالى قوله الموصول ما لا يتم جزا الا بصلة وعايد انتصاب جزا على انه خبر يتم وذلك
ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها فمعنى يتم جزا يصير جزا تاما وكذا تقول
كان تسعة فكملتها عشرة كاملة قال المصنف رحمه الله ليس قولنا ما لا يتم جزا الا بصلة من قبيل العلم
بما قام به العلم اي من باب تعريف الشي بنفسه وذلك محال وذلك ان المجهول في قولك العالم
ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال
العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق
به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شي هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشي
بما لا يشكل من ذلك الشي الا هو فقال المصنف رحمه الله انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد
بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا
على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح
هو المحتاج الى ما تسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شي واحد ثم
قال وفسرت الصلة بعد بقولي جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر ان في نفس الحد اشكالا
من دون التفسير قال ولو جعلت موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال هذا حق قوله يتم جزا
اي يصير جزا تاما للجملة ويعني بجز الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا تلزم ان
تكون اجزاء الجمل بل قد تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء
الجملة لم يمكن الا بصلة وعايد قوله وعايد اي ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافتها
الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول
الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجي في حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد
ولا ان تكون صلتها خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير
خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجي البحث فيه في نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات
لاحتياجها الى تمامها ما وضع وضع الحروف نحو من وما واللام على ما قيل ثم حملت البواقي
عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزا الى الصلة وعايد كاحتياج الحرف الى غيره في
الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعايد ضمير له اقول انما وجب كون الصلة جملة لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو بسم الله الذي يبقى ويفنى كل شي او الذي هو باق او في احد
الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم
معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد
الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او تعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على
شي دايما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو او
غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا

ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط
به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة
بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا تكون في قولك لقيت من ضربته
فرق بين كون من موصوفة وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة
مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من
موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها
واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا
تخصيص بمضروبيته للمخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه
بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يختصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة
والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق
التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع انها لا تسمى بذلك
معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا
قولك انى اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف
الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا
فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما
على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء بشيء
تخصص وان كان المقيد غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي
هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة
التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانه
لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة
للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي
ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي دوخ البلاد الا لمن
يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان
مخبرا عنه قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون
مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان
المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مخصصا بوجه كما مر في باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغي ان
تكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر
مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون
تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة ويغني عنها ظرف او جار ومجرور منوي معه فعل وفاعل هو
العائد ورابعها انه يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة
حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب

مضروبيته للمخاطب

الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر: واني لراج نظرة قبل
التي لعلي وان شطت نواها ازورها، فمثل قوله: جاؤوا بمذق هل رايت الذيب قط،
اي التي اقول لعلي ازورها وقد تقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله
ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون
اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين وهو الوجه لكونها
انشائية وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من
الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه او منسوبه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نائب
الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد
اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط
الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءني زيد الذي ضرب زيد قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكانه
قال لكن صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل
والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها
اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته
التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف
الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف
واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة
كما يجيء والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة
وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب
فلا كلام في حرفيتها قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو الممرور
به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد
الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول
غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف الاستفهام
وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم
والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير
راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور اعتماده على
الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم
كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولان
الجار يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بلا اعمال
ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في السعة
جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عندهم بين اللامين كما

لا يقال جاءني حسنٌ وجهُه في الاختيار بلى قد يجي مثله في الشعر نحو قوله بسودٍ نواصيها وحمرٍ
اكفُّها • وصفرٍ تراقيها وبيضٍ خدودها • ولو جاز عمل اسم الفاعل او المفعول ذو اللام
لاعتماده على الموصوف المقدّر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كا
هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسما اعني لام التعريف
فتباعد به عن شبه الفعل وايضًا لو كانت لام التعريف الحرفية لم تحذف النون قياسًا
في نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناءً على مذهب الجمهور ان اصل الضا
والمضروب الضَرَب والضُرِب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى
على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلمصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرّ
كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة
اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد
ضارب زيد ضَرَب او يضرب زيد مضروب اي ضُرِب او يُضرَب ولكون هذه الصلة فعلا
في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي
كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان تكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية
في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكاينة بمعنى غير على ما مرّ في
باب الاستثنا فقلت جاءني الضاربُ ورأيتُ الضاربَ ومررتُ بالضاربِ • فان قيل ما حملكم
على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفرد
الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول قضاءً لحق الالف
واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا
على الموصوف حتى لا يحتاجوا ان يقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين في الحقيقة فالجواب
ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلّ على انهما في الحقيقة فعلان • الا ترى ان اسمي الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حروف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب
الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم
لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة أن
كما مرّ في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وقد توصل
في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضًا وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى
الفرا قال ان رجلا اقبل فقال له اخوها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا وقد وصلت
في الشعر بالمضارع في قوله • وقد يخرج اليربوع من نافقائه • ومن جحره بالشيخة
اليتقصّع • تقول الحي والبعض العجم ناطقًا • الى ربنا صوت الحمار اليجدّع • وقد ذهب اهل
الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرّف باللام موصولا قالوا في قوله •
لعمري لانت البيتُ اكرمُ اهلِه • واقعد في افيائه بالاصائل • ان التقدير لانت الذي
اكرم اهله • لكنه موصول غير مبهم بخلاف الاسما الموصولة • وعند البصريين اللام غير

مقصود قصده والمضارع صفة له كما في قوله • ولقد امرّ على اللئيم يسبّني • وانما
جاز مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القايم ابواه لا الذي قعد
لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره
في الذي قعدا فكانك قلت مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان
يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام • وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور
الاعراب في ايّ الموصول نحو جاءني ايهم ضربت وكذا في اللذان واللتان عند من قال
باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادًا منه انها صفة
الموصول لتبيينها له كما في الجملة الواقعة صفة للنكرات وليس بشي لان الموصولات معارف
اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات المعارف كما مرّ في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة
من الاعراب اذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف
اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في اربعة مواضع
فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد
والصلة جملة لا غير قوله ومن الذي والتي واللذان واللتان بالالف واليا والاولى
والذين واللاتي واللاي وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام والالف
واللام اقول هذا حصر لجميع الاسما الموصولة والذي عند البصريين على وزن عم وشج ارادوا
الوصف بها من بين الاسما الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا عليها اللام
الزايدة تحسينًا للفظ حتى لا يكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام
لما مرّ ان الموصولات معارف وضعًا بدليل كون من وما معرفتين بلا لام وانما الزموها
اللام الزايدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل
وانما وصف بذو الطائية وان لم يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو
الذي يوصل به الى الوصف باسما الاجناس • وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم
لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام
التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح
واشبع فتولدت الالف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المونث التي
تقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد تشدد يا وهما نحو الذيّ والتيّ فاذا شددتا اعربت
الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في ايّ ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجبا للاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقا الساكنين قال
وليس المالُ فاعلمه بمالٍ • وان اغناك الا للذيّ • ينال به العلاء ويصطفيه • لاقرب اقربيه
وللقصيّ • وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد وقال الاندلسي لعل الجزولي سمعه
بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر المذكور مكسورًا فحكم باعرابه وقد يحذف
اليا ان في الذي والتي مكسورًا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر في الكسر • واللذ لو شا لكنت صخرا

اوجلا امتم سمحرا • وقال اخر فى السكين • كاللذ تزبى زبية فاصطيدا • وقال
نقل للتى تلومك ان نفسى اراها لا تعوذ بالتميم • قال الاندلسى الوجوه الثلاثة فيهما اى تشديد
اليا وحذفها سا كنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات اذ المخفف
يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر على اليا وتحذف الحركة بعدها لغتا قال الا ان ينقلوها
فى حال السعة لا فى الشعر سمعا اذا وطاعة وتثنية الذى والتى اللذان واللتان تحذف
اليا ن وجاز تشديد النونين ابدالا من اليا المحذوفة وهل هما معربان او مبنيان على الخلاف
الذى مر فى ذان وتان وقد جا اللذان واللتان فى الاحوال الثلاث فى غير لا فصح والاولى القول
باعرابهما عند الاختلاف كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلتما فلما غير عن وضع واحد
ولم تزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن سنن المثنيات
وقد تحذف النونان فى اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال • ابنى كليب ان
عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا • وقال هما اللتا لو ولدت تميم • لقيل فخر لهم
صميم • وجمع الذى فى ذوى العلم الذين فى الاحوال الثلاث على الاكثر واللذون فى الرفع
هذلية قال جار الله رحمه الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء فى الواحد وهذا كما قال
الجزولى ان اللذى مشدد اليا معرب فكان اصله اللذيون تحذف احدى اليائين ثم عمل ما عمل
بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا وهى لغة من شدد اليا تجمع
بلا حذف شى منه وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال • قومى اللذوا بعكاظ طيروا
شررا من روس قومك ضربا بالمناقيل • ومن الذين ايضا قال وان الذى حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد • ويجوز فى هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد
اللفظ مجموع المعنى اى وان الجمع الذى او ان الجيش الذى كقوله تعالى كمثل الذى استوقد
نارا تحمل على اللفظ اى الجمع الذى استوقد ثم قال بنورهم تحمل على المعنى ولو كان فى الاية
مخففا من الذين لم يجز افراد العايد اليه وكذا قوله تعالى والذى جا بالصدق وصدق به
اوليك هم المتقون وهذا الذى اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاءنى الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل قلة اللذا فى
المثنى وقد يقال لذا ولذان ولتى ولتان ولات بلا لام وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن
العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا وتحذف النون فيقال اللاى بهمزة بعدها يا ساكنة
كالقاضى وهو قليل فى المذكر قرا الاخفش واللاى يولون من نسائهم • ويقال اللا بحذف
اليا وقد جا اللاؤن رفعا واللائن نصبا وجرا وجمع التى اللاتى على وزن الفاعل من اللتى وهو
اسم جمع كالحامل والباقر واللائى بالهمزة مكان التاء وهو كثير فى جمع المونث واللواتى
واللواى كانهما جمعا الجمع وقد تحذف اليا ات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات
واللواء وقد يسهل همزة اللائى بين الهمزة واليا لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائى
ييسن وقد يقال اللاى بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابى عمرو والبزى

المستثنيات

قال ابو عمرو وهى لغة قريش كانهم حذفوا اليا بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير
قياس ثم اسكنوا اليا اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف التا واليا معا
وقد يقال اللاآت كاللاعات مكسورة التا ومعربة اعراب المسلمات والاولى جمع التى
ايضا لا من لفظه فالذى والتى يشتركان فى الاولى واللآئى الا ان الاولى فى جمع المذكر
اكثر واللائى بالعكس وبمعنى الذى وفروعه من المثنى والمجموع والمونث من وما واى مضافا
الى معرفة لكونه موصولة معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم فى الدار او مقدرة
كلقيت ايا ضرب • قال الكسائى يجب ان يكون عامل اى مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له
مستند الا انه قال كذا خلقت يعنى كذا وضعها الواضع فقال له السايل استجيب لك يا
شيخ يعنى انه هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بادش بان قال اى موضوعة على
الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى
والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام المستقبل اكثر منه فى غيره استعملت معه اى الموضوعة
على الابهام وليس بشى لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين
ايضا يلزم تقدم عامله عليه وخالفهم البصريون فى الموضعين لعدم الدليل على الدعوى
واذا اريد به المونث جاز الحاق التا به موصولا كان او استفهاما وغيرهما نحو لقيت ايهن
وايتهن قال الاندلسى التانيث فيه شاذ كما شذ فى كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس
وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا فى الاستفهام وغيره نحو ايام اخوانك وايوهم اخوتك
ومما اشذ من التانيث وجوزهما تصرفهما فى باب الاعراب • قوله وذو الطائية الاكثر
ان ذو الطائية لا تتصرف نحو جاءنى ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلتا وذو فعلن
قال • وبيرى ذو حفرت وذو طويت • اى التى حفرتها ولا تعرف ايضا قال
فولا لهذا المرء ذو جا ساعيا • هلم فان المشرفى الفرائض • ولم يقل ذى جا • وفى ذو
الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعنى عدم تصريفها مع بنائها • والثانية حكاها
الجزولى ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه • والثالثة حكاها ايضا وهى كالثانية الا انه
يقال لجمع المونث ذوات مضمومة فى الاحوال • والرابعة حكاها ابن الدهان وهى تصريفها
تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التى بمعنى صاحب
وكل هذه اللغات طائية وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع
اسما الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هولا تقتلون
اى انتم الذين وقوله • عدس ما لعباد عليك امارة • نجوت وهذا تحملين طليق • اى الذى
تحملينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك اى ما التى بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا فى
ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية اذا لم تكن زايدة ففى نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زايدة
وبمعنى الذى وفى قولك ماذا الذى صنعت نص فى الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية
نحو من ذا لقيت ومن ذا الذى يقرض الله واعتذر البصريون عن المواضع التى استدل بها

الكوفيون بان اسما الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل
وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فلما تقدر ان
في صلتهما ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته
وليس بوجه اذ لم يشهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجي الكلام عليها في
الحروف المصدرية قوله والعائد المفعول يجوز حذفه اقول عائد الالف واللام لا يجوز حذفه
وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احدها لا بل موصوليتها كما مر من الخلاف مع المازني
ولا يجوز حذفه ولئن كان مفعولا احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد
زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا
او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه
واما في غيره فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا
ضارب زيد اي ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجي اي
الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذا فضلة
بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قائم واما المجرور
فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما
تقدم او يجر بحرف متعين وانما شرط التعيين لانه بعد حذف المجرور من حذف الجار
ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى
انسجد لما تامرنا اي تامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره
قال • فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه وبتعين حرف
الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت
بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت
بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به
وان احتمل مررت معه او له او نحو ذلك ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو
انه يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه
والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز ههنا استطالة
الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفها مع المجرور بها • واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا
اذا كان مبتدا اذ غير ذلك اما خبر وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يكون اذا في الكلام دليل
على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما
فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدا اي كما ذكرنا واما اسم ما الحجازية فلا
يحذف اصلا لضعف عملها • ويشترط في المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا
جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شي اذ الجملة والظرف
يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان

في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم
على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم يطل الصلة وقال الا
ان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلهذا تضاف وتعرف وتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها
وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله
وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها • واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ في
صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسن بالرفع
ويروى ما انا بالذي قائل لك شيا • واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز
ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي رضي الله تعالى عنه • انا الذي سمتني امي حيدره • قال
المازني لولا اسمعه لم اجوزه • وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل
الذي قال كذا وهو الاكثر وقلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس
الا الغيبة • كقولك انا حاتم الذي وهب المائين اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه
حمل احدهما على اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال
كذا وضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب لم يجز الحمل على
المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذا في الاخبار لانك اذا قلت الذي
ضربت فقد علم ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قول الذي قلت انا فظهر
بهذا ان قول القائل انا انت ليس بوجه والوجه القائل انا انت انا قوله واذا اخبرت بالذي
صدرتها الى والاسم المشتمل عليه هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام
ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل
وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة
ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان
لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذي في
ضمن الجملة الفلانية ب الموصول اي صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية
عن ذات متصفة بما اتصف به ا في الاولى معبرا عن تلك الذات ب الموصول ولا تغير
الاولى عن وضعها الا قدر ما تقيد فيها هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية
ب مبتدأ مصدرا لان المسؤول منك ان تخبر عن تلك الذات اي ب والمخبر عنه في الاسمية
مبتدأ والمبتدا مرتبته الصدر فلا بد ان تجعل مكان ا ضميرا راجعا الى ب لان المسؤول ان تصف
ب بالوصف الذي كان لا بلا تغيير شي من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان ا ولا بد ان
يوخر ا في الجملة الثانية خبرا لان المسؤول ان تخبر عن ب ا وذلك لتبقى الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول
بصلته فعلى هذا لم تخبر عن ا ب الموصول بل اخبرت عن ب الموصول با الا انك اخبرت
عن ب با والمبتدا في المعنى هو الخبر ان يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت ا ب

عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم ا دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغة المعلوم اجزاؤها دون ب فانه هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال ب الموصول فليس معناه اجعل ب خبرا بل التاء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدا ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدربه او ليجربه اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شيء منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمصر وبيتك لكن لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لو قع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته خبرا متأخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل ومعنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعهما جملتان اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في لفظهما حرفان بمعنى الفعل وهو مانع من وقوعهما صلة اللام كما سيجيء بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي تسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل والمفعول فلا يخبر باللام عن زيد في نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي قوله فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول ووضع العائد اليه مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول تعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم من جملة مصدرة بالذي لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا واما قوله من النفر اللائي الذين اذاهم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فيروونه من النفر الشم الذي والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللائي اللائي

فان تغاير انحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال السراج دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فتقول في داره صلة الذي الاخير وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعائد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد وتقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن تبتدئ بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل مما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره خبر التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتدا مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اي التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدا خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا تضمن هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتعجيم في ايما رجل والاستغراق في كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف الساده مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وساير ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر مراعى اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل المعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم يحمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة ويقبح الاخبار عن المصدر الذي للتاكيد لعروّ الاخبار عن فايدة معتبرة كالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائته الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف

والذي الاخير

تمييز الاعداد المجرور

دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفه وكالصفة بدونه وكالموصول
بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل فبعضهم
لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفه
فلا يفرد من المبدل منه وايضا تخلوا الصفه من العايد في نحو جاءني زيد ابوك ان اخبر عن
البدل عند من جعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما تقول
فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا
عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة
الجار لان المجرور لا ينفصل له ويجوز ان تقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون
اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس ما بعده ومنعه الزيادي
اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قيل انه يذكر خبر الموصول وكخبر عسى واخواتها وكالفاظ
التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا
بلا موكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه منا لكنى والاعلام للاناسي وغيرها
كابي القاسم وامرئ القيس وابن آوى وابن عرس وابن قترة وابن معرض وام حبين وسام
ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح
وككل جزء من المركب نحو ثلث ملت وخمسة عشر وبعلبك وكمذ ومنذ فانهما لا يضمران وكذا
كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء مما اظهار
يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا
ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس
واخواتهما فان هذه الضماير لا تجي الا مبهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى
استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قايم اذ المبتدا استحق
الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد
لم تجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا تبقى الصلة خالية
من عايد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه
عايدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدا وقولك هو في الاخير ليس في
حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصو
كغلامه في زيد ضرب غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الها
الذي استحقه المبتدا قوله عليه اى على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغني بضمير جاز
الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك
الاخبار عن اى ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عايد من الصلة
الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يفدها المبتدا لان في قولك الذي زيد ضاربه
اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضمير قد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر

مفرض

ضميره فايدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول نصا
في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه عن الفايدة بيان ذلك انك اذا اخبرت عن ها ضاربه يكون
المعنى الذي ضاربه اخوه زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدا ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد
فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذا في الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهي ان زيدا
مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عنها اخوه يكون المعنى الذي ضاربه زيد
اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب
زيد فمستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المعنى لا يجوز الاخبار عن احد
الضميرين لان عود هما على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدا على ارتباطها
به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد
الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تا نحو ضربت ولا يتوقف المبتدا على ارتباط الضميرين
به بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع ولذا
يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى ما تقدم اذا استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير
في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول
قد ضربته فيصح الاخبار عن ها ضربته بالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما
لا يصلح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان
به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى
الشرط والاستفهام كمن وما واخواتهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى
الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة
وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان
ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم
الجمعه في قولك سرت يوم الجمعه فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعه الا ان يكون الظرف
متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب
المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديبا هو
والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا
فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت
عن الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع
المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت بالالف واللام وجرى صلتهما على غير من
هي له كما اذا اخبرت عن زيدا في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هو هذا عند
النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز
المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيدا في نحو

ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع
المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر
المبتدا ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه
غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على
المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تا ضربتك الذي
ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذا قوله القائل انت بصحيح الاخبار
عن الكاف على ما تقدم الاشارة اليه ۝ وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي وسائر
الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام
فاختاروه ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في
نحو الضاربه انا زيد في نحو ضربت زيدا حتى يحصل الدربه فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب
التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعي
ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن كما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة
للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو
ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد
ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد
اذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه كما ذكرنا
في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ونقول بالالف واللام عند الرماني وابن
السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على
ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله
على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فنقول الضارب والمكرم زيد
كما نقول والعاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل
موصوفه مقدر فهو مثل قوله ۝ الى الملك القرم وابن الهمام ۝ وليث الكتيبة في المزدحم
وعزى الرماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في
الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فنقول في مسئلتنا عند اعمال
الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث
لمثل ذلك وما ذكره من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل
مما لا يرجح به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة
التغيير ۝ واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون
المتنازع فيه كجزء كل واحدة منهما فهو الرابط بينهما وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في
الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان
الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد ۝ وعند الاخفش

الضارب والمكرم زيد ۝ وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد لتكون الاسمية
معطوفة على الفعلية بين جزئي المعطوف عليها كما كان الفعلية في الاصل معطوفة على
الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت
ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى
ولا بد ايضا من ضمير راجع الى الموصول ۝ وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب
من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم فائدة الاخبار
والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بيضرب وقولك واكرم وان فصل بين بعض
الصله وبعض لانه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم
زيدا انا ۝ وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز
انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصله وقياس قول المازني
الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب
الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام
الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل لان
ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفه على غير من هي له وبعض المتقدمين
يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل ونقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه
انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على
اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابرازها في اكرمته
على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا
وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش
الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء
بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمته
كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم ۝ واما الاخبار عن زيدا بالذي فنقول فيه الذي ضربته
واكرمته زيد تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله ۝ وكذا
بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القائم مقام زيد
وابرزت انا لجري الصفه على غير صاحبها ۝ وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد
وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان في الاصل
مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها
وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي
ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول
في التثنيه على مذهب البصريين اللذان ضرباه وضرب الزيدين انا ۝ وعند الكسائي اللذان

ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياسي في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن التاء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو مبتدا وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد ٭ وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابرازانا لجرى ضاربه على غير من هو له ٭ وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول والمختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول لما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء والتاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته ٭ وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض الاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند ٭ وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء او الياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا ٭ وعند الاخفش الضارب والضاربته هند انا ٭ وتقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هند انا والضارب مبتدا وانا خبر وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضاربه انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايدا اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها ٭ وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند ٭ وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والضاربتي هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي عن الياء والتاء الذي ضرب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربته هندا انا والتنازع باق فيهما ٭ وعند الاخفش الضارب هندا والضاربته هي انا بتقديم هندا الى جانب عامله لما مر وتقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربته هي انا وانا خبر عن الضارب وعن الياء الضارب هندا انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند ٭ وعند

المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين ٭ وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيل المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل على ما تقدم وبابراز انا لجرى الصفة على غير صاحبها ٭ وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه والمعطي اياه زيد كما ذكرنا في المضمرات في نحو ضربني اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وطلب الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطي انا بحذف الضمير والمعطيه والمعطي اياه زيد درهم كضربني اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه هو اياه درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا خائفا مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظنه زيد خائفا انا وباللام الظان وظنه زيد خائفا انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد خائفا انا والمازني لو لم يجعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا خائفا انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير خائفا وهو ضمير زيد ابرزته لجرى الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني خائفا زيد والظانه انا خائفا وظنني اياه او ظننته زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت لجرى الصفة على غير صاحبها ٭ وعند الاخفش الظانه انا خائفا والظاني اياه زيد وان اخبرت عن خائف قلت الذي ظننته وظننيه زيدا او ظنني اياه خائف والظان انا زيدا اياه وظننته او ظنني اياه خائف والظان انا زيدا اياه وظننه او ظنني

اياه احول وَاجاز بعضهم الظانه انا زيدا وَالاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا فى باب الضمائر
ان ثانى المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه
وَالظانه هو اياه احول او الظانيه هو احول كما مر فى خلتكه وَضربتك وَابراز الضمير فى الظان
هو وَالظانى هو اياه لكون الصفة للالف وَاللام التى هى للاخ وَالضمير لزيد وزيد وان كان
للاخ من حيث المعنى لكن المعامله مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب وَتقول فى اعلمت وَاعلمنى زيد
عمرا منطلقا مخبرا عن اليا وَالتا بالذى الذى اعلم وَاعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام
المعلم وَاعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم وَالمعلمه زيد عمرا منطلقا انا
وَان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذى اعلمت وَاعلمنى عمرا منطلقا زيد وباللام المعلم انا
وَاعلمنى عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وَعند سيبويه
المعلمه انا عمرا منطلقا وَاعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه انا عمرا منطلقا وَالمعلمى
اياه اياه زيد وَاياه الاول لعمرو وَالثانى لمنطلقا وَيجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربتك وَضربنى
اياك وَان اخبرت عن عمرو قلت الذى اعلمت وَاعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا
زيدا اياه منطلقا وَاعلمنيه اياه عمرو وَابرزت انا لجرى الصفه على غير صاحبها وَاياه ضمير
اللام لم تجز حذفه لان عايد اللام لا يحذف على الاصح وَجعلته منفصلا اذ لو قدمته وَصلته بالمعلم
فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر فى مفعول ما لم يسم فاعله وَانما ذكرت
منطلقا لان ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل وجب ههنا ذكر المفعول
الاول اعنى زيدا ليلا يلتبس الثانى بالاول وَلقايل ان يقول اذا ذكرت فى هذا الباب مفعولين
فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول وَالثانى احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر
الثانى فيتعين ان المفعولين هما الثانى وَالثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول
ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول وَتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا
اياه منطلقا وَالمعلمى هو اياه اياه عمرو فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وَهو القايم مقام عمرو
المخبر عنه وَالثانى ضمير منطلق وَان اخبرت عن منطلقا بالذى قلت الذى اعلمت وَاعلمنى زيد
عمرا اياه منطلق وَالمعلم انا زيدا عمرا اياه وَاعلمنى اياه اياه منطلق ابرزت انا لجرى
الصفة على غير صاحبها وَفصلت الضمير العايد الى اللام اعنى اياه الذى بعد عمرا ليلا يلتبس لو اتصل
بالمفعول الاول وَذكرت الثانى اعنى عمرا لذلك الثالث اعنى ضمير اللام وَاما ذكر الاول
اعنى زيدا ففيه النظر المذكور وَيجوز اعلمنيه اياه وَعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا
اياه وَالمعلمى هو اياه اياه منطلق او المعلميه اياه هو وَانما ابرزت هو لجرى الصفة على غير
صاحبها وَهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وَما الاسميه موصوله وَاستفهاميه
وَشرطيه وَموصوفه تامه بمعنى شى وَصفة لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول
لم يجعل له باب براسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل من المبنيات
فى اسماء الافعال كباب نجار وَباب فساق وَباب قطام الموافقة للفظه نزال وَلولا قصد

الاختصار وَرعاية المناسبه اللفظيه لكان القياس يقتضى ان يجعل ابوابا براسها فمنها ما هو له
وَما الاسميه اعلم ان ما تكون حرفيه ايضا وَهى على اقسام ايضا قوله موصوله كما ذكرنا وَاستفهاميه
نحو ما صنعت وَما صنعت وَيدخلها معنى التحقير كقوله ما انت وَنب ابيك وَالفخر وَمعنى
التعظيم كقوله يا سيدا ما انت من سيد وَالحاقه ما الحاقه وَمعنى الانكار نحو فيم انت
من ذكراها اى لا تذكرها على احد التاويلات وَقد تحذف الف ما الاستفهاميه فى الاغلب
عند انجرارها بحرف جر او مضاف وَذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما وَلم يمكن
تاخير الجار عنها فقدم عليها وَركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا
يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وَجعل حذف الالف دليل التركيب وَلم يحذف اخر من وكم
الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا وَلاجراء المجرور مجرى الصحيح فى تحمل الحركات وَقد جاء
الالف ثابتا قال على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ فى دمان فاذا جاء ذا بعد ما الاستفهاميه
لم تحذف الفها نحو بماذا تشتغل وَذلك لان ذا لم يثبت زيادته وَلا كونه موصولا الا مع ما صار
ماذا كلمة واحدة وَصار الالف كانه فى وسط الكلمة وَالحذف قليل من الوسط لتحصنه من
الحوادث وَلذا لم تحذف الالف من ما الشرطية المجروره وَان شاركت الاستفهاميه فى التصدر
وَالشرطيه فى نحو ما تصنع اصنع وَالنكرة الموصوفه اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك وَاما
بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وَجاز ان تكون ما ههنا كافة
قال المص رحمه الله لان النحاة اختاروا كونها موصوفة ليلا يلزم حذف الموصوف وَاقامة
الجار وَالمجرور وَهو من الامر مقامه وَذلك قليل الا بالشرط المذكور فى باب الصفه هذا قوله
وَلا يمتنع ان يكون من متعلقه بنكرة وَمن للتبعيض كما فى اخذت من الدراهم اى من الدراهم
شيا فكذا ههنا معناه تكره من الامر شيا وَقوله فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود فصار
كما فى قوله وَلقد امر على اللئيم يسبنى وَيجوز ايضا تضمين نكره معنى تستر وَتقبض
وَنعنى بالتامة نكرة غير موصوفة وَذلك نحو ما التعجبيه عند سيبويه بمعنى الشى قال فنعما
هى اى نعم الشى هى اى نعم شيا هى عند الزمخشرى وَابى على وَتكون ايضا ما معرفة تامة
غير موصوفة وَلا موصولة عند سيبويه بمعنى الشى قال فنعما هى اى نعم الشى هى وَلذا
فى دققته دقا نعما اى نعم الشى وَنعم الدق وَما المصدريه حرف عند سيبويه اسم موصول
عند الاخفش وَالرمانى وَالمبرد وَاما الذى المصدريه فلا خلاف فى اسميتها للام فيها وَذلك
نحو قوله رضى الله تعالى عنه فى النهج نزلت انفسهم منهم فى البلاء كالذى نزلت فى الرخاء اى نزولا
كالنزول الذى نزلته فى الرخاء قوله وَصفة اختلف فى ما التى تلى النكره لافادة الابهام وَتوكيد
التنكير فقال بعضهم اسم نعنى قوله مثلا ما اى مثلا اى مثل وَقال بعضهم زيادة فيكون
حرفا لان زيادة الحروف اولى من الاسماء لاستبدادها بالجزئيه وَلهذا استعظم الخليل
وَتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفايدة الفصل وَايضا ثبت زيادتها فى نحو فبما رحمة
وَوصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت فى موضع الالتباس اولى وفايدة ما هذه اما التحقير

نحو هل أعطيت الا عطية ما هو للتعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود
او التنويع نحو اضربه ضربا ما اى نوعا من انواعه اى نوع كان وتجتمع هذه المعانى كلها فى الابهام
وتاكيد التنكير اى عطية لا تعرف من حقارتها وامر مجهول لعظمته وضربا مجهولا غير معين قوله
ومن كذلك الا فى التمام والصفة اما من الموصوله فنحو لقيت من جاءك والشرطيه نحو من يضرب
اضرب والاستفهاميه نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفه بالمفرد كقوله
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا
صدره قد تمنى لى موتا لم يطع ولا يجى تامة اى غير محتاجة الى الصفة والصله
الا عند ابى على فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجى عند الكوفيين حرفا زايدة وانشدوا
ال الزبير سنام المجد قد علمت ذال العشيرة والاثرون من عددا وهى عند البصريين موصوفة
اى الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها
لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بنايهما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين الموصوليتين
ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفه واما لمشابهتهما لهما موصولتين لفظا
وكذا ما التامه ومن فى وجوهها لذوى العلم ولا يفرد ما لا يعلم خلافا لقطرب ويقع على ما
لا يعلم تغليبا كقوله تعالى ومن لستم له برازقين وتقول اشتر من فى الدار غلاما كان
او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشى على اربع وذلك لانه قال تعالى ومنهم الضمير
عايد الى كل دابة فغلب العلما فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه ومنهم
من يمشى على اربع وما فى الغالب لما لا يعلم وقد جا فى العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما
سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا فى
الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سوال عن صفته والجواب عالم
او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره فى المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا
يقال لحقيقه الشى ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهيه معلومة الهمزة هاء والاصل
مائية او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتى تقول
ما هذا افرس ام بقر ام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيد او عمرو
لم تقل ما هو وقلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف
ولذا قال موسى صلى الله عليه وسلم رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهيه ويكون
موسى عليه السلام اجابة ببيان الاوصاف دون بيان الماهيه تنبيها لفرعون على انه
تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا
وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهيه ومن وما فى اللفظ
مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث وان عنى بهما احد هذه الاشيا فمراعاة
اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة اكثر واغلب وانما كان كذلك لان اللفظ
اقرب الى تلك العبارة المحموله من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا فى غير من وما نحو

زيد الشخص لقيته وان كان مونثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام
وتقول ثلاث انفس من الرجال وثلاثة اشخص من النسا كما يجى فى باب العدد وان تقدم
على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى فى ذلك
المحمول كقولك منهن من احبتها فهو اولى من قولك احبه لتقدم منهن فلهذا لم تختلف القرا فى
تذكير من لقيت ومن بات بخلاف قوله وتعمل لانه جا بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى
فلذا قال نوتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت
من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ووجب ايضا مراعاة المعنى فيما
وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هى محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهى المحمول
على معنى من الذى بمعنى التى والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هى محسن نظرا الى ان هى مراد به من الذى يجوز
اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هى التى هى صدر الصله كما فى قولهم ما انا بالذى قايل
لك شيا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر
او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدر مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى
من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقدم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى
ومن يومن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجرى من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين
حملا على المعنى ولكونها اولى ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال
خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من
اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى الالف واللام الموصوله
فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها ثم انك اذا اثبت لها نائبا
من الموصوف والمبتدا نحو جا الزيدان الضارب غلامهما ومما المؤدب خدامهم لم تجز فيما
يعبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما للمفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف
فى نحو مما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجى بصاحبها جاز مراعاة
لفظها كقوله او تصبحى فى الظاعن المولى اى فى الظاعنين المولين ويجوز ان يكون
افرده لكونه صفة مقدر مفردا للفظ اى فى الجمع الظاعن قوله واى واية كمن وهى
معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها فقد ذكرنا حكم اى فى التذكير والتانيث والافراد
والتثنيه والجمع فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهاميه نحو ايهم اخوك وايهم
لقيت والشرطيه نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفه نحو يا ايها الرجل ولا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما فى نحو مررت
باى معجب لك قيل جا الذى نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك واى تقع صفة ايضا
بالاتفاق لا كما كان فيها خلافا فلا ادرى لم لم يذكره المص رحمه الله ههنا بل جعلها كمن التى

لا تقع صفة ولعله راى ان الصفة فى الاصل استفهامية لان معنى رجل اى رجل عظيم
يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة [عبور] فان
عليها اعراب الموصوف واى معربة من بين اخواتها الموصولات على خلاف فى اللذان واللتا
وذوا الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها
الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم الاضافة الا ترى الى عدم
اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومهما الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف
الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجى فى الظروف المبنية واما لزومها الاضافة لان وضعها
ليفيد بعضا من كل كما مر فى باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما فى
النداء وان كان مقدرا بقى على اعرابه كما فى قوله تعالى ايا ما تدعوا لا فى كاين فانه مقطوع عن الا [صافه]
مع اعرابه وذلك لانه يصير كالمبنى على ما يجى فى الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها صلتها (خ ان يحذف)
اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شئ فلا يبنى اى معها والاسمية قد يحذف صدرها
اى المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اى فلا يحذف المبتدا فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم
وايهم زيد غلامه وانما يحذف كثيرا مع اى دون ساير الموصولات لكونه مستثقلا مع صلته بلزوم
اضافته وانما لم يحذف احد جزئى الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدا اذا كان
ضمير الموصول لانه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف المبتدا صار
مبنيا كاخواته الموصولات وذلك ان شيا اذا فارق اخواته لعارض فهو بصدد النزوع اليها فادنى (خ الموصولة)
سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه
اى الصلة لانها المبنية للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف
هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه
والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء فى الشواذ ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم وذلك
لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزئيها وقد بقى ما هو معتمد الفائدة الى الخبر قال
الجرمى خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول فى نحو اضرب ايهم افضل الا
منصوبا وان لم تضف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم
البناء قياسا لا اسماعا فتقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب
ايهم افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجى مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب
ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على ايهم افضل لان ذلك تخالف للقياس ولم يسمع من
العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى لو رفعوا وضموا قال الجزولى اعرابه مع حذف
المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب
الحرفية كما فى قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم فى مثل هذا الموضع معربة
مرفوعة على الابتدا وما بعدها خبرها وهى استفهامية لا موصولة قالوا هى فى الاية مبتدا خبره
اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت

من كل شئ فتكون من للتبعيض والكلام محكى اعنى ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول
اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط قال الخليل
وايهم على هذا استفهام نحو قولهم اضرب ايهم افضل اى اضرب الذى يقال لطلبه ايهم
افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم
اى ابيت مقولا فى لا حرج ولا محروم اى هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم على الحكا[ية]
لجاز اضرب الفاسق الخبيث بل مثله يجى فى ضرورة الشعر لا فى سعة الكلام ومذهب يو[نس]
فى مثله ان الفعل الذى قبل اى معلق عن العمل ويجيز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا
نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجى فى باب افعال القلوب وليس بشئ لان المعلق يجب كونه
فى صدر جملة والمنصوب نحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفى او لام
الابتدا واى بعد نحو اضرب واقتل لا تكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية
كما قال الخليل بل هى موصولة بعده وقال الاخفش فى الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه
من زيادة من فى الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها
بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اى لننزعن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد واى بمعنى
الذى وعند ابى عمرو اية اذا حذف منها ما تضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية
لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه فى التعريف المانع من الصرف تعريف
الموصولات واعتددنا التانيث بلا علمية وغيرها يصرفها وهو القياس قوله وفى
ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذى والاخر اى شئ وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجى مو[صولة]
ولا زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى ماذا هو ومن ذا هو والزيادة يجوز على بعد ان
تكون بمعنى الذى اى ما الذى هو هو خير منك على حذف المبتدا نحو ما انا بالذى قائل واما قو[لك]
من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى يقرض الله وماذا الذى ان تكون
زايدة وان تكون اسم اشارة كما فى قوله عز وجل امن هذا الذى هو جند لكم وها التنبيه يدخل
على اسم الاشارة وقد جا زايدة بعد ما الموصولة قال دعى ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب
نبئينى ولقايل ان يمنع مجى ذا موصولة مطلقا ويحكم فى ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب
فى نحو قوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل فى قوله الا تسالان المرء
ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره (خ ما)
على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبرها والذى حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة
رفع الجواب والبدل فى الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى فى الجواب انه غير مطابق للسوال
وذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان
تكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية واما ذكره من حذف الضمير فى خبر المبتدا
فقليل نادر كما تقدم فى باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية فى نحو ما ذا يحاول كثير غالب
فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه

من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر كما هو في المبتدا وانما قل اظهار الضمير
المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون
موصولة الا وقبلها احدهما وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف
بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة
غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه . وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا
اذا جملة ابتدائية ذا مبتدا وخبر ما تقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا
خبره والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا
ضمير راجع الى ذا الموصوله فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل
ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين
والكفار لا يقرون بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير
الاولين اذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذا جملة فعلية
فكون الجواب فعليه اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السوال
تحذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما الزم
ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل
استينافا الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا
كما في قوله تعالى العفو وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا فعلته او بمتعلقه
نحو ماذا تقضي حقه فكون ما مبتدا اولى وان جعلت ذا زائدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى
من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذا اولى كانت ذا زائدة او موصولة
او زائدة . واما في نحو ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا احل لهم
مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضمير او متعلقه فالجملة ابتدائية جعلت
ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذا واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر له
ماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق . قيل ذا فيه زائدة لا موصولة
اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا
قد جا طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيدا اضربه قيل الصلة ايضا جاءت مع لعل
جزئها كقوله . واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها . وعسى ولعل
متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون
ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به ههنا ولا باس ان نذكر بعض
ما اهمله المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول
الموصول والصلة كجزءي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة
التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزئها على الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول
لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة

بما قبل الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق
بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة و
ولا بين الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا يخبر
عن الموصول ولا باستثنا منه اذ هذه الاشيا لا تجي الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر
موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة
الاول محذوفة مدلوله بالظاهرة عليها كما يجي بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل
وذلك نحو قوله . من اللواتي والتي واللاتي . زعمن اني كبرت لداتي . وقد يفصل بين
الموصول والصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي بينهما ولا يجوز مثله اذا كان
الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصوله حروف مصدرية هي والجملة
بعدها بتاويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصوله
اذ لا تدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام
الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما . وكذا يجوز الفصل بين بعض الصله وبعض بالعطف
على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه
زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة . وكذا يتقدم بعض الصله على بعض كما تقول جاءني الذي قائم
ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه . فان قيل اليس كما ان الموصول والصله كجزءي
اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزءين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم
الصله على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزءين الا انهما جزءان لا يجب ترتب احدهما على الاخر
بل كجزءين يجب تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصله والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة
واجب لكونها مبينة للموصول لما مر فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على
اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال
فان ادع اللواتي من اناس . اضاعوهن لا ادع الذين . وقد التزم حذفها مع اللتيا
معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة
وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير
صلة مبنيه ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله . دويهية تصفر منها الانامل
واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسميه خلافا للبصريين قالوا
قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحوه قول المتنبي
بئس الليالي سهرت من طربي . ويجوز ان يكون من هذا قوله . لعمري لانت البيت اكرم اهله
واقعد في افنائه بالاصائل . ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف
بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا كشية وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف
من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجي في الافعال المنصوبه وذلك
لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها . واما احكام من وما واي في

الاستفهام فتقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه فى لفظ من فتقول منو اذا قيل جاءنى رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومنى اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءنى رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءنى مسلمون او رجال او قوم وفى النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتنى ضاربة او طالق وكذا فى الجر والنصب لا يختلفان ومنتان اذا قيل جاءتنى ضاربتان او طالقتان وفى النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتنى مسلمات او ضوارب وكذا فى النصب والجر لا يختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور فى الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكى مذكور • وقيل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم فى الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غير حتى يكون نصا وانما اشترط فى لحاق العلامات المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها بما ذكر بعدها فى الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجى لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فى النكرات ولو كررت ايضا النكرات لم تجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد فى الثانية من لام العهد لتعرف ان المذكورة ثانية هى المذكورة اولا تقول من الرجل لمن قال جاءنى رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات فى لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلذا كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية فى من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه هو النكرة المذكورة لانك اذا لم تحك فى لفظ من فربما توهم السامع ان المستفهم عنه يورده بعدها واما اشتراط العقل فى هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك فى اى بل تقول فيها اى يا فتى وايا يا فتى واى يا فتى كما يجى فلان من مبنية يستنكر فيها الاعراب فقصدوا تبعيدها من الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها فى حالة لا تكون فيها على المفرد المذكر فى الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث اعراب ولا تنوين التمكن ومى حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اى فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا فى المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المذكر لو كانت الكلمة فى حالة الوقف محركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافى لم اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما فى اى ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن وان لم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب فى منه اذ هاء التانيث لا تكون فى الوقف الا ساكنة فاكتفوا

بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات فى ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندات فى الوقف فانه لا يثبت فيه شئ من حركاته بخلاف منو ومنى ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل ويثبت فيه فى حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعنى الفتح نحو زيدا فلم يستنكر فى من اجراه مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون فى منتان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هى بها بل الحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزم فيما قبلها الحركة التى تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء فى بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون فى المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانك لم تقدر فى المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التانيث كما هو حقه • واما فى المثنى فقد حكيت الاعراب لمجيئك فى الرفع بالالف وفى النصب والجر بالياء نحو منتان ومنتين وربما جاء نحو منتان بحرك النون التى قبل التاء هذا ولكن فى من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخران • احدهما ان تزيد من على حروف المد واللين كما ذكرنا فى الوجه الاول فى المفرد المذكر حكاية للاعراب فقط ولا تحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءنى رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا للعلامات كما فى حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر • واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث فى لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات فى الوصل نحو اى يا فتى وايا يا فتى واى يا فتى وفى الوقف تسكن ياؤه فى الرفع والجر وتقلب التنوين الفا فى النصب كما فى الوقف على ساير المعربات لان ايا معرب فسقط فى جواز الحكاية فى لفظ اى شرطان كانا فى الحكاية بمن ومما العقل والوقف اما العقل فلان اصل اى ان يستعمل فى العقلاء وغيرهم بخلاف من • واما الوقف فلما مر فى من • وانما اشترط فى حكايتها كون المحكى مذكورا منكورا لما مر فى من ولك فى اى وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اى مفردة تقول اى وايا واى فى المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مؤنثا وفى الحركات اللاحقة لاى فى حال الحكاية وجهان • احدهما انها اعراب فتكون مبتدا محذوفة الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اى وجمعها لغير الحكاية ضعيفان كما مر • والاولى ان يقال كما فى من ان هذه العلامات اتباع للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها الرفع على الابتداء والتقدير من هو واى هو واى رجل هو • واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اى فتقال منو يا فتى ومنا يا فتى ومنى

يا فتى وعليه حمل قول الشاعر ۝ اتوا نارى فقلت منون انتم ۝ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ۝
وليس بشئ لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن
الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل واحد
وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول
ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه نحو
في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس يحكى كما
زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا فى اخر الكلام لانها فى
حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت منو ومنه واذا قيل رايت امراة ورجلا قلت
من ومنا وفى جائنى رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا
يعقل جعلت السوال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باى نحو من وايين فيمن قال لقيت رجلا
وحمارين واما المعارف بعد من فنقول هى اما اعلام او غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه
اشهرها انه لا حكاية فيها ولا فيمن بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه
انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القايل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك
سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعنى من تمرتان وليس بقرشيا ۝ وثالثها ان تحذف وتثبت
علامات الحكاية فى من كما فى النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة
وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهب معهم طير فيقال مع منين ويقال قد رايته فنقول منا
اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بنى تميم فاهل الحجاز
يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع
الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف ساير المعارف فان كل واحد منها لاى معين كان كما ياتى
فى باب المعارف والحكاية لرفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة ان لا
يكون المسئول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعاد
هذه المتبوعات مع توابعها يغنى عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو
المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فنقول لمن قال رايت زيدا الظريف
او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا
غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز
لانه وان عنى الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا انه ينزل هذا الموصوف مع هذا
الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف فى المنادى فتجوز
الحكاية فيه فنقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا
ابن اخى عمرو قلت من زيد بن اخى عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كساير
التوابع عند يونس فى امتناع الحكاية معه سوا كانا علمين او احدهما ۝ وحكى سيبويه عن قوم
واستحسنه انه تجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سوا كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا

وعمرا ومن زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق
بينه وبين ساير التوابع ان الثانى فيه غير الاول فالسوال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه
بعد الحكاية واما ساير التوابع فهو فى الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا
قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية فى السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا تجوز
حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من فى المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا
ومن اخوه ومن زيد فانه تجوز الحكاية فى العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من
المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم بنفسه كما لو انفرد
ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا او فمن زيد فلا تجوز الحكاية اتفاقا
لجوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السوال انما هو عمن ذكره دون غيره وتجوز
حكاية اللقب اتفاقا وفى الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجى بيانه ولذا
اختلف فى حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية
بالتثنية والجمع كما يجى فى باب العلم ثم نقول اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتدا
فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذى يكون لاجل الخبرية مقدر
فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع
تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا فى اول الكتاب وقيل ان
بعد من فى الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر فى اى وهو ضعيف لما مر هناك وقد جا
حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع
دار منى واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم فى الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسما فاتوا
به مرفوعا على كل حال بالابتدا جريا على القياس واما اذا سالت باى عن المعارف فلا خلاف
بينهم فى ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد قلت اى زيد بالرفع لا غير
لان الاعراب يظهر فى اى فكرهوا ان يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما
حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سوال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية
قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا
فعلى هذه اللغة تجوز الحكاية اذا سالت بمن واى من غير العلم ايضا كما حكى عن يونس
كما مر واذا سالت بمن عن غاقل ينتسب اليه علم سوا كان العلم المنسوب علم عاقل او لا بل
الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المنى
اى البكرى او القرشى تاتى بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام
وتلحق يا النسب آخر من كما كان فى اخر المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام
على الالف واللام فتقول أالمنى بالمد او التسهيل كما يجى فى التصريف فى باب تخفيف الهمزة
ان شا الله تعالى وانما ادخلتها لانه لذلك فى المسئول عنه لو صرحت به نحو البكرى او القرشى
وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها

في علم عاقل ولا

كذلك فى المسئول عنه اعنى البكرى مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شى لابد فيها من الالف واللام ۝

معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق يا النسب بآخرها
وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام فتقول المني مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام
ويحكى في لفظ المني اعراب العلم المسئول عن نسبته سوا كان السايل واصلا او واقفا كالحكاية
في لفظ اي سوا فتقول لمن قال جاني زيد آلمنيّ يا فتى وكذا آلمنيَّ وآلمنيِّ وكذا آلمنيان
وآلمنيين وآلمنيون والمنيين وآلمنيه وآلمنيتان وآلمنيتين وآلمنيات وتاتي المسئول
بالجواب على وفق اعراب المني تقول رايت زيدا فتقول آلمنيّ فتقول القرشيّ على انه وصف
لزيد المذكور ولا في كلامك وجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن
الموصوف بتوسط الاستفهام قال مبرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت
ان تسال عن صفته قال اقول المني كما في قلت الظريفي او العالمي او البزازي قال السيرافي
في هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل اليا في الظريفي ونحوه للتاكيد كما
قيل في احمري ودواري وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا تجوز
المني اتفاقا قال المبرد القياس آلماني وآلماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع قال
واجاز الاخفش الاستفهام باي على وفق آلمني قياسا فتقال آيّي فيصلح للمنسوب الى العاقل
والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال اليآت قوله اسما الافعال الى بعد اعلم
انه انما بني اسما الافعال لمشابهتها فعل الماضي والامر ولا نقول ان صه اسم للا تتكلم
ومه اسم للا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا نقول
ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كسميهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت
الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البنا وهو مطلق
الفعل سوا بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج منه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج
الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تاديتها
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
واما تعيين اصولها وانها عن اي شي نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها
ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا
وعليك زيدا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة
وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد بالرفع وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل
وان لم يثبت استعماله مصدرا كشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كليان في المصادر
وكهيهات فانه كقوقاه ونزال فانه كفجار وتيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر
لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها
المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء ولا يضر
عدم استعمالها مصادر اذ رب اصل مرفوض والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا

والظاهر

المصادر

نقلت الى المصادر ثم منها الى اسما الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر
على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ايها في الكف وويها في الاغراء وواها
في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك ووي لعمرو
على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسما الافعال نحو صه
ومه وها ودع اي انتعش وبله اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت وسيجي
معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه
وايه ومهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة
لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم
تستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا او تبين بالحرف كاف لك فالاولى ان يقال ببقائها
على ما كانت عليه وانها لم تصر مصادر ولا اسما افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في
فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك
عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسما الافعال
والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك اي ابعد بعدا وحذرك
وحذارك عمرا اي احذر عمرا حذرا او حذارا والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك
فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسما الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر
الكاينة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل
لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضا
بالدليل اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل سرياني وليس الا من اوزان العجمية
كقابيل وهابيل بمعنى افعل على ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم حين ساله ابن عباس وبني على الفتح
ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد
فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال
لاسم الفعل الذي هو الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه
ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم
في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطرد في نحو رحمك الله ولم يضرب
فيصح ان يقال انه في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجي ثم اعلم ان بعضهم يدعي
ان اسما الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدا لا خبر لها كما في اقايم الزيدان وليس بشي لان
معنى قايم معنى الاسم وان شابه الفعل في ذا قيام فصح ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل
فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدا وان كان
لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذا كالفعل في ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف
كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية عريا عن الاعراب
كذلك اسم الفعل لما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل

لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا فى المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسما
الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا نقول فى امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل
مقدر بل النصب فيه صار كفتح فا جعفر وكذا لا نقول فى عليك واليك اسمى فعل انهما حرفا
جر مع مجرور بهما متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه فى الاول ككلمة وكذا الجار
والمجرور فى الثانى فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمى فعل مثل الفضل وبتة علمين
كذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور فى نحو امامك وعليك اسمى فعل كعبد الله
وتابط شرا علمين فهى منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم
ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح
فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما فى قول عنترة
كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتى غبوقا فاذهبى اذا روى بنصب العتيق
وكذا فى قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال
محمد بن السرى مضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجهه
ذلك ان الكذب عندهم فى غاية الاستهجان ومما يغرى بصاحبه وياخذ المكذوب عليه
فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ فى
الاغرا كانك قلت افترى عليك فخذه ثم استعمل فى الاغرا بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه
الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسلان قال وذبيانية اوصت بنيها
بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بها وكذب الحج اى عليكم به فكلما جاز ان يصير
نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فتنصب كما تنصب بالزم قال ابو على فى كذب عليك البزر
ان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزمه ولا
يتاتى له هذا فى قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب
واسما الافعال حكمها فى التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزاد
فى معمولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعدد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعو
ولا يتقدم عند البصريين منصوبا تها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر
ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها
الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكونهما عملا لتضمنهما
معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوى دونكا
انى رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
لدلوى اى دلوى قدامك فخذها واكثر اسما الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه

بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسما الافعال
امر كانت او غيره ابلغ واكد من معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسما بمعناها اما ما كان مصدرا
فى الاصل والاصوات الصابرة مصادر ثم اسما افعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب
حذف فعله قياسا واما الظروف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان
فى الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاقتصر هذا الكلام الطويل لغرض
حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا
كان اصل عليك زيدا اوجب عليك اخذ زيد واليك عنى اى ضم رحلك وثقلك اليك واذهب
عنى ووراك اى تاخر وراك يجرى فى كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هى بمعنى الخبر ففيه
معنى التعجب فمعنى هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اى ما
اسرعه وبطان اى ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها
وبروزه فى شئ منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ما يجئ وليس لحاق كاف الخطاب
ولا التنوين فى جميع هذه الاسما قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل
بهذه الاسما نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر فى الاصل نحو امامك واليك
اولا فهو فى الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثانى ننظر فان كان الاسم الذى اتصل به الكاف
مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا
نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم
اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما فى هاءك اذ لم
يات هاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكونا اسم فعل على ما ذهبنا اليه
وقال الفرا الكاف فى جميعها مرفوع لكونه فى مكان الفاعل وليس بشئ لانا نعرف ان الكاف فى
عليك واليك ودونك هو الذى كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا
بلى يمكن دعوى ذلك فى حيهلك وهاءك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمى
فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغى له ان يقول ان فى نحو رويد وها
مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما فى اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف
وقال الكسائى الكاف فى الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد يجئ بعدها صريحا نحو
رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف فى الجميع حرف خطاب كما فى ذلك ويبطل
قوله بما اورد على الفرا واما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسما فعند الجمهور للتنكير وليست
لتنكير الفعل الذى ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا فى
علامات الاسما بل التنكير راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعنا
لان المنون منها اما مصدر او صوت قايم مقام المصدر او لا فقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا
كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زياده فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف
فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه

اى افعل السكوت عن هذا الحديث المعيّن فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث
المشار اليه وكذا مه اى كف عن هذا الشئ وايه اى هات الحديث المعهود فالتعريف فى الصد
راجع الى تعريف متعلقه واما التنكير فيه فكانه للابهام والتعظيم كما فى قوله
الا ايها الطير المربّد بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اى لحم اى لحم فكان معنى صه اسكت
سكوتا واى سكوت اى سكوتا بليغا اى اسكت عن كل كلام وليس ترك التنوين فى جميع اسماء الافعال
عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهرى
دخولها فيما يدخل عليه منها دليل على كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول
صهٍ صهْ ومهٍ مهْ بتنوين الاول وسكون الثانى قالا وقول ذى الرمة
وقفنا فقلنا ايهِ عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصله
نون الوقف فيكونا التنوين عندهما فى الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما
بعده غير موقوف عليه جرّ عن معنى التمكن فى هذه الاسما وجعل الدلالة على المعنى المذكور فقط
هذا هو الكلام على هذه الاسما اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هى اما متقدمه اولاً
من المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثمان لغات الاولى ها بالف مفردة ساكنة للواحد
والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف كاف الخطاب الحرفيه كما فى
ذلك وتصرفها تصريفها نحو هاكَ هاكما هاكم الى هاكنّ الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف
وتصرفها تصريف الكاف نحو هاءَ هاءِ وما هاؤُما هاؤم هاءِ هاؤما هاؤنّ الرابعة ان يلحق الالف
همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاءْ بهمزة ساكنة بعد الالف للكل
السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك
ما حكى الكسائى من قول من قيل له هاءْ فقال الامَ اهاءُ واهاءُ بفتح همزة المتكلم وكسرها
الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلاث الاخيرة افعال غير متصرفه
لا ماضى لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهرى هاءِ بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها
بمعنى خذ واذا قيل لك هاءَ بالفتح قلت ما اهاءُ اى ما اخذ وما اهاءُ على ما لم يسم فاعله اى
ما اعطى وهذا الذى قال مبنى على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط
ويتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هاتِ هاتيا هاتوا هاتى
هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كان بك مهاتاة وما اهاتيك
كما اعاطيك قال الجوهرى لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وعن
الخليل اصل هات آت من آتى يؤتى ايتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل قال لحوق
الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال ونقول فى نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات
كحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله ومنها بله اى دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا
فيقال بله زيدٍ بالاضافة الى المفعول كترك زيدٍ وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو على عن
الاخفش انه يجى بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها

بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان
تدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتى بالصخرة اى كيف ومن
اين ويروى من بهل على القلب وذكر الاخفش من باب الاستثنا فى قوله اعطيتهم الجهد منى
بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله بله ما اطلعتهم عليه ومنها
تيد زيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو على لم يجئ احد لحاق الكاف بتيد
قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفيه
لجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو على تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدل الهمزة
يا كما حكى سيبويه بيس الرجل فى بئس ومنها رويد زيدا وهو فى الاصل تصغير ارواد مصدر
ارود اى ارفق تصغير الترخيم اى ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود
بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجى على
ثلثة اقسام اولها المصدر وهو على البنا تين نحو رويد زيدٍ بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب
ورويدا زيدا اكضربا زيدا الثانى ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سير
سيرا رويدا اى مرودا وحالا نحو سيروا رويدا اى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف
وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى
اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد
زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابيه وقولهم رويدك رويدا يحتمل ان يكون
اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم
فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدرهم لاعطيتك رويد ما الشعر اى دع الشعر
ومن اللازمة صه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم
الاصمعى ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطاء ذا الرمة فى قوله وقفنا وقلنا ايهِ
عن ام سالم وقال ابن السرى انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام
سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اى كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز
ان يكون صوتا قايما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اى كفا يقال ايها عنها ويجوز
ان يكون اسم فعل مبنيا للتنوين اذا كما فى صهٍ وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسما
يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السرى فى ايها الفتح من غير تنوين على قلة
واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداءِ بالكسر
مع التنوين قال مهلا فداءٍ لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اى ليفدك
ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء وفيه لغة رابعة وهى كسر الهاء وفتح التاء ومعناها
اقبل وتعال وقال الزمخشرى اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قايم مقام المصدر
كاف لكما الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو افا لك وهيت واجب البنا نظرا الى
الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قايم مقام مصدر قايم مقام

الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القايمة مقام
المصادر التي يقال انها اسما افعال يجوز ان يقال بقايها على مصدريتها وبناوها نظرا الى
اصلها حين كان صوتا فالاولى اذا ان نقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو اتا وتفا مبني على الفتح
والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقا كل شي على ما كان عليه ومنها دع ودعا ولعا ودعدعا
اى انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة معنى قول دع
دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال • الا حييا ليلى وقولا لها هلا
فقد ركبت ايرا اغر محجلا • اى اسرعي ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد تحذف
الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد تخفف هيك فيقال هيك • والمعنى اسرع ومنها قدك
وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اى اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر
مضاف الى فاعل فاقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا اذ وضع اسما الافعال
على التخفيف وكذا بجلك اى اكتف يقال اجلني اى كفاني الا ان الضمير قد يحذف من بجل بخلاف
قد وقط نعني قدك اى اكتف ومعنى قدني لا اكتف قال • قدني من نصر الخبيبين قدى
ليس الامام بالشحيح الملحد • وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلى الان من العيش بجل ولم
يصر حسب وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا وحالا كما مر
في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين
دونه كما مر في باب المضمرات • ومنها حي اى اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة اى اقبل
عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حي هل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت
قال • انشات اساله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا • وقد تركب حي مع
هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى
الثريد واما بالبا نحو حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والبا للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى
بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل
بحذف الالف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد تسكن هاوه لتوالي الفتحات كما قيل
خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا
وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة ردية وقول
لبيد • يتمادى في الذي قلت له • ولقد يسمع قولي حيهل • سكن اللام للقافية ولا يجوز في
غير الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل بكسر اللام وتنوينه • وعند ابي علي حالهما مع التركيب
في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع
بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا
وليس في كل منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما حكم الاستقلال واما قوله • فهيج الحي من كلب فظل
لهم • يوم كثير تناديه وحيهله • فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك
ان كل لفظ مبني غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض وقال

بحيهلا يزجون كل مطية • امام المطايا سيرها المتقاذف • فحكى وجاز ان يجرى بوجوه
الاعراب كقوله • ان لوا وان ليتا عناء • وقوله تناديه وحيهله كما يجي في باب العلم
وقد يقال حيهلك وما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال يقال هلم
الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب معها لم
امر من قولك لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدى
فلما غير معناه ها التنبيه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعد ما كان بمعنى اجمع
صار كسائر اسما الافعال المنقولة عن اصولها فلم تتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف
ولم يقولوا فيه الضم كما هو القياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلم وهلم كما
يجوز ذلك في مد كل ذلك لثقل التركيب وقال تعالى هلم شهداكم ولم يقل هلموا وقال
الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة
الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا
لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام
فلا يجوز ان يركب منه هلم • وقال الزمخشري يجي هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن ام عند
الكوفيين معنى اسرع او اقبل ويعدى بالى في اللازم فيقال هلم الى الحق واما في المتعدى
نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع واقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا
الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلما هلموا هلمي هلممن • وزعم الفرا ان الصواب ان يقال
هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون فيل ضمير الفاعل مدغم في الضمير لتقع السكون
الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد وبقي ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيد
في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من
زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التا
فيزيد الفا قبل التا ليسكن ما قبل التا كما هو الواجب • ويروى عن بعض هلمين بقلب النون
المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبينا باللام اجراء له وان لم يكن في
الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسما الافعال التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر
نحو قوله تعالى هيهات لما توعدون اى بعدا وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب
لا اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم فيقول المخاطب لا اهلمه معدى بنفسه
كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زايدة ولا وهم على المذهب الاخر فلم يغير في الجواب الهاء
واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسما الافعال التي بمعنى
الخبر هيهات وفي تايها الحركات الثلاث • وقد تبدل هاوها الاولى همزة مع تثليث التا ايضا
وقد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التا في الوصل لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد
تحذف التا نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الخامسة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد تنون
ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة

وقال بعض النحاة ان مفتوحة التا مفردة واصله هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت اليا الاخيرة
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتا للتانيث فالوقف عليها اذن بالها واما مكسورة التا
فجمع مفتوحته كمسلمات فالوقف عليها بالتا وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع
قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا ويا الذي في المثنى والمضمومة
التا يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالها والتا وهذا كله توهم وتخمين بل الامنع
ان تقول اليا والالف فيها زايدتان فهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال
مفردة مع زيادة التا فقط واصلها هيهيه ونقول فتح التا على الاكثر نظرا الى اصله حين
كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البنا السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة
على قوة معنى البعدية اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير
اعني ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر
تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاها مثل تاء قامت وهذا الوجه
اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتا زايدتين لان باب قلقال اكثر من باب
سلس وبير ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين كافترق
نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح
شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقي ۞ لشتان ما بين اليزيدين في الندى ۞
يزيد سليم والاغر بن حاتم ۞ وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء منه على مذهبه
وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق ومو جب لما بعده لا يكون الا مثنى وموهمه شتان
احدهما لغة في شتان ومتى كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو
بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعله واللغة الفصحى
ومتى فتح النون بطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه
ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان
شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان
اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على ان معنى ان احدى
الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان
يكون احد النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شيء او شيان او
اشيا الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيين او الاشيا نحو قولك بيننا قرابتان اي مشترك
فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما
البخل والجود لكان كل واحد من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز
شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون
او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة ويجوز ان يكون ما زايدة كما كان من دون بين
وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى يفصل بينكم

قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له فيما غلب استعماله
ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم ۞ لي فوق الخماسي ودون السداسي وقال
الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا تطيرله ومنها رويدا ويان يكذبه ومنها سرعان
ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطان
بضم البا وفتحها اي بطوء ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف
وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة الهمزة مشددة الفا مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر
الهمزة والفا بلا تنوين واف كبشرى ممالا وافٍ كحذوا فه منونه وقد يتبع المنونة تفه
فيقال افه وتفة وقد يرفع افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الها
وآه بقلب الواو الفا واوّه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوّهِ بكسر الواو المشددة
وكسر الها بلا اشباع واوِّ بكسر الواو المشدده وحذف الها واوّه بفتح الواو مشددة ومخففة
وسكون الها مع المد وجا اوّة بفتح الهمزة وفتح الواو المشدده وكسر التا وقد تمد الهمزة
في مده فيقال آوّه كامين في امين وليست على وزن فاعله اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام
ياء كما في قاوية من قويت ويقال في آوه اوتاه وفي اوّه اوتاه بزيادة الالف والها كما
في الندبه فتكون الها ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسوره في الوصل كما مر في الوصل وجا
اويّه تحقير اوّه تحقير الاسما المبهمه بفتح الاول قال ابو علي وهذا اجدر لانها اقل
تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغير اوّه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف
وشبهها نحو ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه تحقيقا لبشنى قوله
عليه افضل الصلوة والسلام من استطاع منكم الباءة فعليه بالصوم فانه له وجاء نحو عندك
ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد
برفع ما بعدها على الابتدا فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر
استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها
في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصايرة اسما افعال ولا محل لها كتلك
المصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك اي تقدم او احذر من
جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا لاجل ان
ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك ۞ وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال
عليك زيدا اي هذ كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم علقك اليك وتنح
عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي اتنحى فهو شاذ
مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون اوامر فلا يقال علي ودوني فيا
عليه واما علي بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور
به في معنى المفعول يقال علي زيدا اي قربنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع
الاخفش علي عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشد من علي لجره المظهر والكسائي يجوز

الاغرا بجميع ظروف المكان وغيره يقصره على السماع وهو الوجه وبجوز تاكيد الضمير المجرور البارز فى هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسما افعال وبجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها اسما افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثى الى نحو حضار فعال المبنى على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال معنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال المص رحمه الله لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرى من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان فعال من صيغ الاسما وهذه علة ضعيفة لانه لامنع من اشتراك الاسما والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وفعل قال ولما راوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر فى الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذا عذر قريب وفتح فعال فى الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضماير كما فى ساير الافعال وقال المبرد فعال فى الامر من الثلاثى مسموع فلا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس لنا فى ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول فى شاكر وغافر شكير وغفير قلت منعنا القول منه مبنى على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا نقول اكثرهم وفيه نظر كما يجى قال الاندلسى منع المبرد قوى فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فالاكثرون على انه لم يات منه الاحرفان قرقار اى صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعره وهى لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يات فى الرباعى عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال عاق عاق قال السيرافى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الاصوات لا تخالف الاول فيها الثانى مثل عاق عاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امرا فى الرباعى قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلى للمبالغة فهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول فى مبالغة فاعل وكذا قالوا فى نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها جمع والجمع مونث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمة الجماعة دليلا على تكرار المثل كما الحقوا الالف فى القيا فى جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا عن انزلى فنزال اذن مونث كانزلى مع انهم جعلوا الالف التى هى دالة على تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والتاء التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث نعال الامرى قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر هذا كلامه والذى ارى ان كون اسما الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شى لا دليل لهم

عليه والاصل فى كل معدول عن شى ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابت فى جميع اسما الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذى ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجى فى باب العلم وكذا لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة كحماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعا الثانى من اقسام فعال المصدر وهو ما قيل مصدر معرف مونث ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعانى كزوبر وسبحان على ما يجى فى باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مونثان كما يجى وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينته وهى برة وهذا الدليل كالاول فى الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى فى التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمول معرفة ومونثا شى بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمونث المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون الفجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صايرتان بالغلبة علمين كما يجى فى القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم فى الظباء اذا وردت الماء فلا عباب اى لا عب واذا لم ترد فلا اباب اى لا ابات اى لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وقول العرب لا مساس اى لا مس ظاهره فى التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مونثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مونثة الثالث الصفة المونثة ولم يجى فى المذكر وجميعها تستعمل من دون الموصوف وهى بعد ذلك على ضربين اما لازمة للندا سماعا نحو يا لكاع اى يا لكعا ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراط ويا حراق من الحرق وهو الزرق ولا تجى هذه اللازمة للندا علما للجنس اى لا تكون بسبب الغلبة فى موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجى فى الاعلام واما غير لازمة للندا وهى على ضربين احدهما ما صار علما بالغلبة جنسيا كما فى اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت فى الاصل صفة عامة لكل ما يحلق ويجبذ اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا حاذ وبراح للشمس من الحند وهو الشى والبراح وهو الزوال وكلاح كثير ككوار للخرزة التى توخذ بها المراة زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اى ترده بزعمهم تقول يا كرار كريه ان ادبر فرديه وان اقبل فسريه وفشاش وحياد وصمام للداهية لانها تفش اى تخرج ريح الكبر وتحيد ان تميل سميت بها تفولا وتصم اى تشتد تفال فتاك

فشيه من استه الى فيه اى اخرجى ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال حيدى حياد اى ازجعى
يا راجعة ويقال صمى صمام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك كالتاويل
فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته حداد حدبيه
اى يا داهية الحادة اى المانعة وفياح للغارة يقولون فيحى فياح اى اتسعى يا متسعة على تاويل
صمى صمام ويقال كويته وقاع وهى علم كية على الجاعرتين واطلاقها على المصدر من كويته
اى كية لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة ويقال للضبع قثام
وجعار وفساح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفسخ وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه
وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناد الطالعة ولو لم يكن معارف لم تجرد
حرف الندا معها فى نحو فشاش فشيه وحداد حدبيه وحيدى حياد كما مر فى باب الندا والضرب
الثانى من غير اللازمة للندا ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطة كافيه قال
اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبيته سبة تكون لزام اى لازمة
ولا بلل فلانا عندى بلال اى بالة اى لا يصيبه عندى ندى ولا يصله منى صلة قال
والخيل تعدو فى الصعيد بداد اى متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية
وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم
اسود خفية فاذا الصاف تبيض فيه الحمر بتذكير الضمير الراجع الى لصاف فلتاويله بالمرجع
ويروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بنى تميم وحصاف فحل وفى المثل اجرامن خاصى
حصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصاه وقطام وحذام
ورقاش وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وحطاف لكلبتين ومناع وملاع
لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر والصفات مبنية
اتفاقا وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد لان فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية
قال بسببين يسلبا الاسم بعض التمكن فلتستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف
الا البنا وفى قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر
ولا على تانيثها ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث
فى المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض باذربيجان ونحو عمر
اذا سمى به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل
بنيت لتضمن تا التانيث وبعد تسليم تقدير تا التانيث فى المصادر وهو منقوض بنحو هند
ودار ونار ومما لا يحصى وقال المص لمشابهة نزال زنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام
من المعربات نضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور والسفه
لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما
معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع
صرف عمر وهو الظاهر فى كلامه فما الدليل على كون نزال الذى هو الاصل معدولا وقد

قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو تاف على تكلف والاولى ان يقال
بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف نحو بات وكلام
ومضاء فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية فكان حقها الاعراب لان الكلمة
المبنية اذا سمى بها غير ذلك اللفظ اوجب اعرابها كما يسمى باين تخص على ما يجى فى الاعلام
لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظيه على ما يجى فى باب العلم بمعنى الوصف
باق فى جميعها واما الاعلام الشخصية كقطام وحذام فبنو تميم جروا فيها على القياس
باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها
فلما فيها من العلمية والتانيث وبنا اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها
حتى يراعى البنا الذى يكون لها فى حال الوصف لكنهم راوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية
من حيث المعنى كما مر فى باب ما لا ينصرف فنوها بنا الاوصاف وان كانت مرتجلة غير
منقولة عن الاوصاف اجرا لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول
اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية فى البنا لجامع العلمية وقال المص رحمه الله
هى معربة غير منصرفة عند بنى تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع
العدل والوصف فى نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية فى فشاش وفياح ونحوهما من الاعلام
الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفى ادعا العدل فى الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا هو
مذهب الاقل من بنى تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام
الشخصية الا ما كان اخره را كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديرى الاعراب والبنا فى
جميع الشخصية مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لعرض وغرض تخصيص البنا بذى
الراء قصد الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء ومتى لا يحصل الا بتقدير
البنا لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة
البنا للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما واما القليل
من بنى تميم فقد جروا على قياس منع الصرف فى الجميع دون قياس البنا وقال المص رحمه الله
فى القسم الاخير اى العلم الشخصى ذى فيه عند اهل الحجاز عدلا تقديريا ليحصل مشابهته لباب
نزال بالوجهين العدل والوزن اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بنا باب سلام وكلام قال وانما كان
العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وخادمة عدل عنهما قطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول
عنه عمر قال وعند فصحا بنى تميم فى نحو حضار العدل التقديرى والوزن وفى نحو قطام
التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث
والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير
العدل اى من باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل فى جميع افراد العلم الشخصى لما اضطر
فى بعضه اى ذى الراء وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكى به
الى كنح اقول اعلم ان الالفاظ التى تسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت

صادر عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه
الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات
لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم كما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه
المركب من الحروف في اثنا كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر
عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس
الا في النادر كالببغا فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم
كالحكاية عن تلك الاصوات • وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة
طبعا على معاني في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف
ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف • وكذلك آه للمتوجع او المتعجب فهذه
وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذا السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم
اليها نسقوها نسق الكلام وحركوها تحريكة وجعلوها لغات مختلطة كما مر من لغات اف
واوه • وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجي كالفاظ الدعا
نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر آخر كسا للشرب
وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر
او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى
كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات
لشيء من الافعال المذكورة فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند
ايرادها الما واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك
التصويت على ذلك الامر اما بصوته وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد
منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك
الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان
من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار
ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض
صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد
وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوان
مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب
يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانا لا ارى
منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى
بها الطالب عنهما اسما افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى
جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلا فلا باس بان يخاطب
ويكلم بما يفهمه العقلا ففي جميعها اذن ضمير الفاعل لكنه لا يعامل معاملة ضمير العقلا

من تاكيده والعطف عليه ونحو ذلك لعدم فهم الحيوانات ذلك ثم نقول انما سميت الاقسام
الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة
كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير
موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلاثة
ليست في الاصل كلمات اذ ليست بموضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت
الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كالكلمات فعاملوها
معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسما لكونها ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلم
فصرفوها تصريف الاسما فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسما في بعضها نحو غاق
واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه كقوله باسم الما
وقوله كما رعت بالجوت فهو كقوله امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني
المصادر فح اما ان تعربها اعراب المصدر نحو واها لك ولا نحو اف لكما فهذه الاصوات من
الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وما هيتها غير ما هيتها اذ ليست موضوعة في
الاصل لمعنى كالكلمات والتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في
تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير
فيه ولا منع ان تقول في تنوين نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسما الافعال ان نحوهما كان
صوتا في الاصل ونستريح اذا مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين
وانما بني اسما الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم
يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان
تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كآها منك واف لكما او
قصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس • تردد بجيهل وعاج وانما من العاج والجيهل
جن جنونها • وقال • تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبها من بصرة وسلام • وقال
كما رعت بالجوت الظماء الصواديا • وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول
في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ان لوا وان ليتا عناء ولا يجد الله باين وان
على ما يجي في الاعلام ان شا الله تعالى والاعراب مع الكلام اكثر من البنا نحو من العاج
والجيهل بالجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب • وهذا كما يحكى
عن بعض البغداديين كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل
قال لابي الدقيش هل لك في تريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا
والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الآن والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين
في هذه الاسما فان قصدت بها الفاظها كقوله بجيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن
تنوين التمكين وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق
والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات

التي هي حكاية عن صوت الانسان او العجماوات او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وغيط حكاية صوت الفتيان اذا تصالحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد يسمى به بغل وفي قوله

عدس ما لعباد عليك امارة ٭ نجوت وهذا تحملين طليق

زجر وليس باسم البغل والا لم تسكن اخره الا ان يقال اجرى الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال

حتى استقامت له الآفاق طائعة ٭ فما يقال له هيد ولا هاد

اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد ما لك اي لم يسألوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وحوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف يا واصلها حاحي وعاعي كما تقول لاليت لمن اكثر من قول لا لا تقول وجي وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجه بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا ايخ وايخ بكسر اولهما ويجوز في الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذيب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هجا وفع وفاع لزجر الغنم ايضا وبس دعا لها بضم الباء وكسر السين وقيل السين مفتوحة مشددة وثى بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجح وعه وعير بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضان وسا وتشوء للحمار المورد وعوه دعا للجحش وهي دعا للفرس ودج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاء له وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلاده اي ان لا يكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي وهي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق

اي ويل عند الفراء اصله وي ومذهب غيره اي ويل وويس وويح وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها واما ويلمه بكسر اللام وضمها فيجيء في التصريف في تخفيف الهمزة ان شاء الله تعالى واما ويكأن نحو ويكأن الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الاية او مخففة كما في قوله

ويكأن من يكن له نشب يحبب ٭ ومن يفتقر يعش عيش ضر

وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق وويكأنه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكأن من يكن له نشب وقال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله

قيل الفوارس ويك عنتر اقدم ٭

اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكأنه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم تعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها اين ابنك فقال ويك انه وراء البيت اي الم ترى انه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكأن الم تر لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة تقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحوزة ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما

روافده اكرم الرافدات ٭ بخ لك بخ لبحر خضم

واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما حكي مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة ولذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله

وصار وصل الغانيات اخا ٭

ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في شاذه الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا باس بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وهيئة كلمة صيغت كلمة وهي مض وسمي الصوت بها فصارت مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء الحكايات عن الاصوات قوله المركب كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اقول لا يطلب في الحدود العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان انه اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن

اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت
ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا ان
بمبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم
بنائهما بالتركيب اما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبنا لانهما من عوارض الكلمة
لا الكلام واما بعد العلمية فهى محكية للفظ على ما يجى فلا يطلق عليها انها معربة فى الظاهر
او مبنية لاستعمال حرفها الاخير بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان
كذلك • وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر
او حرف جر نحو ملك سب بين جزئيه نسبة ما هى نسبة العطف وغيره ولا يدخل فى هذا الحد الا ما
ركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعلبك • ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك انه
اما ركب للعلمية اذ كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك انه اما ركب للعلمية اما ان يكون
فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البنا اولا فان كان فالاولى والاشهر ابقا الجزء الاخير على بنائه
مراعاة للاصل • ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر
المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معدى كرب
كما يجى فيجى فى المضاف اليه الصرف والمنع كما يجى ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف والاضافة
اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم
يسمع فى نحو سيبويه الاضافة • واما الجزء الاول فواجب البنا ان لم يضف الى الثانى لكونه
محتاجا الى الثانى فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح
ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثانى اما اسم والاول اسم
نحو سيبويه او فعل نحو جا وابه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو انا
ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو
ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن فى الاخر قبل التركيب سبب البنا كمعدى كرب وبعلبك
فالاولى بنا الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثانى وجعل الثانى غير منصرف وقد يبنى
الثانى ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه
فتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدى كرب فان حرف العلة يبقى فى الاحوال ساكنا وللعجز
ح ما له مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا
اعتدادا بالتركيب الصورى كما اعتد به فى اسكان يا معدى كرب وهو ضعيف مبنى على وجه
ضعيف اعنى على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافى غير معتد به فى منع الصرف
واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا
من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب يا نحو معدى
كرب فى النصب • والثانى اى الذى كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون

الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب
ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له
قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان
كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو
ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب او عمومه
وان لزم منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذى هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول
على البنا ان كان فى الاصل مبنيا كما فى الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما فى سيضرب وسوف
يضرب ولن يضرب ولم يضرب • وكذا فى نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذا سمى بعد هذه الاحرف
مبتداة فى الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية
كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل
وذلك انه لا يخلو ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير
اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما فى الثنائى والثلاثى وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف
بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما فى الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما
تزيدهما اذا سميت به وهو مفرد كما يجى فى باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان
الحرفين انما زدتهما عليه فى حال الافراد لئلا تسقط حرفين في اللين للساكنين فيبقى المعرب على
حرف ومع الاضافة بلا تنوين حتى ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر
مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه
حرفا من جنسه كما تقول فى المسمى بفى زيد فى زيد مشددة اليا كما تزيده فى الافراد على ما يجى
فى باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة
واجاز الزجاج الحكاية من الثنائى ايضا وكذا الخلاف فى الثلاثى حكاية واعرابا نحو منذ
شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما
اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية فى صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه • هذا وقد جا صدر الجملة المسمى بها مضافا
الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا
اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا
يبقى الجزء الثانى على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا
على حركة مشابهة للاعراب كما فى يا زيد ولا رجل فيحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية اجرا
للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثانى قبل العلمية مستحقا لخصوص
اعراب فلا يخلو من ان يكون مما له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو
فى التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقى التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من
تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا فى المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل فى

الصرف وتركه ايضا فينصرف عاقلة ظريفه سمي به الرجل او امراة لان المسمى به ليس واحدا
من الاسمين بل هو المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك
الصرف لان اللفظة مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراؤها مجرى الصفة والموصوف فكانك
سميت بامراة عاقلة واذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية
بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل
التسمية وكان القياس ان تحكي المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما تحكي لا متبوع
لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى
اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع
تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب في وجهي التركيب والاضافة
الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فيها او
اولى بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فلا احتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن
الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه • وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا
وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية • وانما جاز اعراب
الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني
قبل العلمية لا مطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما
واذ ما وانما كان ولعل ونحوها • وهذا تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن الثاني
الى في الافصح اقول اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما
وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا لما عدد
واحد لعشرة وكاية بخلاف نحو لا اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف ما بعد
العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها
مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف
وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البنا وانهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخف به بعض
الثقل الحاصل من التركيب • واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب وانشد • كلف من عنائه وشقوته
بنت ثماني عشرة من حجته • وبني حادي عشر الى تاسع عشر بنا خمسة عشر وذلك لان اصل
خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم
بابقا الجزء الثاني فيما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في
العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف
في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة
رجال وعشرون رجلا • وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس
معنى ثالث عشر واحدا من الثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة
والعشرون فما معنى هذا العطف • قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب نحو ثلاثة
عشر من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعلين دالين
على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس معنى المفرد
من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرين
ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين
اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا صورة واحدة فنقول ارادوا بنا اسم فاعل واحد
من مجموع لفظي ثلثه وعشرين او ثلاثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم
يمكن بنا اسم فاعل منهما مع بقا حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفا
وحروف الاسمين اكثر من ثلثه ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقا الاخر نحو ثالث
مثلا في ثلاثة عشر او ثالث كان يلبس فاضطروا الى ان توقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان تبنى
من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد انها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين
فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد
من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى
على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا
عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا الا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه
ظاهرا او مستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر
كما في ثالث عشر فاصل قولك جاني ثالث عشر جاني واحد من ثلاثة عشر فعشر معطوف على
ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة ثم عطفوا عشر على لفظ
هذا القايم مقام المجموع لما اضطروا اليه • فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة
عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر فيقال ثالث عشر ثلاثة عشر اذ يكون المعنى واحد من
ثلاثة عشر ثلاثة عشر • قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة فيقال ثالث
ثلاثه • وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث
عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان معنى واحد يضاف
الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه كما يقول الحسين رضي الله تعالى عنه ثالث الاثني عشر
كما يجي في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلاثة عشر باللام فلا حذف في بقائه
على بنائه لبقاء علة البنا مع اللام • واما اذا اضيف كثلاثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف
كما يجي في باب العدد • فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة كانت الاسمية كما
ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره
يتعسر اعرابه للزوم وقوع الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم تباشره اللام فكيف
يعرب بخلاف كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر

الثاني في نحو ثلاثة عشر زيد فمن ثم جوّز الاخفش اعرابه كما يجي في باب العدد ان شا الله تعالى
قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان
وتمحلوا لاعرابه علة كما يجي وقال ابن درستويه هو مبني كساير اخواته من الصدور لكونه محتاجا
الى الجزو الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستانفة كما مر في هذا
وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة
البنا فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها
كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا النون المؤذن بالانفصال وجعلوا
النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم تحذف النون لاجل البنا
الا ترى الى بناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد
حذف النون مقامها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكاين في
وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب
قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر
مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك
ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى
عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه
مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البنا وليس قول من قال انه اعرب لانه امتنع حذف علامة
التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشي لان نحو يا
زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بنا المثنى جرد علامة التثنية
عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح
وقد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا التركيب الى عجزه مع صرف المضاف
اليه وتركه وفي المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات احدها هذه وهي سكون ياء الاول
والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادي بدء فالاول فاعل من بدات الشي اي فعلته ابتدا
والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه
فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتدا والمراد بالبدي مصدر الفعل المقدم وهو الاعطا في مثالنا
فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر
استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدء مبتديا
وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف
اليه لانمحاء معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب كما في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد
معنى المفرد اذ افادته لمعناه اي العدد المعين كافادة عشرة لمعناها فبني الاول لكونه جزءا كما
ذكرنا في معدي كرب ولم يبن الجزءان ولا احدهما في نحو يد ابيك وحوشاة ودرهما وان افادا
افادة المفرد وذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال

كالابن

لظهور اشكال الجزءين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزءي بادي بدا
تشبيها بخمسة عشر على غير القياس لما يجي فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبنا
لتجرده عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزءان ولا احدهما في الاعلام المنقوله عن المضاف
والمضاف اليه وان انمحى على الجزء ايضا معناهما الا فرادي كما انمحى في بادي بدي لان
العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا في بعض المواضع كما في
نحو العباس للحسن والعباس فلما غير المضاف من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث
اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف
نحو بادي بدي فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافي والمنقول
اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي ويادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب
وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر
كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان فيها تركيبا بلا علمية ولم يسمعا
منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا او لاد سبا بن
يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبا وجيتك من سبا واما قال
قلا صدهما سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل فيها
على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية
ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتي بادي بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلبت
يا وحذف الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيتها بادي بدا اولى كلمتي
هذه كاولى كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بداء كثبات لان بداء على
وزن طلب لم ياتِ من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبداء مصدر بمعنى المفعول كبدي
من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدء او بدي او بداء الكلمة الاولى
من هذه اللغات كاولى المذكورتين والثانية اما على وزن سمح او كريم او وحان والبدء
والبداء مصدر اي بمعنى المفعول وليس الجزءان في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف
والمضاف اليه لكن لزم يا بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخفف
وقد يقال بداءة ذي بدء وبدءة ذي بدأة وبدأة ذي بداء على فعله ذي فعل وفعلة
وفعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال
للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في
بادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما تبتدا
به ومنها ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن
يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابنا والاسرة لانهم في التقوى والبطش
بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو
مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا وامره في بنا الاول والثاني

قوله تخفيف همزتي بادي بدي لتخفيف همزتي بادي بدي الى التخفيف ... الازدي

كما مر في بادي بدي فلذا لزم يا ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلب الفا وقد يقال ايدي
سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكنه لم يلزم سكون يائهما وقلب همزة
سبا وقد استعمل جوازا كخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين والحو
نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر
من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين فيها كما تعين في خمسة عشر لظهور
تضمن الحروف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون
فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا
فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومسا وكل حين والفا تؤدي هذا العموم كما في قولك
انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فايدة الفا التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه
بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى • ارجع البصر
كرتين ولبيك ونحوه • وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه
متواجهين دون كفة مني وكفة منه فان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض
واصل جاري بيت بيت • والمعنى لاصقا بيتي وبيته اي مجتمعان ملتزقان كما تقول كل رجل
وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه
ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه
كاشفا للخبر اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي لقاء او اخبارا ذا صحرة وان لم
يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مسا وحينا بعد حين كقوله
ولا تبلى بسالتهم وانهم صلوا بالحرب حينا بعد حين • ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة
كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اي بعد كفة • كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت
بيت اي ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضم نحرة اليهما اعني البلا
نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في حيث بيث اذ يتعذر ثلاث كلمات والنحر ايضا معنى
الاظهار لان نحر الابل تضمنه ومنه قولهم قتلته خبرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر
يتضمنان اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان تكون
الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب • وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة
تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة
ولم يجز التركيب قال • فلولا يوم يوم ما اردنا جزاك والقروض لها جزاء • وانتك
في كل يوم يوم وفي صباح مساء • وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكنه
حسن تقدير ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظروف وموقع الحال التشبيه به فلما
لم يقع موقعها لم يقدر ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا
شغر بغر وشذر مذر بفتح فا الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفاءين واخوال

اخوال كلها بمعنى متفرقين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين اي
بين الحي وبين الميت وبين الثانية زايدة كما في قولهم المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه الكلم
الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في
الاولى فشغر من اشغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هاج بالمطر
ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال
شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع
ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد ينونان
وقد يقال حيث بيث بكسر الثاءين واصلها حوث بوث • وقد يستعملان على الاصل مع التنوين
وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحثت الشي لو اضلع في
التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثاءين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات
نحو قاش ماش وحاق باق وجاز قلب الواو يا او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن
نونهما فلكون الثاني اتباعا كما في حيث بيث • وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها
مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وندر مثل هذا المركب في غير
الظروف والاحوال كما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية
او الظرفية • وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الصادين
والفاءان مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا
في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من
العكس لان اليا اخف • وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا • وقد ينون الجزءان مع
كسر الفاءين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص
بكسر الصادين والفاءان مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص
كحاث باث بفتحهما • واما الخازباز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل
بزى اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازي والبازي فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه
على سبعة اوجه خاز باز بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز
تشبيها بخمسة عشر • وكان اصله الخازي والبازي على عطف احد النعتين على الاخر خاز باز
كبعلبك على ان يبني اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك
نظرا الى اصل الزاء • وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب فاذا
دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في ساير غير المنصرف وجاز باز باعرابهما على اضافة الاول
الى الثاني كما يجوز في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخازباز كقاصعاء وخزباز
كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل
عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يغير ما كان مبنيا عن بنائه
كما في الخمسة عشر قال • وجن الخازباز به جنونا • وله خمسة معان ضرب من العشب

ح

وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداد في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكا
وقاش ماش للقماش فكل واحد منهما سمي بصوته نعقيا على بنائهما قوله الكنايات كم وكذا
للعدد وكيت وذيت للحديث اقول الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين لفظا كان
او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاني فلان
وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من سمع او لشناعة المعين عنه كهن
في الفرج او الفعل القبيح كوطيت وفعلت عن جامعت والغايط للحدث او للاختصار
كالضماير الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد لكثير القرى او لغير
ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كا
فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب ٭ اى خولة ومررت برجل افعل اى
احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو اكفف اكفف مهمه
وكذا الاوزان يعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف
هو عبارة عن كلمة اولها همزة زايدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام
وكذا غيره من الاوزان كما يجي في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها
للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسما الاستفهام لان كلها سؤال عن
معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت
ازيد ام عمرو وكذلك الفاضل ام ذاك الجاهل واين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه
وكذا اسما الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع
للمعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه الاسما شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة
اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد افي الدار ام في السوق ام في الحال
الى غير ذلك من المعينات بحرف الشرط والاستفهام مقدرا اي قبل هذه الاسما كما هو مذهب
سيبويه وهي كنايات عن المعينات التي لا تتناهى كما مر وقول المص رحمه الله ليس نحو من وما
وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما جرى في كلامهم ان من كناية عن العقلا وما عن غيرهم وقولك
انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بوساطة
المرجوع اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال ـــ
واني لاكنوا عن قذور بغيرها ٭ واعرب احيانا بها فاصارح ٭ فالكناية ضد التصريح
لغة واصطلاحا ٭ واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق
وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت ٭ واما اسما الاستفهام والشرط فلم
تعدها هنا لان لها بابا آخر هي احص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منهما قسمين
معربا ومبنيا قال المص رحمه الله المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في
كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما
اقوله استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية

لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت
وذيت بلى قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده وكاين خارج عنه نحو قولك
كاين رجلا عندي ٭ واعلم ان بنا كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية قال المص رحمه الله
والاندلسي لتضمنها معنى الانشا الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض
وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف ٭ فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم
ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا
فكذبا والانشاي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك والكلام
المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من
انصحت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت احدا ولم ينضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب
دليل كونهما خبريين فالجواب ان معنى الانشا في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا
يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا
استكثارا واستقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقا وما استقللت الانضاج
كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثير ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك
ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد
لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفايه في الخارج ٭ ويأتي تمام القول فيه في افعال
المدح والذم ان شا الله تعالى واما بنا كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف
التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى
كم الخبرية وانمحى عن الجزين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وايدي سبا فصار
الكلمتان كلمة واحدة ٭ وكذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم
ان الكاف الاسمية انها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجي في حروف الجر
فبني ذا على اصل بنايه قوله كذا للعدد وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما
كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الاشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم
بخلاف اي فانه العدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في
مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا اي مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم يتبين العدد
المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن
فلذا يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه
فقيل كاين بالالف بعد الكاف بعدهما همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم
فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف
فا الكلمة والهمزة التي كانت فا اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى
لازما وقال الخليل اليا الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لو قوعها موقعها

الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكان مثل كذا في كون المجرور بين مبهمين عند السامع الا ان في [illegible]

وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع
ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقا الساكنين وبقيت اليا الاخيرة بعد كسرة فاذهبها
التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم اليا المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض
ومنهم من قال قدمت العين اى اليا الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طاى ثم نقل
كسرة اليا الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل اذ من لغاية كئى نحو كيع وقد يقال
كأى بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت اليا التى هى لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد
يقال كأى نحو كعى بحذف حركة الهمزة مع اليا الاولى وجا كاء نحو كع اما على حذف العين واللام
معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما فى عم
وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هى
هى لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر فى المركبات • فان قيل فكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل
قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبنا لانهما من صفات المفرد ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع
المفرد موقع ما لا اعراب له فى الاصل ولا بنا ولم يجز ان يخلو منهما مثله بنى على الاصل الذى ينبغى
ان تكون الكلمات عليه وهو البنا اذ بعض المبنيات وهو الخالى عن التركيب يكفيه عريه عن سبب
الاعراب سبب البنا كما قيل عدم العلة علة العدم • فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن
جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهو فى موضع النصب قلت
ان الاعراب المحلى فى الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح لثقل اليا كما فى اين وكيف
او لكونهما فى الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل وجوزنا وهما على الضم والكسر تشبيها بحيث
وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التا منهما كما فى بنت والوقف عليها بالتا
كما على بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف
عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس فى الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند
المازنى ولم ينقل ان اصلهما كوية وذوية لان التا فى كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا
لقلت ذوت وكوت والتا فيهما لكونهما عبارة عن القضيتين • وحكى ابو عبيدة كيه بالها مكان
يا كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية الصدر الكلام اقول كم الاستفهامية والخبرية
تدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب
والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب
فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل
كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينارا وكم عندى اى كم دينار فالواحد
مميز الاستفهامية اكثر لانه فى صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على
المرتبة الوسطى من العدد وستجى العلة فى باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان

لان السائل لا يعرف فى الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة
اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز فى الاختيار نحو كم لك غلاما
ولا يجوز فى العدد الا اضطرارا كما قال • على اننى بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا
وذلك ان العدد مع المعدود ككلمة واحدة • الا ترى ان عشرين مع مميزه بمنزلة رجل او رجلا
ولو وجد والفظا الا على المعدود مع العدد كما فى المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد
وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر
بخلاف كم الاستفهامية مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجر هى بحرف الجر
نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز فى مثله مع النصب الجر والمجوز قصد تطابق
كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو
مجرور بمن مقدرة وجوزوا اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان
بدل متضمن الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام كما مر فى باب البدل ولا يكون مميز كم
الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافى فى العدد
اعشرون غلاما لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغى جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى
وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم
نفسا لك فى حال كونهم غلمانا والعامل فى الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم غلمانا لك الا
على مذهب الاخفش كما تقدم فى الحال والجر فى مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه
عنده بمن مقدرة • وهذا كما قال الخليل فى لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة • وانما جوز
الفرا عمل الجار المقدر ههنا وان كان فى غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية
نحو كم من ملك وكم من قرية والشئ اذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان
فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفرا لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره
يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه
يجيز الفصل بينهما فى السعة بالظرف وشبهه فيجيز فى الاختيار نحو قوله •
كم بجود مقرف نال العلى • وكريم بخله قد وضعه • وقال الاندلسى انه يونس يجيز
الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس
ههنا كما نقلوه كلهم فى باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل المستقر
ايضا نحو قوله • كم فى بنى سعد بن بكر سيد • ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا
يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا لضرورة نحو قوله كم فى بنى سعد بن بكر البيت
واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفرا بنا على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله
كم نالنى منهم فضلا على عدم • اذ لا اكاد من الاقتار احتمل • واذا كان الفصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله نحو
كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال

ورجلان

كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا
فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم
عمة بالنصب خبرية ۔ وانما انجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار
مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف ۔ وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد
الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغني بذلك عن جمع المميز واما كم
فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله وقد
من فيهما اي في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك
لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا دل
عليه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة قوله
ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي
في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام وللتي في
تضمنها معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجي في باب التعجب ۔ وانما وجب تصدر متضمن معنى
الانشاء لانه موثر في الكلام مخرج له عن الخبرية ۔ وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض
والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جا المغير
في اخرها تشوش خاطره لانه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة موثرا فيها ويجوز بقا
الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى يوثر ذلك الموثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان نصبا
معمولا على حسبه والا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا ۔ وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط قوله كلاهما اي كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب ومما قابلا لعوامل الرفع والنصب
والجر قوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل
لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق
ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اي
على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت
وكم غلام ملكت والاولى ان تقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم
يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضا الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك
يوما تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة
لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير
في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل وشبهه ليشمل نحو كم يوما
انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها لا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا

او خبرا كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده
فعل غير مشتغل عنه ينتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره
لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر
والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان جر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله
فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ۔ ولهذا حرف الف ما الاستفهامية
المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب
المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده
فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع ۔ وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل
ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدا او خبرا فاما
ان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه
الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته
او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم
والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير
كما تبين قبل ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر
اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما
سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه
لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو
خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا
لا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكرنا من مواقع كم الا ان ما هو ظرف
من هذه الاسماء كمتى واين واذا لم يجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على
الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجي في باب الظروف وقد يرتفع اسم الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان ۔ واما اسماء
الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية وما ليس بظرف نحو من وما يقع
مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من ضرب ومن قام قمت واما
خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت
وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقرا
والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر
في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها

او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتداة نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه
وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك
فالاولى كونها مبتداة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها
بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتداة على
ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك
على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بتفعل مقدر
الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا تعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر
العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء
لان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان متاخرا لان مرتبة
العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها
لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط اما الجزاء فلفظ تاخره
عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه
لا يعمل الجزاء فيها لانه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا
ان حرف الشرط مقدرة قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلماته اذا معمولة لفعل مقدر
يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر
او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام
لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة
ثلثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ملكت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد
حلبت على عشاري والفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم
الى انسيها يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى تشوه الخلقة
وانما عدى حلبت على لتضمنه حلبت عشاري معنى تفضلت او تسلطت اي كنت كارها لخدمتها
مستنكفا منها فخدمتني على كره مني ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز
نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم
كانه يقول نفس الحلب ثابتة الا انه ذهب على عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على
حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم
والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فرفع عمة بالابتداء
ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ
او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب او امرا تين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا
تكون الا نكرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية
فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود
المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد

في امثنها

اللفظ مذكرا قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤل عنه مثنى او مجموع
ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ
مجموع المعنى فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد
الجماعة الذين جاؤا والمخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك لانك اذا
قصدت تفضيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي
رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما
ولا اخبارا ويجوز كم امراة جاءتك وجيئنك وجاءك على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير
عايدا الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا ضمير في الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف
المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها فلكون المعطوف ايضا
نكرة على ما يتبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك
في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امراة وكم رجلا
وهي جائز عطفا على كم ولا يجوز كم امراة وابنها بالعطف على التمييز لان المراة الملقية ذات
واحدة فلا يدخل فيها القليل ولا الكثير واما كاين فنقل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب
لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل
واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا
يحذف مجروره لها ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم دخول من بعدها ولعل
ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها لجيئه بعد المنون فكان مميزها كمميز الاستفهامية
مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب
لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما
قليلان ويلزمها التصدر دون كذا كما قلنا في كم الخبرية وورود كذا مكررا مع واو نحو كذا
وكذا اكثر من افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث
نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا
دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد
وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قطعا بقوانين العدد حتى اجاز وكذا
درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا مجرورا
والشافعي رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصل
لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو
يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما
قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب
ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل قوله

في القليل والكثير

الظرف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب ۰ اعلم ان
المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف
واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير
ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف
الاول نحو قوله ۰ الا علالة او بداهة سابح ۰ وان لم يورد فلا يحذف الا مما هو دال على امر
نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا
اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف ۰ وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن
المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف ۰ فان قلت فهذا الاحتياج
حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسما الموصوله مع وجود ما يحتاج اليه
من صلتها ۰ قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسما اما حيث
واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة
اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض
وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله ۰ وانما
اختاروا البنا في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على
ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البنا اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز
ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ۰
ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة ۰ فما شربوا بعدا على لذة خمرا ۰ وقال ۰ فساغ لي الشراب
وكنت قبلا ۰ اكاد اغص بالماء الحميم ۰ ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد
ويقال ابدا بذا اولا فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وما بني منها وهو الحق ۰ وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اي قديما وابدا به اولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا لان من
زايدة قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو
حينئذ قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا
بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا ۰ وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه
كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب اليه
فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها
فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض
عن المضاف اليه وتقول جيته من عل معربا ايضا كعم ومن عال كقاض ومن معال كرام
ومن علا كعصا ۰ ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام
اي اليا نسيا اذ لو قلت علي لاستثقل الضمة على اليا ولو حذفتها وقلت من عل لم يتبين كونها
مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه

واذا قصدت بنا علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره
تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون ساير الغايات
فلثقل الواو المضمومة ۰ واما الكسر فيه نحو علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله ۰
خالط من سلمى خياشيم وفا ۰ وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثنا فعلى هذا لا يكون
هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الاضافة الى يا الضمير واما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة
واما الضم نحو من علو فعلى قياس ساير الغايات ويروى بيت الاعشى باهلة ۰
اني اتتني لسان لا اسر بها ۰ من علو لا عجب منها ولا سخر ۰ بضم واوها وكسرها وفتحها
وبنا الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب ۰ وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما
لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال
الاعراب كانت في الاغلب غير منصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف
حركة بنائها حركة اعرابها ۰ قوله ۰ واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف
الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا
يتعرف بالاضافة ومن اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف
اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد
لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا ۰ وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس
والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاني زيد ليس الا فلما حذف
منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها الغايات بالابهام ۰ واما حسب فجاز حذف ما
اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في
باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر ۰ اعلم ان الظروف المضافة
الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة لا غير حيث في المكان واذ
واذا في الزمان على خلاف فاذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجي وحيث واذ
يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير ۰ واما جايزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة
مستفادة منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة
على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين ۰ وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة
الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا
لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما استفاد منها
احد الازمنة ۰ فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل
على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية
المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار
يفتنون او يكون مضمونها مشهورا بالوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزآها اسمين

اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج اميرًا وفي المستقبل نحو لاخذنك حين لا شي لك قال تعالى
يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجايز الاضافة الى الاسمية لا بشرط كو
ماضية المعنى حملا على اذا الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
ويوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في
المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده
فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف
مصدري كان وان وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوهًا ومن بعد ما كاد تزيغ
ومن بعدان لقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكو
مصدرا لمعنى البطء مقامًا مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اى مدة
ان يبطي خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام
مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة ويجوز اضافتها الى الفعلية
لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما
كانت ريث واية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدره بحرف مصدري
قال باية تقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما وقال
الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما وتقول قم ريثما اخرج فاذا جا
ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجي فكيف
بما يشابهه ويضاف ذو ايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف واليا الى الفعلية
في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم
هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه
والبا بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامه
اي في وقت تسلم فيه والبا بمعنى في فلا تكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف
الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات
انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل اسما لها
مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذات فعلت وذوا فعلنا
وذوات فعلن ويحتمل ان تكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولة وان تكون
بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي
حيث واذا فعلا فنصب ذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى
فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى
اذا السما انشقت واذا السما انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بنا
حيث فسياتي بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما اعني
حيث واذ واذا لانهما نسبيان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود

انحصار نحو اليوم والدار ايضا فان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين تشبيها بعيدا لم يضافا
الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم
تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء وانما صدرتا اضيفا اليه
بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان الجايز اضافته الى الجمل وان كان الاضافة
اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها
في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها منعا من الحرف
الفاصل بين المضافين اى الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج
معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا
الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل
جاز في تلك الظروف الاعراب والبنا كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتي
واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في
الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى المصدر
لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان
المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في
الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على
الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال يوم قدم زيد
الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه
ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم
امير ويوم امير كبير قلم اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث
الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم
ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال
ما ذل حيث يكون من تبذال وقال ابو على في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة
لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اى
يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان تقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا
ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف
مضافة الى اذا المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك
تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك
غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعده
الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو على في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد
كما ان معنى قوله تم ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله تعالى واليوم الموعود فالك

يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى زمنه
الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذى يبدو لى ان هذه الظروف التى
كانها من الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك
الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة لهذه الظروف كما ابدلت
فى كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف
اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيحمل المراد كقوله تعالى
وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله ● نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت
اذ صحيح ● لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن
منه ● واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءنى زيد وكنت حينا
كذا ● وقصدت حذف المضاف اليه وابدال التنوين حينا منه اى حين ذلك لم يكن ظاهرا فى ذلك
المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير ● فلما خافوا التباس تنوين العوض فى يوما وحينا وساعة
بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها
هى فى الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا
فى اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك
معهودا لحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما فى قوله ● وانت اذ صحيح
فجئ به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت فى الظروف
المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه فى المعنى مطلق على ما اطلق عليه
فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف
الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما
حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف
كقوله ● الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره ● ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت
الظروف المذكوره قد تكون مستقبلة وماضية جردت اذ عن معنى الماضى لمطلق الظرفية فيجوز
استعماله فى المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه ● والحق انه اذا حذف
المضاف اليه منه وابدل منه التنوين فى غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها
اذا وانا من الضالين اى فعلتها اذ ربيتنى اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل فى اذا انها للجواب والجزاء
وكسر الذال فى نحو لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة
وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه فى قوله ● وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله
فى نحو لكنهم انما الزموها الكسر ليكون فى صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز فى غيره
بالفتح ايضا كقوله تعالى اذا وانا من الضالين كما بينا ● واعلم ان الظروف المضاف الى الجملة
لما كان ظرفا للمصدر الذى تضمنه الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا
يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه ● لان الربط الذى يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل

باضافة هذا الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه
اى فى اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو
يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه وقد يقال يوم تسود فيه الوجوه ونحوه
وهو شاذ ● ولنذكر شرح قوله فى اخر الباب والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها
على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول
ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما بنى منه المفرد والجمع المكسر اذا بنى ولا يبنى المثنى
لما ذكرنا فى نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما انه
واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها ثلثة او جلاى على ما يجئ
هى مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة
اليها واجبة البنا لانها مضافة فى المعنى الى المصدر الذى تضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت
فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف منها
المضاف اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها
فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله ●
على حين عاتبت المشيب على الصبى ● فقلت الما تصح والشيب وازع ● فيجوز بالاتفاق
بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البنا فيها اذا عارضة
واما البنا فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذى لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع
المضاف اليه الذى يكتسى منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى فى
باب الاضافة ● واما ان لا يضاف الى الجملة المذكوره وذلك بان تضاف الى الفعلية التى
صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان جزءاها
معربا او مبنيا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض
البصريين لا يجوز فى مثله الا الاعراب فى الظرف المضاف لضعف علة البنا وعند الكوفيين
وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما يثبت فى السبع من فتح
قوله تعالى هذا يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور فى يوم ينفع ولا فى قوله
تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قبل يوم الدين واما
غير المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق
مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا
بكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقية نطقكم ● وقال ●
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ● حمامة فى غصون ذات اوقال ● بفتح غير مع كونه فاعلا
ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما هو فى باب الاستثناء ● وعلة بنائهما مشابهتهما
لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها
لفقد الحصر كما مر والمبنى وهو ما وان وان واقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون

من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابهما وبناؤهما نحو مثل وغير
وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو يومئذ وحينئذ واعرابها قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ
بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ
المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما بينا ان قوله والظروف
المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما وان اي مثل
مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال
المصنف رحمه الله بني حيث لانه موضوع للمكان حدث تتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجها
الى الجمل وكذا قال في اذ واذا وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا
اضافة على ما ذكرنا وقد تفتح الثاء وتكسر وقد تخلف ياؤها واوا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة
فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال • ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي
حيث لي العمائم • وقال اما ترى حيث سهيل طالعا • وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ
محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه على حاله
لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اشذ وظرفيته
غالبة لا لازمة قال • لدى حيث القت رحلها ام قشعم • وكذا في قوله • اما ترى حيث سهيل
وهو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته • وحكي هي احسن الناس حيث نظر
ناظر اي وجها فهو تمييز • وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله • للفتى عقل يعيش به
حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع منا حمله على المكان • ومنها اذا وهي للمستقبل الى الجمل
قد تقدم ههنا علة بنائها وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير والكلام في وقوع الجمل
بعدها فنقول قد تكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا
ساوى وحتى اذا جعله كما ان اذ تكون للمستقبل كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون
على انه يمكن ان يؤول بالتعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم • ويمكن
ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد تكون اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا
لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من
ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت • ولهذا كثر في الكتاب
العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم
من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني
لازمه فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدمه فيه

فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على
انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء من حروف الشرط
لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في
المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو لا موضوعه
الشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعدم وقوعه
وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه كما في حقنا او لم يشك
كان الواقعة في كلامه تعالى وقد تستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان
يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها
ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد تستعمل لو في المستقبل بمعنى
ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه السلام • لو ان لابن ادم واديين من
ذهب لابتغى لهما ثالثا فنقول لما كان اذا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في
المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية
لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي
يتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما يتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر
الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح
وجوده على عدمه بمعنى جئتني سوا لكن اضمار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو
مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا فيها اذ لم يوضع في الاصل
الا لما لا يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ العرض الذي هو
معنى الشرط في الحدث الواقع فيها • واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به
في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال
فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال • يرفع لي
خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد • وقال •
اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب • ومن جهة عروض معنى
الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله
وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان
وذلك لمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى اذا
جاء نصر الله والفتح الى قوله تعالى فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط
في دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله

تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات فلهم وقوله تعالى وما افا الله على رسوله منهم فما او
لان الفتن والافاة متحققا الوجود فى الماضى ولا يكون فيهما معنى الشرط الذى هو الفرض ومنه
ايضا قوله عز وجل وما بكم من نعمة فمن الله والفا فى مثل هذا الموضع فى الحقيقة زايدة وانما
رتب اذا والموصول من الايات المذكوره والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتى الشرط
والجزا وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانيه لمضمون
الجملة الاولى لزوم الجزا للشرط ولتحصيل هذا الغرض عمل فى اذا جزاوه مع كونه بعد حرف
لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفا فى فسبح وان فى قولك اذا جئتنى فانك مكرم ولام الابتدا
فى قوله تعالى ايذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفا وان فى الذى قبلهما فى نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا قايم واما زيدا فانى ضارب للغرض الداعى الى هذا الترتيب كما فى
حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل فى متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما
قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاوه على ما قال بعضهم كما لا يجوز فى غير الظروف على ما مر
انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مر فى الكنايات • ولو جاز ايضا عمل الجزا
فى اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه
على ما هو مذهب البصريين • ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان فى
الاختيار شغل الاقرب بضمير المعمول عند اهل المصرين كما فى زارنى وزرته زيد فكان الاولى
اذًا ان يقال متى جئتنى فيه او متى جئتنيه ولم يسمع • واما الاستدلال على كون الشرط
فى مثله هو العامل بمجئ الجواب فى بعض المواضع بعد ان او اللام او الفا نحو متى جئتنى
فانك مكرم وفانت مكرم فمما لا ينتهض لان تقدم الاسم لغرض وهو
جوز
تضمنه لمعنى الشرط الذى له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا • واما العامل
فى اذا فالاكثرون على انه جزاوه وقال بعضهم هو الشرط كما فى متى واخواته • والاولى
ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن
نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذى فى محل
الجزا وان لم يكن جزاء فى الحقيقه دون الذى فى محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه
له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا
اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم فى الموصولات ولم يات فى كلامهم
فتخصيصه له اذًا لكونه مضافا اليه كما فى ساير الظروف المخصصه بمضمون الجمل التى
بعدها لا على الوصفيه كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا ايضا انه صفة
قلنا لا يجوز عمل الوصف فى الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه من المضاف وذلك ان كل
كلمتين او اكثر كاينا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة معنى ووقوعهما معا جزء كلام يجوز ان
يعمل اولاهما فى الثانيه كالمضاف فى المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة
بعض اجزايها مقدم من وجه موخر من وجه فكذلك ما هو بمنزلتها فى المعنى ومن ثم لم

يعمل صلة فى موصول ولا تابع فى متبوع ولا مضاف اليه فى مضاف اما كلمة الشرط اذا
عملت فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذًا موقع المفرد كالفاعل
والمفعول والمبتدا ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما فى الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا
فله الاسما الحسنى بل ان لم يعمل الشرط فى كلمته نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على
ما هو مذهب بعضهم واذا تقرر هذا قلنا ان الفا فى نحو قوله تعالى فسبح زايدة زيدت ليكون
الكلام على صورة الشرط والجزا للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فايدتها التعقيب كما ذكر
ان السببيه لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاء ظرف التسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجى بل فى
وقت المجى وقال المص رحمه الله فى شرح المفصل ان تعيين الوقت فى اذا يحصل بمجرد ذكر
الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل فى قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لان
انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة
اذا يكفى لتخصيصها لتخصص متى فى متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله
على عمل الشرط فى اذا بقوله ايذا ما مت لسوف اخرج حيا • وان الجواب لو كان عاملا لكان
المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغى ان يكون الاخراج والموت فى وقت فالجواب ان
المعطوف مع واو العطف محذوف فى الاية لقيام القرينة والمعنى ايذا ما مت وصرت رميما
ابعث اى مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ايذا متنا وكنا عظاما ورفاتا اينا لفى خلق جديد ومما
واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتنى اليوم اكرمتك غدا • والجواب ان اذا هذه بمعنى متى والعامل
شرطها او تقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سببا لاكرامى لك غدا كما قيل فى نحو ان جئتنى اليوم
فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن جزاء لمجيئى اليك امس ولعدم عراقة اذا فى
الشرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاوها اسمية بغير فا كما فى قوله تعالى واذا ما غضبوا
هم يغفرون وقوله عز وجل والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون ولا منع من كون هم فى
الايتين تاكيدا للواو وللضمير المنصوب فى اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا
مجئ الاسمية الخالية عن الفعل بعدها فى قوله • اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب •
قيل ليس فى اذا فى نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده
او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى
الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير
اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم
بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان
قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاى شى ناصبه قلت قال المص رحمه الله ناصبه حال من الليل
اى والليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شى هنا يقدر عاملا فى حاصلا بمعنى
القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام فى حال حصول الليل كما ان المرور فى
قولك مررت بزيد صارخا فى حال صراخه وحصول الليل فى وقت غشيانه لان وقت

العشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول الخاطب
فتكون الاقسام حال عشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق
يلزم كون الزمان خبرا عن الجثه ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه ٭ وقيل اذا بدل من
المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من
حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل ٭ والثاني ان المعنى يحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق
القمر ٭ وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا
يقسم بشيء الا لحالة العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز
عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برايحة الفعل وتوهمه
كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته في الظهر
ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشا التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشا القسم في
العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جا بعد حتى
كقوله تعالى حتى اذا اهلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخرهما كما مر وحتى
تكون معها حرف ابتدا اذ ليس معنى كونها حرف ابتدا انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه
يستانف بعدها الكلام سوا كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع
وتقول سرحتى تكل الناس قال بعضهم بجواز تجرد بعد حتى عن الشرطية ويتجرد حتى ولعله حمل عليه
قوله ٭ حتى اذا اسلكوهم في قتايده ٭ شلا كما يطرد الجمالة الشردا ٭ وهذا البيت اخر القصيد
ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال الميداني اذا فيه زايدة لنا
عن ارتكاب زيادته مندوحة اذا حذف الجزا لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السما
انشقت اي تكون امور لا يقدر على وصفها ٭ وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر له على شاهد
من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى شرطية
والثانية للمفاجاة في مكان الفا كما يجي في باب الشرط قوله وقد تقع للمفاجاة فيلزم
المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا
لا محل لها والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجي في حروف الجزم والكوفيون يجوزون
نحو خرجت فاذا زيد القايم بنصب القايم على ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد
لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القايم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل
على معنى وجدت فتعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له بحاة فالتقدير خرجت
فوجدت زيدا القايم والقايم ثاني مفعوليه ٭ ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت
بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها
لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتدا بعدها
قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طاير

قيل لها طيري قالت انا جمل انكانت اذا كساير الشروط لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا
وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قايما على ان
اذا خبر عمرو وقايما حال اي فبالمكان عمرو قايما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا
الرفع على انه خبر المبتدا ٭ وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد
واذا الوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته اياها كقوله ٭ فاصبحت ولو كانت
خراسان دونها راها مكان السوق او هي اقربا ٭ اي اراها هي اقرب قال الزجاجي ليس
هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد
عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسالتنا اصلا هذا
اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدا
معرفا باللام او افعل تفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضماير وقوله او
هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد تقع اذا واذ في جواب بينا
وبينما وكلتاهما اذا للمفاجاة والاغلب مجي اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قالت
فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ٭ ولا يجي بعد اذا
المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا
تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجي جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل ان المكثور غير فصيح
بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وهو من الفصاحة
بحيث هو بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين الى الجملة
اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما
الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضا او اشبعوا الفتحة فتولدت الف لتكون الالف
دليل عدم اقتضايه للمضاف اليه لانه كان وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا
والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقول
فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او بالالف
واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث
وبين في الحقيقة يضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين
اوقات زيد قايم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه ومن غلبة اضافة
الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار
بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين
الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهي للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد
وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك
زيد بين الخوف والرجا استغرق لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة

بينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة نحدث لابد ان يكون بمعنى
الزمان فلهذا اجاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا فى بينما يطرد فى كلما من مجى الكافة لكفه عن
طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذا زمن مضاف الى الجملة لان
كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما فى كلما من معنى العموم
والاستغراق الذى يكون فى كلمات الشرط نحو من ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينما فلم تدخل
الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما • ولهذا ايضا جاز وقوع الماضى بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه
ليس ذلك بحتم فى كل ماض كما كان فى كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث
احتمل الماضى والاستقبال للعموم الذى فيه كلمات الشرط ففيه وفى كلما رايحة الشرط واما حيثما
فهى كلمة شرط تجزم وتقلب الماضى مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل فى كلما وحيث ما هو فى محل الجزا
لا الذى فى محل الشرط كما فى اذا لانهما فى الاغلب يستعملان فى الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت
الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان فى غير المقطوع به نحو كلما جئتنى اعطيتك وحيث
لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسما المتضمنة لمعنى ان فى المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس
اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما فى الماضى وفى المستقبل ولنا ان
نركب بنا بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا فى حيث الا انها بنيت
على الفتح الذى كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب متى
منصوبة فيها حتى تراعى حركتها الاعرابية • وانما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات
الشرط والجزا لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزا للشرط ولهذا دخل اذا
واذ للمفاجاة فى جواب بينا وبينما ليدلا على اقتران مضمون الاول بالثانى مفاجاة بلا تراخ
فيكون آكد فى معنى اللزوم وقيل فى كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر
فيجوز ادعا مثله فى بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة فى جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب
المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان • وكذا ينبغى ان تقول فى اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان
على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ راى هندا
راى زيد هندا بين اوقات قيامه فى ذلك المكان اى فى مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان
كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التى بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدان خبرهما
بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية
كلمتى المفاجاة كما هو مذهب ابن برى فالعامل فى بينا وبينما ما بعد كلمتى المفاجاة او نقول
انهما زائدتان وليستا للمفاجاة فى جواب بينا وبينما كما قال الجوهرى وابن قتيبة وابو عبيدة
بزيادة اذ فى نحو قوله تعالى واذ واعدنا موسى وبزيادة اذا فى قوله حتى اذا اسلكوا فى قايده البيت
والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على
بينما زيد قائم اذ راى عمرا سواء وجوز ان تكون اذا فى جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى
فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا تجعله مضافا

الى الجملة التى تليها بل تجعل تلك الجملة عاملة فى الظروف المذكورة اى وقت الاصابة
فى تلك الحالة مستبشرون • وكذا فى الباقيين فالجملة المضاف اليها اذ المحذوفة مدلول
عليها بالجملة التى فى موضع الشرط اى اذا اصابهم يستبشرون واذا فريق منهم بربهم يشركون
وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان فى نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة الاية اى اذا هم يقنطون
اى فى تلك الحالة يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يقدر لها جملة مضافا اليها
لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى فى ذلك الموضع يقنطون وكذا فى جواب
اذ وبينما ولما وان قلنا بحرفية اذا فى جواب الاشيا الاربعة فلا اشكال لانه اذا حرف
كالفا سواء وقد يجى اذا للمفاجاة فى غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو
ويجوز اضافة بينا وبينما الى المصدر قال • بينا تعانقه الكرام وردعه • يوما اتيح له جرى
سلفع • بتقدير بين اوقات تعانقه والاعراب الرفع على انه خبر مبتدا محذوف الجزاء اى
تعانقه حاصل قوله واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرا عليها معنى الشرط
كما فى اذا لان جميع اسما الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط فى المستقبل واذ موضوعة للماضى فتنافيا
واذ واذا دخل على المضارع قلبه الى الماضى كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية
الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعهد مجرورا
باسم الا بعد او يقع مفعولا بها كقوله اتذكر اذ من يأتنا نكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ
انذر على ان اذ بدل من قوله اخا عاد • وقيل فى نحو قوله تعالى واذ واعدنا انها زايدة كما مضى
وقيل هى مفعولة لاذكر وتلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت لقيام القرينة عوضت منها
التنوين كما فى قوله وانت اذ صحيح فتكسر ذالها او تفتح كما مر ويلزمها الكسر فى نحو يومئذ لما
مر وتجى اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اى لانك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى للتاويلها
بالوقت حتى يدخل فى حد الاسم • واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام
بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضى فايلاؤه الماضى اولى ولا يرد عليه نحو اذا زيد
يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم ههنا سيبويه المقدر المفسر بهذا الظاهر واما
على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح
استعمال مثل هذا ايضا اعنى نحو اذا زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال وقال المص رحمه الله
معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر
لان مثل اذا زيد يقوم نقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالى وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت
فى كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهى باقية على ما كانت لا تصير
جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير جازمة كما تجى فى الجوازم ومنهم من قال يجازى
باذا ما فيجزم الشرط والجزا وانشد للفرزدق • وكان اذا ما يسلك السيف يضرب
والرواية متيما قوله • ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان
للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين للاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن

وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد اليا ولاىّ ثلاثة معان
استفهاميه كانت او شرطيته • احدها اين الا ان انىّ مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من
اين عشرون لنا من اَنىّ او مقدرة نحو انى لك هذا اى من انى اى من اين ولا يقال انى زيد بمعنى
اين زيد • وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التى تتصرف او يقل تصرفها نحو من عنده
ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصار مثل في فجاز ان تضمر في الظروف فانها
ومنه قوله • صريع غوان راقهن ورقنه • لدن شب حتى شاب سود الذوائب • اى من
لدن شب • وتجى الى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون وتجوز ان تكون بمعنى من اين تؤفكون وتجى
بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا تجى بمعنى متى وكيف الا
وبعده فعل واما انىّ الشرطية فكقوله • فاصبحت انىّ تأتها تلتبس بها • كلا مركبيها تحت رجليك
شاجر • اى من اين تأتها قوله ومتى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط وربما جرت
هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله • شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج
او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمى اى وسط
كمى او في كمى ولا تجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة • واما قولك متى انت
وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذى بعده غير سادّ مسدّه كما سدّ في نحو اما
زيد وانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اى متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان استفهاما
كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو ايان
مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم • وقال الاندلسى كسرها
لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط • واجاز ذلك
بعض المتأخرين وهو غير مسموع وتختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه مستعمل
في الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان تكون ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان
ولقلة فعال وكثرة فعلان في الاسما فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون
اصلها اىّ اوان فحذفت الهمزة مع اليا الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب • وقيل اصله
اىّ آن اى اى حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن
غير مستعمل بغير لام التعريف واىّ لا تضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما
انما عدّ كيف في الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا
مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح
ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت
وللاخفش ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على
حال السقم فكيف عند سيبويه مقدّر بقولنا على اى حال حاصل وعند الاخفش بقولنا
على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد
فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متكئا على

اخر او معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد أمعتمدا ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا
يقوم زيد امعتمدا ام لا معتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان تكون كيف في هذا
الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان
معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط
الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر مصدرا جاز ذلك فجوابه
نحو قياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على
انه خبر المبتدا فتقول في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل منه اصحيح ام سقيم وان دخلت
نواسخ الابتدا على غير المستقل بعد كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل
خبرا ثانيا لمطلوبى ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة ولا يكون جوابه الا نكرة فلا
يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين وانما
قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه تخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون
يجوزون جزم الشرط والجزا بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال
سيبويه انها في الجزا مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى في قولهم كيف
يكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في
السعة وجاء في كيف كى وقال • اوراعيان لبعران شردن لنا • كى لا يحسان
من بعراننا اثرا • قال الاندلسى اما ان يقال هى لغة فيها او حذف الفا ضرورة قوله
مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد
وقد يقع المصدر والفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا ما بعده خلافا للزجاج
اقول عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته
على منيذ وجمعته على امناذ • وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وهو تصرف
يبعد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف منه نحو رب ورب وهذا
كما قال بعضهم في اذا انه من اذا ومنع منه صاحب المغنى وقال قولهم منيذ وامناذ غير
منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا
يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن
اولا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك
للساكنين يرد الى اصله كما في قولهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية • قال
الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى
ايضا ان الحجازيين يجرون بها مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا
استعملت منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى ولا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما
الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضى ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفرا منذ مركبة من من
وذو ولعل اللغة السليمية غرته فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف

اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف المضاف الموصوف وذو طائية وينبغى
ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رايته منذ يومان من ابتدا الوقت الذى هو يومان على حذف
المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال
للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى
من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتداء
يومان اى اذا ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما فى الوجود اى من وقت ابتداء
يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة
اذ يتعذر التاويلات فيهما بل يكون حرفا موافقا للفظ لفظ هذا المركب وقال بعض البصريين هما
اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البنا عند هولاء اما فى حال رفع ما بعدهما
فلما يجى من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما معنى الحرف لان
معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان مضمنا
معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وهنا على ما يجى انه
لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتدا الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما
ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على انهما اسمان واذا ارتفع ما بعدهما
فلا خلاف فى كونهما اسمين وفى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما
مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما يجى تفسيره والثانى لابى القاسم الزجاجى انهما خبران لمبتدا بعدهما
مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجى من تفسير البصريين
فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف تخبر
عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدا المؤخر الا اذا اقتصر
على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول مثلا فى ما رايته منذ يوم الجمعة
اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رايته مذ يومان اى بعدها اى بعد
الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول
الفرا وبعض الكوفيين كما تقدم ولا باس ان يركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب وهما
قال المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذى هو
مشهور فى ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على ارتكاب
تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتدا والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما يجى ثم
بمعنى من واذ فغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها
ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال ساكنين وحق اذ ان تضاف
الى الجمل والاضافة فى الاصل كقبل وبعد البناها كالاضافة كما مر فضموا الذال لما احوجوا
الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف
بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل لا ان وضعه وضع الحروف

فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر
ما يضاف اسم على ثلثة احرف او اكثر فبقى منذ وهو اللغة السليمة ثم استثقلوا الخروج من الكسر
الى الضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف
النون ايضا فاذا كان كذا ارجع الدال الى السكون الاصلى اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض
من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان
كتحديد زمان عدم الرؤية فى نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان يحصل مع تعيينه
يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان
ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر
اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم تخصيصا
لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه
ومذ قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه فى هذا الاسم مما
بعده من الايام ففى الاول اصل مذ من اول اذ حذف المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ
كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد قائم من اول وقت يوم زيد واما فى الثانى فلا يحتاج
فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول تضاف منذ
الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا
القيد مستعملة لاول المدة واما التى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ
قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب
فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون
مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضى فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضى وقال
الاخفش لا يجوز مذ يقوم زيد للزوم مجازى كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف
على ما يجى فى تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال
او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان تضاف منذ الى الجملة المصدرة
بحرف مصدرى لتغير اذ للتركيب عن صورته التى كان معها واجب الاضافة الى الجملة
فكون كحيث وايه على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التى بعدهما بحرف مصدرى لكونهما
غير صريحين فى الظرفية فنقول منذ ان الله خلقنى ويجوز ان يدعى ان منذ فى مثله مضاف
الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجى بعد فى المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز
حذف احد جزئى الجملة المضاف اليها اذا كان البنا فى مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره
المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت فى رجب
ومنذ شهرنا او كان البنا فى اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا فى معرفة كان
او نكرة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت
القراة فيه ويجوز انتفاؤها فى جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد فى المحدود وخروجه

منه وما بعدها الحديث ثبوت القراة فيه بلاريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا
ايضا بشرط ان لايكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص نحو مارايته
مذ سنة المجاعة ومذ شهر رجب ومذ يوما لقائك ومذ عشر ذى الحجة واما ان قصدت العدد
كقولك ما لقيته مذ عشر ذى الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت فى اليوم الاول الى الآن
وكذا اليوم الثانى الى الآن وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت فى
الاول اى الآن فكيف يبقى حتى ينقطع فى الثانى والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل
العشرة ان قلنا بدخول الحد فى المحدود وان لم نقل به فالمعنى انها انقطعت فى يوم غير معين
من ايام العشر لان ايامها اذا كساعات يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف
احد جزئى الجملة اذا كان الباقى مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال
نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب
حذف احد الجزئين فى الموضع المفيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شئ لقيام القرينة
مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتدا يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتدا يومان
اى اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدان على حذف خبر المبتدا وجاز الابتدا
بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما
استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى اخره وقت التكلم
فى جميع استعماله سواكان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثانى
مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كاين اى من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان تجعل لكون
يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال
على احدهما فنقول فى المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اى مذ ابتدا نومه
او نومه مبتدى وفى المعنى الثانى مذ خروجه اى مذ كان خروجه او خروجه كاين ويجوز ان يكون
نحو مذ انك قائم فى المعنى الاول ومذ ان الله خلقنى فى الثانى من هذا ثم نقول انما جوزوا
اضافة منذ الى الظروف المذكوره والمصادر نحو مذ يومين ومذ يوم الجمعة ومذ سفره
ومنه قولهم مذ سرت وكم سؤال عن الزمان اى من اول وقت يومين اى من وقت ابتدائهما
ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن اول وقت كم من الايام اى وقت ابتداء كم منها
وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة
اصل منذ من الضمة اذ اضافته الى المفرد عارضة قليلة كما ابقى ضمة حيث عند اضافته الى المفرد
ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى فى بعض
الكتب ان بين الجر والرفع فى المعرفة فرقا معنويا نحو مارايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الروية
فى يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى تراصل منذ ثم انهم قد يقولون
بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف
وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى

متى وهذا الذى ذكرنا وان كان فى بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك يغتفر
مع قصد جعله فى جميع استعماله راجعا الى اصل واحد على وتيرة واحدة ولنرجع الى
شرح ما فى الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد والمعرفه ومذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان
فى محل الرفع بالابتدا ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا
نحو مارايته منذ يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الروية يوم الجمعة فاذا كان لهذا المعنى
وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون غير هذا الحد مفرد نحو ما
رايته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون
نكرة نحو مارايته مذ يوم لقيتنى فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل
الذى قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبنى منذ يومان اى مدة صحبته يومان فيليهما
الزمان الذى فيه معنى العدد سواكان مفردا ولا معرفة او لا نحو مذ يوم ومذ يومان
ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره
المتصل بزمان المتكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك انك تقول
ما لقيناه مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه
معنى العدد قوله المقصود بالعدد اى المقصود مع العدد والبا بمعنى مع والا كان الواجب
ان تقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد
يومين قال الاخفش لا تقول مارايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال
مارايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلاشك فيه
لانه يكون قد تكمل لانتفا الروية يومان واما اذا كان فى اوله اعنى وقت الفجر فانما يجوز
ذلك اذا جعلت بعض اليوم اى يوم انقطاع الرؤية مجازا وكذا اذا كان فى وسطه بجعل
بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت
بهما معا جاز لك ان تقول مذ ثلاثة ايام قال ويجوز ان تقول مارايته مذ يومان يوم الاثنين
وقد رايته يوم الجمعة ولا تعد يوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال لا يجوز ان تقول مارايته
مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وفيه على
ما بينا وهو ان منذ لابد فيه من معنى الابتدا فى جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون
مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس
قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان
جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع
لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف
الى هذه الثلاثه لان معنى مارايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ
زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص رحمه الله الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر

على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم
الجمعة اول مدة انتفا الروية يوم الجمعه ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفا الروية
يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم
ما يدل عليها وبنى مذ ومنذ بنا قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بنى مذ لكونه على وضع
الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما
صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصار الحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية
عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على
الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان
الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة بها وصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند
جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا
واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة
اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان
الفعل حالا نحو ما راه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب والا
فمذ تقتضي ابتدا الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام تقدير المذاهب ولك الخيار في الاختيار
واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا
او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او انجر
الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى
وان لم يوافق فالعطف على مذ اولى فمثال الموافقة في المجموع ما رايته منذ سنة ويوم وفي
اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن
العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته
مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة
والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد
مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر
فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على
تقدير فعل آخر اي ما رايته يوم الجمعه وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان
مقدر بعده قبل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له مذ
كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك ٭ قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما
الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قيل ٭ يا ابا الاسود كم اسلمتني لهموم طارقات
وذكر ٭ قوله ومنها لدا ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولدن مثل
عضد ساكنة النون هي المشهوره ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن

لدى

لدن حكيم وقلما تفارقها من واذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف
المكان لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله ٭ صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوايب ٭ ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن
في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان ٭ فان لكثرة اعيانى قد يما ولم اقتر لدن انى
غلام ٭ وفيها ثمان لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها نكان لدن خفف بحذف الضم كما
في عضد فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين
واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان زوال الساكنين يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع
لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو
عضد في عضد قليلا كما يجي في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما ان تكسر
وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن
ولغاتها المذكوره يلزمها معنى الابتدا فلهذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي
بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتدا وعند اعم تصرفا من لدا لان
عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدا فانه لا يستعمل في
البعيد واعراب لدن المشهور لغة قيسية قال المصنف رحمه الله الوجه في بنا لدن واخواتها
ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها
وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق ٭ والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسما وضع
الحروف اي على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام
مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكر من صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها
مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على ساير الظروف غير
المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتدا فتوغل في مشابهة
الحرف دونها ٭ واما لدى فهو بمعنى عند فلا دليل على بنايه ومعنى عند القرب حسا او معنى
نحو عندي انك غني وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن
حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك
ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة واذا كان ذلك اللفظ
غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال
لدن مع غدوه دون ساير الظروف كبكوة وعشيه وكون دال لدن قبل النون الساكنة بفتح
وبضم وبكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب
من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ
كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد
لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة
واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد

احد جزئى الجملة اى لدن كان غدوة كما قلنا فى مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف
على والى تسلم مع الظاهر وتقلب غالبا مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك
والاك وعلاك قال ٭ طاروا علاهن فطر علاها ٭ واشدد بمثنى حقب حقواها ٭ وانما قلب
الف هذه الكلم الثلاث مع المضمرات تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما
شبه المجرور بالمرفوع نحو رميت وانما شبه المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار
مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم
يشبه بالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو ٭ وانما لم تقلب نحو عصاك
وقناك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بمعنى اخر بخلاف الف على والى ولدى وقلبت
الف على الاسمية وان كان لها اصل فى الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذى
لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلاثة واما حشاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس
منه قوله وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى معنى قط الوقت الماضى عموما ومعنى
عوض المستقبل عموما ومختصا بالنفى وعوض فى الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيا
بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب قال ٭ فلولا نبل عوض فى خطباى
واوصالى ٭ ويقال افعل ذلك من ذى عوض كما يقال من ذى انف اى فيما يستقبل وقط لا تستعمل
الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط يبنى لما سنذكره
بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفى لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دايما ٭ وقد
استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذيب قط ٭ وقد يستعمل عوض المبنى للمضى ومع الاثبات
ايضا قال ٭ ولولا دفاعى عن عفاق ومشهدى هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب ٭
وهو منفى معنى لكونه فى جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل
وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اى دهر الداهرين والعايض الذى
يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقى فى الدهر داهر وبنى قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما
لاستغراقه جميع الماضى واما ابدا فليس الاستغراق لازما لمعناه ٭ الا ترى الى قولهم طال الابد
على لبد وبنى قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضموم
الطاء المشدده وقد تخفف الطا فى هذه وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطا المشدده او المخففه
وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل وجاء فى عوض فتح الضاد وكسرها ايضا
واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله ٭ رضيعى لبان ثدى ام تقاسما باسحم داج عوض
لا نتفرق ٭ ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف
وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه وكان فى الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم
دخله لام التعريف العهدى كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة
به كما ذكرنا فى باب غير المنصرف ثم حذفنا اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس
مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس لا حدث ولم يبن صباح

ومسا واخواتها المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام
غير ظاهر فيها من دون قرينة لظهوره فى امس واما تحركها فمره مشكل سوا قلنا ببنائه او بترك
صرفه لانه مخالف لاخواته من صباح ومساء وضحى معينة فهو شاذ من بين اخواته مبنيا
كان او غير منصرف ٭ وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بنى امس تفضيلا لتعرف
الداخل فى الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجود
ذهنى فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا حال التكلم مع انه
قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة ٭ واما بنو تميم فالذى
نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين فى حالتى النصب
والجر قال سيبويه وبعض بنى تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافى انما فعلوا ذلك لانهم
تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا من
بعدها من يجر وكان مشبها بنفسه قال ٭ لقد رايت عجبا مذ امسا ٭ عجايزا مثل السعالى
خمسا ٭ قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت امس رجلا على لغة
اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبنى يسمى به مخصا فالوا
فيه الاعراب مع الصرف كما يجى فى باب الاعلام وانما سميت به على لغة بنى تميم صرفته ايضا
فى الاحوال لانه لا بد من صرفه فى النصب والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته
فى الحالتين وجب الصرف فى الرفع ايضا اذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب غير
منصرف فى الرفع ووجه منع الصرف فى امس اعتبار علميته المقدره كما قلنا فى باب غير المنصرف
واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو
خذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه فى هذا مثل الوجه فى ذاك وذلك انه
جاز ان يعتبر فيه علة البنا كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدوا
باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البنا واولى بالاسما واختير اسبق الاعراب واشرفه
وهو الرفع فصار فى حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعنى الجر والنصب
مستويتان حركة فى غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستوا فلو
جعلا مستويين فى الضم لم يبن اعرابها رفعا اذ كانت تصير مثل حيث فى الاحوال ولو سوى
بينهما فى الفتح لم يبن بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا
اولى ما بنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا تكون هذه الكلمة حالة البنا على الحركة
التى بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشرى وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بنى
تميم مطلقا اى فى جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بنى تميم ٭ لقد رايت عجبا مذ
امسا ٭ وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم
وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون فى موضع الجر بعد اى جار كان فان نكر
امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير من اول امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله

وتمامه
لطعنته عنه الخيل
طعنا ليس بالآلى

اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البنا اى تقدير اللام وربما بنى المقارن
للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غدا وان بنى او جمع
فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا
ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة
الواحد وليس بنا امس على الواحد الفتح لغة كما قال الزجاجي مغترا بقوله ● لقد رايت عجبا مذ امسا
ومنها الآن قال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه فى بنا
امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابه وقال السيرافى لتشبه
الحرف بلزومها فى اصل الوضع موضعا واحدا ونفايها فى الاستعمال كلية وهو التعريف باللام و
الاسما تكون فى اول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنوع
اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو على بنى لتضمنه اللام كامس واما اللام
الظاهرة فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها
وقال الفرا اصله الفعل من آن يان ادخل عليه اللام بمعنى الذى اى الوقت الذى حان ودخل
قال هذا كما نقل عن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال
الاسما وتركا على البنا الذى كانا عليه ● والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل
كذا وقال فلان كذا يعنى كثرة المقالات ● والآن ليس بمحكى ● وكذا مذهب الفرا فى امس انه امر من
امسى يمسى ويقال فى الآن لان وهو من باب تخفيف الهمز ● ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ استعمل
عند ابى على يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر
لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف ولما حمل كلام سيبويه
على انه شرط فى الماضى كلو الا ان لو لانتفا الثانى ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول وقال
لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها فى
ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذى ذكرنا فى اذا ولا يليه
فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى
فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا
وقريب من الظروف المبنية قولهم لهى ابوك اى لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم
الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقى لاه ابوك قال
لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب ● عنى ولا انت ديانى فتخزونى ● فبنى لتضمنه الحرف
ثم قلب اللام الى موضع العين وسكنها لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها
من اليا لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه فى الله وهو انه من لاه يليه اى تستر ففتح
لخفة الفتحة على اليا دون الكسرة والضمة وقد تحذف اليا فيقال له ابوك واما مع فهو ظرف
بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم النصب ● وظاهر كلام سيبويه انه مبنى قال سالته يعنى
الخليل لاى شى نصبتها يعنى لم لم تبن على السكون هذا اللفظة فمن قال انها مبنية قال

لكونها وضعها وضع الحروف اولمشابهتها الحرف بقلة التصرف اذ لا تكون الا منصوبة
والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين فى نحو كنا معا وانجراره بمن وان كان شاذا نحو جيت
من معه اى من عنده وتسكين عينها لغة ربعية يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا
عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هى فى هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبنا
فيه معدوما فى مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسميته ثم نقول بلزوم اضافته مع ان
ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه
فينصب منونا على الظرفية نحو جينا معا اى فى زمان وكنا معا اى فى مكان وقيل انتصابه
على الحالية اى مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع فى
حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سوا اجتمعوا اولا والالف فى معا عند الخليل بدل من
التنوين اذ لا لام له فى الاصل عنده وهى عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف متى
بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين ثم عندهما عكس اخوان برد لامها
فى غير الاضافة وحذف فى الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله الظروف المضافة
الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل غير مع ما وان وقد مضى شرحه فيما
تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشى بعينه وهى المضمرات والاعلام
والمبهمات وما عرف باللام والندا والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات
ولا يريد به ان الواضع قد وضع فى حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل
فى حد الا الاعلام اذ الضماير والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل
معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع لمستعمل فى واحد بعينه سوا كان ذلك الواحد مقصود
الواضع كما فى الاعلام اولا كما فى غيرها ● ولو قال ما وضع لاستعماله فى شى بعينه لكان
اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا كما فى حد الاسم
ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذى ذكرنا هناك وجعل اللام من حيث عدم
استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل فى هذا
الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشى معين ويدخل المضمر
فى ربه رجلا ونعم رجلا وبيس رجلا ● والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع
الى نكرة مختصة قبل حكم من الاحكام نحو جاءنى رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى
دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام فى نحو جاءنى رجل فضربت الرجل ● واما الضمير فى
نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما فى ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا
ولا اصرح فى اسم المعرفة اذ يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه
جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا
كان المنكر المعود اليه او المعهود مخصوصا قبل حكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان
منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشى قبل نحو ارجل قايم ابوه واظبى كان امك ام حمار

كما يجي البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالهاء قصة ورب رجل
واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم
واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة
مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال الاشتراك كما نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى
مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل
مواخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا
يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا
فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية
بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم
المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق
معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ
موضوع له فلو لم يقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان
قول المص رحمه الله في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله الذئب ان اللام اشارة
الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة تقوم بها نفس الاسم
المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجي
في الاعلام ان شاء الله تعالى فنقول ولان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا
ومعنى تنكير التي شاعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل
فانه لاستغراق الجنس فكل اسم تدخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة
التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فنظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة
لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشرى الدالة على ان المشترى
بعض في قولك اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى
فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة
الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات
كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجة
فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي بل يمكن تصورها في
الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة
بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى
هذا قوله صلى الله عليه وسلم الماء طاهر ان كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليس في الكلام
قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا اجاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس
الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع
المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فتقول ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل

واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز
ان يقال الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا ثلاثتكم معا بل يجوز ذلك اذا كان
الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المستثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا
الحجر الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى منه
نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا لان الجمع المحلى بالالف واللام في مثل هذا الموضع
يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل
عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال صلى الله عليه
وسلم لا تحرم الاملاجة ان كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان ان كل اثنين
اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما
لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استغراقه اي
لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت
العلماء الا زيدا ولا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اي شيء من الابصار لا جميع الابصار
كما توهمه بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم
من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من
واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد
منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين منتصرا
الابني فلان اي الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا
اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة
دالة على انه ليس المراد الاستغراق فان كان هنا لك عهد فاللام عهدية على ما يجي في بابه وان لم
يكن فان كان فيه علامة للوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين
المعرف والمنكر معنى كانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو
اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد اي المجرد لاجل التنوين الذي فيه
التنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رايت تمرا ورجالا اشياء من التمر وجماعة من الرجال
بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة
كالرؤية وكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد
وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف
باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا امررت بالرجل مثلك
وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها
الا التي للعهود الخارجي قوله ومعنى المضمرات قد تقدم ذكرها ومعنى المبهمات اسماء الاشارة
والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء تحتمل ان

يكون مشارا اليها ⁕ وكذا الموصولات من ذوي الصلات مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر
الغايب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به ⁕ وكذا ذو واللام
العهديه قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها
والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل
على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها
بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ⁕ ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل
الضعيف ⁕ واما نحو ان لا يفعل وان لا يفعل ولا مال فلجعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين
كجزء الكلمة فلذا يقولون اللافرس واللانسان واما نحو بهذا وفيما رحمة فان الفاصل بين
العامل والمعمول لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد الفصل كلا فصل وللامتزاج
التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايرا لرجل حتى جاز توالي المثلين في قافيتين ولم يكن
ايطا ⁕ وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير اي التنوين على
حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال كهل وهل نحو التعريف الة حرف
وقد استدل لا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك ال
اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب ويفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كا لوقف
على قد في نحو قوله ⁕ ازف الترحل غير ان ركابنا ⁕ لما تزل برحالنا وكان قد ⁕ وذلك
قوله ⁕ يا خليلي اربعا واستخبرا ⁕ المنزل الدارس من اهل الحلال ⁕ وانما حذف عنده
همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة
المفتوحة وحدها ⁕ وانما ضم اللام اليها ليلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير
ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس من
امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره
اي لقيه وادراكه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره مقدما كما في قوله
تعالى ﴿ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا
جري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير
واحد وقد يراد اللام في العلم كقوله ⁕ وباعدت النسر عندما على ما يجي ومن الحال نحو الجما الغفير
وفي التمييز نحو الاعد عشر الدرهم على قبح كما يا تي في باب العدد وقد تكون الزايده لازمة
كما في الذي ومتصرفاته وتكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو رجل حسن الوجه
اي وجهه وعند البصريين لا يعوض من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة
والصفة اذا كانت جملة والخبر المشتق ويجوز في غيره كقوله ⁕ لها في كاف الضيف
والبرد برده ⁕ وقال الكوفيون قد تكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرفها
البصريون واللام في وصف اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل
لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف الغايب نحو ضرب الرجل

ويعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والندا نحو يا
رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع
كاف الخطاب كما مر في باب الندا قوله والمضاف الى احدها يعني احترازا عن الاضافة
اللفظية وانما يتعرف بالمحضة ما ليس من الاسما المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر
في الاضافة قوله العلم ما وضع لشي بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول
غيره يخرج ساير المعارف لتناولها بالوضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع
واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غيره لذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في
الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي
شخص بزيد ثم سمي به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني
بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف ساير المعارف كما تبين فانما ذكر قوله بوضع واحد ليلا
يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص
رحمه الله وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعقلة كما اشير
باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة
في الذهن متحدة فهو اذا غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية
نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة
كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع
حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية
حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص رحمه الله بكونه مجازا ولا
بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس له موضوعا له على ما اختار وقال ان
الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطين قال الاندلسي فلا تقول في بلد
معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا
شيا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا بالاوصاف المعرفة ⁕ وكذا ينبغي عنده ان لا يقع
اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة
الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف
في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر وابن اوى
ليس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو ابن اوى واضافة
اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ومجي عنها الاحوال ⁕ وتصرف
بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذيب وضبع فان ذلك لا يجري
مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحرا
ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما
بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير

للمعيّنين

والوحوش واحناش الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسمًا نحو اسامة وابو الحارث فى الا
ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابى براقش ثم بعضها مماله
اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفى اكثر هذه الاعلام لمحوا معنى يناسب المسمى بها كحضا
لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا فى المعانى للمنية شعوب
وام قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا فى الاوقات غدوة وبكرة
قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما
واذا قطع فقد جا منونا فى الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به • وقبلنا سبح الجودى
والجمد • وقد جاء باللام كقوله • سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا دليل علميته قوله
سبحان من علقمة الفاخر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به
وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعنى التجرد عن التنوين كقوله • خالط من
سلمى خياشيم وفا • واما اولى فى اولى لك فهو علم للوعيد واولى مبتدا ولك خبره والدليل
على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الان
وهات الآن اذا اوعد وادخول تا التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل
فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف التفصيل ومؤمن وليه
الشرای قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة فى تانيثه بالرفع والآن خبر اولاة
اى الشر لقريب الآن واما هات الآن فالزما فى متعلق باسم الفعل كذا قال ابو على
فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتا لا يضر الوزن لانه الف فى علم اخر
فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا
مستانفا • واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير
صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظى فكما
ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل
هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية
المحضة قال • ولانت اجرا من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر • فصح الاستثنا
من مثله كما صح فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا يقول اسامة تفرس	تفترس
الانسان الا الدراج منها • والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام
كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة
الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق • وقد عرفت حكمه وقد اجرى
النحاة فى اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك فى كلام العرب الامثلة التى يوازن بها اذا
عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب
على ما يجى قالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوضعوه بالمعرفة ونصبوا عنها
الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سببا اخر

كالتانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل والالف والنون المزيدتين كفعلان او
الالف الزايدة المقصودة لا للتانيث • واذا نكرت هذه كلها بدخول كل او رب او من الا
الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا
وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت
الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه فى التثنية ياء فانه يجوز فيه
الاعتباران جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل
وذلك لان نحو ارطى وسلمى ذاخلان فى فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان
معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى تستغرقه
كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة ذلك • وانما عد الاول من الا
دون الثانى بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول
الى مدلول اخر فان افعل مثلا وضع لغة للزايد فى الفعل على اخر فهو من الفعل كاكبر من
من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فا ساكنة بعدها عين
مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كارتجال الاعلام نحو قولك فعللة التى هى مصدر
الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة • وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام
انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات فبعدت
عن النكرات لفظا ومعنى • فان قلت جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان
التى يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى ذى
عاقل وجاهل على حسب القرينة القايمة على المعنى المراد • قلت لانها لما كانت دالة
على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره
بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ
الكناية منقول من جنس الى جنس اخر ومرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول
فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما ساله
سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف يصرف افعل وقد قلت لا
ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف • وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا
لا ينصرف وكما ان افعل فى هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل
عليه المختص بالنكرات عليه ففى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان
موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع فالاكثر انه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف
افعل ههنا فعلى هذا كان العباس وزن طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ ليس فيه العلمية
الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف
والزمخشرى جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فنقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين
قال المصنف رحمه الله انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاشخاص

فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما فكذا اجرى الوزن ههنا مجرى الجنس اى الذى
ليس معه الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزنا صبح افعل وزن اصبح
هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة فى حاليه اى كونه حسا وكونه فردا من افراده فانه
في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة
المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها فى العلمية كما بينا بل تعريفه فى الحالين لفظى
وليس قياسيا فيقاس عليه . والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر
هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له
ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعله فى نحو قولك ضارب يضارب مضاربة
على وزن فاعل تفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابله عنده لا تنوين الصرف والقسم الذى هو
كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه فى الصرف وتركه حكم الموزون قال
المتنبى . كان فعلة لم تملا مواكبها . ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه الصرف
لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اى احمق وقال المازنى ليس فى فعلة علمية
ولا فى افعل معنى الوصف فهو اذا نظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف
نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو برجل افعل اى احمق وفعلة
اى حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار فى اللفظ
مجراه بدليل ترك اللام على فلان وفلان ومنعهم صرف فلانة كما يجى واما ان اردت الاوزان
اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها
او لا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا
بكونه مرادا به الفعل الذى لا حظ له لا فى الصرف ولا فى تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه
بالمعرفة كقولك افعل الذى همزته مكسورة امر للمخاطب . فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد
بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه فى جميع الاشيا حكم موزونه مع كونه
علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه ومعناه فليس بعلم وفى جريه
مجرى موزونه فى الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازنى وان لم يكن معناه معنى
الموزون بل المراد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر
وان نكرته فحكمه حكم المنكرات فى الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد
الاوزان فهى اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن جنى فى سر الصناعة وكذا فى بعض نسخ المفصل
ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف ان
انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين
قال المصـ رحمه الله الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة
مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه
علم لكنت مستعملا مفردا نكرة فى الايجاب للعموم قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يو

الى ان يكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من
امراة اى كل رجل وذلك جار فى كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها نحو
الابتدا بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتداء ايضا فى الايجاب للاستغراق
لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله عز وجل ونفس وما سواها . واعلم انه اذا
قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهى علم
وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول
هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اى يصير علما لا بوضع
واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله فى فرد من افراد جنسه اعلم ان اسم الجنس انما
يطلق على بعض افراد المعين باداتى التعريف وهو اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف
او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب على عبد الله من بين اخوانه . وكذلك ابن عمر وغيره
وذو اللام كالنجم والصعق واللام فى الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون
بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التى فى الاعلام
الغالبة من القسم الثانى فان معنى النجم قبل العلمية الذى هو المشهور المعلوم للسامعين
من النجوم لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله وكذا البيت فى بيت الله لان غيره بالنسبة
اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن عباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام
العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لا ليق غلمانه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم
به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف
وذا اللام الغالبين فى العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما فى ساير الافراد التى غلبا
فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما
ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل فى النابغة نابغة
وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا
فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة
وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها فى باب الندا فليراجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان
يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص
النكرات او يعرف . وذلك بان يؤول فتدخل عليه اللام كقوله . رايت الوليد بن اليزيد
مباركا . شديدا باحناء الخلافة كاهله . او الاضافة نحو قوله . علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم . بابيض ماضى الشفرتين يمان . وهى اكثر من اللام وقد يضاف العلم
مع بقاء تعريفه كما مر فى باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء ولم
يكن اشتراك فى العلم واذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمى لان هذا
التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا
فى اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجى فاذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان

تنكير الاعلام قليل قال المصـ رحمه الله وجب جبر ذلك التعريف الفايت باحضر ادا التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك حج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفايت في المثنى والمجموع بل يجوز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والا ستقرا يقوي مذهب المصـ رحمه الله مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات • فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاني رجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزايل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود • وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اسما مشتركة في الاسما لازم تصاحبها كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الما فيه وللاخر ابان العطشان لقلته فيه • وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية • وكذا اجاديان • وانما جاز تجريد هذه الاسما من اللام لان احد الجبلين لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشي الواحد المسمى بالمثنى كما سمي مثلا شخصان بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين كان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع • واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعضه اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين • واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كساير الاعلام فلا يقال جاني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم • واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان • واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهايم اسما كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهايم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهايم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصـ رحمه الله ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكتوا اشبيثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان • واذا فلان مات عن اكرومة • رقعوا معاوز فقده بفلان • وبقول معقر بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته • وبالدين حتى ما

اكاد ادان • وحتى سالت القرض عند ذوي الغنا • ورد فلان حاجتي وفلان • ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس عن العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فالتا التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت سكنت العين ليوذن بان التا ليست لمجرد التانيث لان تا التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد رضي الله تعالى عنهما • الله اعطاك فضلا من عطيته • على هن وهن فيما مضى وهن • يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم تحوشوا عن ذلك ومنه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات • وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الها تزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل ها السكت كما قال • يا مرحباه بحمار ناجيه • وقال يا رب يا رب اياك • اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت ها في هنيهه وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو ابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك • ومجي الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص الالف والها بالندا وايضا الحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنانا ه او يا هانيه كما مر في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه او هنتانيه او يا هنانا ه • ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وبلد اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل اما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قايما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه فالمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الحنتف اي الجراد والفقعس اي البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل

اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير مما هو ثابت فى الجنس اما بفك
الادغام كما فى محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محب كقردد ومهدد لان
هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب الارض وموهب لرجل والقياس
كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مظب ومهب لانهما لم يستعملا فى كلامهم واما بكسر
المفتوح كمعدى كرب عند من قال اصله معدى كمغزى ومرمى لا معدى واما بتصحيح ما يعل
كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعوله وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان
يكون من مدن اى اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه
عينها ولامها ياء والحاوى والحوا ليسا من تركيبهما بل من حوى اى جمع لجمعه لها فى سفطه
وعند غيره اصل حية حيوه لقولهم الحاوى والحوا قلبت العين الى موضع اللام فى حيوه عندهم
فالكلم بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل فى الاجناس مع هذه
التغييرات ولو قيل نقلها والتغيير اما مع النقل او بعده فى حال العلمية كما فى شمس لجاز
والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذى لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او
لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعايد الكلب فى الذم وكالمصطفى والمرتضى
ومطهر الدين وفخر الدين فى المدح ولفظ اللقب فى القديم كان فى الذم اشهر منه فى المدح
والنبز فى الذم خاصة واما كنية وهى الاب والام او الابن او البنت مضافات نحو ابو
عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية من كنيت اى سترت وعرضت كالكناية
سوا لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين
اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم
المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد
يكنى الشخص بالاولاد الذى له كابى الحسن لامير المومنين على رضى الله تعالى عنه وقد يكنى فى
الصغر تفاولا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم
أتى بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شى من معنى النعت فلو اتى به
اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او
يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما وجوز الاتباع والقطع
المذكوران سوا كانا مفردين او مضافين او مختلفين فى ذلك وان كانا مفردين او اولهما
جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم فى باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب
الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفرا الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفرا
قيس قفة ويحيى عينان لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجرا الرقيات
عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسعيد
كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم كل منها رقية وقيل من جداته
وقيل شبب بثلاث كذلك قال قل لابن قيس اخى الرقيات ما احسن العرق فى المصيبات

الاسم والكنية واللقب

وقال الشاعر فى الاجرا • ومن طلب الاوتار ما حز انفه • قصير ورام الموت بالسيف بيهس
نعامة لما صرع القوم رهطه • تبين فى اثوابه كيف تلبس • وقد ينقل العلم عن المركب
لما سبق فى باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت التسمية بشى من الالفاظ فان كان ذلك مثنى
او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرب فى الاكثر
اعرابه قبل التسمية ويجوز ان تجعل النون فى كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف
الكلمة سبعة لان حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة فلا تجعل النون فى مستغنيان
ومستغنيون معتقب الاعراب فاذا اعرب النون الزم المثنى الالف دون اليا لانها اخف
منها وليس فى المفردات ما اخره يا ونون زائدتان وقبل اليا فتحة قال • الا يا ديار الحى
بالسبعان • والزم الجمع اليا دون الواو لكونها اخف منها • وقد جا البحرين فى المثنى على
خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهرى ومنهم من
يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحران الذى هو القياس اكثر فبحرانى اكثر من
بحرينى وان كان استعمال البحرين بجعل النون معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران لكن
وجا فى الجمع الواو قليلا مع اليا قالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين
ويبرون لان مثل زيتون فى كلامهم موجود وقال الزجاج نقلا عن المبرد تجوز الواو وقبل
النون المجعول معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو على هو بعيد
عن القياس وقال فى قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذى جمعا بكسر النون انه اسم اعجمى
وهو فى شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفى الصحاح الناطرون بالنون والطا
المكسورة وقد روى فى الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمى وجب ان لا تكون
اللام للتعريف اذا بل من تمام الاسم الاعجمى والا انكسر فى موضع الجر وان قلنا انه عربى فليس
النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين باليا ففى جعل الواو مكان اليا
اشكال وطولون وحيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتا كعرفات واذرعات
ففيه المذاهب الثلاثة المذكوره فى اول الكتاب عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة
المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسما لذلك اللفظ
سوا كانت فى الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من استفهامية حالها كذا
وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد تجى معربا نحو ليت ينصب ويرفع قال
ليت شعرى واين منى ليت • ان لوا وان ليتا عناء • فان اولته بالمذكور كاللفظ فهو منصرف
مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند فى
الصرف وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت
الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثانى اذا كان حرفا صحيحا نحو
منّ وكمّ بخلاف ما اذا جعلتها علما لغير اللفظ فانك لا تضعف ثانيها بل تقول جاءنى كم
ورايت منا مخففين فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره

خ بن بنين وبدر

على كيّ كيدنيه ٭ وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرف لم يوضع على اقل من ثلثة وانما
جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اى مما حذف لامه
نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام فى الوضع فكان جعلها من باب يد اى مما جعل لامه
بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول فى الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددتين
وذلك لانه لم ينقل بالكلية ٭ وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه
ليصير على اقل اوزان المعربات ٭ واما المنقول بالكلية اى المجعول علما لغير اللفظ فلو غير
لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا فى اللفظ والمعنى واذا كان ثانى الثنائى
حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سوا جعلته علما للفظ او لغيره نحو لوّ وفيّ وهوّ وهيّ
تقول هذا لوّ وفيّ ولاء زدت على الف لا الفا آخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكسا
وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف العلة للتنوين
فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز وكذا الوا ولنا ه بالكلمة او سمينا به المراة وجب التضعيف
لانا لانا من التنكير فيجي التنوين اذا ٭ وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبه
بعد حرف العلة الثانيه همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والاول اى التضعيف اولى
لكون المزيد غير اجنبى ولاجل خوف بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسما حروف
المعجم الكاينه على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف
وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه با وتا ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه
با حسنه ودخول اللام عليها كالبا والتا ٭ واما زاى فهو على ثلثة احرف اخرها اليا
كالواو اعربته او لم تعربه وفيه لغة اخرى زى نحو كى فاذا ركبتها واعربتها قلت رايت زايا
نحو كيا ولا يجوز الحكاية فى اسما حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة
كما جاز فى نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل فى الكلام المركب
مع البنا فجاز لك حكاية تلك الحال فى التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم توضع الا
لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجرى مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع
عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنيه
اذا سمى بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذا اصل
معناها الذى كان بسببه مبنيا اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية ٭ واما اذا جعلتها اسما للفظ
فانك تراعى معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع اى ان التى معناها التحقيق
تنصب وترفع فلك اذا نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد فى نحو قولك هذه باء مزيد
ولم يكن فى اصل الوضع قولك فى الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلثة يكون فى حال
الافراد ايضا كذلك كزيد عمرو بكر وسيبويه جعل ابا جاد وهوازا وحطيا بيا مشدد
عربيات فهى اذا منصرفه وجعل سعفص وكلمون وقرشات اعجميات فلا ينصرف للعجمة
والعلميه وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابى بكر وجاد من الجواد وهو العطش

وهواز من هوز الرجل اذا مات وحطى من حط يحط قال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات
قال السيرافى لا شك ان اصلها اعجميه لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانيه وقرشات
يدخلها التنوين كما فى عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع
العامل نحو اكتب كلمون اى هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمى بفوه قال الخليل يقول
فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا
ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه فى ذو اذا سمى به فانه يقول هذا
ذوى كفتى بنا على ان عينه متحركة وقال الخليل بل يقول ذى فعل بقلب الواو يا
لسكون العين على ما مر من مذهبهما فى باب الاضافة واجاز الزجاج فى فو اذا سمى به
ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد من هو لان رد
الاصل اولى من اجتلاب الاجنبى وان سميت مونثا بهو كان كما سمينا بزيد على الخلاف الذى
مر فى باب غير المنصرف وان سميناها بهى فهو كما لو سميناها بهند جاز الصرف وتركه
وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جز كلمة اولا ٭ والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل
كواو العطف ولام الجر ويا الاضافة على قول او لا فان كان متحركا يجعل ثلثة احرف له
بتضعيف مجانس حركته فانه اولى لكون الحرفين مجانسين لحركته وانما جعلوه ثلثة لما يجيء
من التصغير والجمع فتقول فى المسمى بيا الجر بىّ ولو زدت واحدا من جنس حركته لسقط له
بالتنوين فصار المعرب على حرف وتقول فى المسمى بلام الابتدا لاء وان كان الحرف ساكنا
كلام التعريف عند سيبويه ويا الاضافة على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه
والزجاج حكم جز الكلمة كما يجى وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ثم تضعف بمجانس الكسر
اى اليا فيقال لىّ وذلك لانه لابد اذا اردنا زيادة حرفين من تحريك هذا الساكن المبتدا
به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما اليا فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح فى نحو غلامى
ثم يضعف بمجانس الفتح فيقال ما وان كان الحرف الواحد جز كلمة فاما ان يكون متحركا
او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف بمجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا
والاولى ان يكمل بشى من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل فى
المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فا كمل
بالعين نحو رج فى المسمى برا رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا فى المسمى
بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفه الفا والعين
وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازنى يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل فى
المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون محذوف
العين كسه وهو اولى لان المحذوف الفا لابد له من بدل كما فى عدة وان كان الحرف ساكنا
كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اى يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه
بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس واذا وصلت بما قبله اسقطت الهمزة لكونها

للوصل فتقول هذا اُسٌ وقام اُسٌ وقال قد اتى بعض الاسما على حرف اذا اتصل بكلام نحو مَنْ
اَبٌ بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف
حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى الاسم على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل
للتحرك والزجاج يرد الهمزة كما رد سيبويه ويقطعها هربا كما الزم سيبويه ولان همزة
الوصل في الاسما الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي
الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بوحش اصمت واما ان سميت باسم
فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب
هولاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء
واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفا عند الاخفش وان كان ذلك الساكن قبله
همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جيت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان
في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انطٌ وان سميت بفعل مفكوك الادغام
جزما او وقفا كاردد وبردد ادغمت فقلت اردّ وبردّ غير منصرفين لان المفكوك قليل
في الاسما كقردد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان بعارض
زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا ابقى الفك اذا سمي بالبب من قولك يا ابن
البببي ولهذا يرد اللام اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم
واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع وخف وقل وبع فتقول جاني يغزو ويرم والتنوين
للعوض كما في قاض اسم امراة ويخشى كيحيى واغزو وارم واخشى ويخاف ويقول ويبيع وقول
وبيع وخاف كما مر في غير المنصرف ۞ واما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لا تحذف
لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة
في لم يغز وتحذف ها السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو اه وقه وبرضه لانها للوقف
وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة
الف اجنبي كما مر في لا فرد الاصل اولى فتقول جاني راى والاخفش يرد همزة الوصل
ايضا مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة
المردودة وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفا في قه تقول جاءني وقى اذ لولا الرد لوجب
تضعيف اليا كما في قي وانما فتحت الواو لحقه الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو
سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هنا في الوقف وصار مثل المسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسما
ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية
كما لتا في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق نون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب
لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان
تجعل النون معتقب الاعراب ۞ وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملايكة لما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد

المسئلة

مر ذلك في المركبات ولو سميت بذوى واولى فلابد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو
سميت بضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم يصرفه
للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي به مذكر والتا
ليست للتانيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التا
رايحة التانيث فصل مثل ثبة علم مذكر واما هنت اذا سمي به فانك ترده الى هنة لان لم ترا
جاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم
الذي كان يلزمه اذا سمي به كالان والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني
عن اللام واذا سمينا السور باسما حروف المعجم التي في اوايلها او سميت بها غير السور من انسان
او غيره فان امكن اعرابها وجب وذلك اذا كانت مفردة نحو قرات قاف ونون غير منصرفة
للتانيث والعلمية ويجوز الصرف كما في هند ۞ وكذا اذا سميت بها امراة وان سميت بها رجلا
فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كيس وحم او من
ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين وان لم
يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية لا غير ۞ وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح
جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والبا في حشو لا يعتد به قوله وعرفها
المضمر المتكلم اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب
بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشي لا بعينه حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر
به الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في
سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة
على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاني رجل واحد
بل رجلان او بل رجال وما جاني رجلان بما اخوان وهل جاك رجال هم اخوتك ومع الاضافة
ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا
لسواه واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاني من رجل او مقدرا نحو لا رجل اي لا من رجل فهي نص
في الاستغراق ومن هذه وان كانت زايدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان
اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدى منه بالجانب المتناهي وهو الاحد
وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قيل ما جاني هذا الجنس من
واحدهم الى ما لا يتناهى ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاني احد ومن احد وان
وقعت النكرة لا في سياق الاشيا الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق
مجازا كثيرا ان كانت مبتداة كتمرة خير من زبونة ۞ ورجل خير من امراة وقليلا في غيره كقوله
تعالى علمت نفس ما قدمت ۞ والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام
تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص
مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلايل الحقيقة

ق

قوله اسما العدد ما وضع لكمية احاد الاشيا مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشي عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال وهو العدد المعين كما ان ماهية الشي حقيقته المعينه التي يستفهم عنها بما الموضوعه للاستفهام عن حقيقة الشي وكيفية الشي وصفه المعين الذي يستفهم عنها بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائت والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحد لم يوضع لكمية احاد الاشيا لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا احاد اشيا وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشي وان كانا وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشي ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشي فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشي يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسما العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزايد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا ان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زايد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع لكمية يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها اثنتي عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسما العدد اثنتا عشرة كلمة فان كانت تلك الاسما غير متناهيه وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرون واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلاثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائه وثلاثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية استعمالها للمذكر والمونث بقوله واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمونث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس ذو التا للمونث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كساير الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان ككتاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهه منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزا في الاول كاجوه او في الوسط كقؤوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسوره في الاول همزة كاشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنفيه اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد

وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا معنا فاين مطردا نحو احدهم واحدامن ولا يستعمل احدى الا في التنييف او مع الاضافه واما احد فيستعمل مطردا لعموم العلماء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النسا وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان يضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلا في غير الموجب لكن يونث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب اصليه لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جاني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان نقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاني احد ما جاني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد قال تعالى قل هو الله احد وقال تعالى في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر فمعنى هو احدى الاحد داهية من احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار وداري ودوري وطوري وطووري وطاري وارم واريم وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصحب نفيا ودبي ودبيج وابر وابز بالزاء وتامور وتومور وتوموري وتومري ونمي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الشي واثنتان محذوف اللام والتا للتانيث وثنتان مثل بنت تا التانيث فيه بدل من اليا وهو قليل وابدال التا من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكله قوله ثلثة الى عشرة ثلاث الى عشر يعني ان ثلاثة الى عشرة للمذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلاث الى عشر للمونث نحو ثلاث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث من ثلاثة الى عشرة فانث المذكر وذكر المونث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ست ضعف ثلثه واربعة نصف ثمانيه قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما جاء ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلاث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود وتطرا عليها اذا معنى الوصف اذ صار معنى رجال ثلثه رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعه لموصوفها

اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثه وان كان الثانى ايضا كثير الاستعمال
وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ فى الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى المعدود
حصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف
الى معدودها فان لم تضف كان كاحد عشر الى مائة فلعله كما يجى فاضافة ثلثة رجال
ومائة درهم كاضافة جرد قطيفه واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل
المضاف اليه الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيه او موصوف المضاف محذوف
عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصريه فيه الخلاف المذكور فى باب الاضافة
فلا منع ان يقال بتجويز الكوفيه نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم
فى مثلها لفظيه فلم ينكر دخول اللام فى الاول وان كان تعريف الثانى هو تعرفه كما مر فى باب
الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفه لكنه لما ورد السماع به فى الفاظ
العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف فى الفاظ الاعداد وجرت تابعة للالفاظ المعدودات
كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف اى لما كان موصوفها بعد
اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرين
درهما جاز اجراوها مجرى الصفات المشتقه فى الفرق بين المذكر والمونث بالتا مطردا فان
هذا الفرق يطرد فى الصفات المشتقه كضارب وضاربة اما الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة
وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن
لا كالاعداد فى الكثرة معقول بعيت الاعداد اذا كانت صفة جمع المذكر على تانيثها الموضوعه
هى عليه بان تجعل التا الدالة على تانيثه لحقته دالة على تانيث موصوفه وذلك من
ثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مونث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما
لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلاثة كرجال ضاربة واذا اجرى ما كان موصوفها مضافا
اليه نحو ثلثة رجال ضارب الاعداد تابعة له فى التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ
الموصوف بعينه اجرى للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك فوق العشرة فلم
يونث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المونث كما يجى فاصل عشرون درهما دراهم عشرون
وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف فلم توافق الاعداد موصوفاتها
المجموعة فى التانيث اذا اجرت عليها كما ذكرنا لان او اخر عشرون واخواته لزومها الواو
والنون ولزم اخر مائة التا كما يجى فتبعهما الالف فى ترك الموافقه لما استقربا لاولين
الفطام عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا اجرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت
اليها فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة ◦ وانما بقى الثلاثة الى التسعه
مع التنييف ايضا على حالها قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها
المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه اذ عادة الفاظ العدد اذا ترادفت انه يختير بمميز
العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلاثة وثلاثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة

رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشرة اذا لم
يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثانى مفرد منصوب
بخلاف ساير العقود فان مميزها فى الحالين واحد نحو ثلاثون رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا
وكذا قولك ثلاثة ومائة رجل فى الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر
مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقه
باثبات التا فيها اذا كانت موصوفاتها مونثه وحذفه منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف
له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التا
فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقه ولظن التا هى التى
لتانيث مطلق العدد فى الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التا
اذا لم تكن للوحدة لزمها التا فى الاغلب كالصفة والغرفة والعنصوه والحجارة نحن ثم
لم يقلبوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التا اذ يقال عباء وشقاء وذلك لان
مبنى التا التى ليست للوحدة فى الجوامد على اللزوم ◦ فحملوها على نحو طفاوه وخرابه ونحوهما
مما يلزمه التا ◦ واما فى الصفات وفى المقصود به الوحدة فهى غير لازمه فلذا تقول عداء
واستقاءة فلو ثبت التا فيها فى الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد
فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه حقيقى فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر
وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعيه كتانيث جمع المذكر
لا الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يجز فى تسعة قال نسوة كما لا يجوز
فيها قال امراة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلى فى رجال وانما ازال التانيث
الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذا الطارى ظاهر مشهور فى رجال خفى فى نسوة لان الشى
لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفا تانيثه فقيل رجال
ثلثة ونسوة ثلاث صارت التا التى كانت فى الاصل لتانيث مجرد العدد على ما قررنا
لتانيث المعدود وهذا كله فى جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه
ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلاث مسلمات اذ المطلوب من التمييز
تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفايدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول فى جمع
المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم
لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر
فى الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلاث الزينبات وان لم يكن علما
فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فى الاغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر
لقلة تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع
وجود سنابل وان لم يات له مكسر يميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاعلى
فى تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تانيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة

فاذا تقرر هذا قلنا ينظر فى تانيث الثلاثه واخواتها الى واحد المعدود ان كان جمعا لا الى
لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقة كثلاث نسوه وطوالق ومجازا كثلاث غرف
وعيون حذف التا منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا ثبتت التا فيها سوا كان فى لفظ
الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلاث بنات عرس وبنات آوى والواحد حمام وابن
عرس وابن آوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلاثه رجال وان جا تذكير الواحد وتانيثه
كساق ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنه وخمس السنه وخمسة سوق وخمس
سوق وان كان المعدود صفة نابية عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفه قال تع
فله عشر امثالها والمثل مذكر والمراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان لم يكن
المعدود جمعا بل هو اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما فى باب الجمع
نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتا فى العدد
واجب قال تعالى تسعة رهط وقال ثلثة رجله وهو اسم جمع قايم مقام رجال وان كان
مختصا بجمع الاناث فحذف التا واجب نحو ثلاث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما
كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين
فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التا وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والعدد
نحو عندى ذكور ثلثة من الخيل او عندى من الخيل ذكور ثلاثة او عندى من الخيل ثلاثة
ذكور بالاضافة او عندى ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد
نحو عندى ثلاث من الخيل ذكور فح ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مونثا لا غير كالخيل
والابل والغنم حذفت التا وان كان مذكرا لا غير وما يحضرنى له مثال اثبتها الحاقا للمونث
من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جا تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج
جاز الحاق التا نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث
ينظر فيه الى اللفظ فيونث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من الشارة ويجوز الامران
فى نحو ثلاثة من النخل وثلث من النخل لانه يذكر ويونث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية
وانما قلت ثلاثة اشيا ولم ينظر الى لفظ اشيا وان كان اسم جمع كطرفاء لانه قايم مقام جمع
شى فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث فى هذه الالفاظ العشرة اعنى من
واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشر ما ذكرنا
اعنى جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس فى الظاهر
ان وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وثلاثه
ومايه رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اى تثبت التا فيه فى المونث وتسقط
فى المذكر نحو ثلاثه عشر رجلا وثلاث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يونث
العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشره من بين ساير العقود مميزه فى التذكير والتانيث فى
التنييف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا او تانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على

ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله لاحد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة
ثلاثة عشر الى تسعة عشر وثلاث عشرة الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر واحدى عشرة
اثنتا عشرة للمونث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلاث عشرة الى تسع عشرة للمونث قوله
وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب فى المونث لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة
الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذى فى اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى كسره واما الحجازيون
فيعدلون من حركة الوسط الى السكون ليلا يكون ازالة ثقل بثقل آخر وهى الفصحى وقد تفتح
الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات
احديها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلاثه عشر بخلاف اثنى عشر قوله عشرون واخواتها
فيهما يعنى فى المذكر والمونث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلاث
عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعنى لفظ عشرات
وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة
ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمه مونثه بالتا فلما حذف المضاف اليه
صارت ككلمة حذف لامها نحو عزه وثبه وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلاث عشرات
كما استعمل نحو عزه وثبه محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة
ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلاثه التى فى مرتبة الاحاد فلم يحصل
التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى فى الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا
كما يجى فى غيرها من الالفاظ وسيجى فى باب الجمع ان جمع المونث بالتا المحذوف لامه
شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومايون فقيل عشرون وثلاثون تشبيها لها بهذه
المحذوفه اللام وابتدى بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة الجمع ليكون
كالتوطية للجمع غير القياسى فى اخواتها التى بعده اذ جمع المثنى غير قياسى لم يجى الا مضافا
لفظا او معنى الى معنى اخر كما فى قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجى فى باب المعنى وانما غير
لفظ الواحد فى عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجر فيها تغيير لامكان معنى
الجمع فى ثلاثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلاثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا
يمكن دعوى جمعية العشرة فى عشرون بوجه فقصد وابتغييره الى جمعه كنا مستانف قالوا
والنون فى ثلاثون واخواته كالجبر مما حذف كما قيل فى عشرون وكرون وليس من باب
تغليب العقلا المذكورين على غيرهم كما قال بعضهم ان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون
فى الرجال والنسا والطويلون فى الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا
بل يمكن دعوى التغليب فى نحو عشرين رجلا وامراة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم
بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين ماية الف مايتان والفان فيهما ثم على ما تقدم
قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ما
تقدم فى التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظ احد واثنان على القياس وثلاثة

الى تسعة على خلاف القياس قوله فيهما اى فى المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى ترجع
من ابتداء كل ماية الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد
نحو احد ومايه اثنان ومايه ثلاثه ومايه او تعطفه على الماية نحو ماية واحد مايتان واحد
الف واثنان فى المعلوم معدوده وفى غير المعلوم ماية ورجل الف ورجلان ماية وثلاثة
رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف
معطوفة عليه فى التقدير فثلاثة عشر فى تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر فى
عشرون وثلثه فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر
كما مر اول العدد الى الالف لعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف وعشرة
والف عشرون والف ماية والف مايتان والف ثلثمايه والف وان شئت جعلت الالف
معطوفا عليه كما ذكرنا فى الماية مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف
ثم العاشر من ذلك العاشر اسما مستانفا وهكذا الى النهاية كما كان للعاشر من العشرات
اسم الماية وللعاشر من المآت اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها فكان
وضع لفظ لكل عاشر من العقود يودى الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال
فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى ماية الف
مايتا الف ثلثماية الف الى الف الف ثم ماية والف الف مايتان والف الف الى الف الف الف
والفان والف الف وثلاثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية
ولم يقولوا عشر ماية بل قالوا الف ولا احدى عشرة ماية بل ماية والف ولا ثلثة عشرة ماية
بل ثلثمايه والف وثلاثه واخواتها اذا اضيفت الى ماية وجب حذف تائها سوا كان مميز
الماية مذكرا او مؤنثا نحو ثلثماية رجل وامراة واذا اضيفت الى الالاف وجب اثبات التا
سوا كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان مميزها المايه
والالاف لاما اضيف اليه الماية والالاف واصل ماية مئية كسدرة حذف لامها فلزمه
التاعوضا منها كما فى عزه وثبه ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى ماية وانما
تكتب ماية بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف
قوله وفى ثمانى عشره فتح اليا وجا اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان اليا
تحمل الفتح للخفه كما فى رايت القاضى وجا اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان
اليا كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت فى معدى كرب وقالى قلى وبادا بدا وجوبا
وجاز حذف اليا مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها
ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على اليا المحذوف
وقد تحذف اليا فى ثمان فى غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال
لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون
وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين

ثلثمايه والف الف صح

ن خ لخفته

الثلاثه الى التسعه تقول بضعة رجال وبضع نسوه وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة
اذا لم تقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشره ذهب البضع فلا تقول بضع
وعشرون والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض
الى قوله مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد ههنا داخل فى المحدود اعنى ان مميز الثلاثه والعشرة
ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل وقد تترك
الاضافه فيقال ثلاثة اكلب على البدل وربما جاء فى الشعر نحو ثلاثة اثوابا وانما شذ النصب
لان المعدود فى الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود فى صورة
الفضلات واما النصب فى احد عشر رجلا فسيجى القول فيه ان شا الله تعالى واما الاضافة
الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان فى الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل
موصوف الثلاثه فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد المميز فوق العشرة فلما يجى قوله لفظا او
معنى الجمع المعنوى اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه
اذا كان المفسر احدهما فصل عن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا فى
معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعدما تمهد من اضافته الى الجمع
وقال الاخفش رحمه الله لا تجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل بقوله تعالى تسعة رهط
وقالوا ثلثه نفر وقال ثلثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالى ثم تقول
ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه
كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد فى الغالب الى جمع
القلة لمطابقة العدد للمعدود نحو ثلثة اجمال وقد جا ثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور
قوله الا فى ثلثمايه الى تسعمايه استثنا من قوله مجموع لان الماية المضاف اليها ثلثة الى تسعة
مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلثمايات لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر
السالم وهو ماون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مايات فيضاف اليها
لكون جمع التكسير كما فى ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتا بعد ما
هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
وقد جاء فى الشعر ثلث مائين وخمسائين قال ثلثمائين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه
الاهاتم وبعضهم يقول فى مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم ماية فى الواحد
ايضا شيا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفا قال الاخفش لو جمعت ميم مئة
نقلت مئات كما فى مئون اجاز وبعضهم يجعل نون مائين معتقب الاعراب كسنين
على ما فى باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين فى الاصل كغسلين حذف اللام فهو عنده مفرد
وليس بشى اذ لا يقال لمائة واحدة مائين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل
كعصى ابدل اليا الاخيره نونا وقوله وحاتم الطائى وهاب المائى عند الاخفش فى

الاصل المايتن حذف النون ضرورة، وحكي عن يونس انه مطروح الهاء كتمرة وتمر ولو كان كما
قال لقيل مائي كمعي كما تقول في لِيَة لِييٌّ وفي طِيَة طِييٌّ، وقد قيل اصله مأيي ككليب
كسر الفاء كما قيل شِعير ورِغيف لكون العين حرف حلق كما يجي في التصريف ثم خفف لاجل
العافيه وما ئي ككليب غير مسموع، ففي هذا القول نظر قوله وميز احد عشر الى تسعه وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافه اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم لجعل
ثلاثة اشيا كاسم واحد، فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في
اثني عشر لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود
بالاول في المعنى، وانما جي لبيانه فكان الجميع كالشي الواحد والمضاف اليه في نحو ثلثة عشرك
شي اخر واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان
قيل فقد يقال اَرضُو زيد وكروا عمرو وهذه النون مثلها قلت بل ارضون جمع الارض حقيقة
وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة
مع اثبات النون ايضا لمشابهتها لنون الجمع، وربما جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل
واما افراده فلان جمعية الاصليه التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة
اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية له مضافا كما
كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافه ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق
كالموصوف الذي هو عمدة والجمعيه مفهومة من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه
ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعي اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا
هو ذو العدد لانه المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان متقدما عليه كالوصف له تقول
عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات
سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المايه
والالف وجمع الالف اذ المايه لا تجمع مضافا اليها ثلاث واخواته كما مر وان لم تضف اليها ثلث
واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئيات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه
فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما جرى عليه افراد المميز المنصوب
الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع، ومرتبة الاحاد
جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشيا لتصغيرهم له على لفظه
وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير، واما هذه المرتبه فشهور كثرتها لا كمرتبة الاحاد
فاغنت عن جمع تمييزها، وقد يجمع مميز المايه نحو مايه رجال وقد يفرد منصوبا قال،
اذا عاش الفتى مايتين عاما، فقد ذهب اللذاذة والفتاء، قال المص رحمه الله ولهم
ما قال فيمن قرا قوله تعالى ثلثماية سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل
لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مايه ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين
قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين

على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمايه، ووجهه انه فهم ان مميز المايه واحد من مايه كقولك
مايه رجل فرجل واحد من المايه فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمايه واقل السنين
ثلاثة فكان كانه قال ثلثمايه ثلاث سنين فيكون تسعمايه قال المص رحمه الله وهذا يطرد في
قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رايه قال وهذا
الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرا ثلثمايه سنين بالاضافه فسنين عندهما
تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراتهما وما ذكره
الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد
فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع، وانما عدل
الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان
يلزم لو كان ما استعمل جمعا كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد
له فلا هذا اخر كلام المص رحمه الله واذا وصفت المميز جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى
نحو ثلاثون رجلا ظريفا وظرفا، ومايه رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة
سودا كخافية الغراب الاسحم، واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز
العدد في اي درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا لان المقصود من التمييز
التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم
يقبح نحو ثلاثة علما ومايه فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم، واذا اضفت العدد
المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنايهما لبقاء موجبه
اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبنا كما لا تخل به اللام في نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانا
الاضافة واللام من خواص الاسما، واما الاخفش والفرا فانهما فرقا بين اللام والاضافة
وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي واخواته والامس
عند بعضهم، واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي
للزوم اضافته مع ثبوت علة البنا فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة
والبنا عند القطع منها، واما بنا نحو غلامي عند النحاة وبناحيث واذا ونحو قوله على حين
عاتبت فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاثنين قياسا مع الاضافة
نحو جاني خمسة عشر زيد اجراءا له مجرى بعلبك، والفرا يجعل جزي المركب عند
الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه لتشبيهه لفظا بالمضاف والمضاف
اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا
او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على
رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مونث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو
رجل مذكر ولفظ النفس مونث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما
ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص اي نسا وثلاث انفس اي رجال ويجوز اعتبا

ٮماٮمه الشيب على الصبي
فقلت الما اصح والشيب وازع
قايله النابغة الذبياني
الاصمعي

المعنى كثلاثة انفس للرجال وثلاث اشخص للنسا قال وكان مجنّي دون من كنت اتقي ثلاث
شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد واثنان استغنا بلفظ التمييز عنهما نحو رجل
ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد
بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن للجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم
ولو قالوا ثلاثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني
عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظة
رجل وحدها يفيد الوحدة والمعدود فلم يقولوا اثنى رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال
لان لفظة رجلين تفيد الاثنينية وقوله كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا
حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين
لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد
رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف
ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلاثة والثلاثون جملا وان
كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول
كثلاثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني ثلثمائة الالف وثلثمائة
الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم وقد يدخل على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا
نحو الثلاثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل
على الاول كالاحد عشر ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب
لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئي لضعف نحو الاحد العشر درهما
وعند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بفتح نحو الاحد العشر الدرهم
وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون منصوصا
بينه وبينهما بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة
وركبت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذا للتانيث قال
فطافت ثلاثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا اذ التاريخ مبني على الليالي
كما يجي فلهذا اذا اتممت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك
اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلبت التانيث لذلك
وللفصل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين
يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب وان لم تفصل بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود
فالغلبة الاسبق نحو خمسة اعبد واماء وخمس اماء واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص
وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامراة وثلث والف
وناقة وجمل وان كان العدد منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سوا كان
المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة

بمذكر ومؤنث خ

ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما
نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بنتا وصبيا واربعة وعشرون يوما وليلة هذا
واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة
عشر يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا
وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز
ان تساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا
اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم
بين رجل وامراة اي ليسوا بخارجين من هذين القسمين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون
خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان
السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر
عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول
الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر
كتب لاول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم
الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلثة اضرب اما
ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو الليلة
خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون
الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت بوقوعه بعده وبقرينة نحو بقيت قبله وتقول
في الليلة الثانية كتب لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع
الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما فيه من الايام وذلك انك تقول
في ثاني الايام لليلتين خلتا وفي ثالثها لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز
لثلاث ليال خلت الى عشر ليال خلت الى ان يكتب في الرابع عشر والاول اولى ليرجع النون الذي
هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة
خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني
الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك
لو صرحت بعدد القلة اي من ثلاثة الى عشرة كان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع
وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق
العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر النصف من كذا وهو اولى من
قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان
الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشر ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول
ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان تكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما
ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين

البوادي خ

لليلة بقيت وفى الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه اوسلخه او انسلاخه وفى اليوم الاخير لاخر يوم
من كذا اوسلخه او انسلاخه قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية
الى العاشر والعاشرة لاغير وباعتبار حاله الاول والثانى والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة
والحادى عشر والحادية عشرة والثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم
قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثيهما وفى الثانى ثالث ثلثه اى احدها وتقول حادى
عشر على الثانى خاصة وان شئت حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب يعنى بالمفرد الواحد
والمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت فى الاصل لمجرد العدد كما فى قولك
ثلثة ضعف ستة ثم استعملت فى المعدودات كما فى رجال ثلاثه وستة رجال فاذا كان هنا لمعدود
معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جيت بواحد او واحد
الذى هو اول تلك الالفاظ الاثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد
منهم مع حفظ الترتيب العددى وذلك على وجهين احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعين
درجته العددية بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اى
الواحد من الثلاثه والثانى اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثانى ان يقصد
الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى درجته التى تحت درجته محوة ذاهبة الاسم
وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اى واحد من ثلاثة بسبب
انضمامه الى اثنين او جعله للمجموع اسم ثلاثه ونحوه عن المجموع اسم اثنين فمعنى ثالث اثنين مصير
اثنين ثلاثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز
ان يبنى من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين
نحو ثانى واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جيت بعده بمعمول هذا المصير اما مجرورا او
منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثه وخامس
اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشىء اذ المعنى انه صير معموله بانضمامه اليه
على المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا فى الناقص بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصب اذا
كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى كما يجى فى اسم الفاعل والاضافه فى هذا اكثر من النصب
بخلاف ساير اسما الفاعلين فانهما متساويان فيهما او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال
والتاثر فى هذا المفعول غير ظاهر الا بالتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلاثه اصلا وان انضم
اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثانى اسم الثلاثه فكانه صار المجموع الاول
هو المجموع الثانى فعلى هذا جاز بنا اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة ولكل منها فعل ومصدر
نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلث الاثنين ثلاثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها
بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت
هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع ولا فيما لامه حلق بمعنى آخر وهو قولهم ثلثت

الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس من المعنى ما نحن فيه ولا يجى
هذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز
العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازنى والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة
وعشرين فثلثتهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المائة قال الشيخ الى
ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال
ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فتقول هذا ثانى احد عشر وثالث اثنى عشر ونحوه
قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول
ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه اعلم انه انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير
وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد فى صورة اسم الفاعل وليس به معنى
كحايط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما
المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيا
من العدد الذى فوق العشرة والذى حكى ابو عبيدة انما هو فى العقود من العشرين الى المائه كعشرين
وثلاثين الى تسعين فقط وليس من التركيب والمعطوف والظاهر ان سيبويه انما قاس ما هو بمعنى
المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر
ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئى المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلاثة عشر بحذف
ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزئى المركب المضاف اليه لا
على ان تركب اربع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشرة فتعربهما اى تعرب
رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجى واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله
فان لم تضف قلت الاول والثانى والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان
الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب وهذا
المبنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الكاهل
وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى عشر فقلب الواحد الى الحادى بجعل
الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثانى عشر فتسكن يا الحادى والثانى مع
انهما مركبان كما مر فى نحو معدى كرب واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة
والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد كما مر فى باب المركب وكان يقال
العاشرون والثالثون وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع
والالف واذا اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشر
فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما
فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد نحو اول الاحد ولا اول الواحد لا
معنى لاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث
ثلاثه احد ثلاثه وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول

فيجوز فيه الوجهان نحو الى اثنين وقولك عطارد ثانى السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور
ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت
له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت
ثلاثة وجعلت الثلاثة بضم نفسى الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما
اجاز سيبويه وحكاه عن العرب حادى عشر احد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة
ثالث واحد عشر بمنزلة ثلاثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثانى بجزئيه وكلا جزئى
كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا
ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بنا الفاعل من جزئى المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو
النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا تنكر مع
ثقته وعدالته ولاريب ان حذف ثانى جزئى المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال
تكرار لفظ عشر فى المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعرب اول الجزئين بوجوه الاعراب
لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخير ويجوز حذف جزئى
المضاف اليه ايضا فتقول فى ثالث عشر ثلاثة عشر ثالث عشر فالذى ذكره سيبويه بعد الحذف
فتحهما جميعا اما الثانى فلتضمن الواو واما الاول فلقيامه مقام ثانى جزئى المضاف اليه مقام
ثانى جزئى المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثانى فلا كلام فى بنائه لتضمنه
الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف قال
السيرافى هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا وروى الكسائى الوجهين عن العرب قال المصنف رحمه الله
فى الوجه الاول اعنى بنا الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب
الثانى لعدم الالتباس واعلم ان لنحو ثالث ثلاثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من
المعدود الذى هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر لانه
ثالث من ثلثه لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث
اثنى عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر ثلاثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم
فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد وغيرهما حكم ساير اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث
فتقول فى المونث الثانيه والثالثه والرابعه الى العاشره وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثه عشرة تؤنث الاسمين فى المركب للمونث كما يذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما
ذلك لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول
فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثه والعشرون قوله ومن ثم قيل فى الاول
اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره فى اعتبار حاله اختلف اضافتهما باضافة المصير
الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمونث
ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التا والالف مقصورة
وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او

يسمى مونثا فالحقيقى الظاهر العلامة نحو ضاربة نفسا وحبلى وغير الحقيقى غرفة وصحرا
وبشرى والحقيقى المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقى نار ودار ولا يقدر من جملة
العلامات الا التا لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر
بخلاف الالف ودليل كون التا مقدرة دون الالف رجوعها بالتصغير نحو هنيدة وقد
واما الزايد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التا قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد
يرجع التا فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التا تا التانيث
فى الاسم اصل وما فى الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اى فاعله واصل
العلامة ان يلحق كلمة هى علامة لها فلهذا كانت التا الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات
وانقلابها فى الوقف هاء وقال الكوفيون الها اصل التا لما راوا مشابهة الها للالف
وليس بشئ لان التا فى الوصل والها فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال
جار الله لها ايضا علامة التانيث فى نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها
موضوعة للتانيث كتا وليس فى اسما الاشارة ما هو على حرف واما التا فى تفعلين
فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر فى باب الضماير وتا التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا
كان المجرور بها مونثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبى وربت رمية من غير رام
وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المونث ويلحق ثم ايضا اذا
عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد ويقال لات لمشابهة ليس كما مر فى بابه ويقال
لعلت فى لعل واما تا بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان ومنتان قلت لمحض التانيث بل هى
بدل من اللام لكون واحدة ومومنة كشفه والالف الممدوده عند سيبويه فى الاصل مقصورة
زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف
المد قبله كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان اولا
وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركه دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة
لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاجتمع
الى قلبها كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما فان زالت الالف وانقلبت ياء قلبت الف
التانيث ياء ايضا كما فى قوله لقد اعدوا على اشقر يغتال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم
يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها او بالاشارة اليه باسمها
نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت
الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة ولسليمان الريح عاصفة وبصغيره ان
كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلاث اذرع وعشر
ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمونث كما على فى الصفات كطوالق وحوايض او على مثال
غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين بجمعها على افعل فى المونث
وقد جاء فى المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال واطحل ويجى

التا لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة
وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الاقسام الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب باليا واما نحو ربعة ويفعة
في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد
وهي اسما مسموعة قليلة كرجلة وانسانة وغلامة ● الثاني لفصل الاحاد المخلوقة والاحاد المصادر
من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز
ان يكون النملة مذكرا والتا للوحدة فيكون تا قالت لتا الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا
كما يجي والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل
واحد من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد
جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسما محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة
وربما لحقت الجنس وفارق الواحد وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكمء وفقع للواحد وقال
بعضهم ان ذا التا فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده
بالتا يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم ● وقد جا في القران كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية
وقد يجي يا النسبة للوحدة ايضا كالتا نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب
وزومي وروم ● واكثر ما يجي التا للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة وكذا قلب
اللام همزة في نحو غزاءة وسقاءة وارتماءة واستقاءة وباءة في تغازيه بخلاف نحو شقاوة
وخزاية وسقاية وعلاوة وهراوة وتحدوة فان التا فيها للتانيث اللفظي وهي باعتبار
لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجي وان جاءت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان
وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم ● واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة
وعطاية وعطاءة وصلاءة وصلاية ● فلما يجي في التصريف ان شا الله تعالى ● الثالث ان
يجي التا للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا يستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او نحوه
او صفة منسوبة باليا او على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة
وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة ● وقولهم البصرية والكوفية
والمروانية والزبيرية ● والجمالة والبغالة والحمارة ● والتا في هذه الكلمات في الحقيقة
للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكمء ● وذلك لان ذا التا في مثله صفة الجماعة
تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به ● وقد جا حلوبة للواحد
وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتا اذن للوحدة لا للتانيث ● وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى
واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتا اذا للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجي
الرابع لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة
فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها يا النسب كما في احمري ودواري كان التا في هذا
القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشي الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول

رايت الرجل كل الرجل والتا في مثل هذه المثل على الانفصال ● وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح
العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في
الوزنين لازمة ● الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على
ان واحدها معرب فيقال الها امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث
نقل عن التذكير وليست التا في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج ● السادس
ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي
ومشهدي ● وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياي النسب لان
يا النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي. بل رجلي كما يجي في باب النسب
فحذفت يا النسب ثم جمع بالتا فصارت التا كالبدل من اليا كما ابدلت من اليا في فرازنة وجحاجحة
كما يجي وانما ابدلت منها لتشابههما والتا في كونهما للوحدة كتمرة وزومي وللمبالغة كعلامة
ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد تحذف يا النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة
بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير ● وانما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع جمع على
وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة
في جمع مقتوي قال ... متى كنا لامك مقتوينا ● والتا في مثل هذا المكسر لازمة لكونها
بدلا من اليا ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه التا فلا تقول في
جمع فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم
بسبب التا الى اصله من الانصراف وقد يجي له مزيد شرح في المنسوب ان شا الله تعالى السابع
ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن اليا المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة في جحاجيح ● واما
فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من اليا وان يكون لتقريب الواحد والتا واليا في نحو
جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتا لازمة مع حذف اليا ● الثامن ان تدخل لتاكيد
تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بنا افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو
في ثلاث ابنية فعالة كجمالة ● وقد تلزم لها كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة
وخؤولة ● وقد تلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملايكة ولا تلزم ● التاسع دخولها
لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة واروية وهي لازمة قيل ● وقد جا لتاكيد التانيث في
الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتا فيه غير لازمة ● العاشر دخولها لا
لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة ● الحادي عشر
دخولها عوضا من فا الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة ● الثاني
عشر دخولها عوضا من يا الاضافة وهي في يا ابت ويا امت فقط ● الثالث عشر دخولها امارة
الفعل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة
والذبيحة وهذه التا اكثرها غير لازمة ● والاولى ان التا في حلوبة وركوبة ورجولة وكل
فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى

فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التا المذكوره فى هذا القسم يستوى فيه المذكر
والمؤنث قال ابو عمرو وقد تكون التا عوضا من الف التانيث كما فى جبيرة تصغير جبارى وعند
غيره لا تبدل منها بل يقال جبير كما يجى فى باب التصغير قال الزمخشرى يجمع هذه الوجوه انها للتانيث
وشبه التانيث والاصل فى الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب فى
الصفات المختصه بالاناث الكاينه على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا تلحقها التا ان لم يقصد فيها معنى
الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتا لازمة كحاضت فهى
حايضه وطلقت فهى طالقه وقد تلحقها التا وان لم يقصد الحدوث كمرضعه وحامله وربما
جاءت مجردة عن التا صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة
ضامر ورجل وامراة عانس وفى تجريد هذه الصفات عن التا مع عدم قصد الحدوث ثلثة
اقوال احدها قول الكوفيه وهو ان التا انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى
الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة فى نحو ضامر وعانس ويقتضى تجرد الصفات
المختصه بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضى تجرد الفعل ايضا فى نحو حاضت وطلقت لان اصل
العلة الاطراد ويقتضى ان لا يقال الا امراة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد
للحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حايض او شى حايض كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة
واتفاقهم على انه تلحقه التا مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال بعضهم
الخليل انما جردت عن التا لتاديتها معنى النسب قال المص رحمه الله فى شرح كلامه ما معناه ان
اصل التا فى الاسما ان تكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا
دخلت فى افعالها فالصفات فى لحاق التا بها فرع الافعال تلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت
فهى قايمة وضربت فهى ضاربه فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهى حايضه لان
الصفة ح كالفعل فى معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هى بمعنى
النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى
الحدوث اى لبنى وتمرى كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق او حيض اى طلاقيه وحيضيه
قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن فى المعنى كالفعل الذى مبناه
على الحدوث فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا
ينتقض بالصفات المشبهه فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت احدر
بالتجريد عن التا ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب باليا الذى مثل حايض وطالق محمول عندهم
عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان
بصرى منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذى على وزن فاعل وفعال وليس باسم فاعل
كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التا بل يقال امراة ناشبه ونباله
وكيف صار حكم نابل الذى هو من جملة الاسما المنسوبه بخلاف حكم ما فيه يا النسب ظاهرة فى
الامتناع من تا التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التا

وجعله للمبالغة كما فى علامة خلاف الظاهر وهب ان نحو حايض وطامث من ابنية
النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلى ونشابى ولا فعل لهما حتى يقال
انهما اسما فاعل منه فكيف يجوز ان يقال منفطر ومرضع فى قوله تعالى السماء منفطر وقولك
فلانه مرضع ومن ابنيته ولم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل حتى يحملها
عليها كما حملنا حايضا على نابل والاقرب فى مثله ان يقال ان الاغلب فى الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتا هو الفعل بالاستقرا ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا
ومعنى كما يجى فى بابيهما فالحقا التا للتانيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا
تا التانيث ما قصدوا فيه الحدوث الذى هو معنى الفعل لتانيث الفعل لمشابهته له معنى
بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهه والاسم
المنسوب باليا فلم يقصد فى شى منهما من الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين
بالحاق التا فى احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذا تجريدهما
عن التا كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التا بهما
لمشابهتهما الفعل لكن الحاق التا بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك
لانهما اسمان فيهما معنى الصفه كاسمى الفاعل والمفعول ومما لا يلحق تا التانيث غالبا مع كونه
صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل وفعال كمعطار ومجرب ومنطيق وحصان
وحكى سيبويه امراة جبان وجبانه وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة
الله ومسكينه واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب
والجزور لكن كثيرا ما تلحقها التا علامة للنقل الى الاسميه لا للتانيث فيكون بعد لحاق التا
صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التا فعيل بمعنى مفعول الا ان
يحذف موصوفه نحو هذه قتيله فلان وجريحته ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه
فتلحقه التا مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيله كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه
التا نحو ملحفة جديد من جد بمعنى تجدد عند البصريه وقال الكوفيه هو بمعنى مجدود من جده
اى قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبنا فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير
مقيس وقد يجى بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا
كالجليس والحليف وربما لم تلحق التا فى فيعل نحو ناقة ريض واما الف التانيث المقصورة
فانما يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تا والالف المقصورة الزايدة فى اخر الاسم
على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث والتى
للتكثير انما تكون زايدة سادسة ويلحقها التنوين نحو كمثرى وتميز الف الالحاق خاصة
عن الف التانيث بان ترى ما فيه الالف وتجعل فى الوزن مكان الالف لاما فان لم يجى على
ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على فعلل اسم

حتى يكون الاسمان ملحقين به ويجئ معنى الالحاق في التصريف ان شاء الله تعالى فمن الاوزان التي
لا تكون الفها الا للتانيث فُعلى في الغالب • وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بُهمى
بُهماة • وروى بعضهم في رؤيا رؤياة وهما شاذان فُعلى اما صفة او غير صفة والصفة
اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس اولا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة
اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبُهمى وجزوى وبهماة ورؤياة ان صحا فالفهما عند سيبويه
للالحاق ايضا كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فُعللا كبرقع وذلك لما يجئ في التصريف
في باب ذي الزيادة • ومنها فَعلى ولم يات في كلامهم الا اسما • قيل لم يات فيه الا ثلاثة
اسما شُعبى وادى في موضعين وارنى للداهية • وقال بعضهم جنفى في اسم موضع ودواه
سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فَعَلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى
واما وصف كفرس وثبى وناقة دَلَجى اى سريعة • واما اسم كدفوى ونملى واجلى اسما مواضع
مواضع • ومنها افعلى كاجفلى للكثرة • ومنها فُعالى كحبارى لطائر وفوعالا كجولايا لموضع
وفُعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعيلى كقبيرى لعبة وفِعيلى
كحليفى • وفعلوتى كرحموتى وفعوللى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى
لمشية فيها تفكك ويفعلى كيهيرى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم • ومِفعلى كمرعزى
وفعللى كهربذى لمشية في شق وفعللايا كبردرايا موضع وفعليا كذربيا للداهية
وفعليا كزكريا • والظاهر انه اعجمي وفُعلنى كعرضنى لنوع من السير وفِعلى كدفقى نوع
من السير وفعنلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كحبالى
وفعللى كهندبا وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافيعلى كايجيرى للعادة • فهذه احد
وثلاثون مثالا • ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث • واما
فَعلى وفِعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى
او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق
كعلقى لنبت ممن نون • وكذا تترى فيمن نون وقال علقاة وقد تكون للتانيث كشروى
واما فِعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا تكون الفه
الا للتانيث • واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة
وامراة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو
مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة فقد تكون للالحاق نحو معزى
بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين كذفرى منونا وغير منون
ومن الاوزان التي لا تكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة
نحو احمر وحمراء وقد يجئ صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء
وداهية دهياء والعرب العرباء ويجئ مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا
غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء • وقد يقصر بعض الممدود للضرورة

فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف
الاسم لزوال الف التانيث كما تصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير
فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما
كما ذكرنا قبل ومنها فَعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات عليها الا اربعة احرف فلان بن
ثاداء اى ابن الامة • والسحناء بمعنى السحنة وجنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه والفاء
عند الجوهري موضعان • ومنها فِعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم
الفاء كسرت للياء • وفُعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما
فعلاء وفَعلاء كحوباء وخشاء فملحقان بقرطاس وقرطاس • ومنها فاعلاء كقاصعاء و
كبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب • واما اسم كالثلاثاء
واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء • وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها
وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء • وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء
وقد يقصر فليس الالف للالحاق بسنمار لانه لا ينون وافعلاء اما مفردا كاربعاء واما
جمعا كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء • وقد تفتح الباء ففيها ثلاث لغات
وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء وفُعالاء كجُماداء نوع من
الجراد وفعلالاء كبرناساء بمعنى الناس وفُعللاء كقرفصاء • قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما بازائه ذكر في الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال في الحيوان
لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائها ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول اشترى
نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق
ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز حيوان انثى لا ذكر لها من جنس النحل
العقلي • قوله واللفظي بخلافه الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة عين وقد يكون اللفظي
حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان تقول غردت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط
ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه وانث ما اسند اليه
ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت
طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار
في منع صرفه لا في المسند اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه منع ان يعتبر حال تانيثه
في غيره ويتعذر اليه ذلك • واما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره • واذا كان المؤنث
اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير
والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة • كما معنى شاة نجو
مفرد • ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة
انثى على انك لقيت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك ان الغيتها بقي التانيث
الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة • قوله واذا اسند اليه الفعل الى وفعلن

في بازائه

قوله اذا اسند اليه الفعل اى الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سوا كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التا الابدال من اول الامر بتانيث الفاعل
قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقى احترازا عن الحقيقى لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجى ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة او التكسير واسم الجمع او غيرها اعنى المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجى حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقى او غيره والحقيقى اما متصل برافعه او لا فالاغلب فى الظاهر الحقيقى المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنا بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا يلحق فى نحو اكرم بهند فى التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضماير فى نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعل غير متصرف وايضا للزوم كون الفاعل فى صورة المفعول والفعل فى صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءنى من امراة وكفت بهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل فى صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التا فى الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذى كان فى الاصل مرفوعا بالفعل على ما مر فى باب الاستثنا فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفصل بالا وتقول المسند اليه هو الامع المستثنى من حيث المعنى وان كان فى اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا فى باب الاستثنا وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف فانما اعتبر لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشى مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقى التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره سوا كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سوا كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله ◦ فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند له بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سوا كان واحد المكسر حقيقى التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازيا لتذكير او التانيث كايام ودور ◦ وكذا واحد المجموع بالالف والتاء سفسهذه الاقسام الاربعة نحو الظلمات والزينبات والجبيلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى الا فى شى واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد

والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة ◦ وانما لم يعتبروا التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد فى نحو قال النسوة لان المجازى الطارى ازال التانيث الحقيقى فى رجال ◦ وانما لم يبطل التثنية والتذكير الحقيقى فى رجلان ولا التانيث الحقيقى فى الهندان وان لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه ◦ وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتا ايضا نحو الهندات لبقا لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان تغير ذلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت تا نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما فى الحبليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التا فيه مقدر فلا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم فى حكم الظاهر ◦ والدليل على تانيث نحو الزينبات مجازى قول الحماسى ◦
حلفت بهدى مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه ◦ وحكم البنين حكم الابنا وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال ◦ لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا ◦ وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتا كما يجى قالوا والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوى التا فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغايبة ونون التانيث الحرفية فى نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم الظاهر غير الحقيقى واما اذا اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذ الحقيقى ◦ وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف احد المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى فى الجمع وكانت الواو لاصالته فى الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين ◦ وصارت اليا للواحد المؤنث فى تفعلين وافعلى فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شى فجى بالنون لمناسبة بين الواو وبينها فى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المؤنث الغايب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى تاويل معنى الجماعة على اللفظ ◦ واما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبيلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جمعها الواحد المؤنث الغايب بتاويل الجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فنقول الايام والجبيلات والنسا والزينبات والدور والغرفات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار فى جميع الضماير على اختلافها تقول فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفى المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل

انتموا وضربكموا وايا كموا ولكموا • واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد
المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت
النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم
فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال •
مع الصبح ركب من احاطة مجفل • فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى
ومضت ومضوا • قوله والمثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على
ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا
لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالابيض لانسان
وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها
ومتفقة كما تقول الابيضان والبيض لافراس وسواء كان الوضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين
والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون
ذلك المسمى اي ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي به زيد انسان وسمي به فرس فالنظر
الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي
ذهب اليه المص رحمه الله يخالف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على
كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا • وعند المص تردد في جواز
تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن للطهر والحيض والعيون
لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك ومنع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد
مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي وابن
مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في
التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى • وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رحمه الله
وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا • وفي موضع العموم
كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء و
يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه
لا بوضع واحد • اما عند المص رحمه الله فانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد
سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره
فقال المص رحمه الله لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق
وذلك ان المشترك له اجناس يوجد احادها فيثنى ويجمع كالقرأين للطهرين والقروء للاطهار
فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يوجد آحاده فيثنى ويجمع
حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ
بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما تثنى

وعمر فقالوا العمران • وكذا القمران والحسنان • وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين
والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا
والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى
لغة بني الحارث بن كعب قال • احب منك الانف والعينانا • وقال
ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها • وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران
منه وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا • وقوله • يا رب خال لك من عرينه
تسوته لا تنقضي شهرينه • شهري ربيع وجمادينه • وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ
اتعدانني وقد تضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه • قيل اصل المثنى
والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال • ليث وليث في محل ضنك • كلاهما ذو
شرٍ ومحك • وقال • كان بين فكها والفك • فارة مسك ذبحت في سك • وقد يجيء العطف
نثرا في الشذوذ من دون ضرورة • واما اذا قصد التكثير كما في قوله • لو عد قبر وقبر كان
اكرمهم ميتا • وابعدهم عن منزل الذام • او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير
او بفصل مقدر نحو جاءني الرجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل
الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف
نحو صفا صفا ودكا دكا • وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين ونحو
لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر
وليس الاختلاف عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان وليس بشيء
لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما
في المثنى اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا
بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف • فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا
التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء • وعلامة التثنية
دليل تضمن المفرد واوا واحدة • وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من
لهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل
المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا
لم تقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها
لئلا يلتبس بالواحد • وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل
فاحتيج الى علامة الجمع رفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء
متضمنا لواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع
ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء
المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كجاءني خمسة
عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا • وهذا على

خ
وقد ذكرنا الاختلاف
في الالف والياء والنون
في المثنى وفي واو الجمع وبابه
في اول الكتاب

ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعه للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او توضع للمثنى والمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة وبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله المقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا والا فاليا والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعنى بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا فى الوقف وسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اى عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف رحمه الله لذكر ذلك وهو فى ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم يقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوى من الثلاثى الى اصله دون الواوى مما فوقه لخفة الثلاثى فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شىء كمتى وعلى والى واذا اعلنا فان الالف فى الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع فى متمكن الاصل ولم تعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء فى النوعين وان سمعت الامالة او لا لكونه اخف من الواو وقال الكسائى ان كانت الالف الساكنة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربوا وجب قلبها ياء لئلا لمثاقل الكلمة بالواو فى العجز مع الضمة او الكسرة فى الصدر فتميل مثل هذه الالف وتكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر قوله والا فاليا اى ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن يا كالفتى والرحى او زائدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن يا كالمرمى والمرمى والمستسقى او زيدا على الثلاثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد تحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا فى التثنية والجمع بالالف والياء كما فى ربعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثانية فى المفرد ثالثا عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى يقلب يا اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الى اخره الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث كحمراء وللالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او يا اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء الجيد القراءة فالتى للتانيث تقلب فى الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلو قوعها بين الفين فبالغوا فى الهرب من اجتماع الامثال لان اليا اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة

ن
متقاربتين فى الثقل وربما صحت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازنى قلبها يا نحو حمرايان والاعرف فى الاصلية بقاؤها فى التثنية همزة وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التى للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان همزتها ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحدهما منقلبة عن اصلية والاخرى ملحقة بالاصلى فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هى عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل يا ولا يقاس عليه خلافا للكسائى وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما فى كساء ورداء ثم فى التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرف التاء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان فالياء والنون ههنا لازمان كما فى مذروان فشابهت كنقاية وعماية وجاء حذف زائدتى الممدود اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصقان وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد فى الاضافة وجب رده فى التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام فى التثنية لما لم يرد فى الاضافة وانما ثنى بقلب واوه ميما كما فى الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء فى الشعر فوان قال ‌ هما نفثا فى فى من فويهما ‌ على النابح العاوى اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعقب على لامه الواو والهاء كشفيهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد ورد لام ذات فى التثنية لا لام ذو نقال ذواتا مال وقد جاء ذاتا مال وهو قليل واما غد ويد ودم فما لم يرد لامه فى الاضافة فلا يرد ايضا فى التثنية يقال دمان ويدان واما يديان قال يديان بيضاوان عند محلم ‌ فعلى لغة من قال فى المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال ‌ فلو انا على حجر ذبحنا ‌ جرى الدميان بالخبر اليقين ‌ قال الجوهرى لامه واو وانما قالوا دمى يدمى كرضى يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ادوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبى ودلاء ودلى ولو كان كقفا يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمى لانه لغة فى دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بتحريك العين ولامه يا فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله فى قوله ‌ فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ‌ ولكن على اقدامنا يقطر الدما ‌ قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يدا ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهى لغة فى يد

لان مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دما لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان يدا في
الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي
ان يكون اصل يد فعلا محرك العين كقوله • يا رب سار بات ما توسدا • الا ذراع العيس
او كف اليدا • فاما ما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما
منقوص كذلك ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين
لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب
نحو رايت قاضيا قوله وتحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان لما
تحذف النون في الاضافة فلما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة
كقوله • هما خطتا اما اسار ومنة • واما دم والقتل بالحر اجدر • برفع اسار اما اذا
جرها بالاضافة واما نعل وقد تسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجي
في اسم الفاعل قوله حذفت يا التانيث في خصيان • اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على
القياس اتفاقا قال • متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا • وقال
بلى ير الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار • فاما خصيان واليان فقال ابو علي
في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا
لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا اليان وليس خصية
والية بمفردين لخصيان بل مفرداهما خصي والي في التقدير ومثناه خصية والية خصيتا
واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم ياتيا الا فيه قال
يرتج الياه ارتجاج الوطب • وقال • كان خصييه من التدلدل • ظرف عجوز
فيها ثنتا حنظل • وفي غير الضرورة لا تحذف التاء منهما • وقال بعضهم خصي والي مستعملا
ومما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما • واعلم انه اضيف لفظا
او معنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى
من لفظ التثنية قال • كانه وجه تركيين قد غضبا • والاضافة معنى كقولك حيا
الله وجها للزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى صغت قلوبكما وذلك
لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا
ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم
اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية
عند الكوفيين وهو الحق كما يجي تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما
قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه فاقطعوا ايمانهما • وانما الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه
ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه
بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا

بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا
مع قرينة ظاهرة كما في الاية • وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين
فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون
ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه فان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا
منفصلين فان لم يومن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز
جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما
امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان • والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف
معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوس كما اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة
ونحو ذلك • وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول
عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله • وعيناي في روض من الحسن ترتع • وقد يقع
المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله عز وجل وهم لكم عدو • وذلك لجعلهم
كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم المومنون كنفس واحدة ومن
قيام المفرد مقام الجمع قوله • كلوا في بعض بطنكم تعفوا • فان زمانكم زمن خميص
وقد تقدم ان فعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على ما قيل ان الف اقامة لتكرير
الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما • وبمثله فسر قوله تعالى رب ارجعون اي
ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلثة فيخاطب كل واحد منهما صاحبيه في الاغلب فيخاطب
الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه • وقد يعد تسمية جزء باسم كل فيقع
الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم جب مذاكيره وبعير اصهب العثانين وقطع
الله حصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على ما قيل فرقتين قال لنا
لنا ابلان فيهما ما علمتم • وقال • لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا • عند التفرق في الهيجا جمالين
ولا يجوز لنا مساجدان قوله والمجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير
ما قوله ما دل على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلاثة وعشرة
ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما اي يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان توخذ
حروف مفرده ذلك الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر
اما بالحرف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغوف والتغيير المقدر كهجان
وفلك فقوله بتغيير اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفردة اي كائنة مع تغيير ما
ودخل في قوله تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه • وكذا
الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة
بحروف مفردة بتغيير ما اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى
تلك الاحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا ما بل احادها الفاظ من غير لفظها
كبعير وشاة • فان قيل فيجوز ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر

رفي
ويكونون

داخل فيه اذا جاء لها في لفظها كما رايت اخذ راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس ركب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجي بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا تصغر على لفظه بل ترد الى واحدة كما يجي في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وحويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى احادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لنا حامل لا يهدا الليل سامره وقال مع الصبح ركب من احاطة بحفل ويخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتا نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس آحاده احدث وغيرت حروفها بحذف التا او الياء قلت ذو التا وذو الياء مفردين لاسم الجنس فالاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ونزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمرة وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظة الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمعين اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجي لمثل جمل مفرد بالتا اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتا بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجمع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهور فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو سورة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ولنساء كغلام وغلمة فكان له مفردا غير تغييرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسيا فكان واحدها مذكورا ومذكار ومحسن ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث

وليس بجمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطريف الرذل حوشي النبي صلى الله عليه وسلم عن مثله ومما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا ووصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث قال تعالى حديث ضيف ابراهيم المكرمين وقال عز وجل نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر الصحيح لمذكر ومونث المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او يا مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره يا قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون قيل قد تكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رباح وانكرنا زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك مما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العامل المسمى بظبي ودلو والمنقوص تحذف ياؤه وذلك لانها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع وياءه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو بقيت الكسرة مع بقاء الواو وبعدها لتعسر النطق بها ولو قلب الواو يا لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك لاجل الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال لالتقاء الساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت

فى المثنى مع التقا الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذفت فيه ايضا لالتبس فى الرفع اذا اضيف المفرد نحو جاءنى اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلو اخوتك واعليهم فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف او الياء فى نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء قبل الالف ومن ثم لا ترى فى الطرف نحو غزووت ورمييت كما ترى نحو نزوان وغليان فاذا لم يأت ذلك فى الطرف مع كون الواو المضمومة فى نحو غزوت والياء المكسورة فى رمييت فى حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما فى سبروت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وياءه بل يجى مثله فى الوسط نحو نوول وطويل وغيور وقد يلحقون ذا الالف الزايدة بالمنقوص جوازا فيقولون العبسون بضم السين والعبسين بكسرهما قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلا مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المونث مثل جريح وصبور ولا بتاء تانيث مثل علامة قوله شرطه اى شرط الجمع المذكر السالم ان كان اسما اى غير صفة قال فى الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام فى جمع المذكر واعاده ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على الشى وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر وليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك فى برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشى لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثانى ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقا وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحمزة واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسما والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسما وعلامة فى الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فى الاسم ذى التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان يفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء والذى قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله • نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات • واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما علم حذف الشى مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز فى الاسم لجاز فى الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذى الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتشابههما فى الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة

تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها • وانما لم تحذف الالف الممدودة والمقصورة نسيا حذف التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها • وذكر ان المازنى كان يجيز فى ورقاء دون الهمز فى الواو لاجل الضمة قال السيرافى هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كانضمام واو دلوك وانضمام واو علو القوم ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجى فى التصريف • واذا سمى بسعاد وزينب وهند مذكر عاقل جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد اذا سمى به مونث بالالف والتاء وكذا اذا سمى باحمر مذكر عاقل قلت احمرون واحامر وان سمى به مونث قلت احمرات واحامر والثانى من الشرطين العامين ان يكون من اولى العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوى العلم بهم فى الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا طايعين وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لى ساجدين ومثله فى الفعل وكل فى فلك يسبحون وقول المص رحمه الله علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيهم ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل للمنع من القبايح الجايزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا • وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة فى الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر فى تعليل تخصيص ضمير العقلاء فى نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصينا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذى كثر التصرف فى الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه اللوم بالجمع بسبب زوال التعريف العلمى كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر فى نحو قلون وكرون • واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معلا باعلاله مصححا بتصحيحه كما بين فى التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذى تجرى عليه فى الجمع كعلامة الفعل وهى فى الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا فى الوصف واوا ان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواوين قبح قام رجل قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يكن فى غير الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذى يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر الا ان المصغر مخالف لساير الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها وانما لم يجز لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصرى فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا • اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل ورجلين فى دلالتهما على العدد والمعدود فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لم يذكر قبلها كالصفات الغالبة

وتفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعل عليه ما هو موصوف معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لم يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك ◦ واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيآن العلمية وقبول تا التانيث فالعلمية مختصة بالاسما لما دلنا وقبول تا التانيث تختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلا فعلان فعلى وما يستوى مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اعتبر في الصفات قبول التا لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتا لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتا نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التا ◦ وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسما الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجرا ويستوى مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين ◦ وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجله في الاسما فكل صفة لا تلحقها التا فكانها من قبيل الاسما فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلى وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله ◦ فما وجدت بنات بني نزار حلايل اسودينا واحمرينا ◦ وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بنا على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع وكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التا ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر البعض بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون كما يجي واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التا كندمانه وكذا سيفيانون لقولهم سيفيانه قال سيبويه لا يقولون ذلك ◦ وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا تلحقه التا فندمانه وسيفيانه كانهما من قبيل الشذوذ ◦ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التا ولما ندرت من بين الصفات التي يستوى مذكرها ومؤنثها عدوه حملا على صديقه وسكينه حملا على فقيره قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل الصفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوى مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجي فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدا المقدر بعد الفا ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فتخلو الجملة من ضمير

راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذوران الاول دخول الفا في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله ◦ وقايلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الغا الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة كقوله ◦ انك ان تصرع اخوك تصرع كما يجي في بابه ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزا خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفا راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر ◦ قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشي في نفسه مع غيره ولو قال مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيا قوله وتحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد تحذف النون للضرورة كما في المثنى او لتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورايهم نطف ◦ وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما في الشواذ انكم لذايقو العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله ◦ وحاتم الطاي وهاب المآى قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال ◦ زعمت تماضر انني اما امت ◦ يسدد ابينوها الاصاغر خلتي ◦ وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن افعل كاضحى وواحد اساه كما ان واحد ضحى ضحاة فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ◦ وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كاد في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجي افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون في قوله ◦ قد شربت الا الدهيدهينا ◦ قليصات وابيكرينا ◦ فهما جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون من غير العقلا والثاني كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولو لانه جمع ذو على غير لفظه ◦ ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى في قوله عز وجل كتاب مرقوم ◦ فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرف والقياس ان يقال في المنسوب اليها عليى ككرسي المنسوب الى كرس وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهي بمعنى الاماكن

المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم موضع
كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم • واما العقل فيجوز
ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو
الذي يُعلم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال • ومنها اهلون وشذوذه
لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل لذلك لانه بمعنى الانس واما مع عدم العقل في قوله
ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط دهلول وعرفاء جيئل • فانما جمعه بالواو والنون
مع عدم العقل لانه جعل الذيب والارقط والعرفاء بدل اهليه • ومنها عشرون الى تسعين
وقد مضت ومنها ارضون • وانما فتحت الرا لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه
قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة • ويجوز اسكان راء ارضون ومنها
ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو ومال فوصف ومنها
بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف
في الواحد ومنها قولهم • بلغت منى البلغين والذرحين بضم البا فيهما ولقيت منه
البرحين بضم البا وكسرها • وكذا العنكرين كلها بمعنى الدواهي والشدايد وقولهم
ليث عفرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم
انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يوف له تكسير من الاسم
الذي عوض من لامه تا التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوايل بعض تلك الجموع تنبيها على
انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء
سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم
الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما
الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمئين والفئين والرئين
ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره
ايضا كالثبين والاثابي في الثبة • ومما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرة ورقين
ولدة ولدين ومما قلب لامه كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا حتى يصير كالسنة
فيقال اصون وقنون ولو اعتبرت لامانها لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف
الياء مقصورين كالاعلون • وعلى هذا قال • ولكنني اريد به الذوينا • ولو اعتبر اللام
لقال الذوين كالاعلين • فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة
لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا لم يعتبرها في الجمع • ومما جاء هذا الجمع في الضعف
ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها • قيل قد جاء احرة
في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيدت الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي
وعلل النحاة جمع ما حذف لامه اوفاؤه هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا تحبرا بهذا الافضل
ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرون واوزون فلما لحقهما من الوهن

[الحاشية: قوله وعلى هذا اعلى غيرنا الذي]

في
بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم • وذلك ان حرف العلة قد تبدل من احد حرفي
التضعيف كما في تظنيت • وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف
القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر يجري فيه اعراب المكسر
فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال • ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا
وشيبننا مردا • قال • وماذا يدري الاقوام مني وقد جاوزت راس الاربعين وقال
عواتث الوشح صامتة البرين • وقال • وان لنا ابا حسن عليا ابٌ برٌّ ونحن له
بنين • وتلزمها الاضافة اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر كما مر في باب
العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب
شايع في الاختيار في هذا كما في الجموع القياسية مع العلمية • وحكى عن ابي عبيدة وابي
زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بيا
النسب فلما حذف يا النسب صار مقتوون كقلون • وقوله • متى كنا لامك
مقتوينا • الالف فيه بدل من التنوين وان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف
للاطلاق وحكا جميعا رجل مقتوون ورجلان مقتوون ورجال مقتوون قال ابو زيد
وكذا المراة والمراتين والنسا ولعل سبب تجرّيهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر
والمونث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع • وذلك من ثلاثة اوجه
كون النون معتقب الاعراب وحذف يا النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق
علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل
مقتى وجمع على مقتون كالاعلون لا على مقتوون • وانما قلنا ان واحد مقتو المحذوف
اليا كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان
كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه يا النسب • ويجوز ان يقال ان يا النسب
في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل
مقتويون واشعريون واعجميون • وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل اليا فيمن
جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك ايضا لتغييره عن صورة الجمع لفظا لما
ما عليه جمع السلامة • واعلم ان التذكير غالب للمونث كما تقدم في المثنى والجموع فيكفي
كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل
في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمونث والضبعان
الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعانان اخف منه مع ان بعض العرب
تقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه
الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة
معربة والتثنية والجمع للمعربات • واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان
وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره

كسيبويه • فالقياس ان يقال ذو سيبويه وذوو سيبويه • وكذا ذوا خمسة عشر وذوو
خمسة عشر • وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها ذوا تابط شرا • وذوو تابط شرا اتفاقا
وذوا تاثابت قرناها وذوات شابت قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامتا التثنية
والجمع • وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع على حد علمين ان تقول اذا لم تجعل نونهما معتقب
الاعراب نحو جاني مسلمين وذووا مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في
الاثنين الاثانين واضافة ذوو منصرفا ته ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة
والمبرد يجيز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بنا الجزء الثاني • وكذا يلزم
تجويزه في نحو خمسة عشر علما • واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في
بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبد
مناف وعبد و مناف واذا كان كنيته جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو
زيد ابوا الزيدين واباء الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى
واما جمع ابن كذا وذو وكذا علمين كانا او لا فان كانا لعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا وابنا كذا
واذوا كذا وان لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون
وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون او لم يات لمونثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع
على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات
القعدة الحاقا لغير العقلا في الجمع بالمونث على ما يجي كما مر من قولهم الايام مضين • وحكى
الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال • اذا ما بنو نعش
تصوبوا • كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله المؤنث ما لحق اخره الف وتا
وشرطه ان كان صفة وله مذكران يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان
لا يكون مجردا كحايض والا جمع مطلقا قوله والمونث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض
بنحو سلقاه لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح المذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل
على احاد مقصوده بحروف مفردة بتغير ما • وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن
قوله ليدل على ان معه اكثر منه • والاولى ان يقال انه ليس من الحد • وانما جلب له علامتان
ليكونا كزيادتي جمع المذكر • وانما خص الزيادة بالالف والتا لانه عرض فيه الجمعية وتانيث
غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة
وضاربة قوله شرطه ان يكون صفة الى اخره ينظر الى المونث اما ان يكون صفة او لا فان لم
يكن صفة قال المص رحمه الله جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس
بسديد لان الاسما المؤنثه بتاء مقدرة كقدر ونار وعقرب وعين من الاسما التي تانيثها
غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات •
والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا
يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسما المؤنثه الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة

وسلمى وخنسا او مقدرة كهند او ذو تا التانيث الظاهرة سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزة
او كغرفة ومنه قولك الاكرامات والحركات ونحوهما لان الواحد اكرامة ونحوه سالوحد
لا اكرام ونحو وجمع المجرد اكا م وكارج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات
والقتلات والاكار م كالضروب والقبول فكذا يقال ثلث اكرامات وتحريدات
بتجريد العدد من التاء وثلاثة اكارم وكارج اذا قصدت ثلثه انواع من الاكرام او ذو
الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء • واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع
بالواو والنون كالالفات والتاات الى اخرها • وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا وجمع
هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن
عرس وابن مقرض وذو القعده وذو الحجه كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعا
من الاسما • احدهما اسم جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات و
كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجي وعند الفرا هذا القسم
ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق
واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات
فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث
او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتا سوا كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات
او لا كضاربات وحبليات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف
والتا حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا
حمراوات وسكريات لما اجاز احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احديهما جاز اتفاقا وان
كقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة • وكذا كل فعلاء او فعلى سميت به غير المذكر
الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف
لم تجمع بالالف والتا سوا كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وساير ما يستوى
مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعه من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر
كحايض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التا فان ذا التا فيه معنى
الحدوث في الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المونث نحو يضربن فالحق
ذو التا ايضا علامة جمع المؤنث اي الالف والتا • واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم تجر
مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع التكسير نحو حوايض وحيض ومطافل واذا كان
صفة المؤنث المجرد عن العلامة سوا اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية
اصلية الحروف كالرجل والمراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتا لاستكراه
تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات • ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر
الذي لا يعقل سوا كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات اي
ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في

ابن اللبون وجمل ذو عشنون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل
كجميلات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر
جمع المؤنث لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان
المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه قوله ان كان صفة وله مذكر فان
يكون اي فهو ان يكون الضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزا في محل
خبر المبتدا ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا
فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التا كالحايض وان كان له مذكر فشرطه
ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا افعل وفعلى فعلان وجمع
الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثنيات شاذ ووجهه ان فعلا قياسه
لحاق التا في المؤنث كسيدة وميتة وخرج ايضا الوصف ذو التا التي يشترك فيه المذكر والمو
كربعة وعلامة ومعطاره ونحوها ولا يجوز لانه جمع بالالف والتا وتقول في جمع بنت وابنه
بنات ومن جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اي بنوة على حذف اللام
نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على
حذف نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التا على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفا ورد
اللام في جمعه بالالف والتا اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في سنة وضعة وذلك
لخفة الفتحة وجا بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجا منه ما لم يجمع لا بالواو والنون ولا
بالالف والتا استغنا بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وشفة واما مكسور الفا وترك الرد
فيه كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجا في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف
فيه وفتح التا حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل
توهم فا الجمع عوضا من اللام كالتا في الواحد كالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل
مؤنثا الواحد والالف قبلها اللام المردوده فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبو
قال ان تا الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر اذ المعنى في سمعت لغاتهم وانفروا ثباتا الجمع وحكى
الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه
مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذا فالبوان مذكر له
جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتا مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتا
وان كان المصنف رحمه الله يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء
مقدرا او ظاهر كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كحرة او معتل العين كبيضة
وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتا وان خلا من هذه الاشيا وجب فتح عينه كتمرات
والدعدات والتزم في جمع لحية لحيات بفتح العين لان في لحية لغتين فتح العين واسكانها
والفتح اكثر لحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التا في لحية لكونها صفة للمؤنث
ولا مذكر لها يقال شاة لحية اذا قل لبنها صار كالاسما في لزوم التا نحو جفنة وقصعة

واجاز المبرد اسكان عين لحيات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح
عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ هذا الاصل كما يقال
في جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا
لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة
اتت ذكر عودن لحشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في معتل اللام
نحو اخوات وجدوات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل
من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة
كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف
فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التا فقالوا اهلة قال واهلة ود قد
تبريت ودهم وابليتهم في الجهد جهدي ونايلي اي جماعة مستاهلة للود وقال
فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اهلات
ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات
وبيضات وقال اخو بيضات رايح متاوب وقرئ في الشواذ ثلاث عورات
وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضايها
الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف
والمعتل العين استثقالا وانما لم تنقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل الفا
لعروض الحركة في الجمع كما لم تنقلب واو خطوات المضموم ما قبلها بالعروض الضمة واما
فعلة بالضم كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع
الالف والتا كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الا
اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم عللوه بخفة الفتحة
على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه
اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت
اسما فان لم يكن اللام تا جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا
كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف لان نحو
عنق اكثر من نحو ابل فان كانت اللام يا نحو كلية لم تجز الاتباع اتفاقا للثقل واما
الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظ امهات
في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الها واصالته يجي في
التصريف واما فعلة بكسر الفا وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف
والتا الا بسكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا يا اما اصلية كبيعة
او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في
جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كطلحات وان

كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على
ما نص المبرد كشوان ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام يا كلحية جاز الفتح والاسكان واما
الاتباع فمنعه سيبويه لقله باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض
الكسر وقياسا على خطوات وان صح اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفرا
يمنع الضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفا صحيح العين اولا الا فيما
سمع كخطوات وعرفات قوله جمع التكسير الى جمع كثرة لاشك ان جمع السلامة بالواو والنون
تغييرا ما واحد ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيته بهما بناء مستانفا كالمفرد صار كلمة اخرى
بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشره ويكون المجموع الثاني غير المجموع
الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بنا الواحد ولهذا قال في حد الجمع
بتغيير ما فدخل فيه جمع السلامة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يغير
مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك ۰ واما التغيير في نحو تمرات
بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبعد حصول هذه التغييرات بعلل
سكون عينها لعرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف
التا في المجموع بالالف والتا بعد لحاقهما لاجتماع التاءين فجميعها من باب جمع السلامة
باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا يطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد
بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة فالواو جمع القلة
من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفرا فعلة لقولهم هم اكلة راس
اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس بشي اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل
راس لا من اطلاق فعلة ۰ ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقا ۰ وجمعا السلامة عندهم منها
ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشي اذ مشابهة شي لشي لفظا لا
تقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان رضي الله تعالى عنه
لما انشد قوله ۰ لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ۰ واسيافنا يقطرن من نجدة دما ۰ قللت
جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتا جمع قلة ۰ وقال ابن خروف جمعا
السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ۰ والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز
الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على ساير الجموع ان وجدت ۰ واعلم انه اذا لم يات للاسم الا
جمع القلة كارجل في الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصل
حروفه ولما لم يجمع الا جمعه كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة ۰ وقد يستعار
احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلاثة قروء مع وجود اقرا قوله المصدر اسم الحدث
الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قايما بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشيا يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي

اصل له ومأخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل اليه تبتيلا
ان تبتيلا لا يجري على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات
ويقال الصفة جارية على شي اي ذلك الشي صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او
موصول ۰ والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل
لكان هذا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال
البصريون يسمى مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر
نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل
بمعنى العادل ۰ واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعمل
قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل
على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان احدا لم يقدم بين
من الاخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على
ان وضع العامل قبل وضع المعمول ۰ وقال البصريون كل فرع يصاغ في اصل ينبغي ان يكون
فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه
كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان
الفعل على وجه احصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان
وسيبويه يسمي المصدر فعلا حدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه سمي مفعولا مطلقا
كما مر في بابه وقوله الجاري على الفعل احتراز من العالمية والقادرية قوله وهو من
الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا ۰ واستخرج استخراجا ۰ يرتقي ابنية مصادر
الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما في التصريف واما في غير الثلاثي فياتي قياسا كما
تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه
على فعلل فمصدره على فعللة ۰ ويجوز ايضا ان يركب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه
وهو ان يقال تنظر الى الماضي وتزيد قبل اخره الفا ۰ فان كان قبل الاخر في الماضي متحركا كسر
اوله فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال الى
وفي فعّل فعّال وان كان ثلاث متحركات كسرت الاولين كانفعال وافتعال واستفعال وافعلال
وافعيلال اذ اصل ماضيهما افعلل وافعيلل ۰ وتفعال ۰ وليس هذا بنا على ان المصدر مشتق
من الفعل بل لبيان كيفية مجي المصدر قياسا لمن تقوله سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر
فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل
واما فعّال في مصدر فاعل كقيتال فهو مخفف القياسي اذ اصله قيتال ولم يات في تفعلل
وتفاعل وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما الا خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل
قوله ويعمل عمل فعله الى نوعهان ۰ اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل

يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر ما يقع عليه وهو المتعدد ولبعضها من الآله

كالضرب لكن وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه فى وجوده

ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على انه يلزمه فى اللفظ ما يقتضى معنى ذلك اللفظ

معناه • الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها فى اللفظ

الالفاظ الدالة على محالها فتقول اذا قصدت تبيين زمان الحدث الذى هو احد الازمنة

الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذى يقوم به او زمانه الخاص منه غير الازمنة

الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذى هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد

تغيير حركاته وسكناته كضرب فى الضرب او بتغييرهما مع الحذف كاستخرج فى الاستخراج

او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة

معينا • ويقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدهما فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل

ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضى وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين

كاليوم والليلة والصبح والظهر والمسا ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآله او غير

ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقى لوازمه فيسمى تلك الصيغة فعلا

مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل

ذكر تبيين احد ازمنة الحدث الثلاثة معينا مع بعض لوازمه الآخر الاهم عند المتكلم ولما

امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يكن التنبيه بها على ساير اللوازم فى الاغلب

فجئ بما كان منها ذكره اهم بعدها • وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب ونضرب

ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا

للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد وانما

جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل لباقى اللوازم صيغة مشتركة

بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من ساير اللوازم ولهذا

كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم

من بين لوازم الحدث سواء تقدم على ساير اللوازم فى اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة

امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه

اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل

ان تقدم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم

على كل حال وفايدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع فى الكلام فقط وفايدة تقدمه

على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد

اى من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه من ساير ما تعلق به نحو زيدا ضربت

وبكرا او عمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت

بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا

بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ فى اللفظ • وانما وجب ذكر

المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق

الفعل ان لا يطلبه غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه

عمل فى غير المسند اليه من المفعولات التى لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا

وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل فى المسند اليه وغيره وغير

الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد

منها ايضا على المصدر الذى بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما • وذلك

لان طلب الفعل للمرفوع وضعى وطلبه للمنصوب تابع للوضعى كما بينا • واما طلب المصدر

واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعى ولا تابع للوضعى بل هو عقلى وقد طرا الوضع

العقلى وازال حكمه لان الواضع نظر فى المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم

يطلب اذن فى نظره لا فاعلا ولا مفعولا • وكذا اسم الفاعل فان لفظه فى نظره دال على الفاعل

فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه • وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه

الاسما ان لا تعمل فى الفاعل ولا فى المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة

اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر فى باب الاضافة فلزم

عملهما فى جميع المواضع عمل الفعل والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل

والاصل فى اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعى فجاز ان يتصل به غاية الاتصال

وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسم الفاعل والمفعول له لا

لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضمير كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل

يحتاج الى تقدير ان لم يلازم على الفعل ولا يلزم مخرج المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار فيه

واما اشتراط الحال او الاستقبال فى نصبه اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما

مر فى باب الاضافة • فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه

ان لا يعمل • قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة

لطالبهما وضعا اعنى الفعل فحرك ذاك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان يكن

ذلك الطلب لازما كما فى اسمى الفاعل والمفعول ولاذاك العمل واسم الفاعل والمفعول

يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من

من هذا فى باب الاضافة فليرجع اليه • واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير

حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذن تقديره

بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا ضربت ان ضربت • واما قولك

ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقة بل المفعول

المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل

لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما

اذا دخلت على الماضى فانه يبقى معها على معنى المضى لكنهم قدروه بان دون ما وكى وان كان فى الحال ايضا نحو ضربك الآن زيدا شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله قبل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصله لا يتقدم على الموصول كما مر فى باب الموصولات ❁ قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبى نحو اعجبنى ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبنى لان الفعل بين بعض الصله وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصله وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى عليه فيكون كالمذكور كما فى المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءه واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة قال بلغ معه السعى وفى نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا تلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رايحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمه ربك متعلق بمعنى النفى اى انتفى بنعمة الله وحمده منك الجنون ولا معنى لتعليقه بمجنون وكذا تقول انت لما اسلمت الا هينك بترك قيامى فاللام متعلقه بالنفى لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما فى قوله ❁ وما الحرب الا ما علمتم وذقتم ❁ وما هو عنها بالحديث المرجم ❁ اى ما حديثى عنها وكذا يجوز ان يكون العامل فى الظرف اعنى يومئذ فى قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبى على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات ❁ وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه معنى كما يضمر فى الصفة ❁ وقد ذكرنا وقد علل المصنف رحمه الله ترك الاضمار فى المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنى والا التبس ضماير المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يحل من ان يؤتى فيه بعلامتى التثنيه والجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهه فتثنية احدهما وجمعه تثنية الآخر وجمعه ❁ ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المصنف رحمه الله انما ذلك لان التزامه كان يؤدى

الى الاضمار فيه اذا كان لغايب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهه ❁ ولقايل ان يمنع القياس لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث الفعل لانه محله الذى يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جايزة فى المصدر دون اسم الفاعل ويجى الكلام فيه فى اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذا كالجزء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجى تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبنى ضرب زيد الكريم او لمجى الفاعل بعده صريحا كقوله ❁ امن رسم دار مربع ومصيف ❁ لعينيك من ماء الشؤون وكيف ❁ او بقرينة معنويه نحو اعجبنى اكل الخبز ❁ ويجوز ان يؤول بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنويه نحو اعجبنى اكل خبز اى ان يؤكل خبز اى ان تابع مرفوع نحو يعجبنى اكل الخبز النقى واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التى فى الصفة المشبهه فلم تضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجى لمشابهة الفعل ❁ قيل ولم يات فى القران شئ من المصادر المعرفه باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر الى ان يجهر على البنا للفاعل والاستثنا متصل ويجوز ان يقال اذا التقدير ان يجهر على البنا للمفعول فيكون الاستثنا منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ❁ ضعيف النكاية اعداءه ❁ يخال الفرار يراخى الاجل ❁ وقوله ❁ لقد علمت اولى المغيرة اننى ❁ كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا ❁ فينبغى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضربك زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستحالة الاسمية فيه وقال فى قوله اعداءه اى فى اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه ❁ بعض المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا الى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جايزا الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجى الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه وجهان ❁ اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر فى باب المفعول المطلق فلم

ينتصب بلى يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر ● وانما يقال انه بدل من الفعل
مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع
بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر
لكونه كالقايم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا بالمصدر عمل في المفعو[ل]
لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه
وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافى بل العامل هو ذلك
المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو
المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص رحمه الله وان لم يكن الفعل حذف لازما كما
فى ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة
ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جايزا فيه خلاف هل هو العامل او
الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقايم مقامه
حقيقة بل هو كالقايم مقامه كما ذكرنا والتصغير منع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل
والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الافعال ومن ثم تعزل الوصف
ثلاثتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة
فى ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ وهو الارجح الظاهر كما مر
فى باب الاستثنا وحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمى فى الصفة قال لان الصفة
هى الموصوف فى المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة فى التاكيد وكذا
وعطف البيان بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل فى الاول عنده و
فى عطف النسق قال الاندلسى الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل
وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا
من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة ● وهذا الذى ذكره
سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه
اعرابا والظاهر حركة بناء كما فى يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله
طلب المعقب حقه المظلوم ● انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه اى غلبه المظلوم
بالحق ● ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا فى اوله
ميم كالمقتل والمستخرج ● والثانى اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله ●
اكفرا بعد رد الموت عنى ● وبعد عطايك المائة الرتاعا ● اى اعطايك والعطا
فى الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اى غاير بمعنى اسم
المفعول كقوله ● دار لسعدى اذه من هواكا ● فيستوى فيه المذكر والمونث والمجموع
اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا بحذف فى المضاف اى ماء ذو غور
ومن ذوات هواك وفى التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكماله

اتصافه به قوله اسم الفاعل الى ما قبل الاخر ● قوله ما اشتق من فعل اى مصدر وذلك
على ما تقدم ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا ● والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب
ويضرب وان كان مذهب السيرافى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل
مشتق من المصدر ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقايم هو الحدث قوله لمن قام
الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب ويخرج
بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل
جميع اسما الفاعلين نحو زيد يقابل عمرو ● وانا متقرب من فلان او متبعد منه ونجتمع معه فان
هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث
ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول فى حسن حاسن الآن او غدا قال جل ذكره فى ضيق وضايق به
صدرك وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل
اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار
فيها عارض ووضعها على الحدوث كما فى قولك الله عالم وكاين ابدا وزيد صايم النهار قايم
الليل قوله الثلاثى المجرد اى غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المص وبه سمى اى بلفظ الفاعل
الذى هو وزن اسم الفاعل الثلاثى لكثرة الثلاثى جعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل
والمستفعل وفيما قال نظر لانه ليس المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم
الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشى ولم يات المفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل الشى حتى يقال اسم
المفعل بلى لو قالوا انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل فالمنكسر والمتدحرج والجاهل
والضامر لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقايم والقاعد والمخرج والمستخرج
لكان شيا ● قوله وفى غير الثلاثى يشمل الثلاثى ذا الزيادة والرباعى المجرد والملحق بالرباعى ومشبهه
الرباعى فيكون للجميع بوزن مضارعه المبنى للفاعل بميم مضمومة فى موضع حرف المضارعة وكسر ما
قبل الآخر وان لم يكن فى المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين
او نضم عينه اتباعا للميم قال فى منتن منتن ومنتن ● وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب
فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض
التاويلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها فى نحو اسهب فهو مسهب واحصن
فهو محصن والجا اى افلس فهو ملفج قالوا وقد جا فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق
وعيشة راضية اى رضية والاولى ان يكونا على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذى
بمعنى النسب مما لا فعل له كلابن بل يجوز ايضا كونه مما جا منه الفعل فلتشترك النسب واسم
الفاعل فى اللفظ ● وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا
اى آتيا ● والاولى انه من اتيت الامر اى فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا قوله ويعمل
عمل فعله الى استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل فى المفعول لا فى الفاعل

كما ذكرنا فى باب الاضافة لانه لا يحتاج فى الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزما
ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى تشابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه
مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه • اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا
ومعنى لا يجوز ان يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف
وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما قايما بها كما فى اسم الفاعل او واقعا عليها
كما فى اسم المفعول والذات التى حالها كذا لا تقتضى لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقوّيهما
بذكرهما وصفا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث
الذى اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع
والزمان فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها فل واما وقوعهما
بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفى الاستفهام وحرف النفى ولعنى بصاحبه المبتدا اما فى الحال نحو زيد
ضارب اخواه او فى الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب
غلاماه والموصوف نحو جانى رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جانى زيد راكبا جملا وقال ابن مالك
وهو حال كونه خبرا للمبتدا او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما
فى الحال لان الحال بجيئه جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا قليل وهو
الذى يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة • واما الاولى كما قال الجزولى حرف الاستفهام او حرف
النفى ليشتمل هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا
وان قايم ابواك وقد يكون النفى غير ظاهر بل مؤول به نحو انما قايم الزيدان اى ما قايم الا الزيد
ويقدر الاستفهام نحو قايم الزيدان ام قاعدان والاحسن تجوز عمله من غير اعتماد على شى من الاشيا
المذكورة نحو قايم الزيدان كما مرّ فى باب المبتدا قوله وان كان للماضى وجبت الاضافة معنى
يعنى يجب ان يضاف الى ما يجى بعده ما يكون فى المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته
معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع معه
ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالشرط لانه
يكفيهما رايحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائى ان يعمل بمعنى الماضى كما يعمل بمعنى الحال
والاستقبال سوا • وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما قال تعالى
جاعل الليل سكنا • قال السيرافى الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة
حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى فى الاعمال بما فى اسم الفاعل
بمعنى الماضى من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم
يوجد عاملا فى المفعول الاول فى موضع من المواضع مع كثرة دوره فى الكلام وقال ابو على
وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قيل
وما اعطى قال درهما اى اعطاه درهما كقوله فى الفاعل ليبك يزيد ضارع • قال
الاندلسى ردا على الفارسى لا يستقيم ذلك فى مثل هذا ظان زيد امس قايما للزوم حذف

احد مفعولى ظان وللفارسى ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجى فى
افعال القلوب • ويضعف مذهب السيرافى قولهم هذا ضارب زيد امس وعمروا اذ
لا اضطرار ههنا الى نصب عمروا لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال
الكسائى فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية • قال الاندلسى
معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن ولا يريدون به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الان على ما يلفظ
به كما فى قوله • دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية الحال حكاية المعانى الكاينة حينئذ لا
الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع
حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبيا الله من قبل • وانما يفعل هذا فى
الفعل الماضى المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ
السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان تكون اضافته معنوية تتعرف اذا
اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه
فى باب الاضافة قوله فان دخل اللام الجميع اى عمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال وقال ابو
على فى كتاب الشعر والرمانى ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب
زيدا امس ولم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه المضى ولعل ذلك لان المجرد من اللام
لم يكن يعمل بمعنى الماضى فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقة
بل هو فعل فى صورة الاسم كما تكرر ذكره • ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح
سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى
الماضى فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد
وغيره عمله بمعنى الماضى والحال والاستقبال واستدلوا بقوله •
فبت الهم يغشانى طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا • ويحتمل انتصاب غدا
برحلة وبين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا
والظرف يكفيه رايحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه فى الحقيقة فعلا وقال
الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضى تشبيها للمنصوب بالمفعول لا انه مفعول به كما فى
زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازنى ان انتصاب المنصوب بعده بفعل
مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مرّ فى الموصولات فليس ذو اللام
فى الحقيقة عنده فعلا • واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به
بانفسهما ان يعمدا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبنى ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما
للفعل كما يجوز ان يعمد الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرويا تعبرون
وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص اللا
لتعلق الفعل بالمفعول وعمدما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالبا نحو انا عالم به

لجواز زيادتها مع افعالها ايضا ان شا الله تعالى قوله وما وضع منه الى مثله ابنية المبالغة
العامله اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلاثة مما حول اليها اسما الفاعلين التى من الثلاثى
عند قصد المبالغة قال • يا لزرام وشحواى مقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا
ومن كلامهم انه لمنحار بوائكها اى سمانها • وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها •
اذا عدموا زادا فانك عاقر • وربما بنى فعّال ومفعال وفعول من افعل نحو حسّاس ودرّاك
من احس وادرك وقال • شمّ مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم
جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعل او فعل عمل ايضا وانشد •
حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم • فكليل مبالغة كال معنى البرق
وشآها اى ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف لشآها ولو
كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رايحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل
فموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك ففعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال
بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله • حذر امورا ما تخاف
وآمن ما ليس منجيه من الاقدار • ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقى ان
سيبويه سالنى عن شاهد فى تعدى فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما
حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف فى انهما لا ينصبان اذ كلامنا
فى ابنية المبالغة لا فى الصفات المشبهه وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذا
اليم على راى وقوله • امن ريحانة الداعى السميع يؤرقنى واصحابى هجوع • واما الفعيل
بمعنى المفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا • وعند الكوفيين لا تعمل شئ
من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب
فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظى لجبر المبالغة
فى المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة
المشبهه فى مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط
فى الصفة المشبهه وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل والابيات المنشده
ظاهرة فى كونها للاطلاق المفيد للاستمرار وتعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا
قال • ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر • وتقديم منصوب ابنية المبالغة
عليها جائز كما فى اسم الفاعل ومنعه الفرا لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله
المثنى والمجموع مثله اى يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهره لبقا صيغة
الواحد التى بها كان اسم الفاعل تشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال •
ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون
مع العمل والتعريف تخفيفا يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله • الحافظوا عورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف • وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصله بنصب المفعول

فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت فى الموصول فى قوله • ابنى كليب ان عمى اللذا
قتلا الملوك وفككا الاغلالا • وقال • وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم
كل القوم يا ام خالد • واما حذف النون مع الجر كالضاربوا زيد فللاضافه ويشترط
فى عمل اسمى الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه
عن تاويله بالفعل ولم يخرجه التثنيه والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على
المثنى والمجموع وليس بشئ لما ذكرنا واما قولهم • انا مرتحل فسويئر فرسخا • فانما جاز لكون
المعمول ظرفا ويكفيه رايحة الفعل • واعلم انه قد جاء فى الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف
الى مفعوله عنه بظرف قال • وكرار خلف المحجرين جواده • اذا لم يحام دون انثى خليلها •
اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو وكما جاء فى الشذوذ نحو قوله
تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا
ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل
يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق
المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان
بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى ومنهم هنا الخلاف فى ان
النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير
اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل المقدر الظاهر انشد سيبويه •
هل انت باعث دينار لحاجتنا • او عبد رب اخا عون بن مخراق • قوله اسم المفعول
ما اشتق الى غلامه درهما قوله وقع عليه اوجرى مجرى الموضوع عليه ليدخل نحو اوجدت
ضربا فهو موجد وعلمت عدم جروحك فهو معلوم وسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول
فى الحقيقه هو المصدر اذ المراد المفعول به الضرب الفعل اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف
الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله وكان
قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب
لكنهم لما ادّاهم حذف الهمزة فى باب افعل اى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا
الثلاثى لما ثبت التغيير فى اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات
كمضارعه لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركات فى اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو
ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه فى موضع الزيادة وفى
غير الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو
مستثقل قليل كعفرود ومكمول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور
كالجارى على الفعل لان ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم الناشئ من الاشباع كقوله •
ادنو فانظور • وصيغته من جميع الثلاثى على وزن مفعول ومن غير الثلاثى على وزن
اسم الفاعل منه الا فى فتح ما قبل الاخر لانه كذلك فى مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع

ليوافق صح

المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف اى جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل
والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اى المضارع المبني للمفعول كحال
اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه ونحو في الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا يحتاج في
عمل الرفع الى شرط زمان كما يبين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط
الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه
كما في اسم الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب
المفعول به وان كان لازما فان لم يعد بحرف جر لم يجز بنا اسم المفعول منه كما لم يجز بنا الفعل
المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما يقال ذهب وان تعدى
الى المجرور جاز بنا اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه
وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها
وهو المرمي هو السهم ومنه قولهم اسم المفعول اى اسم المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا
وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الامع الحرف نحو سرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه
وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا نقول في ضرب ضرب شديد
ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سوا كان مفعولا
ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا نحو زيد يعطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته
غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سوا كان المضاف اليه
فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين رضي الله تعالى عنه قتيل الطف
اخزى الله قاتليه قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم
المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اى
الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل واللازم كقايم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به
لا على معنى الثبوت ويخرج عنه نحو ضامر وشارب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل
للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل
كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة
للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة
ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سوا كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن
لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت
بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصصه
ببعضها كما تقول كان حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس

وضعيا قوله وصيغتها مخالفة الى نعلها صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم
الفاعل واسم المفعول ويجي في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة
قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم توازن
صيغها الفعل ولا دلت على الحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى
كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو
مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب
بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق من الاخر
كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة يثنى ويجمع ويؤنث كما ان اسم
الفاعل صيغه يثنى ويجمع ويؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون
معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنيتها وجمعها وتانيثها
كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك
لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون ضاربة مع عمل افعل عمل ساير الصفات المشبهة
فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني
من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طايل اى ذو طول اى ذو غلبة بالطول فاطول
منك بمعنى طايل المبني من باب المغالبة لا في معنى الحدوث كما ذكرت في ساير الصفات المشبهة
قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل
ثم ان الذي وردت منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تقديمه الى المفعول بنفسه
او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم
او انا اطول للقوم كما تقول انا طايل القوم وانا طايل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب
لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى منعوله المغلوب الا بمن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من
باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اى ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة
في الطول من مبدا القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من
المبالغة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص رحمه الله لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فايدتها تعمل
عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فايدته ويقوم مقامه فان قيل فعل
المغالبة تفيد فايدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل نعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنة
الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشيا الخمسة فلا بد منه
كما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفهما قوله وتقسيم مسايلها الى مثل الصفة في
ذلك اعلم ان الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم تقسمها
بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت
والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا

او مع اللام او مجردا عنها وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفه باللام مع الثلاثة
من اقسام المعمول والصفه المجرده مع تلك الثلاثه ثم المعمول في كل واحد من الاقسام السته اما مرفوع
او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر لان السته صارت مضروبة في الثلاثه وتفصيلها بالتمثيل
حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة
مع تجرد الصفه عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل
الثماني عشرة ممتنعان بالاتفاق احدهما الصفه باللام مضاف الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن
وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك
وانما قلنا بعدم حصول الخفه لان الخفه تحصل في اضافة الصفة المشبهه اما بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفه او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام
والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفه كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه
ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف الضمير في وجهه
باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في
الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف والثانية من الممتنعتين
ان تكون الصفه باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه ووجه غلام وانما
امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية
غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضه فاذا لم يكن مثلها في جواز تعريف المضاف
والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف
وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك
زيادة على القدر المحتاج اليه وليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني
حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في
الصفه والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين منها
ابن بابشاد مستند لا يبلغ العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد انه اضيف الحسن
الى الوجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في المحضه وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف
الصفه الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا
اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى
لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن
فكانك اضفت حسن الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضه

ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد
سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ   اقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في
معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعهما بما حولهما كقوله
روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى رانفتين فكانه
قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن
الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع
الذي اصابه الدخان اكثر فاسفل الجارتين ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب
اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسالتان اخريان قبيحتان عند
النحاة فاستحسنهما المصنف رحمه الله وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه
استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهه اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليصير
في صورة المفعول فلا تستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفه الى
مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك
زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة
في المحضة وهي اصل لغير المحضه فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفه الناصبه غير
المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد
نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفه اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن
وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان
القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته
لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه
او لا عاية الظهور فيتبين في المجرور انه كان قبله منصوبا قال   انعتها اني من نعاتها
كوم الذرى وادقة سراتها   ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسالتان الحسن وجهه و
حسن وجهه برفع المعمول فيهما وهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل
في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفه فاذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفه اذ ليس
في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنتان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن
وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس
فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا
وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو
تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغه
المعنويه واما حسن انجرار الوجه مع اللام فلان في حسن الوجه تخفيفين احدهما في الصفة
والآخر في معمولها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا في المعمول وفيهما معا تعريف الوجه

باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه فايدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على استتار الضمير فيهما الى الصفه قولك هند حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا تاتي هذه العلامه في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في الندرة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز استتار الصفه الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سوا كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى لتحسين الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان تجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه • فان قيل اليس تدل الصفه في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي مهزول الفصيل • ثم قال الجزولي نابا والعقور كلبا • ومسائله لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع مسايل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعه وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفه من عايد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اي وجه منه والوجه منه قال ابو علي رحمه الله الوجه ووجه بدلان من الضمير المستحق في الصفة فالله في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب • وهذا اغسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله •

لحا في لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعليه كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسالتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستكثار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطية للجر وهو حسن كما مر • واما استكثار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقه لا على التمييز • وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر بابه وثلاث مسايل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جايزة في السعه بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه نحو وجهه كما مر ومسالتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشرة مسالة • ولنا ان نعلل استقباح الثلاث القبيحة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب كما ذكرنا من الامرين اعني جريهما على المسبب

واستلزامها لصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضله لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستحق فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر مثله لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا لانه انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على السبب لانك لم تضمن فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفه عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه كان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذا لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيما كذا امتناعه قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح عنده مبنية على الضمير مهد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لبروزه نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم يرفع ظاهرا فيؤنث لتانيث الضمير ويثنى ويجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل يؤنث لتانيث الفاعل ويفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت • ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه مضافا الى المعرف بها او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وكذا الوزدت • وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه اي غلامه وكذا الوزدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله • رحب قطاب الجب منها • ورجل حسن وجه تصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافه نحو برجل حسن وجه غلام وحسن وجه اي غلام وكذا الوزدت قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين الى اخره يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم احوه عمرا كريما تقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشائخ النسب او في اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او المضارع او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجي في كل واحد منهما الثماني عشرة مسالة وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهه سواء فلا يجوز زيد نايم ابا

ولا قايم من العم ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الأخ هذا واما اذا كانا متعلقين
نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المعمول لم يجز نصب
الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين
فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا فامن التباس المنصوب
او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابى على على نصب الفاعل وجره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه
غيره وقد يجرى بعض الاسما الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اى حسن الوجه فيجرى
فيه المسايل المذكوره وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة فى الاجنبى كما تعمل اسما الفاعل والمفعول
بل تعمل فى السبب فقط وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل فى غير السبب اذا كان فى معمول آخر
لها ضمير صاحبها نحو برجل طيب فى داره نومه وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو حسن
الزيدان وما قبيح الزيدون فانها لا صاحب لها ههنا حتى تعمل فى سببه واما نحو ما زيد فا
الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية
التى هى سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان
الضمير الذى اضيف وجه اليه راجع الى جاريته التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل فاتن
حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قايم
غلامان الا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونا مصطلاهما كما مر قوله اسم التفضيل
ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله
بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اى من الفعل المشتق منه لانتقض بنحو طا
اى زايد فى الطول على غيره والاولى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى
فى الفعل المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه ان يبنى الى واشعل شرط افعل التفضيل
ان يبنى من ثلاثى مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفى متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه
فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اى اكلهما
من الحنك واول شاذ وكذا قولهم آبل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قاله سيبويه
وقال الجوهرى أبل يأبل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام لمصلحة الابل وهو افرس
من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احترازا من الافعال الناقصة
ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان
دون الحدث كما توهم بعضهم وافعل موضوع التفضيل من الحدث والحق انها دالة على الحدث
ايضا كما سيجى فى بابها ان شاء الله تعالى فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير
منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى قولنا غير لازم للنفى احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال
هو انبس منك لئلا يصير مستعملا فى الاثبات فان قيل فعل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفى الحدث
الذى هو التكلم ونبس موضوع له بل لنفى الفضل فى التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم

وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال
للشمس اليوم اغرب منها امس ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعمى والعور
قوله ثلاثى احتراز عن الرباعى نحو دحرج قوله مجردا احتراز عن ثلاثى ذى زايد نحو اخرج وعلم
وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اى لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا
كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما اذا اردت بناءه من غير حذف شىء منه فواضح الاستحالة
لان افعل ثلاثى فزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس
المعنى اذ لو قلت من دحرج أدحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت فى اخرج اخرج بحذف
الهمزة لا لتبس باخرج من الخروج وكذا فى غيره من المتشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل
الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله وليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثى قوله
لان منهما افعل لغيره انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لاندجاء منها افعل من غير اعتبار
الزيادة على غير فلو بنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على انه
للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الازيد فى السواد وهذا التعليل انما يتم اذا اسر بان
افعل مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغى ان يقال
من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واعمى واعجم وانوك مع ان بعضها يجى منها افعل
افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقا وارعن ورعنا واهوج وهوجا واخرق وخرقا واعجم
وعجما وانوك ونوكا فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل
التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان ماتى افعالها على افعل وافعال
كابيض واسود واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثى عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب
فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا
من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما حملا على احول واعور وما لم يجى منه افعل ولا افعال
كالبخر والفقم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى
والبواقى محمولة على القسمين فى الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظى السواد
والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بنى اباض وقال
اسود فى عينى من الظلم وهما عند البصريين شاذ ان قوله فان قصد غيره يعنى قصد التفضيل
من معانى الاشيا التى يتعذر بناء افعل التفضيل منها وهى ذو الزيادة والرباعى والالوان والعيوب
الظاهرة بنى افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذى
يقصده ثم يوتى بمصادر تلك الافعال التى امتنع بناء افعل منها فنصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز
عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند
سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة وتؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم

للدينار واو لامهم للمعروف وانا اكرم لى من فلان ونحوه قلة التغيير لانك تحذف الهمزة وترده
الى الثلاثى ثم تبنى منه افعل التفضيل فتحلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعى
مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بنا افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كانتعل
واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وبناؤه
للفاعل معنى قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره فى الفعل كاضرب اى ضارب اكثر ضربا
من ساير الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من ساير المضروبين وانما كان
القياس فى الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه
لاطراده • واما ساير الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله
فى احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه فى الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل
فى الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا فى الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة فى
المفعول لنفى اسم الفاعل مع انه اكثر عريا من معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه
حقيقة • وقد استعملوا فى المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اى اكثر معذورية
ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى فى قول سيبويه وهم بشانه اعنى قوله ويستعمل
على احد ثلثة اوجه الى الا ان تعلم • اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة
فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخلو عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشى على
غيره ومع من والاضافة بذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار
باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا فى اللام العهدية فى بابها فيكون اللام اشارة
الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى ذلك الافضل
اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد • فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام فى افعل التفضيل فى موضع
من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر
المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا
كما يقال انه اسن ام انا فيجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذى سمك
السماء بنى لنا بيتا • دعايمه اعز واطول • وقوله • ستعلم اينا للموت ادنى اذا دنيت
الى الاسل الحرارا • ويجوز ان يقال فى مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر
كل شى واعزه عامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما
جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين هنالك • ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اى
اكبر من كل شى ويقل الحذف فى غير الخبر نحو جاءنى رجل افضل فى جواب من قال ما جاءك
رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه
ايضا اكثر وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان لان كل واحد منها يغنى عن الاخر فى افادة ذكر
المفضول كما ذكرنا ولا فايدة فى واحد منها الا ذاك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله
ولست بالاكثر منهم حصى • وانما العزة للكاثر • فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض

اى لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا ازيد شخصا من قريش افضل من عيسى
فقال محمد الافضل من قريش اى افضل من عيسى من بين قريش • ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن
تفضيلية كما فى قوله • ورثت مهلهلا والخير منه • زهيرا نعم ذخر الذاخرينا • ويجوز
فى البيتين على ما قيل ان تقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اى بالاكثر اكثر منهم
والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا
عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر
بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا
فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور من التفضيلية من مشاركة المفضل فى المعنى
اما تحقيقا كما فى زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول على رضى الله تعالى عنه لان اصوم يوما
من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون
من رمضان محبوب عند المخالف فقدره رضى الله تعالى عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم
شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندى ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه
وقال رضى الله تعالى عنه • اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى فى اعتقادهم فى ان فيهم خيرا وابدلهم
بى شرا منى اى فى اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه رضى الله تعالى عنه شر ومثله قوله تعالى
اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال
فى التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس
المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما فى شى معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم
انا اكثر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر بل
والمخاطب على القول • بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل
من المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثل ما فى قولك بنت منه
تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك
اى باين من ان اضربك من فرط عزتك على • وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلق بافعل
التفضيل يقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز فى
الفضل عن مرتبته فمن فيما يجى فيه كالتفضيلية الا فى معنى التفضيل ومنه قول على رضى الله عنه
ولهى فيما تعدك من نزول البلا بجسمك • والنقص فى فوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او
تغرك اى هى متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب • ويجب ان يلى من التفضيلية افعل لانها
من تمام معناه او يلى معموله قال • فانا رايناء العرض احوج ساعة • الى الصون من ريط يمان مسهم
وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هى احسن لو انصفت من الشمس • وقد تتقدم عليه فى
الشعر كقوله • واستنزل الزبا قسرا وهى من عقاب لوح الجو اعلى منتمى • ويلزم ذلك اذا
كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا
اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان

اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره • فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه
بمرضى لانه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه
وكيف يكون بذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وقول المص رحمه الله فى دفع هذه
الشبهه ان زيدا لم يذكر فى الناس فى قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض
التشريك معهم فى اصل الفضل ليس بشئ لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض الى واسطة لان لفظ
افعل يكفى من هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان افعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة
فيه اذ الزيادة باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شئ آخر • والاولى فى تعليل دخوله فى جملة
المضاف اليه ما مر فى باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا فى الشرح ان لافعل جهتين الى
آخر الكلام فقد مضى الكلام فيه فى باب الحال • قوله • الثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى يقصد
تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده • وانما تضيفه الى شئ لمجرد التخصيص
والتوضيح كما تضيف ساير الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا يفضل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه
وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن
عدد اخوة يوسف لم تجعله عدة فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بنى يعقوب وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او
مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم
قوله ويجوز فى الاول الافراد الى آخره يعنى اول معنيى المضاف • اعلم ان الاصل فى افعل التفضيل
ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيليه لانه يصوغه على هذه الصيغه المفيده لهذا المعنى
يعدى الى المفعول بمن الابتدائيه كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه فى هذه الصيغه
من الوصف كاحمر والاسم كافكل فى بدء النطق بمن التفضيليه فصارت كانها من تمام الكلمه فلهذا
لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية
وجمعا وتانيثا بل يلزم فى الاحوال صيغه المفرد المذكر نحو زيدا او الزيدان او الزيدون او الهند
او الهندان او الهندات افعل من كذا اذ لو ثنى او جمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه
قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل
المصاحب لمن فى لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله فى كون المفضول مذكورا بعده مجرورا
ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع المضاف كما بين فى باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث
المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضوله
الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من فى احدهما دون الآخر فجاز
اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التى ذكرنا وجاز ايضا تثنيته وجمعه
وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف • وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب

اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله فى
ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا • واما اذا قصدت بالمضاف المعنى
الثانى فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول • وكذا ذو اللام لا تشابه المصاحب
لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما
لصاحبهما • وقيل انما لم تتصرف فى الذى بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير
المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلهذا ابنيتان
من اصل واحد كما يجئ فى افعل التعجب • واما ذو اللام المضاف بالمعنى الثانى فلما لم يكن فيهما
علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل
التعجب الفعلى مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب
الاسميه فلم يمتنعا من التصرف • واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة
التى هى من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان
تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحباله اى لعلم التفضيل • واعلم انه يجوز استعمال
افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة
قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح قال   فتحتم يا آل زيد نفرا الام قوم اصغرا
واكبرا • اى صغيرا وكبيرا • وقال الآخر • ملوك عظام من ملوك اعاظم •
ويقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل فيه ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ
اهون عليه تعالى من شئ وما كان لهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له
مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين انه افعل
ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا التركيب
الا فى اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله اوأل من وأل اى نجا لان النجاة فى السبق وقيل
اصله أأول من آل اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد
فقلبتا الهمزة فى الوجهين واوا قلبا شاذا • وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة
الى موضع الفاء • وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف
افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا • واما قولهم اولة واولتان فى كلام
العوام وليس بصحيح • وانما لم قلب واو اول همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو
اواصل على ما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى • وعند من قال هو من وأل اصل أولى وولى
قلبت الواو همزة كما فى اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما فى اومن • ولهذا رجع
الى اصل الهمزة فى مرآه • قالون عادا الولى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها
فزال اجتماع الهمزتين فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول فى تصريفه الاول الاولان
الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول فى الاستعمال زيد اول من غيره وهو
اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشبعا من شئ مستعمل على القول الصحيح لا اما استعمل منه

فعل كاحسن ولانما استعمل منه اسم كاحنك حتى فيه معنى الوصفية اذ هى انما يظهر باعتبار المشتق منه كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره • وانما يظهر وصفيته اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اشتق فصار مثل مررت برجل اسد اى جرى فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل واندع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول على رضى الله تعالى عنه احمده اولا بادئا ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا • ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان هو ولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادرى وانى لاوجل • على اينا تعدو المنية اول • اى اول اوقات عدوها ويقال ما لقيته مذ عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل • حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك وفى تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشئ اسبق اجزائه بمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالى او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان بحذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اى عام كائن فى زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله • ولا ناعب الا ببين غرابها • وقوله تعالى فاصدق واكون من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يجاوز ذلك اما آخر فعدا محى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال • فى سعى دنيا طال ما قد مدت • وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا • وانما جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل منهما واما حسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوى فى قوله • ولا تجزون من حسن بسوءى ولا تجزون من غلظ بلين • فليسا تانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى

قوله ولا يعمل فى مظهر الا فى مثل ما رايت رجلا • اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم فى الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر فى لاعرف الاشهر الا بشروط كما يجى وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا

ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل • وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه • واما لان نصب ذلك فى الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرفوعا ولا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التى تجى وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذى كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربى لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك فى افعل التفضيل لضعفه وان كان المفعول لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالبا نحو انا اعلم به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت فى مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه بحرف الجر تعدى اليه الا فعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالنشاب ويتعدى الى اول مفعولى باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما فى البابين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرفى جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك درت فى البلد فى يوم الجمعة جاز وقولك اقمت فى العراق فى بغداد او فى رمضان فى الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو جاز • وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثانى مفعولى افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر فى باب علمت • فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت احصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض يعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هو احب الى واشهى الى واعجب الى وابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تعدى الى المبغض والمحب بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسى ويتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل مصوغة على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برايحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشى الى اخره

هذه شروط رفع الافعل لفاعله الظاهر قياسا بلا ضعف قوله لشئ هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اي افعل في المعنى لمسبب اي لمتعلق ذلك الشئ لا والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب واحسن في مثال المتعلق رجلا وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفه لمسبب اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اي هو اذا اعتبرت الاول مفضل واذا اعتبرت غيره ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين الرجال • وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظه رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حال لان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله في نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشئ اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المصـ رحمه الله انما لم يعمل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل ولاسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها يطرد في جميع افعل التفضيل فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتدا فيكون الكحل مبتداء كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوى نحو زيدا كان عمرو ضاربا وعنى ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا واحسن خبر فله به تعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفرا ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند

جميع

سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني جوازه لكن في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسالة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتدا لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ في الوصف زايدا عليه من ذلك الوصف في حال واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد وقولك كوادي السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسميه ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بما قبله بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير ما قل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف لمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت وقاية الله السارين وهو ظرف للخوف وهو بمعنى المفعول كما وواحد قوله تاية اي تلبثا وتوقعا وهو تفعله من تركيب ابي يحيى يقال تاتي اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل

الى احسن توبه واقل ما ته ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب
منهم بوادى السباع كقوله صلى الله عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة
ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب من وادى السباع ثم قسم الاسما والحمد لله
رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى فى نفسه الى التانيث الساكنة قوله فى نفسه يخرج الحرف
قوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على
طرد حد الاسم اى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض باب الصبوح واسم الفاعل العامل
فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اى على قولنا
كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد
حد الفعل اى قولنا كل فعل فهو غير مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم فى حد الاسم وانما
اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع فى الماضى ومع التعليل فى المضارع
واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم
التضييق فى الحال يقال نفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف
الفاء فيقال سو وقد يقال سى بقلب الواو ياء وقد تحذف الواو وتسكن الفاء التى كان تحريكها للساكنين
وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما
موضوعين للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم
فى الاسما كما ذكرنا انهم وفوا الاسما لاصالتها فى الاعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته
على الاسما فى الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يحرك بشى بدل الجر فبقى مجزوما
اى ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن كون ادعا المضارع المسمى مجزوما مبنيا على
السكون لان عمل ما سمى جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت
او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة الاخر ومن ثم لا نطلب العلة للبنا على السكون وانما سمى العامل
عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان نحو لم يغزو لم
يرم ولم يخش كاغزو وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبنى
وذلك لانك تحذف فى الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا توهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا
للبنا اى حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال
محل الاعراب اى الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجى ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب
ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغييره اخر الكلمة عما هو
اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة
اى السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا
لنقله اخر المضارع من الرفع الذى هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون
وذلك لان عامل الرفع فى المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما
وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثرا للجازم ومنسوبا

اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اى الوقوع والتجرد على ما قيل ان علة العدم فان قيل فيكون
زوال الرفع اثرا لزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اى الاخر
اثر للجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثرا للناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى
ما يمكن فى تمشيه قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى
بدل فلم سموا الناصبة جازما لان تعريفه باثره الوجودى اولى من تعريفه باثره العدمى ولما لم يكن
للجازم اثر وجودى عرفوه بالعدمى فسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب فى ان
يضربا وان تضربوا ولن تضربى جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائى
وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم للطارى مسقطا للرفع الثابت
بثبوت عامله وما نعا له بعد ذلك من ايجاد رفع فنسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال
الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض
المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعنى به اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم
يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع فى المثنى الفان
وفى الجمع واوان فان لم تحذف احدهما استثقل وان حذفت التبس قوله وتاء التانيث الساكنة
لانها لما انما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من اللاحقة بالاسم لخفة
الاسم وثقل الفعل قوله الماضى ما دل الى والواو قوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض بامس
ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه فى قسم الافعال قوله قبل زمانك اى قبل
زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت فى قولك اليوم يقول زيد بعد
غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان بلفظك به لانك حاك وزيد متلفظ
به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج ايضا نحو اخرج فى قولك اليوم
قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكى به واكثر ما يستعمل
فى الانشا الايقاعى من امثلة الفعل الماضى نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشاى
وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا
اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب
واما بعت الانشاى فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ
وهذا اللفظ موجد له فلذا قيل ان الكلام الانشاى لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان
معنى الصدق مطابقة الكلام الخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن خارج فكيف يكون
المطابقة وعدمها واعلم ان الماضى ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبى اما دعا نحو رحمك
الله واما امرا كقوله رضى الله تعالى عنه فى النهج اخاه بنفسه
وينصرف ايضا اليه بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى
ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة فى الموضعين انه من حيث اراد
المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا

كان منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير لا كما لا يلزم
في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عدتهم بعدها سقر ويقلب ايضا اليه بدخول
ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول ما النافية عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق و
دامت السموات لتضمنها معنى ان اى ان دامت قليلا او كثيرا وقد سمع معها على المضي كقوله تع
وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على
اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيثما لان في الثلاثة رايحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض
اذ يحتمل الطلب والتقريع كما يجي في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدا او صفة
لنكرة عامة كذلك نحو الذى اتانى فله درهم لان فيهما رايحة الشرط كما ذكرنا في باب
المبتدا قوله مبنى على الفتح اما بناوه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناوه على الحر
فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو مررت برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لمشابهته
المشابهة التامة استحق الاعراب وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البنا على الحركة
وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا
اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه
المرفوع دايما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع حركا
فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجز الكلمة لان الضمير المتصل
هو كالجز مما قبله كما مر في باب المضمرات ولاسيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة
واحدة اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هدبد وعلبط هدابد وعلابط قوله
الضمير المرفوع احتراز من المنصوب نحو ضربك ضربنا فانهم لا يسكن قوله المتحرك احتراز من المرفوع
الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالى اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم
اخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم الى جمع مونث قوله ما اشبه الاسم اى الفعل
الذى اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى
المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما حلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضا
قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والباء هنا للسببية اى زيادة هذه الحروف على اول الماضى مع تغيير بعض حركاته
سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباء فيه
كما في قولك ضربت بزيد كالدرة في النزوه قوله باحد حروف نايت يخرج الماضى قوله لوقوعه مشتركا
بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة
وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا قال بعضهم
هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال
ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون

للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى
اختلف العقلاء فيه فقال الحكما ان الحال ليس زمانا موجودا قيل هو فصل بين الزمانين ولو كان
زمانا لكان التنصيف تثليثا وليس بشى لان الحال عند النحاة غير الان المختلف في كونه زمانا بل هو ما
على جنبتى الان من الزمان مع الان سواء كان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم يقو
ان يصلى في قولك زيد يصلى حال مع ان بعض افعال صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة
الواقعة في الانات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتدا
نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان اللام الداخلة في خبر ان اصلها
ان تدخل في المبتدا ثم تاخرت عن الابتدا لدخول ان فهى تدخل على الاسم وعلى ما اشبهه الاسم مراعاة
لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لفى الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجى في باب ان
وعند الكوفيين لام الابتدا الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال
فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجيزون ان زيدا لسوف
يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما
كانت تفيده لما دخلت على المبتدا قوله لوقوعه مشتركا وتخصصه بالسين يعنى ان الاسم يكون منها
نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحية الحال والاستقبال
ثم تخص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد
المعانى المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك
لانه قد يتوارد عليه ايضا المعانى المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه
ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص
لكون لا للنفى دون النهى وجزمه دليل على كونها للنهى ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة
فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفا للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب
جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كى او لام الجحود وتغيير المعنى بكل واحد
من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب
ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل والمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء
كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل في الاقل كحذفهم الواو في يعد وبعد لحذفهم لها في يعد
وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا بين
لمعانى حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا ففى اول اكرمت
ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغايب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة
للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مونثين
او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا
وهو مجاز من يصلح الجمع بالاعتبارات الثلاث لعدهم المعظم كالجماعة ولم يحى للواحد الغايب

وَالمخاطب المعظمين نفعلوا وتفعلتم فى الكلام القديم المعتد به وانما هو من استعمال المولدين والتا للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغايب وللمؤنثين ايضا والياء للغايب غيرهما اى غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه وجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثى ورباعى فجعل حروف المضارعة فى الثلاثى هو لان الفتح لخفته هو فى الاصل فكان بالثلاثى الاصل اولى او لان الرباعى اقل فاحمل الاثقل الذى هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجاز اذا كان الماضى مكسور العين كما يجى فى التصريف ان شاء الله تعالى ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا فى الرباعى الاصلى حروفه حمل عليه الرباعى المزيد فيه كتفاعل ويتفعل ويتفعل وبقى غير الرباعى على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعى زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجى فى التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره وقد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف فى المضارع المتصل به نونا التاكيد فقال جمهورهم انه مبنى لتركبه مع النون ولا اعراب فى الوسط واما النون فحرف ولاحظ له فى الاعراب فبقى الجزان مبنيين فان قيل لما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركا وهلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل فى الاعراب والفعل فرع عليه فروعى اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل والاسما والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعف مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة لظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البنا لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا آخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا الاسم على ما قبل التنوين وجواز ذلك الداعى موجب البنا مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكد بالحركة المحليه للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا فى الاول وضموا فى الثانى وكسروا فى الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسما الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بنا الفعل مع النون وايضا لم يكن التنوين معه امتزاج قوى الا ترى الى سقوطه فى الوقف وفى الاضافه ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تا التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما فى نحو غلامى على مذهب المص رحمه الله وقال بعضهم المضارع مع النونين مبنى للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل ترضون او الياء نحو هل ترضين لان الضماير البارزه تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين فى حكم الثابت فيجوز يضربن ويضربن ليخشون وتخشين فالمسند الى احدى الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم تعوض النون من الحركة كما عوض فى نحو

يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هولاء على نون التاكيد كما دار على يا النسب وتا التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولشابهها يقلب الفا فى نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى لحاقه قال سيبويه رحمه الله ان يضربن شابه ضربن يعنى انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى فى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم محل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم الى والحذف قوله فالصحيح المجرد الى اخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف فى انواعها كما اختلف فى انواع الاسما فكما نحو تبينه فى الاسما وبين ههنا اللفظى والتقديرى فى كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسما فانه بين هناك التقديرى ولم يبين اللفظى لعدم انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمى ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون فى المضارع الا فى المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجى وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ويضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء فى الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكليه فجعل النون بدل الرفع لمشابهته فى الغنة للواو وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلامى وان كان الاعراب فى جميعها مقدرا للمانع مع كونها معرفة لكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء فى تضربين على اخويه الالف والواو فى الحاق النون بهما وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعنى الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كانت كمنصور ومسكين وعماد

وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال
النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال
الرفع لا الى بدل كما كان البدل في الاسماء الستة لان حروف العلة تبدل بعضها ببعض في الاعراب
لكونها متولدة من حركات الاعراب القايم بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الخمسة
في صورة الجزم وتحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل فيها مبني فظاهر
واما عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا كما في
قاض وكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ انعدانني
ويفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وندر حذفها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا
قال . ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي . قوله والمعتل
بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل
الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء
ورفعها قال . كجواري يلعبن في الصحراء . ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء
كقوله . ابا الله ان اسمو بام ولا اب . وكذا في الاسم قال . كان ايديهن بالقاع القرق
ايدي جوار يتعاطين الورق . وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط
القوس باريها . وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال . فاليوم اشرب
غير مستحقب . اثما من الله ولا واغل . وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم ولان
الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما
دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلاثة
في الضرورة قال . ولا ترضاها ولا تملق وقال . الم ياتيك والانباء تنمي فقد
انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة
الآن للاشباع كما في قوله فانظور . وقوله ينباع . وربما جاء نحو لم يأتي في السعة قوله
ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد
عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم
من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع
موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو برجل يضرب ورجلا يضرب
وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذا كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو
الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواقع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد ككاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب
عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على
ان ضارب خبر مبتدا مقدر . وكذا اقائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم وان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين

كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم اذ اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله
وما كدت آيبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجي في بابه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف
المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي
واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من
احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء . وانما عزلها عامل النصب والجزم
لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة ويتعين المضارع للحالية بالآن وآنفا وما في معناهما
من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر قال بعضهم يتعين لها
بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد . او ما يقوم زيد وبان نحو ان يقوم زيد وقال ابو علي ان
لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجي الكلام على ليس في بابه ويتخلص
للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيوم القيمة وباقتضائه
طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لان طلب
الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنوني التوكيد ولام القسم
اذ الثلاثة توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لا اضرب على ضعف ولا اضربن واما الحال
في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان تخبر المخاطب ان الحاصل في الحال منتف بالتاكيد
لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان
جواب القسم مما هو للحال لظهوره في الحالية كما مضى في بابها ويتصرف الى الاستقبال بكل
ناصب او جازم فلذا كانت اذا الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال
وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا لو فانها
موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل
ولازم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي
ايضا وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى ولا اقول لكم عندي
خزائن الله الاية ويتصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي
فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان . والاول اولى لان قلب المعنى اظهر واكثر في
كلامهم وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وقد يكون بمعنى ان للمستقبل كما يجي وباذ وربما
فانهما موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام
الجحود والفاء والواو واو فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة
من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان
ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل
مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر منها ما تعمل مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله
فان مثل اريد ان تحسن الي آخره قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة . اعلم ان ان الثقيلة

يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سوا كان معمول الفعل اولا
نحو عندي انك قايم ولولا انك قايم وسوا كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت
انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه رحمه الله انه يضعف
ان يقال ارجو او اطمع او اخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة
مشددة كانت او مخففة يجب ان تشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت ما اني فلانا الودا
انني بما في ضمير الحاجبية عالم ‧ وفي نهج البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا ‧ وكذا في
تعليل المص رحمه الله للمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل
على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه ‧ وذلك انا لا نسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه
بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قايم وان ينفي نحو قولك
لم يثبت ان زيدا قايم وانا شاك في انه قايم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا او كالتنافي
لم يجز ليت انك قايم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت حظاها فلا تقع في جميع
الموضع بالمشددة لا تقول عجبت من ان ستخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي
معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء والندا ونحو ذلك
او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخيا للعلم فلا تقول عجبني ان ستخرج ولا وددت
ان ستخرج او رجوت ان ستخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت
لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما
فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون
موذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فايدتها التحقيق انسب واولى فلهذا
لم يجي بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية فاما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى الظن فيجي المصدرية
والمشددة والمخففة ولم يقنعوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة
على الاسمية كقوله ‧ ان هالك كل من يحفى وينتعل ‧ او الفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو
استقاموا لم يحتاجوا الى فرق آخر اذ المصدرية لزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل
في الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله
تعالى ام لم ينبأ اي لم يعلم الى قوله عز وجل وان ليس للانسان وقوله او لم ينظروا اي يتفكروا
الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب لم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال
غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك
الفعل متصرفا وجب ان تفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف يكون او قد
نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم تقم ولن تقوم ولا تقوم وما قام وما يقوم
وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شي من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل
بتاويل المصدر معنى فلا تفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين
والفعل كما يجي بل قد يفصل لا بين المصدر والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع

لا تدخلها اخواته نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم
لم تلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان
تكون مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على
الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع وتسمي النحاة هذه الحروف التي بعد ان
المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب
القريب من العلم فتقع بعده المخففة وذلك كثير ولذلك قد تشتد الخوف او الرجا حتى يلحق
باليقين فتقع بعدهما ايضا المخففة كقوله ‧ فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت
ان لا اذوقها ‧ جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب
اي ظننت وجوز الفرا وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون
قوله ‧ فلما راى ان ثمر الله ماله ‧ واثل موجودا وسد مفاقره ‧ من هذا ويجوز ان تكون مخففة
من غير عوض كما حكى المبرد عن البغاذذة علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول
ان التي ليست بعد العلم ولا ما يودي معناه لا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية
لا غير سوا كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيره كقوله تعالى او لم
تكن لهم اية ان يعلمه ‧ واعجبني ان قمت وما كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله
تعالى لولا ان كتب الله وان تقوموا خير من ان تقعد وقد يجي المصدرية ولا ينصب المضارع كقوله
ان تقرآن على اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا ‧ وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك
اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة والتي بعد الظن اذا كانت بعدها غير لا من حروف العوض
فمخففة لا غير وكذا اذا كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كان
بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا
التي بعد ما يودي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت وتظنيت وانكشف وظهر وان كان
فيه معنى القول كما مر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم ‧ وقال معا فنقول ان وليها فعل
غير متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم
العوض وذلك كقوله تعالى نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة
ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعا فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة
كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية على الاصح
كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى
امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام ‧ وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله يجوز ان تكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر المبتدا محذوف اي هو ان
اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالندا كلا فصل
كان الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها
مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا تفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة

فلا للنفي ولا يجوز ان يكون للنهي لان المخففة لا تدخل على الطلبية وان كانت مفسرة جاز كون لا
للنفي والنهي فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا يفعل ولا
يجوز ان يكون لا نهيا فيجزم الفعل لا عند الي على فان وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف
مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان ستفعل مخففة او مفسرة وكذا قوله ونادينا
ان يا ابراهيم قد صدقت لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل
المتصرف بل وليها اسمية نحو ادريته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية
لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا
سمعتم وقوله قل اوحي الي قوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان لو ابدله وجوز
الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقيل
في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم ان صدوكم وان وقع المرة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك
البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان النافية ولا يعتمد على ان الموصولة معمول لها مما
كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله * كان جزاي بالعصا ان
اجلدا * وقوله * وشفاء غيك خابرا ان تسالي * ومما نادر او ان او نقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد
بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسال مقدرا قوله ولن معناها
نفي المستقبل هي نفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل
ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال
* يرجي المرء ما لا ان يلاقي * وتعرض دون ادناه الخطوب * اي لن يلاقي وقال سيبويه انه
مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقدم معمول معموله عليه حكى سيبويه
عن العرب عمرا لن يضرب والخليل ان يقول لا منع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى
وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقدم معمول ما بعدها
عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما ذكرنا في
المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم تعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن
ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا
لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل
مذكور فقصدوا الى لفظ اذ من ظروف الزمان لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه
صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل
المذكور وان ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما تقول لمن قال لك شخص انا ازورك فتقول اذن
اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه
وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح
للماضي كقوله اذن لقام بنصري والمستقبل نحو ان جيتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا
واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه ليس ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف

الظرف المقدم واذ الزمن فيكون قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله
* نهيتك عن طلابك ام عمرو * بعاقبة وانت اذن صحيح * والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف
منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح فضمن معنى الشرط والمعنى بقول سيبويه
اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف
الواجب اضافته الى الجملة تقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط
مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث
المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك
كما جزمت اذما وحيث ما وانما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم يقل بوجوبه فيه
كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز
ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جيتني اذن اكرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل
واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى
اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري وليس باللام
جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفا في جزائها
كما في جزاء ان قال * ما ان اتيت بشي انت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الي يدي *
* اذا لعاقبني ربي معاقبة * قرت بها عين من ياتيك بالحسد *
اي ان اتيت بشي فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو
عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعلي الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان
جيتني اذن اكرمك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة
الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخر اذن الذي هو
كلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه
معنى بقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال
* والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب * كما يجي وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله
اذن كان كذا لا اخرج ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المقدم وجب تقدم ذلك اما
في كلام المتكلم باذن نحو ان جيتني اذن اكرمك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من
الارض ليخرجوك منها واذا لا يلبثون واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذا
اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذا اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط
في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذا اظنك
كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف
المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذا وانا
من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل
معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع

باذن المقدرة انها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزا لا
حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزا وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم
الاستقبال وقرب من هذا المضارع الواقع بعد الفا الكاينة في جواب الاشيا الستة كما يجي فانه
لما قصد النص على كون الفا للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لتنفي عن المضارع الحالية المانعة
للفا من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبأو معنى الا او الى نصب الفعل
بعدهما لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو
بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسما وكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسما واذا جاز
لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفا والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز
اظهار ان بعد اذن لاستشناعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن للجزا صار اذن لاقتضائه
النصب كانه عامل النصب كما ان فا السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل
بينهما وبين الفعل فصار الفا والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل
الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواتها جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلاثة اشيا دون الفا
والواو للقسم نحو اذن والله اكرمك والدعا نحو اذن رحمك الله اكرمك والندا نحو اذن يا زيد
اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشيا في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه
فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قايما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان
معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول في حيز ما في صلته بخلاف القسم والدعا
والندا وانما اشترط في نصب الفعل ان لا تتوسط اذن بل تتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا
لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف
معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لا اضربك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف
فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم انه شرط وجوب انتصاب الفعل
في الافصح بعد اذن ثلاثة اشيا تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما
بغير القسم والدعا والندا وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك
اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك وكقولك ان تاتيني فاذن اكرمك جاز
لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون
اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف
من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد
العاطف اكثر ولهذا لم يقرا واذا لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم
ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدا خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل
او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ لان يصح
الابتدا به لم يظهر فيه معنى الابتدا حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول
في المنصوب بعد الفا على ما يجي واما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما ادعا الهز اذن

زمانيته محذوفة الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان
معنى ان جيتني اذن اكرمك في وقت المجي اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولاسيما في قوله
تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان
ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان
لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفرا اذا اعملتها فاكتبها
بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها
عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والندا والدعا تقوي كونها غير ناصبة بنفسها
كان من اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله ❊ واما قولهم في الشرط ان زيدا يضرب
فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجي بعد واما قوله ❊ فان تحتها اخال مصاب القلب فلقوة
شبهه ان بالفعل هذا هو مذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه
ويروى عن الخليل انها انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان
مقدرا لجاز تقديره في نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا والمعنى لا يتغير ويمكن
توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل
ان اصله اذ ان وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرايط افصح لان
سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع
فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن روى غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في
ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد
جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال ❊ لا تجعلني فيهم شطيرا ❊ اني اذن اهلك او اطيرا ❊
بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدره كما تقول زيد لن يقوم قال
الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني اذن او لا احتمل ثم ابتدا وقال اذن اهلك قال
والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان
تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ❊ ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا ❊ اذن يرد وقيد
العير مكروب ❊ يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي
لا انه جواب الامر وترد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل
النار فيكون المعنى لا ترتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر
كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد ❊ الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها
نحو والله اذن لا اخرج وقوله لين عاد لي عبد العزيز بمثلها ❊ وامكنني منها اذن لا اقيلها
ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقرا بل
تقع متوسطة في غير هذه المواضع الثلاثة نحو تقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيدا ونحوه
ويجوز في نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلاثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل

على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل ومما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة
الشرطيه والرفع على اضمار المبتدا بعد اذن اى اذن انا اكرمك وقوله وكى مثل اسلمت كى ادخل
الجنة ومعناها السببيه • اعلم ان مذهب الاخفش ان كى فى جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب
الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى ان اكرمك قال •
فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا • وقال •
اردت لكيما ان يطير بقربتى فتتركها شنا ببيدآء بلقع • ويعتذر لتقدم اللام عليها فى
نحو لكيلا تاسوا وتاخره عنها فى نحو قوله كى لتقضينى رقية ما وعدتنى بان كى المتاخرة
فى الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة فى الثانى بدل من كى المتقدمة وقد يبدل الحرف
من مثله الموافق له فى المعنى قال • فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا • ابدل ثم من الفا
عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه ومواته لا ناصب سوى
ان ومذهب الكوفيين انها فى جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون فى نحو كما فى اذن
لكم وفى كيمه بان الفعل المنصوب باى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جيتك فتقول
كيمه اى كى افعل ماذا وفى اعتذارهم هذا المخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقا
معمولها • والثانى نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينصب الاستفهامية عليه
ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى تكون اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون
مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما فى لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فلتسقط
ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظى والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا
نظير له فى كلامهم وعند البصريين قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا
تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهى ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد
من اللام واذا جاء بعدها ان فهى جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا فى كيمه ولا يجر الاسم
الصريح الا فى كيمه وفى غير هذه المواضع نحو جيتك لى تكرمنى يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى
التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام فى كى لتقضينى زايدة عندهم او
بدل من كى الجارة وان عندهم فى لكيما ان بدل من كى لان كى بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم
يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جيتك زيدا كى يضرب لانها اما جارة
او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما • واجاز الكسائى تقدم منصوب كى عليها واما
قول الشاعر • اذا انت لم تنفع فضر فانما • يراد الفتى كيما يضر وينفع • برفع يضر
فقيل ما كافة • وقيل مصدريه وكى جارة اى لمضرته ومنفعته وجوز المبرد والكوفيون نصب
المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما واليا محذوفة للتخفيف وانشدوا •
لا تظلموا الناس كما لا تظلموا • وقيل بل الناصبه ما تشبيها له بان والكاف للتشبيه والبصريون
يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم • بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب
المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة يمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب

اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه
اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر
واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة
كما اخترنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كى او الى ان مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فاذا اردت الحال تحقيقا او حكاية
كانت حرف ابتدا فترفع ويجب السببيه مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع فى كان سيرى
ادخلها فى الناقصة واسرت حتى يدخلها وجاز فى التامة كان سيرى حتى ادخلها وايهم سار
حتى يدخلها ابتدا الحروف التى ينتصب المضارع بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف تختلف
فيها اذا انتصب الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين حتى ولام كى ولام الجحود حروف
والفا والواو • واو حروف عطف ولا ينصب شى منها عندهم بنفسه لان الثلاثة الاول
حروف جر ومنها من عوامل الاسما والثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وحمل
ان ظاهرا بعد لام كى خاصة فى بعض المواضع فتبين انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان
حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كى فعملت عملها وكذا
حتى التعليلية واما اذا كانت الى بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج
الشى عن اصله وفيما قال البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها
من الجر منه وجه عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما تقدير الناصب فى نحو قولها •
للبس عباءة وتقر عينى • وفى قوله • الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى • على ان لام الجحود ليست
بمعنى كى ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يحملان فى النصب على ما ليستا بمعناه
وقال الكسائى من بين الكوفيين ان حتى ليست فى كلام العرب حرف جر وان الجر الذى بعدها
فى نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اى حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض
فى حتى بان عوامل الاسما لا تعمل فى الافعال كما ورد على ساير الكوفية بل يرد عليه بانها غير
مختصة بقبيل لكن فى مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله فى غاية القلة فكيف اطرد
بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمى ان الفا والواو
واو ناصبة بانفسها • وقال الفرا الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اى ان المعطوف
بها صار مخالفا للمعطوف عليه فى المعنى مخالفه فى الاعراب كما انتصب الاسم الذى بعد الواو
فى المفعول معه لما خالف ما قبله • وانما حصل المخالفة هاهنا بينهما لانه طرا على الفا معنى السببية
وعلى الواو معنى الجمعيه وعلى او معنى النهاية او الاستثنا وقولهم فى نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سوا • وكذا زعموا ان انتصاب الظرف
فى نحو زيد عندك على الخلاف كما مضى فى باب المبتدا والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف
امرا معنويا ناصبا كما ان الابتدا عند الاكثر النحاة رافع ولو لو وجب الخلاف الانتصاب لم
يجز العطف فى نحو مررت بزيد لكن عمرو وجانى زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمى الاعتراض لوجوب

اختصاص العامل باحد القبيلين لانه نقول ان هذه الحروف لهذه المعانى المخصوصه مختصه بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسميه موضع الفعليه كما فى قوله • لو بغير الما حلقى شرق • وقوله • فهلا نفس ليلى شفيعها • ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كى او ما او لو ولا يصح تقدير ما ولو لا نهما لا ينصبان ظاهر ان فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا تجى مصدريه الا بعد فعل التمنى كما يجى ولا يصح تقدير كى لا نها لا تستعمل الا فى مقام السببيه سوا كانت بمعنى ان نحو لكى يقوم او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببيه لكن بعد فعل الارادة نحو قوله • تريدين كيما تصمدينى وخالدا • وهل يجمع السيفان ويحك فى غمد • كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببيه بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فتكون اللام زايدة كما فى ردف لكم اى ردفكم فاذا كان فى كى معنى السببيه لم يصح تقديرها فى نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان التى هى ام الباب ولانه ثبت تقديرها فى غير هذا الباب ايضا كقوله وتقرعينى واحضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله • وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها معنى ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الرابع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذى قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة • وذلك بان يكون حصل منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كى او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول فى احد الازمنة • قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التى تقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى كى او الى فما بعدها اما مسبب عما قبلها او انتها له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن الاعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت فى نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التى هى علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد حتى اما فى حال الاخبار او فى الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضيه وجب رفع المضارع سوا كان بنا الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها • واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها فيما اظن وارى انه سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار زيد

حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغنى ولا ادرى وذلك انك قد تحكم بحصول الشى على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يودى حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سوا اتصل مضمون الاول بمضمون الثانى نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل نحو رأى منى العام الاول شيا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشئ فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى يدخلها لان السبب منتف فى الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك فى الثانى فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه قال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السايل واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك فى اللفظ مجرى النفى المصرح به وان اردت النفى الصرف وهو الاغلب فى كلامهم كما ذكرنا فى باب الاستثنا وجب النصب • واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما تستعمل بمعنيين اما تحقير الشى كقولك انما سرت او فعلت اذا حقرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفى واما الاقتصار على الشى كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفى انتقض بالا هذا كله فى رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب • وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله فى احد الازمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع فى مضمون الفعل المتقدم سوا حصل فى احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كى وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتها ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببيه ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى فى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولى ونعم ما قال اذا كان بمعنى كى لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتها نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها فى المضارع كما ان كى التى بمعناها لا تدخل فى الاسما الا على لفظة واحدة وهى ما الاستفهاميه نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسى لم يثبت حتى بمعنى كى بل لا تاتى الا للانتها واول نحو قولهم كلمته حتى يامر لى بشى بان معناه كلمته واكلمه حتى يامر لى بشى لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يمشى له فى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة • قوله كانت حرف ابتدا اى ما بعدها كلام مستانف لا تعلق له من حيث الاعراب بما قبلها ولا يعنى بذلك ان بعدها مبتدا مقدر اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع فهو فى الاستينا فى مثل قوله حتى اذا جا امرنا جاء بعده جملة شرطيه مستانفه قال المص رحمه الله وانما وجب مع الرفع السببيه لان الاتصال

اى الا اذا يا مضمون دقوع صريح الاسم [illegible]
ونحو مع كل مضارع منصوب بعد [illegible]
[illegible]

اللفظي لما زال بسبب الاستيناف شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل
بالمسبب معنى حتى يكون جبرانا لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا صلح حتى تضبعون وتضبعا
فعدم الصلح سبب للضبع اي مد الايدي بالسيوف وقوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم
النصب على نحو قوله تعالى فاصدق واكن ورفع تضبعون وان كان مستقبلا لانه مع الجزم عليه
كانه حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها
حرف استيناف امتنع المسالة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع
وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا ومع انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول كيف تحكم بحصول
الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سايل عن تعيين السائر واعلم
ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم
شئ تاخذ بنصب تاخذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعد او نحو
او اذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف
اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم نقول واقم حتى متى اكلنا تاكل فالظرف مفصول لا
به على قبحه فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها
لانها الناصبة بانفسها ولا نفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين اللام والواو والفا واللام
وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام
الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان تقدر ايضا بعد
اللام الزايدة التي تجي بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد
النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة
اي مناسب لها ومما يليق بك بمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا لايقا في ذلك و
ثبت ان فيه هذا معنى التاكيد وقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى كان اصله ليفترى
فلما حذف اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك
لانها كانت كالنايبة عن ان قوله والفا بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها
امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو
بشرط معنى الى ان ذكر الاشيا الستة وترك التحضيض وهو من جملة الاشيا المذكورة نحو لولا انزل
اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى
لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراة النصب وقال تعالى ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع
بالنصب على قراءة حفص واما الدعا فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين
كما يجي في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاصدق به وقد الكسائي
والفرا جوزا نصب المضارع التالي للفا بعد الدعا المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك
فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام في صحته

وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا فيثاب عليه
وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر
مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني
في نحو نزال بنا على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو
اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس
بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب يضرب
اي يضرب زيدا واما النهي فنحو لا تشته فتندم والنفي نحو ما تاتينا فتكرمنا وهو اما
صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات
تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري
في استعماله مجراه فلا ينتصب جوابه كقوله غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا
يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي او القلة قياسا لا سماعا
وقد يجي التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي في منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا
اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته
شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد تضمر ان الناصبة بعد الفا والواو الواقعتين
بعد الشرط قبل الجزا نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني آتك او بعد الشرط والجزا نحو ان تاتني
آتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزا في الثاني النفي اذ الجزاء
مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود
حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم على قراءة
النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فتكرمني زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير
القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد
اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفا بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى
بل الى شيء في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان
المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد
تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشيا المعدودة
هناك وقد جا بعد الفا منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله
سا ترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض
نحو الا تزورنا فنعطيك والاستفهام هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال
المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فا السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب
ان تستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك يقعان في
جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد بقي ما بعد الفاء السببية على رفعه
قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسال الربع القواء فينطق

وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع ۔ وكذا لا منع فى ابقا الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلتبس
ويكون معنى الرفع والنصب فيه سوا نحو اضربنى واضربك بالرفع وكذا فى او قال تعالى تقاتلونهم
او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اى الى ان تسلموا جاز لك ان لا تصرف فى المواضع المذكوره
الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما
بعد فا السببيه من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا
قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر فى معنى الحال كما تقدم فى باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا
لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التى قبل الفا فصرفه الى النصب منبه
فى الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكوره جمله
ومخلص المضارع الاستقبال اللايق بالجزاء كما ذكرنا فى المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان دفع
جانب كون الفا للعطف وتقوية كونه للجزا فيكون اذن ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا
لما ذكرنا فى اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفا بتقدير مصدر معطوف على مصدر
الفعل المتقدم تقديما تقديم زرنى فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام منى لان فا السببيه اذا
عطفت وهو قليل فهى انما تعطف الجمله على الجمله نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب . وكذا نقول
فى الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعيه نصبوا المضارع بعدها ليكون
الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال
واكثر دخولها على الاسميه فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم
قم وقيامى ثابت اى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع ومع لا تدخل الا على الاسم قصدوا ههنا
مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه
مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو . ولو جعلنا الواو عاطفه للمصدر على مصدر متصيد
من الفعل قبله كما قال النحاة اى ليكن منك قيام وقيام منى لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع
كما لم يكن فى تقديرهم فى الفا معنى السببيه بل كون واو العطف للجمعيه قليل نحو كل رجل
وضيعته . والاولى فى قصد النصوصيه فى شى على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد
النصوصيه عليه . وانما شرطوا فى نصب ما بعد فاء السببيه كون ما قبلها احد الاشيا المذكوره
لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفا
كالجزا به ثم حملوا ما قبل واو الجمعيه فى وجوب كونه احد الاشياء المذكوره على ما قبل فاء السببيه
التى هى اكثر استعمالا من المواضع فى مثل هذا الموضع اعنى فى انتصاب المضارع بعدها
وذلك لمشابهة الواو للفا فى اصل العطف وفى صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد
السببيه فى احدهما والجمعيه فى الاخرى ايضا . ولقرب الجمعيه من التعقيب الذى هو لازم
للسببيه . ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا صار الفا مع ما بعدها
اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائيه بالجملة الشرطيه فجاز فى هذا الجواب ما لا يجوز فى
الجملة الجزائيه . وذلك انك تفصل به بين الفعل الذى قبل الفاء ومعموله نحو هل تعطى فيا تيك

زيدا ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التى هى هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم
عنه نحو هل فاتيك زيدا تخرج ومتى فاكرمك تزورنى وكيف فاستقبلك تجيئنى ولم فاسير
ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه فى اللفظ كالجزء كما هو
كالشرط تقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك اى متى تسير ولا يجوز شى من ذلك فى
صريح الشرط والجزا لان كل واحد منهما فى اللفظ جملة ظاهرة فالواو ولا جواب للجواب بالفا
ولا يجاب ايضا الشى الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جواب به قوله
فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شى فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز
ان يكون فتكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزا ولا يجاب كلمة الشرط
بجوابين ومعنى النفى نحو ما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو
الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فا الجزا قياسه ان يجعل
الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفا مع ما بعده
من الفعل جزاءه كما تقول فى قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى ان تطغوا فحلول الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفى راجعا الى الحديث فى الحقيقه لا الى الاتيان اى ما يكون منك
اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببيه
وحق الفعل ان ينتصب بعد فا السببيه لكنه انما انتصب على تشبيهها بفا السببيه كما يجى وانما
قلنا ان الفا بهذا المعنى ليست للسببيه لان قولك ان اتيتنى حدثتنى مخالف فى المعنى لقولك ما
تاتينى ولا تحدثنى بل انما تعطى هذه الفايده معنى فا العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم
نحو ما كان مثل اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة الفعل على الفعل
نحو ما تاتينى فتحدثنى بالرفع فيكون النفى فى الموضعين شيا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف
عليه معا فيكون المجموع اى الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين
ينتفى بانتفاء جزائه معا وبانتفا كل واحد من جزائه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك
اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى
نفيك الجزء الثانى فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله رضى الله عنه فى نهج
البلاغة لا يخرج لكم من امرى رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينفى الاول فقط
لان الحديث الذى يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بلى اذا جعلت ما بعد الفا على
القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدث
بما حدثت به الجاهل بحالنا كما قال غيرانا لم ياتنا بيقين ۔ فنرجى ونكثر التاميلا اى فنحن نرجى
ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفا السببيه والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سوا
وانما لم تصرفه الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون
منه اى فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اى فهم يعتذرون فكانه
قال فيدهنوا ويعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سوا فاستووا . وكذا قوله

المرسال الربع القواء فينطق • ولم تدر ما جزع عليك فتجزع • ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله
المبتدا لان فا الجزا قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير المبتدا كما يجي في المجزوم
لكن الاستيناف والسببيه مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال
وذلك بنا على توهمات الشعرا وتخيلاتهم ثم رجع وقال • وهل يخبرنك اليوم بيدا سملق
وقد لا يصرف بعد واو الجمعيه ايضا الى النصب امنا من اللبس نحو اتني واكرمك بالرفع لان واو الحال
قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا
ربما لم يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس
فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايما الى
معنى الى والا فللرفع بعد الفا اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه وانما
جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفا ليست للسببيه تشبيها للفا بفا الجزا لكونه فا بعده مضارع
كاينا بعد نفي كما شبه في كن فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شي
فيعجز عنك اي وسعني شي لم يعجز عنك وقال • وما قام منا قايم في ندينا • فينطق الا بالتي هي اعرف
اي يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال • وما حل سعدي غريبا ببلدة • فينسب الا الزبرقان
له اب • اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفا في البيتين منفي لما جاز الاستثنا اذ المفرغ لا يكون
في الموجب وقد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعيه كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود
على كل حال وبعد او هي من غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك
فقلت او اقيم اي او انا اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله • تحاول ملكا او نموت اما
على العطف على الحال او على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن
نرسل وقوله • ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا • او تنزلون فانا معشر نزل • عند الخليل محمول
على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله • ولا ناعب الا ببين غرابها • وقال يونس هو على القطع
اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجي في حروف العطف كما في قوله عز وجل الى مائة الف
او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد تقطع بعد الواو غير الجمعيه قال • على الحكم الماتي يوما
اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد • لم ينصب لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور
المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور ولا يقصد وهو متناقض ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجور
الكاين بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجور وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على
القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجي اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجي في قوله
فترجى ونكثر التاميلا ومثله قوله • وما هو الا ان اراها فجاة • فابهت حتى ما اكاد
اجيب • يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت وقوله الواو بشرطيه الجمعيه
وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها
امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله • عار عليك اذا فعلت عظيم
او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا

وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا • والنحاة يولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة
منك وزيارة مني وقد ذكرت ما عليها في الفا قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل
احد الشيئين او الاشيا نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا
قصدت معنى افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب
الآخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان
يرجعان الى شي واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعد الا محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور
باو التي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر • وما انا للشي الذي ليس نافعي
ويغضب منه صاحبي بقوول • يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله
ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على نافعي وليس بشي لانه يكون المعنى اذن ما
انا بقوول للشي الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد
المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا
وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله • قلت الذي قاله انما يلزم
لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعي
وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضبه صاحبه اما
اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي
لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفايهما معا او بانتفا احدهما لان المركب ينتفي
بانتفا احد جزئيه كما ينتفي بانتفا مجموعهما فقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بقوول
كتقدم الفاعل على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك
وقال سيبويه وتبعه ابو علي انه يغضب المنصوب معطوف على الشي اي الذي غضب صاحبي اي
لسبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشي غير النافع فيكون المعنى وما
انا بقوول لشي منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا
يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا
يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة اذا كان المعطوف
عليه اسما عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة تقدر بعدها ان نحو قولها
للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف • ليكون الاسم معطوفا على اسم • وكذا
العطف بالفا وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم تشتم وضرب زيد او تشتم
والواو والفا واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببيه والجمعيه والانتها قوله ويجوز
اظهار ان المقدرة مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ يبين المواضع التي يجوز فيها
اظهار ان المقدره والمواضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي بقي بعد القسمين
هو الموضع الذي يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام

وتقصد

في الأمر

الزايده لا للجحود نحو امرت لان اكون لان هذه الثلاثه تدخل على اسم صريح نحو جبتك للاكرام
واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدريه واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها
ذلك وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهي بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح كما مر وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما
الواو والفا واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها التنصيص على معنى السببيه والجمعيه والانتها
كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او فى الشعر قال
اوان يلوم بحاجه لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كى اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتوالبين
واما قول المص لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر
لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود
بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هى الناصبه بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل
بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن
مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اى اللام عندهم هى الناصبة وليست هى مصدريه وهو عند
البصريين على تقدير فعل ناصب اى ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم
ان ان الناصبه يضمر فى غير المواضع المذكوره كثيرا لكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع فلا يعمل
لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ومنه عيال تفعل كذا على راى كما مر فى
المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما فى تسمع بالمعيدى ولاسيما اذا كان فاعلا
وقد جاء قوله وحق لمثلى يا بثينة يجزع وقد نصب مضمرة شذوذا كقوله
الا ايها ذا الزاجرى احضر الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب فى مثله
قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى وكلم المجازاه وهى ان ومهما واذما وحيثما
واين ومتى ومن وما واى وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا
قوله فلم لقلب المضارع ماضيا وقد جا فى الشعر لم غير جازمه كقوله لولا فوارس من نعم
واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار وجاءت ايضا فى الضرورة مفصولا بينها وبين
مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله
ولما مثلها يعنى لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى الماضى قوله ويختص بالاستغراق اعلم
ان لما كما قالوا كان فى الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت فى اما الشرطيه وانما فاختصت بسبب
هذه الزياده باشيا احدها ان فيها معنى التوقع لقد فى اثبات الماضى فهو يستعمل فى الاغلب
فى نفى الامر المتوقع كما يخبر بقد فى الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب او لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا
بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل
بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسى من معنى الاستغراق فيه

[illegible]

وقال هى مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة
واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت
ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول
ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قويه بين العامل الحرفى او شبهه ومعموله
واختصت ايضا بجواز الاستغنا بها فى الاختيار عن ذكر المنفى ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينه ولما اى لما ادخلها كما جاز ذلك فى قد التى هى نظيرتها قال ازف الترحل غير
ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جا ذلك فى لم ضرورة كقوله
احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة
الاستفهام على لم ولما فهى للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجا المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك الم نشرح لك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا
قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعا نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة
وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتات طايفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا وهو مع الفا والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع كلمة على وزن فتخفف
بحذف الكسر واما ثم فمحمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام فى الشعر فعل غير
الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل
الغايب المحذوف واما فعل الغايب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران
واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا
اى امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلابد من اللام كما رايت فان كان المامور
جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال
اللام فى المضارع المخاطب لتفيد التا الخطاب واللام الغيبه فيكون اللفظ بمجموع الامرين
نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقرى فى
الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجا فى النظم حذف هذه اللام فى فعل غير الفاعل المخاطب قال
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفرا حذفها فى النثر
فى نحو قل له يفعل قال تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا وانما ارتكب ذلك لاستبعاده
ان يكون القول سببا للاقامة والاولى ان يقال فى مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل
اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلام كالعلة فى اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه
شبه الجواب كما قلنا فى قوله كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفرا لم يختص هذا بجواب
الامر ثم اعلم انه كان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغايب لكن لما
كثر استعماله حذف اللام وحروف المضارعه تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال
حرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف
المضارعه فى اوله وقد جا فى الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزروا ولو بشوكه وفى اخر لتقوموا

الى مضا نكم وهو فى الشعر اكثر قال ○ لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضى حوائج المسلمينا
والذى غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه مع اللام
فى الشعر وايضا معاملة اخره معاملة الجزم كما يجى وايضا الحمل على لا النهى فانها تعمل فى
المخاطب كما تعمل فى الغايب قوله ولا النهى المطلوب بها الترك وهى تجزم بخلاف لا فى النفى
وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفى ايضا اذا صلح قبلها كى نحو جيته لا يكن له على حجة ولا يكون ولا
منع ان يجعل لا فى مثله للنهى ولا النهى يجى للمخاطب والغايب على السوا ولا يختص بالغايب كاللام
وقد جاء فى المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان المنهى فى الحقيقة ههنا
هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاه يدخل على الفعلين بسببية الاول
ومسببية الثانى ويسميان شرطا وجزا فاذا كانا مضارعين والاول فالجزم وان كان الثانى
فالوجهان اعلم ان الكلمات الشرطيه ان ومن ثم تحذف بعدها الشرط والجزء فى الشعر خاصة
مع القرينة قال ○ قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وتحذف
فى السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقا لا نحو قولك ايتنى وان لا ضربك اى وان لا تاتنى
اضربك وكذا تحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك
افعل هذا اما لا اى اما لا تفعل ذاك فافعل هذا وعند الكوفيين تجى ان بمعنى اذ قالوا فى قوله
تعالى وان كنتم فى ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست
للشك بل لعدم القطع فى الاشيا الجايز وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى
يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان لا يستحيل مدلولها فى حقه تعالى لضرب من التاويل
كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير فى صورة الابتلا وقال لعلكم تتقون لما
كانوا فى صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اى يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه
فلذا قال ان كنتم مومنين وان كنتم فى ريب لما كان امرهم فى نفسه محتملا للايمان وضده
وللارتياب وضده لا بالنسبة لعلم البارى تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هى كلمة
غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمى بها لم ينصرف لكون الالف زايد
ولو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا ○ وقال الخليل هى ما الحقت بها كما
يلحق ساير كلمات الشرط نحو متيما واما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى لتجانسهما
فى الهمس وقول الخليل مرتب على اخواتها وقال الزجاج هى مركبة من مه بمعنى كف وما الشرط
وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال فى مهما تفعل افعل انه
رد على كلام مقدر كانه قال لك قايل لا يقدر على ما افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب
مهمن بمعنى من كما فى قوله ○ اماوى مهمن يستمع فى صديقه اقاويل هذا الناس ماوى يندم
لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جا مهما فى الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد فى
نوادره ○ مهما الى الليلة مهما ليه ○ اودى بنعلى وسرباليه ○ ومهما اسم بدليل رجوع الضمير
اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية ○ وقال الشاعر ○ ومهما وكلت اليه كفاه ○ وقد جا ما ومهما

ظرفى زمان تقول ما تجلس اجلس اى ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه ومهما تجلس اجلس اى ما تجلس
من الزمان اجلس فيه ○ واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما يدخل
على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضى كان فلا تصير جازمة معها
فكيف باذ الحالية من معنى الشرط الموضوعة للماضى فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافى ما علمت
احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله ○
اذ ما دخلت على الرسول فقل له ○ حقا عليك اذا اطمان المجلس ○ والاخر قوله ○
اذ ما تريني اليوم ازجى ظعينتى ○ اصعد سيرا فى البلاد وافرع ○ وقال بعض النحاة اصله اما وهو
لا يجى الا بنون التاكيد بعده كقوله تعالى اما ترين فلما كان يكسر البيت بالنون غير صورة اما فقلب
الميم الاولى ذالا ولا يتمر له هذا فى قوله اذ ما دخلت ○ وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها وما
كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما فى حيث فانها صارت بما بمعنى المستقبل
وجازمة واما الاعتراض باذا ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم
بلا مرجح ○ الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه ويجزم حيث مع ما دون اذا
واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زايدة كما فى متيما واما وذلك ان حيث كانت
لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير
مبهمة كساير كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان
التى هى للابهام فلا تستعمل فى الامر المتيقن المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس وطلعت فجعل
العموم فى اسما الشرط كاحتمال الوجود والعدم فى الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط
بعد هذه الاسما ايضا كالشرط بعد ان فى احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
تضمن هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا فى من ضربت ضربت
ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وساير اخواتهما
ويجوز اتصال ما الزايده بان واى وايان واين ومتى واما ما فى حيثما واذ ما فكانه كما ذكرنا
وقد اختلف فى العامل فى الشرط والجزا قال السيرافى فى العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها
الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احدهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهى كالعامل فى الجزئين وكظننت وان واخواتهما عملت فى الجزئين لاقتضائها لهما ○ وذهب الخليل
والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل فى الشرط وهما معا يعملان فى الجزا لارتباطهما وحرف الشرط
ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتدا والمبتدا يعملان فى الخبر واجيب عن
ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش
ان الشرط مجزوم بالاداة والجزا مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط
طالب للجزا فلا يستغرب عمله واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم ○ واما ضعف الاداة
فقد اجيب عنه وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه
جر بالجوار فى قوله ○ كبير اناس فى بجاد مزمل ○ والجزم اخو الجر وليس بشى لان العمل

بالجواز للضرورة • وايضا ذلك عند التلاصق وبجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم بذبول الشرط • وقال المازني الشرط والجزا مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين ولعدم دخول لام الابتدا وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب • وان زيدا ضربت وكذلك لو في لو انتم تملكون بخلاف ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال • متى واغل يبنهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال • اينما الريح تميلها تمل وقال • ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن • وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية كما كانت اصلا في الاستفهام وسوا ههنا ولي ذلك الاسم فعل كا زيد ذهب او لا كا زيد ذاهب ولم تجز ذلك في ساير كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا ألقى او نلقاه فاكرمه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسما ان يكون ماضيا سوا كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله • يثني عليك وانت اهل ثنائه • ولديك ان هو يستزدك مزيد • وقوله • اينما الريح تميلها تمل • وانما ضعف مجي المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ • ان منفس اهلكته • وهو ايضا عندهم ليس مبتدا بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتدا لكنه مبتدا يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط له سواء وليها او لا • ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدا لكن العامل عنده في المبتدا هو الابتدا وعند الكوفيين الجزاء والضمير كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر • وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر • وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام • وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقم وان لم ياتني زيدا اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع

الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان يضربني زيد اضرب فان تقدمه المنصوب فالفرا منع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة • والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزا اجاز جزم الجزا لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا آتك وان تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي • وللخيل ايام فمن يصطبر لها • ويعرف لها ايامها الخير • يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا • وتصدير المبتدا بالفا نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفا فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب • ويجوز اعتراض القسم والدعا والندا والاسمية الاعتراضية من الشرط والجزا نحو ان تاتني والله آتك وان تاتني غفر الله لك آتك وان تاتني يا زيد آتك وان تاتني ولا فخر اكرمك • ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب تضربك • وكذا معمول الجزا فلا يجوز زيدا ان جيتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جيتني فزيدا اضرب • وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاك فاكرمه كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينتصب بنفسه لا يفسر عاملا واما اذا قلت زيدا اذا جاك تضرب او تضربه وزيدا حين جاك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لفتح زيد ضربت على تا ويل ضربته • فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاك وحين جاك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاك يضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى • واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان زيد زرته بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل يضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدا من حيث المعنى نحو زيد ان جاك فاكرمني كفى الضمير في الشرط • واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزا المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على الجوار • قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله • يا اقرع بن حابس يا اقرع • انك ان تصرع اخوك تصرع • رفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزا قبل الاداة لان الجزا من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنيه ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله • من يفعل الحسنات الله يشكرها • وقوله •

هذا سراقة للقران يدرسه • والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب • وقوله
وانى متى اشرف الى الجانب الذى • به انت من بين الجوانب ناظر • فانه لا تعلق للشرط بين المبتدا
والخبر لا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة
الشرطيه خبر المبتدا واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جيتنى لا كرمنك فسيجى وانما
جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدا والخبر فى قوله تعالى انما امرنا لشى اذا اردناه ان نقول له
كن فيكون فلعدم عراقة اذا فى الشرطيه واما على التقديم والتاخير للضرورة اى انك تصرع
ان تصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا • واما تقديم معمول الشرط على اداته
فاجازه الكسائى دون الفراء • واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس
عند البصريين بجواب له لفظا لان الشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال
الكوفيون بل هو جواب فى اللفظ ايضا لم يجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب وقع
فى موقعه لما ذكرنا انه يجزم على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتنى فاضرب
جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط • ولهذا لم يحكم بالاقرار فى قولك
لك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصريه ايضا لا يذكر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط لانه
وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم لغنى عنه فهو مثل استجارك المذكور الذى هو كالعوض عن المقدر
اذا ذكرت احدهما لم يذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذى كان
مرتبته التاخر عن الشرط يقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفا فى نحو
انت مكرم ان اكرمتنى ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فرتبة الجزا
عند البصريه بعد الشرط عند الكوفيه قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على
جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذى هو كالعوض
عن الجزا من ذلك الشرط كقولك اكرمه ان شتمنى فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو
المدح اولى بالاكرام • وكذلك قوله اطلبوا العلم ولو بالصين • والظاهر ان الواو الداخلة على
كلمة الشرط فى مثله اعتراضيه ويعنى بالجملة الاعتراضيه ما توسط بين اجزاء الكلمة متعلقا
به يعنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق عزيمة • وقوله
ترى كل من فيها وحاشاك فانيا • وقد يجى بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم انا
سيد ولد ادم ولا فخر فنقول فى الاول زيد وان كان غنيا بخيل • وفى الثانى زيد بخيل وان كان
غنيا فجواب الشرط فى مثله مدلول الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر
والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر لو اظهرته لم يذكر الجملة المذكوره ولا الواو التى
الاعتراضيه لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضيه وقال الجنزى هو واو العطف والمعطوف
عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا انه هو الاولى بالجزا المذكور فالتقدير
عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم فى باب العطف جواز حذف المعطوف
عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان ياتى بالفاء فى الاختيار فنقول زيد وان كان غنيا فبخيل

لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا والخبر اختيارا • واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضيه
يجوز لان الاعتراضيه بين اى جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشرى
ان الواو فى مثله للحال فيكون الذى هو كالعوض عن الجزا عاملا فى الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب
متى عند بعضهم فى متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجنزى
عليه بان معنى الاستقبال الذى فى ان ناقض معنى الحال الذى فى الواو لان حاليه الحال باعتبار
عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقباله شرط
ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط فهو جواب فى المعنى
فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتنى وان لم تعطنى وانما ذلك
حتى لا يعمل الاداة فى الشرط لفظا كما لا يعمل فيما هو كالجزا عند البصريه او ما هو جزاء عند الكوفيه
وقد يجى فى الشعر مضارعا نحو اتيتك متى تاتنى انشد سيبويه • فقلت تحمل فوق طوقك انها
مطبعة من ياتها لا يضيرها • كانه قال لا يضيرها من ياتها كقوله
والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب • على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب معنى على
الظروف الزمانيه او المكانيه من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى
فلا شبهة فى تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام فى
هذه الكلمات الصالحة لهما • واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من
وما واى فان جا بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطيه نحو آتى من اتانى
فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطيه فمبتدا والخبر مختلف فيه
كما ذكرنا فى باب المبتدا والتقدير من اتانى آته ولا محل للفعل الذى بعد هذه الكلمات ان
قدرناها موصولة وهو فى محل الجزم ان كانت شرطيه وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا
بالظاهر لان جعلها شرطيه يحتاج الى حذف الجزاء عند البصريه وجعل المقدم كالعوض عنه
وان جاء بعدها مضارع نحو آتى من ياتينى فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح
بجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا فى الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه
معنى وان جيت بالظروف قبل من وما واى على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب
كما ذكر سيبويه جعلها موصوله سواء ولى الكلم المذكوره ماض نحو اتذكر اذ من ياتنا
اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين ما نفعله افعله وقد يجوز فى ضرورة الشعر جعلها
شرطيه قال لبيد • على حين من تلبث عليه ذنوبه • يجد بعدها اذ فى المقام تدابر
فان قيل لم جاز الجزم فى السعة فى نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز فى اتذكر اذ من ياتنا
نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان الغلام كذلك • قلت لان غلام اتحد بكلمة
الشرط بسبب اضافته اليها فصار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من
المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم تصدر المضاف • واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا
الى من وهو فى الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر فى الظروف المبنيه وذلك

المضمون هنا مصدر يكرمه واقعا على معنى من اى اذكر وقت اكرامنا من ياتينا فلم يصر مع
من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا اليه كما كان غلام مضافا اليه
فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول لاذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من
شرطية حتى لا تسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه فى صدر كلام
ويكفى كلمات الشرط والاستفهام كونها فى صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءنى الذى من
يضربها يضربه قلت قد مر فى باب المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير
من تمام جملتها اذ اثر فى تلك الجملة وزاد فى معناها شيئا وازيده ههنا شرحا فاقول لا يجوز
ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما جمع امرين احدهما ان يتصل تلك الكلمات بلا فصل
والثانى ان يحدث فى الجملة التى هى من تمامها معنى من المعانى وذلك كان وكان وظن واخواتها
وما النفى لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما فليست كما لانها تلغى فى اللفظ
نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمك
تكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطيتنا ولا ان قعدنا عليك سالتنا عنا والظروف المضافة
الى الجمل لا شك فى احداثها فى الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلمة الشرط فى الحقيقة
فى صدر كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدا كذا فان قيل خبر المبتدا ايضا اذا
كان جملة يصير بسبب المبتدا فى تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى
من بعض النحاة بلا برهان وكونها فى محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفى فى تقدير
الاعراب فى الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تاتنى اعطك
لان لكن لا تغير معنى الجملة التى بعدها بل هى لاستدراك ما قبلها كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل
قال فلست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وماذا الدهر
ان كان ابن عمى ولا اخى ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان الفاء فى مرفوعه
فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر فى قولك انك ان يصرع اخوك تصرع
ومتى شرطية بلا شبهة وهو املك اه لا تجئ موصولة كما ومن واى واما اذا المفاجاة فيصح مجئ
من وما واى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا يا تيه يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه
على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست
بمضافة اليه و اما عدم وقوع ان ونحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة
الاسمية الخبرية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجوز وقوع
كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا اى فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا فى امتناع اذ
اذ من ياتنا نكرمه والاضمار حسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف الخبر فى مثل خرجت
فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما اواى وبعدها فعل مضارع فانه يصح جعلها
شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التى بعدها كما يجئ فى حروف الشرط ويقبح جزم
الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا فى ايتك ان تاتنى فالاولى جعلها موصوله نحو اما

اما من ياتنى فانى اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطيه وموصوله نحو اما من اتانى
فانى اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ولا يكون بعد ان واخواتها
وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصوله لتاثيرها معانى فيما بعدها وكان قياس
همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها فى الاستعمال سعه الا ترى الى دخولها على
الواو والفاء وثم فجاز ا من يضربك تضربه واين لقيته شتمته فان قدرت فى كان ضمير الشان
جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما ياتى فى الحروف
المشبهه بالفعل كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان الُمه واعصه فى الخطوب وذلك
لان كلم الشرط لم تكن اذن تلك النواسخ فى الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثانى لهذه النواسخ
جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزا الثانى على
الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولى اداة الشرط المؤثر فى الجملة واما قولك
علمت ايهم زيد وعلمت ازيد فى الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه فى باب المبتدا واعلم
ان الجزا يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتنى اكرمتك فتقول وانا ان اتيتنى وكذا فى لو
قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة
فالواجب فى الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل كيلا يعمل
الاداة فى الشرط لفظا كما لم يعمل الجزا قوله فان كانا مضارعين او الاول يعنى او كان الاول
مضارعا والثانى غير مضارع نحو ان تزرنى زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين
فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا
ماضيين فهما مبنيان فى محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثانى
ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يات فى الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجئ الا فى ضرورة
الشعر قال من يكدنى بسيئ كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتنى ضربتك او ماضيين
معنى نحو ان لم تضربنى لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتنى لم اضربك
وان لم تضربنى ضربتك وان كان الماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزا مضارعا
كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرنى
زرتك لان الاداة اذن لم تؤثر فى الفعل الا بعد نقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر فى الاول
شيا يغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتنى وتكرمنى
وان تزرنى واكرمتنى والاولى توافقهما كالشرط والجزا وكذا فى الجزا نحو ان زرتنى اكرمتك
واعطك وان زرتنى اكرمتك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اى لا
يكون مفعولا ثانيا نحو ان تحسبنى اعصيك او صلة نحو ان تضرب الذى اضربه يضربك
او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرنى تزرنى
احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتنى تسال

احسن اليك فيجب رفعه لا ه وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب
اطعك اي تأمرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول ه واما ان يتفقا معنى لا لفظا
نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول ه واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب
يضرب اي تسير تحمله حكم المخالف الاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جا الفعل بعد الجواب
فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني
اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي آتك اجر والمختلفان معنى لا لفظا نحو
ان تاتني اضربك اضرب اي اسير فان جا مع المتوسط واو او فا او ثم فالوجه الجزم وللنصب
مع الواو والفا على الصرف كما ذكرنا في فا السببيه وواو الجمعيه ه وكذا في الفعل المتاخر وينضاف
الى ذلك في المتاخر جواز استينافه ايضا نحو ان تقم آتك فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على
السببيه والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت
محمد ان تامر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو محمد ان تامر
بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو محمد ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر
فلك فيه اي في المعطوف ثلاثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف
وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو محمد ان تامر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع
على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني
قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزا مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك
الجزا وجهان الرفع والجزم ه والثاني اكثر ه وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجواز
فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب ه وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه
في نية التقديم واما لنية الفا قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة
وكلامنا في حال السعه ه والاولى ان يقال لعدم عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب
لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم يعمل في الجزا فيكون الاداة جامعة
لشئ واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم ساير الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي
وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزا معنى يقول هو جزا غير معمول فيه وذلك لضعف
ان عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون فيقولون انما لم تجزم الجواب المتقدم لانه انما
يجزم عندهم للجواز قوله واذا كان الجزا ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم تدخل الفا واذا
كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفا ه اعلم ان اداة الشرط سوا كانت ان او ما
تضمن معناه او لو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشئ من الحروف لشدة طلبها للافعال
بل يجي مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها لا يتخطاها العامل نحو
جيت بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها
اما لما اختها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم
لعلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما يفعل وان قد

فعلت

فعلت وان قد تفعل ولا يكون الشرط جملة طلبيه ولا انشائيه لان وضع اداة الشرط
على ان تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جيتني اكرمتك او في المستقبل
نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزا فليس شيا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه
طلبيه وانشائيه نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة
الشرط جاز وقوعه اسميه وفعليه مصدرا باي حرف كان فنقول ان كان الجزا مما يصلح ان
يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظيه من حيث صلاحيه
وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشيا به الفا لمناسبته للجزا معنى
لان معناه التعقيب بلا فصل والجزا متعقب للشرط كذلك ه واما اذا فاستعمالها قبل
الاسميه اقل من الفا لثقل لفظها وكون معناها من الجزا ابعد من معنى الفا ه وذلك لتاديته
بان وجود الشرط مفاجي لوجود الجزا ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزا ان كان جملة طلبيه كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعا والندا يجب مقارنتها لعلامة الجزا
وكذا اذا كانت انشائيه كنعم وبيس وكل ما تضمن معنى انشا المدح والذم وكذا عسى وفعل
التعجب والقسم ه وكذا اذا كانت جملة اسميه سوا تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي
له وان تعذبهم فانهم عبادك ولا نحو ان جيتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون فلتقدير القسم كما في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات
ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ه ويجوز ان تكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله عز وجل واذا ما
غضبوا هم يغفرون ه وقد يحذف علامة الجزا ضرورة في موضع اللام كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها ه ويروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفيه حذف
العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراة الرفع وشذوذه
ويجب الفا ايضا في كل فعليه مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا
بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل
فصدقت او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك
وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين واما هذا كله لان هذه الاشيا كلها لم يقع شرطا فلا
يقع ايضا جزا الا مع علامة الجزا ففي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر
بلا ولم اما الماضي غير المصدر بقد والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفا اصلا نحو ان ضربتني
ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمته معنويا
وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة ففي المضارع
المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيها الفا وتركه اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط
صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل
واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في

المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتها للاستقبال وهو نوع تاثير قال
تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاكم وقال تعالى فمن يومن بربه فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر
يجوز دخول الفا وتركه في لم ولن يثبت وقال عز وجل في المثبت ان يكن منكم الفا يغلبوا
وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ
المضارع صالح للجزا بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفا وعلى ما ذكرنا من تعليل
دخول الفا في مثبت المضارع سقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان ثبت نحو قولك
ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير
الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة في نحو ان من لامه
في بيت حسان البيت واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة
فعلية او اسمية لم يدخل الفا لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها
على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك
قلت أئن اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الاية وقال علي رضي الله تعالى عنه
في نهج البلاغة فان فعل الله ذلك لكم اتؤمنون يجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام
على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك
وقال تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفا فيها
لعدم عراقتها قال تعالى ان كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني وتقول ان
اكرمتك فهل تكرمني والمص رحمه الله قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما دخل
الفا اذا لم تؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزا معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال
ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن
لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية
لتمحضها للاستقبال فيدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة
او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا
كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع على انه قد جا قوله تعالى ومن يحلل
عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في
تقدير الاسمية على ما ذكرنا في مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت
للاستقبال قد تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فتكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا التخصيص
بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفا وكان
على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة
خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل
المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان

قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفايدة التي يستفاد منه في الكلام الذي
هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي
تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد قايما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على
تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون الحدوث فمعنى كان زيد قايما في الزمن
الماضي زيد قام فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة
الاستقبال وهذا من خصايص كان دون ساير الافعال الناقصة لان صار تدل على الانتقال
الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في
الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان
غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه
قليل كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك انت وان اعطيت ما لا بخيل

في ادنه

وانت وان صرت اميرا لا اهابك وقال المص رحمه الله التقدير ان ثبت جرا ذنا اذنيه
ليكون الشرط مستقبلا وليس بشي لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد
يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق

لطالق

دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان
للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج
انا لا اقول هذا ولكني اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية
انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قايلا ذلك او غير قايل انما هو في الدنيا
وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تعالى
ان كان قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفا الشرط
ان لا تكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفا واي مناسبة بين معنييهما
قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية
مثل اسلم تدخل الجنة لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان
التقدير ان لا تكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفا فينتصب المضارع بعد الفا يصح ان يجاب
بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى
الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزا من الخبر لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه
وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد
اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب
مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير
على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده
ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره
وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده

لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد جملة المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه لغرض به فلو جيت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك فى الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان فى الطلب مع ذكر ما يصلح جزا بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فا السببيه وتجزم به الجزا لما تجزم بان واجزام الجزا بهذه الاشيا لا بان مقدرة ظاهرة مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك تجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهى دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان تجزم الاسم المتضمن معنى ان فعليه فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا. ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذلك اسما الافعال نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل فى جواب هذه الاشيا التى فيها معنى الامر بعد الفا بل وجب للنصب صريح الامر والنهى عند غير الكسائى بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهى اتفاقا لان فا السببيه قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببيه كما فى قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقول الشاعر • ولم يدر ما جزع عليك فيجزع • ومع الرفع تضعف دلالة الفا على السببيه لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهى وساير الاشيا الثمانيه مشابهة للشرط فى عدم ثبوت مدلولها فهى اذن مقويه لمعنى السببيه فى الفا فاريد ان يكون قبل الفا صريح الامر العريق فى الامريه حتى ان ضعف دلالة السببيه فى الفا بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية بسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص فى السببيه ولا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفى معناه وقيل فى قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم جواب لقوله تومنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول فى جوابه كما مر فى لام الامر فى قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا وقال المبرد فى مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اى قل اقيموا يقيموا وليس بشئ لانه مثل كن فيكون على قراءة ابى عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببيه اما اذا قصد الاستيناف نحو ثم يدعوك الامير وقال زايدهم ارسوا نزاولها فحتف كل امرئ يجرى بمقدار • والوصف نحو وليا يرثنى على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفى نحو مره يحفرها ويجوز فى ذره تقول ذلك الرفع على الاستيناف اى انه ممن يحفرها او بحذف ان اى بان يحفرها ، او الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله • ارسوا نزاولها • ومما جا حالا بعد الشرط الصريح

قول الحطيئه • متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا • ويجوز فى مثله البدل لان الثانى من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتنى تقرا اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجى بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا الفعل المصدر بالفا او الواو او ثم نحو ان تاتنى آتك فاحدثك وانى آتك فاحدثك فيجزم ما بعد الفا على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على الفاء للسببيه مع ضعف هذا الاخير كما تقدم فى المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفا نحو من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع فى العربيه من النصب فاذا جيت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فا السببيه بعد الطلب واقعا موقع الجزم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال • دعنى فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا • وهذا الذى يقال انه عطف على التوهم كما فى قوله • بدا لى انى لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيا اذا كان جائيا • جروا الثانى لان الاول قد يدخله البا وجزموا الثانى لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعنى ان الكسائى يجوز عند قيام القرينه ان يضمر المثبت بعد المنفى وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم فى العرض لا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفى فبعيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائى ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر الى منطوعه لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح فى عمومه لكل ما تسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سوا طلب به الفعل على سبيل الاستعلا وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلا او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعا نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعه او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحه نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شيتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغه وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغه فى طلب الفعل على وجه الاستعلا وهو الامر حقيقه اغلب وذلك كما سموا نحو المايت والضاحك اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغه فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام فى النهى فان قولك لا تواخذ فى نحو اللهم لا تواخذنى بما فعلت فهى فى اصطلاح النحاة وان كان دعاء فى الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل فى مطلق الامر بل يقال له امر الغايب وكذا يخرج نحو لافعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغايب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر فى اصطلاح النحاة اعم من امر الغايب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ آخر وذلك كما تقول الفقها ان الما المطلق يصح

سلبه عن المضاف اذ يقال فى ما البا قلا بانه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة
نحو قوله لتقم انت يا بن خير قريش ولو كان ذلك قليلا قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة
كما فى قول حسان فى امر الغايب ۝ محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا ۝ وان كان
شاذا لكن حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا لكثرة استعماله بخلاف امر الغايب فانه
اقل استعمالا منه ونفى مجزوما بتلك اللام المقدرة فقال البصريون هو مبنى على السكون الا انه جعل
آخره كآخر المجزوم فى حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر فى باب المجزوم ان يكون
مجزوما كامر الغايب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب
اى المضارعة فرجع الى اصله من البناء وبقى آخره محذوفا للوقف كما كان فى الاصل محذوفا للجزم
قوله فان كان بعده ساكن اى بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند

اى البصرية والكوفية

الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة فى المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك
ساكن متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدأ فى الامر بذلك
المتحرك نحو تكلم من تكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقابل من تقابل وان كانت
منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك المحرك
لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول فى تقيم وتعيد قم واعد فان همزة
افعل حذف بعد حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدى
بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب ۝ فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة فى تقيم
لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة فى تعد وتهب له ايضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء
كما يجى فى التصريف فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة فى الامر كما رددت المتحرك
قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل لكنت تقول اوعد اوهب ثم كنت تعله اعلال المضارع
الذى هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة ومقه فكان يكون السعى فى
ضايعا وان كان بعد حرف المضارعة ساكنا فانه كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة
رددته لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شى اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب
اقتل انطلق استخرج ۝ وانما قلنا ان اصل تفعل مضارع افعل بافعل لان قياس بناء المضارع فى
جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضى نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج
يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة فى الماضى فى المضارع استغناء بحركة
حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان الهمزة وان كانت زايدة الا انها همزة قطع فحذفت
همزة الماضى فى اكرم لاجتماع همزتين كما ياتى فى التصريف وحمل ساير حروف المضارعة عليها
قوله وليس برباعى يعنى به باب افعل وحده فانه هو الرباعى الذى ما بعد حرف مضارعته
ساكن فقط ونعنى بالرباعى ما كان ماضيه على اربعة احرف قوله مضموم ان كان بعده ضمة
مكسورة فيما سواه ۝ اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة فى الاسماء كانت او فى الافعال
او فى الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجى فى التصريف ان شاء الله تعالى وانما

ضمت فيما انضم ثالثه فى الامر كان كاقتل او فى غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا
للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقى الامر على حرف واحد كقه
فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجى فى اخر الكتاب
ان شاء الله تعالى قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح
قيل ومع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم فان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين تنقلب فيه الفاء قولهم فعل ما لم يسم فاعله اى
فعل المفعول الذى لم يسم فاعله ۝ وانما اضيف الى المفعول لانه بنى له ويجوز ان يريد بما لفظ
الفعل فتكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع
قوله هو ما حذف فاعله هو حد مطرد عند سيبويه ۝ واما على مذهب الكسائى فى نحو ضربنى
وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف فى الاول على ما مر فى باب التنازع وعلى مذهب الاخفش
وهو ما حكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه
مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف رحمه الله بحد تام الا ان يقال هو
ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام
فى كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج
او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغيره لالتبس المفعول
المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبنى للمفعول هذا الوزن الثقيل دون
المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثى الى وزن فعل دون ساير الاوزان
لكون معناه غريبا فى الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك
خيف ان يلحق فى اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون فى الاسماء ولو كسر الاول
وضم الثانى لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول
طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثانى ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضم الاول وكسر ما قبل
الآخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثانى مع التاء خوف اللبس يعنى كل ما فيه همزة الوصل
لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضى المبنى للمفعول بالامر من ذلك الباب
اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو لا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء
زايدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس فى حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع
له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج قوله معتل العين يعنى ما اعتل عينه من الماضى الثلاثى
نحو قال وباع فيما بنى للمفعول فيه ثلاث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهى افصحها
واصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم ينقل الى ما
قبلها قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد
الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهى اقل اللغات والاقوى

قلب الضمة كسرة في اليا فقيل بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو واليا فنقلت الى ما قبلهما لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فقيل سيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء كما في ميزان وقال بعضهم يسكن العين ولا ينقلب الكسرة الى ما قبلها فبقي الواو على حالها وتقلب اليا واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فا الفعل نحو الضمة فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القرا والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان ياتي بضمة خالصة بعدها يا ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصلي هنا خلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسما لتحصيل الغرض المذكور قيل فاذا اسقطت العين المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليايي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد واذ لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليايي من اخلاص الكسر او الاشمام ليلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر للالتباس لعلة وقوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجي الوجوه الثلاثة فيها لمشاركتها له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يوثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فا كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجي فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن ولا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجي في التصريف ان شا الله تعالى واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي ولا احتوي وانما لم يفعل ذلك كما يجي في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوي وهوي الفا وكسرفا فعل للادغام نحو ردّ لغة والضم اكثر لان نقل

الكسرة في المعتل العين اليايي والواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها تحصل الكسرة واليا وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسر في رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء رد ضمة ايضا وربما كسر فا فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف يقول في جهد عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم فخذ في فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين لما يجي في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره انما ضم اول المضارع الذي هو اثقل في الماضي قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويساع وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجي في التصريف ان شا الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادوا ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سما اقلعي وغيض الما وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وفيد ووعك قال سيبويه لو اردت نسبتها اليه تعالى لكان على افعل نحو اجنه الله تعالى واسله وازكمه واورده اي فعل الله به ذلك ولعل ذلك لانه لم يات من فعل المذكور كجن وسل فعلته صار كالمرجوع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصار يتعدى الى المنصوب كما يعدى فعل وذلك بالنقل الى افعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري واخبر وخبر وانبا ونبا وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعول علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغايب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه واعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زايدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه

قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدى الى الامكنة واما
الى غيرها فنفى نحو دخلت فى الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا
فهو متعد والحروف زايدة كما فى يقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى
بحرف الجر فالجار والمجرور فى محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب
قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد رضى الله تعالى عنه
فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور
وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف فى اذهبت
زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه
كالجزء من المفعول توسعوا فى اللفظ وقالوا انهما فى محل النصب ولا يجوز حذف الجار فى اختيار
الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه
وبالجر عند الخليل والكسائى والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم
بشذوذ والله لافعلن ونحو قول روبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب
بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش
الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار ولم يثبت بل قد جاء غيرهما اما
شذوذا كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا
عقدة وان تسترضعوا اولادكم والاولى فى مثله ان يقال ضمن اللازم المتعدى ان يجوزون
الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما تضمن
الفعل معنى غيره فيتعدى تعديه ما تضمن معناه قال تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون واما
لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم
الفتنة اى يبغون لكم وكسبتك الخير اى كسبت لك ووزنتك المال اى وزنت لك وكلتك
المال اى كلت لك ولا يالونكم خبالا اى لا يالون لكم وزدتك دينارا اى زدت لك ونقصتك
درهما اى نقصت لك ويجوز ان يتضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف
من المفعول الثانى نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذى اختير الرجال سماحة كل
ذلك مع تعيين الجار ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا البا وذلك ايضا فى بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذى يغير البا معناه يجب فيه عند المبرد
مصاحبة الفاعل للمفعول به لان البا المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه البا فى مثله
كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى
لذهب بسمعهم البا فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه وتعالى ذهب معه واما الهمزة
والتضعيف المعديان فلابد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف البا المغيرة
لمعنى الفعل الا فى قوله تعالى ايتونى زبر الحديد اى بزبر على قراة ايتونى بهمزة الوصل
واذا دخل الهمزة والتضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان

كان الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثى المعدى الى اثنين الى ثلثة
الا علم ورأى نحو اعلم واری والمفعول الذى زيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذى كان فاعلا
للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة
ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت نهره زيدا وتضعيف
العين يعاقب الهمزة كثيرا نحو اخرجته وخرجته ويغنى عن الهمزة قليلا مما لم تكن العين همزة
نحو فرحته وقل ذلك فى غير الهمزة من حروف الحلق ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من
حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كرامك واما اذا اتفقت
فقد ذكرنا حكمها فى آخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدى الى اثنين على
ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع
من الافعال واما ان يكون فى الاصل مبتدأ وخبر كعلمت زيدا قايما وعند الكوفيين
ان ثانى مفعولى باب علمت حال وكذا قالوا فى خبر كان وليس بشئ اذ الحال يجوز حذفه
وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك من ساير المعارف ويجوز ذلك
فى هذين المنصوبين قوله والى ثلاثة كاعلم وارى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال
المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعنى اعلم وارى وعند الاخفش ينقل بالهمزة
الى ثلاثة باقى افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا قايما وكذا
اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس فى هذا لجاز فى غير افعال
القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قايما ولجاز بالتضعيف ايضا فى افعال
القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها
بالهمزة والتضعيف نحو ابصرت زيدا عمرا واذهبت خالدا بكرا فثبت ان جميع هذا موكول
الى السماع اعنى الفعل من الثلاثى الى بعض ابواب المتشعبة واما اخبر وخبر وانبا ونبا
وحدث فلم يستعمل احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد
التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر البا اى علم
واما حدث ونبا ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبا والحدث لكن هذه الافعال الخمسة
الحقت فى بعض استعمالها باعلم المتعدى الى ثلاثة لان الانبا والتنبئة والاخبار والتخبير
والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبا والحق البواقى غيره والحق
بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو ارانى الله فى النوم عمرا سالما وتستعمل الخمسة متعدية الى
واحد بنفسها والى المضمون الثانى والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك
بخروج زيد وبالخروج وهذا كله كما تنصب علمت المفعولين وتنصب مضمونهما الذى هو
المفعول حقيقة او مضمون الثانى نحو علمت زيدا قايما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام منه
لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبات وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف
الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبانه نباء واخبرته خبرا

وذهبت

وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسما صريحة مقام المصادر اى انباء واخبارا وتحديثا
ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته
دخول خالد ولا يجوز فى السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك
او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حديثك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة
وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا بكون
مصدرا مبينا نوعه كما فى ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيانا
كيفية نفس الاخبار الذى هو الحديث الواقع منك اى التلفظ والتكلم المخصوص وانه
كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ بقولك اخبرتك زيدا قائما اى اخبرتك
بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال
فى ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى فى باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال
المص وهو ان زيدا قائما فى اخبرتك زيد قائما خبر خاص وان خبرا فى قولك اخبرتك خبرا خبر
مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن
لفظ الخبر ههنا مفعول به اى مخبر به خاص والثانى خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار
لا المخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به كمفعولى
علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة
بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيد قائم فتنصب اسم الفاعل الى ما كان بعد
الكاف فى اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير
وكذا ما اعترض به المص رحمه الله من قوله على نفسه قلت زيد منطلق ليس بشئ اذ ليس زيد
منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به القول الخاص بخلاف قلت قولا
سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى
المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول
كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولى اعطيت والثانى والثالث معا كالثانى
مفعولى اعطيت لانا بينا فى باب المفعول بيان هذه الافعال فى الحقيقة متعدية الى مفعولين
اولهما غير الثانى بمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز
لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثانى
والثالث وان تذكر الثانى والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثانى والثالث وترك
الاخر فعلى ما يجئ فى باب افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر اولها وترك
الثانى والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة بعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره
ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافى اراد سيبويه انه لا
يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه
المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثانى مع الثالث كحال مفعولى علمت مع

الثانى لانهما بها والاول هو الذى زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت
وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه
تنصب الجزئين اعلم ان الجمل التى تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية
لفظها او لا فالاولى هى الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيدا او زيد ضارب ولا يعمل فيها
القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكى والثانية اى التى المقصود فيها معناها
دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها فى جزئيها لتعلق معناه بمضمونهما فلا تدخل ان
الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه يقدر عمله فى الفعلية لان الضرورى من
عمل الفعل رفع المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذى فى الجملة الفعلية ولا يرتفع ما اسند اليه
ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع
المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئى الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا
ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه مستحيل انتصابه فلا يبين فيهما اثر الفعل الداخل الا اذا
كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن فى الظاهر كقولك علمت
بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وايهم رايت بنصب اى على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول
الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك
فى باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعهما
لان الفعل لا يرفع فاعلين فكيف يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع
ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل
فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا فمعنى كان زيد قائما على كان قيام زيد
لانه هو الحدث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا فى
جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال
واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى
ليس ما كان واما افعال المقاربة قلت من هذا ان من الافعال الداخلة فى الاصل على الجملة
بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعوله كما يجئ فى بابها وان اقتضى مفعولا
نصبنا الجزئين لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقى
اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك
المفعول الحقيقى فلذلك تدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين فى تقدير جزء
واحد ولم تدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كان ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين
المنصوبين ثم هذا المقتضى المفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضرب
اما للظن فقط وهى حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف
فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى
غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امر من الهبة او كانت الاسمية مصدرة

بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكوره فى المتن بنصب المفعولين اذا وليها
الاسميه غير مصدرة بان ويستعمل اُرى الذى ما لم يسم فاعله من ارى عاملا عمل ظن الذى هو بمعنا
ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف
ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت
ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئى الاسميه كما تنصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل
هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر
واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا
بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسميه بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قايم وتعلم
ان بعد الغى رشدا ولا يتصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول له
تعلمت بل علمت وان كان درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليسا من هذا
الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدرا بان واما للظن فى الظاهر مع احتماله فى بعض المواضع
لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال تعالى فى الظن بمعنى اليقين انى ظننت انى ملاق حسابيه وقد
يجى بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن السئ تقول
ظننت زيدا ان ظننت به انه فعل سيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم فى شئ على انه
صفة معينه سواء كان مطابقا اولا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليته الاسميه
المجرده عن ان نصبت جزئيها نحو رايت زيدا غنيا كان فى نفس الامر غنيا اولا قال تعالى انهم
يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا ان
مضمرا معنى الانتها اى الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق راى الحلميه براى العلميه فى نصب
المفعولين قال تعالى رايتهم لى ساجدين واما الاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق
نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتها الاسميه المجرده نصبا جزئيها نحو كنت اعده
فقيرا فبان غنيا وقال وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا انهم الانوثه
واما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم فى
التحقيق قال ابو الله موف للناس ما زعموا واما للاصابة الشئ على صفة وهو وجد الفى
وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن
معلوما وقوله تعالى ووجدك عايلا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال
ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله يبتليه ويصل ونحو ذلك فكانه تعالى
قد صادفه عايلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد
فى نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هى الافعال الداخلة على الاسميه التى مفعولها الحقيقى
مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا ان كان الثانى جامدا يحصل منه مصدر فمعنى علمت
اخاك زيدا علمت زيديه اخيك وان وقعت بعدها الفعليه فى النذره فضمير الشان مقدر
قبلها لتصير اسميه نحو حسبت تقول زيد اى حسبته تقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه

لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها
نقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ❊ ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم
اى لا تظنى شيا غير نزولك كذا قال الفرا ❊ وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول
لمن قال اظن زيدا قايما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا فى باب افعال القلوب قال الاندلسى
رحمه الله لو جاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشئ لان فى
مفعولى باب علمت تقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد على حال قال الاندلسى
وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا يمنع ما قاله الفرا على ما ذكر
وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى يظنون بالله غير الحق اى ظنا غير الحق فهو مفعول
مطلق فلا منع من كونه مفعولا به اى شيا غير الحق كما فى قوله فلا تظنى غيره قوله يدخل على الجملة
الاسميه لبيان ما هى عنه اى لتعيين الاعتقاد الذى هى عنه وقوله هى عنه على حذف المضاف اى
حكمها عنه اى حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففى قولك علمت زيدا قايما علمك
بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدا الذى هو زيد صادر عن علم وفى ظننت زيدا قايما عن
ظن قوله ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز
فيها الالغا اذا توسطت او تاخرت لاستقبال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت
قايم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى اخر يتعدى
به الى واحد وظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى
اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ❊ اعلم ان حذف المفعولين معا فى
باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ
يستفاد من مثله فايدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما
معا نسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفايدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الاغلب
من علم او ظن فلا فايدة فى ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو
تسمع بخل اى بخل مسموعه صادقا وقال ❊ باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب
هذا ايضا من خواص هذه الافعال فاما حذف احدهما دون الاخر فلا شك فى قلته مع كونهما
فى الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان
المفعولين معا كاسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول به على الحقيقه كما تكرر ذكره فلو حذفت
احدهما كان كحذف بعض اجزا الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة
اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بالبا الى قوله عز وجل هو
خيرا لهم اما حذف المفعول الثانى فكما فى قوله ❊ لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا
الاعداء ❊ اى لا تخلنا اذلة على اعدايك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها الالغا الفرق
بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى

فالجملة مع التعليق فى تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع
من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا
على ما قال ابن الخشاب • واما الالغاء فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قايم زيد فى علمى
قايم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل وفى
الاحوال الالغا امر اختيارى لا ضرورى والتعليق المعلق عنها ضرورى وقيل الجملة الملغى عنها
فى نحو زيد قايم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل
الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى
الظرف فنحو زيد قايم ظننت بمعنى زيد قايم فى ظنى ومع الظرف لا يلزم كون الكلام الاول
مبنيا على اليقين ويقبح الالغا مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوى عند النحاة
وعامل النصب لفظى فمعنى تقدمهما تغلب اللفظى المعنوى وعلى ما اخترنا فى عامل المبتدا
والخبر كما شرحنا فى حد الاعراب من ان ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما
ومع ذلك قد جا قوله • كذاك أُدبت حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة
الادب • وقوله • ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل • وانما
جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج • وايضا
معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغا بل على التعليق
ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب
لثبوت ذلك ضرورة فى غير ذلك من نواسخ الابتدا نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جاذرا وظباء • فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ونقل القبح فى متى يظن زيد ذاهب
اعنى اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسطه فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع
ذلك ضعيف • واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغا بلا قبح ولا ضعف لخلو ما هو
الوضع الطبيعى للعامل اعنى ما قبل المعمولين عن العامل اللفظى فيتقوى المعنوى شيا ومع ذلك
فالاعمال اولى لتقدم الفعل على احد المعمولين وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان
الرافع القوى اى فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال • ولستم فاعلين احال حتى ينال
اقاصى الحطب الوقود • وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها كسوف
احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجانى زيد واحسب عمرو وتوكيد الفعل
الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتنا بحال ذلك العامل والالغا ظاهر فى ترك
الاعتنا به فبينهما شبه التنافى واما توكيده بالضمير او اسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل
اذ ليسا بصريحين فى المصدرية نحو زيد لحسبه او احسب ذاك قايم ومصدر فعل القلب اذا لم
يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الاعمال والتعليق نحو اعجبنى ظنك زيدا قايما وعلمك
لزيد قايم • واما الالغا فواجب مع التوسط او التاخر نحو زيد قايم ظنى غالب اى ظنى زيدا قايما

غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل • وقد مر ذلك فى باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا
فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر فى باب المصدر • وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو
ظنا زيدا قايما ففى الصورتين يجوز الغا الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغا فيه كما مر من
قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قايما
اى ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم فى باب المصدر هو كما لو حذف
جوازا يجوز الالغا متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك قايم ومتى زيد قايم ظنك ويجوز الاعمال
ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر • وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل
لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغا والاعمال توسط او تاخر ولا يجوز ان يكون ظنك
منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قايم حقا على ما قيل لما ذكرنا فى المفعول المطلق
قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة
الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم
علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة
المعلق عنها نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام
وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتى • وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله
تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج • وفى معناه الاسم المضاف الى كلمة
الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد تكون لام الابتدا نحو علمت لزيد عندك وقد يكون
حرف النفى وهى ما وان ولا نحو علمت ما زيد قايما وان زيد قايم ولا زيد فى الدار ولا عمرو
ولا رجل فى الدار • اما الاستفهام ولام الابتدا وما وان النافيتان فللزوم وقوعها فى صدر
الجمل وضعا فابقيت الجمل التى دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت
فى تقدير المفرد واما دخول لام الابتدا فى المفرد نحو ان زيدا لقايم فلضرورة ملجية اليه
وهى احتماع ان واللام كما يجى واما الداخلة على الجمل الاسمية فانما كانت معلقة لانها لام
التبرية المشابهة لان المكسورة اللام دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يكن
فتحها وذلك اذا جاء فى خبرها لام الابتدا نحو علمت ان زيدا لقايم فان اللام لا تدخل الا
مع المكسورة كما يجى • واما اذا تجردت عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة
لفعل القلب • وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب فى تاويل المصدر فاذا امكنك جعل
ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان نفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن
عمله • واما قوله • ولقد علمت لتاتين منيتى • ان المنايا لا تطيش سهامها • فانما اجرى
لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفى
علمت مع التحقيق فصار كقوله • وانى قسما اليك مع الصدود لاميل • وقد يجرى نحو
علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجى بعد ان المكسورة نحو علم الله انك قايم اى والله

والفعل المعلق قد يدخل على الفعلية نحو علمت بمن يمر وعلمت اتهم ضربت بنصب اتهم على انه مفعول ضربت وعلمت اى يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اى يوم الجمعة رفع اى على انه خبر مقدم على المبتدا اى اى يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اى يوم الخروج قال لقد علمت اى يوم عقبتى والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التى بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت زيدا ما هو قايما مع ان المعنى علمت ما زيد قايما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرنى فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع فى زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالة العجيبة او اعرفتها اخبرنى عنها فلا يستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة لشئ وقد يوتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجى بل حرف خطاب ولا بد سوا اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذى كرمت على لين اخرتنى اى ارايتك هذا المكرم لم اكرمته وقوله لين اخرتنى كلام مستانف وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم الاية وقوله ارايت الذى ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة بمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت عن اى شئ من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت التى بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شئ نحو النجاك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تا الخطاب فبقى التا فى الاحوال مفردة مفتوحة سوا كان المخاطب مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارايتك التا لا انت المقدر فى نحو رويدك لان مفعوله بقى منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرنى نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقا فاعله ايضا وقال الفرا ازيل الاسناد عن التا الى الكاف وهو مثل مذهبه فى نحو رويدك والنجاك كما مضى فى اسماء الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت بارايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف بتصرف المفعول الثانى وكذا التا تتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتكن الهندات ۞ واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما

موصوله او موصوفه فالمعنى عرفت ذات القايم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس فى الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت ان شخصا حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القيام وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام مستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما اذا كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذى قام ويتبين الاستفهام من غيره فى اى لكونه معربا تقول فى الاستفهام علمت ايهم قام برفع اى واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التى تلى باب علم فى نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض وذلك لان علمت المقدم على ايهم يفيد ان قايل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القايم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اى شخص هى وذلك الشخص فى فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القايم ولم يقل علمت زيدا قايما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قايم او هل زيد قايم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسما الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قايم ام عمرو وعلمت هل زيد قايم او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى فى جميع ذلك علمت هذا الذى يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال فى جواب هذا الاستفهام والذى يقال فى جواب الاستفهام بام وباسما الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور فى الاستفهام فمعنى علمت ازيد قايم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يقال فى جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اى زيد قايم واما عمرو واما اذا قال هل زيد قايم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم لا يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق

الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا
للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور فى نحو علمت
ا زيد قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا فى الجواب متضمن ايضا بمعنى النسبة ونفيها لان المعنى
بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اى المحكوم عليه والمحكوم به فى الجواب وهو المصحح
لتعلق العلم ❁ ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا
استفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر لتبيين المشكوك فيه نحو
شككت ازيد فى الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما يرد بعد كل فعل يفيد
معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت
وسالت واستفهمت ❁ وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت
تقول تفكرت ازيد ياتينى ام عمرو ❁ وقد تضمن الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من
سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه فى التراب اى متفكرا ايمسكه ام يدسه ❁ وفى نهج البلاغة
تحالسا انفسهما ايهما يسقى صاحبه كاس المنون اى متفكرين ايهما يسقى ولم يسمع مثل ذلك فى الظن
الذى هو لترجيح احد المجوزين على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى
الدار وقلت ايهم فى البيت ❁ وقد نص ذلك فى باب الموصولات وجوز فى نحو سالتك هل زيد قائم
واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين
او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به فى الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجى بعد من
مذهب الفريقين فمفعول الجملة بعد الفعل المعلق فى موضع النصب ومبنى اما فى موضع مفعول
نصب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو
اى شككت فى هذا الامر او فى موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه
وضعا واما لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا
واحدا نحو عرفت هل زيد فى الدار فالجملة المعلق عنها فى موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر او
انه يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما فى مقام الاول والثانى نحو علمت هل زيد فى الدار وفى مقام
الثانى والثالث نحو اعلمتك هل زيد فى الدار او فى مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من
هو او فى مقام الثانى وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين
لان ادرى يتعدى الى مفعولين كادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم ❁ واما الثانى اى المتضمن
لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد فى الدار فان فكر لازم
وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالفكر فيه ❁ وكذا
قولك انظر اليه اقائم هو ام قاعد اى تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد فى مثل انظر ومثل
زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيدا هون من رفعه فى نحو اعلم زيدا ابو من هو لان
انظر الذى بمعنى تفكر وسل الذى بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه
اعلم اذا سلطته عليه ❁ وكذا ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه

من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجى بالجملة المعلق عنها فى موضع المفعول الزائد له
بسبب تضمينه معنى التعريف نحو امتحنت هل هو كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت
زيدا هل هو فى الدار اى تعرفت كونه فى الدار بابصاره ❁ وكذا قوله قوله تعالى يسالونك
عن الساعة ايان مرساها اى يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا فى المفعول
المطلق فى عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد تكون
الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت فى زيد هل هو قائم او لا اى شككت فى قيامه
فهى فى محل الجر وتقول عرفت الحال ازيد فى الدار ام عمرو فهى فى محل النصب بدل من الحال
وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيد بهذا ❁ وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت
اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضى كما يجى فى بابه
ان فهى فى التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق
فى اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق
بالنسبة اليهما كما جاز ذلك فى علم وارى تقول اعلمتك ازيد منطلق وازيد قام ام عمرو وما
زيد قائما وزيدا اعلمتك قائم وزيد قائم اعلمتك وقال الاندلسى الذى اعول عليه امتناع
التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفى بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل
امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز والذى ارى انه لا منع من الالغاء والتعليق سواء بنى
الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا علمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك
لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال فى حالة واحدة لانه لا بد من اعماله فى المفعول الاول وكذا
يحصل التعليق والاعمال فى حالة وليس ما قال بشى لان اعماله بالنسبة الى شى والغاءه وتعليقه
بالنسبة الى شى آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته فى الفاعل والغيته عن المفعول وكذا فى علمت
لزيد قائم اعملته فى الفاعل وعلقته عن المفعولين وايضا العمل بمعنى الثمرة اى التصيير والملغى
والمعلق اصل علم فالملغى غير العمل ❁ واعلم انه لا خلاف فى انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول
اذ هو كاول مفعولى اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشى واحد
هذه الافعال المذكورة فى متن الكافيه ولفظة هب بمعنى احسب وراى الحلميه يجوز كون
فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو علمتنى قائما وقال تعالى انى ارانى اعصر خمرا وكذا
ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله ورايتماك تقول كذا وقد يجرى مجراها
راى البصرية حملا على راى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما اضداده فى اصل الوضع
وانما لم يجز ذلك فى غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا
منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا يقول فى المظهر
ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتنى ولا ضربتك ولا ضربتنا وان
تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد
مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس

باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر • واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مر فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في
الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قايما اي نفسه واما ان كان احدهما
منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سوا وقع المنفصل بعد الا ومعناها
او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما تقتل ايانا واياك فاضربت وما ضربك الا انت واما ان
كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيدا ظن قايما وظنه
زيد قايما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر
منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما
ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوب
الجزئين نحو علمت ان زيدا قايم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة
على ما تقدم مصدر الجزء مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول اذا
دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر
ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت
لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبتهما كما في حسبت زيدا قايما
او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قايم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين
بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدر
والاخفش يجعل ان ان مع خبريها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قايم
حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم
يسد مسده شي حتى يكون واجب الاضمار ولا نقول ان ان مع جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولا
فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما
يجي في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا
قايما سادا مسد ان مع اسمها وخبرها ويفيدان فايدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة
مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا اخر الكلام في افعال القلوب واما
غير افعال القلوب ما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل ووهب
غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وان كان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم
وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قايما من صار زيد قايما كمنزلة احفرت زيدا
النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها
كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فيقول لك بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز
اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شي شيا في الاغلب فلا فايدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في
علمت وظننت • وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير

كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز
تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران
بان كما ذكرنا في اول هذا الباب • واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم ياتيا كما اتيا
في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال
باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته حسنا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو
احداث الشي بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه
كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعله راجعا وترك
اي خلى وتخذ واتخذ اي اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بمعنى صير وذلك
كما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كاينا فتحصل من الهمزة معنى نقل
غير الكاين الى الكون وهو بمعنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل
بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا عبدا ونحو ذلك واليه ذهب
الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصاغه من ضرب الخاتم
واللبن ويجوز ان يقال بمعنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده
عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي معناه نحو غادرته
واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة
كما في قولك غادرته جزر السباع فالحق غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدا والخبر من
غير افعال القلوب وغير مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله
مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا
عمل في المبتدا والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم
وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي انفا قال سمعت الناس ينتجعون
غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقليل روى برفعه على حكاية الجملة ومما
يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه • والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ
المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قايم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد
قايم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير
هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قايم وقل زيد قايم
واللفظ الواقع بعده اما مفرد واما جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة
بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجرد ابلاغ المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ
جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قايم اي قيل هذا اللفظ ومن
حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى
المفهوم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القايل فجوزوا تغيير
اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك

لكن مع تعبيرا اللفظ يجب اذ لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة
مجرى اصلها اي المحكية باعيان الفاظها نعلى هذا لك ان تقول حكاية عن من قال لست
زيد قايم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة الا
باللسان العربي وتقول قال زيد انا قايم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز
قال زيد هو قايم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا
فيه غايبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يودي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله
لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا
مفعولا مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب اعلم وارى والدليل عليه اضافة اسم الفاعل
اليه في قولك انا قايل زيد قايم واطلاقك على تلك الجملة انها مقوله وكلاهما علامة المفعول
على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه واذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز العطف المفرد
عليها منصوبا كقولك قلت اما زيد قايم او لفظا آخر وقد يقع المفرد بعد القول على احد خمسة
اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط وتعبير ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة
ثم يحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم
ثم تقول زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن ثانيها ان تعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة
او قلت لفظة عبارة عن زيد وتعبير ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة
او كلمة ٭ وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان تعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك
تقول زيد لفظ وزيد قايم لفظ تنتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكي
حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى تراعي اصلها
ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته
ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد منصوبا ٭ واما نا اوه فهل تراعى اولا ذكرنا
في باب العلم ٭ وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك
اللفظ فيجب ان تقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى سلام قوم منكرون اي عليكم
سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اي هذه دباءة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان
يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقريك السلام اي سلام عليك فيكون
المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير
من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا بفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب
المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك بدلالة
الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول
في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قايم قال ٭ تنادوا بالرحيل
غدا ٭ وفي ترحالهم نفسي ٭ وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به

واضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قايم وتنادوا
بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والباقي على
ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما تسال من قال زيد قايم فتقول
انا قلت كما تحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله ٭ جاوا بمذق هل رايت الذيب قط ٭ واعلم
انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هنا لك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا
كما تقول كيف تقول في هذه المسالة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس
بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسي لو كان بمعنى
الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف زيدا قايما فتجيب اعلمه قايما بالسيف فهو اذن
بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجوز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب
لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط
الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو اتقول زيد عمرا قايما
على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول
زيدا قايما او منفصل بظرف نحو اقدامك تقول زيدا قايما وابا لسوط تقول زيدا ضاربا او باحد
المفعولين كقوله ٭ اجهالا تقول بني لوي ٭ لعمر ابيك ام متجاهلينا ٭ فان نقص بعض الشرايط
فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها
معنى اخر بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي
صرت ذا خال اي خيلا او زعمت به اي كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة
قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى وجدت وعلمت الى
مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المضاف والمعروف مضمون الجملة ونصب
المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت
لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات واخذ وعاد وغدا وراح وما زال وما برح وما فتي
وما انفك وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على
الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فيرفع الاول وينصب الثاني مثل كان زيد قايما
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم انها سميت ناقصة لانها
تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قايما يدل على الكون الذي هو
الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ
دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحصول بتعيين الحاصل فكانك قلت حصل شيء
ثم قلت حصل القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة
في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فايدة اخرى ههنا وهي دلالته

على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفايدتان معا فكان
يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبر وخبر يدل على حدث معين واقع في زمان
مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر
على الزمان المطلق عقلية • واما ساير الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح
الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدايم
ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا
يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان تقيد الصفة فتقول على صفة غير مصدره فان زيدا في
ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب • وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة
فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة تعني كان زيد قايما ان زيدا ذا
متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا
ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل قوله
لتقرير الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه
رحمه الله منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا
يستغنى عن الخبر • والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما
كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا اى صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال
التي ذكرها المص رحمه الله ونقص منه فالذي زيد من مراد فات صار آل ورجع وحال وارتد
كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما • وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل
وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة فتتعدى الى ما مصدر لخبرها بالى
اذ عديت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الشيء
الفعل وانتقل اليه ذلك الفعل يصير كاينا بعد ان لم يكن فاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها
ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك
المصدر هو الكاين بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع
والمنتقل وجوز استعمال صار مرادفاتها تامة على الاصل قال • فصرنا الى الحسنى
ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اى اذلال • وقال
ايقنت انى لا محالة حيث صار القوم صاير • اى مكان انتقال القوم منتقل • وقال تعالى
ظن ان لن يحور بلى لابد في التامة ان يليها لفظة عن والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع
والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق
مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول
وكذا زيد على مازال مرادفاتها فتاء وما افتاء وما ونى وما رام من رام يريم اى برح واصل

مازال وما برح وما فتى وما افتاء وما انفك ان يكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى
بمن الى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد عالما مازال زيد من العلم اى
ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دايما فنصب الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه
لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دايما • وكذا اصل برح ورام ان تكونا تامتين
بمعنى زال عن مكانه فيتعديان عن بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك و
بابك واصل ونى قصر فكان الاصل ان يتعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلاثة
بمعنى كان دايما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دايما وانما
افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان
وجب ان يعم ذلك النفي جميع الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان
لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ما ضرب كفى في صدق هذا القول
وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق
نفي الضرب جميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون للنفي والاثبات المقيدان
بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بوقوعه اى وقوع النفي في
جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن نقيضا لذلك الاثبات اذ يمكن كون
الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يقيد به النفي فلا يتناقضان فاكتفى في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من
استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين
تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النهي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين
تحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دايما كما ان نفي الاثبات يكون دايما ونفي النفي
يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دايم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد
للنفي داخل عليه حرف النفي بمعنى كان دايما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل
وما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاى ولا ما ازول اميرا ومازال
الناقص واوي مضارعه ما يزال كخاف يخاف واما زال يزول كقال يقول وقوله زاله
يزيله اى فرقه من البا فتامتان • وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل
يفعل كذا وكيد يفعل كذا • واصلها زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها
وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر مازال وما كاد
وقد تستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى
لن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر واما مازال لا يزال وما فتى
او فتاء فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه انه في قولك مازلت به حتى فعل مفعول
والاولى ان تقول هو الخبر اى مازلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح
فقال هما لا يكونان الا تامتين وان جاء بعد مرفوعها منصوب فهو حال كقوله •

غدا ظاوياً يعارض الريح هافيا • اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى
اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى
بيته فلا ريب في تمامهما واما قوله • يروح ويغدو ذاهبا يتكحل • فان كان بمعنى يدخل
في الرواح والغداة فهما ايضا تامتان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة
والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك
اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير
مؤنثا كما في من كانت امك • ويروى برفع حاجتك على انها اسم جاءت واما خبرها واول
من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من على
رضى الله تعالى عنه ومنها قعد في قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
اى صارت قال الاندلسى لا يتجاوز بقعد بمعنى جاء وقعد الموضع التى استعملتها فيه العرب
قال ويطرد بعضهم وقال المصنف رحمه الله او جاء الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل
هو حال وليس بشىء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد
فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذى استعمل ولا معنى قول الاعرابى
فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها
حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان
مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فيرفع الاول وينصب الثانى تسمية
مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا
الى الاسم • ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا
الى الاسم • فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه
بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على العلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا من ان
كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها
ماضيا او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وزايدة
وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار ويكون
تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتى
وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفى وما دام لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لفاعله ومن ثم احتيج الى كلام لانه ظرف وليس مضمون الجملة حالا وقيل
مطلقا شرع بذكر معانى هذه الافعال الناقصة وبذكر ايضا مجىء بعضها تاما او زايدا
قال فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذى يدل عليه
صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا وكان للماضى ويكون للحال او
للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع
زمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة

وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان • الا ترى انه يجوز كان زيد نايما نصف ساعة
فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن
ويكون ايضا للاستمرار وقول المصنف رحمه الله دايما او منقطعا رد على هذا القايل يعنى ان
كان لا يدل على احد الامرين بل ذاك الى القرينة والمعنى الثانى ان يكون بمعنى صار وهو قليل
بالنسبة الى المعنى الاول قال • بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها • قوله ويكون فيها ضمير الشان اى يكون في كان الناقصة على اى معنى كانت من
معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال
بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها هو ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت
القصة بالجملة والاولى اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل
هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت نحو انه زيد قايم وظننته زيد قايم
ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها
مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول وعلم الناصب لمفعولين
فهما بمعنى واحد • ونقل ان كان يجى بمعنى كفل وغزل قوله وزايدة اعلم ان كان تزاد غير
مفيدة لشىء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله • سراة
بنى ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب • وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد
صبيا انها زايدة غير مفيدة للماضى والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت
فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس ثم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق
في لجة غمرت اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام • وكذا اذا دلت على الزمن الماضى
ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا • وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال
المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها
الا اذا كان ظرفا ففى تسميتها زيادة تطول لما ذكرنا ان الزايد من الكلم عندهم لا يفيد الا
محض التوكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها • وانما جاز ان لا تعملها مع
غير زايدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذى كان الحدث المقيد في الخبر
يغنى عنه لا لدلالتها على زمن الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل
عليه في الحدث لا للزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق
لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقى
كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظروف تشبيها
لا لحاقه بالظروف التى يتسع فيها وتقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على
كان المسومة فثبت ان كان المفيد للماضى التى لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق
وقد ذكر السيرافى ان فاعلها مصدرها اى كان الكون وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت
الثبوت وقوله بدا لك من تلك القلوص بداء معناه راى بدا المصدر المعنى اسم الفاعل فهو

اي على انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق • فكيف اذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام • كانوا فيه ليست بزايدة كما ذهب اليه المبرد • وانما قال ذلك لثبوت
فاعلها بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا فقال سيبويه هي زايدة مع الفاعل لانه
كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا • ثم اعلم ان الزايدة والمجردة للزمان
اعني غير العاملة لا يقعان اولا • لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجرده للزمان الزايد
فلا يليق بهما الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على نحو قولك حضر الخطيب كان ولا يزاد
ولا تجرد الا الماضية لخفتها • وقد اجاز ابو البقا زيادة مضارع كان في قول حسان رضي الله
عنه • كان سبيه من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء • على رواية رفع مزاجها وعسل
وماء • قوله وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت
ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون
بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلاثة
تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي
يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمسا والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة
الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى
فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل
اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته بمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة
بالصبح في الزمن الماضي ويصبح قايما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال وتكون
تامة كقولك اصبحنا والحمد لله • وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمسا ودخلنا
فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين • وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما
التعجب ككان في لفظين ومما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو وقال
السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش
لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح او المسا والزمن الماضي كما كان لفظ
كان مجرد الماضي قوله وظل وبات الى اخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع
النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا
بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال وتصريفه ظل يظل
ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام نحو
والعهد عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمانه
بات وهما جميع الليل والزمن الماضي ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كخاف يخاف
وهاب يهاب وتجي تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم سرويت وقد
جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه
مسودا واما مجي بات بمعنى صار ففيه نظر وقال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو

راي ص

اين باتت يده قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها خرجت في هذا الخبر
مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال الى اخره قد ذكرنا ان معنى ما زال
واخواته كان دايما فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها
واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي
ان كانت ماضية فما ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فما ولا ولن والاولى ان لا يفصل
بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جيتني ولا
امس وذلك لتركب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله • فلا وابي دهما زالت عزيزة
شاذ وليس ما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تفتا تذكر يوسف تاويل لا وابي دهما
لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر
انها لا تكون ناقصة الا معها قال • تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه • ويحذف
منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ • وقوله • تزال حبال مبرمات اعدها
لها ما مشى يوما على خفه جمل • لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه
الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب
من حيث المعنى لا تتصل اداة الاستثنا بخبرها لان الاستثنا المفرغ لا يكون في الموجب الا
في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضله فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة
استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتهما
اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيهما ايضا
وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قايما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد
لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطي ذو الرمة في قوله • حراجيج ما تنفك الا
مناخة • على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا • واعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق
وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي ناخ عليها
كقوله تحية بينهم ضرب وجيع • وترمي عطف على مناخة نحو قوله عز وجل صافات
ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف
من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك احدهما اي المفرغ فلما ياتي في المثبت وان
كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا • والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند
البصريين فيما بعد المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه
ضعف من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما مر • والثاني ان عامل
الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش • والثالث ان المستثنى
اذن يكون مقدما في الاستثنا المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم
في باب الاستثنا قوله وما دام لتوقيت امر الى اخره اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها
لفاعلها ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد قايما ابوه موقت جلوس الحاطب بمدة

ثبوت قيام لزيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو نائما

قوله ومن ثم احتاج اى ومن اجل كونه توقيتا لشئ بكون ظرفا لذلك الشئ والظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التى فى اول ما دام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفى مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى واحسن ليس بين القولين ناقص لان خبر ليس اذا لم تقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا فى باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما يقال علم فى علم وصيد فى صيد ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس فى هاب لمخالفتها اخواتها فى عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا فلا يقال فى ضرب ضرب وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو على فى احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد فى صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته فى عدم التصرف قال واما الحاق الضمير به فى لست ولستما فللتشبيه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير فى هاهاتيا هاؤم هاء هاءيا هاءين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهى فى تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما فى اوله ما خلافا لابن كيسان فى غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط رحمه الله ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك فى الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس فى اوله ما مما ذكره المصنف رحمه الله ومما لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفى ليس خلاف على ما يجى واما ما دام فلا خلاف فى امتناع تقدم خبرها عليها كما ذكرنا فى الموصولات وكذا لا ينفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما فى اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الناقصة وصارت معها بمعنى الاثبات فهى كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم تلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك فى هذه الا ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفى لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسيط الجزئين ما النافية والفعل فى هذه الافعال فلم يجوزه احد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرنا فى ما النفى فهو ثابت فى ان النافية واما غيرهما من حروف

النفى نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا فى ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما فى طلب التصدر كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيين من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما فى قوله ❊ اذ ذهب القوم الكرام ليسى ❊ ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما فى قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب لدلالتها على مطلق الحدث ❊ واعلم انه لا يدخل على الافعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف كما ذكرنا فى باب المبتدأ ولا على مبتدأ لازم التصدر كما الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التعجب ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه فى المثل كقولهم الطعن يظأر او يلزمها لكونه فى جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعا كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا فى باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها فى الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى وقت الصبح وكذا سائرها اذ فى كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول فى احد الازمنة الثلاثة والطلب فى الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول فى احدها فتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر فى جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهى كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب الذى فيها عن الطلب الذى فى اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب طلب فى اخبارها تقول كن قائما اى قم وهل يكون قائما اى هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما فى الشعر قال ❊ وكونى بالمكارم ذكرينى ❊ وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل

كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن فى الفعل اخبار حتى
تنا قض الكلام ● فان قيل فيجب ان يجوز تقدم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو اتهم ضرب
كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث فى الجملة التى يليها بلا فصل معنى الاستفهام لا فى جملة اخرى
بعدها ● فعلى هذا يجوز وقوع اسما الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفى
فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفى وتجوز متى لم يزل هذا وا
لم يزل زيد واى وقت لم يكن سماحات ● ومنع الجزولى والشلوبين ذلك فى ليس نحو اين ليس زيد
فان منعا ذلك بناء على المنع من تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا لاداية الى
التحالب من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون فى جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل
المبالغة ويفرض ذلك فى غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم
نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم
يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن وكلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا
كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان فى الدار رجل وفى الدار كان
رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قايما الا زيدا وقايما لم يكن الا زيد لما ذكرنا فى باب
الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان لجزء الخبر ضمير فى الاسم نحو كان فى الدار صاحبها
وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندى انك قايم وعندى كان انك قايم اذ لو تاخر
الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان فى الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان
واسمه معا لو ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قايما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل
مصدرا بما يقتضى التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسما الاستفهام والشرط
نحو هل كان زيد قايما ومتى كان قايما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى فى المنصوب
على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفى اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسط
الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قايما كان زيد واقايما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما
ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان
حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذى هو كجزئه بالاجنبى
واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب
ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او فى الدار اذ
الظروف متسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها
والاصل الجواز ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا
بالظرف او الجار نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا
يفصل بينها وبين معمولها من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه
وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون
الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا ● وفرق بعض البصريين

بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز فى المتصل نحو كان
زيدا عمرو ضاربا عمرو ولم يجوز فى المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وربما اوهم خلاف ذلك قد
فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تاخذ او كان زيدا تاخذ الحمى
قال ● فنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ● ويجوز فى البيت زيادة
كان واعلم انه يخبر فى هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفايدة ولا يطلب التخصيص
مع حصول الفايدة على ما ذكرنا فى باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا ● وتقول ما زال
رجل واقفا وكذا فى باب ان قال ● وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشد سيبويه وقد
يخبر فى هذا الباب وفى باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك فى المبتدا والخبر للالتباس لانتفا
اعراب الجزئين هناك واختلافهما هاهنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال فى من زيد ان زيد هو
الخبر وقال الزمخشرى لا يخبر هاهنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله ● مزاجها عسل وماء
فيمن نصب مزاجها وقال ● ولا يك موقف منك الوداعا ● وقال ابن مالك بل يجوز ذلك
اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ● ولا يك موقفى منك الوداعا ● وان رفع مزاجها على
اضمار الشان فى كان كما فى الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل
المعرفة اسما والنكرة خبرا ● الا ترى انهم قالوا ان ان اولى بالاسمية مما تقدم فى نحو قوله عز
وجل ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث الوصف كالمضمر
وانما جراهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس فى بابى كان وان واورد سيبويه للتمثيل
للاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله ● اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر
وقوله ● فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار ● وقوله ● الا من مبلغ
حسان عنى اطب كان سحرك ام جنون ● ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة
واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام فى ظبى واطب واسكران دخلت على اسم
مرفوع بعده الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى
فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت
بعد الهمزة فعلا لم يلهما المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا
وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما وليا مما قد لا يكون فى ضرورة
الشعر كما يجى فى باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير ان
المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك
وفى قوله خاصة اظبى كان امك ام حمار ● الاولى ان يرتفع ظبى بكان مقدرة لما يجى فى باب
العطف ان بعد سواء ولا ابالى لا يدخل همزة التسوية الا على الفعل واجاب بعضهم المبرد
عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة
معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب
عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءنى رجل فضربته والا

فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر فى حد المعرفة والنكرات المفسق للضمير فى الاثبات
الثلاثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجى اسمها
نكرة لما فيها من النفى وبجواز حذف خبرها كثيرا كقوله ۞ انما يجزى الفتى ليس الجمل اى ليس
الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع الافعال متصرفة الا انها
ليس ودام ولتصاريفها ما لها ولا تستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا انا مين لا
يلزمها حرف النفى ومتى لا تدخل على الفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو
فحذفت مع انها قد حذفت قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يكن
معيرا نعمة كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال
ايضا قال سيبويه اذا اتى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم تحذفها نحو لم يكن الذين كفروا
لتقويها بالحركة وخروجها عن شبه حرف المد واجاز يونس انشد ابو زيد فى نوادره ...
لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر ۞ قال السيرافى هذا شاذ قال سيبويه
تقديم الخبر اذا كان ظرفا يستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف
عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان فى الدار زيد اى كان مستقرا
فى الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن
تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهرا لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا
عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ
ليس الغرض نفى الكفر مطلقا بل نفى الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى
ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
الذى ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع فى حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس
الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء
دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولى والمص اى ان الطامع يطمع فى دنو مضمون خبره فقولك
عسى الله ان يشفى مريضى اى انى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع
فى دنو مضمون خبره بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى حصوله عن قريب او بعيد
مدة مديدة يقول عسى الله ان يدخلنى الجنة وعسى النبى ان يشفع لى فاذا قلت عسى زيد ان
يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو فى لعل اتفاقا وكذا فى عدهم طفق ومرادفاته من
افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع فى الخروج
وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب ودنى من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى
القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع فى الشئ قرب تمام ذلك الشئ على يده فعلى
هذا ليس من افعال المقاربة التى هى موضوعة لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز فى الظاهر وهو تمييز فى نسبة فيكون فاعلا لدنو
فى المعنى كما فى قولك يعجبنى طب زيد علما اى طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر

او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب
اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ فى الخبر بل هى للاخذ فيه ولفظ الجزولى اى
ان عسى لمقاربة الفعل فى الرجاء اوضح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر
اى لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فهذا الحد لا يستعمل فيه مثل هذه
المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر فى كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وايضا
الخبر قرب الخبر وحصوله متناف لان القرب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير
متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد تحذف ان والثانى كاد تقول كاد
زيد يجى واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون
فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول
ذى الرمه ۞ اذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ۞ والثالث
جعل وطفق وكرب واخذ وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال ۞ قوله فالاول عسى اى الذى
لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى
المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه معنى
الحرف اى انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحرف
لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والاسمية نحو انت حر بمعنى الانشاء عارض فيهما قال
الجوهرى عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون الا فى
المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او فى كلامه
تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتى
العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ۞ ظنى بهم كعسى وهم بتنوفة
يتنازعون جوائز الامثال ۞ اى ظنى بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى فى غير
كلامه تعالى لليقين فقوله عسى يقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى
مع طمع وقد تكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب
مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين
وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع
به يرفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو على فى ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج
المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بعد اسمه منصوب المحل بانه
خبر استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحنى انى عسيت صائما ونقل
عن سيبويه منع كون ان تفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة
وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه وعد من جعله
خبرا ان تقدر مضافا اما فى الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او فى الخبر نحو عسى زيد
صاحب ان يخرج قال ابو على فى العسكريات عسى زيد ان يقوم اى عسى زيد ذا قيام وفى هذا

العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان
زايدة وفيه ايضا نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا
اثرا ما لزومه مطردا في موضع تعين مع اى كلمة كانت فبعيد وقيل المقترن بان مشبه
بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلى
قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء
الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شئ جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب
وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو في الاستعمال
الاول كالفعل المتعدى وفي الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة
لا وضعا ولا استعمالا كما مر وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اى لا ينهاكم الله عن ان تبروهم
والذى ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى ان يقوموا قد جاء بما كان بدلا
من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى
زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما
مر في باب البدل وفي ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشان
واما عسيت صايما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير
عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صايما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونهما حرفا
مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء
معموله لما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائى في البيت الا ان
يكون الفرقدان الا ان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان
في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع
بالمعيدى خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد علم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل
في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان تقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب
التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين
عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان ان يخرج فاعل عسى
وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعنى عسى لكون
ربك وهو اجنبى اذن فاصلا بين بعض الصلة ببعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان
يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثانى وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله
عز وجل عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا مضمر في عسى ضمير الشان لانه
ليس من نواسخ المبتدا كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير

الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثانى لقال كادت
الا عند الكسائى فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة كاد يزيغ بالياء فليس
من باب التنازع والاوجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار
الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان
في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان في افعال المقاربة الا في كاد
وفي الناقصة الا في كان وليس ولا تتقدم ان مع فعله على عسى اما عند من قال انه خبر
فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقديمه على المبدل
منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب اذا علم قال ❊ هممت ولم افعل وكدت وليتنى تركت
على عثمان تبكى حلايله ❊ اى كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم
اى كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد
رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم قوله وقد يحذف ان كقوله ❊ عسى الكرب الذى امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب ❊ وهو قليل وذلك للتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد
مر اذ ذلك عند الكوفيين تقدير ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل
اخبارها ضميرا عايدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الى ان يكون المسند الى سببه بمعنى
الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد تستعمل حرى
زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناهما
صار جريا وجرى اى جديرا اى صار خليقا واصلهما جرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف
حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه
مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى
على فعيل او حر بكسر الراء كعم اى يكون ثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون
كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد
وقول الشاعر ❊ عسى طئ من طئ بعد هذه ❊ ستطفى غلات الكلى والجوانح ❊ السين فيه
عند المتاخرين قايمة مقام ان لكونهما للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل
عسى مضمون الجملة الاسمية التى بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه اى يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثانى كاد اى ما وضع لدنو حصول الخبر
وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعى كودا بالواو فيكون كخفت تخاف
خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على
اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل
فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد اوشك واولى وكرب وهلهل وكرب في
الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى وكرب وهلهل فمعناه
الاصلى قارب قال فاولى بين هادتين منها واولى ان تزيد على ثلث اى قارب وكاد و لا

يستعملان الامع ان فالظاهر كونها مفعولا لا اولى ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب
واوشك فيستعمل اخبارها مع ومجوده والتجريد مع كاد وكرب اكثر واذا كانت مع ان فهو بتقدير
حرف الجر اى كاد وكرب من ان تقوم واوشك من ان تقوم واوشك من ان يقوم ثم حذف حرف
الجر على القياس واوجوا هنا حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر وقلما
تقع بعدا وشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنا
فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اى تجرد الخبر من ان ويستعمل استعمال عسى
على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان تقدر مع
الحذف كما فى قولهم تسمع بالمعيدى واما ان تحذف راسا بلا تقدير لها وتستعمل كاد وكرب
واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء فى الضرورة
واما كدت ابا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه فى نحو كاد تزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال
التى للشروع فى الفعل استعمال كان ومى طفق واخذ وانشا واقبل وقرب وهب وعلق وجعل
وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر
كاد وكان واصل استعمالها ان يقال طفق زيد فى الفعل واخذ فى الفعل وجعل الفعل من قوله
تعالى جعل الظلمات اى اوجد وكذا انشا الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب فى
الفعل من قولهم هبت البعير فى سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه
واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة فى القرب
فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة فى القرب
لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان استعمالها نحو هلهلت اقوم ولكون
افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته وافعال الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا لكان ونحوها
عليها لم تتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم اخبارها عليه وانما لزم كون اخبار افعال
الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضى والمضارع المقترن بان لان المضارع
المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر فى الحال كما مضى فى بابه فهو من حيث الفعلية يدل على
الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال فانما لم يدل على حدوث العام
فى ذلك الوقت ومن حيث ظهوره فى الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضى بدليل انك
اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام فى ذلك الوقت واذا قلت
كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام فى ذلك الوقت مع حدوث القيام
فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان اى حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها
مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان وانما غلب فى افعال
المقاربة اعنى كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة
القرب الذى فيها كانها للاشتغال والشروع فهى ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال
الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز فى بعضها اقتران الخبر بان كقوله

وقد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك فى خبر فعل الاشتغال واما التزامهم فى
خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى
قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل
فهى اليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليه نحو لعلك ان تقوم
قوله واذا دخل النفى على كاد الى اخره قال بعضهم فى كاد ان نفيه اثبات اثبات الكود اى القرب
فهذا الاثبات منفى فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل فى كاد زيد يقوم اثبات
القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفى مضمون خبره فهو صحيح وحق لان
قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنه اخذ فى الفعل
لا قربا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفى الكود اى القرب فى ما كدت
اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من افحش غلط وكيف يكون نفى الشئ اثباته وكذا ان ارادوا ان نفى
القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء
ذلك الفعل من نفى الفعل نفسه وان ما قرب من الضرب اكد فى نفى الضرب من ما ضربت بل قد يجئ
مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون
تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد فى وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا ان
لفظ كاد دال على ذلك ولا تنافى بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشئ
وانتفائه فى وقت واحد فلا يكون اذا نفى كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيدة لثبوته تلك
القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما فى قوله تعالى فذبحوها
وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من
تعنتهم وقولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هى ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع
لنا ربك يبين لنا ما هى وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت
قرينة هكذا نحو قولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا نفى مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى
انتفاء القرب منه كما فى قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأى البيت اذ ليس
فى هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هى الشبهة لمن قال ان نفى
كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات فى الماضى كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون او فى
المستقبل واستدل بكونه فى المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة لم يكد الى
اخره ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب عن الاستدلال
بقوله وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اى قوله فذبحوها لا من كادوا
كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات فى قولنا مات زيد وما كاد يسافر لما لم يكن قرينة واما
الجواب عن تخطئة الشعراء فان تخطئهم وتصويب ذا الرمة فى بديهته بناء على الدليل المذكور
اى ان نفى القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطأ المخطئ وذا الرمة فى رويته من قال
حين سمع تلك الحكاية اصاب بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفى الماضى اثبات

لشبهه قوله تعالى فذبحوها الاية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمة
لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في
مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك من بين جميع
الافعال المذكورة في هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك قوله ومثل كاد في الاستعمال وقد يجي
خبر جعل جملة اسمية قال ٭ وقد جعلت قلوص بني سهيل ٭ من الاكوار مرتعها قريب ٭ وقد تجي
شرطية مصدرة باذا قال ٭ وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل
قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وصيغتان ما افعله وافعل به وهي غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع مثل
ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني
الفصل بالظرف وما ابتدا نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش والبا للتعدية او زائدة
وفيه قوله ما وضع لانشاء التعجب اي فعل ما وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا
ينتقض الحد بنحو ناهيك به ولله دره واها له ويا لك رجلا وكا ليوم رجلا وويله رجلا بل ينتقض
بنحو قاتله الله من شاعر ولا شد غيره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعا ٭ وكذا قولهم
ابرحت وبا الان نقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع
واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشا ٭ واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند
الشعور بامر يخفى سببه ٭ ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة
اذ لا يخفى عليه شي فعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا
على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة
لمشابهتها بالانشا للحروف وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس
ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسما الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي
الامثال قوله ولا يبنيان الى اخره قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب
بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واشتهر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا
يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي
التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع
او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه
صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى ٭ ولذا قيل في افعل التفضيل فكان اصلهما
اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل
هذا الاصل لان فعل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى بان
الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب

من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ٭ ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ملحقين
من فعل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم ٭ وربما بني من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل
نحو ما احبه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا
في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى
الحب والبغض قال سيبويه رحمه الله جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل وكان ابغضه
واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال رموق اليد
به وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القايمة
مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما يجن وبني
ايضا من باب افعل افعل الا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف
وما اعطاني له ٭ والاخفش والمبرد جوزا بناه من جميع الثلاثي المزيد فيه لما مر في افعل
التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما
وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل فيها الفعل كما مر ويستعمل منها الفاعل نحو ابل
وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة
كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وندر ما خيره وما شره بحذف الهمزة
بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل
سوا ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرط بنائهما
وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه بما يتعدى افعل التفضيل توهم غير الكسائي
من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو
يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ٭ واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل
التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد
اعتذروا الفتح اخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقيا بان يوضع له حرف كما مر في بنا
اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدا واحسن خبره اي شي من
الاشيا متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا النصب المتعجب منه بعد افعل بكونه
مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه للفعل مضمرا فاعله فوقعه موقع المفعول به فانتصب
انتصابه فهو نحو قوله ٭ ولدنا بعده بذناب عيش ٭ اجب الظهر ليس له سنام ٭ بنصب الظهر
وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطية لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب
كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في
نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن
ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به من فعل التعجب كما جاز في غيره ٭ واما التصغير فمعنى كونه شاذا
مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير
وانما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل

في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان
او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما واما
ما كان لازما للنفي كما في ما يلبس او مصوغا للمفعول او عادما لمصدر مشهور فلا يمكن التوصل
بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا لنحو يلبس او مصوغا
للمفعول لنحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى يوقع شيئا منها بعد ما اشد
واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما
اقيله استغناء بما اكثر قايلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من
التقديم والتاخير مستلزم للاخر لانك اذا قدمت شيئا قد اخرت المقدم عليه عن المقدم
بزيد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في
عدم تصرفهما في انفسهما • واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل
بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته ما احسن
امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت • وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما
زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف
فنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان
يصدق واحسن اليوم واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا
كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال
السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة
التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا
انه كان في الماضي حسن واقع دائما لا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ
الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير
للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان
قوله وما ابتدا اي مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان
التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن
زيدا في الاصل شيء من الاشيا لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشا التعجب وانمحى عنه
معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه
وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان مجعولا وله سبب او لا
وهمزة افعل لتعديه ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او لتعديه ما صار لازما بالنقل
الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب
زيدا العمرو فما مبتدا افعل خبر وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله
وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي
احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس

بين هذا النقل ومعنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه
ضعيف في وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع
ذلك مبتداه وقال الفرا وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك
ما يوم الدين وانت تدري من هو ولله دره اي رجل كان قال • ولله عينا حبتر ايما فتى قيل
وهو ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشا الى انشا مما لم يثبت واما
احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار
ذا لحم والبا بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن
ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جا
الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد
واشحم بزيد وبان زيادة البا في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفرا وتبعه الزمخشري
وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان تصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت
مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير
سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما
لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسني
احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انمحا معنى الامر فيه كما انمحى في
ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشا التعجب ولم يبق فيه
معنى الخطاب فهمزة افعل به على هذا للجعل كهمزة ما احسن والبا مزيدة في المفعول وهو كثير كما
يجي في حروف الجر واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فيكون البا للتعدية اي اجعله ذا
حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقا احسن في الاحوال على
صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا
نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا نخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان تقول معنى خطاب الحسن
قد انمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفايدة فان خصصته
بوصف نحو رجلا حاله كذا جاز وان اعلم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن
قال تعالى اسمع بهم وابصر فلم يقل بهم انما جاز حذفه عند الفرا لكونه مفعولا واما عند
سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر ويكون الفعل
قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفا
بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما جاني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعلي التعجب
ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها بتجردها صارت كنعم
وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد

ولاساير التوابع ولا الاخبار عنه بالذى وباللام لانه انمحى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه
الآن اى حسن حسن زيد فلو جئت بعدها او اخبر عنه لاعتبر بعد انمحائه واجاز ذلك قوم بعد
المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا ينفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع
لانشاء مدح او ذم منها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف
به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هى وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله
خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين
وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس
ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان
ياتى قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا
كما تقدم فى باب الكنايات فى بيان ان كم الخبرية متضمن الانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل
زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة
خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب فقول الاعرابى لمن
بشره بمولوده وقال نعم المولودة والله ما هى بنعم المولوده ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه
فيه بل هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو انشاؤه جزء الخبر
وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا
من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلى فيه نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا
قلت زيد افضل من عمرو لا ريب فى كونه خبرا لم يمكن ان يكذب فى التفضيل ويقال لك انك
لم تفضل التكذيب انما يتعلق فى فضيلة زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك لا يدخله
التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا
اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله
ليس بنعم المولوده بيان ان النعمية اى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب
وفى كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد اطرد فى لغة تميم كما يجيء فى التصريف ان شاء الله تعالى فى فعل الحلقى العين اذا قصد بهما
اربع لغات الا ان الاكثر فى هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح
والذم عند بنى تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل
طرفة نعم على الاصل فى قوله نعم الساعون فى الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما هى بفتح الفاء
وكسرها على القراءتين ولم يجز اسكان العين مع قصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب فى الشاذ
نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بئس فى القرآن الا مكسور الفاء ساكن
العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب قوله وشرطهما
ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف

الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام فى نعم الرجل زيد ليست
لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفة ان علامة المعرفة
باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر ولا يصح ان يقال
نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة
كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح فى مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه
لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكوره الا مع التصريح بلفظ
كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك
كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام فى نعم الرجل للاشارة الى ما فى الذهن كما قال المص رحمه الله
لما بينا فى باب المعرفة ودليل فعليتهما لحاق التاء التى لا تنقلب هاء فى الوقف بهما وهى انما تلحق
الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت كما مضى فى باب المذكر والمؤنث ويدل
على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائى نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة
البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوى
فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما
صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما فى قوله * والمؤمن العائذات
الطير يمسحها * وجرد قطيعه فصار معنى نعم الرجل رجل فى غاية الجودة فكانه كان رجل نعم
اى رجل جيد فصارا معا جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظاير نحو قوله عز وجل
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد منطلقا على ما مر فى باب
ظننت ونحو يوم يجمع الله فان الجمل فى هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون مضمون
الاول مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة
مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهى محكية مطلقا
وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر فى باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من
بعد ما رأوا الايات ليسجننه اى بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما
استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل
والجزء الثانى باعراب المفعول وان كان المضمون فاعلا كما فى باب كان وحكى الجزآن ان كان
المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان اسما واحدا لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع ولو
اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان فى باب كان نصب الثانى مناسبا
للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التى هى خبر المبتدأ او ما اصله الخبر كخبر كان وثانى مفعولى
ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل فى كونها ذات محل من الاعراب
على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب
حكايتهما لكونهما فعلية كما فى سواء عليهم انذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما فى سائر
الجمل المذكورة اعنى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما

ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص
كما يجي اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم لزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام لتعريف
لفظيا كما في اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة
لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام
اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام
المفيد للمدح او للذم في الظاهر موضوعا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او
ذمه لا فايدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية
كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان
والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى
صفات لفاعلها فصار نعم الرجل بمجرد فطيفه ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم
الغيب فان الاصول تؤيده وتدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل ان المختص مرتفع بالابتدا
ما قبله خبره لا خبر مبتدا مقدر اذ لو كان مقدرا لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما على فعل
المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذا ظهر كونه مبتدا ما قبله
خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عايد اليه والاعتذار بكون ذي اللام
جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان لو سلم مع الضمير
المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهودة والنكرة المفسرة ايضا بعيدة
من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قايما مقام الضمير على ما قال
المص لا يستواذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى
التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه
قايم زيد وليس ايضا اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن
كالضمير الراجع بشي اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار
بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق
اذن بعد بطلان الوجوه الا ان تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى
الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما
بشر بمولدة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ويضرها بكاء وبرها سرقة وقولهم
نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال
بعضهم كقوله • والله ما ليلي بنام صاحبه • اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس
مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن سديد وكريم فهذه الحكاية
ان صحت تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير
ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتدا ولام القسم عليهما نحو ان زيدا
لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي

غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف
ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها لا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم
الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدا ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد
ولم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص
بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخل عوامل المبتدا مؤخرا نحو نعم الرجل
كنت وقوله يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص
على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زايدة كما رايت
او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل • ابو موسى فجدك نعم جدا • وشيخ الحي خالك
نعم خالا • وانما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدا لان تقديمه كالنادر بالنسبة الى
تاخيره ويدخله مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله
نعم جدا لا يرجع الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي
روي وان كان كالشاذ لقلته من قولهم نحو مررت بقوم نعموا قوما ونعموا قوما ليس الضمير
اي الواو راجعين الى الموصوف والا لم يفسر قوله مضمرا مميزا بنكرة منصوبة • اعلم ان الضمير
المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين
احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك
النوع تصرف • ولهذا اجازوا نعم المراة هند كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تا التانيث
اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت
ولذلك اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا • والعلة الثانية ان الضمير المفرد
المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الا معنى شي وشي
يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصيص بسبب افادة معنى
التثنية والجمع والتانيث • والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى • واما
تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او
رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم • واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون
يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه
ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله • وربه عطب انقذت وربها
قضية ويا لك من ليل • وقد تصرف في الضمير كما رايت • واما تمييز هذا الضمير فقد ذهب الجزولي
وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد
عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية
والجمع والتذكير والتانيث • واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا
افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع • وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته
لما قصد وهو الحق • ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه

الا با لظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جا شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجي لهذا الضمير التوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجي وقد يجي عند المبرد وابى على بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال

تزود من زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا ⁕ وقال تعالى ذرعها سبعون ذراعا وهذا كمجي الحال في قم قائما وتعالى جائيا للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام ويؤول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على انه مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله ذرعها اى مذروعها اى طولها مصدر بمعنى المفعول قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيات نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك من الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا والخبر في نحو فنعما هي وقال الفرا وابو على هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعف قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوص اى نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشي فمعنى فنعما هي نعم الشي هي فما الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعف عدم مجي ما بمعنى المعرفة التامة اى بمعنى الشي في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اى مما ان افعل ذلك اى من الامر او من الشان ان افعل وذلك قال وان شئت قلت اني مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجي في الحروف بل يجي ما بمعنى شي اما موصوفة او غير موصوفة نحو ما احسن زيدا كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اى المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به وبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشي شي يعظكم به وبئس الشي شي شروا به انفسهم مع انه قد جا صريحا في قوله

نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام ⁕ اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون نحو في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اى قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يكون على هذا القول اى كون ما بمعنى الشي قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم وقوله ان يكفروا بدل

من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم قال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في قوله عز وجل نعما يعظكم او مذكور كما في قوله جل وعلا بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا تؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بئس الرفد المرفود وقال نعم الفتى المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم اى مرفوع عليه الذم والمري بدل من الفتى وليس بشي لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن ولا يمتنع عند ابى على والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من وما واعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال فنعم مزكاء من ضاقت مذاهبه ⁕ ونعم من هو في سر واعلان ⁕ وتقول نعم الذي هو عند زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلها الابهام وقد يرد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد او مضافا اليه كقوله ⁕ فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ⁕ وهو قليل وقد روى مررت بقوم نعم بهم قوما والبا في الفاعل للتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد تدخل هذه البا في المخصوص كقوله عليه السلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اى نعم شيا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو على انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله الا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييز ضميره اى بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اى مرحبا بهذه القصة ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد تؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة ⁕ او حرة عيطل ثبجاء مجفرة ⁕ دعائم الزور نعمت زورق البلد ⁕ وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مرتفقا وحسنت مستقرا قوله هو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي نصرناه قبل قوله وشرط اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل اى ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف

المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين وشرط المخصوص
ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصله بما يرفع الجهالة
ولا يمنع اعتراض نعم بذ يوله بين العامل ومعموله لانها كالجمل الاعتراضية نحو قولك ابصرت
ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثلا القوم
اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو طرف الرجل زيدا وبالتحويل
الى الضم من فعل او فعل نحو موت اليد بده وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا
كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالبا وذلك لكونه معنى افعل به نحو طرف بزيد اى اطرف به ويكثر
ايضا استغناؤه عن اللام كقوله وحسن اوليك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اوليك وقيل حال
ونحو قوله بعدما متامل ما فيه زايدة وكذا في قولهم شدما انك ذاهب وان فاعل شد
ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما ومتا امل وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على
وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان وكرما اى ما اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم
عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب
حبب كطرف اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع الصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله
ولا يتغير يعني لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا
هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولا ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم
الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن
السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبر
اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له فصار
الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس
معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر
مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا
وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعا مثل ذلك في مخصوص
نعم وبئس الا ان يدخول النواسخ يمنع من ذلك قال الربعي ذا زايدة كما في ماذا صنعت والمخصوص
فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذ بجولق وتسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل
المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشبعا جاز ان يقع حالا
ايضا والعامل حب نحو حبذا احمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن
المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر اى ذا وهناك عن الضمير المستكن
وايضا التمييز لازم عن الضمير جايز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر
على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في
بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص
ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها

كما يجوز حذفها قال وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على
فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعدما متامل وانشد الجوهري لا يمنع الناس
مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى عظم البطن بطنك والتغيير
في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر فاعل حب بالباء مفردا عن ذا
تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين
قوله الحرف ما دل على معنى في غيره قد مضى شرحه في حد الاسم قوله ومن ثم احتاج
في جزئيته الى اسم او فعل اى ومن اجل ان معناه في احتياج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد
قايم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات
وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون
شيء آخر وكذا الفعل في نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد
يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط و
يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكأن قد وخرجت ولما قوله حروف الجر ما وضع للافضا
الى متأول الافضا الوصول والباء بعده للتعدية اى لايصال فعل والمراد بايصال الفعل
الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا
جاز العطف عليه بالنصب في قوله جل وعلا وارجلكم ويسميه بعضهم حروف الاضافة لهذا
المعنى ان يضيف الافعال الى الاسما اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر
لانها تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض
الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور
به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك
زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة
معد للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لك لما سد الظرف
مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قايم مقام
انادي واورد المص رحمه الله لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك
لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو معناه
لقلت اشير اليه في الدار اى كاينا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا
لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى
الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى
حرف الجر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعد
وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات ولعل وقد اختلف في
وسيجيء الكلام عليه قال المص رحمه الله فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها

تكون حروفا واسما والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولو اعد على اسما وفعلا وحرفا
لا اراعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتمنا
من حيث المعنى كتشارك من على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لو اعد من فعلا ايضا مع
انه يكون امرا من مان يمين في كذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفي يفي وله امرا من ولي يلي وكذا لو
اعد الى اسما مع انه يجي بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وراعي ايضا في العد مع التشارك
في المعنى التساوي في اصل الوضع وعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان
اسما او حرفا وكذا من وفي وله افعال لا اصلها امين واوفى واولى وفيما قال نظر لان على
الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير تقلب الالف ياء تشبيها
بعلى الحرفية وقوله بانت تنوش الحوض نوشا من علا علا فيه مبنى على الضم كقولهم من عل بحذف
المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وعلا وعدا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية
واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا
اصل لالفاتها وبهذا عذر بارد قوله فمن للابتدا كثيرا ما يجرى في كلامهم ان من لابتدا الغاية
والى لانتها الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامداد والاجل
ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما
يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية وانتها الغاية جميع المسافة اذ
لا معنى لابتدا النهاية وانتها النهاية فمن للابتدا في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها
مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في
الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقوله
لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر وانا لا ارى في الايتين معنى الابتدا اذ المقصود من
معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه
ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي
بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا
ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والبداء حدثين
ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الايتين
بمعنى من ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو خرجت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا
وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر
مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقواء لم يبتد من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهر والظاهر
مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال
ولعرف من الابتدائية ان تحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه وافر اليه فالبا ههنا افادت معنى الانتها واذا قصدت بمن
مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشي وخرج منه لا كونه مبدا الشي ممتد جاز ان يقع

موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يجي وتقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه
من العيمة وعن العيمة اي بعده منها واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما
مر لكنه لا تستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل ولبعض حروف افعل التفضيل
فلا تغير واجاز ابن السراج كون من لابتدا غايتي الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا
بينهما نحو رايت الهلال من مكاني في خلل السحاب فمبدا رؤيتك مكانك ومبدا كون الهلال
مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري في الطريق ومثال التبعيض اخذ
من الدراهم والمفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيا واذا لم تذكر المفعول
الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه
يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول
المنكر نحو اخذت شيا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة
الشيء فيتعلق بمقدر اي شيا كاينا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا عن
النكرة المؤخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شي ظاهر
وهو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتدا الغاية لان
الدراهم في قولك اخذ من الدراهم مبدا الاخذ قوله وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له
ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرون انها
الدراهم وللضمير في قولك عز من قايل انه القايل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق
على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض
فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية
لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور
على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم
لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري
كونها للتبيين راجع الى معنى الابتدا وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون
من الدراهم ومحال ان يكون الشي مبدا نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له
وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حظه في روضة ومن رعايته في حرم وعندي
من المال ما يكفي من الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت
انا في شي من حظه في روضة وعندي شي من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي
من خصال زيد كانك قلت يعجبني شي من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شي
من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له
كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد

اى شئ من الاشياء بلا ريب • فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشئ واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله فى حذف المضاف اى لقيت من لقاء زيد اسدا اى حصل لى من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا با التجريد فى نحو قوله تعالى فسئل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اى سل سؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا او قد يكون من البدل كما فى قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة قال فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان • ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزايدة فى غير الموجب هو اما نفى نحو ما رايت من احد او نهى نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين شرط فيها شرطين كونها فى غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش لا يشرطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم من فى حيز الايجاب وهى داخلة على المعرفة وهى عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح عليه السلام وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر • واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب كما قال دعنى من تمران كما مر فى الموصولات وقول المصنف رحمه الله شئ من مطر ومن للتبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه فى باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل الا اذا كان الجار زايدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عنه فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف فى قوله • اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل • حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف رحمه الله ويجوز ان يقال ظهر جاء للقران وقوله من نبا جاءك والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل فى نحو ما جاءنى من احد فعند سيبويه لا تزاد الا من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير استغراقية كما فى الموجب وفايدة من الاستغراقية ما ذكرنا فى باب لا التبرئة اعنى التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءنى رجل ما جاءنى رجل واحد بل جاءنى رجلان او اكثر فهى اذا للتاكيد بما استفيد من النكرة فى غير الموجب من الاستغراق وذلك لان النكرة كانت فى الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة البا فى نحو قوله الفتى بجرم فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين

وقد قيل ان الاستغراقية فى الاصل ابتدائية اى ما جاءنى من احد الى ما لا ينتهى وقد يجئ للتعليل نحو لم آتك من سوء ادبك فكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى باء القسم ولا تدخل اذن الا على لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربى ومن الله وهى حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه فى القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصودة من يمين والمضمومة مقصودة من ايمن ويكون من الظرف بمعنى فى كما تقدم وتختص من بنحو قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اى من عنده وكذا بله نحو من بله ان ماتى بالصخرة واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين قوله والى للانتها وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفى للظرفية وبمعنى قليلا والبا للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزايدة فى الخبر فى النفى والاستفهام قياسا وفى غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزايدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو فى القسم للتعجب اعلم ان الى يستعمل فى غاية ابتداء الزمان والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتها فى المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا فى الشرا ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل فى غيره الا مجازا • وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما فى قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اى مضافة الى المرافق والذود الى الذود وقوله • وانت التى حببت شعبا الى بدا • الى وا وطانى بلاد سواهما • اى مضافا الى بدا ولو قيل يجئ بمعنى فى كما فى قوله • فلا تتركنى بالوعيد كاننى الى الناس مطلى به القار اجرب • والوجه انه بمعناها وذلك ان معنى مطلى به القار اجرب مكره مبغض والتكريه يعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبب المضمر معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعت منه حملا على اشتريت منه ورضيت عليه حملا على سخطت قال • اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبنى رضاها • وقيل ان الى فى نحو انت الى حبيب او بغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هى فى قوله • وان يلتق الحى الجميع تلاقنى الى ذروة البيت الكريم المعتمد • مع منتسب الى ذروة لا بمعنى فى كما قيل قوله وحتى كذلك اى لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فروقا كما يجئ وعتى بالعين لغة هذيل وهى على ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكى ولا تجئ بمعنى كى الا مصدرا وهو ولا بد للفعل المنتصب بعدها بان المضمر نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتى بمعنى الى تجر ذلك نحو سر حتى تغيب الشمس

وتجر الاسم الصريح ايضا حتى مطلع الفجر • واما العاطفة فهى مثل الجارة فى معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما فى حتى الجارة فلا تقول جاءنى القوم حتى رجل لانه حد فلا فائدة فى ابهامه وتشترك الجارة والعاطفة فى انه لابد قبلهما من ذى اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما فى الجارة فيجوز اظهارها نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح و يفترقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او جزئيه بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما فى قوله • القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها • عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة اى القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التى لا يمشى الا لها فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها فالضرب فى ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر والسيرافى مع جماعة اوجب كون ما بعدها جزءا مما قبلها كما فى العاطفة فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم تجز نصبا بالعطف اتفاقا وهو مردود بقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر واما دخول المجرور بحتى فى حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا لآخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او ملاقيا لآخر جزء وفصل عبد القاهر والرمانى والاندلسى وغيرهم فقالوا الجزء داخل كما فى العاطفة والملاقى غير داخل وقال الاندلسى انما ذكرت زيدا مع دخوله فى القوم فى قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها واذا دخل فى الاجمال دخل فى التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب • واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى الجارة والعاطفة آخر اجزاء ما قبلها حسا ولا آخرها دخولا فى العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون آخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم بالعطف وليس عليه السلام آخرهم حسا ولا دخولا فى الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم • واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كون آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا • ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق وليس بجزء والتزم صاحب المغنى التحقير او التعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى ايضا فى جواز عدم كون ما بعدها جزءا خلافا للسيرافى وفى جواز عدم دخوله فى حكم ما قبلها كما قال ابن مالك

وفى جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا خلافا لصاحب المغنى الا انك اذا لم تقصد كونه آخرها ضعفا او قوة وجب فى حتى كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك فى الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كالواو العطف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لابد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى تكون بمعنى مع فقال او بمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذى قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفا وجرا وكل ما ذكرنا من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى بصرته ويجوز ان يقال ان حتى فى مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءنى القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل آخر الاجزاء او اوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهه المبرد قوله • واكفنه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق • وليس ما فى البيت بحتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هى ابتدائية اى حتى هو كما فى قوله فبينا يشترى رحله البيت وتمسك بقوله ايضا • فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابى يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة وان كان ايضا جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يتقضى اجزاء حتى المتجزى الذى قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقى واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقى فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو تقلبى اليك ولا خلاف فى صحة وقوع الملاقى بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا فى نحو كان سيرى حتى ادخلها بنصب ادخل واعنى بالمستقر ما يتعلق بمقدر وحتى الابتدائية فقد ذكرناها فى نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كما فى قوله • فوا عجبا حتى كليب تسبنى كان اباه نهشل او مجاشع • او التعظيم كقوله • فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل • ويلزم فى الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها اى رأسها ماكول قوله وفى للظرفية اما تحقيقا

نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف وكانها محيطة بها من جوانبها ۔ وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في النفس المؤمنة مائة من الابل اي من قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال لها انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ۔ ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر ۔ والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى ان تكون هي بمعناها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله ۔ بجانب بها اكفانا ونصيبها ۔ ونشرب في اثمانها ونقامر ۔ والاولى انها في الموضعين معناها اي حلي في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايتها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها للظرف للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاعة وقولهم انت اخي في الله اي في رضا الله اي رضاه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا نخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قولهم والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي التصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اخري ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو خلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وتغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو ما بكا الاثير بالاطلال اي فيها ويكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله ۔ حلت تشذر بالدخول وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني اذ اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه ويجي بمعنى من نحو عينا يشرب وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب ويجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي برؤية زيد كما مر في من قوله وزايدة في الخبر في النفي والاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة وايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فانا كان

للمصدر ان يطلق النفي والاستفهام وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وتزاد قياسا وايضا في المرفوع في كل ما هو ناعل لكفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا في حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده نحو تضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ۔ ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع انه مرفوعه قال ۔ الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا ۔ وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله ۔ فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا ۔ وتضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لا تفعلن وشاذا قليلا في غيره كقول روبة خير لمن قال له كيف اصبحت نحو واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعية وربما فتحت قيل ان المضمرة نحو لنعلم بفتح الميم وتقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتدا تحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد وانما كسرت باء الجر ولا لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا نحوها اذ ليس بالاصالة بل العصا مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بساير اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه وفايدة اللام الاختصاص اما بالكلية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو قوله تعالى ذرانا لجهنم ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت ۔ وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتاخره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد وبالباء لام الاختصاص وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو تله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله وزايدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه ۔ وكذا في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال ووزنت له فاللام ليست بزايدة بل معدية قد تحذف تخفيفا وهي في لا ابا لك زايدة عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما مر في نواصب الافعال وزايدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء ۔ ويجوز ان يكون يقال الثانية توكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع

القول يعنى فى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت اللام
فى قلت لزيد لا نقول لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا فى التعجب يعنون فى الامر العظيم الذى يستحق
ان يتعجب منه فلا يقال فيه لقد قام زيد بل يستعمل فى الامور العظام نحو لله ليبعثن وقيل
ان اللام فى لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان تكون للاختصاص اذ لم
يثبت لام التعجب الا فى القسم وقيل يجى بمعنى فى وبمعنى قبل وبمعنى بعد وقد ذكرنا ذلك
فى باب العدد قوله ورب للتقليل لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح
وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا
للكوفيين فى مطابقة التمييز وتلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة
فى رب ثمانى لغات اشهرها ضم الرا وفتح البا المشدده والثانيه ضم الرا وفتح البا المخففه
والثالثه ضم الرا وضم البا المخففه والرابعه ضم الرا واسكان البا المخففه والخامسه
فتح الرا وفتح البا المشددة والسادسه فتح الرا وفتح البا المخففه والسابعه والثامنه
ضم الرا وفتح البا مشددة ومخففة بعدها تا مفتوحه ووضع رب للتقليل يقول فى جواب
من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اى لا تنكر لقاى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيا وان
كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهى فى
الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفى فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت
هذا الذى ذكرنا من التقليل اصلها ثم يستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله
ماوى يا ربتما غارة شعوا كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفنا فربما اقام به
بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشى الكثير من المدائح لان الكثير منها
كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ فى المدح ومن هذا القبيل قوله تعالى قد
يعلم الله لان قد للتقليل المضارع فى الاصل وذلك كما تقول للمتمدح بكثرة العلم لا تنكر ان
اعرف شيا من العلم وهى حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على
ارتكاب جعلها حرفا مع انها فى التقليل مثل كم فى التكثير ولا خلاف فى اسميتها بل هى مفيدة
للتكثير فى الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال
برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر
هى ما تفضى الفعل الى المفعول الذى لولاها لم تفض اليه واكرمت تعدى بنفسه قال صاحب
المغنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيمد بحرف الجر كقوله تعالى
ان كنتم للرؤيا تعبرون ولاسيما اذا اوجب تاخر الفعل كما فى رب والجواب ان العادة ان تمد
مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك
الضعيف عن العمل فى ذلك المفعول بذلك المفعول فلا تستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا
ضارب لزيد وضربى لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان

الفعل يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان
اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته
شى واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت فى جواب من قال ما اكرمت
رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شى آخر مقدر مثل تحققت او ثبت
على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير فى اكرمته للمصدر اى اكرمت الاكرام كما قيل فى قوله
هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال
بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيت مفسر للفعل المقدر كما فى زيدا ضربته
جا الاشكال الاول مع انه لم يثبت فى كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو
بزيد مررت به بتقدير مررت بزيد مررت به ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جانى فى جواب
من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءنى هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شى
آخر بل تم بقولك جانى فيكون كقولك بزيد مر والضمير فى مر لزيد وكقولك زيدا ضرب
والضمير للمنصوب وقد مر فى المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكبت تمحلا
ان جانى صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص
صرح فى شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل ويقوى عندى
مذهب الاخفش والكوفيين اعنى كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل فى
اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا
على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا فى باب الاستثنا فى قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد
فانهما يتناسبان بما فى رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدا لا تدخل فى نحو غير ما سوف على
الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفى الذى له صدر الكلام وكذا لا يدخل
على رب لان القلة عندهم تجرى مجرى النفى فمن ثم كان لرب صدر الكلام قال ابو عمرو رب
لا عامل لها لانها صارعت النفى والنفى لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفى كان قياس
وصف مجرورها الا يكون الا فعليه كما فى اقل رجل المتضمن معنى النفى وذلك لان النفى يطلب
الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة فى اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية
كما فى قوله يا رب هيجا هى خير من دعه ويكثر وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى
الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر فى باب الاستثنا قال صلى الله عليه وسلم الا رب
نفس طاعمة ناعمة فى الدنيا جايعة عارية يوم القيمة وتم الكلام بقوله جايعة عارية
بلا تقدير شى آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة
الاصل فى وقوعه فعليه اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر كقوله رب رفد هرقته
ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو على لانه تم الكلام
بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شى آخر والرفد القدح العظيم يقال هريق رفده
اذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدرة كما فى قوله واسرى من معشر اقيال

الضخم

اى اسرى من معشر حصلت لى واما نعت مجرورا قل فعليه او ظرفيه كما اخترنا فى باب الاستثنا
واستشهد الاخفش على اسميته رب بقوله ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار قال رب مبتدا وعار خبر والاولى ان يكون عار خبر مبتدا محذوف والجملة نعت
مجرور رب كقوله يا رب هيجا هى خير من دعه قوله مختصة بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات
وانما وجب دخولهما على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جانى رجل وما جانى رجل
فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين
واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما
يحتاج الى العلامة فى المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابى على
وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدا على ما اخترنا
لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما فى اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم
خطية يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل
لكون رب كحرف النفى فان التقليل عندهم كالنفى فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله
محذوف غالبا اذا كان الكلام الذى رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع
حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما فى قوله
واسرى من معشر اقيال اى اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما
يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا فى اقل رجل ووصفه اما فعليه نحو رب رجل لقيته او
جارة مجرورا وظرف نحو رب رجل فى الدار او امامك او اسميه نحو يا رب هيجا هى خير من
دعه او صفة مشتقة نحو قوله صلى الله عليه وسلم رب نفس طاعمة الخبر بتمامه وليس شى
من هذه الاشيا عاملا فى رب بل هو وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسميته جواب رب بعيد
ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم على النكرة المجرورة بكل واى اسم مضاف الى
ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر فى باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة
وفصيلها وكل رجل واخيه واى رجل وغلامه قال الجزولى هذا المعطوف معرفة لكنه
جاز ذلك لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع وليس بشى ولو كان كما قال لجاز رب غلام
والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر فى باب المعارف قوله مميز بنكرة
الى قوله فى مطابقة التمييز مضى شرحه فى باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما اذا دخلها ما
فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا
لكونها كحرف النفى الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زايدة قال
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوى يا ربتما
غارة ومثلها ما التى تلى كاف التشبيه والاولى ان يكون كافة نحو كن كما انت اى كما انت
كاين وزيد صديقى كما عمرو اخى وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا يكف عن نحو عما قريب
واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطاياهم

وقد تكفهما كما يجى ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله
ربما الحامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولى فيجيز
ربما زيد قايم والتزم ابن السراج وابو على فى الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب
للتقليل فى الماضى كما ذكرنا والعذر عندهما فى نحو قوله ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا
المستقبل اى الامور الاخروية غالب عليها فى القران ذكرها بلفظ الماضى نحو وسيق الذين
ونادى اصحاب الجنة وقال الزجاج اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما
وقال قتلنا وقال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اى ربما كان مثل
قوله فلقد يكون اخا دم وذبايح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما
ذكره ابو على فى غير الايضاح وقوله ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة
لا كافة كما مر فى الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك
ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اى ربما توقع ذلك قوله وواوها
اى واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان
حروف الجر لا يحذف مع بقا عملها قياسا الا فى الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية
قياسها بر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن ويحذف حرف الجر قياسا مع بقا
عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك فى الشعر خاصة والثانى ان يكون
بعد الواو والفا وبل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت فى طلله
كدت اقضى الحياة من جلله فشاذ فى الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوى
المخترق والفا كقوله فان اهلك فذى حنق لظاه على يكاد يلتهب التهابا وبل كقوله
بل بلد ذى صعد واصباب اما الفا وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدر
بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفا جواب الشرط واما الواو فللعطف
عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن فى اول القصيدة والرجز كقوله
وليلة نحس يصطلى القوس ربها واقطعه اللاتى بها يتنبل فكونها للعطف ظاهر
وان كانت فى اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول
اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف ثم صارت
قايمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون فى نحو وقاتم الاعماق
معطوفا عليه لان ذلك تعسف ولذا اذا كان فى وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرونه
عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب جاز مثله ولو كان للعطف على مقدر
لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفا وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف فتا
على الفا وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما جر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف
عليها فى وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا فوليلة اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها
لم تكن فى الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفا وثم عليها هذا كله

على مذهب البصريين في رب المقدرة اما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة قوله وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع وتلقى القسم باللام ولن وحروف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا في القسم من اصلها اي الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكله وتكله فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصايص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر يجي بمعنى الواو وكما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد تضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة منها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجي بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على ان ليس محذوفا من ايمن المعرب لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء في يد ودم والاولى ان يقال انما روي من قولهم مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظ الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين فتقول اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحة عارضة للساكنين طالبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم مختص بربي او بالله وقيل بل الثلاثة اي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة في ايمن اما اختصار من الله بضمتين من ايمن فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ارى لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجي والقصر لا يوجب البناء في اين جا كسر النون وفتحها بلى لو جا ايمن الله على ثلاثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جا يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمين الله باتباع الميم للنون فتحا بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح

الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف اليا مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايمن يعني كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من من وقيل هما بدل لان من الواو كالتاء لكون الميم والواو شفويين فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجي في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف الجر القسم الاصلي اي الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لا فعلن المصحف لاتيكن ويختص لفظة الله بتعويضها او همزة الاستفهام من الجار وكذا تعوض من الجار منها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بها التنبيه بدلا من فلا بد ان يجي بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا واي ها الله ذا وقوله تبين ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يا تي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون الفها من تمام ذا كان ها الله ذا يحذف الفها ربما يوهم ان الها عوض عن همزة الله كهرقت وهياك في اياك والثانيه وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثة وهي دون الثانية من الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حقها ان تكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الف ها للساكنين بعد قلبها الفا كما في الضالين ودابة قال الخليل بحذف همزة الوصل وفتح الف ها للساكنين ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا او لا يكون والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لا فعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله ذا اخول اي لا انا اخول ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجي الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري رضي الله تعالى عنه الله ليقومن عبيد من العبيد فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله

ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لما قال هذا راس ابى جهل آلله الذى لا اله غيره فاذا دخلت
همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او يسهل كما هو القياس
فى الرجل ولا يحذف للبس ولا سعى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو فى مكان مخصوص وذلك
اذا كان قبله فا قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعث دارك فتقول نعم فتقول افا الله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفا من غير استفهام نحو فا الله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام
ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله لقا العطف وعند الاخفش
الفا فى افا الله زايدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لا معاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها
دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم. واعلم ان الجملتين اعنى القسم والجواب
كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان
يتعين الاسم الذى جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر
كما مر فى باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد
الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته
نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته
كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم ان يودوها اليه تعالى لما قال تعالى انا عرضنا
الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها
او اليمين الذى يكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله
يمينى ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف
لافعلن او الكعبة يمينى لافعلن وقال الفرا ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله
ولعمرك فجواب القسم خبر ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا
فهو هو وليس بشىء لان العمر بمعنى البقا فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا
ذاك وكذا الكلام فى امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره اذا اقترن بلام الابتدا
نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولى. وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا
منهم وما سوى المقترن باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة
والمصحف. وكذا تقول اياك لافعلن والنصب اكثر من الرفع فى مثله وروى قوله فقلت يمين الله
رفعا ونصبا. قال الجزولى لم يسمع فى لفظة الله الا النصب او الجر وجوز الاندلسى الرفع ايضا
قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا
لكثرة الاستعمال كما قال الخليل فى همزة ال المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن
وهو البركة اى بركة الله يمينى وهمزته للوصل فى الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزة
وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله. ويستبعد ان يكون الهمزة فى الاصل مكسورة
ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة فى الاسما والافعال وكذا قالوا فى الامر من نحو
نصر انصر بضم الهمزة. ويستبعد اصالة افعل فى المفردات ايضا فصدق ههنا قوله كالامر كيسها

تحت رحليك شاجر. واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هى واو القسم
والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من البا ولم تعد العطف وربط
المقسم به الثانى وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما
خلق فهذه ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فتطلب ثلاثة
اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقى فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد
جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل
فلم يبق الا ان تقول القسم شىء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب
لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى
وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن وحيوتك ثم حياتك لافعلن ولا
تقول اقسم بالله اقسم بالنبى لافعلن والحمل على ما ثبت فى كلامهم اولى. واعترض على كونه واو
العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا
على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله رحمه الله فان قال الواو كانها عوض عن
حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل فى القسم لم يستعمل الفعل معه
فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار
كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المص رحمه الله فيلزم على هذا ان لا يجر اقسم
بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس
والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم يكن قبله معمولان الا انه تكون الواو فيه
قائما مقام اقسم والبا حتى كانه يجر وينصب وهو المحذور وقال المص انما جاز هذا لانه مثل
ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر فى باب العطف وعلى ما قدمنا فى باب الظروف المبنية
ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل فى الليل فى الحقيقة هو العظمة المقدرة
وكذا فى اذا يغشى فتكون الواو قايمة مقام العظمة وهى عامل واحد فيكون التقدير
بعظمة الليل وقت عسعسته. فالعامل فى المجرور والمنصوب شىء واحد واعلم ان القسم
على ضربين اما قسم السوال وهو نشدتك الله وعمرك الله وعمرك الله وقعدك الله وبالله
لتفعلن وقد يستعمل لعمرك فى قسم السوال وجواب قسم السوال امر او نهى او استفهام كقوله
بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت
وقد مضى فى باب الاستثنا وقوله. فعيدك ان لا تسمعنى ملامة ان فيه زايدة وربما
قيل فى قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر فقوله ويتلقى القسم اى يستقبل
والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله اى اجابه واعلم ان جواب القسم اما
اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او
باللام وهذه اللام لام الابتدا المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل

وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة
بعد ان المكسورة فى الاصل لام الابتدا ايضا كما يجىء فى باب ان فلا تدخل هذه اللام اعنى لام
جواب القسم الا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام فى
مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس فى الوجود عندهم لام
الابتدا قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدا • واجيب بانها فى
التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد
ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم
يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله وظنوا ما لهم من محيص ظنوا كالقسم
وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بل لو جاء مثل ظننت لقد فعل لكان نصا فى اجراء
ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام فى لزيد قائم لام الابتدا مفيدة للتاكيد و
عدم تقدير القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم
حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفى وان جاز ان تؤكد الجملة التى فى جزءها حرف النفى
نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف
النفى للدفع والازالة فبينهما فى ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم
يقم فان اللام اثبات لنفى مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتدا تدخل على
المضارع لمشابهته للمبتدا فى كونه اول جزءى الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال
المتلمس • لاورث بعدى سنة يقتدى بها • واجلو اعمى ذى شبهة ان توهما • وتدخل
على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا تدخل
على الماضى وان كان اول جزءى الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول
لام الابتدا عليه نحو لقد سمع الله ولقد ابينا وذلك لانها تقرب الماضى من الحال فيصير
الماضى كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان فى قد ايضا معنى التحقيق وتدخل
ايضا لام الابتدا على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اى تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفى
الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد اكل ولفى الدار
زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل
او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا تدخل على غير
ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا فى الاصل ماضيين
بلا قد لما ذكرنا فى بابهما من مصيرهما بمعنى الاسم فتقول لنعم الرجل زيد كقولك لحسن
زيد واذا وقع لام الابتدا بعد ان جاز وقوعها فى غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدا
المؤخر كان زيدا لقائم كما يجىء فى باب ان واللام فى جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر
خلافا للكوفية بل هى لام الابتدا والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز
مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو

ووالله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل ولا امراة وكذا العاملة عمل ليس عند النحاة او
بان نحو والله ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر
تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان تدخل اللام على متعلق المضارع مقدما
عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط • وكذا ان دخل
على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا ياتى بالنون اكتفاء باحدى علامتى الاستقبال
عن الاخرى وقل خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء • وقتيل مرة اثارن
فانه فرغ وان اخاهم لم يقصد • ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا فى
الضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابى على موافقتهم فى تجويز التعاقب
بين اللام والنون قال • تألى ابن اوس حلفة ليردنى الى نسوة كانهن مفايد •
بفتح اللام وضم الدال • ويروى ليردنى بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر
لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا
فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود
فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر فى المضارع • والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد
يصح انكاره انشد الفرا • لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم • ليعلم ربى ان بيتى واسع
فتقول والله ليصلى زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا ياتى النون لانها علامة الاستقبال وان
كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان
المستقبل فظاهرهما نفى الحال على ما تقدم فى الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما
اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا فى الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفى
المضارع بلم ولن فى جواب القسم لكونه ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجىء والعامل
الحرفى لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين الفا فى المحذوف وان كان الفعل
ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما فى نحو نعم وبئس فاللام
وحدها اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال • يمينا لنعم السيدان وجدتما • وان طال
الكلام او كان فى ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى والشمس وضحاها الى
قوله قد افلح فلم يات باللام للطول وقال الشاعر • حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا فما ان من حديث ولا صال • ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتدا لا تدخل
على الماضى المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله • واقسم ان لو
التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم • فمذهب سيبويه ان ان موطئة كاللام فى
لئن جئتنى لاكرمنك فاللام فى لكان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم فى
قوله • واقسم لو شئ اتانا رسوله • سواك ولكن لم نجد لك مدفعا • محذوفا وسيجئ
الكلام عليه فى حروف الشرط واذا كان الماضى منفيا فبما نحو والله ما قام واما ان نفى بلا
او ان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا فى باب الماضى قال •

حسبُ المحبّين في الدنيا عذابهم ٭ والله لاعذّبتهم بعدها سقر ٭ اي لا تعذّبهم فلا يلزم
تكور لا كما لا يلزم اذا كانت في الماضي الذي للدعا نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين
بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرهما نحو لا صدّق ولا صلّى وربما جاءت في الشعر غير مكررة
كقوله ٭ فاي امرء سيّئ لا فعله ٭ واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما لم تكرر فيه لتكرير
تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم ٭ مسكينا
وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط بلام
مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني
لاتينك ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف القسم وقد دفا لاكثر المجي باللام
الموطئة تلبيسها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجي من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي هو ما يكون بلو فسيجي حكمه في حروف الشرط
ويجوز حذف النا في من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سوا كان
المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال ٭ فقلت يمين الله ابرح قاعدا ٭ وقال
تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس ٭ وانما لم تحذف من الاسمية لانها اقل
استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي
لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في
غير القسم من لا يزال واخواته قال ٭ تنفك تسمع ما حييت بهالك ٭ حتى تكونه وانما جاز
فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب ولا يحذف ما زال واما قوله فلا وابي دهماء
زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز
حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام
والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف
من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا
اعترض او تقدمه ما يدل عليه اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قايم وقام
والله زيد ٭ وفي نهج البلاغة قد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قايم
والله قام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب
القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر في بابه
وقد يجي بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب
كالمذكورين وذلك كقوله تعالى والفجر وليال عشر اي لتؤخذن ولتعاقبن لدلالة قوله الم
تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد يحذف القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا
دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العايضين ٭ وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض
مع القسم مع ان معناه ابدا والتابيد فيه من التاكيد ما يفيد فايدة القسم ولاجل افادته
فايدته فلا تقدم على عامله فانما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمنع

عمله فيما تقدمه كلام التاكيد فيقال عوض لا اتيتك وعوض ما اتيك لعرضه سد مسد
القسم كما يجي في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم وقد تستعمل في غير القسم كقوله
هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام القسمية
ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق
كالقسم تقول جير لا فعلن كانك قلت نعم والله لا فعلن وهي مبنية على الكسر وقد تفتح
ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا للقوم وبناوها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى
ولا يكفي في البنا الموافقة اللفظية ٭ الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون
قسم قال ٭ وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ٭ وربما
نونت ضرورة قال ٭ وقايلة اسيت فقلت جيرا اسي انه من ذاك انه ٭ وبه
استدل من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعرف ولا استعد ما ارتكبه
في جميع حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله
فاقسم لو شيء اتانا رسوله ٭ اي اقسم بما يقسم به ٭ ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد
بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجي ولا يجي في الخبر الصرف نحو لضربن زيدا
واما نحو لقد سمع الله ٭ ولزيد قايم فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين
كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لا افعلن كذا
كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا التزام نذر نحو لله علي كذا لا فعلن او عهد
نحو عاهدت الله او علي عهد الله لا فعلن قوله وعن للمجاوزة الى وعدا وخلا اقول
عن للمجاوزة اي لبعد شي عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس
اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام
وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وتو
جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره
مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه
فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين
فقط بل المقصود جنس اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر نحو مثل التثنية في لبيك وقوله
تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان
تحقيقا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر
وقال بعضهم اي بعد كابر ٭ والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ٭ ضمن افضلت معنى تجاوزت
في الفضل وان يجعل عن بمعنى على قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى
ابقاوها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله تفيد
السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله تصد وتبدي عن اسيل ضمر ٭ في تبدي معنى

تكشف اى يكشف الغطا عن وجه اسيل تولده وعلى للاستعلا اما حقيقة نحو زيد على السطح
او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه
على قضا الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه ٭ وكذا قوله تعالى كان
على ربك حتما تعالى عن استعلاء شى عليه ولكنه اذا صار الشى مشهورا فى الاستعمال فى شى
لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت
على الله ٭ واما قوله اذا رضيت على بنو قشير ٭ فمحمول رضيت فى التعدى على ضده اى سخطت
وقوله ٭ رعته اشهرا وخلا عليها اى على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه من يميل اليه
وتبعه وقولهم فلان على جلالته تقول كذا اى معها كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب
لمركوبه من قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه سر على اسم الله اى ملتزما به فكانه مركب يحملك
الى مقصدك ومررت عليه يفيد ان مرورك به كان من جهة العلو بخلاف مررت به وقوله
ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ٭ على ليس فيه زايدة بل الكلام على التقديم
والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول
كما مر فى باب الموصولات فقدم على على من يتكل فصار حذف الضمير لاتصاله به يشكل صريحا في
قوله وقد يكونان اى عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما تعين اذن اسميتهما
لان الجر من خواص الاسما قال ٭ يصف قطاة غدت من عليه ٭ بعدما تم ظمؤها تصل وعن
قيض ببيدا مجهل ٭ وقال ٭ ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وامامى ٭ فبنيان
اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناه جانب وعلى
علا قال ٭ باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به يقطع اجواز الفلا ٭ اى من فوق
قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جاءنى الذى كزيد فهو مثل الذى فى
الدار ٭ فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف اى الذى هو كزيد اى مثل زيد
قلت قد تقدم فى باب الموصولات ان حذف المبتدا فى صلة غير اى اذا لم تطل فى غاية
القلة واستعمال نحو الذى كزيد شايع كثير وتعين اسميتها اذا انجرت كما فى قوله ٭
يضحكن عن كالبرد المنهم ٭ واذا ارتفعت كما فى قوله ٭ اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل ٭ وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما
الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولى وتكون ايضا زايدة اذا لم يلتبس بالاصلية
كما فى قوله ٭ لواحق الاقراب فيها كالمقق ٭ اى فيها المقق اى الطول وحكم بزيادتها عند
دخولها على مثل نحو ليس كمثله شى او دخول مثل عليه كقوله ٭ فاصبحوا مثل كعصف ماكول
اذ الفرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتى التشبيه وزيادة ما هو على حرف
اولى ولاسيما اذا كان قسم الحروف فى الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع
الكافان نحو قوله ٭ وصاليات ككما يؤثفين ٭ فاما ان يكون من باب التوكيد فهما اما اسمان
او حرفان كقوله ٭ ولا للما بهم ابدا دواء ٭ واما ان يكون احدهما زايدة فيكون تلك الزايدة

حرفا اذ زيادة الحرف اولى فيكون ٭ اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله ٭ واما الثانية فهو كقوله
مثل كعصف ويجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زايد فان قلت لفظ مثل لا بد له من
اسم مجرور والكاف الاسمية مثله فكيف حكمت بزيادة الكاف فى مثل كعصف وجوزت
اسمية الاولى وحرفية الثانية فى كلما قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان
لازما للاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضاف الى مقدر مدلول
عليه بعصف الظاهر كما قلنا فى يا تيم تيم عدى فعلى هذا لا يكون الكاف زايدة فكانه قال
مثل عصف كعصف الظاهر كما قلنا ٭ ويجوز فى قوله تعالى ليس كمثله شى ان لا يحكم بزيادة
الكاف بل يكون على طريقة قوله ٭ ولا ترى الضب بها ينجحر ٭ وقولك ليس لاخى زيد اخ اعنى
نفى الشى بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه
لا بد لاخى زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان
له اخ لكان لذلك الاخ اخ وهو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله
تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله
لادى الى اجتماع الكافين اذا اشبهت المخاطب فطرد المنع فى الكل وقد دخل فى الشعر على المنصوب
المنفصل قال ٭ فاجمل واحسن فى اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك آسر ٭ وهو فى
باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال ٭ فلا ارى بعلا ولا حلايلا
كهو ولا كهن الا حاظلا ٭ وقال ٭ وام اوعال كها او اقربا ٭ وقد يدخل فى الشعر على
المرفوع نحو انا كانت ويجى ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معانى احدها تشبيه
مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف للتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا
الها كما لهم آلهة قال ٭ فان الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بنى تميم ٭ فلا تقتضى
الكاف ما تعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف
الجر موضوعة كما ذكرنا لان تعضى بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد
له من فعل او معناه فاذا لم تجر فلا مفعول هنا حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن فى
المستقبل كما انت كاين الآن فانت مبتدا محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه
بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونون يولى عليكم تشبه التولية
المكروهة بكونهم المكروه اى بحالتهم المكروهة وثانيها ان تكون بمعنى لعل حكى سيبويه
عن العرب انتظرنى كما اتيك اى لعلى اتيك قال رؤبة ٭ لا تشتم الناس كما لا تشتم
فتكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما يجى مما بمعنى ربما قال
وانى لمما اضرب الكبش ضربة ٭ على راسه يلقى اللسان من الفم ٭ اى ربما وتقول انى لمما
افعل اى ربما وقال بعضهم ان ربما يجى ايضا بمعنى ربما نحو انى مما افعل اى ربما وثالثها
ان يكون بمعنى قران الفعلين فى الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو
وجوز الكوفية نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف اليا

تخفيفا ولم يدفعوا الرفع ولم يثبت البصرية لافادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده
واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفية • لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه
على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم • اى لعلما وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا
نحو كما تدين تدان وافعل كما يفعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعنى نحو كن كما انت و
تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اى يكون ما
كافة واما ما التى بعد رب فمن قال ان رب حرف فهى تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا
كما ذكرنا فى كما وتبقى رب لتقليل النسبة التى فى الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم
فهى كافة ايضا له عن طلب المضاف اليه وما التى بعد قل وكثر وطال اما كافة للافعال
عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هى فى قوله
صددت فاطولت الصدود وقلما • وصال على طول الصدود يدوم • زايدة ووصال
فاعل قلما • وهى عند سيبويه كافة • ووصال مبتدا قوله ومذ ومنذ الى اخر الباب
قد مضى شرحه فى الظروف المبنية قوله وحاشى وعدا وخلا للاستثنا مضى شرحها فى باب
الاستثنا مستوفى واعلم انه اذا امكن فى كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى
كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى
من المعانى يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من فى قوله تعالى
اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى حكموا فى الاكتيال وتسلطوا ولا تحكم بزيادة فى
فى قوله يجرح فى عراقيبها نصلى بل يضمن يجرح معنى يوثر بالجرح وقد مضى كثير من ذلك فى
اماكنه قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى
ان فهى بعكسها ويلحقها ما فتلغى على الاصح وتدخل حينئذ على الافعال سميت الحروف المذكورة للحروف
المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذى هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل
التام المتصرف المتعدى وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال
المتعدية معنى كما يجئ ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فان
قيل انها لمشابهتها للافعال بل قلنا هى لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء فى ليت
فهى جهة اخرى بها تشابه الماضى فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه
سببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة
لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحتها فقط كما تحفظ
سكون من وعن فهى من جهات المشابهة وان قلنا هى لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال
المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها
للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك
لان عمل الفعل الطبيعى ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى فهو تصرف فى العمل وقيل قدم
المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التى هى اصلها من اول الامر وقيل يعملها

يجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وها تان العلتان ثابتتان فى ما الحجازية ولم يعمل
منصوبها فالعلة هى الاولى فمشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان فى ان وان معنى
حققت واكدت وفى كان معنى شبهت قال الزجاج هى للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو
كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قايم لان الخبر ههنا فى المعنى هو
الاسم والشئ لا يشبه بنفسه • والاولى ان يقال هى للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قايم
حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام
الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود الى
الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا تقول كانى امشى وكانك تمشى والاصل كانى رجل
يمشى وكانك رجل تمشى • وقيل هى للتحقيق فى نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة
لم تزل وكانك بالليل وقد اقبل وابو على رحمه الله يعتقد فى مثله زيادة الاسم وحرف
الجر حتى تبقى كان للتشبيه اى كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول بقاء كان على معنى التشبيه
ولا تحكم بزيادة شئ وتقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قوله تعالى
فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها
غير كاينة • الا ترى الى قولهم كانى بالليل وقد اقبل وكانى بزيد وهو ملك والواو
لا تدخل الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وفى لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثنا ومن ثم قدر الاستثنا المنقطع
بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفى ليت معنى تمنيت وفى لعل معنى ترجيت وماهية
التمنى غير ماهية الترجى لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمنى
فى الممكن والمحال واختصاص الترجى بالممكن وذلك لان ماهية التمنى محبة حصول
الشئ سوا ينتظره ويترقب حصوله او لا • والترجى ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ
محبوب نحو لعلك تعطينا • والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة
وقد اضطرب كلامهم فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله
عليه تعالى وقال قطرب وابو على معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون
اى لترحموا ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى
فيه للتعليل وقال بعضهم هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يطرد ذلك فى قوله
تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت بالذى امنت
به بنو اسرايل فتوبة باس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال
سيبويه وهو ان الرجا والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان الاصل فى الكلمة ان لا
تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة

للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل
ان لعل يجى للاستفهام تقول لعل زيدا قايم اى هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين
مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتدا وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف
فى المبتدا والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزءين بليت نحو ليت زيدا
قايما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فنصب
الجزءين كما ذكرنا فى علة نصب افعال القلوب لهما سوا ومن ثم جا ليت ان زيدا قايم كما جا
علمت ان زيدا قايم فهو عنده كافعال القلوب فى العمل سوا واستشهد الفرا بقوله
يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت
المحذوف اى يا ليت ايام الصبى لنا رواجع والكساى يقدر كان اى يا ليت ايام الصبى
كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالهما فيه فيكون الشهرة
دليلا عليهما كما فى قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفرا نصب الجزءين بالخمسة
الباقية ايضا كما رووا عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا
كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبره مشبه به
فهما مفعولان لتشبهت الاول مفعول بلا جار والثانى مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بشىء
وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدح الصواب تحسب اذنيه
اذا تشوفا قادمة فنقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها
افعال صريحة فلا يصل هذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزءين بدلا لة كون مضمونهما
مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت انى وسبيعا فى غنم والخرج منها فوق
كدراجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغى على
ما ذهب اليه الاخفش فى نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير المعمول الثانى انه تقدر ايضا
ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياس لعل فى مجى ان المفتوحة
بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا قايم ولم يثبت واما نصب باقى اخوات ليت للجزءين
فممنوع والمروى ان قعر جهنم لسبعون خريفا او ان فى قعر جهنم لسبعين واما قوله كان
اذنيه البيت فقد ذكرنا انه خطى فيه قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام
ويؤثر فى مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفى واما لا ولم ولن فقد مر فى
المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه
والتحضيض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها
وان اثرت فى مضمون الجملة فلم يلزم التصدر اجرا لها مجرى ساير الافعال وانما لزمت
الحروف المذكورة الصدر كما ذكرنا وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام
الكلام فوجب تصديرها بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد
يقويه الثابت لا تغير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتدا كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام

واما ان المفتوحة فلكونها مع جزءيها فى تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع
المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت فى مقام
المبتدا الذى حقه الصدر لما ذكرنا فى باب المبتدا فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا
تدخل على مبتدا فى خبره معنى الطلب سوا كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل
فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب اخر اذ لا يجتمع عندهم طلبان
على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهى اما ذات مذكور
شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسدا او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانك قايم وكانك
قمت او تقوم او عندك او فى الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب فى كلامهم اسم
الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقديمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة
التصدر الواجب لها والصفة القايمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الا خبرية لان النعت كما
مر فى بابه لا يكون طلبيا ومن ثمة اول نحو قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط
واما ان المفتوحة فلان وضعها ليكون مع جزءيها فى تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه
فتبين بهذا ان ان فى نحو قولك امرته ان قم لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجازه سيبويه
وابو على كما تقدم فى نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون الجار منهما مفردا اذ
متضمنا لمعنى الطلب كما مر فى كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعا والجملة
المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما
كما فى خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته
واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه وقال ولو اردت لقالت وهى صادقة ان الرياضة
لا تنصبك للشيب قوله يلحقها ما فتلغى على الافصح اذا ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى
وروى قوله قالت الا ليتما هذا الحمام الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغا اكثر
لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم فى ما الحجازية
فاذا اهملت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة
مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زايدة حرفية
كما فى قوله تعالى فبما رحمة وروى ابو الحسن وحده فى انما وانما الاعمال والالغا والاعمال
قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد تقوية الثابت لا معنى اخر متجدد وعدم
سماع الاعمال فى لعلما وكانما ولكنما وقياسها فى الاعمال على ليتما سايغ عند الكساى
واكثر النحاة اذ لا فرق بينهما وبين ليتما ولا داسع فى انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك
بهذه الحروف لكن الالغا اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسببها
وسيبويه يمنع الاعمال فى غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة
وان مع جملتها فى حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجمل والفتح فى موضع المفرد فكسرت
ابتدا وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها ومبتداة وقالوا لولا

انك لانه مبتدا ولو انك لانه فاعل فان جازا لتقديران جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه
واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما
بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قايم وعمرو ويشترط مضي الخبر او تقديرا خلافا للكوفيين
ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك
حصلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا انفصل منه وبينها او على ما بينهما وفي لكن
ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجب دخولها على فعل من افعال
المبتدا خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على
الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين وسوف او قد او حرف النفي قوله
فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة
فقط غير متغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها
فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي
زيديتك فان يا النسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى المصدر نحو القرشية
والضاربية والمضروبية وكذا المعنى ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة
حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير
المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتدا اي مبتداتها سواء كان في اول كلام المتكلم
نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتدا كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فمثل
انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة
لله جميعا وكذا يكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانه
يفتح اذن كما يفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام
المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء ومن
في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قايم وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد والكوفيين
اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهما بالمفرد نحو اقسمت بالله انك قايم اي اقسمت
بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا
نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون لان الجملة
تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت افتحها لتكون بتاويل المصدر فان
المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به ويكسر ايضا اذا كانت
في موقع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قايم وكان عمرو انه قايم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت
خبرا للمبتدا في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا حدثا جاز فتح ان في الخبر نحو مقولي انك قايم
وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدا في خبره لام الابتدا فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام
الابتدا لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعله نحو بلغني
انك قايم لان الفاعل لا يكون الا مفردا ٭ وكذا المفعول به نحو علمت انك قايم اي علمت

قيامك وكذا المبتدا نحو عندي انك قايم ٭ وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا
كراهة انك قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم قوله وقالوا لولا انك
هذا جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب
بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو
كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها لتكون ان مع حركتها
في موضع المبتدا والخبر محذوف ٭ واما على مذهب الفرا ومذهب الكسائي في رفع الاسم
الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا بفتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني
ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا
يجوز ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل
وسيجي في حرف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قايم
لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجي
فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم كما في لو انك فمن سوا قوله فان جاز التقدير ان اي
تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فا الجزا
نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها
مبتدا محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقوله ٭
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ٭ اذا انه عبد القفا واللهازم ٭ اي عبد قفا
اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما الشاعر بما حولهما كقولك جب مذاكيره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا
والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا
وذلك تقريرا للكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن ٭ فان فتحت فعلى ان ذلكم
خبر مبتدا محذوف وان عطف على الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان
كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال ٭
اني اذا خفيت نار لمرملة ٭ الفى بارفع تل رافعا ناري ٭ ذاك واني على جاري لذو حدب
احنو عليه بما يحنى على الجار ٭ فهو مثل قوله ذلك ومن عاقب الاية فالجملة القسمية
عطف على الجملة المتقدمة ٭ وكذلك اذا وليت نحو اول قولي او اول كلامي فالفتح
على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي اقوالي
حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر
بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول
مراعاة لاصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا القول وهو اني احمد الله فيكون قد قال
كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما يقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم
وقال عليه الصلوة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون

قوله انى احمد الله معمولا للفظه قولى كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقو[لك]
مضروبى زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبى وقال ابو على قولى مصدر
مضاف الى الفاعل وانى احمد الله بالكسر معموله وخبر المبتدا محذوف اى ان قولى ونطقى
بهذا الكلام ثابت وردّه المصا حسن رد وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه
فيكون لنطقه بهذا الكلام اول ووسط وآخر والجزو الاول باعتبار كلماته الثلاث بلفظ
بلفظ انى وباعتبار الحروف بلفظ همزة انى فيكون المعنى اذا صرحا بلفظى بانى او بهمزه انى
ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود من المتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت
فاما بمعنى حقا تقول احقا انك قايم فان فاعل اى احق ذلك حقا او تقول حقا فى معنى الظرف
اى فى حق فيكون أنّ اما فاعلا او مبتدا كما مرّ فى باب المبتدا قال • احقًّا ان اخطلكم
هجانى ودليل كونه فى مذهب الظرف قوله افى حق مواتاتى اخاكم بمالى ثم يظلمنى السّريس
فهو كقوله • احقًّا بنى ابنا سلمى بن جندل البيت وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا
تقول اما زيد قايم كما قال تعالى الا ان عادا كفروا وتقول اما والله انه ذاهب بالفتح
اى افى حق والله انه ذاهب اى فى حق ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله
ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر انّ بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد
فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر
ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو لقيتك مذ زيد قايم ومذ
قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر فى الظروف المبنية والغالب
بعد لا جرم بالفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب
الخليل او زايدة كما فى لا اقسم لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل
قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله • ولقد طعنت ابا عيينة
طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا • برفع فزارة وان يغضبوا بدل الاشتمال
منها اى حق غضب فزارة بعدها وقال الفرا بل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اى
كسب الطعنة فزارة الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم
اى لا يجرمن لكم ومثله فسر بعضهم الآية اى جرم كفرهم ان لهم النار فانّ مفعول جرم
وقال الفراء هى اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب
لا جرم ولا جُرم والفَعَل والفُعْل يشتركان فى المصادر كالرُشد والرَشد والبُخل والبَخل والجرم
القطع اى لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى
القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم
لقد احسنت ولا جرم انك قايم فمن فتح فللنظر الى الاصل لا جرم كما تقول لا بد ان تفعل
كذا وانك تفعل كذا اى من ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض فى لا جرم
وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغيير لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة

ذا كما قيل فيما ذا صنعت ولا ذا جر ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة وعين عن
بدل من الهمزة كما فى قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة وتقول شدّما انك ذاهب وعزّ
ما انك قايم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى
شدما انك قايم حقا انك قايم اى فى حق الا ان فى لا تدخل على شد وعز لكونهما فى الاصل
فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفا تاما كما هو مذهب سيبويه فى نعما صنيعك وبيسما
عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل يجوز استعماله استعمال نعم وبيس وتقول زيد فاسق
كما ان عمرا صالح لبس ما هنا كافة اى نعم الصنيع صنيعك وبيس العمل عملك كما كانت فى زيد
صديقى كما عمرو اخى ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زايده
وان مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك هٰهنا لكنهم الزموا الكاف
مع هذه الزيادة كراهة ان يجى لفظها مثل كانّ ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اى هذا
صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيى انك قايم بالفتح لا غير لان المعنى
فى حق وفى جهد رأيى واذا جيت باما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأيى فانك
قايم بالكسر هو الوجه لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف خبر ان لانك كنت مضطرا
اليه من دون اما وذلك لان معمول ما فى خبر ان يتقدم عليها مع اما لما يجى فى حروف الشرط
نحو اما يوم الجمعة فانك ساير واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت
الى فتح ان مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما فى رأيى فانك ذاهب بالفتح
والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما فى الدار فانك قايم بالكسر اذا قصدت
ان قيام المخاطب حاصل فى الدار واما ان اردت ان فى الدار هذا الحديث فانه يجب الفتح
والتعريف المذكور اعنى الفتح فى مواضع المفردات والكسر فى مظان الجمل اولى من تعريف
انى على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما
بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين
الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة تعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله وكذلك
جاز العطف الى آخره يعنى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب
فى محل الرفع لانها كالعدم اذ فايدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم
بالرفع ثم اعلم انه يختلف عباراتهم فى ذلك تقول بعضهم كما قال المص نعطف على اسم ان المكسورة
بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولى وكان الاول نظر الى ان الاسم
هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول فبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لا
لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام فى لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا
الاسم مع الحرف فكذا ينبغى ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الى
ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل عندهم
واسمها ليس بمجرد الجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها

اذا اعدت النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها
مبتداة والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهى مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال
العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا فى باب الابتدا طرفا من هذا قوله لفظا او حكما
راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو والمفتوحه التى فى حكم المكسوره
نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فانهنا مع اسمها وخبرها وان كانت فى تقدير المفرد من جهة
ان المعنى علمت قيام زيد لكنها فى تقدير اسمين اذ مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولى
علمت كما ان ان المكسوره مع خبرها بتقدير اسمين اى المبتدا والخبر فحكم المفتوحه بعد فعل
القلب حكم المكسورة فى قيامها مع ما فى حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص رحمه الله مع هذا
التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحه مع ما فى حيزها بتقدير اسمين نقول
ان ذينك الاسمين بتقدير علمت زيدا قايما وعلمت زيدا قايما بتقدير علمت قيام زيد كما مر فى
افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان
بتقدير الاسم المفرد مع هذا ان الحق ان مع ما فى حيزها ليست بتقدير اسمين بل هى من اول
الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر الذى ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما دعى المص
الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان
من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام ولذا استشهد بقوله ۞ والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا فى شقاق ۞ على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول
والتقدير انا بغاة فلولا ان المفتوحه بعد فعل القلب فى حكم المكسورة لما صح منه
الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحه قال ان المفتوحه
حكمها مطلقا حكم المكسوره فى جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان مؤكدان
اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغنى ان زيدا قايم وعمرو والسيرافى ومن تابعه
لم يلتفتوا الى كلام سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحه مطلقا
اذ لم يبق معها الابتدا بل هى مع ما فى حيزها فى تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او
مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابى سعيد صحيح فقوله تعالى ورسوله
عطف على الضمير فى برئ وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله من الله مقام
التاكيد او نقول رسوله مبتدا خبر محذوف اى رسوله كذلك والواو اعتراضيه لا عاطفه
ونقول فى قوله ۞ والا فاعلموا البيت ان ما بقينا فى شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة
اعتراضيه لكن لا يستولنا مثل هذا فى قوله ۞ ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا
انى بالمشى فى القيد اخرق ۞ بعد قوله ۞ فلا تحسبن انى تخشعت بعدكم لشئ ولا
انى من الموت افرق ۞ لان قوله ولا انى بالمشى فى القيد اخرق عطف على انى تخشعت
فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضيه لكان لا داخلة على معرفة
بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روى ولا انى بالمشى بالكسر لارتفع الاشكال

وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستانفا ولا مكررة وحكم لكن فى جواز العطف على محل
اسمها حكم ان المكسوره خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان
بالرفع ان لكن الثقيله فى جميع الكلام بمنزلة ان تعنى فى جواز العطف المذكور ويفارقها
فى ان اللام لا تدخل على ما فى حيزها دون ان كما يجى وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتدا
بعده لم يزل لان الاستدلال راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا
كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت
فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا فى قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفرا
رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه فى الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه
عن معنى الابتدا بما اورثت فيه الحروف من المعانى وهو الحق والوصف وعطف البيان
والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفرا فى جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم
فى ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب
فى قوله قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربى ويحتمل رفعه وجوها اخر
ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع فى جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما
شمايلهما بالرفع كما جاز ذلك فى اسم لا التبرئه المشبه بليس نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار
الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضى الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو ذاهبان
قايمان واجاز الكسائى رحمه الله وانما منعوا من ذلك لان العامل فى خبر المبتدا عند جمهورهم
الابتدا وفى خبر ان ان فيكون قايمان خبرا عن زيد او عمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان رفعا واحدا فيه ولا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقى كما ذكرنا فى صدر
الكتاب والاثر الواحد الذى لا يتجزا لا يصدر عن مؤثرين مستقلين فى التاثير كما ذكر فى
علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه
عنهما معا ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قايم وخارجة لم يات الفساد
الذى ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان ياتى للمعطوف
بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قايم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا
قايم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قايم لا يكون خبرا عن الاسمين
وانما اجاز الكسائى نحو ان زيدا وعمرو قايمان لان العامل عنده فى خبر ان ما كان عاملا
فى خبر المبتدا لا ان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين فى الخبر فالعامل فى خبر ان اسمها
لان المبتدا والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفرا توسط مذهبى
سيبويه والكسائى فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوز مطلقا بل فصل وقال ان
خفى اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل الخبر
نحو انك وزيد قايمان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا لانه لا ينكر فى الظاهر كما انكر

مع ظهور الاعراب فى المعطوف وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهر فى الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفى اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه فى ارتفاع خبر ان مذهب الكساى واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من امن فعلى ان الواو فى والصابئون اعتراضيه لا للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر اى والصابئون كذلك لسد خبر ان مسدّه ودلالته عليه كما فى بائن تيم عدى على مذهب المبرد ومنه قوله ٭ لمن يك امسى بالمدينة رحله ٭ فانى وقيار بها لغريب ٭ اى فانى وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المبنى وكذا المعطوف غير منوى الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبا نخبر عنهما بلا شك ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين تاييدا الاسم واجاز الكساى رفع المعطوف على اول معمولى ظن واخواته ان خفى اعراب الثانى نحو ظننت غلامك زايرى وعمرو وليس بشى لان ظن عامل قوى اثر فى الاسمين اللذين بعدهما بان ضاربه مضمونهما مفعولا به واذا امتنعوا ذلك فى ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك فى الفعل الصريح ٭ وانما اشترط خفا اعراب الثانى ليكون المعمولان فى الظاهر كاسم ان وخبرها مقل الشاعة قوله خلافا للمبرد والكساى الظاهر ان هذا مذهب والاطلاق مذهبا الكساى كما هو مذكور فى كتب النحو قوله ولكن كذلك اى فى احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اى ولاجل كون المكسوره مع جزئيها فى تقدير الجملة قوله دونها اى دون المفتوحه ٭ اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكوره فى جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سوا اعنى التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتدا كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهى صدر الكلام اى المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى فى جواب القسم نحو لزيد قايم ولقيام زيد ولطعامك زيد اكل فلا تدخل بعد التاخر الا على احد الثلاثة نحو ان من الشعر لحكما وان زيدا القايم وان زيدا لفى الدار قايم ولا تدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قايم لفى الدار لئلا ينحس حقها كل البخس بتاخيرها ما حقه صدر الكلام عن جزى الكلام اللذين هما العمدتان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بطرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار لزيدا قايم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتدا فيما قبله لنقصان حقه من التصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتدا والثانيه جواب قسم محذوف والجملة القسميه صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقام كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا لقد قام كما مضى فى شرح جواب القسم ويجوز فى نعم وبئس نحو ان زيدا لنعم

الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين كما مر فى باب المضارع ولا تدخل هذه اللام فى حروف النفى كما مر فى جواب القسم ولا فى حرف الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته نضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبتهما كليهما الصدر متاخرا ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل موقع الشرط واجازه ابن الانبارى ولا تدخل على واو المصاحبه المغنيه عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته لان اصلها لام الابتدا فلا تدخل الا على ما كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها واجازه الكساى نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسميه خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قايم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا تتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت دخولها فى خبر ان الذى فى اوله لام القسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزايده كما قلنا فى قولك زيد صديق كما ان عمرا اخى وانما تدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعامك اكل وانى فيك واثق ولا تقول ان زيدا لفى الدار قايم كما ذكرنا فى جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثه المذكوره وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل فى مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لا ارتفاع ما بعده وقد تتكرر اللام فى الخبر وفى متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهى عجوز ليكون فى التقدير داخلة فى المبتدا كما شذ فى خبر ان المفتوحه على قراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام وكذا قرى فى الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء فى الخبر معمولا لاضحى كاضحى زيد لمنطلقا ولامسى قال ٭ مروا عجالا فقالوا كيف صاحبكم قال الذى سالوا امسى لمجهودا ٭ ولزال قال ٭ وما زالت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهايم المقصى بكل مكان ٭ ولما نحو ما زيد لقايما وقوله واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سوا شاذ لدخولها على حرف النفى وشذ ايضا دخولها على كان ولولا قال ٭ فبادحتى لكان لم يكن فاليوم ابكى ومتى لم يبكنى ٭ وقال ٭ للولا قاسم ويدا بسيل لقد جرت عليك بدغشوم ٭ واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالبا نحو شهدت بكذا وبان زيدا قايم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قايم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان الشهادة ان تكون عن علم ونشهد متعلق كعلمت فى نحو علمت لزيد قايم الا ان شهدت لا تنصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قا

وعلمت تجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذا اشهدت
تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجي اشهد لقد
رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي
وقد يقال ظننت لتقومن لكونه بمعنى علمت واجراؤهما مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام
المعلقة بعدها ضعيف كعلمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله ۝ انى وجدت
ملاك الشيمة الادب ۝ والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة
احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد
قائم يجوز ان يكون معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام
وان جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهد بان زيد القائم لان حرف
الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان من
العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال ۝ لهنا لمقضي علينا التهاجر ۝ وقال
لهني لاشقى الناس ان كنت غارما ۝ وقد تحذف اللام وهو قليل قال
الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم ۝ وفيه ثلثة مذاهب احدها
لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كاياك وهياك فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها
هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع ۝ والثاني قول الفراء وهو ان اصله والله
انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر
كما يقال الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت
الف فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال ۝ الا لا بارك الله
في سهيل ۝ اذا ما الله بارك في الرجال ۝ ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث
ما حكى المفضل بن سلمة ان اصله لله انك واللام للقسم تعمل به ما علم في مذهب الفراء وقول
الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب ۝ واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون
التاكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله
لقام وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في
الاصل لام الابتدا لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحد الا ترى
الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله
لافعلن ولا يجي لام الابتدا من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها
لكن مستدلين بقوله ۝ ولكنني من حبها لعميد ۝ قالوا انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتدا
كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع
المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما
لكونهما لمعنى واحد فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى فلم
يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله ۝ ام الحليس

لعجوز شهربه ۝ واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا
هو الله ربي فانها حذف الهمزة واصله لكن انا ۝ واعلم ان المكسورة ترادف نعم كما يجي في حروف
التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا
يقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك
قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من احدى
في قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا في قوله الم يروا كم
اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم
ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى
لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا
تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون ۝ وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد
انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم
ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة كقوله ۝ ان الخليفة ان الله سربله ۝ وقوله
لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر اني وروي بالفتح على ان يكون
تكرير الانني الاولى كما قلنا في الاية قوله وتخفف المكسورة الى اخره اذا خففت بطل اختصاصها
بالاسما فغلب الالغاء قال تعالى في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند
الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المص رحمه الله ويلزمها اللام مع التخفيف سوا اعملت
او اهملت اما الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب
سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا العملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك هو
حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية نعلي قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا
واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فانما لم تدخل فيه اللام
لان الدعا لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل لزم عند البصرية كونه من النواسخ
حتى لا يخرج ان بالتخفيف عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كما
كقوله تالله ربك ان قتلت لمسلما ۝ وجبت عليك عقوبة المتعمد ۝ وقوله ان يزينك لنفسك
وان يشينك لهيه ۝ وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذا اللام الفارقة فمذهب
ابي علي واتباعه انها غير لازم الابتدا التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت
للابتدا لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتدا في نحو ان
قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتدا والجواب عن قولهم ان علمت
لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد
الافعال الناسخة الا على الجزو الاخير وهو الخبر وتدخل مع المثقلة اما على المبتدا المؤخر او
الخبر او القائم مقامه ۝ وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الا على ما كان خبرا في

الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
وان نظنك لمن الكاذبين ولما انصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلابد من نصب الثانى وان
دخله لام الابتدا قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك واما قوله
ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائى بين ان مع اللام فى الاسما وبينها معها
فى الافعال فجعلها فى الاسما المخففة واما فى الافعال فقال ان نافيه واللام بمعنى الا لان المخففة
بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافيه بالفعل اولى لان معنى النفى راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين
قالوا انها نافية مطلقا دخلت فى الفعل او فى الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام
بمعنى الا لجاز جاءنى القوم لزيدا اى الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشيا ببعض
المواقع كاختصاص لما بالاستثنا بعد النفى او معناه ومنع ابو على فى المكسورة المخففة المهملة من تقدير
ضمير الشان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحه وقد مر ذلك فى باب الضماير قوله وتخفف
فيعمل فى ضمير شان مقدر قد مر ذلك فى ضمير الشان مع الخلاف فى ذلك وحكى بعض اهل اللغة
اعمالها فى المضمر فى السعه نحو اظن انك قايم واحسب انه قايم وهذه رواية سادة غير معروفة
واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم
ابخل وانت صديق وقال بانك الربيع وغيث مريع وقدما يكون هناك
الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل الى اخره قد مضى شرحه فى نواصب الفعل المضارع واذا
دخلت على الاسميه فقد تكون الجملة مجردة كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل
وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا شئ لك او باداة الشرط نحو علمت ان من يضرب اضربه
او برب نحو علمت ان رب خصم لى على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لى قوله
كان للتشبيه وتخفف وتلغى على الاصح لكن للاستدراك توسط بين كلامين متغايرين معنى
وتخفف فتلغى وتجوز معها الواو وليت للتمنى واجاز الفرا ليت زيدا قايما لعل للترجى وشذ
الجر بها فى كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتوذن من اول الامر بقصد التشبيه
فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا
وهى فى المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة
فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت فى محل خبر ان لصيرورتها جز الحرف كما ذكرنا فى كا
كذا وكان ولا تقتضى ما تتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت فى محل الخبر لانها خرجت بالجزئيه
عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان وريديه رشا احلبن
وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان
مقدر عندهم كما فى ان المخففه ويجوز ان يقال ان ذلك غير مقدر بعدها لعدم الداعى
اليه كما كان فى ان المخففه لكن لما لزم الفعليه التى تليها ما لزم ان المخففه من حروف العوض
نوى اضمار الشان بعدها لجريها مجرى ان ولزوم حرف العوض فى الفعليه بعدها

يقوى كونها مركبة من الكاف وان وتجى بعد المهملة اسميه كقوله
عباءت له ركنا طويلا واله كان قبس يعلى بها حين تشرع وفعليه كقوله تعالى كان لم
تغن بالامس وقوله رضى الله تعالى عنه فى نهج البلاغة كان قد وردت الاظعان وقوله
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت بها وان جا بها
مفرد كقوله تمشى بها الدرما تسحب قصبها كان بطن حبلى ذات اوبين متم فالمحذوف
غير ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطو الى ناظر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبيه تعطو اسميته وان يكون تعطو صفة
ظبيه واسم كان محذوف اى كانها ظبية وروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان وروى بجرها
على ان ان زايدة اى كظبية قوله ولكن وهى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من لا وان
المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فلا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها
ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المحرك والاصل عدم التركيب قوله متغايرين
معنى اى فى النفى والاثبات والمقصود التغاير المعنوى واللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن
عمرا لم يجى وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم فى الامر ولكن الله
سلم اى ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما
تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن
اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق به ان يشكر
المفضل ومثله كثير فاذا خففت العيب والاخفش ويونس اجاز اعمالها مخففه ولا
اعرف به شاهدا هذا ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة وتجوز كون الواو عاطفة
للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء فى الشعر حذف نون المخففه
للساكنين قال فلست اتيه ولا استطيعه ولك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل
قوله وليت للتمنى الى اخره قد مضى شرحه قوله لعل للترجى وشذ الجر بها فيها احدى عشرة
لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة وعن واخرهما نون وجاء لغن بغين
معجمة ورغن ورعن بجعل الرا مقام اللام ولان وان ولعا بالمد قال
لعا الله فضلكم علينا بشئ ان امكم شريم وقد يقال لعلت كربت وعقيل يجرون
بلعل مفتوحة اللام الاخيره ومكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام ومفتوحها قال
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابى المغوار منك قريب وهى مشكله
لان جرها عمل مختص بالحرف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عامله عمل عمل
الحروف والافعال فى حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق
ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهى مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة
لا متعلق لها وفى البيت الذى انشدنا ان روى بفتح اللام الاخيره يحتمل ان يقال الاسم

لعل وهو ضمير الشان مقدر وابى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات
اى لعله لابى المغوار منك جواب رقيب ٭ ويجوز ان يقال ثانى لاى لعل محذوف فاللام
المفتوحه جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح لام الجر الداخلة على
المظهر ولعل ايضا ذلك عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير
الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام
الجر ويجوز فى هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اى انتعش دعا له فادغم تنوينه فى لام
الجر وهذه الوجوه متقدره فيما انشد ابو عبيدة ٭ لعل الله يمكننى عليها جهارا من زهير
او اسيد ٭ بجر الله واللام الاولى فى لعل زائدة عند البصرية واصلية عند الكوفية لان
الاصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة
التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها لم تصرف عند البصريين
للتركيب والعلمية ٭ وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان
كلامهم ٭ واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالهما قبل دخولها لكنه
يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمها
نحو ان فى الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا فى المبتدا
والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشان الا فى الشعر على قلة وضعف كقوله
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر ٭ فمن روى برفع زنجى اى لكنك
زنجى ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتى واما ضمير الشان
فيجوز حذفه فى الشعر كثيرا كقوله ٭ ان من لام فى بنى بنت حسان البيت ولا ذلك لان اداة
الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما فى غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه
قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل
الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ
اى انه وتقول ان فى الدار يجلس اخوك وقال ٭ كان على عرنينه وجبينه
اقام شعاع الشمس او طلع البدر ٭ وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف لبقاء
تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد التفخيم فقط فهو كالزائد وجاء فى
الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون ٭ وعند الكسائى من فيه زائدة وعند
ابن كيسان الحرف فى مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة ٭ واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء
كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ٭
ان محلا وان مرتحلا ٭ وان فى السفر اذ مضوا مهلا ٭ اى سبقا اى ان لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا
فى الاخرة وان فى رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اى سبقا وتقول انما لا وان ولعا وان
غيرها ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط فى جواز حذف اخبارها تكريرا ان كما قيل ان
اعرابيا قيل له ان الذبابة والفارة فقال ان الذبابة وان الفارة اى انهما مختلفان والرد

على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا نصرونا
واوونا وفعلوا بنا فقال صلى الله عليه وسلم السيتم تعرفون ذلك قالوا بلى يا رسول الله
فقال عليه السلام ان ذلك اى ان ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه
لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الماتّ حاجته فقال عمر رضى الله تعالى عنه
لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى
هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر ٭ خلا ان حيا من قريش
تفضلوا ٭ على الناس او ان الاكارم نهشلا ٭ وقال ابن يعيش لم ياتِ خبر ان المحذوف الا ظرفا
او جارا او مجرورا قال ٭ والجيد ان يقدر فى ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك
ولعل لك ذلك اقول لا يلجئ اى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظرفا بل يقدر ما يستقيم به معنى
الكلام ظرفا كان او لا وقد سد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وصنعته والحال نحو ان
ضربى زيدا قائما ٭ واما قولك ليت شعرى فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر
كنصرت انصر اى فطنت قال سيبويه اصله ليت شعرى حذفوا الها فى الاضافة كما فى قولهم
هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالها كالشدة والا فلا موجب لجعل المصدر
من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت
شعرى ايا تينى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعرى كما ذكرنا فى افعال القلوب فى نحو علمت
زيد عندك ام عمرو اى ليت علمى بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل قال المصـ رحمه الله انما
الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور فى ليتك فى الدار وفيه نظر لان شعرى مصدر معنا
متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى مفعول شعرى ومفعول المصدر لا
يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه لان علمك بالشئ غير ذلك الشئ وقال ابن يعيش الاستفهام
ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الذى بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعرى
الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله ومحله بعد الاستفهام فكيف يكون ذلك
الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال
وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعرى مسافر بن ابى عمرو ٭ وليت يقولها
المحزون اى ليت شعرى انجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة
بنكرة لما ذكرنا فى باب المبتدا ان التخصيص غير مشروط فى المبتدا مع حصول الفائدة وانما
لم يخبر عن المبتدا المنكر بخبر مؤخر لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابهما واما
ههنا فالاعرابان مختلفان قال ٭ فان شفاء عبرة مهراقة ٭ ويجوز الاخبار عن النكرة
بالمعرفة قال تعالى فان حسبك الله كما قلت يا سكان ظبى كان امك ام حمار ٭ ويجوز ان يكون منه
كفافا فى قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوا اسم ليت والجملة
خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا
وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره

ولم يثن لكونه مصدرا فى الاصل وعنى متعلق بكفا فا اى مكفوفين عنى والما على هذا الوجه
منصوب اى ما ارتوى مرتو من الماء • وقيل شرك مرتو اى مرتويا اسم وخبر معطوف على
اسم كان وخبره اغنى خيرك كفافا وشرك مرتويا عنى اى كفافا فحذف النصب ضرورة كما فى قوله
فلو ان واش باليمامة داره • ويكون الما على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اى ما دام
الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربع
الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفا للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها
ومتبوعها جزء من متبوعه ليفيد قوة اوضعفا • اعلم ان بعضهم عد اى العشرة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد
بل عمرو او ما جاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط
بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم انها لتدارك مثل هذا الغلط قوله
للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشيا كما كانت او واما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو
او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون
الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما فى زمان واحد
وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا
دليل فى الواو على شىء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين • ونقل بعضهم عن
الفراء والكسائى وثعلب والربعى وابن درستويه وبه قال بعض الفقها ايضا للترتيب دليل
الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفى
وفيما الثانى فيه قبل الاول كقوله • اوجونة قدحت وفض ختامها • وقوله تعالى واسجدى
واركعى وقوله نموت ونحيى والاصل فى الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله
تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله فى موضع اخر وقوله حطة وادخلوا
الباب سجدا اذا لقصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فى فعل واحد نحو
قام زيد وعمرو اى حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا فى اسم نحو قام زيد وقعد
اى حصل كلا الفعلين من زيد منهما القيام ومرة تجمع بين مضمونى الجملتين فصاعدا فى
الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد • فان قلت لو لم تجى فالواو
فى عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضمونى الجملة فما فائدتها قلت بلى ولكن كان يحتمل احتمالا
مرجوحا اى يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول احد الامرين فبالواو صار نصا فى
حصول الامرين معا ففائدة الواو فى مثله كفائدة لا فى مثل قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو
كما يجى فكانه زايد يفيد النص وان لم تعده النحاة فى الزوايد • واعلم انك اذا نفيت نحو جاءنى
زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءنى زيد وعمرو بلا قيد فهو فى الظاهر نفى للاحتمالات الثلاث
اى لم يجيا الا فى وقت واحد ولا مع الترتيب والا كثر ان لا تعطف على المنفى بالواو الا بعد

الواو نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو • وذلك لان الواو وان كان فى الظاهر للجمع المشتمل على
الاجتماع فى وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع فى وقت كما فى المفعول
معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من ثريد وكل رجل وضيعته
خيف ان يكون مراد المتكلم ما جاءنى زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع فى وقت لا ترتيب
مجى احدهما على مجى الاخر فجى بلا فى الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفى الاحتمالات
الثلاث • وقد يراد فيما لا يحتمل الترتيب طردا كقوله تعالى ولا تستوى الحسنة ولا السيئة
وقوله • وما يستوى الاحيا ولا الاموات • وان اردت نفى بعض الاحتمالات دون بعض فلا
بد من القيد نحو ما جاءنى زيد وعمرو معا وما جاءنى زيد اولا وعمرو ثانيا او ما جاءنى زيد ثانيا
وعمرو اولا فيبقى بعد ان تقيد باحد الاحتمالات احتمالان آخران • واما لو كررت العامل
فقلت ما جاءنى زيد وما جاءنى عمرو فهو عند سيبويه نفى للمجيئين المنقطع احدهما عن
الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجى كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجى الاخر فرفعت بهذا
الكلام وهمه وعند المازنى هو ايضا نفى للاحتمالات الثلاث كما كان من دون تكرير العامل
وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل النفى كفائدة زيادة لا بعد الواو فى تكرير
الفعل المنفى فى ذلك الغرض اصرح واكثر قوله والفا للترتيب • اعلم ان الفا تفيد الترتيب
سوا كان حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى
الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة واذا
دخلت على الصفات كقولك جاءنى زيد الاكل فالنايم اى الذى ياكل فينام كقوله
يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب • اى الذى يصبح فيغنم فيؤوب وان لم
يكن الموصوف واحدا فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد نحو
قولهم فى صلوة الجماعة يقدم الاقرا فالا فقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح • وان
عطفت الفا جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة
التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو • وقد تفيد الفا العاطفة للجمل كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها فى الذكر لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان
كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله عز وجل
واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشى او
مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال رب ان ابنى من اهلى الاية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع
ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا لان
تبييت الناس تفصيل للهلاك المجمل وقد تجى الفا العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى
الزجاجى تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية اى الى الثعلبية وبعضهم يقول
مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا وتقييم المضاف اليه مقامه

ويعربه باعرابه • وهذا كما تقول مى احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهى احسن الناس قرنا فقدما • وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان القافيه بمعنى الى اى منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة • فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذ الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف • قلت تستعمل فى تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلانى الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدى يا دار سلمى بالحرورية اسلمى • الى جانب الصمان فالمتثلم • اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم • ومسكنها بين العروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى الى فحذفه مع فاء العطف التى هى بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا فى غير هذا الموضع واما قوله • يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب فى الذكر لانه مذكور فى تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهو كقولك دارى ببغداد فالكرخ واذا نفيت قولك جاءنى زيد فعمرو فقلت ما جاءنى زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجى عمرو لمجى زيد فيمكن ان يحصل المجيان فى حالة وان يحصل مجى عمرو قبل مجى زيد هذا الذى ذكرنا كله حكم فاء العطف والتى لغير العطف ايضا لا يخلو من معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى فى مثالنا اذا كان كذا فاكرمه قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا فى الاسباب وقوله تعالى انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرنى اى اذا كنت لعنتنى فانظرنى وقال فانك من المنظرين اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اى اذا اعطيتنى هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وقد تكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا منافاة بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهى مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى فى الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هى زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما تقدم فى الظروف المبنية • وقد

تجى زائدة فى غير الموضع المذكور نحو زيد فوحد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى • ثم اعلم افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المترتب يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز ولذا قوله تعالى جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اى مثل الفاء فى الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخى ومن ثم قال سيبويه فى مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخى للمسبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد تجى ثم فى الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا فى قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله عز وجل وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون والمعنى موضع التراخى ومجازه وكذا فى قوله استغفروا ربكم ثم توبوا فان بين التوبة وهى انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا • وقد تجى ثم لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون قبله كما فى قوله • ان من ساد ثم ساد ابوه • ثم ساد قبل ذلك جده • المقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادته نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء فى فبئس مثوى المتكبرين كما ذكرنا وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج فى الارتقاء وان لم يكن الثانى مترتبا فى الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى ما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اى ثم بقى على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل فى اهدنا الصراط المستقيم اى ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل • وقد تدخل همزة الاستفهام المفيد للانكار على واو

العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما
عاهدوا عهدا الاية فقوله اوكلما عطف على انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على جملة منفية كقوله تعالى قالوا لولا اوتى مثل
ما اوتى موسى او لم يكفروا عطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتى وكذا تدخل على فاء العطف
للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع عطف على
منهم من يستمعون اى بعضهم يستمع اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هولاء الصم
وكذا منهم من ينظر اليك اى غير مبصر فى الحقيقة افانت تهدى العمى وتكون الهمزة للتوبيخ
او التقرير وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيد للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل
منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به لان الايمان بالشى مستبعد من استعجاله استهزاء
وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف مقدر كما فى الكشاف ولو كانت كما ذكر هنا لما
جاز وقوعها فى اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجى الا مبنيا على كلام
متقدم وهذه الحروف الثلثة تجى عند الاخفش زايدة والبصريون يولون فيما يقبل التاويل
صيانة للحرف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعالى وتله للجبين قال البصريون جواب لما
محذوف اى وتله للجبين وناديناه كان هنالك ما لا يوصف من الطافه تعالى وكذا قوله
فلما اجزنا ساحة الحى البيت • واما قوله ولما راى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن العذر
وصب عليهم تغلب ابنة وايل فكانوا عليهم مثل راغية البكر • فالمعنى غضب عليهم وصب
بحذف المعطوف عليه وكذا قوله • فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اى واذا
المالك وذلك الالمام واما الفاء ففى قوله • ازانى اذا ما بت على هوى فثم اذا اصبحت
اصبحت عاديا • قيل الفاء زايدة وقيل بل الزايدة ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد
فوجد وزيد فقايم قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر • وقايلة خولان فانكح
فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا • والفاء فى قوله • ابا خراشة اما انت ذا نفر فان
قومى لم ياكلهم الضبع • زايدة عند البصريين دون الكوفية كما مر فى بابه واما ثم
فقال الاخفش هى زايدة فى قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم
انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف
عليه اى الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا
فلنحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز • يا دهر ام ما
كان مشيتى رقصا بل قد تكون مشيتى توقصا • قوله وحتى مثلها يعنى مثل ثم فى الترتيب
والمهلة قال الجزولى المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين
ثم المفيدة للمهلة والذى ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء
الفايق اما فى القوة او فى الضعف على ساير اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل بالعا
فى المعطوف والمعطوف عليه بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر • كقولك توفى

فلما اسلما

الله كل اب لى حتى ادم • وقد يكون فى اثناء تعلقه بتلك الاجزاء نحو مات الناس حتى الانبيا
فالمقصود ان الترتيب الخارجى غير معتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما فى مات الناس حتى الانبيا او من
الاقوى الى الاضعف كما فى قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لاحد الامرين
مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون
نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما
جايز مع او • واعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين او الامور واو واما العاطفتان
سواء فى المعنى الا فى شى واحد وهو ان او يجى بمعنى الى او الا ويجى او ايضا للاضراب بمعنى
بل فلا يكون اذن بعدها الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف واذا كانت حرف
عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاء زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو
ما ابالى اقمت او قعدت وتقول فى الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول
او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهذه فى هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير
مترددا بين الخروج والاقامة واما فى قوله • بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى
وصورتها او انت فى العين املح • فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام
قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا فى قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون
اى بل يزيدون • وانما جاز الاضراب ببل مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون
لانه اخبر عنهم كانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق ثم اخذ تعالى فى التحقيق
مضربا عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس
مائة الف وهم كانوا زايدين على ذلك • وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب بناء
على ما يغلط الناس فيه فى التحديد ثم اضرب عن غلطهم وقال بل هو اقرب وقالوا ان
لاو اذا كان فى الخبر ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان فى الامر فله معنيا
التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا
عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب • فاذا قلت جاءنى زيد او عمرو ولم تعرف
الجائى منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت ابهام الامر على السامع فهو للابهام كقول
لبيد رحمه الله • وهل انا الا من ربيعة او مضر • والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما
قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا • والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على
السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه
جوهر لا غير او على انه عرض لا غير او على انه لا هذا ولا ذاك واما فى الامر فان حصل
للمامور بالجمع بين الفعلين فضيلة وشرف فى الغالب فهى للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو
وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهى للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان

الاباحه يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير يتحتم احدهما ولا
يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغي ان يعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما النحو والفقه
لم يفهم من اما واو بل ليستا الا لاحد الشيئين في كل موضع • وانما استفيدت الاباحه من قبل
العاطفه وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فدلالة او واما في الاباحه
والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشيا على السوا وهذه
المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشيا اخر فالشك من قبل جهل المتكلم
وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحه من حيث
كون الجمع يحصل به فضيله والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك • واما في ساير اقسام الطلب
فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شي من المعاني المذكوره واما التمني ليت
لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ من غالب العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر
حصولهما معا • واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا الله
والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة
والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها
بمعنى الواو قال • وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحون بها واعبوت السوح
سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال • سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه
واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رويتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما
او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي روية احدهما لا رويتهما
فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما
رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت ابهامه قلت ما رايت زيدا او عمرا
فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر • وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت
في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما
واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر • فان قلت فلا يبقى
اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او
عمرا • قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت
اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا
تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر
نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى
اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عاداتهم انه اذا استعمل لفظ احد وما يودي معناه في الاثبات
فمعناه الواحد فقط • واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد
فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو
وكذا فيما يودي معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كلا من الالفاظ الثلاثة

يفيد انك رايت واحدا منهما فقط • واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت
رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثه وان احتمل ان يريد
الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر بين الاظهر والاغلب في
الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رويتهما
كليهما • وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما
يودي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما مما كان اصله اي عدم الروية
فيبقى الاخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يودي معناه
وهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الروية ولم يصرح فيه الا بعدم روية واحد
منهما الاخر على اصله من عدم الروية اولى فيكون نفيا لمطلق الروية فان قلت فاذا
كان الاصل عدم الروية كان عليك ان لا تاتي بمفعول ارايت لا واحدا ولا اكثر حين حتى
توهم المخاطب هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال
فما دعاك الى تقييد نفي الروية بالواحد قلت قصد المبالغه وبيان ان ذلك الاصل
اي عدم الروية نفي على حاله ولم ينتف بتعلقها باقل ما يكون اي الواحد فما زاد فاذا تقرر
هذا ظهر لك علة قولهم ان النكره في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب • وذلك ان النكره
تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم
في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت
رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه
مع عدم من يحتملان الاستغراق وغيره ومعها يصير الاول نصا في استغراق جميع مثنيات
هذا الجنس والثاني في استغراق جميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت
زيدا ولا عمرا في الاظهر • وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب
احدهما واضرب الاخر ويدفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع
منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز ان يريد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفور
فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او لا مفيدة لاحد الشيئين او الاشيا ثم معنى
الوحدة في غير الموجب تفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتها في لا تطع منهم
اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام
المذكوره الا ان المعطوف عليه بها لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاني اما زيد
واما عمرو فتعين الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشيا واما مع او فان تقدم اما على
المعطوف عليه نحو جاني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض
للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه يقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه
ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فيقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول
الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاني القوم وانت عازم من اول الامر

على الاستثنا فتقول لا زيدا فاما الثانيه من كل كلام لا بد لها من تقدم اخرى داخلة على
المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه وقد جائت غير
مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير السابع من استعمالها انشد الفرا
تلم بدار قد تقادم عهدها . واما باموات الم خيالها . اى اما بدار واما باموات وقد
حذف الثانيه الا قال . فاما ان يكون اخي بحق فاعرف منك غثي من سميني .
والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني . ويلزم الثانيه الواو وربما يرد بلا
واو نحو هذا اما هذا اما ذاك قال . يا ليتما امنا شالت نعامتها . اما الى جنة
اما الى نار . ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما قالوا ان اما لا تستعمل في النهي وحكى
قطرب فتح همزة اما العاطفه وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة
قال . سقته الرواعد من صيف . وان من خريف فلن يعدما . فارتكب الشاعر
حذف اما الاولى وحذف ما الثانيه وقال . لقد كذبتك نفسها فاكذبنها
فان جزعا وان اجمال صبر . قال التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها
بالتركيب كما مضى في كون مما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف
وتاول البيتين بان الشرطيه وشرطها كان المحذوفه اى فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد
القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شي والثانيه مقترنه بواو
العطف ولا يصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفه
ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدريه هو معنى ما المصدريه والاولى ناصبة للمضارع دون الثانيه
وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانيه حرف عطف قدمت تنبيها على الامر مبنى على الشك
والواو جامعة عاطفة لاما الثانيه على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد
الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة فالحق ان الواو
هي العاطفه واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما
الى نار مقدرة قوله وام المتصله لازمة لهمزة الاستفهام الى اخره اعلم ان ام على ضربين
متصله ومنفصله فالمتصله تختص بثلاثة اشيا احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد تحذف
همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصله في الشعر قال .
لعمرى ما ادرى وان كنت داريا . بسبع رمين الجمر ام بثمان . وقال .
لعمرك ما ادرى وان كنت داريا . شعيث بن سهم ام شعيب بن منقر . وقال .
كذبتك عينك ام رايت بواسط . غلس الظلام من الرباب خيالا . وليس بكثير وربما
يجي هل قبل المتصله على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو . وانما لزمت الهمزة دون هل
لان ام المتصله لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى

اى تشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا بمعنى
اى واما بل فانها دخيله في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما
المنقطعه فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها اما بهل او بالهمزة ولا تقع بعد غيرهما من
اسما الاستفهام اذا كان الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي الحكم
المنسوب اليه لان اسما الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها
فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك
فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسما نحو من عندك ام من عندك حمار وانى زيد ام من
عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن يضرب ام من تشتم جاز
وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشيا ثابت احدها او احدهما
عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى ويستفهم باى عن التعيين فيكون المعطوف
مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اى فجوابه بالتعيين واما في المنقطعه
فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول
وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها
لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام
يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهاميه نحو انها
لابل ام شاء او بمعنى الهمزة الانكاريه في نحو ام يقولون افتراه وقد تجي بمعنى بل وحدها كقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا . وكذا اذا جاءت بعدها اداة
الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله عز وجل ام من هذا الذي هو جند
لكم وقوله . ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به . رئمان انف اذا ما ضن باللبن . ولاجل
كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت منقطعة وسميت الاولى متصله لكونهما مع الهمزة
التي قبلها كان وجواب المنقطعه لا او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها انه يليها المفرد
والجملة بخلاف المنقطعه فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو او مقدرا احدهما بجوابها لا بل ام شاء اى ام هي شاء قال جار الله رحمه الله لا يجوز احد
جزئ الجملة بعد المنقطعه في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصله ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول
اذا كان الاستفهام المقدر بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصله ثم اعلم انه اذا ولي المتصله مفرد فالاولى
ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سوا لكون ام مع الهمزة بتاويل اى والمفردات بعدهما بتاويل
المضاف اليه اى فيجوز زيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك واني السوق زيد ام في الدار
اى في اى الموضعين هو وتجوز المخالفه بينهما وليا بهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك
ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا واعندك زيد ام عمرو جواز احسنا كما قال سيبويه لكن
المعادله احسن وان ليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانت فعليتين
مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانا ام زيد ام ابنته فهي متصله ويجوز مع عدم

ويتي

التباسه بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متسا
النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد
قايم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو هو فالاولى كون ام في الصور الثلاث منقطعة لانك كنت
قادرا فيها على الاكتفا بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد دال على كونها متصلة وعلى كون
ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو
وفي الاخيرين اقايم زيد ام قاعد وازيد اخي ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على
المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفا
بمفردين منهما لان كل فعل لابد له من فاعل واما ان جيت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء
نحو ازيد قايم ام عمرو قاعد واقايم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب
زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير
والمصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى ان هذين الامرين كان وليس ما ذهبا
اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام
زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقايم زيد ام عمرو قاعد
وكذا في المشتركين في جزء اذا لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قام ام قايم
عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز
اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها
للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا وتقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة
في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان
قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك
ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السايل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل الظن انه
ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب
انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فايدة مجددة وهي تغير
ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية
وام التسوية فهما اللتان يليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سوا علي
اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير
مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك
مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ايضا ابو علي ان يكون سواء
مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان
مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها
مستويان في علم المستفهم لانك تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب
وقعوده فطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم

همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين فتامل وقعودك وهذا كما اقيم
لفظ الندا مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل فجامع الاختصاص فكل منادى مختص
ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدا
محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى
فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع وكانه في الاصل
مصدر وقد حكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت
او قعدت فالجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط ولذلك استقبح
الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان تقع بعدها الابتدائية نحو سواء علي واما ابالي ادرهم
مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثله بمعنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى
الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والاسمية
يجوز من وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم
فانتم فيه سواء اي فتستووا لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله تعالى لو بغير الماء
حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع
بعدهما نحو سوا علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى
الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش انما
جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا
وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال
سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال
ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله
فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره
اكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فايدة
ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت
الشمس وكذا حرف الاستفهام تستعمل فيما لم يتبين حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت
عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة
احد الشيئين او الاشيا فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت ويرشدك الى ان
سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت
ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي
بهما وقول ابن سينا سيان عندي ان بروا او فجروا اذ ليس يجري على امثالهم قلم
يقوي ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد
باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك او عمرو فليس
من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في

الشرط فی غیر لفظی سواء وما ابالی فالغالب التصریح باو فی موضع ام بلا همزة استفهام قبلها
نحو لا اضربنه قام او قعد والمعنی ذاک المعنی والتقدیر ذاک التقدیر اذ المقصود ان قام او
قعد فلا اضربنه ای قیامه وقعوده مستویان عندی لا یمنعنی احدهما من ضربه ویجب تکریر
الشرط سواء کان مع او ومع ام لان المراد التسویة فی الشرط بین شیئین او اکثر فلا یجوز ما ابالی
اقام والا لا اضربنه قام وانما غلب فی سواء وما ابالی الهمزة وام مع انه لا معنی للاستفهام
ههنا بل المراد الشرط لای بین لفظی سواء ولا ابالی وبین معنی الهمزة وام المتصلة جامعا وهو
وهو التسویة فهی والتی جوزت الاتیان بهما بعد اللفظین بتجرید الهمزة وام عن معنی الاستفهام
وجعلهما بمعنی ان واو کما تقدم ویجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالی ان تاتی باو وبحرد اعن
الهمزة نحو سواء علی قمت او قعدت ولا ابالی قمت او قعدت بتقدیر حرف الشرط قال
ولست ابالی بعد آل مطرف حتوف المنایا اکثرت او اقلت قال ابو علی رحمه الله انه لا
یجوز او بعد سواء فلا یقال سواء علی قمت او قعدت قال لانه یکون المعنی سواء علی احدهما
ولا یجوز ذلک ویرد علیه ان معنی ام ایضا احد الشیئین او الاشیاء فیکون معنی سواء علی
اقمت او قعدت سواء علی ایهما فعلت ای الذی فعلت من الامرین بتجرد ای من الاستفهام وهذا
ایضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلک فی او وفی ام لانه جعل سواء خبرا مقدما مبتدأ ما بعده
والوجه کما ذکرنا ان یکون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخلیل فی
غیر سواء ولا ابالی ان یجری مجراهما فیذکر بعده ام والهمزة نحو لا اضربنه اقام ام قعد مستدلا
بصحة قولک لا اضربنه ای ذلک کان وهو معنی اقام ام قعد ولیس ما قال ببعید لان معنی
التسویة مع غیرهما ایضا ظاهر ای قیامه وقعوده مستویان عندی لا یمنعنی احدهما من
ضربه کما تقدم ذکره قال اذا ما انتهی علمی تناهیت بعده اطال فاملی ام تناهی
فاقصرا روی او تناهی فالهمزة فی اطال لیست باستفهامیة بل اطال ماض من الاطالة
وروی ام تناهی فالهمزة استفهامیة وطال ماض من الطول ولا یجی بالهمزة قبل او فلا
یقول لا ابالی اقمت او قعدت ولا لا اضربنه اقام او قعد لانک انما جئت بالهمزة مع ام
وان لم یکن فیهما معنی الاستفهام لما فیهما من التسویة المطلوبة ههنا ولیس فی الهمزة
مع او معنی التسویة وقولک لا اقتلنه کاینا من کان ولا افعلنه کاینا ما کان فیهما حال من
المفعول ومن وما فی محل النصب علی انهما خبران لکاینا وهما موصوفان والضمیر الراجع الیهما
من الصفة محذوف ای کانه وفی کاینا وکان ضمیر راجع الی ذی الحال ای کاینا ای شیء کانه
قال المصنف رحمه الله کل موضع تقدر الجملتان ای المعطوفة احدهما علی الاخری فاو نحو لا اضربنه
قام او قعد اذ المعنی قایما کان او قاعدا وان قدر الکلام بالتسویة من غیر استفهام فام نحو
ما ابالی اقمت ام قعدت هذا کلامه وللقایل ان یطالبه باختصاص معنی الحالیة باو وقد
ذکرنا ان کل موضع یجوز فیه ام و بالعکس واعلم ان الفرق بین او وام المتصلة فی الاستفهام
انه معنی قولک ازیدا رایت او عمرا احدهما رایت وجوابه لا او نعم ومعنی قولک ازیدا

رایت ام عمرا ایهما رایت وجوابه بالتعیین کما تقول زیدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا یمکن
ان یکون بعد السؤال بام لانک فی ام عالم بوجود احدهما عنده فکیف تسال عما تعلم وتقول
ازیدا فضل ام عمرو ای ایهما افضل من الآخر ففیه ذکر المفضول معنی ولو قلت ازید افضل او
عمرو لم یجز الا اذا کان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنی احدهما افضل وذلک انما یکون اذا قال
لک مثلا شخص عندک رجل افضل من بکر ثم حضر زید وعمرو فتقول ازید او عمرو افضل ای احدهما
افضل من بکر وحیث اشکل علیک الامر فی او وام المتصلة فی الاستفهام فقدر او باحدهما وام
بایهما تقول للحسن والحسین افضل ام ابن الحنفیة والمراد احدهما افضل ام ابن الحنفیة افضل
من احدهما والجواب احدهما قوله ومن ثم لم یجز ارایت زیدا ام عمرا ای لانه لم یلیهما المستویان
اذ احدهما فعل والآخر اسم وقد تقدم ان سیبویه قال ان مثل هذا جایز حسن الا ان نحو ازیدا
رایت ام عمرا احسن واولی قوله ومن ثم کان جوابها بالتعیین ای لکونها لطلب التعیین قوله
ولا وبل ولکن لاحدهما معینا ولکن لازمة للنفی اعلم ان لا لنفی الحکم عن مفرد بعد ایجابه للمتبوع فلا
یجی الا بعد خبر موجب او امر ولا یجی بعد الاستفهام والعرض والتمنی والتحضیض ونحو ذلک
ولا بعد النهی تقول ضربت زیدا لا عمرا ولا یعطف بها الاسمیة ولا الماضی علی الماضی فلا یقال
قام زید لا قعد لانه جملة ولفظه لا موضوعة لعطف المفردات وقد یعطف مضارعا علی
مضارع علی قلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فکانک قلت انا قایم لا قاعد ولا
یجوز تکریرها کسایر حروف العطف لا تقول قام زید لا عمرو لا بکر کما تقول قام زید وعمرو
وبکر بل لو قصدت ذلک ادخلت الواو فی المکرر فقلت ولا بکر ولا خالد فیخرج لا عن العطف
ویمحض لتاکید النفی لدخول العاطف علیه ومنع الزجاج فی مجی لا العاطفة بعد الفعل الماضی
الماضی ورد بقول امری القیس کان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفی لا عقاب
القواعل تنوفی ثنیة والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم لیس ایضا تکون عاطفة کلا
قال انما یجزی الفتی لیس الجمل والظاهر انها علی اصلها والخبر محذوف ای لیس الجمل جازیا
واما بل فاما ان یلیها مفرد او جملة وفی الاول هی لتدارک الغلط ولا یخلو ان یکون بعد نفی
او نهی او بعد ایجاب او امر فان جاءت بعد ایجاب او امر نحو قام زید بل عمرو فهی لجعل المتبوع
فی حکم المسکوت عنه منسوبا حکمه الی التابع فیکون الاخبار عن قام زید غلطا یجوز ان یکون
قد قام وان لم یقم افدت بل ان تلفظک بالاسم المعطوف علیه کان غلطا عن عمد او سهو لسانی
ونقل صاحب المغنی عن الکوفیین انهم لا یجوزون العطف ببل بعد الایجاب والظاهر انه وهم
من الناقل فانهم یجوزون عطف المفرد بلکن بعد الموجب حملا علی بل کما نقل عنهم ابن الانباری
والاندلسی فکیف یمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفی او النهی فالظاهر انها للاضراب
ایضا ومعنی الاضراب جعل الحکم الاول موجبا کان او غیر موجب کالمسکوت عنه بالنسبة
الی المعطوف علیه ففی قولک ما جاءنی زید بل عمرو افادت بل ان الحکم علی زید بعدم المجی کالمسکوت
عنه یحتمل ان یصح فیکون غیر جاء وان لا یصح فیکون قد جاءک کما کان الحکم علی زید بالمجی

في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي
وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما . وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم
مجي زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن
عمرو بالاتفاق وبه قال المص لانه قال ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه
عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا هذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الاتية
بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت
بل جاءني عمرو وبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكمه
امتناع النصب في ما زيد قائما بل قاعد ووجوب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان الغلط في
الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو
كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر
نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم
لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم يجئ بلا لكان
قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت . وكذا في اضرب زيدا لا
بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امر بضرب زيد وان لا
يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النهي
او النفي مؤكدة لهما وما بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجي بل العاطفة
للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب
تحصيله في الاستفهام لا جزم فيه لا بحصول شي ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا
قيل انها لا تجي بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد
منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي يليها الجمل ففايدتها الانتقال من جملة
الى اخرى اهم من الاولى وقد تجي للغلط والاولى تجي بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتأتون
الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من ازواجكم بل انتم قوم عادون والتي لتدارك
الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان في جزء وقد
لا تشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف
النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد
لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة وعدم مجي زيد باق على حاله لم يكن الحكم به غلطا
منك . وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد نقيضه
لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز
الكوفية مجي لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم
به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا الوضع واذا

وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة وتقع بعد جميع انواع الكلام
الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها
مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو
عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت
بزيد لكن عمرو . فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو
فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة
صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجي الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا واما
المجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب
الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها . وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على
ما قبلها لكونها حرف ابتدا قوله حروف التنبيه الا واما وها . اعلم ان اما والا حرفا استفتاح
يبتدا بهما الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة فانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف
النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان
الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا
او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ومختصان بالجملة بخلافها وفايدتهما اللفظية كون الكلام
بعدهما مبتدا به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص رحمه الله . وتدخل الا كثيرا على
النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما . وقد تحذف الفها
في الاحوال الثلاث نحو ام وهم وعم وقد تجي الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا
عنه في قوله . الا رجلا جزاه الله خيرا . وقد جا اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر
في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين
من همزة الانكار وحرف النفي وليسا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملتين
الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي
واجاز المص رحمه الله دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فتدخل من
جميع المفردات على اسما الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسما الاشارة وبينها
اما بالقسم نحو ها الله ذا قوله . وتعلمن ها لعمر الله ذا قسما . فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك
واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا . كقوله ها ان تا عذره . وقوله
فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة
باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا عذره والدليل
على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل
وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وليس معناه ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه
انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يقول استغراب
وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغايب كان

معنى ها انت ذا تقول او تضربك زيدا انت هذا الذى ارى لا من كنا نتوقع منه او عليه مثل
هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك تضرب زيدا الذى استغربته ولم نتوقعه
قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا
محل لها اذ هى مستانفة وقال البصرية هى فى محل النصب على الحال اى ها انت ذا قايلا
قالوا والحال ههنا لازمة لان الفايدة معقودة به والعامل حرف التنبيه او اسم الاشارة
ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه فى حال قولك وجوز بعضهم ان يكون
ها المقدمة فى نحو ها انت ذا تفعل غير منوى الدخول على ذا اسند لا لا بنحو قوله تعالى
ها انتم ها ولاء ولو كانت هى التى كانت مع اسم الاشارة لم يعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر
الخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم لبعد قوله ولا تحسبن الذين يبخلون
وايضا قوله تعالى ثم انتم هولاء تقتلون دليل على ان الصدر منوى الدخول على اسم الاشارة
ولو كان فى صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشرى
عفى الله عنه من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى
ان تقول ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد ينفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله فى غيره
من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى
او امر نحو الا يا اسجدوا او تمنى نحو يا ليتنى كنت معهم او تقليل نحو يا رب ما غادة وقد
يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر فى جميع هذه المواضع
منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام
لما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصوله فانها تكون اما فى الاول او فى
الوسط حسب ما يقع اسم الاشارة قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واى
والهمزة للقريب وقد تنوب وا مقام يا فى النداء والمشهور استعمالها فى الندبة وقد
جاء آ بهمزة بعدها الف وآى بهمزة بعدها الف بعدها يا ساكنة فيا اعمها اى
ينادى بها القريب والبعيد وقال الزمخشرى وهى للبعيد قال واما يا الله ويا رب
مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعى واستبعاده لها عن
مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المصنف رحمه الله اولى لاستعمالها فى القريب والبعيد على السوا
ودعوى المجاز فى احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآى ووا فى البعيد واى والهمزة
فى القريب قوله حروف الايجاب الى تصديق للخبر قوله مقررة لما سبقها مثبتة لما سبقها
من كلام جرى سواء كان موجبا نحو نعم فى جواب من قال قام زيد اى نعم قام قام او منفيا
نحو نعم فى جواب من قال ما قام زيد اى نعم ما قام وكذا يقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا
كان نحو نعم فى جواب من قال اقام زيد اى نعم قام او منفيا فى جواب من قال الم يقم زيد اى نعم
لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال
هى بعد الاستفهام الاثبات ما بعد اداته نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس رضى الله

تعالى عنهما لو قالوا فى جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال
لها حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر فى الاستعمال ان يقال
للايجاب فى الكلام المثبت لا المنفى والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا
جاء بعد همزة داخلة على نفى لفايدة التقرير اى الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقول
فى جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفى
فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك
صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم فى الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام
مع النفى لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام
يكون بما بعد اداته فالذى قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما مبنى على كون نعم تقريرا لما بعد
الهمزة والذى جوزه هذا القايل مبنى على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفى فلا يتنافى
القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القايل قول الشاعر
اليس الليل يجمع ام عمرو واياها فذاك بنا يدان • نعم وترى الهلال كما اراه وتعلوها
النهار كما علانى • اى ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر فى العرف ما قال هذا
القايل فلو قيل لك اليس عليك دينار فقلت نعم لزمت بالدينار بناء على العرف الطارى على
الوضع وفى نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهى كنانية
والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلب
الحاء عينا فى حتى ويقع نعم فى جواب الامر نحو نعم لمن قال زرنى اى ازورك وتقول نعم لمن قال
لا تضربنى اى لا اضربك ولو قلت نعم فى جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب
اى نعم ازورك وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفى اى ان بلى
تنقض النفى المتقدم سواء كان ذلك النفى مجردا نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام
او كان مقرونا باستفهام فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله
وقد بعدت بالوصل بينى وبينها • بلى ان من زار القبور ليبعدا • اى ليبعدن بالنون
الخفيفة واستعمال بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت
عليها الالف للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفى كما كان بل للرجوع عن الجحد فى ما قام
زيد بل عمرو • والاولى كونها حرفا براسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب
استفهام الا ما كان بالحرف وهى الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو
اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثانى مساو
فلم يعرف السايل ما لم تعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال
من الرجل فتقول زيد او واحد من بنى تميم • واما جواب ما فان كان سوالا عن الماهية
فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سوالا عن صفتها نحو ما زيد

نحو عالم او ظريف او فارسي كما تقدم في الموصولات وجواب اي المضاف الى المعارف
معرفة نحو زيدا او عمروا وانا او ذاك في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف
نحو رجل رايته في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة
نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل ونكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف نكرة لا غير وجواب
كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين
الزمان دون المبهم منه وجواب اين وانى المكان المخصوص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب
الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واى اثبات بعد الاستفهام لا
شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجى لتصديق الخبر ايضا وذكر
ابن مالك رحمه الله ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا
كان او منفيا وبعد الامر والنهى والاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام
السابق كنعم سواء يقال لا تضربني فتقول اى والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول
اى والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص رحمه الله اعنى لزوم سبق الاستفهام
وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف
التصديق ولا تستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها
الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم ونصب الله واى ها الله
ذا واى وربى واى لعمرى واذا جاء بعدها لفظة الله فان كان معها ها نحو اى ها الله ذا فقد
مر الوجوه الجائزة فيه ويجب جر الله اذن لنيابة ها عن الجار وان تجرد عنها فالله منصوب
بفعل القسم المقدر وفي يا اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب
وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون اخرها
من التحريك والحذف وان كان يلزم ما كان على غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة
واحدة كالضالين وتمود الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله قوله واجل
وجير وان لتصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام
والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن
من نعم في الخبر يجوز مجيئها على ما ترى في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في
القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن
شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل انه ان فيه للتحقيق والهاء
اسمه والخبر محذوف اى انه كذلك وقول ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما لفضالة بن شريك
حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه
يجي لتقرير مضمون الدعا وهو خلاف ما قال المص من ان ثلاثيها لتصديق الخبر قوله حروف
الزيادة ان وان وما ولا ومن والبا واللام فان مع ما النافية وقلت مع ما المصدرية وكذا ان مع
لما وبين لو او القسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا وبعض حروف الجر

وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع
المضارع ومن والبا واللام تقدم ذكرها قيل فائدة الحرف الزايد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
فان قيل فيجب ان لا يكون زايدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زايدة لانه لا يتغير
بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيا لما
لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام
الابتدا والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد تعمل كالبا
ومن الزايدتين وبعضها لا تعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهياء لاستقامة وزن الشعر او
حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا ولا سيما كلام البارى جل وعلا
وانبيائه وايمته عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد ينفرد احدهما عن
الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة وسميت ايضا حروف
الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان
فيزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وقد تدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن
ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاى زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية
نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم
فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة
بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر
زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه
كونها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وساير كلمات الشرط كقوله تعالى
واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الاية ويجي الكلام فيه وقد
يراد في الانكار نحو انا اينه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الى ... وليست في قوله
تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم زايدة كما توهم بعضهم بل الاوليان
مخففتان والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فيزاد مع الخمس الكلمات المذكورة
اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتيما تكرمني اكرمك بمعنى تكرمني
ولا يفيدها ما معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زايدة فمن قال ان متى للتكرير كمتيما
مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متيما واياما تفعل افعل وايتما تكن اكن واما تذهبن اذهب
وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا ويجي حكم ما مع ان في نوني التاكيد قوله شرطا تقييد لجميع
ما ذكر من اذا ومتى واى واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها
مختصة بحال الشرطية ولم يعد واما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا

توقيا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل
ليتما وانما واخواتهما تكون ما زائدة وليست في حيثما واذما زائدة لانها هي المصححة لكونهما
جازمتين فهي الكافة ايضا عن الاضافة ۞ وينبغي ان لا يعد في نحو بعين ما اريتك ومن عضة ما
ينبتن شكيرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجي في بابها ۞ وقد
مضى الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات ويزاد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما
قريب ومما خطاياهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد حروف الجر نكرة مجرورة
والمجرور بعدها بدل منها ۞ وكذا قيل في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثنا
وما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فزاد
بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون
تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية
مانعا من كون الحروف زائدة ويرون تاثيرها لفظيا كلنها مانعا من زيادتها ويزاد
بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان
بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر
وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد
المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر ۞ والحور الهلكة واما من والكاف واللام
فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير اي وان فان تخصته بما في معنى
القول اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاني زيد ابو عبد الله
والجملة كما تقول هريق رفده اي مات قال ۞ وترمينني بالطرف اي انت مذنب
وتقلينني لكن اياك لا اقلي ۞ وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول
مؤد معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول
به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله عز وجل ما قلت لهم
الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى
القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم
ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على
مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية ۞ وعند صاحب هذا المذهب
يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي متصرف
لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليه
نحو اوعز اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة زيدت لكراهية دخول الجار على ظاهره

الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة ۞ والاصل عدم
الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول
بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا
واجيب اما بانه زائد او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور
او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس تقاوضون فيما جرى فيه
او بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان تعرف ان ما بعد
ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير
المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه
مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم ولا منع لو ارتكب مرتكب ان
المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرته ان قم اي قال له قم بتاويل امر
بقال او بتقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد
في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان الاولان للفعلية وان للاسمية اما ما فانه
توصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به
ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افاده ان مع ذلك
الفعل والا فليسا مؤولين به ۞ الا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء واحد ۞ وكذا
معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر
فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام
بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلته ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب
اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما
وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى
المصدر المؤول مع صلتها نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذرور
وصلتها اذن في الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو لهد دنى ما لم
يلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي وقل كونها فعلا مضارعا وصلة
ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره الاسمية ايضا وهو الحق وان كان
ذلك قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية ۞ وقال الشاعر
اعلاقة الوليد بعدما ۞ افنان راسك كالثغام المخلس ۞ واجاز ابن جني كون صلتها
جارا ومجرورا فيجوز على مذهب ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما ان
المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله
علينا او مضارع وله فيه خاصة تاثيران آخران نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر
او نهي على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد يقلبون همزتها عينا وينشدون
اعن ترسمت من خرقاء منزلة ۞ ماء الصبابة من عينيك مسجوم ۞ واما ان المشددة

فيوصل بمعمولها واذا كفّت فيا لجملة الاسميه او الفعليه ومن الحروف المصدريه كى اذا دخلت
لام التعليل نحو لكى تخرج وهى بمعنى أن وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فى نواصب
المضارع فمن حتم كونها حرف جر لم يجعلها فى مثالنا مصدريه بل قدر ان بعدها ومنها لو اذا
جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمنى نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال ـــــ على حراصا لو
يسرون مقتلى ٭ وصلتها كصله ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان ٭ وقد يستغنى بلو عن
التمنى فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لى مال فاحج اى اتمنى واود لو كان
لى مال قال تعالى لو ان لى كرة فاكون من المؤمنين قوله حرف التحضيض هلا والا ولولا ولو
ما لها صدر الكلام وتلزم الفعل ٭ اعلم ان معناها اذا دخلت فى الماضى التوبيخ واللوم على
ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر
ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه
ترك فى الماضى شيأ يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما
فات وقلما يستعمل فى المضارع ايضا الا فى موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله
المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض
وتستعمل فى ذلك الا المخففه ايضا ولو التى فيها معنى التمنى نحو لو نزلت فاكلت واما نحو اما
تعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله ٭
تعدون عقر النيب افضل مجدكم ٭ بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا ٭ ونحو هلا زيدا
ضربته وجاء الاسميه بعدها فى ضرورة الشعر نحو قوله ٭ يقولون ليلى ارسلت بشفاعة
فهلا نفس ليلى شفيعها ٭ قوله واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذى بعده لا بمقدر
قبله كما فى قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه ٭ واما اذا كان الفاصل
منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذى مضى ولزومها صدر الكلام
لما مر قبل وقد تجى الفعليه بعد لولا غير التحضيضيه قال ـــــ الا زعمت اسماء الا
احبها ٭ فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى ٭ فتؤول بلو لم فهى اذن لولا التى لامتناع الثانى
لامتناع الاول ٭ وقيل هى لولا المختصه بالاسميه والفعل صلة لان المقدره كما فى قوله
تسمع بالمعيدى لا ان تراه قوله حرف التوقع قد وهى فى المضارع للتقليل هذه الحروف
اذا دخلت على الماضى او المضارع فلابد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض هذه
المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا لمن
يخاطبه وانما عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قرب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب ٭ وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع
ركوبه ولا يدخل على الماضى غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضى
حتى يقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس

تنفيس فيضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اى بالحقيقة
يصدر منه الصدق وان كان قليلا ٭ وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد
نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير فى موضع التمدح كما ذكرنا فى ربما قال تعالى
قد يعلم الله المعوقين وقال ٭ قد اترك القرن مصفرا انامله ٭ ولا ينفصل من
الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد والله وقد لعمرى قال كذا ٭ وقد يغنى عن الفعل دليل
فيحذف بعدها قال ٭ لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزه وهل
لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقائم زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيد
ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان ٭٭
واومن كان دون هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك
هل يعنى يدخلان على الجملة الاسميه والفعليه الا ان الهمزة تدخل على كل اسميه سواء كان
الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا
على شذوذ ٭ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد نحو قول قال ٭ اهل عرفت الدار بالغريين
وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى
من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود
الفعل لا تقتنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيد ضربته
كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعنى انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه
هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدا ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر
ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا
ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل فى الاثبات
للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر ٭
اطربا وانت قنسرى ٭ ومن ذلك ازيدنيه فى الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت
الهمزة على النفى فهى لمحض التقرير اى حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك
والم يجدك واليس ذلك بقادر وهى فى الحقيقة للانكار وانكار النفى اثبات ٭ واما هل فلا تدخل
على النفى اصلا ٭ ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام المكسورة ولا تستعمل هل معها الا شاذا
كما مضى وتختص هل بحكمين دون الهمزة ومما كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى هل ثوب
الكفار اى المرشوب وقولهم هذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فايدة النفى حتى جاز
ان يجى بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اى ما جزاء
الاحسان قال ـــــ ٭ وهل انا الا من غزية ان غوت ٭ وان ترشد غزية ارشد ٭ ومن
خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم فى حروف العطف ولا تدخل هل

عليها لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ۝ وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فا تكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل ثم تلتفت الي والهمزة لا تجي بعدها ويجوز ذلك في هل وساير كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسما وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام وقال ان هل كثير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم ۝ وقال تعالى ام من يجيب المضطر ۝ وقال الشاعر ۝ ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسما الاستفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدها نحو من يطعمني ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراك ما بعدها فيه فلا يجوز ام يطعمني ام من يسقيني وان لم يقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز ۝ وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف والمنقطعة بمعنى بل وساذج الاستفهام الذي هو بمعنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسما الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشيا مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعدها ۝ واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها ساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر في قوله ۝ هل ما علمت وما استودعت مكتوم ۝ ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ۝ ام هل كثير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم ۝ وربما ابدلت هاهل همزة ومن خواص الهمزة جواز ذكر المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيدا وازيد لمن قال جاني زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيدا وهل زيدا وهل بزيد قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال ولو للمضي ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض وان كان جامدا جاز لتعذره قوله ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على ايهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر ووضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص رحمه الله بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عند

ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط مسببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكان الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجي جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزا بل يكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود ذلك الجزا على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزا فيكون ذلك الجزا لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني اكرمتك اذا استلزام الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله عز وجل ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اي لبقيت وقول عمر رضي الله تعالى عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ۝ ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم تجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال ۝ لو يشا طار ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت وجاء شرطها اسمية من الضرورة قال ۝ لو بغير الماء حلقي شرق ۝ كنت كالغصان بالماء اعتصاري وهذا من باب اقامة الاسمية مقام الفعلية كما في قوله ۝ فهلا نفس ليلى شفيعها ۝ قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لان فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وللسيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لانه خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاني فكانك قلت لو جاني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسما فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله عز وجل ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط

استلزامه

مجئ الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود
ابن يعفر . بما خيبنا في كل يوم غنيمة . واهلكتهم لو ان ذلك نافع . وقال كعب
اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح مقبول . ومع هذا فلا شك ان استعمال
الفعل في خبر ان الواقع بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا
لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال . نمد بالاعناق او نلويها
وتشكي لو اننا نشكيها . وجواب لو اما فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف
هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة تحذف اللام كثيرا نحو جاني الذي لو ضربته
شكرني وذلك للطول . وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
الى قوله عز وجل ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في
ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع لما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا
جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله عز وجل كلا لو تعلمون علم
اليقين لترون الجحيم . وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله رحمه الله الى ان
الاسمية في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء
واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا
مثل والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان تعتبر وان
يلغى كقولك انا والله ان تاتني لاتيتك وان اتيتني لا اتيتك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا
ولئن اطعتموهم اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر
نحو زيد والله ان اتيته ياتك وان زيدا والله ان اكرمته يجازك او لا يتقدم والاول قد جرى
الكلام عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر
وهو قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة
الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط
فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان
فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فكقوله
تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله وتقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب
القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله
لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو جاز ذلك وان التي بين لو والقسم
عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زايدة واما في لولا فانك
فتقول والله لولا زيد لضربتك قال . والله لولا شيخنا عباد . لكرمونا اليوم او لكادوا
واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم تجز حذفها . واما في اسماء الشرط فكقوله عز
وجل واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم

لتومنن . وقوله لمن تبعك منهم لاملان جهنم . ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء
القسم مع تقدمه كقول الاعشى . لئن منيت بنا عن غب معركة . لا تلفنا عن دماء
القوم ننتفل . وقال . لئن كان ما حدثته اليوم صادقا . اصم في نهار القيظ للشمس
باديا . وقال . حلفت له ان تدلج الليل لا يزل . امامك بيت من بيوتي سائر
واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولكن بعد ذلك
الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله
لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما
التقدير كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام يعني ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهم له وبعده عن
ما يوثران فيه اي جوابهما قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره ان لا يكون
في الجواب عن علامتهما اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم
وزيد قايم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم
على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لا
اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله المواخذة بلا انه لتمرن السنتهم عليه وسماه لغوا قال تعالى لا
يواخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط
في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزايد الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط
مورد في جزائه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من
اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله
اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك
بالرفع خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية
خبر المبتدا ولهذا احمل قوله . انك ان تصرع اخوك تصرع . على التقديم والتاخير لا
لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار
القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط والاستدلال
فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني
الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو اصله وحقه والقريب ضعف بالتوسط الذي
هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح
الشرط لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر من قوله . لئن منيت بنا عن غب
معركة البيت . واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه
في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد ذلك اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني
فوالله لاتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا انه
قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله اتك فاتك جواب الشرط والجواب
دال على جواب القسم وساد مسده اما اذا تقدم لو او لولا على القسم فالواجب الغاء

القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان تكون جملة قسمية تقول لو جيتني
والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله • وان توسط اى القسم قوله تقدم الشرط
قد ذكرناه قوله او غيره يعنى طالب خبر كالمبتدا فلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم
وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغا فنحو انا والله ان اتيتني اتك
الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجواز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع
الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما فى زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان تاتني
لا اتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا
فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان
الاعتبار اذا كان هناك الجواب طالب آخر وان تاخر الشرط مع الالغا فنحو ان اتيتني والله
آتك الغيته لطالبين للجواب عليه اعنى المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني
والله لا اتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها
خبر المبتدا وان توسط القسم تقدم غير الشرط اى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط
متقدم عليه ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله
لا قومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغا القسم لاستحالة اعتباره لان جواب
القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله قايم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قول المص وان
توسط تقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاوه وطريق الحصران يقول القسم اما ان يتقدم
اول الكلام او يتوسطه او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله
ان اتيتني لا اتينك او لا نحو والله انى آتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او
فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغا القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط
طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا اتينك وانا ان اتيتني والله آتك او لم يتقدم عليه ذلك
نحو ان اتيتني فوالله لا اتينك وان اتيتني والله آتك وان لم يتقدم الشرط على القسم المتوسط
فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان
اتيتني لا اتينك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتني آتك وان لم يتاخر عنه الشرط
فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاوه نحو انا والله لا اتينك وانا والله آتيك وان جا
بعده مفرد وجب الغا القسم نحو انا والله قايم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاوه
نحو انا قايم والله وان اتيتني آتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها
من الاسما ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا فى الشرط ايضا كما ذكرنا
فى الجوازم فيقبح نحو اجيك ان تجيئني ووالله ان تجيئني لاكرمنك وقد جاء ذلك فى
الشعر كقوله • فان يك من جن لابرح طارقا • وان يك انسا ما لها الانس يفعل •
وقوله • فان تلبس بالشفرى ام قسطل • لما اغتبطت بالشفرى قبل الطول • وقوله
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم • ليعلم ربى ان بيتى اوسع • وقوله •

اما ترينا حفاة لا نعال لنا • انا كذلك ما نحفى وننتعل • فقول المص رحمه الله لزمه
المضى لفظا او معنى ليس على الاطلاق • والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى
ونعنى بالمعنى نحو ان لم تزرنى وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم
بل قد يجى الجواب للشرط وان قل كقوله • لئن منيت بنا ايبت • ثم اعلم انه لو وقع جواب
القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لافعل وما فعل وان فعل
فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب
بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله جل ذكره لظلوا
وقوله تقدير القسم كالملفظ اى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطية كما فى
قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما فى قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله
لمشركون وجواب الشرط والفا مقدر ولم يعتد رقما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة
الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها • واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط
سوا كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك
الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزا لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك
تضربه بجزم تضربه • وكذا لو ضربتك لضربته وكذا ان تاتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء
لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك فى غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان ضربه نضربه
بالجزم لا غير اتفاقا لان الهمزة هى الاصل فى باب الاستفهام ويقول فى الهمزة ان اتيتني اتيك
بتقدير آتيك ان تاتني • وكذا من تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول وهو مذهب سيبويه
لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى وهنا ليس كذلك ثم
فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزا معا لدخول الموصول
عليهما معا فى نحو جاءنى الذى ان تاته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى افان مت
فهم الخالدون والفا فى فهم جواب الشرط وفى فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون
لم يقل فان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون اى افهم الخالدون ان مت والاصل
عدم الحكم بزيادة الحرف واما الهمزة الداخلة على اذا فهى فى الحقيقة داخلة على ما هو فى
موضع الجزا لانه ليس بجزاء كما مضى فى الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزا العرض ذكرنا
هناك فليست اذا اذن مع جملتيها كان مع جملتيها بل مرتبة جزايها التقدم من حيث المعنى
على اذا لانه عاملها كما تبين فى الموضع المذكور فالاستفهام داخل فى الحقيقة عليه فمن ثم لم تات
الفا فى قوله ايذا كنا عظاما ورفاتا انا لفى خلق جديد لان التقدير انا لفى خلق جديد اى
اذا متنا • ولهذا كثيرا ما تكرر الاستفهام فى انا نحو قوله ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون
لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان تدخل على ما هو فى موضع
الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفا فى فلا
تحسبنهم زايدة والعامل فى اذا قوله لمدينون مع ان فى اوله همزة الاستفهام وان ولا تعمل

فى غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك اما
يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجى مع كونه خبر ان لغرض ذكر
هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على الشرط فان قصدت كون الشرط الثانى مع جزائه جزاء
للاول فلا بد من الفاء فى الاداة الثانية لما ذكرنا فى الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء فى الجزا
تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطا بعد السوال
وان قصدت الغاء اداة الشرط الثانى لتخللها بين اجزاء الكلام الذى هو جزاؤها معنى اعنى الشرط
الاول مع الجواب الاخير فلا يكون فى اداة الشرط الثانى فاء كقوله فان عثرت بعدها
ان وألت نفسى منهما فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله ان اتيتنى لا اتيتك فانى الشرط
لفظا او لما معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اى ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان
اكثر من شرطين نحو ان سالت ان لقيتنى ان دخلت الدار اعطك اى ان دخلت الدار فان لقيتنى
فان سالتنى اعطك فتقول فان سالتنى مع الجزاء جواب فان لقيتنى وقولك فان لقيتنى
مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف
فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما فى حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل
هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى اعلم
ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم
واما بشر فكذا الى آخر ما تقصد ولاستلزام شى لشى اى ان ما بعدها شى يلزمه حكم من الاحكام
ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط ايضا هو استلزام شى لشى اى استلزام الشرط للجزا كما ذكرنا فى الظروف
المبنية والمعنى الثانى اى الاستلزام لازم لها فى جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها
قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها فى جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها
وحمل قوله تعالى والراسخون فى العلم بعد قوله فاما الذين فى قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون
وهذا وان كان محتملا فى هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع
دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هى حرف معنى ان وجب
حذف شرطها لكثرة استعمالها فى الكلام ولكونها فى الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى
تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدى الى الاستثقال لهذا
ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوى وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم
حقيقته فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى هو الملزوم فى جميع الكلام بتفسير ذلك ان اصل
اما زيد فقائم اما يكن من شى فزيد قائم يعنى ان يكن اى ان يقع فى الدنيا شى يقع قيام زيد
فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شى فى الدنيا وما
دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شى فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة
بين الشرط والجزا لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذى هو الشرط اى يكن من شى واقيم
ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقى الفا بين المبتدا والخبر لان فاء السببية

لا

ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلى وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز
وقوع الفاء فى غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزا موقعه
شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثانى قيام
ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل ايضا
من قيام جزء الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشى آخر
الا ترى ان خبر المبتدا بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا
وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولم يتقدم
جزء الجزا لو وقعت فاء السببية فى اول الكلام وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول
به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان
لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغى ان يكون لازما لليتيم وذهابى لازما ليوم الجمعة وكذا غيرهما
من معمولات الخبر كالحال نحو اما مجردا فانى ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير
فانى ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما
قبلها فان كان ذلك ممتنعا فى غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض
المهمة التى مضت ولا تقول مثلا ان جئتنى زيدا فانا ضارب على ان زيدا معمول ضارب
اذ لم يحصل بالتقديم شى من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان
هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر واما زيدا
فانا اضرب ولا يتقدم من اجزاء الجزا شيئين فصاعدا لا تقول لا تحا وز قدر الضرورة فلا تقول
اما زيدا طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها
كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اى ان يكن شى فان كان من المقربين فله
روح وريحان وقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست جوابا
ان عدم جواز اما ان جئتنى اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتنى فاكرمك مع ان نحو ان ضربتنى
اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتنى فاكرمك قال تعالى واما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه
فيقول اى اما يكن من شى فاذا ما ابتلاه يقول وانما وجب الفاء فى جواب اما ولم يجز الجزم
وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فيجب ان لا يعمل
فى الجزا الذى هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزا فى قولك آتيك ان اتيتنى
فالاصل ان لا تعمل الاداة فى الشرط فالجزاء بعدم الاكرام عند حذف الشرط اولى واما قولهم
افعل فان لا اضربك فانما انجزم الجزا لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما بمعنى ان كما
ذكرنا واما تفسير سيبويه بقولهم اما زيد فقائم بمهما يكن من شى فزيد قائم فليس لان اما
بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى ما يكن من شى فزيد
قائم ان كان شى فزيد قائم اى قائم البته ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت
اليها ما على ما ثبت من مذهبهم فى اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء فى جواب اما

الا الضرورة نحو قوله ٭ فاما الصدود لا صدود لديكم ٭ او مع قول محذوف يدل عليه محكيه
كقوله تعالى واما الذين كفروا الم تكن اياتى اى فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما وفايها
جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قايم فعمرو وكذا لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزا المقصود
كونه ملزوما للحكم الذى تضمنه ما بعد الفا فلا يكون جملة واعلم انه قد يا تى بعد اما ما
تكون ذكره بعد فايها وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفا ما اشتق من ذلك
المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة مكرر لفظها بعد الفا نحو قولك
اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالم فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما
البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد
فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب
والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بنى تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيبويه ٭ والاولى انهم يجيزون
فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف ٭ واما غير المصدر والوصف
فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجى والرفع فى جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك
الابتدا عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك فى المصدر معرفا كان او منكرا على
مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه ذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح
للحال فبقى مفعولا له نعنى اما سمنا فسمين مهما تذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما
العلم فعالم اى مهما تذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المنكر عند بنى تميم على الحال
قال لانهم لما لم يجيزوا فى معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما
محذوف قبله كما تقول فى نحو اما علما فعالم اى التقدير مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعد
اى عالم فى حال كونه عالما فتكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع فى المصدر فعلى انه مبتدا والعائد
اليه محذوف نعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
شيئا اى لا تجزى فيه واقول الدليل على انه يجوز عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا
على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اى فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغى ان
يجوز عندهم اما الضرب فضارب اى فانا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد
الشيئين المذكورين فى المصدر الواقع حالا عند بنى تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا
له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى
ان يقال المنصوب عند بنى تميم والحجازيين فى الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفى المصدر
المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفى المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق
لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدا ما بعد الفا خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند
الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت
الاشيا له او يدعى له ذلك فيسلم السامع لبعض تلك الدعاوى او يدفع كما تقول مثلا انا سمين

اى الحجازيين وبنى تميم

وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما
اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى ابديت من نفسك العلم
وتزينت به وادعيت ذلك فانت فى الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا
واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك ٭ واذا كنت فى امر فكن فيه ٭ ومنه قوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا آمنوا على احسن التاويلات اى يا ايها المدعون للايمان آمنوا حقيقة فالحال
على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شى فانت عالم عالما اى انت عالم حقيقة حين كنت
عالما صورة وفى زى العلما ٭ والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله
مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين اما يكن شى فهو سمين سمنا ٭ وكذا فى نحو اما سمنا فلا
سمن اى اما يكن شى فلا سمن فيه سمنا ٭ واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفا
نعنى اما العلم فعالم اما يكن شى فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل بعد الفا
فيما قبلها فى نحو اما سمنا فما انت بسمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع
نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم وانما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدا لان التقدير اما
السمن فانت صاحبه وسمين وعالم فى مثله خبر مبتدا محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى
سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القايم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شى
وكذا حال الرفع فى غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان
ذو لا تضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو
واما نحو اما العلم فلا علم ٭ واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع
الى المبتدا وقولك اما العلم فلك علم اى لك شى منه ٭ واما العالم فلست بعالم اى فلست
به وانما التقوا مطردا فى مثل هذا الخبر بالظاهر الشاد مسد الضمير ولم يطرد ذلك فى غير
على الاصح كما مضى فى باب المبتدا نحو زيد ضرب لانهم لما غيروا المبتدا والخبر ههنا عن حالهما
بتوسط الفا بينهما فكانهما ليسا بمبتدا وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو
عبيد فالوجه فيه الرفع فى جميع اللغات معرفا كان اولا وروى يونس عن بعض العرب
نصبه قال سيبويه هى خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف فى المعرف
الا اذا كان غير معين ليكون فى موضع الحال كما فى الجما الغفير واما اذا اردت بالعبيد
عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما فى قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك
فلا ابا لك واقول اما الحمل على الحال فى مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول
لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اى يملكهم وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا افضلهم اى
اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدا اى اما كونه عالما فحاصل
والخبر مدلول ما بعد الفاء ٭ وكذا قولهم رايته اما ان لا يكون عالما فهو عالم اى اما عدم
كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا فى ان لا يكون زايدة كما فى قوله تعالى لئلا يعلم اهل
الكتاب وفى الصور التى ذكرتها خبط كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد تحذف

اما الكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا . وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما . واما قولك زيد فوجد فالفا فيه زايدة وقوله . وقائلة خولان فانكح . قد ذكرنا في باب المبتدا ان مثله على كلامين عن سيبويه وعلى زيادة الفا عند الاخفش وانما جاز اضمار اما بالتقدير المذكور لان الامر لا يلزم الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب وتدخل فاوها على الامر والنهي فان ما قبل فا اما ملزوم لما بعدها كالامر وقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله جل وعلا واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجرا الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ امطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه اما . وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وفاووا وافيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذا اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها اي ما بين ما والفا معمول لما في حيز الفا اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدا في نحو اما زيد فقائم خارج عنه اذ العامل فيه الابتدا عنده وكذا اداة الشرط مع شرط في نحو قوله اما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اي سوا كان ما بعد الفا شي يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المص وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي كان بعد الفا شي يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفا او لا فنحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد قائم اي انما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشي اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم بتقدير اما ذكرت ولا يجوز وجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اي قائم فيه . وانما ارتكب هولا هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفا لا تعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفا في نحو اما زيد فقائم ولم ينتبهوا ان التقدير في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفا مستحق للتصدير كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله لكون العامل صفة ومعموله قبل الموصوف نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التاكيد نحو اما زيدا فلا اضربن واما صلة نحو اما القميص فان يلبس خير لك وان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفا وان كان بعد الفا احد هذه الموانع

فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والاثمن الثاني وليس ايضا بشي لانه اجاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفا فلا باس بجوازه مع ما نعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيدا فانه قائم ولو كان ثمه معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت قال ابن خروف قد تبدل الميم الاولى من اما ياء قال . رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت . فيضحى وايما بالعشي فيخصر . حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد تكون كلا من كلام المتكلم ردعا لما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشي منكر فيذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد تكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر كلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل نحو كلا لا تفعل او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم مبني لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها بمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا كما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تا التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المونث هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاول في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا تتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان ويضربون وتضربين وتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اي ارجعي ارجعي ارجعي وهذه التا الساكنة بخلاف تا الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البنا فنبه من اول الامر بسكون هذه على بنا ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما يلحقه وحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قايمة وقلبت الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التا الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة لالتقاء الساكنين في نحو رمتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان الاصل في التا السكون فالحركة

عليها كالا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي وخافن
وبيعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر
اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يبقوا ولو هو الحركة وهي لان متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق
لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية
منفصلة وكذا لم ترد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصلها بين الحرفين
السكون كالتاء الفعلية وجاء لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة نحو
رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست بجزء ما قبلها اذ
الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني
نحو فاما احوال وقاموا اخويك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا
مبنية من اول الامر على ان الفاعل مثنى ومجموع ولا يكون في اسماء ضماير لئلا يلزم اذن تقدم
الضمير على مفسره من غير فايدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها
حروفا لا ضماير جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما
نحمل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال
كقوله لعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا اما قال والامنع
من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها واما الفايدة في مثل هذا الابدال
فما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما قوله
التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة
والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضاف الى علم قوله نون ساكنة يدخل فيه نحو من ولدن ولم
يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لان نونها تتبع حركة
اواخرها وقد استعدمنه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله الاخر ولم يقل اخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن قوله لا لتاكيد الفعل
يخرج نون التاكيد الخفيفه وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة
مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه رفعا وجرا فلذا كتب في حالة النصب الفا لانها تقلب
الفا فيه وانما سميت التنوين وهو تفعيل من نونت لانها عارضة والمصدر هو الحادث ولذا
يسميه سيبويه الحدث والحدثان فسميت آلة تنوين الكلمة بالتنوين وقد ذكر اقسام التنوين
في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الى آخره نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف
ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طاهر بن طاهر وهي بن مي

وصل بن وصل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرايه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
بهذه الصفة وان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين
لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه
مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة
كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا مع خبره وحكم
ابنة حكم ابن وفي الوصف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قوله
وحاتم الطائي وهاب المآى وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا
ضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة
مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكر
مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان
اضربنان ولا يدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فالمتصل ومن ثم قيل هل ترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف
للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب الفا انما حركت المشددة بالفتح
لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان
تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون
في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله ويختص بالمستقبل انما لم تدخل في الحال والماضي لما مر في
باب المضارع ودخولها في الاغلب في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان تدخل على اول
الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن واما المزيده نحو اما يفعلن
ليكون ذلك الاول توطية لدخول نون التاكيد وايذانا به واما الطلب فلا يحتاج الى مثل
ذلك لان وضع النون لتوكيد ما فيه معنى الطلب ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود
الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن حصول
الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل
تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال ابعد كندة تمدحن
قبيلا ويقول لم يمكث وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطي ورهطك
نبتحث مساعنا حتى ترى كيف نفعلا والخبر المصدر بحرف التاكيد نحو والله لتضربن
وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزايدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما
تفعلن واينما تفعلن وايا ما تفعلن وانما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط
كاذما وحيثما وقد تدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط
مما يجوز دخولها فيه كقوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

وقوله بلتم بنات الخير رانى فى الثرى حد شامتى ما تك الخير نفعا ◦ لكنه اقل من دخولها
فى الشرط وربما دخلت فى الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال
من يثقفن منكم فليس بآيب ◦ ابدا وقتل بنى قتيبة شافى ◦ وتجى النون ايضا بعد لا
المستقبلة التى تلحق اوايلها ما الزايده فى غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن
وبعين ما اريتك اى تحقق الذى اراه فيك وبالم ما تختننه نضرب لمن يطلب امرا لا
ينال الا بمشقه ◦ ومن عضة ما ينبتن شكيرها نضرب لما كان له اصل وامارة تدل
على كون شئ آخر وقلما تقولن وكثر ما يقولن وربما تقولن وربما كان دخولها مع ما التى
فى الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهى فى الجزم وعدم الثبوت واما قوله ◦
ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات فضرورة وانما حسن الزيادة ما فى رب وبعض
فى خبرها وتجى النون بعد النفى بلا اذا كانت لا متصلة بالنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن
تشبه النهى واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن ◦ وقيل ان لا فى الاية للنهى وقد
تجى مع لا النافيه منفصله نحو لا فى الدار تضربن زيد وعند ابى على لا تجى بعد النفى اختيارا
لقربه من معنى الطلب وتجرده من ما المؤكده فى الاول قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها
لها بلا النهى من جهة الجزم قال ◦ يحسبه الجاهل ما لم يعلما ◦ شيخا على كرسيه معمما ◦ وربما
لحقت المضارع حاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز فى الضرورة انت تفعلن قيل
ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ◦ اريت ان جيت به املودا ◦
مرجلا ويلبس البرودا ◦ اقائلن احضروا الشهودا ◦ وقال آخر ◦ يا ليت شعرى عنكم
حنيفا ◦ اشاهرن بعدنا السيوفا ◦ وهذا كما شبه به فى دخول نون الوقاية فى قوله ◦ وليس
حاملنى الا ابن حمال ◦ ثم ان النون تلزم من هذه المواضع المذكوره المضارع المقسم عليه مثبتا
نحو والله لا تومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولين متم او قتلتم لالى الله تحشرون
وقوله ليعلم ربى ان بيتى واسع شاذ عند البصريه كما ذكرت وكثر دخولها فى الامر والنهى
والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هى لازمة مع اما خلافا لغيره قال
فاما ترينى ولى لمه ◦ فان الحوادث اودى بها ◦ وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الا
اثباتها قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان يضم ما
قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين فى كلمتين واولهما مدة وان كان الثانيه لشدة
الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود
الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اضربون
واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كثمود الثوب ومدينى والمفتوح ما قبلها تحرك
للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما يجى فى التصريف فى باب التقاء الساكنين
وانما لم ضمت ولم تكسر ولم يفتح اجراء لما قبل نون التاكيد فى جمع المذكر فى جميع الانواع مجرى
واحدا بالتزام الضمة فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة يا ان كان ما قبلها مكسو

را كاضربى واغزى وارمى حذفت للساكنين كما قلنا فى الواو ◦ وان كان ما قبلها مفتوحا
حركت بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون فى المخاطبة فى جميع الانواع مجرى واحدا
مع ان الكسر للساكنين هو الاصل ◦ وقال ابن مالك حذف ما الضمير بعد الفتحة لغة طايية نحو ارضن
فى ارضى قوله وفيما عداه مفتوح اى فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن
واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان وليس ما قبل
النونين فى المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف فتحة ولعل هذا مراده اما فتح
ما قبلها فى الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون
كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفه للجزم او للوقف فى نحو ليغزون ولغزون ولترمين
وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجارى مجراه ومع قصد البنا على
الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وكونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابى على وقال
الزجاج والسيرافى بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل
عن شبه الاسما فعاد الى اصله من البنا والاصل فى البنا السكون فلزم تحريكه للساكنين تحرك
بالفتح صيانة للفعل عن الكسر الذى هو اخو الجر بلا ضرورة كما كانت فى اضربن الا انه تحريك للساكنين
بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة فى الاصل اى المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصالها
بنفس الفعل لا بالضمير كما فى اخشون واخشين بخلاف الرجل فى اضرب الرجل فلكونها كاللازمه
ردت العين المحذوفه للساكنين فى قومن ولم يرد فى قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين
الى بناء ما اتصل به النون ◦ واما على مذهب من قال فان الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول
النون فى الاعراب او البنا فكانه يقول انما رد اللام وفتح فى الناقص نحو اغزون وارمين
اذ لو لم ترد لقيل اغزن وارمن فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثانى الواحد المؤنث
ففتحوا ما قبل النون فى كل واحد مذكر صحيحه ومعتله ◦ واما رد اللام فى ارضين واخشين
فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شئ آخر هذا ولغة طى على ما حكى عنهم الفراء حذف
الياء الذى هو لام فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح فى المعرب والمبنى نحو والله ليرمن زيد
وارمن يا زيد وليخشن زيد واخشن يا زيد وعليه قوله ◦ اذا قال قطنى قال بالله حلفة
لتغنن عنى ذا اناءك اجمعا ◦ وانما لم تحذف الالف فى اضربان وان التقى ساكنان كما
حذفوا الواو والياء فى اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما
ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان المد فى الالف اكثر منه فى الواو والياء والمد
يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين ◦ واما الالف فى اضربنان
فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل فلو حذفت حصل الوقوع فيما فر منه ◦ واما حذف النون
التى هى علامة الرفع فى الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم
لاجتماع النونات قوله ولا تدخلهما الخفيفه اى لا تدخل الخفيفه المثنى وجمع المؤنث
لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده ◦ واما مع المثقله فلان النون المدغمة اذا كانت

ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد
متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربانّ بنون الوقاية واضربانّ نعمان وان
كان تزول التقاء الساكنين الممنوع فالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان النونين المدغم
فيهما ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث
فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة
كقراءة نافع محيايْ وقراءة ابي عمرو واللايْ وقولهم كالتقتْ حلقتا البطان ولا شك ان كل
ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله
تعالى ولا تتبعانِ بتخفيف النون ‧ واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة حرف براسها عند
سيبويه وعند اكثر الكوفيين المخففة فرع المثقلة قوله وهما في غيرهما اي النونان في
غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا ‧ وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند لحاق النون بها
وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى
وجمع المؤنث ما ذكره او مع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اخشيْ وارميْ واغزيْ واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزنّ
وارمنّ بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض و
ارمنّ واغزنّ يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو من
المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما
قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارز وهو في
الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ويعني بها الف
التثنية نحو اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما
لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو
الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما
تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على اطلاقه تصحيح وايضا يحتاج الى التعلل فيما
قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا
كما حذفت في اخشَ وارمِ واغزُ ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الرجل
ولم تحذف كما في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في
المحمول فما فايدة الحمل ‧ وانما يحمل بالشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة كالمحمول
عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول

يحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت
في المتعدي قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعدها
كقوله ‧ لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه ‧ حطا
لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام
والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون
للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط
المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله ‧ وحاتم الطائي ‧ واما النون الساكنة
فتحذف للساكنين مطلقا قال سيبويه عن يونس انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان
واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه
لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقا في المفرد من المذكر
والمؤنث وجمع المذكر وتسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره
نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه تقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال
سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب المخففة الفا فتمد المدة
الاولى بعد الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال المد بها ما زادت على الالف لانها
حرف لا تكرر ولا يوتى بعدها بمثلها ‧ قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر
وذلك انه يقدر ان المد الذي يراد بعد النطق بالالف الاولى يرام به الف آخر وان لم ينفصل
عن الاول ولم يتميز وتحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربنْ
وكان يونس يقول قلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشونْ ويا بعد الكسرة في نحو اخشينْ فاقول
اخشووا واخشيي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو
ومررت بزيدي وهي غير فصيحة ‧ واما في نحو اضربنْ واضربنْ فيقول يونس اضربوا واضربي
وفاقا لغيره في اللفظ الاول الا ان الواو والياء عنده عوضان عن النون وعند غيره هما
الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجي وتقول في هل تضربنْ وهل تضربنْ هل
تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان من المخففة ‧ وعند غيره هل تضربون وهل
تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف المخففة مع رد النون التي سقطت لاجل النون
المؤكدة كما يجي قوله تردهما تحذف من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربنّ واضربنّ
واخشونّ واخشينّ اضربوا واضربي واخشوا واخشي ومن الواو والياء مع النون التي
بعدهما كما تقول في هل تضربنْ وهل تضربنْ وهل تخشونْ وهل تخشينْ هل تضربون
وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين ‧ وهذا ايضا بناء على انهم قدروا النون المخففة
المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف
في جاءني قاض بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين لازمة اذا لم يكن مانع فكانها
ثابتة ايضا مع عروض الحذف ‧ هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على افضاله ونعماه

بتوفيق اكماله . وصلواته على محمد وكرام آله . وقد تم تمامه . وختم اختامه في يوم السبت المبارك على يد الفقير الى رحمة ربه القدير
عمر بن علي بن سيف الدين بن عمر الواطي الشافعي عامله ربه .
ووالديه بلطفه الجلي والخفي حادي عشر شهر ربيع الاول
من شهور سنه خمس بعد الالف والحمد لله اولا واخرا
وظاهرا وباطنا واصلي واسلم على نبيه الذي
بعث ناهيا وآمرا محمد المصطفى المبعوث
اخرا وعلى اله وصحبه وازواجه
وعترته واهل بيته الطيبين
الطاهرين ما دام الحمد
حامدا والشاكر شاكرا
والحمد لله رب
العالمين

احكامها السكت وان كان المص ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكير والانكار وشين الكسكسه اما ها السكت فهي ها يزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البنا نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفيف اذا جت بعدها وذلك في الوصل بحرف اخر بين النطق بها واذا لم يات بعدها شي وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان اخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف ليتبين جوهرها واختاروا ان لم يكن ذلك الحرف ها لمناسبتها لحقا حرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فتبين الالف بذلك التمكين والمد . واما في الاسما المتمكنه نحو افعى وحبلى او العارضة البنا نحو لا فتى فلا تزيدها السكت اما لحوقها ها السكت بها الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق في البنا لا يضاف منه الا كم ولدن واما لكون الاعراب مقدرا في الالف نحو افعى وشبه الحركة الاعرابيه في لا فتى وسنذكر انها لا تلحق الحركه بحركة اعرابيه او شبه الاعراب . واما الالف نحو هذا وها ولا فليس للحركة الاعرابيه فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان محركا بحركة بنائيه نحو مو ومي وها ولا تلحق هذه الها ساكنا اخر غير الالف المذكوره سواء كان واوا او يا كهذي او غيرهما لكم ومن وذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل الحق الالف المذكوره الواو واليا في الندبه نحو واغلاماه واغلامكيه واغلامكموه وفي الانكار لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة محركة الاخر بحركة غير اعرابيه ولا مشبهة بالاعرابيه لبيان تلك الحركة اللازمه اذ لو لم ترد الها لسقطت الحركة للوقف وانما لم تبين الاعرابيه لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك

رجلاه وضاربانه ومسلمونه ونهمه وانه وضربتنيه ومهمه وضربتكه والجمله وثمه واضربه وانطلقته وضربته وعصاه وقاضيه وغلاميه وهيه وابنه وكيفه ونحو ذلك ولها في ما قبل آخره ساكن اكثر واقوى منه فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو سكن الاخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسه نحو يضربانه ويضربونه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابيه وقد منع بعض البصريين ان يقال نحو ضربته وانطلقته لالتباس الضمير بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول ايضا وليس بشي لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمه . وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الها لمشابهتها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البنا فاشبه بذلك حركة الاعراب ولذا لم يلحقوها اخر الماضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهة المعرب فكان الالف اعرابيه فلا تقول ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فها السكت لازمة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتدا بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالها في مثلها ليست بواجبة لكن الزم فيها منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا لم تات بها السكت اخر الكلمة بعد حذف حرف منها ومواجحاف . تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم . وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا ابدا الى يوم الدين

كتب لاجل اجل عباد الله
الاكرم الفقير الحقير
حسين بن رستم
عفى عنه و
عن والديه